



مطالعة الكوفة

وَمِنْ بَعْضِهَا فِي دِرَاسَةِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ

تأليف

الدكتور مهدي المخزومي

المدرس بكلية الآداب والعلوم ببغداد

الطبعة الثانية

١٩٥٨ = ١٣٧٧ م

ملتنز الطبع والنشر

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

تصدير

هذا بحث جامعي حديث ، في تاريخ النحو العربي القديم ، كتبه الدكتور « مهدي الخزومي » ، وقدمه إلى كلية الآداب بجامعة القاهرة سنة ١٩٥٣ ، ليحصل به على درجة الدكتوراة ، من قسم اللغة العربية .

ولست أعلم بحثاً نحوياً استوفى مطالب البحث العلمي الدقيق ، كما تحققته في هذا البحث ، الذي صدر عن كاتبه في أناة ودقة ، وطول تتبع ، واستقامة فكرة ، وأصالة منهج ، ووضوح نتائج ، وغزارة مادة ، مع صفاء العبارة ، وإشراق الדיباجة :

كان صاحب هذا البحث طالباً بكلية آداب القاهرة ، مبعوثاً من العراق ، وكان متميزاً بين زملائه وأقرانه بهلواء النفس ، وطول التأمل ، والرغبة الشديدة في التحصيل ، والعمل الجاد بتوجيه الأساتذة ، وإرضائهم ببذل أقصى الجهد في تحقيق الأغراض العلمية . ولم يزل على جده ومثابرتة ، حتى أحرز الليسانس ، فعاد إلى وطنه العراق برهة من الزمان . ثم رأيناه يعود إلى القاهرة ثانية ، ويستأنف دراسته العالية بهمة وعزيمة قويتين . وقد أعدّ في خلال مُقامه بالقاهرة في هذه المرة بحثين ، بحثاً للماجستير ، في « الخليل بن أحمد » أستاذ مدرسة النحو البصرية ، بإشراف الأستاذ « إبراهيم مصطفى » ، وبحثاً للدكتوراة ، كنت المشرف عليه فيه .

وقد أحسن الدكتور « مهدي الخزومي » باهتمامه بتاريخ النحو العربي منذ نشأته الأولى ، وبتاريخه في القرن الثاني الهجري ، حين جعل « الخليل بن أحمد » رأس المدرسة البصرية ، موضوعاً لبحثه الأول ، وحين جعل « مدرسة الكوفة النحوية » في القرن الثالث ، موضوعاً لدراسته وبحثه الثاني .

ويمتاز هذا البحث الثاني بمزايا كثيرة ، لابد من الإشارة إلى أبرزها وأقواها :
فنها :

١ - الدقة العلمية الملحوظة ، في جمع الشواهد الكثيرة ، وتحليلها ، ونقدها ، واستخلاص النتائج منها . لم يفارق صاحبه هذا المنهج لحظة ، ولا غفل عنه في قضية من قضايا البحث الكثيرة ، ولم يعتسف الأحكام ، ولم يأت بنتائج ليس لها مقدمات قوية مقنعة .

٢ - كما يمتاز بأنه أجمع بحث لتاريخ النحو الكوفي منذ نشأته وزمان قوته ، حتى زمن ضعفه واندراس معالمه ، وتغلّب المذهب البصري عليه تغلباً تاماً ، في جميع الآفاق العربية ، شرقية ومغربية ، اللهم إلا بقية منه كانت لانزال عالقة بأذهان نخبة الأندلس ، منذ أُدخل إليها كتاب الكسائي الصغير ، حمله جودى ابن عثمان النحوى الأندلسي ، في رحلة له إلى المشرق .
وكل راغب الآن في تتبع حركة النحو الكوفي منذ نشأته في القرن الثاني ، إلى نهاية القرن الرابع الهجري أو بعدها بقليل ، لا يجد مرجعاً أوفى ، ولا تاريخاً أشمل وأدق ، من هذا البحث الذي خدّم به الدكتور مهدي الخزومي اللغة العربية أجل خدمة ، وأحقها بالذكر .

٣ - ومن أهم مزاياه : أنه أنصف مدرسة الكوفة النحوية إنصافاً علمياً لم يُعنهّد له نظيراً من قبل في كتب تاريخ النحو ، فقد كشف عن طبيعة الدراسة الكوفية ، واعتمادها على الرواية والنصوص العربية ، قرآنية وشعرية وغيرها ، أكثر من اعتمادها على الأقيسة النظرية المنطقية ، التي عوّل عليها البصريون في مناهجهم ، وطرّدوا عليها قواعد النحو طرداً عقلياً صريحاً ، لم يبالوا معه بما جاء من النصوص مخالفاً لهذه الأقيسة العقلية ، المبنية على الأشهر الأغلب في كلام العرب ، ووصفوه بالشذوذ ، وتأولوه على أنحاء شتى من التأويل .
وقد وازن المؤلف بين آراء الفريقين ، وفضّل رأى الكوفيين في كثير من مواضع الخلاف والجدل بين المدرستين .

وقد كان دارسو النحو المتأخرون كلما مرّوا برأى كوفي في كتب النحو البصريّ نظروا إليه نظرة احتقار وإهمال ، واطراح وإغفال ، لافرق في ذلك بين الأساتذة المُستَهِين ، والطلاب المبتدئين ، لايميلون إلا إلى العمل بالمذهب البصريّ ، لأنه الأشهر عند الدّارسين ، ولأن كتبه ومراجعته الجامعة لأصوله وفروعه ، كثيرة موفورة ، لم تنقطع سلسلتها منذ ألف سيديويه « الكتاب » ، حتى العصور المتأخرة المتتابعة ، على حين ضاعت كتب الكوفيين ، اللهمّ إلا نقولا منشورة متفرقة في كتب النحو البصريّ ، لا تُعين على تصوّر المذهب الكوفي تصوّرًا شاملاً ، وإنما تُذكر على سبيل الموازنة بين الآراء في بعض المسائل ؟ ولم تكن كتب الفراء وثعلب من أئمة الكوفيين متداولة معروفة ، وإنما خمد ذكرها ، وانقطعت أسانيدها ، ولم يُنشر ما نُشر منها كمعاني القرآن للفراء ، ومجالس ثعلب ، إلا في هذا العصر الأخير . ولأن أصحاب المذهب البصريّ أرحب باعاً في تعميم القواعد وطَرْدَها ، بناء على قياسهم المعروف ، وذلك موافق لطبيعة المُعلِّمين والمبتدئين في تعلّم العربية : ممن يُؤثرون السّهولة ، ولا يتعمّقون في البحث تعمّق العلماء المحقّقين .

وأحسنّت وزارة المعارف العراقية الإحسان كله ، حين طبعت هذا البحث أوّل مرّة على نفقتها ببغداد . التي ينتمي إليها الدكتور الخزوميّ ، والتي يعمل فيها مدرّساً للنحو بكلية الآداب . إلا أن عدد النسخ التي طبعتها وزارة المعارف العراقية كان قليلاً جداً ، بالنسبة إلى الراغبين في مطالعة البحوث الجديدة في العالم العربيّ كله . ولذلك رغب إلى مؤلّف البحث ، بعد نفاذ نُسخه ، أن يُستأنف طبعه بمصر الغنية بمطابعها الكبيرة . وأن يزيد في عدد النسخ المطبوعة ، حتى يتمكنّ الراغبون في الكتاب من اقتنائه ، والانتفاع به .

وقد قدّمت الكتاب إلى شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، فتقبّلته أحسن قبول ، واعتمدت طبعه ونشره في الآفاق العربية ، وأخرجته على هذا المثال المُشرق ، الذي يناسب قدر الكتاب ومؤلّفه .

وقد قمت بتصحيح تجارب الكتاب نيابة عن مؤلّفه ، وكان بعض التجارب

يُرسل إلى " في مدينة « الرياض » قاعدة « المملكة العربية السعودية » ، حيث نُدبِت للتدريس بجامعة الملك سعود ، ولم يكن عندي جميع المراجع التي رجع إليها المؤلف في بحثه ، فكلما عرض لي اشتباه في بعض الكلمات التي نُصَحِفَت في الطبعة الأولى ، اجتهدت في رد بعضها إلى الصواب ، على ما ظهر لي ، وتركت بعضها كما جاء في الطبعة السابقة ؛ على أن ذلك لا يُجاوز موضعين أو ثلاثة في الكتاب كله .

ومما حَرَصْتُ عليه في هذه الطبعة ، ضبط الأعلام والنصوص القرآنية والحديثية ضبطاً كاملاً ، كما ضبطتُ مواضع اللَّبْس والاشتباه في أكثر كلمات الكتاب ، حتى يسهُل على القارئ معرفة الصواب من أوّل نظرة ، دون احتياج إلى مراجعته في المظان اللغوية أو التاريخية أو غيرها .

وإني إذ أقدم هذا البحث بهذا التّصدير الموجز ، أشعر بأنّي أقدم للعالم العربي أثراً نفيساً جداً ، من آثار أستاذ عالم فاضل محقّق شاب ، أنجبته العراق ، وشاركت مصرنا العزيزة في تثقيفه وتخريجّه ، على أحدث المناهج العلمية وأدقّها ، وأرجو أن يُكتب بذلك في الخالدين ؟

مصطفى السقا

بجامعة الملك سعود
بمدينة الرياض

٥١٣٧٧ / ٧ / ٢٧

١٩٥٨ / ٢ / ١٦ م

مقدمة المؤلف

كنت قد قدّمت إلى مجلس كلية الآداب بجامعة القاهرة، رسالة عن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، ومذهبه في الدراسة اللُّغوية والنحوية. وكان لابدّ لي - وأنا أدرس الخليل - أن أعرض للشيوخ الذين أخذ عنهم، والتلاميذ الذين لازموه، وأخذوا عنه، وكنت قد رأيت أن من تلاميذه علمين من أعلام الدراسة اللُّغوية والنحوية، هما سيبويه، الذي انتهيت إلى أنه رأس المدرسة البصرية، والكسائيّ الذي رأيت أنه رأس المدرسة الكوفية.

وكنت قد قصرت بحثي في دراسة الخليل على أعمال سيبويه، وكتابه، لأن كتابه - فيما رأيت - في مقدمة المصادر التي يرجع إليها دارس أعمال الخليل، فقد سجلّ سيبويه في كتابه أقوالا للخليل، عددها - بحق - أصول الكتاب وقواعده التي انبثى عليها.

وفي الفترة التي كان سيبويه يرسم حدود مدرسة كان لها أنصار وتلاميذ، كان عليّ بن حمزة الكسائيّ يرسم حدود مدرسة أخرى، كان لها أنصار وتلاميذ أيضا. وليس غريبا أن تسلك كل مدرسة منهما سبيلا بعينها، فقد كان لثقافة الرئيسين، أثر في تباعد السَّيْلين، وتبايُن المنهجين.

وكنت في أثناء دراستي للخليل، أضيق أحيانا بما سلكه البصريون الذين جاءوا بعده، ممن لم يُتَّح لهم ما أُتِّح للخليل، من وفرة في المصادر، ومن فكر مُبْشِع ناقد، ومن حسن دقيق بالعربية، وراحوا يدرسون النحو في غير منهجه، ويدعمون أصوله بأصول المنطق، وقواعد العقل، فذهبوا بريقه، وعصموا برؤسه، وتناولوه على أنه صناعة لفظية، تقوم على البراعة في تصريف الألفاظ، اخترع القوالب، حتى عاث فيه الحمود، وأصيب بالحدب الخفيف.

ولكن موضوع الدّرس إذ ذاك كان قد جدّ من خُطواتي ، فلم أستطع متابعة الدّرس بأطرافه ، فقد كان من أعمال عليّ بن حمزة الكسائيّ ، وأعمال تلاميذه ما يكتفى النظر إلى هذه المدرسة النّامية ، التي وقفت موقف المنافس القويّ للمدرسة البصرية ، ويهيّب بالدارس إلى درس أعمق مما انتهى إليه القدمات وأتباع القدمات من المحدثين . . . فلا غنيّ للدارس أن يقف على أسس المنهجين ، ليستخلص منهما جميعا أسسا صالحة لبناء جديده ، يقوم على الإصلاح الشامل لمنهجه ، والتجديد الناقد لأصوله ، ولا غنيّ للداع إلى إصلاح أو تجديد ، عن أن يلمّ بالمذهبيين معا ، ويقف على خصائص المدرستين جميعا ، دون التقيّد بما قيل عن هذا المذهب أو ذاك ، ودون التأثير بعاطفة تدعو إلى تريب هذا ، واستبعاد ذاك .

فقد كنت - وأنا أدرس الخليل - ألمح في آراء الكوفيين منافذ يَُطِلّ منها الدارس على فقه العربية ، وحسّ بطبيعتها ، وأحسست أن منهجهم في هذه الدراسة ، يصلح أن يكون قاعدة لبناء جديده ، فأقبلت في هذه الرسالة على الاستزادة مما كنت ألمح ، ولم أتقيّد بما قاله الخصوم والمؤيّدون ، ولم أبدأ دراستهم كما بدأ القدمات ، فرجعت إلى الوراء أتتبع تاريخ هذه المدرسة النامية ، فإن بدا أيّ اتّفتحت مع القدمات في ما وصلوا إليه ، فقد خالفهم في كثير منه ، وخالفت كثيرا من المحدثين الذين آمنوا بالقدمات ، ولم يبدلوا في سبيل البحث مجهودا ذا غناء ، واضطرت من أجل الإمام بهذه المدرسة ، التي عاصرت المدرسة البصرية في أقوى مراحلها التطوّرية ، أن أدّرس النحو من أوّله ، وأتتبع - ما أمكن - خطوات الدرس اللغوي ، لأصل معه في تطوّره ، إلى ما وصل إليه عند نشأة هذه المدرسة ، وهذا هو الذي دعاني إلى أن أمهّد للبحث بهذا التمهيد ، الذي صدرت به الرسالة ، والذي رأيت أنه ضرورة لا مفرّ لي منها .

ورأيت - كما رأى القدمات - أن النّحر في أوّل نشأته بصرى ، تعاون على إنمائه دارسون بصريون ، حتّى انتهى إلى الخليل ، فحمل الغبء أكثره ، وهيأت له ثقافته الواسعة ، وعقليّته النافذة ، أن يكون رأس مدرستين ، تندمّ إحداهما الأخرى ،

لهذا رأيت - كما سوف يتبين للقارئ - أن أعقد فصلا أتناول فيه بإيجاز مصادر الدراسة البصرية ، والمنهج الذي انتهجه البصريون فيها ، ليسهّل على الدّارس أن يوازن بين المنهجين ، ويقارن بين الدراستين .

وقد وجدت من إرشاد أستاذي الجليل ، الأستاذ « مصطفى السقا » وتوجيهه ، ما أعانني على بلوغ كثير مما كنت أهدف إليه ، فأليه أتوجه بالشكر والتقدير ؟

المؤلف

تمهيد

١ - الكوفة

لم تكن الكوفة معروفة بهذا الاسم قبل تمصيرها ، فلم يسكنها العرب ولا غيرهم ، وإنما كان موضعها جزءا من الضفة الغربية للفرات الأوسط ، إلى الشرق من مدينة الحيرة ، وفي هذا السهل الحصيب المحصور بين الفرات شرقا ، والبادية الواسعة المطلة على مشارف الشام وحمّان غربا . وكان موضعها ثغرا من ثغور البادية Caravan City ومحلا لتبادل البضائع بين الفرس من جهة ، وأصحاب الإبل البدو من جهة أخرى ، وللاتصال بين الجماعات العربية المنتشرة في البادية ، وأهل القرى من الآراميين الذين سكنوا هذه المنطقة قديما .

وقد انتشرت في هذا السهل ، قريبا من هذا الموضع ، ديارات وداكر صغيرة ، منها كويقة بن عمرو ، وهو رجل من الأزد ، كان كسرى أبرويز « لما انهزم من بهرام جور ، نزل به فقراه ابن عمرو ، فلما رجع أبرويز إلى ملكه ، أقطعته ذلك الموضع »^١ ، وكويقة ابن عمرو هذه هي التي مرّ عليها سعد بن أبي وقاص ، حين كان يرتاد موضعا لجنده ، بعد ما كان المسلمون معه قد استوثقوا المدائن واستوخوها^٢ . وكان هناك عناصر سامية من السريان شيدوا ديارات لهم في هذه البقعة ، وعُرفت عندهم بالعاقولا « ياكبولو » وهو الاسم السرياني للكوفة ، كما يزعم ماستيون^٣ .

(١) لسان العرب : مادة كوف .

(٢) البلاذري : فتوح البلدان ص ٢٧٦ طبعة مصر .

(٣) ماستيون : خطط الكوفة .

أما اسم الكوفة فأطلق عليها حين تمصيرها . واختلف المؤرخون في أصل هذه التسمية ، فقال البكرى : « إنما سميت الكوفة لأن سعداً لما افتتح القادسيّة ، نزل المسلمون الأنبار ، فأذاهم البقّ ، فخرج وارتاد لهم موضع الكوفة ، وقال : تكوفوا أى اجتمعوا ، والتكوف : التجّع ١ . وذكر ياقوت وغيره أقوالاً كثيرة ، أوجهها فيما أرى ، أنها « سميت كوفة بموضعها من الأرض ، وذلك أن كل رملة تحالطها حصباء تسمى كوفة » ٢ .

والذى يقصّد إليها من النّجف ، وهى إلى الغرب منها على بضعة أميال تقريباً ، لا يجد فى طريقه إليها إلا هذه الرمال الحُمْر التى تحالطها الحصباء ، وأكبر الظن أن العرب الذين ارتادوها ووصلوا إلى موضعها من جهة الشمال ، كانوا قد رأوا هذه الرمال فى طريقهم ، فسمّوها باسمها ، وكان العرب يسمون « الرملة الحمراء » كُوفَة ، وقد جاء فى القاموس المحيط : « الكوفة بالضم : الرملة الحمراء المُستديرة ، أو كل رملة تحالطها حصباء » .

وقد نمت الكوفة بعد تمصيرها سريعاً ، حتى كانت فى مطلع القرن الرابع حاضرة عراقية كبيرة ، تتبعها فى الإدارة بابل وعين النمر (شثانة) وغيرهما ٣ ، ثم تقلّص ظلّها فى العهد التركى العثمانى ، فأصبحت « ناحية » صغيرة ، تتبع فى إدارتها « قضاء » النّجف ، وظلّت كذلك فى الإدارة العراقية ، بعد استقرار الحكم الوطنى فى العراق .

وهى الآن فى نفس الموضع القديم الذى مُصِّرَتْ فيه ، وإن لم تشغل غير جزء منه . ولا يزيد سكانها الآن على عشرة آلاف نسمة ، ارتحل إليها معظمهم من النّجف ، وأكثر ما يعتمد عليه أهلها الآن التجارة . لأنها منفذ النّجف إلى مُدن الفُرات الأوسط ، ومَصْرِف تجارتها وأعمالها .

(١) البكرى : معجم ما استعجم طبعة القاهرة ، ص ١١٤٢ .

(٢) ياقوت : معجم البلدان ج ٧ ص ٢٩٥ .

(٣) ماسنيون : خطط الكوفة .

موقعها

وتم تخطيط الكوفة على يد سعد بن أبي وقاص بعد تخطيط البصرة بسنتين أو ثلاث ، وكان قد نزل بها المسلمون في السنة السادسة عشرة للهجرة ١ ، أو في السنة السابعة عشرة ٢ . وقد حُطَّت في وادي الفُرات الأوسط الحصب ، حيث يكثُر التَّخيل ، ويزدحم على جانبيه ، ويمتدُّ إلى مسافات بعيدة بحذاء النهر .

وكان العرب يسمُّون العراق بلاد السَّواد ، لأنَّ المُقبل عليه من الغرب كان يرى من بعيد سوادا كثيفا ، لا يصل إليه حتى يعلم أنَّ ما كان يراه إنَّه هو إلا هذه الصفوف المترابطة من التَّخيل ، قامت على ضفَّتَي الفرات .

والكوفة تُشرف على سهل واسع ، فيه العُشب ، وفيه الأزهار والرياحين ، يُساعد على نموِّها أرض خصبَة ، وأمطار غزيرة ، وجداول كثيرة ، تأتي بالماء من النهر إلى حيث الدساكر والديارات المبتوثة هنا وهناك ، في تلك البقعة الواسعة ، فإذا جاء الرَّبيع بدت الأرض منقوشة بكل لون جميل .

وكان خصب الأرض ، ووفرة المياه ، وتعمُّد السماء إياها بالأمطار ، مما شجَّع الرُّهبان أن يبنوا دياراتهم فيها ، فلم تكن الديارات تُبنى إلا حيث يتوافر الماء ، ويكثُر النبات .

وهذه الديارات الكثيرة ، المبتوثة هنا وهناك ، قد نظَّمت حولها الحدائق ، ونُسِّقت جوانبها بالرياض ، وزُيِّنت بالشقائق والرياحين ، ليُساعد جمال المكان على صفاء النَّفس ، ورقة الحسِّ ، وُسُموِّ الخيال .

وبظاھر الكوفة منازل الشَّعْمان بن المُنذر ، والحيرة ، والسَّجَف ، والخوَرَنق ، والسَّدير ، والغَرَيَّان ، وما هناك من المتنزَّهات والديارات الكثيرة ٣ .

(١) ابن الأثير (ج ٢ ص ٢٥٩) .

(٢) تاريخ الطبري (حوادث سنة ١٧ هـ ص ٢٤٨ طبعة أوربة ، والبلاذري فتوح البلدان ص ٣٨٤) .

(٣) معجم البلدان (ج ٧ ص ٢٩٩) .

ومن هذه الديارات : دير هند ، الذي يقول فيه معن بن زائدة الشيباني :
 أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً لَدَى دَيْرِ هِنْدَ وَالْحَبِيبُ قَرِيبُ
 فَتَقْضِي لُبَانَاتٍ وَنَلْقَى أَحَبَّةً وَيُورِقُ غُصْنُ السَّرُورِ رَطِيبُ
 ودير الحمام ، وهو دير بظاهر الكوفة ، على طريق البر الذي يُسلك إلى
 البصرة ، وفيه كانت الوقعة بين الحجاج بن يوسف الثقفي ، وعبد الرحمن بن الأشعث
 ودير اللجج ، الذي يقول فيه الشاعر :

سَقَى اللَّهُ دَيْرَ اللُّججِ غَيْثًا فَإِنَّهُ عَلَى بُعْدِهِ دَيْرٌ إِلَى حَبِيبُ
 قَرِيبٌ إِلَى قَلْبِي ، بَعِيدٌ مَحَلُّهُ وَكَمْ مِنْ بَعِيدِ الدَّارِ وَهُوَ قَرِيبُ
 وديارات أخرى كثيرة ، لا مجال هنا لتفصيل الكلام فيها ^١ .

وقد استرعى جمال البقعة أنظار العرب المهاجرين إليها ، فكان محمد بن عُمير
 ابن عطار يقول : « هي مَرِيئَةٌ مَرِيعة ، بَرِيئةٌ بَحْرِيَّة ، إذا أَتَيْتَ الشَّامَ هَبَّتْ فِي
 مَسِيرَةِ شَهْر ، عَلَى مِثْلِ رَضْرَاضِ الْكَافُور ، وَإِذَا هَبَّتِ الْجَنُوبُ جَاءَتْنا بِرِيحِ السَّوَادِ
 وَوَرْدِهِ وَيَاسَمِينِهِ ، وَخَيْرِيَّة ، وَأُتْرُجَّة ، مَاؤُنَا عَذْب ، وَمُحْتَشِنَا خَصْب » .
 وكان الأحنف بن قيس يقول في مَعْرِضِ المُوازَنَةِ بَيْنَ مَنْزِلِ أَهْلِ الكُوفَةِ
 وَأَهْلِ البَصْرَةِ :

« نَزَلَ أَهْلُ الكُوفَةِ فِي مَنَازِلِ كِسْرَى بْنِ هُرْمُزٍ ، بَيْنَ الْجَنَانِ الْمُتَلَفَّةِ ، وَالْمِيَاهِ
 الْغَزِيرَةِ ، وَالْأَنْهَارِ الْمُطْرَدَةِ ، تَأْتِيهِمْ ثَمَارُهُمْ غَضَّةً ، لَمْ تُخْضَدْ وَلَمْ تَفْسُدْ » ، وَنَزَلْنَا أَرْضًا
 هَشَّاشَةً ، فِي طَرَفِ فَلَاتٍ ، وَطَرَفِ مِلْحٍ أُجَاجٍ ، فِي سَبِيخَةِ نَشَّاشَةٍ ، لَا يَجِفُّ
 ثَرَاهَا ، وَلَا يَنْبُتُ مَرَعَاهَا ، يَأْتِينَا مَا يَأْتِينَا فِي مِثْلِ مَرِيءٍ « النِّعَامَةُ » ^٢ .

على هذه الأرض وقع الاختيار ، حين اعترزم سعد بن أبي وقاص أن يرتاد
 لأصحابه وجنده منزلا ، لأنها تجمع بين طبيعة الحضر ، وطبيعة البدو ، وتصلح أن
 تكون مُتَحَوِّلاً من الحياة البدوية الخالصة ، إلى الحياة المدنية الناعمة ، ولأنه لا يفضلها
 عن قاعدة الخلافة فاصل طبيعي ، كما كان هذا مُلاحَظاً في تمصيرهم الأمصار .

(١) البكري : معجم ما استعجم (من ص ٥٧٠ - ٦٠٧ طبعته القاهرة) .

(٢) إبن الفقيه : (البلدان ص ١٦٣ فما بعدها «طبعة أوربة») .

الهجرة إليها

بعث أبو بكر الصديق بحمليتين ، لناوشة الفُرس في العراق ، حملة لناوشتهم في الجنوب ، وأخرى لناوشتهم في الوسط ، وكانت هاتان الحملتان مبدأ الهجرة الإسلامية الأولى إلى العراق . وكان على رأس الحملة الثانية : المُشَنَّى بن حارثة الشَّيْبَانِي ، وشَيْبَان : قبيلة رُبَّعية عَدْنانية ، « تلتقى مع النبي صلى الله عليه وسلم في نِزار » . « وفي هذه القبيلة همة وإباء وحمية ، كان منها المثنى بن حارثة ، الذي تولى قيادة الجيوش الإسلامية عند غزو العراق في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، وهو الذي حسن لخليفة رسول الله ذلك ، وتولى بهيمته أولى الحملات ، فشهد له الصديق في ذلك بأحسن البلاء . ولقد اشتهرت شَيْبَان بالهمة والصبر وحسن البلاء ، في الجاهلية والإسلام ، حتى كانت أبرز القبائل الرَّبَّعية وفخرها »^١ ، وحتى قيل فيها : « إذا كنت في ربيعة فكأثرُ بشَيْبَان ، وفاخرُ بشَيْبَان ، وحارب بشَيْبَان »^٢ .

ثم كانت الهجرة الثانية ، يوم نادى عمر بن الخطاب بالنَّفير ، بعد مقتل أبي عُبَيْد الثَّقَفِي ، وقد استجاب لندائه جمعٌ كبير ، واستشار فيمن يوليه عليهم ، فأشير عليه بسعد بن أبي وقَّاص ، أحد الستة الذين رشَّحهم عمر للخلافة فيما بعد . وكان أبو بكر قد استعمل سعد بن أبي وقَّاص على صدقات هَوَازن ، وأقره عمر عليها^٣ ، فولاه عمر ، وجهزَّ تحت إمرته الجيوش ، وكانت عدتهم قُرابة تسعة عشر ألفاً ، فإذا بالعرب جميعاً ، من كان يُحارب الفُرس تحت إمرة المُشَنَّى ، ومن جاء منهم تحت إمرة سعد - وهم يقفون معسكرين أمام الفُرس - بضعة وثلاثون ألفاً . وأخذ هذا الجيش يكتسح أمامه الجيوش الفارسية ، ويعصف

(١) أبو زهرة : (ابن حنبل ص ١٣) .

(٢) تاريخ بغداد (ج ٤ ص ٤١٥) .

(٣) تاريخ الطبري (حوادث سنة ٨١٤ ص ٢٢٢١ طبعة أوربة) .

بتحصيناتها ، وإذا به ينتصر عليها في القادسية ، ويتعقبها إلى المدائن . ثم يستولى عليها . ويستمر في تعقبها ، حتى وقعت معركة جمل^١ ، فانتصر العرب انتصارا مبينا . وكانت هذه المعركة هي الفاصلة ، صارت الإمبراطورية الفارسية بعدها جدثا من أحداث التاريخ ، وخبرا من أخباره .

بقى العرب منتشرين في هذه البقاع التي احتلّوها ، والمدن التي دخلوها عشوة ، حتى جاءهم الأمر من المدينة بتمصير مدينة بصرية بحرية ، لانفصلها عن العاصمة الإسلامية فواصل طبيعية ، فصرّوا حينئذ الكوفة ، وخطّطوا المسجد الجامع ، ومساجد الأحياء ، وعلموا على المناهج والسكك .

ولم ينسحب العرب جميعا من مراكزهم إلى الكوفة ، ولم يكن الانتقال إليها أمرا حتما ، بل كان اختياريا ، ينتقل إليها من يشاء ، ويبقى حيث هو من يشاء .

وانتقل سعد بن أراءد الانتقال إلى الكوفة ، وخلف وراءه كثيرا من العرب ، وأغلبهم من بني عباس ، وكتب إلى عمر كتابا قال فيه : « إني نزلت بكوفة منزلا بين الحيرة والفُرات ، برّيا بحريا ، ينبت الحلي والنصي^٢ ، وخيّرت المسلمين بالمدائن ، فمن أعجبه المقام فيها تركته فيها كالمسلّحة ، فبقى أقوام من الأبناء ، وأكثرهم بنو عيس^٢ » .

أخذ سعد يأمر القبائل المتنقلة إلى الكوفة أن تحتل الخطط التي أُعدت لها ، وخطت القبائل رحالها في هذا المصر الجديد ، وكان أكثر الذين انتقلوا إليها من عرب الجنوب ، كانوا يعدّون عشرين ألفا ، اثنا عشر ألفا منهم من الباهليين .

(١) الحلي على فميلة : يبيس الغضي ، والنصي : ضرب من الطريقة ، يقال له نصي مادام رطبا ، فإذا ابيض فهو الطريقة ، فإذا ضخم ويبيس فهو الحلي ، وهو من خير مراتع أهل البادية للثمن والحلي ، وقد جمع الحلي والنصي في قول الراجز :

نَحْنُ مَنَعْنَا مَنَبَاتِ النَّصِيِّ وَمَنَبَاتِ الضُّمُرَانِ وَالْحَلِيِّ

لسان العرب : مادة الحلي

(٢) تاريخ الطبري (ص ٢٤٧٦ طبعة أوربة) .

وثمانية آلاف من المَضْرِبِينَ ، كما تنصّ عليه رواية الشعبي : فقد كان يقول :
كنا نعدّ - أهل اليمن - اثني عشر ألفاً ، وكانت نزار ثمانية آلاف .

هؤلاء هم السكّان العرب الذين سبقوا إلى القرار في هذه المدينة الجديدة .
وما إن دبّت الحياة في المِصر الجديدة حتى توافد الناس عليه من كل صَوْب ،
فأخذ المجتمع فيه يتعمّد شيئاً فشيئاً ، حتى أصبح من الأمصار الإسلامية التي قامت
بتصويبها العظيم في خدمة الإسلام والحضارة .

وكان إلى جانب المجموعة العربية في هذا المِصر ، مجموعات أخرى احتاج إليها
مجتمع الكوفة ، أو احتاجت هي إلى الاستقرار والعمل فيه ، فالعرب الأولون الذين
سكنوا الكوفة ، وكانوا هم الأداة العسكرية التي تَمَّت بها الانتصارات - يتألّف
منهم عنصر الأشراف . ومنه طبقة زعماء القبائل ، وطبقة رؤساء الجيش ، وأحباب
الألوية ، ومنه طبقة الجند .

أما نواحي الحياة الأخرى التي يَحْتَاج إليها هذا المجتمع ، فأغلب الظنّ أنه كان
يقوم بها عناصر أجنبية من العناصر المغلوبة ، والعناصر التي هاجرت إلى هذا المِصر
الجديد ، لتقوم بقسطها في إنعاش الحياة الاقتصادية . وكان قِوام هذه المجموعات
الأجنبية :

١ - عناصر فارسيّة . . . وهي المجموعة الكبّرى بين هذه المجموعات ،
وكان كثير منها يعيش في هذه المنطقة وما جاورها قبل تمصير الكوفة . وكان يشغل
في الزراعة واستغلال الأراضي الصّالحة لها ، فلما تمّ الفتح على أيدي المسلمين ،
ومُصِّرَت الكوفة ، وفدّت جماعات أخرى ، ومنها أربعة آلاف ممن كانوا يعملون
في الجيش الفارسيّ . وقد شهدوا القادسيّة مع رُستم ، ورأوا ما آل إليه أمر
الإمبراطورية الفارسيّة بعد انهزام جيوشها ، ومقتل قائدها رستم . فأرادوا الدخول
في الإسلام يحيون حياة المسلمين ، ويدودون عن الإسلام . وقد فاضوا سعداً
في ذلك ، واستأمنوه على أن ينزلوا حيث أحبوا ، ويألفوا من أحبوا . ويفرض لهم

في العطاء ، فأعطوا الذي سألو ، وحالفوا زُهرة بن حويّة السّعدى من بنى تميم . وأنزلهم سعد بحيث اختاروا ، وفرض لهم في ألف ألف ، وكان لهم نقيب يُقال له : ديلم . فقبل : خمرأ ديلم^١ . ثم أخذ عددهم يزداد ويكثر ، حتى قيل : إن جيش المختار بن أبى عبيد كان لا يقلّ عن عشرين ألفا . معظمهم من أبناء الفرس الذين كانوا يسمون الحمراء^٢ .

٢ — وعناصر من السّريّان . . . وهم الذين كانوا يسكنون في الجزيرة . وفي الدّيّارات المُنبثّة فيها ، وفي الدّيّارات التي كانت قائمة في أطراف النّجف والخيّرة ، ممن أصبحت لهم صلات بالمجتمع الكوفى ، وقد كان في الكوفة — كما يقول ماسّنيون — أسقفان : أحدهما نسطورى ، والآخر يعقوبى ، لأن نصارى الكوفة كانوا طائفتين : نسطورة ، وهم الخضر ، ويعاقبة وهم البِدُو . وقد أقام هؤلاء في الكوفة ، فدخل منهم من دخل في الإسلام . وبقي منهم من بقي في دّمته . فحفظ الإسلام دماءهم وأموالهم وحرّياتهم .

٣ — وعناصر من النّبط . . . كانوا قد سكنوا في هذه المنطقة . وعرفوها قديما . وقد اختلف الباحثون في الأصل الذى انحدر منه النّبط . فمن قائل إنهم آراميئون . وحجّتهم في هذا أنهم كانوا يتكلّمون الآرامية . ومن قائل : إنهم عرب كانوا يستعملون الآرامية لغة كتابة^٣ .

ومهما يكن من أمر ، فإن وادى الرافدين كان قد شهد كثيرا منهم . انتشروا في هذه البقعة الواسعة الممتدة من منطقة الكوفة إلى الباطح (في جنوب العراق) ، والمنطقة التي مُصّرت فيها واسط .

يؤيد هذا ما كان أبو عمر بن العلاء يقول لأهل الكوفة : « لكم حدّ لقة النّبط وصلّتهم ، ولنا دهاء الفُرس وأخلامهم »^٤ .

(١) البلاذرى : فتوح البلدان (ص ٢٧٧ طبعه مصر) .

(٢) أبو خنيقة الدينورى : الأخبار الطوال (ص ٣١٠ طبعه أوربة ص ٢٥٤ طبعه مصر) .

(٣) الدكتور على عبد الواحد وائى : (فقه اللغة ص ٦٣) .

(٤) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ٢ ص ١٠٦) .

١٠. وما كان يُرْمَى به الحجَّاج من حُقِّ إذْ بُنِيَ مدينة واسط في بادية النَّبَـط ، ثم منعهم من دخولها ، فلما مات دلفوا إليها من قريب ١ .

وما جاء في القاموس المحيط : من أن النَّبَـط : « جيل ينزلون بالبطائح بين العراقيين كالنَّبِيط والأنباط » ٢ .

ولا يزال بعضهم يعيش في أماكن متفرقة من الحَوَرِ الواسع ، الذي يَـغْطِي جزءاً كبيراً من اليابسة في جنوب العراق ، عند مُلتَقَى دجلة بالفُرات . ويعرفهم العراقيون بالصَّـبَاء ، وهم الصَّابئة ، من نصارى يوحنا المعمدان ٣ .

وليس نَبَطُ العراق هؤلاء من أولئك الذين أقاموا لهم دولة امتدت رُقْعَتُها من شبه جزيرة طور سيناء إلى بادية الشام وأطراف الفُرات . لأن هؤلاء ينتمون إلى أصل عربي ، كما مال إليه كثير من الباحثين ٤ ، أو خليط من الآراميين والعرب ٥ مستندين في ذلك إلى أن لغتهم — كما تدل عليه النقوش النَّبَطِيَّة — تشتمل على ألفاظ عربية كثيرة ٦ .

٤ — وعناصر أخرى يهودية ونصرانية ، وفدوا على الكوفة بعد تمصيرها من نَجْرَان (اليمن) ، وأقاموا في الكوفة في حملة نُسبت إليهم ، وهي النَّجْرَانِيَّة ٧ .

كان كثير من هؤلاء الأجانب صيارفة . وكانت المصارفة من بين الأعمال التي كان يقوم بها اليهود والنصارى الذين هاجروا إلى الكوفة ، وشاركهم المسلمون أخيراً . حتى إن البلاذري تحدث عن هذا ، فروى أن حوانيت الصَّيارفة ، كانت في مسجد بني جذيمة ٨ .

(١) الخاقاني : البيان والتبيين (ج ٣ ص ٣١٨) .

(٢) القاموس المحيط ، مادة : نبط .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة : بطيحة .

(٤) الدكتور وافي : فقه اللغة ص ٦٣ .

(٥) إسرائيل ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ص ١٣٤ .

(٦) تاريخ اللغات السامية ص ١٣٤ ، وتاريخ الأدب السرياني ص ٨ .

(٧) فتوح البلدان للبلاذري (ص ٦٦ طبعة أوربة) .

(٨) فتوح البلدان للبلاذري (ص ٢٨٥ طبعة أوربة) .

غير أن « ماسنيون » خلط بين المصارفة والتعامل بالربا . فقال : « حَقًّا كان صيارفة اللّخمين قديما أساقفة الحيرة . ولكن بعده نرى ظهور بعض الصيارفة من المسلمين : بالرغم من النهي الشرعي »^١ .

المصارفة تختلف عن تعاطى الربا : كاختلاف البيع عنه . لأن الصرف حلال . والربا حرام . والمُصارفة والصَّرْف نوع من البيوع : إلا أن الفقهاء اشترطوا فيه شروطا ، وشروطه التي ذكروها أربعة :

(١) أن يكون قبض البدلين قبل الافتراق بالأبدان .

(٢) أن يكون باتًّا لا خيار فيه .

(٣) ألا يكون بدل الصَّرْف مؤجَّلًا .

(٤) التَّساوي في الوزن إن كان المعقود عليه من جنس واحد . فإن تبايعا ذهباً بذهب : أو فضة بفضة مجازفة ، لم يجز^٢ .

وذكر الخوارزمي أن مما تفرّد به مالك بن أنس : إجازته أن يتعامل الصَّيارفة ، ويتبايعوا الورق بالورق ، والعين بالعين ، بزيادة ونقصان ، وإن كان ذلك محظورا على غيرهم^٣ .

وعليه فإن الصَّرْف جائز شرعا ، وهو من المعاملات المباحة المحللة كالبيع ، إلا أنه يبيع بعض الأثمان ببعض لم كالذهب والفضة إذا بيع أحدهما بالآخر . أو يبيع ما هو من جنس الأثمان كبيع بعض المصوغات ببعض^٤ .

وكان النصارى واليهود يستحلّون تعاطى الربا ، فيخلطون المصارفة به . لذلك « كره مالك أن يكون النصارى في أسواق المسلمين . لعملمهم بالربا واستحلالهم له »^٥ . وما ذكره ماسنيون : من أن النبي صلى الله عليه وسلم أجاز لبني ثقيف خاصة

(١) ماسنيون خطط الكوفة ص ٢٤ صيدا .

(٢) شرح البحر الرائق لابن نجيم (ج ٦ ص ٢٩٩) .

(٣) الخوارزمي : مفاتيح العلوم ص ٨ .

(٤) شرح البحر الرائق على كنز الدقائق (ج ٦ ص ٢٠٨) .

(٥) المدونة الكبرى (ج ٨ ص ١١١) .

أن يتعاطوا الربا^١ ، فهو ما لانستسيغه . لأنه مخالف للواقع . فليس في حياة النبي وسيرته . وما عُرِفَ عنه من صلابة في تطبيق أحكام الدين . ما يجعلنا نندفع وراء زعم ماسنيون . فليس من المعقول أن يمالئ النبي ثقيفا على حساب الدين . بإجازته لهم أن يتعاملوا بالربا . مع ورود النصوص القاطعة من الكتاب والسنة في تحريم الربا ، مما لا يدع مجالا للشك في أن مثل هذا الزعم إن هو إلا افتراء وافتئات .

* * *

هذا وقد أقطعت القطائع بعض العرب ، كرؤساء القبائل والبارزين منهم . وذكرت كتب البلدان كثيرا منها منسوبة إلى أصحابها . كالسوادية ، نسبة إلى سواد ابن زيد بن عدى بن زيد الشاعر . وضيعة زُرارة بن يزيد بن عمرو من عامر بن صعصعة ، وهو صاحب شرطة سعد^٢ وغيرهما .

ويبدو أن بعض العرب استحلّ حياة العمل . فشارك الطبقات العاملة في أعمالهم ، فكان عمرو بن سعد بن أبي وقاص يستغلّ حماما يُنسب إليه . كما كان مولاة أعين يستغلّ حماما آخر .

وكان لعرزم من بني نهد . جبانة يُضرب فيها اللّين « ولبيها ردىء » فيه قصب ، فرما وقع الحريق بها ، فاحترقت الحيطان^٣ . حتى إن بعضهم أوصى ألا يُجعل في قبره لين عرزمي^٣ .

ومهما يكن من شيء ، فإن هذا المصر الحديد قد وُجد فيه من الأعمال ما يحتاج إليه . ووُجد فيه من أصحاب الأعمال صياغة ، وصاغة . ووراقون — وهم ناسخو الكتب — وتمارون يبيعون التمر ، ومنهم ميسم التمار صاحب علي بن أبي طالب ، وسواقون يبيعون السويق ، وقصّارون ، وهم محوّرو الثياب ، ورسامون . وذكر ماسنيون أن من بينهم صينيّين كانا يقطنان في العاقولا ، وهو الاسم السرياني للكوفة ،

(١) ماسنيون : خطط الكوفة ص ٢٤ ، صيدا .

(٢) ماسنيون : خطط الكوفة ص ٢١ ، صيدا .

(٣) البلاذرى : فتوح البلدان ٢٧٤ — ٢٩٧ ، القاهرة .

بين سنة ٧٥١ ، ٧٦٢ للميلاد ، وهما : فان - شن - وليو - تسه ١ ، إلى غير ذلك من الحِرف والأعمال التي يحتاج إليها مصر ضم مجتمعا كبيرا كالكوكة .

بين الكوفة والبصرة

كان تمصير الكوفة بعد تمصير البصرة بعام أو بعامين ، ومع ذلك فإن الكوفة كانت قبيلة أنظار العرب وزعمائهم وقادتهم . ففي الكوفة نزلت البيوتات العربية الأربعة : آل زُرارة الدارميون ، وآل زيد الفزاريون ، وآل ذى الجندين الشيبانيون ، وآل قيس الزبيديون ٢ .

وفي الكوفة هبط سبعون رجلا من صحابة الرسول ، ممن شهدوا بدرًا ، وثلاث مئة من أصحاب الشجرة ٣ . وكان أبو العباس يقول - بعد أن استمع إلى ابن عياش الكوفي وأبي بكر الهذلي البصري في مناظرة طويلة - : « الكوفة بلاد الأدب ، ووجه العراق ، وهي غاية الطالب ، ومنزل خيار الصحابة ، وأهل الشرف » ٤ .

وفي مقدمة من نزلها من الصحابة عمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود ، وقد بعث بهما عمر ، ليكون الأول أميرًا ، والثاني مؤذنا ووزيرًا ، وكان يقول لأهل الكوفة في تعريفهم بهما : « هما من الشجاء ، من أهل بدر ، فخذلوا عنهما ، واقتلوا بهما ، وقد آثرتكم بعبد الله بن مسعود على نفسي » ٥ .

أما من نزل البصرة من الصحابة : فأنس بن مالك ، وعُتْبة بن غزوان ، وقد نزل عتبة الكوفة أولًا ، مع سعد بن أبي وقاص ، ثم وُجّه به بأمر عمر إلى البصرة . على رأس بضع مئات من الجنود ، لحماية الثغور الإسلامية في منطقة البصرة .

لعل السبب في أن كانت الكوفة متجه الأنظار ، هو أن القيادة العامة لحيوش

(١) ماسنيون : خطط الكوفة ص ٢٦ ، صيدا .

(٢) ابن الفقيه : البلدان ص ١٧١ ، ليدن .

(٣) كتاب الطبقات الكبيرة ج ٦ ص ٤ ، ليدن .

(٤) البلدان ص ١٧٢ ، ليدن .

(٥) البلدان ص ١٦٤ ، ليدن .

المسلمين كان مقرّها الكوفة ، في المنطقة الوسطى من بلاد السويد ، وأنها كانت مركز الحركات العسكرية ، وكانت القوى العسكرية في العراق تعتمد على القبائل العربية من جهة ، وعلى بقية الصحابة المجاهدين ، الذين شهدوا مع النبي صلى الله عليه وسلم بدرًا وغير بدر من الغزوات الإسلامية الأولى ، من جهة أخرى . وقد استأنف أولئك وهؤلاء الجهاد في سبيل الله ، وكانت الكوفة مُتَّجِهَهُمْ ، لأنها موطن الجهاد ، ثم تابعت الهجرات حيث يستوطن المهاجرون الأوّلون . من وجوه الصحابة ، ووجوه القبائل :

ومرّ على الكوفة زمن كانت فيه قاعدة الخلافة الإسلامية ، وذلك في عهد عليّ ابن أبي طالب ، والقواعد دائماً متجّهة الأنظار من العلماء وأصحاب المصالح . وقد عُرِفَت الكوفة بمكانتها العسكرية ، حتى كانوا يسمونها « كوفة الجند » ، وحتى كان عليّ بن أبي طالب يقول عنها : « الكوفة كنز الإيمان ، وُجُحْمَةُ الإسلام ، وسيف الله ورمحه ، يضعه حيث يشاء »^١ . وكان سلمان الفارسي يقول : « أهل الكوفة أهل الله ، وهى قِبَّةُ الإسلام »^٢ :

وقيام هذه الجماعات الضخمة من المهاجرين بأمور الدفاع ، وتنظيم الحركات العسكرية ، شغلتهم عن شئون الحياة الحضارية . وأطال عهد البداوة فيهم . وما يستتبع ذلك من بقاء العصبيّات ، والتّمسك بأهداب المثل العليا التي كان العرب في باديتهم يتشّدون بها ، كالتغنى بالبطولة ، والتفاخر بالأنساب .

واستتبع ذلك كله أن يكون من السكان العرب في الكوفة طبقة من العليّة والأشراف ، لا يهتمهم من الحياة إلا ما يتصل بعاداتهم وتقاليدهم ، ووجدوا من الحياة العسكرية ما يُشبع رغباتهم ، ولم يشركوا الجماعات الأخرى التي هي قوام الحياة لشعب الكوفة ، إلا في قليل من الأعمال .

لذلك كانت الفوارق بين الطبقات كبيرة . وكان الاعتزاز بالقومية ، والتّغنى

(١) ابن الفقيه : البلدان ، ليدن ، ص ١٦٣ .

(٢) المصدر السابق .

بمآثر الأجداد، محور أعمالهم وتصرفاتهم . وكانت نظرهم إلى الأجانب . على أنهم محكومون ، فعليهم أن يقوموا بواجباتهم نحو الحاكمين .

إن بقاء العصبية العربية في بيئة الكوفة، يُفسّر لنا كثيرا من الحوادث التاريخية . والشغب المتواصل الذي عُرِفَ به الكوفة ، ويُفسّر لنا الاضطرابات وعدم الاستقرار في الحياة الكوفية ، ويُفسّر لنا سخط عمر بن الخطاب — وهو المعروف بحرصه على وحدة العرب ، ومناهضته للعصبية الجاهلية الأولى — وبَرَمه بتقلباتهم : وعدم إذعائهم لأوامره ، وثوراتهم على من يوليّه ويستعمله عليهم . حتى كان يقول : من عذبرى من أهل الكوفة ، إن استعملت عليهم القوى فجزّوه ، وإن وليت عليهم الضعيف حقّروه ^١ .

ويُفسّر لنا نظرهم إلى الموالى بعين الاحتقار ، وكانوا قد ضجوا على الحجاج . لأنه استقصى عليهم سعيد بن جبير — وهو كما عُرِفَ من وجوه التابعين — وقالوا : « لا يصلح للقضاء إلا عربى » ، فغزله الحجاج ، واستقصى أبا بردة بن أبي موسى الأشعرى ^٢ .

فإذا نظرنا إلى البصرة من هذه الوجوه الخاصة ، وجدنا فيها استقرارا ، ووجدنا فيها ما يُشبه عدم الفوارق بين الطبقات ، ووجدنا فيها ما يُشبه الاندماج بين العناصر المختلفة عربية وغير عربية . وجدنا من الطبقات المختلفة مشاركة في الأعمال واشتغالا بالأعمال التجارية عن مثل هذه الخصومات التى تغذيها العصبية . مع أن فيها من قبائل العرب أقواما لا يقلون عن إخوتهم في الكوفة وجاهة ومكانة ، فيها تميم ، وعلى رأسها الأحنف بن قيس ، وفيها الأزدي ، وعلى رأسها صبرة بن شيان ، وفيها غيرهما من بطون القبائل الأخرى .

ولذلك نجد أكثر الأجانب يتجهون إلى البصرة ، لأنهم كانوا يجدون فيها حياة مستقرة آمنة . فكثرة الأجانب في البصرة ، واشتراك البصريين في الأعمال التجارية التى

(١) البلاذرى : فتوح البلدان (ص ٢٧٧ طبعة القاهرة) .

(٢) ابن العماد : شذرات الذهب (ج ١ ص ١٠٨) .

هيّاها لهم مركز البصرة ، ووقوعها في مُفترق الطرق التجارية ، تتلاقى عندها من الشمال والجنوب والشرق والغرب ... كل ذلك جعل من سكان البصرة ، سواء أكانوا عربا أم موالي ، شعبا شبه موحد ، فإذا انتقل الزائر بين مساجدها ومعاهد العلم فيها ، وجد القاصّين والواعظين . والفقهاء والمحدثين ، وأكثرهم من الموالي . قد جلس إلى حلقاتهم المُستمعون إلى القصص الديني وأحاديث الرسول ، وأحكام الدين ، وتفسير آيات القرآن الكريم ، وفيهم العربي والفارسيّ والهندي وغيرهم .

وإذا استمعت إلى مفاخرهم ، وجدتهم يفخرون بمثل أنس بن مالك ، والحسن البصريّ ، ومحمد بن سيرين وغيرهم ، وجلّهم من الموالي . وكان قائلهم يقول : « من نزل البصرة فلم يقرّ لهم بثلاث ، فليست له بدار : بفضل عثمان ، وبفضل الحسن البصريّ ، ورطب الأزد »^١ .

٢ - كتاب الله والمسلمون

انتشر المسلمون في تلك البيئات المتباعدة ، وانتشر بينهم حفظ القرآن الذين تلقّوه عن النبيّ وهم قريبو العهد منه ، سمعوا منه قراءته ، أو أقرأهم على قراءاتهم ، واستقرّت جماعة منهم في البصرة ، وجماعة منهم في الكوفة ، وجماعة منهم في الشام . وهكذا ...

وكان أهل الشام يقرءون بمصحف ، وأهل الكوفة يقرءون بمصحف . وكانت هذه المصاحف تختلف اختلافاً أجازه النبيّ صلى الله عليه وسلم للمسلمين ، تيسيراً وتسهيلاً ، ولم يكن المسلمون يومئذ يُنكِرون هذه الفروق بين القراءات ، بعد ما سمعوا

(١) ابن الفقيه : البلدان (ص ١٦٦ ، ليدن) الأزد : نوع من النمر ، عرفته البصرة القديمة ، وليس هو الزئبق الأبيض كما زعم ماسنيون في خطط الكوفة ص ٣٦ ، فقد جاء في القاموس (مادة أزد) : « الأزد : نوع من النمر » ، وإضافة كلمة (رطب) إليه في نص ابن الفقيه ، يؤيد مجاء في القاموس ، لأن الرطب نضيج البسر (القاموس ، مادة الرطب) .

النبي صلى الله عليه وسلم يقول : « أنزل القرآن على سبعة أحرف ، فاقراءوا ما تيسر منه » .
ولكن الحالة بعد وفاة النبي أخذت تتغير ، وأخذ الناس يتمسكون بأحرف
قراءتهم تمسكا شديدا ، وكان كل فريق يعتقد أن قراءته هي القراءة التي أنزلت .
ومن هنا أخذ أهل الأمصار يختلفون ، ويتجادلون ، حتى خاف أولو الأمر نتيجة
هذا الاختلاف ، وخافوا على مصير الأمة أن تتفرق شيعا ، وعلى القرآن أن يناله
تصحيف أو تحريف .

وهبت الدولة تريد أن تعمل شيئا من أجل توحيد الصفوف ، وصيانة كتاب
الله ، وقد خطت خطوتها الأولى في سبيل ذلك ، وهي التي توجت بجمع القرآن في عهد
أبي بكر ، بإشارة من عمر بن الخطاب ، ثم خطت خطوتها الثانية ، بتوحيد نصه في
عهد عثمان بن عفان ، وقد قالوا : إن الذي دعا عثمان إلى أن يعمل على تحقيق هذه
الخطوة هو : أن حذيفة بن اليمان كان في غزو أذربيجان مع أهل الشام وأهل
العراق ، وكان الشاميون يقرءون بمصحف أبي بن كعب ، وأهل الكوفة من العراقيين
يقرءون بمصحف عبد الله بن مسعود ، وأهل البصرة منهم يقرءون بمصحف أبي موسى
الأشعري ، وكانوا لذلك يتجادلون ، بل كان أهل الشام يكفرون أهل العراق ،
وأهل العراق يكفرون أهل الشام ؛ فلما رجع حذيفة من الغزو ، أقبل على عثمان
يطلب إليه أن يعمل شيئا يجمع كلمة المسلمين ، وكان عثمان نفسه قد لمس هذا
الخطر بنفسه ، فقد كان قراء المدينة يختلفون فيما بينهم ، وهم منه ومن الصحابة على
كتيب ، فعمل على توحيد نصوص القرآن ، وإذاعتها في الناس ، واختار لذلك جماعة
من الصحابة من حفظه القرآن ، وتم على أيديهم ما أراد ، ونسخ القرآن بلغة قريش ،
لأنه إنما نزل بلسانهم . وبعث عثمان بنسخ منه إلى الأمصار ، وأمر أن تحرق
المصاحف الأخرى .

وما استقر الناس في الأمصار ، حتى أقبل المسلمون على المساجد العامة ، يتخذون
منها مدارس للقرآن . ونشأ فيها للقرآن معلمون ، قضوا في إقراء القرآن أعواما طويلا ،

وأصبحت المساجد تعجّ بالقراء والمقرئين . وكان يدفعهم إلى ذلك حرصهم على القرآن ، وإيمانهم به ، لأنه قانونهم ، وعنوان مجدهم . ومصدر حضارتهم ، وقد رَوَوْا أحاديث تحت الناس على القراءة والإقراء . من مثل :

« خيركم من قرأ القرآن وأقرأه » .

و « أفضل العبادة قراءة القرآن » .

و « خيركم من تعلّم القرآن وعلمه » ^١ .

وكان المسلمون يعتزّون به حقاً . ويروّون فيه منقداً من الضلالة الأولى ، ومحققاً لأهدافهم التي يهدّون إليها ، فهو الذي انتشل جماعاتهم من الجاهلية ، وأخذ بأيديهم إلى حيث يشاركون في بناء الحضارة العالمية ، يحملونه معهم ، فيحملون به النور والهداية لهم ، وللشعوب الداخلة في الإسلام .

يقول فيليب حتى : « ليس القرآن قلب الدين . والدليل إلى مملكة السماء حسَبُ ، ولكنه مختصر علوم ، ومُسْتَنَدُ سياسة ، يتضمّن دُستور القوانين لإنشاء مملكة على الأرض أيضا » ^٢ .

والحقّ أننا لا نعرف كتاباً أُحيط بالعناية والرعاية ، فحُوِّظ على تراكيبه ، وكيفية ترتيبه بلهجاته . مع إتقان وضبط لانظير لهما في التلّقي والتلقين ، ودقّة بالغة في الأخذ والأداء . قاسى دارسوه ما قاسوه . بتعداد سور وآياته ، وكلماته وحروفه . . . مثل القرآن الكريم .

* * *

وقد اشتهر بإقراء القرآن من الصحابة : عثمان بن عفان ، وعلى بن أبي طالب ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعبد الله بن مسعود ، وأبو الدرداء الأنصاريّ الخزرجي ، وأبوموسى الأشعريّ .

(١) ابن الجزرى : النشر في القراءات العشر ج ١ ص ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ، ١٤٤٤ ، ١٤٤٥ ، ١٤٤٦ ، ١٤٤٧ ، ١٤٤٨ ، ١٤٤٩ ، ١٤٥٠ ، ١٤٥١ ، ١٤٥٢ ، ١٤٥٣ ، ١٤٥٤ ، ١٤٥٥ ، ١٤٥٦ ، ١٤٥٧ ، ١٤٥٨ ، ١٤٥٩ ، ١٤٦٠ ، ١٤٦١ ، ١٤٦٢ ، ١٤٦٣ ، ١٤٦٤ ، ١٤٦٥ ، ١٤٦٦ ، ١٤٦٧ ، ١٤٦٨ ، ١٤٦٩ ، ١٤٧٠ ، ١٤٧١ ، ١٤٧٢ ، ١٤٧٣ ، ١٤٧٤ ، ١٤٧٥ ، ١٤٧٦ ، ١٤٧٧ ، ١٤٧٨ ، ١٤٧٩ ، ١٤٨٠ ، ١٤٨١ ، ١٤٨٢ ، ١٤٨٣ ، ١٤٨٤ ، ١٤٨٥ ، ١٤٨٦ ، ١٤٨٧ ، ١٤٨٨ ، ١٤٨٩ ، ١٤٩٠ ، ١٤٩١ ، ١٤٩٢ ، ١٤٩٣ ، ١٤٩٤ ، ١٤٩٥ ، ١٤٩٦ ، ١٤٩٧ ، ١٤٩٨ ، ١٤٩٩ ، ١٥٠٠ ، ١٥٠١ ، ١٥٠٢ ، ١٥٠٣ ، ١٥٠٤ ، ١٥٠٥ ، ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ ، ١٥٠٨ ، ١٥٠٩ ، ١٥١٠ ، ١٥١١ ، ١٥١٢ ، ١٥١٣ ، ١٥١٤ ، ١٥١٥ ، ١٥١٦ ، ١٥١٧ ، ١٥١٨ ، ١٥١٩ ، ١٥٢٠ ، ١٥٢١ ، ١٥٢٢ ، ١٥٢٣ ، ١٥٢٤ ، ١٥٢٥ ، ١٥٢٦ ، ١٥٢٧ ، ١٥٢٨ ، ١٥٢٩ ، ١٥٣٠ ، ١٥٣١ ، ١٥٣٢ ، ١٥٣٣ ، ١٥٣٤ ، ١٥٣٥ ، ١٥٣٦ ، ١٥٣٧ ، ١٥٣٨ ، ١٥٣٩ ، ١٥٤٠ ، ١٥٤١ ، ١٥٤٢ ، ١٥٤٣ ، ١٥٤٤ ، ١٥٤٥ ، ١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، ١٥٤٨ ، ١٥٤٩ ، ١٥٥٠ ، ١٥٥١ ، ١٥٥٢ ، ١٥٥٣ ، ١٥٥٤ ، ١٥٥٥ ، ١٥٥٦ ، ١٥٥٧ ، ١٥٥٨ ، ١٥٥٩ ، ١٥٦٠ ، ١٥٦١ ، ١٥٦٢ ، ١٥٦٣ ، ١٥٦٤ ، ١٥٦٥ ، ١٥٦٦ ، ١٥٦٧ ، ١٥٦٨ ، ١٥٦٩ ، ١٥٧٠ ، ١٥٧١ ، ١٥٧٢ ، ١٥٧٣ ، ١٥٧٤ ، ١٥٧٥ ، ١٥٧٦ ، ١٥٧٧ ، ١٥٧٨ ، ١٥٧٩ ، ١٥٨٠ ، ١٥٨١ ، ١٥٨٢ ، ١٥٨٣ ، ١٥٨٤ ، ١٥٨٥ ، ١٥٨٦ ، ١٥٨٧ ، ١٥٨٨ ، ١٥٨٩ ، ١٥٩٠ ، ١٥٩١ ، ١٥٩٢ ، ١٥٩٣ ، ١٥٩٤ ، ١٥٩٥ ، ١٥٩٦ ، ١

وأخذ القراءة عن هؤلاء جماعة كبيرة من الصحابة والتابعين في الأمصار الإسلامية ، في مكة ، والمدينة ، والشام ، والبصرة ، والكوفة .

أما من كان منهم في الكوفة ، فهم : علقمة بن قيس النخعي ، والأسود بن يزيد النخعي . ومسروق بن الأجدع الهمداني . وعمرو بن شرحبيل ، والحارث بن قيس ، والربيع بن خثيم ، وعمرو بن ميمون ، وأبو عبد الرحمن السلمى ، وزر بن حبيش ، وعبيد بن نضيلة ، وسعيد بن جبشير ، وإبراهيم النخعي ، وعامر بن شراحيل الشعمي .

وتخصص بالقراءة جماعة بالغوا في العناية بالقراءات ، وكانوا مَرَجعا يرجع الناس إليهم ، ويقتدون بهم ، وتشدُّ الرِّحال للأخذ عنهم :

وكان بالكوفة من هؤلاء : أبو عبد الرحمن السلمى ، وعاصم بن أبي النجود ، وحزمة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي^١ .

* * *

٣ - مدارس القرآن في الكوفة

لقد مرّت الإشارة إلى مدى اعتزاز المسلمين بكتاب الله الكريم ، ومبلغ ما بذلوه من عناية ورعاية في سبيل حفظه وصيانته ، ورأينا أن فكرة جمع القرآن في الصحف نبتت ونمت في عهد أبي بكر ، وتمّ جمعه في عهده بإشارة من عمر بن الخطاب ، ثم تلا ذلك توحيد نصوصه في المصاحف ، بعد أن رأى أولوا الأمر ما كان بين المسلمين من أجله من خلاف وجدال ، وخافوا على المسلمين أن يتفرّقوا شيعة وأحزابا ، وعلى كتاب الله أن يناله تصحيف وتحريف ، وكان ذلك في عهد عثمان ابن عفّان .

(١) راجع الفصل الذى عقده السيوطي في كتابه « الإلتقان » عن حفاظ القرآن ورواته . من ١٢١ إلى ١٢٧ من الجزء الأول « مطبعة حجازي بالقاهرة » .

ولما لم تكن هاتان الخطوتان كافيتين لصيانة القرآن وحفظه ، عمل زياد بن أبيه على إعرابه ، وندب لذلك أبا الأسود الدؤلي ، فقام بعمله المعروف ، ثم جاء الحجاج ابن يوسف الثقفي ، فعمل على إعجامة ، وندب لذلك نصر بن عاصم ، أحد تلاميذ أبي الأسود ، فقام بنقط المصحف نقطا يهدف إلى غير ما كان يهدف إليه نقط أبي الأسود ؛ فنقط أبي الأسود كان يهدف إلى تمييز حركات الحروف ، من ضمّ وفتح وكسر ، وكان بالمداد الأحمر ، ونقط نصر بن عاصم كان يهدف إلى تمييز الحروف المتشابهة في الصورة بعضها من بعض ، كتمييز الباء من التاء ومن الثاء ، وكتمييز الجيم من الحاء ومن الخاء ، وهكذا .

وختِمت هذه الأعمال بوضع علامات خاصة للفتحة والضمة والكسرة ، لتمييز علامات الإعراب من علامات الإعجام . . . والذي قام بهذا العمل الحديد هو الخليل بن أحمد الفراهيدي . . . وقد جعل علامة الفتحة ألفا صغيرة توضع فوق الحرف ، وعلامة الضمة واوا صغيرة ، توضع فوق الحرف ، وعلامة الكسرة ياء صغيرة توضع تحت الحرف ، لأنه كان يرى « أن الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو » ١ : فأغنى المسلمين عن أن يلتجئوا إلى التفريق بين نقط الإعراب ونقط الإعجام ، باستعمال لونين من المداد ، كما أغناهم عن النزاع في إياحة استعمال المداد الأحمر وكراهته أو حرّمته ، على ما هو معروف مدوّن في كتب القراءات .

فالعامل على حفظ القرآن كان من عمل الدولة ، ولم يقدّر بتلك الأعمال رجال الدولة أنفسهم ، وإنما ندبوا لها العلماء ، لأنها أعمالهم ، وفي نطاق تخصصهم ، فهم الذين حفظوا القرآن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين جمّعوه وكتبوه ، وهم الذين وحدوا نصه ، وأعربوه ، وأعجموه .

ولكن العلماء لم يقفوا عندما أرادت الدولة من جمع القرآن . وتوحيد نصه وضبطه ، بل مضوا في دراسته ، وفقهه ، وفقه منهجه ، وراحت كل طائفة منهم تتجه اتجاهها خاصا في دراسته ، فنشأت :

طائفة اتجه نشاطها إلى تصحيح مَتن القرآن عن طريق الرواية، وهي طائفة القراء. وطائفة راحت تدرس القرآن لفهم الأحكام التي تضمنها، مما هو لازم لبناء المجتمع، وهي طائفة الفقهاء.

وطائفة اتجهت اتجاهها لغويا، فأخذت تُعنى بإعراب نصوص القرآن، مستعينة برواية اللغة، ثم توسَّعت في ذلك، فتناولت بالدراسة عِلل التأليف، أو عِلل الإعراب، وهي طائفة النحاة.

فالنحو إذن هو وليد التفكير في قراءة القرآن، لأن العلماء لم يفكروا ابتداء في دراسة علم يبحث عن عِلل التأليف، ولكنهم توصَّلوا إلى ذلك بعد أن نصَّجت الفكرة في أثناء قيامهم بعملهم القرآني.

يؤيِّد هذا أن أوائل الدَّارسين من النُّحاة كانوا من القراء، أو ممن عُنُوا بالدراسات القرآنية؛ فن البصريين: عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد الفراهيدي. ومن الكوفيين: علي بن حمزة الكيساني، ويحيى بن زياد القراء.

وساعد على إنمائه حاجة الشعوب الداخلة في حكم الدولة العربية، إلى معرفة لغة الدولة، وإلى حياة السلام في ظلها، وقد وَجَدَت هذه الشعوب في هذه الدراسة الجديدة، التي بدأت بعمل أبي الأسود، ونصَّجت في عهد الخليل بن أحمد، وعلى يده ويد من عاصره... ما يضمن لها معرفة هذه اللغة، ويحقِّق لها الرغبة في حياة مُستقرَّة آمنة.

* * *

وإذا قلنا: مدارس القرآن في الكوفة، فلا نغني أن الكوفة قد انفرَدت بالاهتمام بالأعمال القرآنية، فهناك مصر آخر في بلاد السَّواد، وهو البصرة، قام بنصيبه من هذه الأعمال، وقد اشترك المصران في أشياء واختلفا في أشياء.

اشتركا جميعا في القراءة والإقراء، ووجد فيهما شيوخ للإقراء... واشتركا في دراسة الأحكام روايةً واستنباطا، ووجد فيهما محدِّثون وفقهاء... واشتركا

في رواية اللُّغة والشَّعر . ووجد فيهما نَقْدَة شعر ، ومصحَّحو لغة . . . واشتركا في البحث في عِلل التَّأليف ، ووجد فيهما نُحَاة يُعَنِّون باستخراج قواعد اللُّغة وأصولها .

ويبدو أن هذين المصيرين — على ما عُرِفَ عنهما من تنافس — كانا على اتِّصال وتجاوُب دائمين ، فلا يكاد يحدث شيء في الكوفة ، إلا وُجد صدَّاه في البصرة ، ولا يشيع شيء في البصرة إلا شاع في أوساط الكوفة . من البصريَّين من كان يقصد إلى الكوفة ، وأكثر هؤلاء من الشُّعراء وبعض النُّحويين ، كمُعَاذ بن مسلم الهراء ، وأبي جعفر الرُّوَاسي . ومن الكوفيَّين من كان يشدُّ الرِّحال إلى البصرة ، يحضر حلِّقات الدُّرس فيها ، كما فعل الكسائي والفراء ومن كان يأوي إليها هرباً من السُّلطان في الكوفة أو في واسط ، كسفيان الثوري وغيره .

وافترقا شكلاً لاموضوعاً ، ويتمثَّل هذا الافتراق باهتمام كل من المصيرين بجانب من هذه الدِّراسات ، اهتماماً يفوق اهتمام المصير الآخر . فبينما كانت عناية الكوفيَّين تنصبُّ على دراسة القراءات والفقه والحديث ، إذ كانت عناية البصريَّين تنصبُّ على الدراسة اللُّغوية والنُّحوية ، وما تستتبع من أقيسة وعِلَل ، ومباحث علم الكلام .

ففي الكوفة ظهر ثلاثة من أعلام القراءة السبعة ، وفيها ظهرت مدرسة القياس في الفقه ، في البصرة بكَّرت الدراسات اللُّغوية ، وظهرت مدرسة علم الكلام .

ويُعزَّى هذا — فيما نَظُنَّ — إلى ما بين المصيرين من اختلاف يتَّصل بطبيعة الموقع ، وطبيعة السكان . فوقع الكوفة من الناحية الجغرافيَّة ، أقلَّ أهميَّة من موقع البصرة ، لأن البصرة تقع في مُلتقى الخطوط التجارية ، المنحدرة إليها من الشمال والجنوب والشرق والغرب ، ولأن البصرة — من أجل ذلك — موطن عناصر مُثبَّينة ، ومُلتقى مذاهب وديانات مختلفة .

ولكن الكوفة مركز السلطة الإسلاميَّة في البلاد الشرقيَّة المفتوحة ، وفيها يغلبُ

الطابع العربي ، وفيها نزلت جمهرة الصحابة الذين هاجروا إلى الأمصار الإسلامية من مكة والمدينة ، وهم حفظة القرآن ، وحملة الحديث .

ومهما يكن أمر الاختلاف بين هذين المصربين ، فإنهما ما لبثا أن تلافيا ، وتضافرت جهودهما ، واستغلتهما بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية الجديدة ، واعتمدت عليهما في كثير من الشئون .

* * *

١ — مدرسة القراءة والإقراء

تقوم هذه المدرسة على شيوخ حفظوا القرآن ، ورووا قراءاته عمّن عاصروه من الصحابة ولازموه ، وأخذوا يلقتون تلاميذهم ، والمقبلين على معرفة القراءات ، مارووه هم عن الصحابة الذين رووا قراءة النبي صلى الله عليه وسلم ، أو أقرهم النبي على قراءاتهم ، وتخصّصوا بهذا الجانب من العمل القرآني .

وفي الكوفة من هؤلاء الشيوخ جمع كبير ، وفيها وحدها ثلاثة من سبعة ، هم أعلام القراءة في الأمصار الإسلامية ، وهم عاصم بن أبي النجود ، وحمة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي . ومرجع هؤلاء جميعا : أبو عبد الرحمن السلمي ، وزر ابن حبيش .

أبو عبد الرحمن السلمي

كان أبو عبد الرحمن السلمي (توفي سنة ٧٤ هـ) أول من قرأ القرآن في مسجد الكوفة ، وقد قعد للإقراء فيه أربعين سنة ١ ، وإليه تنتهي رواية أكثر القراء في الكوفة ، وكان قد أخذ القراءة عن علي بن أبي طالب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله ابن مسعود ، وأبي بن كعب . ورواها عنه الحسن والحسين ابنا علي بن أبي طالب ،

وعاصم بن أبي النّجود ، أحد الأعلام السبعة في القراءة ، وعطاء بن السائب ، ومحمد ابن أبي أيوب ، وأبو عون محمد بن عبيد الله الثقفي ، وعامر بن شراحيل الشعبي ، وإسماعيل بن أبي خالد . وإليه انتهت القراءة تجويدا وضبطا ١ .

زر بن حبّيش

ومن شيوخ الإقراء في الكوفة : زرّ بن حبّيش الأسديّ الكوفيّ (توفي سنة ٨٢هـ) : كان عاصم بن أبي النّجود يقول : ما رأيت أقرأ من زرّ ، وكان عبد الله بن مسعود على جلالة قدره يسأله عن اللغة .

أخذ القراءة عن عثمان بن عفّان ، وعليّ بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود . وأخذها عنه عاصم بن أبي النّجود ، وسليمان الأعمش ، ويحيى بن وثّاب وغيرهم ٢ .

عاصم بن أبي النجود

ومن شيوخ الإقراء فيها : عاصم بن أبي النّجود (توفي سنة ١٢٧هـ) ، الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد أبي عبد الرحمن السلمي ، وكان يجمع بين الفصاحة والانتقان والتجويد .

أخذ القراءة عن أبي عبد الرحمن السلميّ وزرّ بن حبّيش . ويبدو مما ذكره ابن الجزريّ أن أبا عبد الرحمن كان مرجعه الأوّل ، فقد ذكر في غاية النهاية : أن أبا بكر ابن عياش قال : قال لي عاصم : « ما أقرأني أحد حرفا إلا أبو عبد الرحمن السلميّ ، وكنت أرجع من عنده فأعرض على زرّ » .

(١) ابن الجزريّ : غاية النهاية (ج ١ ص ٤١٣) .

(٢) ابن الجزريّ : غاية النهاية (ج ١ ص ٢٩٤) .

وأخذها عنه أبو بكر بن عياش . وحَقِصُ بن سليمان الأسدي الكوفي ، وأبان
ابن تغلب ، وأبان بن يزيد العطَّار .
وروى عنه حروفا من القرآن أعلام القراءة واللغة . كأي عمرو بن العلاء .
والخليل بن أحمد الفراهيدي . وحمزة بن حبيب الزيات ^١ .

حمزة بن حبيب الزيات

ومن شيوخ الإقراء فيها : حمزة بن حبيب الزيات ، التميمي ضليبةً أو ولأه .
(٨ — ١٥٦ هـ) .

كان إمام الناس في القراءة بعد عاصم بن أبي النجود وسليمان الأعمش ، وكان
مُقرِّئاً ، حافظاً للحديث ، بصيراً بالفرائض ، حتى قال له أبو حنيفة يوماً : « شيثان
غلبتنا عليهما لسنا ننازعك فيهما : القرآن والفرائض » ^٢ . وكان حمزة يقول :
« ما قرأت حرفاً من كتاب الله إلا بأثر » ^٣ .

أخذ القراءة عن سليمان الأعمش ، وحمَّان بن أعين . وأبي إسحاق السَّبَّيحي .
ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، وجعفر بن محمد الصادق وغيرهم ^٤ .

وتنتهى قراءته — كما تنتهى قراءة غيره من الشيوخ — إلى أبي عبد الرحمن السُّلَمي
وزر بن حبيش ، عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود .

وأخذ القراءة عنه علي بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد القرّاء ، ويحيى بن
المبارك اليزيدي ، وخلف بن هشام البزاز ، وخلاد بن خالد .

* * *

(١) ابن الجزري : غاية النهاية (ج ١ ص ٣٤٧) .

(٢) غاية النهاية ج ١ ص ٢٦٣ . والنشر (ج ١ ص ١٦٦) .

(٣) النشر (ج ١ ص ١٦٦) .

(٤) غاية النهاية (ج ١ ص ٢٦٠) . والتيسير للداني : ص ٩ .

على بن حمزة الكسائي

وخاتمة هؤلاء الشيوخ في الكوفة : على بن حمزة الكسائي . الأسدي ولاء

(١١٩ - ١٨٩ هـ) .

انتهت إليه رئاسة الإقراء في الكوفة . بعد حمزة بن حبيب الزيات . كان إمام الناس في القراءة في زمانه ، وأعلمهم بها ، وكانت القراءة علمه وصناعته ، وكان ضابطاً مجوداً ، حتى قيل : « إنه لم يجالس أحداً كان أضيظ ولا أقوم بها منه »^١ .

يَروى ابن الجزري عن ابن الأنباري : أن الكسائي كان أوحّد الناس في القرآن ، فكانوا يكترون عليه حتى لا يضيظ الأخذ عليهم ، فيجمعهم في مجلس ، ويجلس على كرسي ، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره ، وهم يسمعون ويضيظون عنه »^٢ .

وقال خُلف بن هشام : « كنت أحضر قراءته والناس ينقطون مصاحفهم على قراءته »^٣ . وكان ابن معن يقول : « ما رأيتُ بعيني هاتين أصدق لهجة من الكسائي » .

وقد عُرف الكسائي أنه كان يتخير القراءات ، فكان يأخذ من قراءة حمزة بعضها ، ويترك بعضها الآخر . ويختار قراءة متوسطة ، غير خارجة عن آثار من تقدم من الأئمة^٤ ، « غير أن مادّة قراءته واعتماده في اختياره عن حمزة »^٥ .

وهو فوق أنه إمام أهل الكوفة في القراءة — إمامهم في العربية . وإن كانت القراءة علمه وصناعته . كما قال ابن الجزري ، لأنه مارسها وهو صغير ، ولم يتعلّم النحو إلا وهو كبير . كما كان الفراء يقول^٦ .

(١) غاية النهاية (ج ١ ص ٥٣٧) .

(٢) النشر في القراءات العشر (ج ١ ص ١٧٣) .

(٣) العسقلاني : تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٣١٤) .

(٤) ابن الجزري : غاية النهاية (ج ١ ص ٥٣٨) .

(٥) الداني : التيسير ص ١٠ .

(٦) معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٦٨) .

وقد أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وعن قراءته كتاب سيوييه على الأخفش ، وأخذ اللغة عن أعراب البوادي ، وبُؤلغ فيما أخذ عنهم ، فقيل إنه كان قد أنفذ خمس عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب ، سوى ما حفظ ^١ .

أخذ القراءة عن حمزة بن حبيب ، ومحمد بن أبي لَيْسَى ، وعيسى بن عمر الهَمْدَانِي ، وروي الحروف عن أبي بكر بن عياش ، راوية عاصم بن أبي النّجود . وأخذ القراءة عنه كثيرون ، منهم : أبو عُبَيْد القاسم بن سَلَام ، وحفص بن عمر الدّوري النّحويّ صاحب اليزيديّ . واللّيث بن خالد البغداديّ ، ويحيى بن زياد الفراء . ويعقوب الحضرميّ .

* * *

من هؤلاء الشيوخ وغيرهم تتكوّن مدرسة الإقراء في الكوفة . وهذه المدرسة - وإن ظلت قائمة خلال العصور - تعدّ بمثابة الاتجاه الأوّل الذي اتّجهت إليه دراسة القرآن ، وهي مدرسة قائمة على الرواية والتلقين ، لا تكاد تتعدّاهما .

ب - مدرسة الفقه والفقهاء

وهناك في الكوفة طبقة من القراء لم يقصروا عنايتهم على تصحيح نصوص القرآن وتلقيها ، ولكنهم عُنوا إلى جانب ذلك بالجانب العمليّ منه ، عُنوا بآيات الأحكام فيه ، واستخراج الأحكام منها ، والإفتاء بها ، وهذه الطائفة هي طائفة الفقهاء .

ويبدو أن قراءة القرآن وإقراءه ، والعمل بنصوص الكتاب وسنة النبيّ ، أو طائفة القراء وطائفة الفقهاء ، قد نشأتا في العالم الإسلاميّ معا ، أو هي هي لا تفريق بين مقرئ وفقهه .

والناس إنما كانوا يرجعون إلى القراء ، « فلم يكن يفتى من الصحابة إلا حملة القرآن

(١) المصدر السابق ، ونزحة الألباء (ص ٧٣ : ٧٤) .

الذين قرعوه وكتبوه ، وفهّموا وجوه دلالاته ، وعرفوا ناسخه ومنسوخه ، وكانوا يُسمّونَ القراءَ لذلك ، وتمييزاً لهم عن سائر الصحابة ، بهذا الوصف الغريب في أمة أُمّية ، لا تقرأ ولا تكتب ^١ .

وأصول الفقه التي استند إليها الفقهاء في استخراج الأحكام ، من عبادات ومعاملات ، هي : القرآن الكريم ، والسنة النبوية من قول أو فعل ، والرأى بمعناه العام ، الذي نشأ في التشريع الإسلامي مع القرآن والسنة ، في عهد النبيّ وعهد خلفائه ، ولكن الرأى — في بادئ الأمر — لم يكن واسع النطاق ، ولم يحتاجوا إليه إلا عند الضرورة ، وقليل ما كانت الضرورة تستدعي إعمال الرأى ، لأن ما في نصوص القرآن وما في السنة ، كفيلاً بسدّ حاجات الحياة العربية الإسلامية الساذجة ، في الحجاز والبادي العربية الأخرى .

ثم نشأت بعد الفتوحات الإسلامية مطالب جديدة ، أو حاجات اقتضتها حياة المسلمين ، وأحوال معاشهم في الأمصار المفتوحة ، ولم يكن للمسلمين بها عهد ، فقد عاش المسلمون في هذه الأمصار مع شعوب كان لها حضارات ومدنيات ، وكان لها عادات ونظم لم تتسرّب إلى العرب في الجزيرة ، ليكون لها في الكتاب والسنة حكم أو إفتاء فيها ، فاضطرّ المسلمون إلى الاجتهاد فيها ، واستصدار الرأى بما لا يخالف نصّاً أو سنة ، ولم يتحرّج المسلمون من استعمال الرأى في هذه الأحكام ، لأن الرأى كان مستعملاً — وإن كان في نطاق ضيق — في حياة النبيّ وعهد خلفائه ^٢ .

وكان صغار الصحابة والتابعون يرجعون إلى مجموعة من الآراء استعملت في وقائع خاصّة منذ عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وفي عصر خلفائه ، وكان مجموعها يمثل أصلاً من أصول الفقه ، ولكنه ضيق محدود .

ومع ذلك ، فإن حملة العلم من الصحابة والتابعين كانوا طائفتين : طائفة تجمع عن العمل بالرأى ، وتشدد في المطالبة باتّباع الآثار ، والوقوف عند ظواهر

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٩٧ ، وتمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ص ١٩٠ .

(٢) تمهيد ص ١٩٠ .

النصوص . دون بحث في عللها . وطائفة لا ترى بأسا فيه . ولا تتحرّج من العمل به ، إذا مسّت الحاجة إليه ، ولا تحجّم عن البحث عن علل الأحكام ، وربط المسائل بعضها ببعض .

وقد أشرنا إلى أن العمل بالرأى كان قد اقتضته ظروف طارئة ، وحاجات جديدة . لم يكن للمسلمين الأوّلين في حياتهم البدوية الأولى عهد بها . ولتزمّت الحاجة إليه لزوما شديدا ، يوم أن احتكّوا بأئم عريقة بالحضارة والمدنية ، عند نزوحهم إلى الأمصار الإسلامية في البلاد المفتوحة .

حينئذ انقسم الفقه فيهم إلى طريقتين : طريقة أهل الحديث ، وهم أكثر أهل الحجاز ، وطريقة أهل الرأى والقياس ، وهم أكثر أهل العراق ^١ .

كان أهل المدينة لا يميلون إلى اتباع الرأى ، لكثرة من فيهم من حملة العلم ، والقراء من الصحابة ، من جهة ، ولبقاء حياة الناس على ما كانت عليه تقريبا ، من سداجة وبداءة ، من جهة أخرى ، فكانت الأحاديث الشائعة بينهم تفي بالحاجة ، ولم تضطرهم الظروف إلى إعمال الرأى إلا في نطاق ضيق محدود .

وكان أهل العراق لا يتحرّجون من إعمال الرأى ، لأنهم واجهوا في حياتهم الجديدة إلى جانب الداخلين في الإسلام من الأجانب ، كثيرا من الشؤون ، التي تتصل بحياة الأُسَر ، وبالأحداث الاقتصادية والجنائية ، ولم يكن للمسلمين بدّ من الحكم فيها ، فأفتوا بها بما كان يتفق مع العرف ، أو بما كان يهديهم إليه الرأى الاجتهادي ^٢ .

على أن العراقيين لم يكونوا يجمعون على العمل به ، فإن علماءهم كانوا يختلفون فيما بينهم ، فمن مُبالغ في التشدّد ، لا ينجح إلى الرأى إلا عند تقطّع الأسباب ، وإعواز النصوص ، ومن مُساهل لا يرى في إعمال الرأى والاجتهاد خروجاً عن التشريع ، لأنهم كانوا يروّون أن الشريعة معقولة المعنى . وأن لها أصولا ثابتة . يمكن الرجوع إليها عند الحاجة .

(١) مقدمة ابن خلدون (ص ٩٧) : وضحي الإسلام (ج ٢ ص ١٥١) . وتمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية (ص ٢٠٥) .

(٢) تاريخ الفلسفة في الإسلام (دى بون) ص ٤١ .

وكما كان أكثر أهل الحجاز يتحرّج من الرأى ، ويرى العمل به محنة ، كان أكثر أهل العراق لا يحجم عنه ، بل كان يتحرّج من كثير من الأحاديث ، ويرى الأخذ بها محنة ، وحجته في هذا بُعد ما بين الناس وبين مصدر التشريع . وعدم الوثوق من صحة كثير مما يُروى من أحاديث .

لذلك نجد أصحاب مدرسة القياس لا يأخذون من الأحاديث إلا ما روته جماعة عن جماعة ، أو إلا ما كان متواترا . وقد كان أبو يوسف تلميذ أبي حنيفة يقول : « عليك من الحديث بما تعرف العامة ، وإياك والشاذ منه » ، أى أنهم كانوا لا يقبلون من الأحاديث إلا ما أقرّه العلماء في مختلف الأمصار الإسلامية ، لأن شيوخها في هذه الأمصار المختلفة ، يدلّ إشارة على صحتها وقطعيتها ، إذ لو لم تكن كذلك لظهر الاختلاف ، ولبدّت من الصحابة أو بعضهم معارضة هنا أو هناك .

ومهما يكن من أمر ، فإن القضاء بين الناس ، أو الإفتاء بما ورد في الكتاب والسنة ، وإعمال الرأى فيما لم يرد فيه نصّ فيهما ، يبدئ من عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم ، وكان يفتى الناس في عهده من الصحابة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعليّ ، وعبد الرحمن بن عوف ، وعبد الله بن مسعود ، وأبى بن كعب ، ومُعَاذ بن جبل ، وعمار بن ياسر ، وحذيفة بن اليمان ، وزيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، وأبو موسى الأشعريّ ، وسلمان الفارسيّ^١ .

وحين هاجر كثير من هؤلاء وغيرهم إلى الأمصار الإسلامية ، كانوا أيضا المراجع الأولى للناس في استصدار الفتاوى ، لأنهم عُرِفوا بسعة الاطلاع ، وتوثيق النبيّ إياهم ، وإقرارهم على ما أفتوا به في زمانه .

وقد هاجر إلى الكوفة من هؤلاء : عمار بن ياسر ، وعبد الله بن مسعود ، هاجرا إليها منذ تمصيرها في خلافة عمر ، وقد رأينا الرسالة التي وجه بها عمر إلى أهل الكوفة بشأنهما ، وكيف أنه آثرهم بعبد الله بن مسعود على نفسه .

أرسل عمر بن الخطّاب إلى الكوفة عمار بن ياسر لِيَسَلِّيَ أمور المسلمين فيها ،

وأرسل عبد الله بن مسعود ليكون معلماً ووزيراً ، وليَقْضِيَ بين النَّاسِ هناك ، وعمر في هذا أوّل من وضع الأُسُس لتنظيم العمل الحكومى في الدولة الإسلامية . وهو الذى كان يرسل إلى جانب الولاية وعمّال الأمصار ، عمّالاً على القضاء وغير القضاء من الشُّئون التى تحتاج إليها الدولة .

ثم هاجر إلى الكوفة على بن أبى طالب ، ومكث فيها قرابة خمس سنوات ، وهى مدة خلافته ، وترك للناس مجموعة من الفتاوى ، أفتى بها فى وقائع خاصة كان يقيس فيها واقعة على واقعة ، وحكماً على حكم ، ومن ذلك قوله فى حدّ شارب الخمر : « إنه إذا شرب الخمر سكر ، وإذا سكر هذى ، وإذا هذى افترى ، فحدّه حدّ المفترين » ، فقد قاس حدّ الشارب على حدّ المفترى القاذف ١ .

وكان أغلب قضاياه فى الكوفة ، ولم يحملها عنه إلا أهل الكوفة وأصحابه وأهل بيته ، كما أنه لم يحمل عن عبد الله بن مسعود إلا أهل الكوفة .

ومن على بن أبى طالب وعبد الله بن مسعود ، تتألّف الطبقة الأولى من الفقهاء فى الكوفة ، وتحمل علمهما عنهما أصحابهما وتلاميذهما .

وانبرى للقضاء والفتيا بعد هذه الطبقة طبقة أخرى من العلماء وأهل الحديث قوامها تابعيون عُرِفوا بالدين ، ووفرة العلم ، وسعة الاطلاع ، وكثرة الحفظ . وفى طليعة هؤلاء تابعيون معروفون ، هم : عامر بن شراحيل الشعبي ، وسعيد بن جبّير ، وإبراهيم النخعى ، وكان هؤلاء الثلاثة متعاصرين .

* * *

أما عامر بن شراحيل ، فهو تابعى جليل القدر ، وهو فقيه عالم محدّث ، وله جانب ملحوظ فى الأدب والرواية ، حتى إن الجاحظ حين عرض لعبد الله بن شبرمة قال : « كان فقيها عالماً قاضياً ، وكان راوية شاعراً ، وكان خطيباً ناسكاً ، وكان حاضر الجواب مفوهاً ، وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يُشَبِّهه بعامر الشعبي » ٢ .

(١) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ص ١٦٢ .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ١ ص ٢٣) .

وبلغ عامر من علو المنزلة أن كان أهل الكوفة يعتزّون به : ويُفخرون به أهل البصرة ، فقد اجتمع ابن عياش الكوفي ، وأبو بكر الهذليّ البصريّ : في حضرة أبي العباس السّفّاح ، وأخذ كل منهما يفتخر بمصره : ويعرض على السامعين مزاياه ، وجوانب الفخر به ، فكان مما قال ابن عياش لمُناظره :

« وأين أنت عمّن لم ترَ عينك مثله في زمانه من أصحاب النبيّ صلى الله عليه وسلم ، ولا أحفظ لما سمع ، ولا أفقه في الدين ، ولا أصدق في الحديث ، ولا أعرف بمغازي النبيّ ، وأيام العرب ، وحدود الإسلام ، والفرائض ، والغريب : والشعر ، ولا أوصف لكل أمر ، من عامر بن شراحيل الشعبيّ » : فأمنّ الحاضرون على كلامه ، وقالوا : لقد كان كذلك ^١ .

وكان الشعبيّ يجلس في مجلسه ، فيُناظر أصحابه ، ويُناظرونه في الفقه ^٢ : وكان من العلماء في القراءة : أخذها عن أبي عبد الرحمن السّلميّ ، ورواها عنه محمد بن أبي لَيْسَى : وكان يقول : « القراءة سنّة ، فاقربوا كما قرأ أولوكم » ^٣ .

* * *

وأما سعيد بن جبّير ففضله معروف أيضا : وهو مُقرئ ، مفسّر ، فقيه ، محدّث ، أخذ عن عبد الله بن عباس ، وكان ممن ولاهم الحجاج قضاء الكوفة ، ثم عزله وقتله حين خرج عليه مع ابن الأشعث . وكان أعلم التابعين في الطّلاق ^٤ ، وكان عبد الله بن عباس يعتمد عليه ، ويأذن له بأن يحدث الناس ^٥ .

* * *

وأما إبراهيم النخعيّ : فهو ابن يزيد النخعيّ الكوفيّ ، فقيه الكوفة وقاضياها ، كان قد أخذ الفقه عن خاله علقمة بن قيس النخعيّ ، وكان علقمة هذا من متقدّمي

-
- (١) ابن الفقيه : البلدان ص ١٧١ ، ليدن .
 - (٢) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ٢ ص ٢٢٣) .
 - (٣) ابن الجوزي : غاية النهاية (ج ١ ص ٣٥٠) .
 - (٤) ابن العماد : شذرات الذهب (ج ١ ص ١٠٨) .
 - (٥) مرآة الجنان (ج ١ ص ١٩٦) .

فقهاء التابعين . ومن أصحاب عبد الله بن مسعود ، وكان إبراهيم معاصرا للشعبي ، ولكنهما كانا يختلفان في الطريقة ، فالشعبي كان يميل إلى طريقة أهل الحديث ، وكان يكره الرأي ، ويحجم عنه ، وكانت له مجالس يفنّد فيها الرأي والقياس . وإبراهيم كان يميل إلى طريقة أهل الرأي ، بل لعله يُعَدُّ رأس مدرسة الرأي الاجتهادية في العراق بعد الطبقة الأولى من الفقهاء أصحاب الرأي ، كعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعلقمة بن قيس ، وغيرهم ؛ وقد غدّت هذه المدرسة مدرسة القياس ، التي نبَتَتْ نواتها ، ونَمَتْ في الكوفة ، لإبراهيم شيخ حماد بن سلمة ، وحماد شيخ أبي حنيفة ، زعيم مدرسة القياس .

ومن شيوخ هذه المدرسة الاجتهادية : محمد بن عبد الرحمن بن أبي لَيْسَى ، قاضي الكوفة في عهد الأمويين والعباسيين ، وكان يلي القضاء لأبي جعفر المنصور ، « وكان يفتي بالرأي قبل أبي حنيفة »^(١) .

* * *

فالكوفة بهؤلاء ومن جاء بعدهم ، زعيمة أمصار العراق في الفقه ، ومصدر المذهب الرسمي للدولة الإسلامية في صدر الدولة العباسية .

* * *

ج — النحو والنحاة

وهناك في الكوفة طبقة أخرى من القراء ، عُنيت بالجانب اللفظي ، وعُني أصحابها وشيوخها بإعراب القرآن ، ورواية اللغة ، لتصحيح القراءات ، وحاولوا التوفيق بين القراءات التي كانوا يروونها ، وقواعد الإعراب التي تعلموها ، أو وضعوها .

وقد سبق أن أشرنا إلى عاملين ، كان لهما أكبر الأثر في نهوض الدراسة اللغوية ، وهما :

(١) فهرست ابن النديم (ص ٢٧٦) .

(١) خوف المسلمين على الكتاب الكريم أن يصيبه تحريف ، أو يداخله ما يفسد نصوصه من تصحيف أو لحن ، وقد كانوا يؤمنون به إيماناً ، ويقدمونه تقديساً ، وليس غريباً أن يحظى منهم بمثل هذا الإيمان وهذا التقديس ، لأنه كتاب دينهم ، وديوان تشريعاتهم ونظمهم ، ومصدر مدينتهم وحضارتهم . وقد عقدوا العزم على أن يقوموا في سبيل دفع الخطر عنه بأعمال مثمرة ، فجمعوه ووجدوا نصّه ، وأعربوه ، وأعجموه ، وظهرت لهم أثناء قيامهم بهذه الأعمال آفاق جديدة للدراسة ، ساروا فيها ، وتعلقوا بأسبابها ، فإذا هذه الدراسة الجديدة كائن متميز ، نما بين الدارسين سريعاً .

وليس من اليسير تتبع الخطوات التي خطاها الدارسون فيها ، أو رصد مراحل نشأتها ونموها . ولكن العربية في أواخر قرنها الثاني ، شهدت نتائج هذه الأعمال مسجلة في كتاب ضخّم ، حوى خلاصة ما بذله الدارسون من جهود ، وما جنّوه من ثمرات ، وهو الكتاب الذي دوى اسمه في تاريخ العربية ، ودوى معه اسم من نسب إليه ، وهو سيديويه .

وقد تناسى القدماء صاحب الفضل فيه ، فأرجعوا كل شيء فيه إلى سيديويه ، ولو أنصفوا لوفّوا الخليل بن أحمد الفراهيدي حقه ، لأنه كتابه ، وأكثر ما فيه آراؤه وأقواله ، وكان لسيديويه فيه فضل جمع هذه الآراء ، وتنسيقها وتبويبها وتسجيل آراء أخرى لشيوخه الآخرين ، يضاف إلى ذلك آراؤه الخاصة التي بنى أكثرها على تأييد مذهب الخليل . أما أصول كتابه ومسائله ففي نظر كثير من القدماء ، وفي نظرنا ، هي لخليل بن أحمد ، الذي ينسب إليه كثير من الأعمال الرائعة في مجال البحوث اللغوية والنحوية .

ومثل هذا العمل الضخم — أعني النحو — لا يمكن إرجاعه إلى الخليل وحده ، أو إلى سيديويه وحده ، لأنه ليس من عمل فرد أو أفراد ، وإنما هو عمل للجماعات ، وثمره جهود متضافرة لكثير من الدارسين ، الذين تعاقبوا على هذه الدراسة منذ مستهل النصف الثاني من القرن الأول ، أو منذ أن أقدم أبو الأسود على تحقيق عمله المعروف .

وكان الخليل بن أحمد أحد أولئك العلماء الذين شاركوا في إنماء هذه الدراسة ، وكان له فيها فضل تنظيمها ، وجمع ماتفرق من مسائلها ، وابتداع كثير من أصولها ، ورسم منهج لغوى للدراسة ، نماه من بعده الدارسون في البصرة ، فامتازوا به ، وانطبعت مناهجهم الدراسية بطابعه .

ثم جاء الكوفيون ، بعد أن درسوا عليه ، وأخذوا عنه ، فرسموا لأنفسهم منهجا جديدا بعض الجدة ، يتفق مع منهج أهل البصرة في أشياء ، ويختلف عنه في أشياء ، أو كما يقول « أوليرى » : يتفق معه في النظرية والمبدأ ، ويختلف عنه في التطبيق ، متأثرين في ذلك بمؤثرات كوفية ، سوف نعرض لها في فصول مقبلة .

(٢) وحاجة الشعوب الداخلة في الإسلام وفي الحكم العربي إلى تعلم لغة الدولة ، لتحيا في ظلها حياة آمنة ، وليس طيعيا أن تصبح لغتهم عربية خالصة ، لأنهم لايزالون يخضعون لعاداتهم اللغوية الأولى ، التي تركت في أنفسهم وفي ألسنتهم آثارا عميقة ليس من السهل التخلص منها ، وخاصة ما يتصل منها بمخارج الحروف ، لذلك شهدت البيئات الإسلامية المختلفة أمثلة كثيرة للتحريف والألكنة ، لامن الأجانب وحدهم ، بل من العرب الذين نشأوا في هذه البيئات المختلطة أيضا .

وقد حدثنا الجاحظ : أن عبيد الله بن زياد كانت في لسانه لُكنة ، لأنه نشأ بين الأساورة — وهم جماعة من الفرس سكنت البصرة — مع أمه مَرَّجانة ، وقد كان زياد أبوه زوجها من شيوخه الأُسَوارى . كان عبيد الله بن زياد يرتضخ لُكنة فارسية لم يستطع معها لإخراج الحاء والقاف من مخرجيهما الحقيقيين ، فكان يقلب الحاء هاء ، قال يوما لهُنَّاء بن قبيصة وظن به رأى الخوارج : « أهرورى سائر اليوم ؟ يريد : أهرورى . » وكان يتماب التاف كافا ، فكان إذا أراد أن يقول : قلت لك اقتله ؛ قال : كُلت لك اكْتُلْهُ .

وهذا وأمثاله إنما ينشأ من تلاقى اللغات وتفاعلها ، وقد شعر الجاحظ قديما بهذا فكان يقول : « اللغتان إذا التقتا في اللسان الواحد أدخلت كل واحدة منهما الضم على

صاحبها^١ وهو مبدأ لغوى صحيح أقره المحدثون ، فقد قال (فندريس) : « إذا احتككت لغتان إحداهما بالأخرى ، أثرت كل منهما في صاحبها^٢ » ، وهو نفس ما قاله الجاحظ قديما ، إلا أن الجاحظ كان يعنى التقاء اللغتين في لسان الشخص الواحد ، كما مثل لذلك بعبيد الله بن زياد ، الذى كان يجعل الحاء هاء ، والقاف كافا ؛ ويزيد الأعجم الذى كان يجعل السين شينا ، والطاء تاء ، فيقول :

« فَسَنِي زَادَهُ السُّلْطَانُ فِي الْخَيْرِ رَغْبَةً »

يريد : السلطان ؛ وبصهيب بن سنان النعمرى ، صاحب رسول الله ، الذى كان يقول : « إنك لهائن . يريد : إنك لхائن » : أى هالك^٣ ، وبغير هؤلاء ممن ذكرهم على أنهم كانوا يرتضخون لكلمات أجنبية ، فارسية أو رومية أو نبطية ، ولذلك كان يُعجب من أمر موسى بن سيار الأسوارى ، أحد قصاص البصرة ، ويقول : « كان من أعاجيب الدنيا ، كانت فصاحته بالفارسية في وزن فصاحته بالعربية ، وكان يجلس في مجلسه المشهور به ، فتتعد العرب عن يمينه ، والفرس عن يساره ، فيقرأ الآية من كتاب الله ، ويفسرها للعرب بالعربية ، ثم يحول وجهه إلى الفرس ، فيفسرها لهم بالفارسية ، فلا يدري بأى اللسانين هو أبين »^٤ .

أما فندريس ، فيريد التقاءهما باختلاط شعبين ، وتأثر أحدهما بالآخر ، والنتيجة التى نريد الوصول إليها واحدة .

هؤلاء الأجانب الداخلون في ظل الحكم العربى كانوا أكثر حرصا على تعلم العربية ودراستها ، ووضع قواعد يسهل عليهم الرجوع إليها ، إذا أعوزهم بيان ، أو غرض عليهم تعبير ، لذلك كان إقبالهم على هذه الدراسة اللغوية الجديدة عظيما ، وكان اهتمامهم بأمرها بالغا ، بحيث كان عاملا على نموها السريع ، فكانوا يشاركون

(١) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ١ ص ٣٤٦) .

(٢) فندريس : (اللغة) ص ٣٤٩ (ترجمة النواخل والقصص) .

(٣) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ١ ص ٨٦ - ٨٨) .

(٤) الجاحظ البيان والتبيين (ج ١ ص ٣٤٩) .

العرب في رواية اللغة ، ويجلسون إلى شيوخ اللغة والنحو ، ويتصدّر ناس منهم للتدريس . بعد أن يستكملوا الأسباب التي ترفعهم إلى مقام الشيوخ والأساتيد . مرّ الشعبي يوماً بناس من الموالي يتذاكرون النحو ، فقال : « لئن أصلحتهمو إنكم لأوّل من أفسده »^١ .

وبرز من هؤلاء الموالي عبدُ الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، الذي قال فيه محمد بن سبّاح : « كان أوّل من بعَجَ النحو ، ومدَّ القياس »^٢ ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وقد أخذ عن ابن أبي إسحاق هذا ، وأخذ عنه الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ثم سيدييه ، وقد روى عنه في عدة مواضع من كتابه .

كانت هذه الدراسات في أوّل أمرها عملاً من الأعمال القرآنية ، ثم ظهرت الحاجة إليها على أنها غرض حيويّ ، لا يُستغنى عنها في الأمصار الإسلامية التي تلاقت فيها العناصر ، وتفاعلت فيها اللغات ، وتضافرت جهود الدّارسين لإنمائها ، وقد كُتِلَّت تلك الجهود بالنجاح يوم أن استقلّت هذه الدراسة عن جملة الأعمال القرآنية ، وأصبحت ثقافة خاصّة مستقلة ، أقبِلَ عليها الدّارسون لذاتها ، لا لأنها تُخدّم غرضاً دينياً ، كما كانت حالها في بداية نشأتها .

فما نصيب أهل البصرة من هذا المجهود ؟ وما نصيب أهل الكوفة ؟

الواقع أن البصرة هي التي قامت بعبء هذا العمل منذ نشأته ، حتى أصبح خلقاً سوريا ، ومرّ زمن طويل قبل أن تُشارك الكوفة فيه ، وهي إنما أخذته عن البصرة^٣ ، وقد أخذته تامّاً ناضجاً ، وأحدّثت فيه تغييراً يتصل بالمنهج والتطبيق ، كما يأتي تفصيله .

وساعد البصرة على السبّاق في هذا الميدان ، ما كانت تستعّم به من استقرار سياسيّ نسبيّ ، ومن نهضة علميّة أَيْنَعَت ثمرتها في البصرة قبل الكوفة بزمن طويل ،

(١) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ٢ ص ٦٤) .

(٢) ابن سلام : طبقات الشعراء ص ١٠ .

(٣) فهرست ابن النديم ، ص ٩٦ .

بسبب انشغال أهل الكوفة بالميادين العسكرية والسياسية من جهة ، وتلاقى أصحاب المذاهب والنحل في البصرة من جهة أخرى ، وقد أدّى هذا التلاقى في البصرة إلى ظهور حركة دينية جديدة ، قامت على أساس من الجدل الديني ، ومناهضة المذاهب والأديان التي أخذت تبعث بكيان الإسلام ، وكان أصحاب هذه الحركة هم المعتزلة .

وكان النحو أداة فعّالة في تقويم هذا الجدل والاستفادة منه ، وقد أقبل الدارسون عليه إقبالا ، أما العرب فلتقويم منطقهم ، وأما الأعاجم فللاستفادة منه في تعلم العربية التي اضطروا أن يتعلموها ، لمشاركة العرب في حياتهم ودينهم ، وللعيش باطمئنان في ظلّ حكم عربيّ ، لغته الرسمية هي العربية .

وكانت عناية المعتزلة بالثقافات العربية ، وبالنحو ، فائقة ، لأنهم كانوا دُعاة مقالة ، ورؤساء نخلة ، وكانوا يريدون إلى الاحتجاج على أرباب النحل ، وزعماء المذاهب ، وكانوا يَروُن أن لا بدّ من مُقارعة أولئك وهؤلاء بالخطب البليغة ، والبيان الرفيع ، وإن هذا وذاك يحتاج إلى تمام الآلة : وإحكام الصنعة .

قال الجاحظ — في أثناء تحدّثه عن واصل بن عطاء — : « ومن أجل الحاجة إلى حُسْن البيان ، وإعطاء الحروف حقّها من الفصاحة ، رام أبو حذيفة إسقاط الراء من كلامه ، وإخراجها من حروف منطقته » (١) .

وجد الناس على اختلاف أجناسهم في النحو ما يحقق لهم هذه الرغبات ، فأقبلوا عليه يتدارسونه ، فاكتملت لهم أسبابه ، وفرغوا من جمع أصوله برواية الأشعار والخطب واللغة ، وبالاتصال المباشر بالأعراب : يسمعون منهم ، ويدونون ما يسمعون . وكانت حلقات النّجو يجلس إليها النخلة والأدباء والشعراء : وكان شيوخ الحلقات ممن أُلّم بشيء غير قليل من هذا وذاك . وفرض النخلة أنفسهم حتى على الشعراء ، ونفر الشعراء منهم أوّل الأمر وقاوموهم ، ولكنهم استسلموا لهم ، واضطروا أن يُجاروهم طمعا في تأييدهم ، لنيل الشهرة والتقرّب من السلطان .

وقد دار بين الخليل بن أحمد ، ومحمد بن مَناذر ، الشّاعر البصري ، كلام ،

(١) الجاحظ ، البيان والتبيين : (ج ١ ص ٣٢) .

فقال له الخليل : « إنما أنتم — معشر الشعراء — تبع لي ، وأنا سُكَّان السفينة ، إن قرظتكم ورضيت قولكم نَفَقْتُمْ ، وإلا كسدتُم » ١ .

لذلك كانت البصرة مقصد الرُّوَّاد لطلاب العلم من الدارسين ، وطلاب الشهرة من الشعراء ، كانت البصرة كذلك ، وليس في الكوفة من هذا ما يستحق الذكر ، اللهم إلا قراءة القرآن وتفسيره ، والإفتاء بما تَضَمَّنَتْ آياته من أحكام ، تتَّصل بعبادات الناس ، ومعاملاتهم .

وشيء آخر ، كان في الكوفة أبرز منه في البصرة ، كان فيها رُواة الأشعار والشعراء ، وكان فيها النَّسَّابون ، وأصحاب الأخبار التي تتَّصل بأيام العرب ، وحياة الأبطال . أما الخطابة فقد تعاقب على منبرها خطباء العرب ، وفي مقدمتهم علي بن أبي طالب ، وزيد بن أبيه . وقد ترك علي بن أبي طالب للناس مجموعة خطب تنقلها الرواة ، متمثلة في أكثر ما جاء في « نهج البلاغة » .

وأما الشعر فالكوفة هي التي حفظت لنا ذخائر العرب ، من مَطُولات ومُقَطَّعات تتَّصل بالحماسة وغيرها من الموضوعات التي كانت تهتم العرب في حياتهم ومعاشهم . وقد وُجِدَ فيها من الشعراء مجموعة كبيرة لافتة ، ففيها من الشعراء : أبو زُبَيْد الطائي ، الذي كان قد قَدِمَ الكوفة في ولاية الوليد بن عُقبة ، وكان نديما له ٢ . والكميت بن زيد ، وكان عالما بلغات العرب ، خيرا بأيامها ، وقد سُئِلَ مُعَاذُ الْمِرَّاء عن أشعر الناس ، فذكر جاهليين وإسلاميين ، فلما سُئِلَ عن الكميت قال : ذاك أشعر الأولين والآخرين ٣ .

وكان في الكوفة « ثلاثة نفر ، يقال لهم الحمَّادون : حماد عَجْرَد ، وحماد بن الزُّبَرْقان ، وحماد الراوية ، يتنادمون على الشراب ، ويتناشدون الأشعار ، ويتعاشرون معاشرة جميلة » ٤ ، وفيها غير هؤلاء : مطيع بن إلياس ، ووالبة

(١) الأغاني (ج ١٧ ص ١٦) .

(٢) الأغاني (ج ٤ ص ١٧٩ ، ١٨٠) .

(٣) عبد القادر البغدادي : خزانة الأدب (ج ١ ص ١٣٨) .

(٤) الأغاني (ج ٦ ص ٧٤) . (سأسي) .

ابن الحباب أستاذ أبي نُوَاس ، وأبو نُوَاس نفسه ، وأبو العتاهية ، وغيرهم .
وفي طليعة رجال الأدب والرواية في الكوفة : المفضل الضبي ، صاحب
المفضليات ، الذي اجتمع على توثيقه أهل الكوفة ، وروى عنه من البصريين أبو زيد
الأنصاري^١ ، مع أن أهل البصرة كانوا لا يروون عن أهل الكوفة شيئا .

ولعل السبب في عناية الكوفة بالأشعار ، ورواية الأدب ، يرجع إلى أنها لا تزال
تحتفظ بعادات العرب ، وتقاليدها الأولى ، وتغنيها بالبطولة ، وتفانها بالأبطال ،
وذلك لأنها منزل العناصر العربية الأرسقراطية ، وموطن أمراء القبائل .

ومهما تكن منزلة الكوفة في هذا ، فقد شعرت بالحاجة إلى الأخذ عن البصرة ،
والتلمذة لها ، فيما كان يدور في معاهدها العلمية من معارف وثقافات ، لذلك كان
كثير من رجال العلم الكوفيين ، يشدُّون الرِّحال إلى حلقات الدِّرس فيها ، وكان بعض
أهل العلم من البصريين يقصد إلى الكوفة ، ويتصدَّر للتدريس فيها :

فالنَّحو إذْ لم ينشأ في الكوفة ، وإنما وَقَد عليها من البصرة ، ونشره فيها بصريون
جاءوا إلى الكوفة ، واستوطنوها ؛ وكوفيون رجعوا من البصرة بعد ما تَلَمَّذُوا لشيوخها ،
لينشروا بين الدارسين ما تعلموه هناك .

وشرعت الكوفة — منذ أوائل القرن الثاني للهجرة تقريبا — تُنشئ لنفسها
مدرسة ، وتوسم لها منهاجا جديدا ، له طابع خاص ، أملتته على الدارسين بيئة الكوفة ،
ومناهج الدراسة التي نهجها القراء والمحدثون . وأخذت هذه المدرسة تنهج لنفسها سبُلا
جديدة ، حتى تم لها الاستقلال في أواسط هذا القرن ، على يد علي بن حمزة الكسائي
وتلميذه يحيى بن زياد القراء .

ولا نكاد نعرف في الكوفة نحويا — بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة — قبل الكسائي ،
ولكن القدماء — ولعلمهم من الكوفيين — أبَوْا إلا أن يكون لهم نحو متميز قديم ، أو
أن يكون لهم — على الأقل — نُحْاة قبل الكسائي الذي أخذ عن البصريين .

وقد ورد في كتب الطبقات أسماء لكوفيين زعموا أنهم كانوا من النُّحاة ، وأن

مدرسة الكوفة النحوية كانت قد بدأت بهم ، ومن هؤلاء الذين ذكروا على أنهم من أوائل النحاة في الكوفة : معاذ الهراء ، وأبو جعفر الرؤاسي .

كذلك لانكاد نرى أثرا لنحو كوفي متطور قبل الكسائي ، انتقل من البساطة إلى التعقيد ، ومن مجرد خطرات جزئية إلى مجموعة من الأصول العامة ، كما وجد ذلك في البصرة ، فقد شهدت البصرة منذ عهد أبي الأسود ، وقيامه بتقسط المصحف نقطا لإعرابيا ، طبقات من الدارسين صدرت عنهم أقوال ، إن لم تكن نحوية خالصة ، فمن الممكن إرجاعها إلى النحو ، كما روى عن يحيى بن يعمر من أقوال كان يصحح بها نحنا وقع في كلام الحجاج ، مما هو معروف ، حتى إذا انتهى المطاف بالدارس إلى عهد الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب ، وتلميذهما سيدي ، وجد النحو ، وقد استكمل أدواته ، وأصبح دراسة ذات منهج خاص لها أصولها ، وقواعدها .

وإذا كانت الدراسة اللغوية قد تطورت في البصرة حتى انتهت إلى دراسة الإعراب ، أو النحو بمعناه الخاص ، فلم يكن حالها في الكوفة كذلك ، ولم يتهيأ في الكوفة ما تهيأ في البصرة ، مما مهد لتنظيم الدراسة اللغوية ، فإن البصرة قد سبقت إلى التحضر ، وحياة الاستقرار ، والاشتغال في العلوم ، والاستفادة من الثقافات الأجنبية ، التي وفدت عليها مع من وفد من عناصر ، فقد التقى فيها عرب وفرس وهنود ويونان ، والتقت النصرانية واليهودية والمجوسية والإسلام ، حيث تزدهر التجارة ، وتنشط الأيدي العاملة لاستغلال الأراضي ، والقيام ببعض الصناعات .

في مثل هذه البيئة تلتبس الحياة العقلية المنظمة ، وتبدو بواكير العلوم المختلفة ، التي تحتاج إليها هذه الحياة المتحضرة .

ولم يكن سبق البصرة إلى النهوض بالثقافات المختلفة محض اتفاق ، أو طفرة ، ففيها تلاقت العقليات المختلفة ، وظهرت المذاهب الدينية والفلسفية ، وكان لتلاقحها تأثيره في الدراسات ، ومناهجها ، فقد مهدت هذه الفلسفات للانتفاع بالمنطق اليوناني (وفي البصرة ظهرت الترجمة الأولى لمنطق أرسطو ، ترجمه عن اليونانية أو الفارسية عبد الله بن المقفّع ، أو ابنه محمد بن عبد الله بن المقفّع) ، « وكان بين

نخاة البصرة كثير من الشيعة والمعتزلة الذين فسحوا السبيل للحكمة الأجنبية، لكي تؤثر في مذاهبهم الكلامية » ، والشيعة والمعتزلة كانوا من أوائل المتكلمين .

أما المعتزلة فأمرهم واضح لا يكاد الذين يؤرّخون للحركات العقلية الإسلامية يختلفون في سببهم إلى الخوض في بحوث الكلام .

وأما الشيعة فهم كالمعتزلة من حيث سببهم إلى تناول موضوعات الكلام بالبحث، فكان للإمام جعفر بن محمد الصادق — وقد أدرك الدولتين — رأى معروف في أفعال الإنسان، وكان يذهب إلى أنه « لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين »^١ . ومن متكلمي الشيعة القسّماء ، الذين عاصروا الإمام جعفرا الصادق ، وأخذ عنه — كما ذكر ابن النديم — : هشام بن الحكم البغدادي ، مولى بني شيبان ، ومحمد ابن النعمان الأحول ، الذي تلقبته العامة بشيطان الطاق . وتعرفه الخاصة بمؤمن الطاق ، وكان قد نزل طاق المحامل بالكوفة^٢ .

يضاف إلى هذا أن الإمام أبا هاشم عبد الله محمد بن الحنفية ، وأخاه الحسن بن محمد بن الحنفية كانا — كما ذكر الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرّازق — أوّل من أحدث مذهب الاعتزال واختارعه ، وأنّ واصل بن عطاء الذي أظهر الاعتزال وأشاعه ، إنما أخذه عن أبي هاشم^٣ .

ومن السهل بعد هذا أن نتصوّر تأثير علم الكلام في النحو ، وشيوخ البصرة — وفي طليعتهم الخليل بن أحمد — كانوا من المتكلمين ، سواء أكانوا من الشيعة : أم من المعتزلة .

والواقع أن تأثير علم الكلام ، أو الثقافة البصرية اليونانية ، إنما ظهر في النحو في زمن مبكر ، منذ أواخر القرن الأوّل ، وأوائل القرن الثاني ، وهي الفترة التي ظهرت فيها الفلسفة الكلامية ظهورا واضحا ، ولم يكن الخليل بن أحمد أوّل من ظهر

(١) دوايت . م . رولندسن : عقيدة الشيعة ص ١٤٣ .

(٢) فهرست ابن النديم ص ٧ ، ٨ من التكملة .

(٣) تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٢٨٧ .

في نحوه تأثير هذه الثقافة الجديدة، بميله إلى القياس والتعليل، فقد سبقه إلى ذلك عبد الله ابن أبي إسحاق (توفي سنة ١١٧ هـ) الذي قيل إنه «كان شديد التجريد للقياس»^١، ويقال: إنه كان أشد تجريدا للقياس من أبي عمرو بن العلاء^٢، ويقال: «إنه أول من علّل العِلَل»^٣.

وذكر ابن سلام طبقات النحويين — كما كان هو يرى — حتى انتهى إلى عبد الله ابن أبي إسحاق فقال: «كان أول من بعج النحو، ومدّ القياس والعلل»، وروى عنه ما يؤيد ميله إلى القياس، وما يُفهم منه أنه كان إنما يقيس على الأكثر والأفشى، فقد «قيل ليويس بن حبيب: هل سمعت من ابن أبي إسحاق شيئا؟ قال: نعم. قلت له: هل يقول أحد الصّوّيق، يعنى السّوّيق؟ قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا! عليك بباب من النحو يطرد وينقاس»^٤.

وتأثير الكلام في بحوث اللغة لدى البصريين، كان له أثر بعيد في انتقال الدراسات اللغوية من عهدها الفطري إلى عهد أصبحت فيه تميل إلى الطابع العلمى الفلسفى، وتجنح فيه إلى تفعيد القواعد وتقنين القوانين.

ولم يكن هذا شأنها في الكوفة، فلم يلحظ الدارس أنها تطوّرت مثل هذا التطور، الذى شهدته في البصرة، ولكنه شهدها، وشهد النحو خاصّة منذ أول نشأته في الكوفة عِلما ذا أصول وقواعد، مما يؤيد الاعتقاد بأن الكوفة كانت قد أخذت هذه الدراسة من البصرة أخذًا، وذلك عن طريق التلمذة المباشرة، فأبو جعفر الرّؤاسى، وهو أستاذ أهل الكوفة في زعمهم، إنما عرف بالبصرة، كما قال المبرد^٥، وأخذ النحو عن عيسى بن عمر الثقفى^٦، ثم انتقل إلى الكوفة، وأذاع فيها علم البصرة،

(١) التجريد للقياس: الاجتهاد فيه (ق).

(٢) نزّهة الألبا ص ٢٢.

(٣) نزّهة الألبا ص ٢٣.

(٤) طبقات الشعراء، ص ١٠، ١١.

(٥) السيوطى: بغية اللوعة ص ٣٣.

(٦) الزبيدى: طبقات النحويين: «أبو جعفر الرّؤاسى».

ولفت أنظار الدارسين إلى معاهدها . . . والكسائي - فيما ذكر المؤرخون - كان قد أخذ عن أبي جعفر أستاذه الأول ، ثم انتقل إلى البصرة ، فدرس على الخليل بن أحمد ، ثم درس كتاب سيديّه على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تلميذ الخليل وسيديّه . . . والقراء - فيما ذكروا أيضا - كان قد أخذ عن أبي جعفر ، وعن الكسائي ، وعن يونس بن حبيب البصري^١ ، ووُجِدَ بعض نُسخ «الكتاب» تحت وسادة القراء فيما زعم الزبيدي .

٤ - منهج الدراسة في البصرة ومصادرها

عرضنا في ثنايا الفصول السابقة لمؤسس المدرسة البصرية ولرجالها البارزين ، الذين يُنسب إليهم نشأتها ، وتكوين منهجها .

وفما يأتي عرض موجز لها لايتناول طبقاتها ، ولا تاريخ رجالها ، فليس هذا من موضوع الرسالة ، بل سأقتصر فيه على عرض المنهج الذي سارت عليه في تناول موضوعات دراستها عرضاً موجزاً ، وذكر المصادر التي اعتمدت عليها في هذه الدراسة ، ليتسنى لي آخر الأمر ، وحين أعرض لمدرسة الكوفة أن أناظر بين المدرستين ، وأوازن بين المنهجين .



نشأ في أذهان المسلمين منذ أوائل الفتوحات الإسلامية في البلاد الشرقية فكرة قداسة اللّغة ، ولاسيما لغة القرآن ، لذلك كانوا يتجادلون ، ويكفر بعضهم بعضاً حين يقرأ فريق حرفاً من القراءات لا يقرّه عليه الفريق الآخر .

وكان العلماء الأوّلون ، وفي طليعتهم ابن عباس ، يذهبون إلى أن اللّغة توقيفية صدرت عن آدم بوحي من الله ، لأنه تعالى « علّم آدم الأسماء كلها » فقد قال ابن عباس في تفسير هذه الآية : « علّمه الأسماء كلها ، وهي هذه التي يتعارفها الناس ،

من دابة ، وسهّل ، وجبل ، وحمار ، وأشباه ذلك من الأسماء وغيرها « ١ .
فهي إذن من خلقت فاطر السماوات والأرض ، وهو قادر على أن يجعلها منذ
البداية كاملة ، لا تحتاج إلى تعديل أو إصلاح ، تؤدي وظيفتها منذ البداية — كأحسن
ما تكون التأدية ، ولا عجب بعد هذا أن تحاط اللغة بهالة من التقديس ، وأن يذهب
أصحاب هذا الرأي إلى أنها اللّغة المثالية ، المتقنة الوضع ، وأن يفرضوا على الدارسين
المحافظة على تلك الأشكال والصور ، مهملين كل اعتبار آخر يفترض في اللّغة ظاهرة
من الظواهر الاجتماعية ، خاضعة لقوانين التطور ، متأثرة بالاستعمال مادة وصوره .
على أن الدارسين الأولين لم يعدوا فيهم من يلتفت إلى أثر الاستعمال في اللّغة
ولإلى طبيعية جانب منها لم يصدر عن وحى ولا إلهام ، إنما هوشىء خلقته الجماعات
البشرية الأولى حين احتاجت إلى التفاهم ، محاولة في أول الأمر التعبير عما حولها
بمحاكاة أصوات الطبيعة ، وما فيها من إنسان وحيوان وجماد .

وقد جاء في الخصائص : أنه « ذهب بعضهم إلى أن أصل اللّغات كلها ، إنما هو
من الأصوات المسموعات ، كدوى الرياح ، وحنين الرعد ، وخريف الماء ، وشعج
الحمار ، ونعيق الغراب ، وصهيل الفرس ، ونزيب الطّي ، ونحو ذلك ؛ ثم ولدت
اللّغات عن ذلك فيما بعد » ٢ .

فهو يتحدث عن هذا الرأي ، كأنه رأى عَرَضَ له الدّارسون قديما ، فإذا
أردت أن تتبع النّشأة الأولين لم تجد أحدا منهم كان يلمح هذا الرأي قبل الخليل
ابن أحمد . ولست أزعم أن للخليل في هذا نظرية تامّة التّكوين ، ولكنى أزعم
أن هذه الفكرة كانت ماثلة في ذهنه ، فقد وصلت إلينا عنه أقوال تؤيد زعمي هذا .

(١) الآلوسى : روح المعاني (ج ١ ص ١٤٥) . . . يبدو أن ابن عباس . وكان يعنى بالإسرائيليات ، أخذ
هذا التفسير من التوراة ، فقد جاء في الإصحاح الثاني من سفر التكوين : وجبل الرب الإله من الأرض كل
حيوانات البرية وكل طيور السماء ، فأحضرها إلى آدم ليرى ماذا يدعوها ، وكل ما دعا به آدم ذات نفس حية
فهو اسمها ، فدعا آدم بأسماء جميع البهائم وطيور السماء وجميع حيوانات البرية .

(٢) الخصائص (ج ١ ص ٤٥) .

كان الخليل يقول : « صرّ الجندب صريرا ، وصرصر الأخطب صرصرة : كأنهم توهّموا في صوت الجندب مدا ، وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعا »^١ .

أو قال : كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدا . وتوهّموا في صوت البازي تقطيعا ، فقالوا : صرصر^٢ .

وكان يقول أيضا : « يقولون : صلّ اللجام ، تمدّ اللام وتثقلها ، وقد ضعفتها في الصلصلة ، وهما جميعا صوت اللجام . فالثقل مدّ ، والتضعيف ترجيع »^٣ .

فقد أدرك الخليل أن الاختلاف بين اللفظين الدالّ أحدهما على صوت الجندب ، والدالّ ثانيهما على صوت البازي . يرجع إلى الاختلاف بين طبيعتي الصوتين ، وليس هذا الصوت المتمدّد في (صرّ) إلا استشعارا بما في صوت الجندب من امتداد ، ولذلك حين لاحظوا التقطيع في صوت البازي جاءوا باللفظ الدالّ عابه وفيه تقطيع .

أما غير الخليل من النحاة واللغويين . فلم أجد بينهم من مال إلى هذا الرأي . بل لقد مال عامتهم إلى الرأي الذي قال به ابن عباس ، فقد قال أبو عليّ الفارسيّ : « هو من عند الله محتجا بقوله تعالى : وعلمّ آدمَ الأسماءَ كلّها »^٤ .

وكان ابن فارس يذهب إلى هذا أيضا ويقول : « إن لغة العرب توقيف ، ودليل ذلك قوله جلّ ثناؤه : وعلمّ آدمَ الأسماءَ كلّها »^٥ وكان ابن جنّي - في أحد رأيه - يميل إلى هذا أيضا^٦ .

وفكّر الدّارسون الأوّلون حتى توصّلوا - بالاستعانة بعمالتهم - إلى أن لغتهم من مرويّات ، ظنّوا أنّها تمثل اللغة العربيّة تمثيلا صادقا - إلى أحكام لغويّة . طبعوها بطابع الشمول ،

(١) تهذيب الأزهري (ج ١ ص ٢٢) مخطوط تحت رقم ٩ لغة بدار الكتب المصريّة .

(٢) الخصائص (ج ١ ص ٥٤٤) .

(٣) التهذيب للأزهري (ج ١ ص ٢٢) .

(٤) الخصائص (ج ١ ص ٣٩) .

(٥) الصاحبى ص ٥ .

(٦) الخصائص (ج ١ ص ٤٥) .

وكان لابد أن يصطدموا بمسائل كثيرة لا تنطبق عليها أحكامهم ، فلجئوا إلى القياس ، متخذين منه أداة لصنع اللغة ، وصنع أمثلتها ، وأوضاعها ، وصور تعبيرها ، ولما لم يسعفهم القياس بكل ما كانوا يريدون ، فلا زالت الكثرة الكاثرة من المسائل يستعصى عليهم اندراجها في أحكامهم العامة — لجئوا إلى التأويل ، والتأويل البعيد الذي يخالفه الظاهر مخالفة بعيدة .

وبدلاً من أن يكون القياس والتأويل أداتين لتفسير اللغة ، كانا لديهم أداتين لصنع اللغة ، وخلق صورها ، وإيجاد صور من التعبير لم يكن يعرفها أصحاب اللغة أنفسهم ، حتى استحالت اللغة ، أو كادت ، إلى مجموعة من القوانين التي أفرغتها أدواتهم العقلية في قوالب معينة ثابتة ، ناسين أن اللغة — وإن كانت أداة للفكر — ليست هي الفكر نفسه ، وليست أحكامها أحكامه ، فإنما هي تخضع لعوامل نفسية ، واجتماعية ، وبيئية ؛ وناسين أيضاً ما للغة من تطور عضوي كسائر الكائنات الحية التي تتأثر بما حولها ، وتخضع للتطور ، كما يخضع له كل كائن حي . وبالغوا في اصطناع هاتين الأداتين ، فأخضعوا لهما كل نص ولو كان قرآناً ، إذا لم ينضو ظاهره تحت أحكامهم المصنوعة .

لقد ظهر القياس عند عيسى بن عمر الثقفي ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وهما — في رأينا — من الطبقة الأولى ، التي عرفت النحو بمعناه الاصطلاحي ، ولهما أقوال تدل على أنهما كانا معنيين بالقياس ^١ ، وأن فكرة اصطناع القياس أداة لصنع النحو ، وأصلاً من أصوله ، قد دأبت أذهانها .

يُضاف إلى هذا ما زعمه ابن سلام من أنه قال ليونس بن حبيب : « هل سمعت

(١) يرجع إلى ما دار بين عبد الله بن أبي إسحاق ، وبين الفرزدق ، وما ذهب إليه الأول من قياس موال على غواش وجوار ، وتغليظه الفرزدق في إجرائها مجرى الممنوع من الصرف في جره بالفتحة . (نزهة الألباء ص ٢٤) ، وإلى ما ذكره سيبويه من قياس عيسى بن عمر نصب (مطرا) في قوله الشاعر :

سلام الله يامطرا عليها وليس عليك يامطر السلام

على نصب (يارجلا) ، يجعله إذا نون وطال كالنكرة : (الكتاب ج ١ ص ٣١٣) .

من ابن أبي إسحاق شيئا ؟ قال : نعم ، قلت له : هل يقول أحد : الصَّوِّيقُ ، يعنى السَّوِّيقُ ؟ قال : نعم ، عمرو بن تميم تقولها ، وما تريد إلى هذا ! عليك بباب من النحو يطرد ، وينقاس ^١ .

ثم جاء (الخليل بن أحمد) فاعتدَّ بأحكام العقل ، وعسَّنى بالقياس على أنه أصل من أصول الدراسة النحويَّة ، وكان ذلك إعلانا بخروج النحو من أسلوبه الفطريِّ القديم ، الذى جرَّت عليه الطَّبَقَاتُ الأولى ، إلى أسلوبه النَّظَرِيَّ الجديد ، أو بانتهاجه منهج المدرسة الكلامية ، لأن الخليل نفسه كان من أصحاب الكلام ، فلم يكن اصطناع القياس فى عهد الخليل إذن طَمَرَةً ، وإنما ظهرت الاستفادة منه فى وقت مبكَّر ، وإن لم يصطبغ إذ ذاك بالصَّبْغَةِ الفلسفية ، وكان ظهوره والاستفادة منه ، إيذاناً بدخول الدراسة اللُّغوية فى عهد جديد .

منهج القراء ومنهج المتكلمين

ومنذ أوائل القرن الثانى انقسمت الدراسات طائفتين ، نهجت كل طائفة منهما منهجا خاصا ، وأصبح الدارسون قسمين ، كل قسم ينتمى إلى مدرسة خاصة ، لها خصائصها ومزاياها . أما المدرسة الأولى فهى مدرسة القراءة ، وأما المدرسة الثانية فهى مدرسة الكلام .

وأخص ما تمتاز به المدرسة الأولى ، هو الاعتماد على الرواية ، ويوضح هذا مما جاء عن الشعبيِّ من أن « القراءة سنَّة ، فاقراءوا كما قرأ أولوكم » ^٢ ، ومما قاله الدانى : من أن « أئمة القراءة لا تعمل فى شيء من حروف القرآن على الأَفْشَى فى اللُّغة ، والأَقْيَس فى العربية ، بل على الأَثْبَت فى الأَثَر ، والأَصَحَّ فى النُّقْل ، والرواية إذا ثبتت عنهم

(١) ابن سلام : طبقات الشعراء ص ١١ .

(٢) ابن الجزرى : غاية النهاية (ج ١ ص ٣٥٠) .

لم يردّها قياس عربية، ولا فُسُو لغة، لأن القراءة سنّة متّبعة، يلزم قبولها والمصير إليها». وليست القراءة وحدها هي التي كانت تعتمد على الرواية، بل كانت المعارف الدينية الإسلامية، التي نشأت في المصرين، كلها تنحو هذا النحو. وسبب ذلك كثرة القراء، وحملّة الحديث من الصحابة والتابعين من جهة، وكون المعارف الإسلامية لاتزال في أولى درجات الرقي، والعقليات الإسلامية قريية العهد من أميتها، وجاهليتها، حديثة العهد بالاستقرار والحضارة من جهة أخرى. والدّارسون في هذه الفترة لا يملكون من مناهج الدراسة، إلا هذا المنهج الذي نسميه منهج المحدثين، من اعتماد كليّ على النّقل، واعتداد تامّ بالرواية.

وكان الحديث هو المادة الواسعة التي تشمل جميع الفروع، ومنهجه هو المنهج العامّ الذي سيّطر على دراسة تلك المعارف، طوال القرن الأوّل، إلى أن أخذت المعارف تتحلّل شيئاً فشيئاً، فتنفصل الواحدة بعد الأخرى، تحيط نفسها بشيء من الاستقلال، تختلف درجاته بحسب طبائعها، وما أتيح لها من ظروف وملابسات.

وساعد على هذه البوادر الحضاريّة الجديدة التي ظهرت آثارها في العقليات الإسلامية عن طريق الدين والقرآن الكريم، وما طرأ على حياة المسلمين من جديد، بسبب مجاورتهم للشعوب الداخلة في الإسلام، واحتكاكهم بأمم كان لها نصيب كبير في الحضارة، وقدم ثابتة في الثّقافة.

وأخصّ ما تمتاز به المدرسة الثانية : هو الاعتداد بالعقل، وأبرز خصائصها إصدار أحكام عقلية، حتى في المجال الأدبي الفني، كما كان شأنهم في تناول موضوعات البلاغة، وليس أدلّ على عنايتهم بالأحكام العقلية، من بناء قضاياهم على التّحسين والتّقييح العقليين، والحكم على الشيء بأنه حسن عقلاً، أو قبيح عقلاً، هو حكم نظريّ محض، لا أثر للفنية فيه.

وقد أخذ هذا المنهج يطرّغى على الدراسات المختلفة، منذ أن ظهر المعتزلة، واحتاجوا إلى الفلسفة اليونانية والمنطق اليونانيّ، للتسلّح بهما ضدّ خصومهم من

أصحاب النحل والعقائد من غير المسلمين ، وكان هؤلاء قد استكملوا أدوات التسلّح بالمنطق ، ووقفوا على فلسفات اليونان ، وكان الصراع بين هؤلاء والمعتزلة شديداً ، والجدال بين الفريقين محتدماً ، فأثر ذلك كله في البيئات الدراسية تأثيراً واضحاً ، تمثّل في ظهور مدرسة الفقه القياسية ، ومدرسة النحو القياسية .

ونشِبَ صراع داخلي بين أصحاب المدرستين الإسلاميتين ، أعنى بين أصحاب الحديث ، وأصحاب الكلام ، فقد رأى المحدّثون أن الزمام أفلت من أيديهم ، وأن كثيراً من المعارف التي كانت تخضع لسيطرتهم ، أخذت تخرج إلى الانفصال ، وتنهج نهج أصحاب الكلام ، في إقلاهم من الرواية ، واعتدادهم بأحكام العقل ، فقاموا ضدها ، وأثاروها خصومة عنيفة . خاصّموا المتكلّمين ، وهم أصحاب هذه (البدعة) ، وطالت الخصومة بينهما ، واشتدّت ، وراح كلّ فريق يستند إلى خليفة ، ويحتجى بسُلطان ، ويسخرّ قواه للتّكيل بصاحبه ، والتاريخ ملئ بما جرّت هذه الخصومة من فظائع أزهقت أرواح كثير من الأبرياء .

وخاصّموا الفقهاء ، لأنهم أخذوا يتحلّلون من سُلطان الرواية ، ويقولون من رواية الحديث ، وأصبحت أحكامهم أكثرها يعزى إلى رأى أو قياس . . . فهذا أبو حنيفة زعيم مدرسة القياس في الفقه ، وإليه ينسب هذا الاتجاه الجديد ، قد أدرك أربعة من الصحابة ، وهم : أنس بن مالك بالبصرة ، وعبد الله بن أبي أوفى بالكوفة ، وسهل بن سعد الساعدي بالمدينة ، وأبو الطفيل عامر بن واثل بمكة ، ولكنه لم يعن بأن يلقى أحداً منهم ، أو يأخذ شيئاً عنهم ، وكانت هذه الخصومة على أشدها بين الحجازيين والعراقيين ٢ .

وخاصّموا النُّحاة - وأعنى بهم البصريين - لأنهم سلّكوا مسلك الفقهاء ، أو مسلك أصحاب الكلام ، في الاعتداد بأحكام العقل ، ومهّدوا السبيل للحكمة الأجنبية تؤثّر في دراساتهم ، حتى سُمّي نُحاة البصرة : أهل المنطق ٣ .

(١) تاريخ أبي الفداء (ج ٢ ص ٥) .

(٢) ضحى الإسلام (١٥١ - ١٥٧) ، تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية (٢٠٥ ، ٢٠٦) .

(٣) تاريخ الفلسفة الإسلامية ص ٣٨ .

وقاومهم هؤلاء لأنهم وإن عُنوا بالرواية اللغوية - لم يكونوا ليجمعوا منها أساساً لمنهجهم كالحديثين ، ولكنهم استعانوا بها على استخراج أصولهم ، واستنباط قواعدهم ، وأهدروا كثيراً من هذه الروايات التي لا تخضع لأصولهم ، وعدوها شواذاً ، تحفظ ولا يُنَاقَس عليها .

واستتبع اتجاههم هذا أن ينقدوا القراء ، ويضعفوا قراءاتهم ، ويتهمهم بالجهل بأصول العربية ، كما فعلوا مع ابن عامر مقرئ أهل الشام ، وحمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة ، ونافع مقرئ أهل المدينة ، مع العلم بأن القراء لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية ، بل على الأثبات في الأثر ، والأصح في النقل ، فإذا ثبت عندهم رواية قَبِلوها ، ولم يحلّ دون قَبُولها خروجها على القياس ، ومنافاتها لحكم الأغلب ، وذلك لأن القراءة عندهم سنة متبعة ، والإسناد هو محور القول والرفض ، فما صح منه قَبِلوه ولو تعارض مع مقاييس النحاة ، وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم .

والنحاة إذا قاوموا القراء فقد قاوموا الحديثين ، لأن منهج أولئك هو هو منهج هؤلاء ، كل ما عندهم نقل صحيح ، أو رواية موثوق بسندها ، فإذا سلم السند بسلامة رواته قبلوه ، ولم يُعَنُوا بعد ذلك بسلامة الحديث من التناقض المنطقي .

لهذا استبعد النحاة الحديث عن نطاق دراستهم ، ولم يستشهدوا بشيء من متنه على صحة قواعدهم ، وكان تجويز الرواية بالمعنى - في زعم النحاة - هو السبب الذي دعا النحاة أن يتركوا الاستشهاد به ، لأن كثيراً من الرواة لم يكونوا عرباً بالطبع ، ولم يتعلموا لغة العرب إلا بصناعة الإعراب ، فوقع اللحن في مروياتهم ، وإن لم يتعمدوه .

مصادر الدراسة عند البصريين

وخِصِّل للدارسين البصريين أنهم قد استكملوا أدوات الدرس بجمع المواد الأولى من مرويات في الشعر والأدب واللُّغة ، بعد أن وضعوا لها « أطلسمهم » اللُّغوى وحدّدوا فيه مجالى الفصاحة ، ونصّوا فيه على القبائل التى ينبغى الأخذ عنها ؛ وجملة المصادر التى عُنِي النُّحاة البصريون بالأخذ عنها هى :

١- القرآن الكريم ، وهو أصدق مرجع ، وأصحّ مصدر يرجع النُّحاة إليه فى تقنين القوانين ، واستخراج الأصول ، لأن العربية لم تشهد كتابا أحيط بالعناية ، واكتُنِف بالرعاية منذ زمن مبكر ، فحُوْظ على تراكيبه ، وأُحْصِيَتْ كلماته وحروفه ، وكيفية ترتيله بلهجاته ، مع إتقان متناه فى التلقين ، ودقة بالغة فى الأخذ والأداء - مثل القرآن الكريم .

٢ - والشعر الجاهلى والإسلامى ، وقد استشهدوا بشعر جرير والفرزدق والعجّاج ورؤبة وأبى النّجّم ، وعُنُوا أيضا ببشّار بن بُرْد ، فاستشهدوا بشعره ١ . ويذهب السيوطى - مستندا إلى ما رواه ثعلب عن الأصمعى ، إلى أن إبراهيم ابن هرّمة (ولد سنة تسعين للهجرة ، وعمر طويلا ، حتى اجتاز منتصف القرن الثانى) آخر من يُحتجّ به ٢ . فهم يستشهدون على وجه التقريب بأشعار المحدثين الذين عاشوا حتى منتصف القرن الثانى للهجرة .

٣ - الفصحاء من العرب ، وهم سكّان البادية الذين بعدوا عن التأثير بلغات أجنبية ، والذين ينتمون فى الغالب إلى تيس وتميم وأسد وهذيل وكنانة وطّيّ ، أو بعبارة أوضح ، هم الذين كانوا يسكنون بأواسط بلاد العرب ، وكانوا أكثر توغُّلا فى البداوة ، وأبعد عن الاتصال بالأقاليم والأرياف .

والفصحاء من غير العرب أيضا ، بمن صَحَّت سلاتقهم ، واطمأنّ العلماء إلى

(١) عبد القادر البهدادى : خزانة الأدب (ج ١ ص ٢٠) .

(٢) السيوطى : (الاقتراح ص ٢٧) .

قوة مَلَكائِهِمْ ، كالحسن البصري^١ ، الذي قال فيه أبو عمرو بن العلاء : « ما رأيت أفصح من الحسن البصري والحججاج بن يوسف الثقفي » ، فقليل له : فأيهما أفصح ؟ قال الحسن^٢ . . . وكأبي على الأسوارى ، وهو عمرو بن فائد الذي جلس يعظ في مسجده نحو ست وثلاثين سنة ، والذي كان يونس بن حبيب يسمع منه كلام العرب ، ويحتج به^٣ .

٤ — الأمثال ، وما جرى مجراها من عبارات قصيرة حفظها الاستعمال ، وشاعت على الألسنة : كقول العرب : الصيف ضيغت اللبن . رجع بخفّي حنيني . أو سعتهم سباً وأودوا بالابل : ثمرة خير من جرادة . إلى غير ذلك مما يُطمأن إلى صحته ، وصحة الاستشهاد به .

أما الحديث ، فلم يجوّز اللّغويون والنّحاة الأولون ، كأبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد من البصريين ، والكسائي ، وهشام ، والقراء ، وغيرهم من الكوفيين — الاستشهاد به في النّحو ، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس ، اللهم إلا جماعة منهم ، في مقدمتهم ابن مالك وأبو حيان النحوي الغرناطي .

* * *

ونحن لاننكر ما لقيه علماء البصرة الأولون من عنّت شديد في سبيل الحصول على النصوص الأدبية واللّغوية ، إلا أنهم أخطئوا أخطاء منهجية ، لا غنى لنا عن ذكرها .

فقد أخطئوا لأنهم اعتبروا اللغة العربية بما فيها من لهجات مختلفة لهجة واحدة ، مع أن القبائل كانت تختلف فيما بينها اختلافا واضحا في الألفاظ والإعراب ، كما كانوا هم أنفسهم يصرون بذلك بين حين وآخر ، فيقول بعضهم مثلاً : إن استعمال المثني بالألف مطلقاً لغة قوم كذا ، وإن إعراب الأسماء الخمسة بالحركات لغة بني فلان ، وهكذا . . . ولكنهم مع أنهم كانوا يعرفون ذلك ، لم يحاولوا ترتيب أي أثر عليه .

(١) ابن خلكان : وفيات الأعيان (ج ٢ ص ١٧٩ ، باريس) .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ١ ص ٣٤٦) .

وأخطئوا لأنهم لم يستكملوا استقراءاتهم قبل أن يضعوا أصولهم . ومن المعلوم أنه ما لم يستكمل الاستقراء لا يستطيع الاطمئنان إلى صحة النتائج التي وصلوا إليها ، ولا إلى صحة المنهج الذي عقدوا عليه دراستهم ، ولو كانوا استكملوا استقراءاتهم إذن لتجنبوا كثيرا مما وقعوا فيه من ارتباك ، وما تكلفوا فيه من تأويل . وإذن لما اضطرروا إلى أن يغلطوا نصوصا صحيحة ، كما فعلوا مع قراءات صحيحة مقبولة معتبرة عند أصحاب القراءات . كما فعلوا مع عبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام ، فقد غلطوه في قراءته قوله تعالى : « وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لَكثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ » بنصب (أولادهم) وجر (شركائهم) ، لأنهم لا يُجَوِّزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر ، مع أنه أحد القراء السبعة . وقراءته متصلة السند ، كما يقول المعنيون بالقراءات .

وكما فعلوا مع حمزة بن حبيب الزيات مقرئ أهل الكوفة ، وأحد القراء السبعة . فقد غلطوه أيضا في قراءته قوله تعالى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ الْأَرْحَامَ » بكسر الميم ، لأنهم لا يُجَوِّزون العطف على الضمير المجرور إلا باعادة الجارة ، إلا في ضرورة قبيحة ، كما يقولون ، مع أن هذه القراءة — بالإضافة إلى أنها لحمزة بن حبيب — كان قد قرأ بها ابن عباس والحسن البصري .

وكما فعلوا مع نافع مقرئ أهل المدينة وأحد القراء السبعة ، فقد غلطوه في قراءته قوله تعالى : « كَلِمٌ فِيهَا مَعَائِشٌ » بهمز معائش ، لأنهم كانوا يروون أنه إذا كان المد أصليا امتنع قلبه همزة مثل : معائب ومعاون . فلا يقال فيهما : معائب ومعاون .

مع أن « أئمة القراءة لا تعمَل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة ، والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر ، والأصح في النقل » ، وذلك لأن القراءة عندهم سنة يلزم اتباعها ، ولو عارضت الأفشى وخرجت على الأقيس . وأخطئوا في أنهم عزلوا جانبا كبيرا من اللهجات واللغات ، فأقصوها عن مجال

البحث والدرس ، فلم يعتدوا إلا بما كان في كبد الصحراء من كهجات الأعراب الذين لم يجاوروا الأرياف والأمصار ، فاستبعدوا لغات القبائل المجاورة لليمن ولمصر وللشام والعراق ولسواحل الجزيرة العربية المطلّة على الخليج الفارسي ، لأنها - كما كانوا يزعمون - كانت أبعد عن الفصاحة مما كان منها في كبد الصحراء ، بعيدة عن ملبسات الحضارة ، وضيّقوا مجال بحوثهم ، فقصروا الأخذ على بعض القبائل العربية ؛ فقد ذكر السيوطي : أن أبا نصر الفارابي قال في كتابه المسمى « بالألفاظ والحروف » :

« إن الذين نقلت العربية ، وبهم اقتدي ، وعندهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب : هم : قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب ، وفي الإعراب والتصريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، فإنه لم يؤخذ عن حضرمي قط ، ولا عن سكّان البراري ، ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لساكنة الأهم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لآعن لحم ولا عن جدّام لجاورتهم أهل مصر والقيط ، ولا عن قضاعة وغسان وإياد لجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصاري يقرعون بالعبرانية ، ولا عن تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا عن بكر ، لجاورتهم للقيط والفرس ، ولا عن أهل اليمن لخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكّان اليمامة ، ولا عن ثقيف وأهل الطائف لخالطتهم تجّار اليمن المقيمين عندهم ، ولا عن حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا عنهم صادفهم حين ابتدعوا ينقلون لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفستت ألسنتهم »^١ .

وأبعدوا أيضا عن مجال بحوثهم لغة الأعراب الذين هاجروا إلى الأمصار ، وانتقلوا شعر شعرائهم الذين كانوا يقولون الشعر بلغة أقوامهم ، ولم ننس ما كان بين عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، والفرزدق من ملاحاة . . . وليس بعيدا عنا ما فعله

(١) السيوطي : المزهري ، (ج ١ ص ١٢٨) .

السيوطي - ناقلا عن علماء الأتمة والنحو - من عقد باب لمعرفة أغلاط العرب ذكر فيه أقوالا كثيرة لنحاة ولغويين ، أجازوا لأنفسهم تغليط أقوام هم أصحاب اللُغة التي يدرسون نحوها ، كما فعل أبو جعفر النحاس ، فقد عاب على زهير بن أبي سلمى قوله :

فَتَنْجِ لَكُمْ غِلْمَانُ أَشَامَ كُلَّهُمْ كَأَحْمَرِ عَادٍ ثُمَّ تُرْضِعُ فَتَنْظِمِ
وزعم أنه يريد : كأحمر ثمود ، فغلط

وكما فعلوا في تغليطهم قوهم : حَلَّاتِ السَّوْقِ ، وَرَدَّاتِ زَوْجِي بِأَيَاتِ ،
وَاسْتَلَامَتِ الْحَجَرِ ١ .

وكان ابن فارس يعتذر لهم فيقول : « ما جعل الله الشعراء معصومين ، يُوقُونَ الغلط والخطأ ، فما صحَّ من شعرهم فقبول ، وما أبته العربية وأصولها فرددوا » ،
كقوله : أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي

وقوله : لَمَّا جَفَا إِخْوَانُهُ مُصْعَبَا

وقوله : قِفَا عِنْدَ مِمَّا تَعْرِفَانِ رَبُّوعِ

فكله غلط وخطأ ٢ .

ولا تترى هذا إلا لغو الكلام . إنهم يجهلون أن اللُغة سليقة وطبيعة ، ويجهلون أن صاحب اللُغة لا يغلط في لغته ، لأنها جزء من حياته التي فطر عليها ، وعادة من عاداته التي نشأ عليها ، وإذا كان الجاهليون يغلطون ، والخضرمون يغلطون ، والإسلاميون يغلطون ، فعلى من بعد هؤلاء يعتمد النحاة ؟ وبماذا يحتجُّون ؟ ومن أين جاءوا بهذه الأصول التي وضعوها ، وهذه القواعد التي استنبطوها ؟ ألم يستنبطوها من كلام العرب الذين كان هؤلاء الذين يغلطون منهم ؟

وإذا عزلوا من مجال الاستشهاد حواضر الحجاز التي نزل القرآن بلغها ، لاتصلها بالروم والفرس والهنود ، واللَّخْمِيَّينَ لمجاورتهم أهل الشام ، وتغليب واليمن ،

(١) السيوطي : المزهري (ج ٢ ص ٣١٠) .

(٢) الصاحبى لابن فارس ص ٣٣١ .

لأنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، وبكثرا لأنهم كانوا يجاورون الفُرس ،
وعبد القَيْس ، وأزد عمان ، لأنهم كانوا بالبَحْرَيْنِ يخالطون الهنود والفرس
المقيمين بينهم ، وأهل اليمن لمخالطتهم الهنود والأحباش ، وبني حنيفة وثقيفا وأهل
الطائف لمخالطتهم تجّار اليمن ، فإذا تبقى بعد ذلك ؟ وهل القبائل التي قَصَصَ النُّحاة
واللُّغويون الأخذ عليهم ، ممن ذكرهم الفارابي ، تمثل العرب جميعا ، أو تمثل لغتها لغات
العرب كلها تمثيلا صادقا ، وهي جزء ضئيل من مجموعهم المنتشرة في أنحاء الجزيرة
العربية ، في شمالها وجنوبها ، وفي شرقها وغربها ؟ وهل بعد هذا يصحّ لهم أن يزعموا
أنهم وَضَعُوا أيديهم على الأغلب ، فاستنبطوا منه أحكامهم ؟ أو أن يزعموا أن هذا
النَّحو الذي وصلوا إليه ، وألّفوا الكتب فيه ، هو نحو العربية وميزانها الذي
يزنون به لَهْجَاتُ العربية جميعا ؟ وهل يجدون - أعني البصريين - مسوغا أن
يقولوا مُفْتَخِرِينَ على الكوفيّين : « نحن نأخذ اللُّغة عن حَرَشَةِ الضُّباب ، وأكَلَةِ
اليرابيع ، وهؤلاء أخذوا اللُّغة عن أهل السَّوَادِ ، أصحاب الكواميخ وأكَلَةِ الشَّوَارِيزِ »^١ .
على أنهم ما عتَمُوا أن ناقضُوا أنفسهم ، فاستشهدوا بشعر عدّي بن زيد
والكُمَيْتِ والطَّرِمَاحِ وجريير والفرَزْدَقِ ، وهم من سكَّان الأمصار :

واستشهدوا بأقوال الموالى ، وكان الجاحظ يقول - حين عرض لذكر أبي عليّ
عمرو بن فائد الأسوارى القاصّ البصريّ المعروف - : « كان يونس بن حبيب
يسمع منه كلام العرب ويحتجّ به »^٢ .

واستشهدوا بشعر بشار ، وهو - مع أنه مولى - لم يذق عيشة البدو ، ولم
يبرح الحاضرة إلا قليلا .

ولو كان مقياس الفصاحة هو الانعزال في كبد الصحراء وعدم الاتصال بالأجانب
لكانت لغة قُرَيْش أبعد اللُّغات عن الفصاحة ، ولا قائل بهذا ، بل لقد أجمعت كلمتهم
على أن قُرَيْشا أفصح العرب ، وأن لَهْجَتَهُمْ أصنى اللّهْجَاتِ .

قال ابن فارس : « أجمع علماؤنا بكلام العرب ، والرواة لأشعارهم ،

(١) السيرافي : أخبار النحويين ص ٩٠ يزوت .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ١ ص ٣٤٧) .

والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم ، أن قُرَيْشًا أفصح العرب ألسنة ، وأصفاهم لغة ^١ .
وذكر السيوطي قولاً للقرءاء جاء فيه : « كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ،
وتُحج البيت في الجاهلية ، وقُرَيْش يسمعون لغات العرب ، فاستحسنوه من
لغاتهم تكلّموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وختلت لغتهم من مستبشع اللغات ،
ومُستقبح الألفاظ » ^٢ .

واتّصال قُرَيْش بالقبائل العربية المختلفة من جهة ، وبالأُمم الأجنبية من جهة
أخرى ، اتصال قديم ، يدلّ عليه ما جاء في القرآن من كلمات أجنبية : فارسية :
ويونانية ، ونبطية ^٣ .

مع أن العرب إذا التقطوا كلمة أجنبيةً أخضعوها لقوانين لغتهم غالباً ، كما فعلوا
في كلمات كثيرة ، مثل « زرجون » وهي الخمر ، واشتقّوا منها ، فقالوا : مُزَرَّجَن
ومثل : لحام وقد اشتقّوا منه : الإلحام ، وألحمه ، وقالوا : فرس مُلْجَم ؛
ومثل : بهرج « وأصله من قولهم : بهرج ، وهو معرّب » ومثل : « نوروز » ،
ومعناه : اليوم الجديد ، وقد اشتقّوا منه الفعل « نورز » ، وقيل : نورزونا
بنوروزكم ^٤ ؛ ومثل : زنديق وديوان ودرهم ، فقد اشتقوا منها وقالوا : زندق
وترندق ، ودوّن تدوينا ، ودرّهمْت الحيازي : إذا صارت كالدرهم ^٥ .

ولا ضير من استعارة الكلمات الأجنبية إذا كانت تلوب في الاستعمال ،
وتخضع للقوانين ، ولا يتأني ذلك فصاحتها ، فليست العبرة في ألفاظ استعيرت
لتؤدّي وظيفة من الوظائف التعبيرية ، بل العبرة في ملكة التعبير ، والقدرة على
الإفهام ، وسلامة الأسلوب العربيّ الأصل .

(١) الصاجي ص ٢٣ .

(٢) المزهر : (ج ١ ص ١٣٣) .

(٣) راجع كتاب (اللغات في القرآن) ، وهو ما حدث به إسماعيل بن عمرو المصري المتوفى سنة ٨٤٢٩
عن ابن عباس ، والفصل الذي عقده السيوطي في المزهر ، وهو (معرفة العرب : ج ١ ص ١٥٩) فابدها ،
وضحى الإسلام (ج ٢ ص ٢٤٨ ، ٢٤٩) .

(٤) راجع الفصل الذي عقده السيوطي في المزهر (ج ١ ص ١٦٧) وهو ذكر ألفاظ شكّ فيها عربية
أو معربة .

(٥) أخذ أمين : ضحى الإسلام (ج ٢ ص ٢٥٠) .

وأخطئوا ، لأنهم أبعدوا جانباً مهماً من المصادر اللغوية ، وهو الحديث ، فلم يرضوا الاستشهاد به ، لأنهم زعموا أن كثيراً من رواته كانوا من الموالى ، وهم عرب بالتعلم ، لا بالسليقة ، والطبع ، ولا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن ، أو تصحيف . مع أنهم لو أنصفوا لعدلوا عما ذهبوا إليه ، لأنهم كانوا يعلمون مدى حرص المحدثين على سلامة الأحاديث ، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها ، وكان المحدثون ، ولا سيما المتأخرون منهم ، من الدقة بحيث يستبعد عن صنيعهم كثير من الشكوك التي أقامها النحاة عقبات في طريق الاستشهاد بها ، والأخذ منها . وقد ذكرنا أنهم كانوا لا يتورعون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالى ، أمثال الحسن البصري ، وأبي علي عمرو بن فائد الأسواري ، وغيرهما .

يُضاف إلى ذلك أنهم لو سمعوا سيديوه يروى نصاً لما ترددوا في الأخذ به ، لأن سيديوه ثقة ، وهو إنما يروى نصاً لغويا لا علاقة له بحكم من أحكام الدين ، فما بالك بقوم كانوا يحرسون أشد الحرص على سلامة الأحاديث ، وكانوا أشد ما يكونون تحرجاً أن يحرّفوا نصاً ، أو يغيروا شيئاً في متن .

روى السيوطي عن ابن خالويه في شرح الفصيح ما نصّه : « كان الفراء يُحيز كسر النون في شتّان تشبيهاً بسيان ، وهو خطأ بالإجماع : فإن قيل : الفراء ثقة ، ولعله سمعه . فالجواب : إن كان الفراء قاله قياساً فقد أخطأ القياس ، وإن كان سمعه من عربي ، فإن الغلط على ذلك العربي ، لأنه خالف سائر العرب ، وأتى بلغة مرغوب عنها »^(١) .

فهم كما ترى ، يتقون سيديويه والفراء وأمثالهما في نقل الروايات اللغوية ، ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ ، ولم يتوانوا أن يغلطوا العرب أنفسهم ، إذا نقلوا عنهم شيئاً ، وكان منافياً لأوضاعهم وأصولهم ، ولا يتقون بعامة المحدثين ، الذين عرّف عنهم الحرص على سلامة النصوص الدينية ، والمبالغة في التحرج من أن يغيروا نصاً ، أو يحرّفوه .

(١) السيوطي : كتاب المزهّر ، مطبعة السعادة (٢٠٢ ص ٣١٤) .

هذا مع أن الذين كانوا يروون بالمعنى - في أغلب الظن - إنما هم العرب الذين كانوا يعتدون بسلامة سلاقتهم . أما الموالى الذين لم يأخذوا بأسباب العربية ، فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا في متون الأحاديث .

[١] فإذا رجح الدارس أن يكون الراوون بالمعنى إنما هم العرب ، فما الذى يمنع من أن يأخذوا عنهم ، لأنهم عرب ، وقد صحت سلاقتهم ، فإذا أخذوا عنهم فلأنما يأخذون عن عرب يصح الاستشهاد بأقوالهم ، وبما يجرى على ألسنتهم ، وهم - أعنى النحاة - إنما يأخذون عن العرب ألفاظهم وتعبيراتهم ، فليكن هذا من ذاك ، وليكن كلام هؤلاء المحدثين مبصترا من المصادر العربية ، لأنهم أصحاب طبائع وملكات ، ولا يزالون يتعلّقون بأسباب الحياة العربية الخالصة .

ومن الادّعاء على الواقع أن يستبعدوا من الاستشهاد ما ورد من أحاديث على لسان قوم من رجال العصر الأوّل ، شهد بحرصهم على الأحاديث التى يروونها ما أثّر عنهم فى كتب الطبّقات والتراجم ، من أقوال تتداعى أمامها ادّعاءات النحاة وخافوهم المزعومة على مصير العربية ، إن اعتمدوا فى تصحيحها على الاستشهاد بمروياتهم .

فمن رِوَاة الحديث فى ذلك العصر : عامر بن شراحيل الشّعبى ، الذى قال عنه ابن عياش الكوفى لمناظره فى حضرة أبى العباس : « وأين أنت عنم لم تر عينك مثله فى زمانه ، من أصحاب النّبىّ ، ولا أحفظ لما سمع ، ولا أفقه فى الدين ، ولا أصدق فى الحديث ، ولا أعرف بمغازى النّبىّ صلى الله عليه وسلم ، وأيام العرب ، وحدود الإسلام والفرائض ، والغريب ، والشعر ، ولا أوصف لكلّ أمر ، من عامر بن شراحيل الشّعبى » ١ .

والذى تحدّث عنه الجاحظ فى أثناء تحدّثه عن عبد الله بن شبرمة ، فقال : « كان - يعنى عبد الله بن شبرمة - فقيها ، عالما ، قاضيا ، وكان راوية شاعرا ، وكان خطيبا ناسكا ، وكان حاضر الجواب مَفوّها ، وكان لاجتماع هذه الخصال فيه يُشَبّه به عامر الشّعبى » ٢ .

(١) ابن الفقيه : البلدان ، ص ١٧١ ، ليدن .

(٢) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ١ ص ٣٢٣) .

ومن رُوَاة الحديث في ذلك العصر أيضا : حماد بن سَلَمَة الذي قال فيه اليزيدي :

يا طَالِبَ النَّحْوِ أَلَا فابْكِهِ بَعْدَ أَبِي عَمْرٍو وَحَمَّادٍ

والذي كان يقول : « من لحن في حديثي فقد كَذَبَ عَلَيَّ »^١ . وقصَّته مع

سيدويه معروفة ، وكان المترجمون لسيدويه يزعمون أنها كانت الدافع الذي دفع سيدويه

إلى تعلُّم النَّحْوِ ، فقد قالوا : « كان سيدويه يستملي على حماد ، فقال حماد يوما :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس

أبا الدرداء . فقال سيدويه : ليس أبو الدرداء ، فقال حماد : لحت يا سيدويه ، فقال

سيدويه : لا جرم لأطْلُبَنَّ علما لا تلحنني فيه أبدا »^٢ .

ومن رُوَاة الحديث في ذلك العصر : المحدث الفقيه أيُّوبُ السَّخْتِيَانِي ، الذي يقول

فيه الحسن البصري : « أيُّوبُ سيِّدُ شباب أهل البصرة »^٣ ، والذي تلمذ له الخليل

ابن أحمد ، فرغب بتعاليمه وهدايته عن خارجيته التي كان قد نشأ عليها ، والذي كان

يقول : « تعلَّموا النَّحْوَ ، فإنه جمال الرضيع ، وتركه هجئة للشَّريف »^٤ .

وأمثال هؤلاء كثير من المحدثين الذين لم يكونوا يحرصون على صحة الأحاديث

التي يحترمون نصوصها فحسب ، ولكنهم كانوا يحرصون على سلامة ألسنتهم من اللَّحْنِ

إذا رَجَعُوا إلى أنفسهم ، وتحدَّثُوا في مجالسهم أيضا ، بل كان يؤذيه ويسوءهم أن

يسمعوا لحنًا ، وكانوا يوصون الناس بالرجوع إلى النَّحْوِ ، لأن تعلُّمه جمال ،

والإعراض عنه هجئة .

فترك الاستشهاد بالأحاديث التي يرويها هؤلاء وأمثالهم ، خسارة كبيرة أنزلها

بالعربية تَقَعَّرُ النُّحَاةَ وَتَحْدَلُ لُفْهَمَ .

ولا يَسَعُ الدارس إلا الاطمئنان إلى سلامة ماذهب إليه ابن مالك ، ومن شايعه في

اعتبار الأحاديث من المصادر التي يعتمد اللُّغَوِيُّ والنَّحْوِيُّ عليها .

(١) السيرافي : أخبار النحويين البصريين ص ٤٣ .

(٢) السيرافي : أخبار النحويين البصريين ٤٣ ، ٤٤ .

(٣) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ٣ هامش ص ١٥٤) .

(٤) الجاحظ : البيان والتبيين (ج ٢ ص ٢٣٣) .

على أن بعض النحاة قد وقف بين الفريقين ، بين الفريق المانع مطلقا وهم
النحاة الأولون ، والفريق المثبت مطلقا وهم ابن مالك وأبو حيان ومن تابعهما -
موقفا وسطا « فجوزوا الاحتجاج بالأحاديث التي اعتزى بنقل ألفاظها »^(١) .

وشايعه السيوطي فقال : « وأما كلامه صلى الله عليه وسلم ، فيستدل منه بما
ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جدا ، إنما يوجد في الأحاديث
القصار »^(٢)

ثم إن الأدباء ورؤاة اللغة كانوا قد انتبهوا إلى كذب بعض الرواة ، فنصّوا
على الموثوق به منهم ، وغير الموثوق به ، متأثرين في ذلك بأصحاب الأحاديث ، فكان
ينبغي على علماء العربية أن ينصّفوا رؤاة الحديث من زاوية أعمالهم وتخصّصهم ،
فينصّوا على من صحّت ملكته منهم ، فيقبلوا روايته ، وينصّوا على من لم تصلح ملكته
فيرفضوا روايته . إنهم لو فعلوا ذلك لوجدوا أنفسهم أمام طائفة كبيرة من النصوص
تصلح أن تكون من المصادر التي يرجعون إليها في تدوين أحكامهم ، ولسلم لهم
المنهج باستكمال شرائطه ، ولكنهم لم يفعلوا ذلك ، ومضوا في شأنهم سادزين :

وأخطئوا أيضا لأنهم اعتبروا أصول اللغة كأصول المنطق لما من العموم والشمول
ما لأصول المنطق من عموم وشمول ، ولذا وقعوا في التناقضات وواجهوا كثيرا من
المشكلات حين اعترضتهم طائفة كبيرة من النصوص لم تنفق مع أصولهم الموضوعة .

(١) عبد القادر البغدادى : خزانة الأدب : المقدمة .

(٢) عبد القادر البغدادى : خزانة الأدب : المقدمة .

الباب الأول

مدرسة الكوفة النحوية

الفصل الأول

نشأتها

١

ومدرسة الكوفة النّحوية حديثة العهد بالنّشوء إذا قيست بمدرسة البصرة النّحوية، فقد سبقّت البصرة الكوفة بهذه الدراسة التي كانت عملا من الأعمال القرآنية . ثم أخذت تستقلّ شيئا فشيئا، حتى أصبح موضوع دراستها: الكلام العربي . سواء أكان قرآنا أم غير قرآن ، وسواء أكان شعرا أم نثرا، وظلّت البصرة تقوم بعبء هذا العمل زمنا طويلا .

وكانت الاتصالات بين الكوفة والبصرة مستمرة منذ تمصيرهما . وكان التجاوب بينهما قائما ، فلم يحدث شيء في البصرة إلّا وجدت صداه في الكوفة ، وما عرّف شيء في الكوفة إلّا رأيت آثاره في البصرة . وكان الانتقال من مصر إلى مصر مُيسّرا للذين يرغبون فيه ، وربما اتخذ الكوفيون المغضوب عليهم من البصرة مستقرا . هربا من السلطان ، واستتارا من عيونه ، كما فعل سفيان الثوري وغيره .

وربما اتخذ بصريون من الكوفة مُستقرا ومقاما أيضا . لأن الكوفة - فضلا عن أنها كانت مركزا سياسيا للأمصار الشرقية فترة طويلة من الزمن ، كانت مركز الفقه والحديث والقراءة ، ورواية الشعر والأدب ، فليس غريبا إذن أن تنتقل هذه الدراسة من البصرة إلى الكوفة، إمّا مع الذين شدّوا الرّحال من الكوفة إلى البصرة طلبا للعلم . ثم رجعوا إلى الكوفة ، وإما مع الذين هاجروا من البصرة ليتخذوا من الكوفة دار إقامة .

وكان التنافس بين هذين المصيرين شديدا ، والخلاف محتدما من عدّة نواح

من الناحية الحزبية ، فالكوفة - كما قلنا - علوية ، والبصرة عثمانية . ومن الناحية العنصرية ، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين ، وأكثر أهل البصرة من المِصْرِيِّين . ومن الناحية العلمية ، فأهل الكوفة أصحاب فِيقَه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر اختلاطا بالأجانب من أهل الكوفة ، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ من الثقافات الأجنبية ، لتوافر مصادرها عندهم ، وكثرة انتقالهم للكسب والتجارة .

والكوفة - مع ضعف الاتصال بين عناصرها العربية وعناصرها الأجنبية أكبر تحرُّجاً من أهل البصرة في الأخذ بثقافات الأجانب ، لكثرة مَنْ فيها من الصحابة والتابعين ، ومن الفقهاء وأهل الدين .

هذه العوامل أحكمت أسباب الاختلاف والتنافس بين المِصْرِيِّين ، فكان من نتائج هذا التنافس أن كانوا يتناظرون في مجالس الخلفاء ، حين تجتمع وفودهم في دواوينهم ، وكان الخلفاء يستمعون بهذا النوع من المناظرات ، وربما ظاهرُوا فريقاً على فريق ، لأسباب تدعوهم إلى ذلك .

وتناولت هذه المناظرات نواحي عدة ، ومن بينها الناحية الثقافية ، ومن هذه الناحية منازعاتهم في النحو . وكان التنافس بين نخبة الكوفة ونخبة البصرة شديداً في عهد الكسائي وسيبويه . وربما رجع الدارسون بالتنافس إلى ما قبل عهدهما ، فقد ذكر الأستاذ أحمد أمين : أن الخلاف بدأ هادئاً بين الرواسي في الكوفة ، والخليل في البصرة ، ثم اشتد بين الكسائي في الكوفة ، وسيبويه في البصرة^١

غير أننا نرجح أن التنافس بين نخبة البصرة والكوفة لا وجود له في عهد الخليل وأبي جعفر ، فلم يكن أبو جعفر إلا بصرياً كما قيل ، أو تعلَّم على معاهد البصرة ، ولم يكن بالنحوي الذي تحمَّله قدماء أمام الخليل . وربما كان الزعم القائل بأن لأبي جعفر الرواسي كتاباً في النحو اطلَّع الخليل عليه ، وانتفع به^٢ هو الذي حمل الأستاذ أحمد أمين - كما حمل غيره - أن يقول بهذا التنافس بين الرجلين .

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام (٢ ص ٢٩٤) .

(٢) نزعة الألباء ص ٦٦ .

وأكبر الظن أن التنافس بين نخاة المصيرين إنما ظهر في عهد الكسائي وسيبويه بعد وفاة الخليل . وكان هناك من الأسباب ما حمل الكسائي على مخاصمة سيبويه ، وأقواها : خوفه أن يتقرب سيبويه أو غيره من البصريين من السلطان ، فيفقد الحظوة لديه ، كما سنشير إليه .

٢

بداية المدرسة الكوفية عند القدماء

تبدأ المدرسة الكوفية عند القدماء بأبي جعفر الرواسي ، وكان أبو جعفر هذا قد أخذ النحو عن أبي عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، فهو في نظرهم بمنزلة الخليل في البصرة ، لأنهما متعاصران ، وأن كلا منهما أخذ العربية عن الشيوخ الذين أخذ عنهم الآخر ، لأن الخليل أخذ أيضا عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر .

وصنف الزببدي في طبقاته نخاة الكوفة طبقات ، جعل في الطبقة الأولى أبا جعفر الرواسي ومُعَاذ بن مسلم الهراء ، وهكذا فعل غيره من أصحاب الطبقات ، كأبي البركات بن الأنباري ، وابن خلكان ، وابن النديم ، وياقوت .

وفي ضحى الإسلام جدول أخذه الأستاذ عن كتاب Arabic Grammer بعد أن زاد فيه بعض الزيادات ، وأصلح فيه بعض التواريخ كما قال في هامش ص ٢٨٤ من الجزء الثاني من ضحى الإسلام . وفي هذا الجدول جعل الأستاذ أبا جعفر الرواسي رأس المدرسة الكوفية ، وأول من ألف في النحو من الكوفيين ، وقد تلمذ له الكسائي والقرءاء ، وجعله نظير الخليل ، كما جعل الكسائي والقرءاء نظير سيبويه .

وذهب أوليرى إلى مثل ما ذهب إليه القدماء أيضا ، فقد زعم « أنه بعد قرن من الزمان تقريبا (أى بعد قرن من نشأة النحو في البصرة) بدأ أبو مسلم مُعَاذ الهراء (توفي سنة ٧٢٣ أو ٧٢٧ م) في الكوفة بإلقاء دروس في قواعد النحو ، مُشابهة لما كان يلقي في البصرة ، وكان في الوقت عينه مؤدب أولاد عبد الملك ١ .

ولكننا لانرى هذا رأى ، ولا نعلم أن كوفياً كان نحوياً بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة قبل الكسائى ، فلامُعَاذُ الهراء ولا أبو جعفر الرواسى ممن نضعهم فى طبقة المؤسسين لهذه المدرسة النحوية الناشئة . ولم نسمع أن أحداً من الكوفيين تخرج بهما ، واكتفى بما تلقاهُ عنهما ، وعُرِفَ بنحو خاص استمدّةُ منهما ، لا ينتمى إلى نحو أهل البصرة ، والكسائى والفراء — وهما عماد المدرسة الكوفية — إنما عرفا النَّحُوَ الاصطلاحي بدراستهما نحو البصرة ، وتخرُّجهما بشيوخ بصريين ٥

ولعل مما يؤيدنا فى زعمنا هذا أن « بروكلمان » حين عرض لهذا الجانب من موضوع نشأة المدرستين النحويتين ، وبعد أن ذكر الخليل وسيديّه ، ثم انتهى بهذا تناوله للمدرسة البصرة — قال : « وكان يُنافس سيديّه فى علم النَّحُو أحد قراء القرآن السبعة : الكسائى الكوفى الذى سبق له أن علّم الرشيد نفسه ، ثم عهد إليه الرشيد فى تأديب ولده الأمين ١ » ، ولم يشر إلى نحويين قبله كما فعل غيره من قُدماء ومحدّثين ٥ ويخيّل إلى أن النَّحويين على اختلاف طبقاتهم ومدارسهم إنما استمدُّوا النَّحُو من البصرة ، ومن علم الخليل المتمثّل فى كتاب سيديّه خاصّة ، لافرق فى ذلك بين كوفى وبصرى وبغدادى .

أما البصريّون فهم إنما انتسبوا للمدرسة البصرية عن طريق كتاب سيديّه والتّلمذة له ، فقد بهرهم الكتاب ، وأعجبوا به غاية الإعجاب ، وكان قائلهم يقول : « من أراد أن يعمل كتاباً كبيراً فى النَّحُو بعد كتاب سيديّه فليستحي » ، وكان المبرّد إذا أراد إنسان أن يقرأ عليه كتاب سيديّه — يقول له : هل ركبك البحر ، تعظيماً له ، واستصعاباً لما فيه ٢ .

وكان أول من أقرأ الكتاب أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، قرأه عليه أبو عمر الجرمي وأبو عثمان المازني ٣ ، وجاء المبرّد فقرأ الكتاب على الجرمي والمازني ، وأقرأه

(١) بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية (ج ٢ ص ٢٧) بيروت .

(٢) فهرست ابن النديم ص ٧٧ ، نزهة الألباء ص ٧٥ ، أخبار النحويين البصريين ص ٥ .

(٣) نزهة الألباء ص ١٩٨ ، ١٩٩ .

المبرّد بعد ذلك أصحابه وتلاميذه ، ومنهم ابن درستويه . وعلّق عليه بالشرح والتفسير .
ثم تعاقبت عليه الشُّروح بعد ذلك . فقد شرحه بعد المبرّد علىّ بن سليمان
الأخفش الأصغر : المتوفى سنة ٣١٥ . وابن السراج المتوفى سنة ٣١٦ هـ . والرماني
المتوفى سنة ٣٤٨ هـ . وأبو سعيد السِّيرافي المتوفى سنة ٣٦٨ هـ . والزُّنخسريّ وابن
الحاجب . وأبو العلاء المعريّ وغيرهم ١ .

فالكتاب هو قوام المدرسة البصرية . ومحور نشاطها . وهو مادة علم البصريين .
وأكثر ما جاءوا به أنهم كانوا يزيدون عليه شرحا وتفسيرا . وزيادات أخرى
يستدركون بها ما فات سيّوّه أو يؤيدون بها رأيا من آرائه .

وأما الكوفيّون فليست عنايتهم بالكتاب بأقلّ من عناية البصريين . إلا أنهم
كانوا يقفون منه في أغلب الأحيان موقف الناقد . وكانوا يستمدّون منه أيضا مادة
درسم الأولى . وإن كانوا يُخفّون ذلك بدافع من العصبيّة .

وشيوخهم الأوّلون إنما تخرّجوا به . وفي مقدمتهم الكسائيّ والقرّاء . أما الكسائيّ
فقد درسه على أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ٢ . وذلك — في أكبر الظنّ —
بعد ذهاب الأخفش إلى بغداد ، واتصاله بالكسائيّ ، ومصاحبته إياه بعد أن ناظره ،
وخطّأه في جميع ما أجاب به عن مسائله ، في قصّة ذكرها الزُّبيديّ في طبقاته عند
الكلام عن سيّوّه . وأما القرّاء فقد درّسه أيضا ، حتى لقد وُجِدَ بعضه تحت وسادته
التي كان يجلس عليها . كما جاء في حكاية أبي جعفر النحاس ٣ .

وجاء في دائرة المعارف الإسلامية : أن النسخة التي أهداها الخياط للوزير
ابن الخياط كانت بخطّ القرّاء ، وقصّة الإهداء هذه ذكرها أبو البركات بن الأنباريّ ،
ولكنه لم يقلّ إنها كانت بخطّ القرّاء ، ولم يكن الوزير هو ابن الخياط . بل هو محمد
ابن عبد الملك الزيّات ٤ .

(١) دائرة المعارف الإسلامية ، مادة «سيّويه» .

(٢) نزهة الألباء ص ١٨٦ .

(٣) الزيّديّ : طبقات النحويين — «سيّويه» .

(٤) نزهة الألباء ص ٧٤ .

وأما البغداديون فقد أخذوا عن البصريين والكوفيين ، ومادة الدرس عند هؤلاء وهؤلاء إنما هي النحو البصري المتمثل في كتاب سيويته ، وكل ما في الأمر أنهم خلطوا أقوال هؤلاء وهؤلاء ، وانتخبوا من هؤلاء وهؤلاء ، ويسر لهم هذا أن بغداد كانت مقصد البصريين والكوفيين جميعا ، لأنها عاصمة الخلافة الإسلامية وموطن الأعمال واكتساب الرزق ، فكان يفد عليها بصريون وكوفيون وغيرهم من أهل سائر الأمصار ؛ فلما اجتمعت هذه العناصر في صعيد بغداد ، وانحاز إلى كل فريق تلاميذ وأصحاب ، وُجد من هؤلاء التلاميذ من لم يقصر الأخذ على بصرى وحده ، وإنما كان يأخذ عن هذا ، ويرجع إلى ذاك . ومن البغداديين ناس كثيرون درسوا النحويين ، وتخرجوا في المدرستين .

فليس المذهب البغدادى إذن إلا مذهبا انتخاييا ، فيه الخصائص المنهجية للمدرستين جميعا ، على نحو ما فعل ابن مالك في محاولته الجمع بين المذهبين ، وانهجاه منهجا وسطا بينهما « فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ » ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر « وابن مالك يحكم بوقوع ذلك من غير حكم عليه بقياس ولا تأويل . بل يقول إنه شاذ أو ضرورة ، كقوله في تقديم التمييز على الفعل المتصرف :

والفعل ذو التصريف نَزَرًا سَبَقًا

وقوله في مدّ المقصور : « والعكس في شعر يقع »

قال ابن هشام : « وهذه الطريقة طريقة الخققين ، وهى أحسن الطريقتين »^(١)

والذين خلطوا المذهبين كثيرون ، ذكرهم أصحاب الطبقات ، فذكر الزبيدي جماعة كبيرة عدتهم واحد وأربعون نحويا ، أولهم : ابن قتيبة أبو محمد عبد الله بن مسلم الكوفى الدينورى (توفى سنة سبعين ومئتين للهجرة) ، وآخرهم : ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (توفى سنة سبعين وثلاث مئة للهجرة) .

وعقد ابن النديم في الفهرست مقالة في أخبار العلماء ، وأسماء ما صنّفوه من الكتب ، وذكر فيها أسماء جماعة من النحويين واللغويين ، ممن خلط المذهبيين وأخبارهم ، ذكر في مقدمتهم : ابن قُتيبة ، وذكر منهم أبا حنيفة الدينوري ، صاحب الأخبار الطوال ، والسُّكَّرِيُّ أبا سعيد الحسن بن الحسين ، وابن كيسان ، وأبا بكر بن شقير ، ونِفْطَوِيَه ، وابن خالَوِيَه ، وغيرهم ، كما فعل الزبيدي .

* * *

ويُخَيَّلُ إلى الدّارس أن النّحو وقف من حيث ابتدأ نضجه ، ولم يتح له النّوُّ أو التّطوُّر بعد الخليل وسيبويه ، والكسائي ، والفرّاء . وكان كل هم الدّارسين أن يوضّحوا ما انبثهت من عباراتهم في كتبهم ، ويفسّروا الشّواهد ، وأن يندفعوا نحو المنطق للاستزادة من تطفله على النّحو ، في أثناء محاولاتهم تطبيق أصوله على أصول النّحو ، وصيغ القضايا اللغوية النّحوية بالصّبغة الفلسفية المحضة .

ولعلّ خير ما يُقال في تعليل هذه الظاهرة التي طرأت على النّحو بعد هؤلاء ، أعنى جموده على حاجته الدراسات من ثمرات على يد الخليل وتلاميذه هو :

أن مادّة الدرس للدّارسين بعد هؤلاء إنما هي ما جاء في كتاب سيبويه ، وما رووه عن الشّيوخ الأوّلين ، ممن هم في طبقة الخليل وتلاميذه ، الذين لازموا وصاحبوه .

فادّة الدرس عند الكوفيين كتاب سيبويه وما رووه عن أساتيدهم والفرّاء وأبي عمرو الشّيباني وغيرهم من الكوفيين .

ومادة علم البصريين هو كتاب سيبويه أيضا وما رووه عن شيوخهم ممن ذكرنا وغيرهم ولم يرووا عن كوفيين .

أما النّحاة الأوّلون وهم شيوخ المدرستين ومؤسّسهما وفي مقدمتهم الخليل بن أحمد ، وعلى بن حمزة الكسائي ، فمادّتهم أوسع دائرة وأكثر حياة ، وهي :

١ — هذه المرويات الضخمة التي عُنِيَ بجمعها الرّواة الأوّلون ، كأبي عمرو بن العلاء وأبي عبيدة والأصمعي وغيرهم من البصريين ، والمفضل الفُتَيْي وحمّاد

الراوية وغيرهما من الكوفيين ، هذه المرويات التي هيأت للدّارسين الأولين مواد دراستهم ، سواء أكان منها ما يتصل بالأدب ، أم ما يتصل باللغة .

٢ — وهؤلاء الرواة الذين كانوا يقصدون إلى الكوفة والبصرة ، ويتصلون بالعلماء الذين كانوا يعنون بالاتصال بهم والأخذ عنهم .

٣ — ثم هذه البوادي العربية ، التي كانت تزخر بالفصاحة ، وبالأعراب الذين لم تشب لغاتهم ولهجاتهم شائبة من عجمة ، وفي طليعتها بوادي نجد والحجاز وتامة التي استقى الخليل بن أحمد علمه منها ، كما قال الخليل للكسائي ، حين سأله هذا عن المصادر التي أخذ علمه منها ، والتي شدّ الكسائي الرحال إليها ، فقضى بين أعرابها زمنا طويلا ، كان يكتب ما يسمعه منهم ، حتى أنفد في كتابة ذلك خمس عشرة قمينة حبر ، سوى ما حفظ ، كما قال أصحاب الطبقات :

وقليل ما هم أولئك الذين اتصلوا بالأعراب من تلاميذ الخليل والكسائي وأصحابهم أذكر منهم على سبيل المثال :

النضر بن شميل : تلميذ الخليل ، والراوى عنه ، وعن فصحاء الأعراب . ذكر ابن النديم له كتباً في اللغة ، منها كتاب الصفات . قال : « وهو كتاب كبير ، ويحتوى على عدة كتب ، ومنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام كتابه « غريب المصنف »^١ وعلى بن حازم ، وأبو المبارك ، اللّحياني : تلميذ الكسائي ، وغلّامه على حدّ تعبير ابن النديم . قال فيه ابن النديم : إنه « لقي العلماء والفصحاء من الأعراب ، وعنه أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام »^٢ .

وابن سلام هذا لغوى كوفى ، روى عن ابن الأعرابي ، وأبي زياد الكلابي ، وأبي عمرو الشيباني ، والكسائي ، والقراء ، واللّحياني من الكوفيين . . . وعن الأصمعي . وأبي عبيدة ، وأبي زيد من البصريين ، وذكر له ابن النديم مصنفات كثيرة في اللغة والقراءة^٣ :

(١) فهرست ابن النديم ص ٧٧ .

(٢) فهرست ابن النديم ص ٧١ .

(٣) فهرست ابن النديم ص ١٠٦ ، ١٠٧ .

أما أكثر من جاء بعد تلك الطبقة ، فهم علماء لارؤاة . كانوا يأخذون العلم عن شيوخهم واحداً عن الآخر ، حتى ينتهي البصريون عند الخليل وسيبويه ، والكوفيون عند الكسائي والفرّاء .

ثم أخذ الزّمن يسير . لا يَلْوِي على شيء . وأخذت المسافة بين الدّارسين ، ومصادر الدراسة الأولى تتّسع شيئاً فشيئاً . وأخذ العرب يرتضخون لِكُنُات أعجميّة ، بسبب تلاقى العناصر المختلفة ، وتفاعل لغاتها ، وتولى دراسة النّحو وتدرّسه ناس أكثرهم من الأعاجم . ممن لم يعرف العربية عن طبع . أو سليقة ، وإنما عرفها عن طريق الوقوف على هذه القواعد . وأخذت هذه الدراسة تضعُف وتجمد ، حتى آل الأمر إلى المنظومات والأراجيز النّحوية . وإلى تشكيل المادة الواحدة بأشكال مختلفة . إيهاما بالتّجديد وليست من الحديد في شيء .

الفصل الثاني

رجال مدرسة الكوفة النحوية

١

فن هم رجال مدرسة الكوفة النحوية الذين تَوَرَّخ بهم ، والذين يرجع إليهم الفضل في إقامتها وتأسيسها ؟

أكبر الظن أن الكسائي وتلميذه الفراء ، هما المؤسسان الحقيقيان لهذه الدراسة ، أخذنا نحو البصرة وغيره فيه ، ونهجا في دراسته منهجا مستقلا ، سار عليه المنتسبون إلى هذه المدرسة .

ولكن القدماء — كما قلت — أبوا إلا أن يذكروا أشخاصا قبل الكسائي ، وأن ينسبوا إليهم المشاركة في إقامة هذه المدرسة ، بل أن يزعموا أنهم رؤساء هذه المدرسة ومؤسسوها ، ومن بينهم : معاذ بن مسلم الهراء ، وأبو جعفر الرواسي .

ولكن الدأرس إذا حقق النظر تربث قليلا قبل الاندفاع إلى تصديق مقالة القدماء فيهما ، فليس لهما في موسوعات كتب النحو أقوال تؤيد مقالتهما ، وكل ما هنالك مزاعم مطلقة ، ينسب أكثرها إلى الكوفيين ، وإلى أبي العباس ثعلب وأبي بكر ابن الأنباري بوجه خاص ، وليس من الصعب حمل أكثر هذه المزاعم على أنها من فعل العصبية والخلاف الذي كان مُحْتَمَدا بين البصريين والكوفيين إذ ذاك ، فقد كان أبو العباس ثعلب زعيم نخاة الكوفة ، وكان أبو العباس المبرّد زعيم نخاة البصرة ، وكان كل منهما رئيسا وإماما في صناعة الإعراب ، وقد أحدث ذلك من المنافسة

(١) هو محمد بن سارة الرواسي ، كما في تاج العروسی نقلًا عن أبي عمر الزاهد ، قال : منسوب إلى رواس ، بفتح الراء ، وبواو مفتوحة أيضا : قبيلة من سليم .

ما حفظه الشعر والتاريخ ، فلم يرض الكوفيون إلا أن يكون لهم — كما كان لأهل البصرة — تاريخ بعيد في صناعة الإعراب .

فلنتبّع مقالة القدماء فيهما ، لعلنا نهتدى إلى صواب من الرأى في أمرهما :

أما مُعَاذُ بْنُ مُسْلِمٍ الهراء فقد عدّه القدماء من النُّحَاةِ الأوّلين ، ولكنهم لم يذكروا له كتاباً في النُّحو ، بل لم يعرفوا له مصنفًا فيه . ولم تَرَوْا كُتُبَ النُّحو له أقوالاً نحوية ، كل ما هنالك أنه كان يؤدّب أولاد عبد الملك بن مروان ، وليس في تأديبه إياهم ما يُشعر بأنه من النُّحَاة . فقد كان يكنى في المؤدّب إذ ذاك أن يكون راوية شعر وأدب ، أو ممّن له إلمام بالقراءات ، وليس بمستبعد أن يكون معاذ بن مسلم هذا من رواة الأدب والشعر ، ومن الملمّين بقراءات القرآن وأحرفه ، فقد كانت الكوفة مهد الرواية الأدبية وموطن القراء .

وقد غلا القدماء في أمره ، فزعم السيوطى أنه واضع علم التصريف . مستنداً في زعمه هذا إلى ما دار بينه وبين أحد الأدباء من مقارضة شعرية ذكرها الزُّبَيْدَى في طبقاته ، حول ما كان يدور بين الدارسين من مسائل نحوية وصرفية ؛ فقد كان هذا الأديب قد نظر في النُّحو ؛ فلما أحدث التصريف أنكره . فقال :

قَدْ كَانَ أَخَذَهُمْ فِي النَّحْوِ يُعْجِبُنِي حَتَّى تَعَاظَوْا كَلَامَ الزَّنْجِ وَالرُّومِ
لَمَّا سَمِعْتُ كَلَامًا لَسْتُ أَفْهَمُهُ كَأَنَّهُ زَجَلُ الْغِرْبَانِ وَالسُّومِ
تَرَكْتُ نَحْوَهُمْ وَاللَّهِ يَعْصِمُنِي مِنْ التَّقَحُّمِ فِي تِلْكَ الْجَرَائِمِ
فأجابه معاذ بقوله :

عَالِمَتُهَا أَمْرَدَ حَتَّى إِذَا شَبِتَ وَلَمْ تُحْسِنِ أَبَاجَادِهَا
سَمِيَتْ مَنْ يَعْرِفُهَا جَاهِلًا يُصْدِرُهَا مِنْ بَعْدِ إِرَادِهَا
وكان هذا قد جلس إلى معاذ ، فسمعه يقول لرجل : كيف تقول من تؤزّمهم

أزّا : يا فاعل افعل ، فقال له الأبيات السابقة . . . قال السيوطي : قلت : ومن هنا نحّت أن أول من وضع التصريف : معاذ هذا ^١ .

ليس في القصّة ما يثبت أن معاذ هو واضع علم التصريف ، بل لعلها تحمل في ثناياها دلائل الوضع والافتعال ، وذلك لأن علم التصريف لم يعرف في ذلك العهد ، وإنما كان جزءاً من النّحو ، وكانت مسائله تُعَدّ مسائل نحوية يخوض فيها النّحاة ، دون تفريق بين باب وباب ، ودون إشارة إلى أن ما يتصل منها بالصّرف من واد ، وما يتصل منها بالنّحو من وادٍ آخر ، ولم تنفصل مسائل التصريف عن مسائل النّحو إلا بعد عصر سيّويّه بزمان طويل . . . ولم يثبت أيضاً أن معاذاً عالج مسائل الصّرف كما ذكر الزّبيدي والسيوطي قبل أن يعالجها البصريون ، فالناظر في كتاب سيّويّه يجد التصريف قد اجتاز مرحلة طويلة من النّحو ، مهّدت له سبيل الاستقلال ، مما يدلّ على أن أصوله كانت تجري على ألسنة الدارسين قبل سيّويّه .

يُضاف إلى هذا أن ياقوتا كان قد عرض لقصّة هذه الأبيات ، ولكنه نسبها إلى أعرابيّ كان يجلس إلى الكسائيّ لا إلى معاذ ، وكان يُعجبه ما يدور في مجلسه من مسائل نحوية ، فلما سمعهم يتناظرون في التصريف ولم يهتد إلى ما كانوا يقولون ، فارقهم وأنشأ يقول ^٢ :

ما زال أخذهم في النّحو يُعجِبُنِي حتى تعاطوا كلام الزّنج والرّوم
بمفعّلٍ فعِلٍ لا طاب من كليمٍ كأنّه زجّل الغرّبان والبُوم

والراجح عندنا أن اعتبار (ف ع ل) ميزانا للكلمات لم يكن ليكون إلا بعد ظهور علم العروض وتفعيلاته ، وعلم العروض إنما يُنسب إلى الخليل بن أحمد مهما تكن المصادر التي استقاه منها ، فإن لم تكن هذه القصّة موضوعة ، فليس معاذ بمبتكر مثل هذه المسألة ، بل كان — في أكبر الظن — مسبقاً إلى أمثالها ، ولا سيما إذا

(١) السيوطي : بغية الوعاة ، ص ٣٩٣ .

(٢) ياقوت : معجم الأدياء (ج ١٣ ص ١٩٣) .

عرفنا أنه كان من المعمرين ، فقد وُلد في أيام عبد الملك بن مروان ، وعاش إلى أيام البرامكة ، ووُلد له أولاد ، وأولاد أولاد . وماتوا كلهم وهو باق ١ . وأنه — كما يزعم بعض الباحثين — بصرى انتقل هو وابن أخيه ٢ أبو جعفر الرواسي إلى الكوفة ، وأداعا فيها علم أهل البصرة ٣ .

* * *

وأما أبو جعفر الرواسي : فقد ذكره أصحاب الطبقات على أنه أستاذ المدرسة الكوفية الأول ، تلمذ له الكسائي والفراء ، وأنه أول من وضع كتابا في النحو من الكوفيين كما جاء عن ثعلب .

وذكر ابن النديم وأبو البركات بن الأنباري : أن له كتباً كثيرة ، منها : كتاب الفيصل ، وهو الذي أشار إليه ثعلب ، من أنه أول كتاب في نحو الكوفة ، وكتاب التصغير ، وكتاب معاني القرآن ، وذكر ابن النديم أنه كان يُروى إلى أيامه ، وكتاب الوقف والابتداء ٤ .

ويحكي أصحاب الطبقات عن أبي جعفر الرواسي أنه قال : « أرسل إلى الخليل ابن أحمد يطلب كتابي ، فبعثته إليه فقرأه ووضع كتابه ٥ » .

والبصرة هي مصدر دراسته ، بل زعم بعضهم أنه بصرى كما سبق أن أشرنا إليه ، ثم هاجر إلى الكوفة وأقام بها . والذي ذكره الزُّبَيْدِيُّ : أنه درس على عيسى ابن عمر ، أستاذ الخليل وسيبويه .

ولا تخلو الأخبار التي تتعلق بأستاذيته ، وقصة استفادة الخليل من كتابه من مبالغات مصدرها — فيما أظن — ذلك التنافس القوي ، وتلك الخصومة التي كانت قائمة بين المصريين منذ تمصيرهما ، لاختلاف وجهتي النظر : الحزبية ، والسياسية

(١) أبو البركات بن الأنباري : نزهة الألباء ص ٦٤ ، والسيوطي : بغية الوعاة ص ٣٩٣ .

(٢) السيوطي : بغية الوعاة ص ٤٤ ، ونزهة الألباء ص ٦٥ .

(٣) طه الراوي : « نظرة في النحو » : مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق م ١٤ . (ج ٩ ، ص ١٠٧) .

(٤) ابن النديم : الفهرست ص ٩٦ ، وأبو البركات بن الأنباري : نزهة الألباء ص ٦٦ .

(٥) النزهة ص ٦٦ . والبغية ص ٣٣ . والفهرست ص ٩٦ .

فيهما ، هذه الاختلافات في العصبية القبلية : وفي وجهة النظر السياسية ، استحوطت — أخيرا بعد زوال أسبابها — إلى منافسات علمية ، تمثلت في هذه المناظرات التي كانت تُعقد بين ممثلي المصريين في مجالس الأمراء ، وفي دواوين الخلفاء ، كالذي كان بين الكسائي وسيبويه ، واليزيدي والكسائي ، وغيرهم .

هذا التنافس العلمي — في أكبر الظن — هو الذي جعل من معاذ بن مسلم الهراء واضح علم التصريف ، ومن أبي جعفر الرواسي واضح أول كتاب في النحو ، وهو كتاب الفصيل الذي أفاد منه الخليل ، بل وضع كتابه عليه ، كما يزعمون .

ومما يؤيد أن الكوفيين هم مصدر هذه المزاعم أن البصريين لم يكونوا يترَوْنَ في أبي جعفر ما كان يراه الكوفيون فيه ، بل كانوا يترَوْنه مطروح العلم ليس بشيء^١ . ولعلّ مما يوضح منزلة الرواسي حتى عند الكوفيين أنفسهم ما كان بين الكسائي والقرءاء ، حين اعترم القرءاء مناظرة الكسائي ، أو مُساءلته بما أخذه عن أبي جعفر . قال القرءاء : « لما خرج الكسائي إلى بغداد ، قال لي الرواسي : قد خرج الكسائي ، وأنت أسن منه (وفي « نزهة الألباء » : وأنت أميز منه) ، فجئت إلى بغداد ، فرأيت الكسائي ، فسألته عن مسائل من مسائل الرواسي ، فأجابني بخلاف ما عندى ، فغمزت قوما من علماء الكوفيين كانوا معي ، فقال : مالك قد أنكرت لعلك من أهل الكوفة ، قلت : نعم ، فقال : الرواسي يقول : كذا وكذا وليس صوابا ، وسمعت العرب تقول كذا وكذا ، حتى أتى على مسألي ، فلزمته »^٢ .

على أنني لم أقف على أقوال للرواسي تمكن الدارس من رسم صورة واضحة لمنزله العلمية ، بل ليس له بين أقوال الكوفيين — فيما تروى كُتِبَ النحو — إلا القليل النادر ، وهو على نُبدرته ليس من النحو ، وإنما هو من الحكاية والرواية ، كالذي حكاه من أن « فُصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها »^٣ ، فلا ينبغي لنا ونحن بصدد الكلام عن المدرسة الكوفية ، أن نتابع القدماء في اعتبار الرواسي رأس المدرسة .

(١) السيوطي : المزهر (ج ٣ ص ٢٤٨) .

(٢) أبو البركات بن الأنباري : نزهة الألباء ص ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) السيوطي مع الهوامع (ج ٢ ص ٣) .

وفي رأينا — كما سوف يأتي تفصيله — أن الدراسة النحوية في الكوفة إنما تبدأ بالكسائي ، فهو « عالم أهل الكوفة وإمامهم » ، وهو — في رأينا — الذي نهج بالنحو منهجا جديدا تولاه الفراء من بعده بالرعاية ، فهما رئيسا هذه المدرسة وإليهما يُعزى تأسيسها وتنظيم منهجها ، وبهما يبدأ تاريخها .

أما قبل ذلك فالنحو بصرى محض ، وأهل العربية سواء أكانوا في البصرة أم في الكوفة ، إنما أخذوا النحو من معاهد البصرة ، ثم انتشروا في الأمصار ، في الكوفة أولا وفي بغداد ثانيا ، ثم في مصر والمغرب والأندلس .

وظلت البصرة وحدها تقوم بعبء هذا العمل الذي كان قرآنيا خالصا ، ثم أصبح قرآنيا لغويا ، ثم أصبح لغويا خالصا قرابة قرن من الزمان . من منتصف القرن الأول تقريبا إلى منتصف القرن الثاني تقريبا ، فإن الكسائي — وهو أول شيوخ النحو الكوفي . توفي سنة تسع وثمانين ومئة للهجرة ، ولم يدرس النحو إلا على كبر . كما كان الفراء يقول ١ .

فإذا أردنا أن نؤرخ للمدرسة الكوفة ، فينبغي أن نؤرخ للكسائي ، لأنه — فيما ذهب إليه — هو النحوي الأول « الذي رسم للكوفيين رسوما يعملون عليها » كما قال أبو الفرج ٢ ، ولأنه « عالم أهل الكوفة وإمامهم » كما قال السيوطي ٣ .

وإذا كان لا بد من النص على المصدر الأول الذي استقى منه الكسائي علمه وفتح السبيل أمامه ليكون إماما في النحو ورئيسا للمدرسة ، فإننا نزعّم أن الخليل ابن أحمد هو ذلك المصدر الذي لقّن الكسائي صناعة الإعراب .

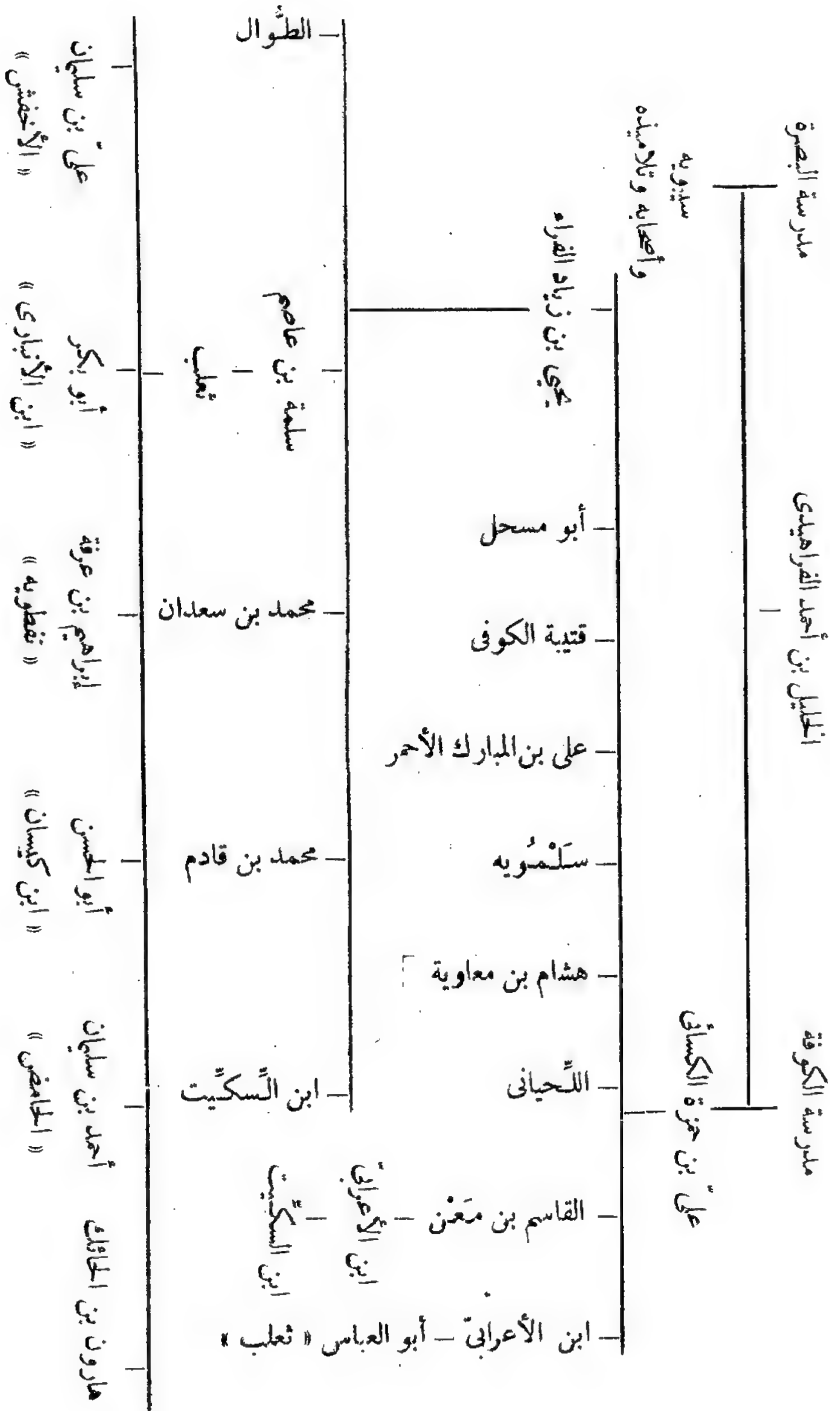
وليس كثيرا على الخليل صاحب العقل المُبتكر أن ينتمى إليه أعظم مدرستين للغة وقواعدها شهدهما تاريخ العربية .

وعلى هذا خططت هذا الجدول وجعلت الخليل فيه مبعث مدرستين اصطنعت

(١) أبو البركات بن الأنباري : نزهة الألباء ص ٨٢ .

(٢) أبو الفرج : الأغاني (ج ١١ ص ١٠٢) « ساسي » .

(٣) السيوطي : المزهرة (ج ٢ ص ٢٥٤) .



كل واحدة منهما منهجا خاصا ، تولى رئاسة الأولى سيديويه ، وتولى رئاسة الثانية على بن حمزة الكسائي .

ومن التحكّم الخفض أن يُحدّد زمن لبداية المدرسة ونهايتها . لأن الحركات العقلية ليست مما يؤرّخ بزمن محدّد ، ينصّ فيه على بدئه وختامه ، فإذا ظهرت فذلك يعنى أن بواكيرها سبقت ظهورها الواضح ، ومهدّت له ، وإذا انتهت فذلك يعنى أن جذورها لم تنعدم ، فلا يزال أثرها باقيا في العقول ، وسيبقى كذلك زمانا طويلا ، حتى يحتقن بطغيان حركات أخرى جديدة ، تفرض سلطانها على العقول .

وكل ما يمكن المؤرّخ عمله أن يرصد سير هذه الحركات ، ويرقب أعمال رجالها العلمية الذين شاركوا في إنعائها ، وهم نُقط الارتكاز التي يعتمد عليها تاريخها ، والبتايع التي تُستمدّ منها القوة والنشاط ، وللدارس أن يجتهد فيعتبر إحدى هذه النقط حداً تنتهى عنده ، بانيا اجتاده هذا على ما يلحظه فيها من مزايا نُقط التحوّل وأدوار الانتقال .

ونحن نعلم أن الكوفيين والبصريين قد اجتمعوا في بغداد ، واجتمع حولهم الطلاب ، وكان بين الشيوخ والطلاب من كلتا المدرستين اتصالات ، ومباحثات ومناظرات ، ووجد أخيرا كثير من الطلاب ، وقد جلسوا إلى شيوخ المدرستين ، وأخذوا عنهم جميعا ، فكانت هذه الظاهرة نقطة تحوّل ، أو بادرة تومئ إلى نشأة اتجاه جديد ، فيه مزايا الاتجاهين اللذين عاشا جنبها إلى جنب فترة طويلة من الزمن ، وهما سيران في اتجاهين متباعدين ، ونشأ من هذا الاتجاه الجديد مدرسة بغداد النحوية .

فإذا سأل الدارس متى نشأت هذه المدرسة الجديدة ، فقد يطول سؤاله ، ثم لا ينتهى إلى إجابة دقيقة ، وإذا به يحاول أن يضع يده على أبرز الرجال الذين ظهرت في أعمالهم العلمية مزايا الاتجاه الجديد ، ليعتبره نقطة البداية لهذه الحركة ، غير آخذ بنظر الاعتبار أولئك الذين سبقوه ، ومهدّوا له هذه السبيل ممن لم تبرز في أعمالهم مزايا المنهج الجديد ، بروزها في أعماله . . . ثم إذا به يحاول أن يضع يده على آخر الرجال الذين ظهرت في أعمالهم تلك الصفات التي رصدها في أعمال المتعاقبين على

إنشاء هذه المدرسة ظهوراً واضحاً ، ليعتبره آخر من انتهى عنده هذا الاتجاه الجديد .

فلنا إذن أن نعتبر هذا الدور الذي تلاقّت فيه المدرستان ، والذي تمخّض عن اتجاه جديد ، فيه مزايا الاتجاهين القديمين جميعاً ، لنا أن نعتبر هذا الدور صفحة جديدة تُؤدّن بانتهاء حركة ، ونشوء حركة أخرى .

وأبرز رجال هذا الدور : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، فقد كان قواماً على منهج مدرسته ، وطريقة شيوخه الذين أخذ عنهم وتلمذ لهم ؛ وكان شديد التعصّب له ، شديد الغيرة عليه . وكان ينافسه إمام من أئمة أهل البصرة شديد التعصّب لمدرسته ، شديد الغيرة عليها أيضاً ، وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد .

وكان بين هذين الإمامين مجالس ومناظرات ، كالتى حدثت بينهما في مجلس محمد بن عبد الله بن طاهر حول بيت امرئ القيس :

لَهُ مَتْنَتَانِ خَطَّاتَا كَمَا أَكَبَّ عَلَى سَاعِدَيْهِ النَّمِيرُ^١

وكان بين تلاميذها مساءلات ومجادلات ، وكان من أثر ذلك أن انحاز بعض تلاميذ ثعلب إلى جماعة المبرّد ، كأبي إسحاق الزجاج الذى كان من خاصّة أصحاب ثعلب ، فقد أرسله ثعلب لينظر المبرّد ويسكته ، فحضر حلقة المبرّد ، واستأذنه في المناقشة ، فأذن له ، وسأله عن مسائل أجاب عنها المبرّد بما أقنعه ، فأعجب به ولزمه^٢ .

وحكى أبو البركات بن الأنبارى عن الزجاج أنه قال : « لما قدّم المبرّد بغداد جئت لأنظره ، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب ، فعزمت على إعنائه ؛ فلما فاتحته ألبمنى بالحجة ، وطالبنى بالعلّة ، وألزمنى لإلزامات لم أهتد إليها ، فتيقّنت فضله ، واسترجحت عقله ، وأخذت في ملازمته »^٣ .

(١) انظر اللوحة رقم ٤٥ من النسخة المصورة لمجالس اللغويين والنحاة ، والأشباه والنظائر للسيوطى (ج ٣ ص ٢١) . وطبقات النحويين للزبيدي - المبرّد . . خطا لحمه خطوا كسما : اكتنز .

(٢) الزبيدي : طبقات النحويين - « المبرّد » .

(٣) أبو البركات بن الأنبارى : نزهة الألباء ص ٢٩٠ .

وكأبى على أحمد بن جعفر الدينورى المصرى : خَسَنَ أبى العباس ثَعْلَبَ زوج ابنته ، فقد كان الدينورى يخرج من منزل ثعلب فيتخطى أصحابه ومعه مخبرته ودفتره ، فيقرأ كتاب سيبويه على أبى العباس المبرد . فكان يعاتبه أحمد بن يحيى ثعلب على ذلك ويقول : إذا رآك الناس تمضى إلى هذا الرجل . وتقرأ عليه . يقولون ماذا ؟ فلم يكن ليلتفت إلى قوله ^١ .

وكان لأبى العباس ثعلب تلاميذ كثيرون . منهم : أبو موسى الخامض ، وأبو الحسن بن كيسان ، وإبراهيم بن عرفة نِفْطَوِيَه . وعلى بن سليمان الأخفش الصغير ، وأبو بكر بن الأنبارى ، ولكن أكثرهم كانوا يخلطون المذهبين — كما قيل عنهم — لأنهم أخذوا عنه وعن بصريين ، وهم الأربعة الأولون ، وهؤلاء الأربعة — إذا كانوا يخلطون المذهبين — لا يُعَدُّون من رجال المدرسة الكوفية وإن تلمذوا لثعلب ، وأخذوا عنه ، ولا يُعَدُّون من رجال المدرسة البصرية ، وإن أخذوا عن بصريين ، فإنما هم رجال مدرسة جديدة نشأت في بغداد عن تلاقى المدرستين فيها ، ونهجوا نهجا جديدا ، انبنى على الانتخاب من أصول المذهبين . والتوفيق بين منهجى المدرستين .

ولم ينشأ من أصحاب أبى العباس ثعلب من آمن بمنهجه . فكان قواما عليه من بعده ، أما أبو بكر بن الأنبارى فبالرغم مما قيل فيه : « إنه كان أعلم الناس ، وأفضلهم في نحو الكوفيين ^٢ » — ليس من الذين يصلحون لإمامة الناس في النحو كأبى العباس ثعلب ، ومن سبقه من أئمة أهل الكوفة ، ولم يكن بشيء ، حتى عند القدماء أنفسهم : فقد نقل السيوطى عن أبى الطيّب اللغوى — وقد عرض لأبى بكر بن الأنبارى ، ومن روى عنه — أنه قال : « إن هؤلاء رؤاة ، أصحاب أشعار ، لا يذكرون مع من ذكرنا ^٣ » ، يعنى أئمة الكوفيين الذين ختموا بأبى العباس ثعلب .

(١) طبقات الزيلدى — « ثعلب » ، « الدينورى » .

(٢) نزهة الألباء : ص ٣٣٠ .

(٣) المزهري : (ج ٢ ص ٢٥٩) .

وقد اختلط الأمر على القدماء ، فتجاوزوا ثعلبا ، وذكروا من أصحابه نحويين ، على أنهم متممون لرجال المدرسة الكوفية ، ولعلهم بنوا رأيهم في هؤلاء على مجرد الأخذ عن كوفيّين ، غير ناظرين إلى آثار شيوخ آخرين لا ينتمون إلى المدرسة الكوفية ، كما فعل الزبيديّ في طبقاته ، فقد صنّف نخاة الكوفة ستّ طبقات : جعل في الطبقة الأولى : الرواسي ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، وأبا مسلم مؤدّب عبد الملك بن مروان .

وجعل في الثانية : عليّ بن حزة الكسائيّ :

وجعل في الثالثة : أصحاب الكسائيّ ، وهم : يحيى بن زياد الفراء ، والقاسم ابن معن ، وعليّ بن المبارك الأحمر ، وهشام بن معاوية الضّرير ، وسلمويه ، وإسحاق البغويّ ، وأبا مسحل بن حريش ، وقُتَيْبَةُ النَّحْوِيّ .

وجعل في الرابعة : أصحاب الفراء ، وهم : سلمة بن عاصم ، وأبو عبد الله الطّوال ومحمد بن قادم ، وأحمد بن قادم ، ومحمد بن سعدان ، ومحمد بن حبيب . وجعل في الخامسة : أبا العبّاس أحمد بن يحيى ثعلبا .

وجعل في السادسة : أصحاب ثعلب ، وهم : هارون بن الخائك ، وابن عبد العزيز الأوارجي ، وأبو موسى الحامض ، وأحمد بن عبيد ، ومحمد بن أحمد بن كيسان ، وأبو بكر بن الأنباريّ ، ومحمد بن عرفة نفقْطويه .

أما ابن النّديم فذكر في فهرسته رجال المدرسة الكوفيّة ، ولكنه لم يصنفهم طبقات ، وجعل أبا جعفر الرواسيّ أوّلهم ، وأبا بكر بن الأنباريّ ، وأبا عمر الزاهد ، تلميذ ثعلب آخرهم .

ومع ذلك فابن النّديم أدقّ تبويبا لطبقات الكوفيين من الزبيديّ ، لأنّ الزبيديّ ذكر أصحاب ثعلب في طبقة كوفيّة خاصّة ، بعد طبقة ثعلب ، وفيهم كثيرون ممن خلط المذهبيّن ، ممن لا يصحّ نسبتهم إلى المدرسة الكوفية ، على أنه ما لبث أن ذكر هؤلاء الذين نشير إليهم في جملة النّخاة الذين خلطوا المذهبيّن ، كما فعل مع ابن كيسان ، ونفقْطويه ، وأبي موسى الحامض .

على أننا نحمد لأبي الطيّب اللغوي دقة نظره ، وصواب رأيه في تاريخ هذه المدرسة ، فقد أرتخ لنهايتها بأبي العباس ثعلب ، وأبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت ، غير ناظر إلى من جاء بعد ثعلب من أصحاب وتلاميذ ، كانوا قد تنهّجوا منهجا كوفيا ، كأبي بكر بن الأنباري وغيره ، لأنهم في نظره رُواة ، وأصحاب أشعار ١ .

وليس كل هؤلاء المدوّنة أسماؤهم في الجدول من النّحاة ، فكثير منهم كان من عني بالرواية اللغوية أكثر مما عني بالبحث في علل التأليف ، نذكر منهم اللّحياني ، وابن الأعرابي ، وابن السكّيت .

أما اللّحياني فهو صاحب الكسائي ، وكان ممن لقي العلماء من المصّرّين ، والفُصحاء من الأعراب ، وله نوادر وحكايات . وسنعرض له حين نعرض لأصحاب الكسائي .

وأما ابن الأعرابي فهو أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي من أصحاب الكسائي . أخذ عنه وعن الفضل الضّبي والقاسم بن معن ، وروى عن جماعة من فُصحاء الأعراب ٢ ، وكان كثير الحفظ حتى إن أبا العباس ثعلبا لزمه بضع عشرة سنة لم ير بيده كتابا قط ، وإنه أملى على الناس ما يحمل على أجمال ٣ ، وكان أحفظ الناس لللغات والأيام والأنساب ٤ ؛ وذكر ابن النديم له كتب كثيرة ، منها : كتاب الأنواء وكتاب صفة النّخيل ، وكتاب النبات ، وكتاب نسب الخيل ، وغيرها ، وكلها — كما تدلّ عليه أسماؤها — في اللّغة لا في النحو .

وأما ابن السكّيت ، فهو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكّيت . كان أبوه إسحاق صاحب الكسائي ، وكان هو صاحب الفراء ، وكان يؤدّب الصّبيان في بغداد ، وأقبل على تعلّم النّحو من البصريين والكوفيين ، فأخذ عن أبي عمرو الشّيباني والفراء

(١) السيوطي : المزهري (ج ٢ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩) .

(٢) ابن النديم : الفهرست ص ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) نزهة الألباء : ص ٢٠٨ .

وابن الأعرابي وغيرهم . ورَوَى عن الأصمعيّ وأبي عبّيدة ، وأخذ عنه أبو سعيد السكّري وأبو عكرمة الضّبيّ^١ .

وعهد إليه المتوكل بتأديب ولده ، وكان ابن السكّيت معروفا بتشيّعه وتعصّبه لعليّ بن أبي طالب ، فكان في ذلك نهايته على يد المتوكل .

وكتبه التي وصلت إلينا إنما هي كتب لغة لا كتب نحو ، كإصلاح المنطق الذي قال فيه المبرّد : « مارأيت للبغداديين كتابا أحسن من كتاب يعقوب بن السكّيت في المنطق^٢ » ، وكتاب مختصر تهذيب الألفاظ طُبع في بيروت بمطبعة الآباء اليسوعيين سنة ١٨٩٧ م .

وبالرغم من أن القدماء عدّوه من النحاة وقالوا عنه : إنه كان عالما بالعربية واللغة والشعر ، أو إنه أقبل على تعلّم النحو من البصريّين والكوفيين ، أو إنه كان عالما بالقرآن ونحو الكوفيين^٣ ، فليس نحوه بشيء .

والمناظرات بينه وبين بعض البصريّين ، كالتي حدثت بينه وبين أبي عثمان المازني في مجلس محمد بن عبد الملك الزيات الوزير ، وسؤال الأخير إياه عن وزن (نكتل) في قوله تعالى : « فأرسل معنا أخانا نكتل » ، وعن علّة جزّمه ، وتلّذه في الإجابة ، وما علّل به المازنيّ تباطؤه وتردّده في سؤاله بقوله : « كرهت أن أنجهّمه بالسؤال لعلمي بضغفه في النحو^٤ » .

ثم ما روى أن ثعلبا قال : « دخلت على يعقوب بن السكّيت وهو يعمل بعض كتبه ، فسألني عن شيء في الإعراب ، فتكلّمت فيه ، فلم يقع له فهمه ، فصحت ، فقال : لاتصح ، فأنما أريد أن أتعلّم ، فاستحييت^٥ » .

(١) معجم الأدباء (ج ٢٠ ص ٥٠) .

(٢) تاريخ بغداد (ج ١٠ ص ٣٧٤) . نزعة الألباء ص ٢٤٠ .

(٣) معجم الأدباء (ج ٢٠ ص ٥٠) .

(٤) انظر اللوحة رقم ١١١ من مجالس اللغويين والنحاة (نسخة شهيد على باستانيول) . الأشباه والنظائر

(ج ٣ ص ٣٤) .

(٥) القفطي : إنباء الرواة (ج ١ ص ١٤٨) .

كلّ أولئك شواهد على ضعفه في النّحو ، تحول دون أن يُحشّر في زمرة أئمة النّحو من الكوفيين الذين سنتحدّث عنهم .

ولابن السّكّيت أقوال ذكرها الشّحاة في كتبهم ، تتّصل باللّغة لابالنّحو . وندره أقواله في النّحو تؤيّد رأى المازنيّ ، وقول ثعلب فيه . ولا تسمح لنا بوضعه في صفوف الأئمة الذين كان لهم أثر في صناعة الإعراب ، ولا بمقارنته بأبي العباس ثعلب ، كما وهم السيوطي بقوله : « وانتهى علم الكوفيين إلى أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السّكّيت ، وأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب » ، وإن صرّح بعد قليل بأن ثعلبا أعلم الرجلين بالنّحو ، لأنّ المفاضلة بين الرجلين في النّحو ليست بذات موضوع .

* * *

وفي هذا الجدول ثبتت بأسماء رجال المدرسة الكوفية ، شيوخا وطلابا ولغويين ونحويين ، وهم — كما يتّضح من التخطيط — بدءوا بالكسائيّ ، وختموا بثعلب . أما أصحاب ثعلب الذين ذيلنا اسمه بأسمائهم : فليسوا جميعا كوفيين ، بل أكثرهم ينتمون إلى مدرسة جديدة هي مدرسة بغداد ، وهي المدرسة الانتخابية التي قامت على خلط المنهجين من المدرستين البصرية والكوفية ، لأنهم أخذوا عن بصريين وكوفيّين ، وتأثّروا بهؤلاء ، وهؤلاء ، ولا نستثنى منهم إلا أبا بكر بن الأنباريّ ، الذي ترسم خطأ الكوفيين ، وتأثّر أستاذه أبا العباس ، وعرف بتعصّبه لمدرسته ، ونقوله الكثيرة عن شيوخها ،

وبناء على هذا الاعتبار تكون مدرسة الكوفة قد استمرت قرابة قرن ونصف قرن من الزّمان ، أي من منتصف القرن الثّاني تقريبا ، إلى أواخر القرن الثّالث تقريبا ، ويتّفق هذا مع ما ذهب إليه « ماسنيون » ، فهو يرى أن شأن الكوفة قد زال ، وانحطّت مكانتها في أوائل القرن الرابع الهجريّ ٢ .

أما ما اعتمدته دائرة المعارف الإسلامية في نهاية الكوفة ، مما ذكره ابن جبير ، من

(١) السيوطي : المزهر (ج ٢ ص ٣٥٨) .

(٢) ماسنيون : خطط الكوفة (صيدا) ص ١٦ .

أنه زارها في القرن الخامس أو في عام ٤٦٥ للهجرة ، فوجد الجُدران القديمة قد انهدت ، وبدت في الكوفة أمارات الانحطاط ، وأصبحت في عالم النسيان ، فليس بينه وبين ما ذهب إليه « ماسنيون » من تعارض ، فماسنيون يتحدث عن كيانها العلمي ، ودائرة المعارف الإسلامية تتحدث عن كيانها المادى .

أما الأئمة الذين كان لهم أثر في إقامة هذه المدرسة وإنماها فهم ثلاثة ، هم أساتذتها ، ومرجع طلابها ، وهم : على بن حمزة الكسائي ، ويحيى بن زياد الفراء ، وأحمد بن يحيى ثعلب .

هؤلاء الثلاثة هم الذين بُدئت بهم المدرسة وختمت ، وعلى أقوالهم تأسست المدرسة ونمت ، وتخرج فيها الطلاب الذين نسبناهم في الجدول إليها ، وأكثر ما روى في كتب النحو من آراء وأقوال ، إنما هو هؤلاء الأئمة الثلاثة . أمامن سواهم فهم إما أصحاب الكسائي ، أو أصحاب الفراء ، أو أصحاب ثعلب ، وأقوالهم المروية قليلة ، لانتعین على رسم صورة واضحة ، ولا تمثل وجهة نظر مستقلة ، لأصحاب الكسائي يردون أقوال الكسائي ، وقليل ما هم أولئك الذين لهم آراء خاصة ، كهشام ابن معاوية الضرير ، وأصحاب الفراء إنما هم حملة أقواله ، وحفظة مذهبه ، وأصحاب ثعلب كانوا ممن خلط المذهبين ، فهم ليسوا من رجال هذه المدرسة التي هي موضوع هذه الرسالة .

وسأقصر عليهم الحديث في هذه الرسالة ، في أثناء التحدث عن رجال المدرسة الكوفية ، وإذا عرضت لتلاميذهم فإنما أعرض لهم باعتبار أنهم تنمة للصورة التي أحاول جاهدًا رسمها لهم ، فربما ضاع من أقوالهم شيء فات القدماء أن يعثروا عليه ، فإذا استطعت الإمام بأقوال هؤلاء التلاميذ ، أكون قد وفقت للعثور على ما فقدوه أو بعضه ، لأن التلاميذ كانوا قد لازمواهم وترسموا خطاهم ، وحفظوا لنا شيئًا من أقوالهم وآرائهم ، فما يجري على ألسنتهم إنما هو - في أكثر الأحيان - لشيوخهم أو أقرب ما يكون لأقوال شيوخهم .

وما قلته من أن المدرسة الكوفية قد انتهت بأبي العباس ثعلب ، لا يعنى أنها قد زالت فلم يَعد لها أثر ، فقد قلت أيضا : إنه إذا انتهت ، فذلك لا يعنى أن جذورها تقطعت بانتهائها ، فلا يزال أثرها باقيا في العقول ، وسيبقى كذلك زمنا طويلا .

وقد بقيت مدرسة الكوفة فعلا تغالب مدرسة البصرة التي كتب لها النصر على الأيام بعناصر كوفية قوية ، كان لها أثر في إعادة الحياة إليها ولو إلى حين ، لأنها عناصر فرّضت نفسها على الأيام فرضا .

ومن هؤلاء : اللّغوى المعروف أحمد بن فارس بن زكرياء صاحب « المجمل » في اللّغة ، والصّاحبي في فقه اللغة . ولم يذكر المترجمون له كتباً في النّحو ، إلا « مقلمة في النّحو » ، ولا أعلم أنها موجودة ، وكتاب « اختلاف النّحويين » ، ولا أحسب إلا أنه كان قد عرض فيه لما عرض له أصحاب المصنفات في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين .

وله في كتاب « الصّاحبي » الذي ألّفه للوزير الصّاحب بن عبّاد ، وقد تلمذ له : هذا فصل في حروف المعاني ^١ ، وهي الأدوات التي تكلّم فيها النّحويون ، وكان لكل من المدرستين رأي خاص فيها ، وهو في هذا الفصل وغيره من الفصول الأخرى التي يعرض فيها لمسائل نحوية ، يتّسّحو منّحى الكوفيين ، فهو إذن كوفي المذهب ، لأنه يستعمل مصطلحات الكوفيين وعباراتهم ، كالحفّض ، والخافض ، والمخفوض ، وكالنسق ، والناسق ، وينسق ، كقوله : « والكوفيون لا ينسقون بيل إلا بعد نبي » ^٢ . وقوله : « فتخرج بذلك من أن تكون ناسقة فعلا على اسم » ^٣ إلى غير ذلك .

يُضاف إلى هذا أنه كثير الرواية عن الكوفيين : كالكسائي وهشام والقرّاء وثعلب ، بل هو معتمد على أقوالهم في هذه الحروف ، ولا يعرض لآراء البصريين

(١) الصّاحبي : من ص ٩٧ إلى ١٤٩ .

(٢) الصّاحبي : ص ١١٧ .

(٣) الصّاحبي : ص ٨٩ .

فبين إلا إذا كان لهم رأى خاص ، كحكايته عن الخليل : أن معنى (لن) : لأن ١
أو للرد عليهم ، كما فعل مع الزجاج الذى عاب على الفراء قوله : « إن كم : (ما)
وصلت من أولها بكاف » ، وأورد عليه بأنه « لو كانت فى الأصل : (كما) وأسقطت
ألف الاستفهام لتركت على فتحها ، كما تقول : بم وعم وفيم أنت » ، فقد أجاب ابن
فارس عما قاله الزّجّاج بما ذكره أبو زكرياء ، وهو كثرة الاستعمال .

ويؤيد كوفية ابن فارس أيضا أن له كتابا فى (الانصار لثعلب) ويخيل إلى
أنه كان ردّا على رسالة الزّجّاج فى « الردّ على فصيح ثعلب » .

وأن ياقوتا يقول فيه : إنه أخذ على أبى بكر أحمد بن الحسن الخطيب راوية
ثعلب ٢ .

وأن بعض من ترجم له يقول : (كان نحويا على طريقة الكوفيين) ٣ .

* * *

ومن هؤلاء : أبو الطيّب المتنبى ، فقد كان كوفى المذهب ، وكانت كوفيته
مبعث كثير من النقدرات والمآخذ التى أخذها عليه سُراج ديوانه ، وفى ديوانه أمثلة
كثيرة ، تستعصى على العدّ ، ذهب فيها مذهب الكوفيين ، ولعلّ لم أكن دقيق
التعبير إذ قلت : إنه ذهب مذهب الكوفيين ، لأنه أحد أئمتهم الذين درسوا النّحو
وفقا للمنهج الذى رسمه الكوفيون الأوّلون ، وطبّق هذا المنهج فى قصائده تطبيقا
عمليا .

ولأبى الطيّب معرفة واسعة بالأدب وعلم العربية ، وقد لى أصحاب المبرّد فقرأ
على النّابهن منهم ، كأبى إسحاق الزّجّاج ، وأبى بكر بن السّراج ، وأبى الحسن الأخفش ؛
ثم لى أصحاب ثعلب ، فقرأ على أبى موسى الحامض ، وأبى عمر الزّاهد ٤ ، وأكثر

(١) الصحبى : ص ١٣٦ .

(٢) معجم الأدباء : (ج ٤ ص ٨٢) .

(٣) بغية الوعاة ص ١٥٣ . وروضات الجنات ص ٦٤ .

(٤) بطرس البستاني : فى مقدسته لشرح ديوان المتنبى .

من النظر في النحو الكوفي ، فحفظ كتاب الحدود ^١ . وهو كتاب للفراء لم يصل إلينا ، ولكن ابن النديم كان قد عرض له وذكر محتوياته . وهي موضوعات نحوية خالصة ، وكان ثعلب قد أملاه على أصحابه .

وكان له مع نخاعة عصره كابن خالويه ، وأبي الفتح بن جني مجادلات تؤيد أنه كان ملماً بهذه الصناعة ، طويل الباع فيها .

ولاريب أنه أكثر من الأخذ عن أصحاب ثعلب حتى غلب عليه مذهب الكوفيين ، وظهر تأثره بمذهبهم فيما سنورد هنا من أمثلة . وفيما قصّر المجال عن إيراده ، وفيما ذكره ابن يعيش ، حين عرض لحذف حرف النداء ، فقد قال : « أجاز قوم من الكوفيين : هذا أقبل . . . على إرادة النداء . وتعلقوا بقوله تعالى : « ثم أنتم — هؤلاء — تقتلون أنفسكم » ، قالوا : والمراد : ياهؤلاء . وقد عمل به المتنبي في قوله :

« هَذَا بَرَزْتُ لَنَا فَهَجَّتِ رَسِيدَا » .

وكان يميل كثيراً إلى مذهب الكوفيين ^٢ .

فهو إذ نظم الشعر كان يريد تطبيق أصول هذه الصناعة فيه . وكان يفكر في تأييد المذهب الكوفي .

وفي المتناول ديوانه ، وفيه من الأمثلة ما يُغنى عن تأكيد القول بكوفيته . فقد قال :

حَمَلْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدَّ يَقَسَّ سَقَاها الْحَجَمِي سَقَى الرِّياضَ السَّحَابِ
فقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو ما جوزة الكوفيون لضرورة الشعر ^٣ .

(١) كتاب الاستدراك في الأخذ على المآخذ الكندية ، لصاحب المثل السائر مخطوط بدار الكتب « رقمه

٧٩٣ شعر » .

(٢) ابن يعيش : شرح المفصل (ج ٢ ، ص ١٦) .

(٣) أبو البركات بن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف « مسألة ٦٠ » .

وقال :

مَضَى وَبَنُوهُ وَأَنْفَرَدَتْ بِفَضْلِهِمْ وَالْفُ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدٌ قَرَدُ
فقد عطف (بنوه) على الضمير المستتر في (مَضَى) بلا تأكيد بالضمير
المنفصل . ومثله قوله :

يُبَاعِدُنَ حَيْثَا يَجْتَمِعُنَ وَوَصَلُهُ فَكَيْفَ يَحِبُّ يَجْتَمِعُنَ وَصَدُّهُ
عطف (وصله) على الضمير المتصل المرفوع ، وهو النون في (يجتمعن) ،
وعطف (صدّه) على النون في (يجتمعن) ، ولم يفصل بالتأكيد في الموضعين ، وقد
أجاز الكوفيون ومن وافقهم ذلك ١ .

وقال :

تَوَقَّهُ فَتَنَى مَا شِئْتَ تَبَلَّوْهُ فَكُنْ مُعَادِيَهُ أَوْ كُنْ لَهُ نَشَبَا
أراد : أن تبْلوه ، فحذف وأعمل ، ومثله قوله :
وَقَبْلَ يَرَى مِنْ جُودِهِ مَا رَأَيْتُهُ وَيَسْمَعُ فِيهِ مَا سَمِعْتُ مِنَ الْعَدْلِ
قال شارح ديوانه في « التبيان » : « أراد : قبل أن يرى ، فحذفها ، وأعملها ،
على رواية من رَوَى ويسمع بالنصب ، وهو مذهبه ، لأنه كوفي » ٢ .
والأمثلة التي طبق بها مذهبه في النحو كثيرة ، كانت مدعاة لنقدات كان
يزجها أتباع المدرسة البصرية ، ولذلك انبرى للدفاع عنه شارح ديوانه في « التبيان
في شرح الديوان » ، ودفع ما كان يورده هؤلاء على أقواله ، لأنه ذهب فيها مذهبا
كوفيا ، فلا وجه لتغليظه فيها .

* * *

هذه المدرسة التي استمرت قرنا ونصف قرن تقريبا ، وضمت إليها أساتذة ،
وطلابا كثيرين ، واستطاعت أن ترسم لنفسها منهجا جديدا ، يخالف منهج أهل
البصرة ، وأن تفرض هذا المنهج على دارسي العربية في بغداد ، وأن تزاحم البصريين

(١) شرح الأشموني (ج ٣ ص ٣١٩) .

(٢) التبيان ، في شرح الديوان (ج ٢ ص ٤٨) « طبعة الحلبي » .

أصحاب هذه الصناعة الأولين ؛ هذه المدرسة كان المنتظر أن يحفظ التاريخ لها مصنّفات رجالها ، وآثارهم ، وسجلات أعمالهم ، لأنها نشأت في عهد كان التدوين فيه معروفا في البيئات الدراسية ، وكان الدارسون يتبارون في مدوناتهم ، سواء أكانت من مروياتهم أم من أعمالهم ، ولكن أكثر ما أملوه ضاع ، ولم يصل إلينا ، لأنهم لم يحفظوه في كتب إلا قليلا ، وكانوا يملون على طلابهم إملاء ، وكان الاعتماد على الإملاء والحفظ من أبرز خصائص رجال هذه المدرسة .

يؤيد هذا ما روى أن أبا بكر بن الأنباري « مريض ، فعاده أصحابه ، فرأوا من انزعاج والده أمرا عظيما ، فطیبّوا نفسه ، فقال : كيف لا أنزعج ، وهو يحفظ جمع ما تروون ! وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً »^١ .

وربما كان لعلماء بغداد الذين جلسوا إلى شيوخ المصريين ، وحملوا عنهم جميعا ، ودوتوا ما حملوه - الفضل في حفظ كثير من أقوالهم التي بين أيدينا .

ولم يصل إلينا من كتب الكوفيين إلا القليل ، ومنه : « معاني القرآن » للقرّاء ، ومنه مجالس ثعلب ، وليست هذه المجالس في النحو خاصّة . وإنما هي « مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه ، تحتوي على قطعة من النحو ، واللغة ، والأخبار ، ومعاني القرآن ، والشعر ، مما سمع ، وتكلّم عليه »^٢ .

وهناك كتب لمتأخرين ، بعضها لأتباع المدرسة البصرية ، حفظت لنا كثيرا من أقوالهم ، ولمواضع الخلاف بين آراء البصريين وآرائهم ، وطرق الاحتجاج لها ، والاستدلال عليها .

فن الكتب الكوفية : كتاب « التبيان ، في شرح الديوان » . وصاحب هذا الكتاب نحوي على المذهب الكوفي . وكان يصرّح هو بهذا في مواضع كثيرة من كتابه ، كما جاء في إعراب بيت المتنبي :

فَهْنُ أَسْلَنَ دَمًا مُقْلَتِي وَعَدَّ بَنَ قَلْبِي بِطُولِ الصُّدُودِ

(١) معجم الأدباء : (ج ١٧ ص ٣٠٧) .

(٢) فهرست ابن النديم : ص ١١١ .

فقد قال : « دما : مفعول ثان ، وقيل : بل هو تمييز مقدّم ، وهذا جائز عندنا ، وعند المازنيّ من البصريين ، ومنعه باقيهم ، كقولك : تصبّب عرقا زيد ، يجوز تقديمه إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا » ١ .
كما جاء في إعراب قوله :

وَحَمْدَانُ حَمْدُونُ ، وَحَمْدُونُ حَارِثُ وَحَارِثُ لُقْمَانُ وَلُقْمَانُ رَاشِدُ
فقد قال : « ترك صرف حمدون ، وحارث ضرورة ، وهو جائز عندنا ، غير جائز عند البصريين » ٢ .

ومن الكتب الكوفيّة : المقدمة المعروفة المشهورة بالآجرومية لمحمد بن محمد ابن داود الصنهاجي ، المعروف بابن آجروم ، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبع مئة ، وهي مختصر في النحو الكوفي ، « لأنه عَسِرَ بالخفص ، وهو عبارتهم ، وقال : الأمر مجزوم ، وهو ظاهر في أنه مُعَرَّب ، وهو رأيهم ، وذكر في الجوازم « كيفما » ، والحزم بها رأيهم ، وأنكره البصريون » ٣ .

وذكر أن النواصب عشرة ، وعدّها منها : لام كى ، ولام الجحود ، وحتى ، وأو ، والفاء ، والواو ، وليست هذه الأدوات هي الناصبة عند البصريين ، وإنما النصب بأن مقدرة بعدها .

وعليه فلا وجه لنا ذكره بعض الباحثين من أن أمّهات المذاهب النحوية أربع ، وأصول تلك الأمّهات اثنان : البصرية والكوفية ، « أما مذهب البغدادية فرجعه الكوفة ، ومذهب الأندلسية يرجع إلى البصرة » ٤ .

لأن النّحو البغدادى - كما ذكروا - يقوم على الخلط بين المذهبيين ، والنّحو الأندلسى ، ممثّلا في كتب وصلت إلينا ، بعضه يميل إلى التوفيق بين المذهبيين ، كنحو ابن مالك ، وبعضه يذهب مذهب الكوفيين ، كالنحو الممثل في مقدمة

(١) التبيان ، في شرح الديوان (ج ١ ص ٥٨) « السلفية » .

(٢) التبيان ، في شرح الديوان (ج ١ ص ١٧٣) .

(٣) السيوطى : بنية الوعاة : ص ١٠٢ .

(٤) « نظرة في النحو » : طه الراوى : مجلة المجمع العلمى بدمشق : م ١٤ (ج ٩ ، ١٠ ص ٣١٨) .

ابن أجروم ، وبعضه يميل إلى اصطناع مذهب جديد : لا هو كوفي ، ولا هو نصرى ، وهو الممثل في كتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء القرطبي . ولا يعنى هذا ألا يكون من أئمتهم من كان يذهب مذهب البصريين .

* * *

ومن الكتب غير الكوفية : كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » لأبي البركات بن الأنباري .

حوى هذا الكتاب مئة مسألة وإحدى وعشرين مسألة : اختلف فيها البصريون ، والكوفيون ، تتعلق المسألة الأولى باشتقاق « الاسم » ، أهو مشتق من السمو - كما قال البصريون - أم من الوسم كما قال الكوفيون ؟ وتعلق المسألة الحادية والعشرون بعد المئة ، وهي آخر مسائل الكتاب - برب ، أهي اسم كما قال الكوفيون ؟ أم حرف جر كما قال البصريون ؟

وكان ابن الأنباري ينتصر في كتابه للبصريين على الكوفيين إلا في أحوال نادرة . وإن قال في مقدمته : « اعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة ، على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف » .

* * *

ومن الكتب غير الكوفية : كتاب لأبي البقاء العكبري المتوفى سنة ست عشرة ومئة للهجرة ، وهو : « إملأ ما من به الرحمن ، من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن » .

وكتاب آخر له هو : « المسائل الخلافية » ، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقمها : ٢٨ ش نحو » .

أما الكتاب الأول فهو في إعراب القرآن ... وأما الكتاب الثاني فقد عرض لبعض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وهو غير الكتاب المعروف بالتيبين ، الذي أُلّف على غرار كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » .

وأبو البقاء العكبري في هذين الكتابين نحوي على المذهب البصري ، لأنه في الكتاب الأول : يستعمل اصطلاحات البصريين ، ويكثر من الاستشهاد بأقوال أئمة البصريين ، ويعتمد على آرائهم ، ويعرض لآراء الكوفيين ، ويغلطها كثيرا في كتابه ، ويستند في تدعيم رأيه إلى آراء بصرية معروفة ، ويعرض لقراءات كثيرة ويصفها بالشذوذ .

ولأنه في الكتاب الثاني يصرّح بأنه من أتباع المدرسة البصرية ، فقد ذكر - حين عرض لاشتقاق « الاسم » - أن الاسم مشتق من السمو عند البصريين ، ومن الوسم عند الكوفيين ، ثم قال : « فالمحذوف عندنا لامة وعندهم فاؤه » ١ . وقد صرح بذلك أيضا حين عرض للخلاف بين الفريقين في بناء « فعل الأمر » وإعرابه ، فقال : « مسألة : فعل الأمر مبني ، نحو قم واضرب ، وقال الكوفيون : هو معرب بالجزم . لأنّ لفظ لايفرق بإعرابه بين معنى ومعنى ، فلم يكن معربا كالخرف » ٢ .

وعلى هذا فنحن نؤيّد بعض الباحثين ٣ في إبطاله نسبة « كتاب التبيان في شرح الديوان » إلى العكبري ، لأن شارح الديوان كوفي في نحوه ، وقد أثبت كوفيته فيما عرضت له - قبل هذا الكلام - من أمثلة وأقوال له ، فلا يمكن أن يكون هو العكبري .

* * *

وأخيرا ، وفي مطلع هذا القرن ، ظهرت محاولة لأحد علماء القرن الرابع عشر الهجري ، وهو أبو طلحة عبد القادر صدر الدين بن عبد الله بن عبد القادر الكنغراوى الأصل ، الاستانبولى الحنفى ، عضو مجلس المعارف بالآستانة ، وأستاذ حكمة التشريع في جامعتها .

فقد جمع آراء الكوفيين ، وأقوالهم مما دونته كتب النحو المختلفة ، وصنفها

(١) المسائل الخلافية : ص ٩٥ (٢٨ ش نحو) .

(٢) المسائل الخلافية : ص ١٠٧ (٢٨ ش نحو) .

(٣) هو الدكتور مصطفى جواد ، الأستاذ بدار المعلمين العالية ببغداد وقد نشر بحثه في مجلة المجمع العلمي بدمشق . (ج ١ ، ٢ - ٢٢ م) .

أبواباً وموضوعات ، على غرار كُتُب النحو المعروفة ، وسماه : « الموفى » ، فى النحو الكوفى واستهل كتابه بقوله : « نحمدك يا لله على هدايتك إلى الصواب » وقال فى مقدمته : « أما بعد ، فهذا كتاب نحو ، وضعته على مذهب الأئمة الكوفيين ومصطلحاتهم ، إذ وجدتُها أُهْمِلت ، وهى تحتاج إلى النظر والتبصّر من أهل التأويل ، والفقهاء ، والعلماء ، ويبنى عليها وجوه من القراءات والروايات المتحمّلة عن الفُصحاء والبلغاء ، فجمعتها فى غضون كتاب ، من كتب كثيرة اطلعت عليها ، ورتبتها على ترتيب كُتُب المتأخّرين ، وسميتها : « الموفى » ، فى النحو الكوفى »^١ .

وبينما كان أمر الكوفيين على ما وصفت ، إذ كان البصريون قد ملّسوا الخلدات الضخام بأقوالهم ، وأقوال شيوخهم ، والخزائن بموسعاتهم ومتونهم ورسائلهم :

* * *

٢

على بن حمزة الكسائى

زعموا أن جماعة من أهل الفضل جلسوا يتحدثون ، وإذا برجل كان قد أليفَ جماعتهم ومجالستهم ، جاء وقد أعيا من التعب ، فقال لهم : عيّيت ، فقالوا له : أنجالسنا وأنت تلحن ؟ فقال : كيف لحنت ؟ قالوا : إن كنت أردت من انقطاع الحيلة والتحير فى الأمر ، فقل : عيّيت (مخففاً) ، وإن كنت أردت من التعب ، فقل : أعيّيت^٢ .

(١) الموفى ، فى النحو الكوفى - المقدمة ... وقد طبع هذا الكتاب أخيراً بمطبعة الترقى بدمشق ١٣٧٠ هـ = ١٩٥٠ م . وعلق عليه الأستاذ محمد بهجت البيطار ، عضو المجمع العلمى العربى بدمشق .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٦٨) . أبو البركات بن الأنبارى : نزهة الألباء ص ٨٢ ، ٨٣ .

ومرّت الأيام والرجل يتنقّل بين حلقات الدّرس ، ويجلس إلى شيوخ العربية في الكوفة ، وقد برّز فيها إذ ذاك : مُعَاذ بن مسلم الهراء ، وأبو جعفر الرّواسى ، حتى استوفى ماعندهما ، وكان قد سمع عن البصرة ومعاهدها ، وعن أستاذ العربية فيها ، أعنى الخليل بن أحمد الفراهيديّ ، فشدّ إليه الرّحال ، ليأخذ عنه العربية .

واستغرب الجالسون إلى الخليل أن يقصد الكسائيّ إلى البصرة ، يطلب لغات الأعراب فيها ، وفي الكوفة بنو تميم وبنو أسد ، وعندهم الفصاحة . ولكنه جلس إلى الخليل مبهورا بما سمع منه ، ولم يلتفت إلى هؤلاء بجواب ، ثم تقدّم إلى الخليل يسأله عن مصادر علمه هذا . فقال له الخليل : بوادى الحجاز ونجد وتهامة . فخرج إلى البواديّ يتنقّل بين أعرابها ، يسمع منهم ، ويدوّن ما يسمعه من لغات ، حتى اجتمع له مما دوّن شيء كثير ، وحتى قال المؤرّخون : إنه أنفد في كتابة ما سمع خمس عشرة قسّينة حبر ، سوى ما حفظ ^١ .

ومرّ على ترّحاله إلى البواديّ وتجواله فيها زمن طويل ، رجع بعده إلى البصرة وهو شديد الرغبة في أن يرى الخليل ، ويجلس إلى مجلسه مرّة أخرى ، ولكن الخليل كان قد مات ، وتصدّر مجلسه يونس بن حبيب البصريّ . واتّصل به الكسائيّ ، وأخذ عنه ، وجادّ له في مسائل كثيرة ، أقرّ له يونس فيها ، وصدّره في موضعه ، وكان ذلك إجازة له أن يرأس مجالس الدرس ^٢ ، وأن يضع نفسه موضع الأساتيد ، فرجع إلى الكوفة ، ليُذيع فيها علمه وعلم شيوخه ، ولكنه لم يقيم فيها طويلا ، فقد اعتزم الإقامة في بغداد ، ليُقرئ الناس هناك ، ويعمّل مجالسه في العربية على طلابها ، واتّصل بالقصور ، ونسبه الرشيد لتأديب ولديه الأمين والمأمون ، وكفاه بهذا تقرّبا من السلطان ^٣ .

ولم تكن العربية وحدها مصدر شهرته ، بل لم يكن معروفها في حدائنه وشبابه ،

(١) معجم الأدباء : (ج ١٣ ص ١٦٨) . ونزهة الألباء ٨٢ - ٨٣ .

(٢) نزهة الألباء ص ٨٤ . ومعجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٦٨) .

فلم يتعلّمها إلا على كبير كما قال القراء^١ ، فقد كان له جانب ثقافي آخر عُرف به ، وذاع به اسمه في الأمصار ، وهو القراءة .

ويؤخذ من الروايات التي يرويها المترجمون له ، أنه كان قارئاً قبل أن يتعلّم النحو ، فإن الخبر الذي رواه ابن الجزرى عن الفضل بن شاذان ، ينصّ على أنه كان قد مارس القراءات ، وعرض على حمزة بن حبيب قبل أن يمارس هذه الصناعة ، وقبل لقيه الخليل ابن أحمد ، وخروجه إلى البادية ، فقد كان الفضل بن شاذان يقول : « لما عرض الكسائيّ على حمزة خرج إلى البدو ، فشاهد العرب »^٢ .

كان الكسائيّ إمام الناس في القراءة بعد أستاذه حمزة ، وكان أحد الأعلام الذين يرجع إليهم الناس في القراءات ، وكانت له حلقة « يجلس فيها على كرسيّ » ، ويتلو القرآن من أوّله إلى آخره ، والناس يسمعون ويضبطون عنه^٣ ، وقد مرّ بنا ذكره مقرّناً في فصل سابق .

وقال خلف بن هشام : « كنت أحضر قراءته والناس ينقطنون مصاحفهم على قراءته »^٤ .

ذاع اسمه في الأمصار وتغلغل في البيئات العلمية ، فكان ذلك مما دعا الرّشيد أن يندبّه لتأديب ولديه الأمين والمأمون .

كان الرّشيد يقربّه ويعظّم من شأنه ، وكان ولداً يحترمانه ويوقرانّه ، وكان يُلّازم الرّشيد في حلّته وترّحاله ، وكان الرّشيد يأنس بمجالسته ومصاحبته ، ويُسّيد بعلمه وفضله .

وذهب مع الرّشيد في رحلته إلى طوس ؛ فلما صار إلى الرّيّ اعتلّ علّة شديدة ، مات على أثرها ، ومات في نفس اليوم والمكان أيضاً محمد بن الحسن الفقيه ، وذلك

(١) نزهة الألباء ص ٨٢ . ومعجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٦٨) .

(٢) غاية النهاية (ج ١ ص ٥٣٨) .

(٣) ابن الجزرى : النشر (ج ١ ص ١٧٣) .

(٤) تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٣١٤) .

سنة تسع وثمانين ومئة للهجرة ؛ فقال الرشيد : دفنا الفقه والعربية في الرّى في يوم واحد^١ .

ولعلّ منزلة الكسائي عند الرشيد هي التي رفعت من شأنه وشأن نُحاة الكوفة ، ولفتت نظر السلطان إليهم ، وجعلت الخلفاء يعهدون إليهم بتأديب أبنائهم .

ولا أظنّ هناك سببا آخر يدعو إلى أن يُفِيض الدّارسون في ذكر الأسباب التي جعلت بغداد تخصّ الكوفة بالعناية والرعاية دون البصرة ، كالذي أشار إليه الأستاذ أحمد أمين^٢ .

ولعلّ قرب الكوفة من قاعدة العباسيين الأولى ، هو الذي هيأ لرجالها الاتصال بالخلفاء والأمراء قبل تخطيط بغداد — وقد سبق للأستاذ أحمد أمين أن أشار إليه أيضا — ، وهو الذي جعل بغداد تُقبَل على الكوفة ، وتستقبل علماءها وفقهاءها . أما غير ذلك من أسباب سياسية فليست ، الكوفة بأقرب إلى بغداد من البصرة ، فكلا المصيرين يُعَدّ مناهضا لسياسة العباسيين . أما البصرة فلاّنها معروفة بولائها للأُمويين . وأما الكوفة فبالرغم من أنها شاركت في الدعوة إلى بني هاشم ، أو إلى الرضا من آل البيت ، لم تلبث أن خرجت على العباسيين وناهضت سياستهم ، وذلك بعد انكشاف حقيقة الدعوة ، وأنها لم تكن إلا مؤامرة حاكها العباسيون وأشياعهم ، واتخذ بها أهل الكوفة .

ولارتباب العباسيين من رجال الكوفة أمثلة كثيرة ، فقد شاركت الكوفة في الثورة التي قام بها محمد النفس الزكية وأخوه إبراهيم ، في الحجاز والعراق في عهد المنصور ، مشاركة لأظنّ أبا جعفر نسيها أو نسيها العباسيون ، وإتهم أبي حنيفة إمام أهل الكوفة بالتشيع ، وتجنّبه في أيام المنصور ، مثّل من هذه الأمثلة .

وإذا كان هناك سبب آخر يدعو إلى التقارب بين بغداد والكوفة خاصّة ، فكيف يفسّر تقريب الأصمعيّ وأبي محمد اليزيديّ وهما بصريان اطمأنّ الخلفاء

(١) الزبيدي : طبقات : النحويين — « الكسائي » .

(٢) ضحى الإسلام (ج ٢ ص ٣٤) .

إليهما ، وأنيسوا بمعاشرتها ، وكان لهما في حضرة الخلفاء مُناظرات مع الكسائي وغيره من الكوفيين .

وإذا فطن الأستاذ أحمد أمين إلى شيء عده سببا خاصا في تقريب اليزيدي ، وهو أنه كان معلما ليزيد بن منصور الحميري خال المهدي^١ ، فلم يذكر سببا خاصا في تقريب الأصمعي ، والأستاذ هو الذي يقول عن الأصمعي عند تعليقه كثرة حفظه ومروياته : « كما أن وجوده في القصور ، وبين أيدي الأمراء ، وما يتطلبه هؤلاء من سر وأحاديث طريفة ، وحسن استعداد الأصمعي لذلك : جعله يروى الشيء الكثير من مُلح الأعراب ، في عشقهم وزواجهم ومشاكلهم وما إلى ذلك ، حتى ملأ جو العراق بهذا النوع من القصص ، ثم تناقلته الأمصار »^٢ .

فالكسائي إذن — فيما نرى — هو حلقة الاتصال بين نخبة الكوفة — وأكثرهم تلاميذه — وبين دواوين الخلفاء ومجالس الوزراء والأمراء .

وحظوته عند الرشيد هي التي رفعت مقامه عند وزرائه ، وهي التي فصلت في المناظرات التي عقدت في مجالسهم بينه وبين سيبويه إمام أهل البصرة في النحو ، وبينه وبين غيره ، كالأصمعي وأبي محمد اليزيدي ، وتدخلت في اغتصاب الفوز له في أكثر المسائل التي طُرحت على بساط البحث بينه وبين مُناظريه .

وكان كثيرا ما يشير بتحكيم أعراب كانوا قد نزّلوا بالقُرب من بغداد في المسائل التي يختلف فيها مع مُناظريه ، وكان هؤلاء يعلمون مدى صلته بالسلطان ، فيقولون بقوله ، أو يلقنهم ما يريد .

قال أبو الطيّب اللغوي فيما يروى ياقوت : « لولا أن الكسائي دنا من الخلفاء فرفعوا ذكره ، لم يكن شيئا ، وعلمه مختلط بلا حُجَج ولا علل : إلا حكايات لأعراب مطروحة ، لأنه كان يلقنهم ما يريد »^٣ .

(١) ضحى الاسلام (ج ٢ ص ٢٩٨) .

(٢) ضحى الاسلام (ج ٢ ص ٣٠٠) .

(٣) معجم الأدباء (ج ٢ ص ٢٩٨) .

وقصة مُناظَرته مع سيبيويه ، وتأمُّره مع جعفر بن يحيى وأخيه الفضل على اغتصاب الفوز المعروفة ، عَرَفَهَا القدماء ، وأحاطوا بجميع ظروفها وملايساتها ، ثم سجلوها بشعر ونثر ، فلا أجد هنا ما يدعوني إلى إثباتها أو التعليق على موقف الكسائي وتلاميذه من سيبيويه ، ذلك الموقف الذى يصوِّر الكسائي في صورة رجل يعوزه شىء غيـ قليل من الأمانة العلمية .

على أن الدَّارس - وإن لم ينس شيئاً من الاعتبارات التى أشرنا إليها - لا يسعه أن يُسكّر ما للكسائي من علم ، وإن خالف البصريين في منهجهم الذى كان سائداً في البيئات العلمية ، لأنه رئيس مدرسة ، وصاحب منهج استطاع أن يشقَّ طريقه ، وأن يُزاحم منهج أهل البصرة ، ويفرض نفسه على البيئات الدراسية في بغداد .

آثاره

أورد أصحاب الطبقات أسماء كتب كثيرة له ، كان قد صنَّفها ، منها : كتاب معاني القرآن ، وكتاب مختصر التَّحْوِ ، وكتاب القراءات ، وكتاب العدد ، وكتاب النوادر الكبير والصغير ، وغيرها . وتحت أيدينا مما صنَّف الكسائي رسالة في « ما تلحن فيه العوام » ، وُجِدَ منها نسختان مخطوطتان :

الأولى : في برلين ، وقد حقَّقها وقَدَّم لها « بروكلمان » ، وطُبعت في « برسلاو » ، وفي دار الكتب المصرية نسخة من هذا المطبوع ، رقمها « ٢٣٧ لغة » .

والثانية : في بومباي ، بخزانة الجامع ، ضمن مجموعة من الرسائل كُتبت في القرن الثانى عشر للهجرة ، صحَّحها عبد العزيز الميمنى الراجكوتى ، وقدَّمها للطبع مع رسالتين أخريين ، إحداهما « مقالة في كلاً » وما جاء منها في كتاب الله لابن فارس ،

(١) قال الزبيدي في طبقات النحويين عند ترجمته لسيبيويه : (لما ورد سيبويه إلى العراق ، شق أمره على الكسائي ، فأتى جعفر بن يحيى بن برمك ، والفضل بن يحيى بن برمك وقال : أنا وليكما وصاحبكما ، وهذا الرجل إنما قدم ليذهب بحلى ، قالوا : فاحتل لنفسك ، فإنا سنجمع بينكما .

والثانية : رسالة الشيخ ابن عربي إلى الإمام الفخر الرازي ، وعنوانت المجموعة بـ « ثلاث رسائل » ، وطُبعت في المطبعة السلفية بمصر عام ١٣٤٤ هـ .

وهي رسالة في اللبغة لافي النحو : تتضمن جملة الكلمات التي ينطق بها العامة على غير وجهها الصحيح ، كأن تكون مفتوحة الأول مثلاً . وينطقون بها مكسورة ؛ أو مضمومة الأول ، وينطقون بها مفتوحة أو مكسورة ؛ أو تكون بالصاد ، ويلفظونها بالسين ، أو بالعكس ، أو تكون ملازمة صفة واحدة في التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع ، فينطقون بها بالتاء مع المونث ، وبالزيادة مع المثني والجمع ، وهكذا .

فمن ذلك قوله (في صفحة ٣١ من نسخة بروكلمان) : « تقول : دعه حتى يسكت من غضبه بالتاء ، ولا يقال بالنون . قال الله عز وجل : « وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبَ » .

ونقول : « قد نفيد المال والطعام بكسر الفاء . قال الله تعالى : « لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدادًا لَنَفَيْدَ الْبَحْرُ » .^٣

ومن ذلك قوله (في صفحة ٣٧) : « تقول : كبّيد ، بفتح الكاف وكسر الباء . قال الآخر :

أَوْ كَانَ بِالْفَرْدِ الْحَوَالِ لَانْصَدَعَتْ مِنْ دُونِهِ كَبِيدُ الْمُسْتَعْصِمِ الْفَرْدِ »
وقوله (في صفحة ٣٩) : « يقال : قصّ الشاة : وقصصها بالصاد ، ولا يُقال بالسين ، والقسّ بالسين : هو قسّ النصاري » .

وقوله (في صفحة ٤١) : « ويقال : على ثياب جُدُد : بضم الدال ، والجُدَد بفتح الدال : الجبال » .

وقوله (في صفحة ٤٦) : « وتقول : رجل جُسُب : ورجلان جُسُب ،

ونسوة جُنُب ، للمذكر والمؤنث سواء . ويُقال : خاتم الشيء : آخره بكسر التاء .
منه قول الله عز وجل : « وخاتم النبیین » .

أكبر الظن أن هذه الرسالة — إذا صحَّت نسبتها إلى الكسائي — هي أقدم عمل لغوي من نوعه في تاريخ العربية ، فلم أعلم أن أحدا قبل الكسائي عرض لمثل هذا الموضوع ، وصنَّف فيه رسالة خاصَّة . وهذه الرسالة تعتبر تاريخا لظهور نتائج التفاعل بين اللغات المختلفة ، التي تلاقت في صعيد الأمصار العراقية ، ولبداية تطوُّر الفصحى إلى حيث آلت إلى ما هي عليه لهجة أهل العراق اليوم .

فهي رسالة في اللغة لافي النحو ، وليس فيها ما يعين على توضيح منهجه في دراسة النحو ومسائله ، مما يتعلق ببناء الكلمات ، لأبأحوال أو آخرها في ثنايا التأليف .

وليس لدينا من كتبه الأخرى ما يعين على ذلك أيضا ، ولكننا لانعدم ذلك إذا رجعنا إلى كتب النحو ، وإلى الموجود من كتب الكوفيين ، كمجالس ثعلب ، ومعاني القرآن للفرّاء ، وراجعنا ما في هذه وتلك من نقول عنه ، ففيها للكسائي أقوال كثيرة يستطيع الدارس أن يستفيد منها في رسم صورة لمنهجه ، وإن لم تكن واضحة كلّ الوضوح .

ومع أن ما نقله الشُّحابة عن الكسائي من أقوال وآراء لا يمثل نحوا كاملا ، وإنما هو أشبه ما يكون بالتعليق على آراء البصريين في المسائل التي عرضوا لها ، فإنه يمثل وجهة نظر خاصَّة .

وسأحاول جاهدا أن أظفر — بما وقفت عليه من أقوال له مبثوثة في كتب النحو ، وأقوال قيلت فيه من بصريين وكوفيين — تصوُّر لمنهجه دراسة في العربية إلا لم تكن واضحة كلّ الوضوح فهي — فيما أظن — قريبة الشَّبه به .

شيوخه وتلاميذه

من السهل أن نتصور ما للشيخ من تأثير في تلاميذه . ولا نغني بهذا التأثير أن يتلقوا ما يُعلمه عليهم من مسائل ، وما يجتمع لديهم من معلومات يملّثون بها ذاكرتهم . بل التأثير المعنى هونوع من الاتصال العقلي ، الذي يربط بين عقليتي الشيخ وتلميذه بنوع من التشابه ، تختلف درجاته باختلاف قوة الدواعي إلى هذا الاتصال وضعفها ، فلا يزال التلميذ يلتقي أستاذه ويأخذ عنه ويلزمه ملازمة شديدة تؤدي إلى أن يتصل به اتصالا عقليا يبنى على محاولة تقليده ومحاكاته ، حتى يتم التشابه بين العقليتين ، ويصبح التلميذ مرآة أستاذه .

وليس لازما أن يحصل هذا التشابه بين عقليتي الشيخ وتلميذه ، فقد يكون للتلميذ الواحد شيوخ كثيرون ، ولكنه لا يتأثر بهم جميعا ، بل لا يتأثر إلا ببعضهم . لأن هذا التجاوب الذي يربط بين العقليتين ، لم يصادف من الدواعي ما يحكم السبب ، ويقوى الصلة بينهما ، فيعود التلميذ ولا أثر لأستاذه فيه .

ومع ذلك فكثيرا ما يحدث هذا التجاوب ، وفي تاريخ التلمذة أمثلة كثيرة لما نحن بصددده ، فإذا التلميذ صورة لأستاذه ، أو نسخة نقلت عنه بدقة وإتقان .

فإذا ما تصورنا هذا التجاوب بين العقليتين ، والتفاعل بين التفسيرتين ، فقد أمكننا أن نظفر بالخطوط الرئيسة التي تساعد على رسم صورة لشخصية من الشخصيات بطريق الوقوف على شيوخه وتلاميذه ، هذه الصورة إن لم تكن منطبقة على واقعها كل الانطباق ، فهي أقرب الصور إليه .

وإذا أردنا أن نرسم صورة للكسائي وشخصيته العلمية ، فلا غني لنا عن أن نعرض لشيوخه ، لأنه إن تأثر بهم فقد حمل في نفسه أدق خصائصهم ومميزاتهم ، وأن نعرض لتلاميذه ، لأنه إن أثر فيهم فقد حملوا في نفوسهم ملامح شخصيته وخصائصها ، بنفس الطريقة التي حملت فيها شخصيته ملامح شيوخه الذين درس عليهم وتأثر بهم .

فلذتبع أساتيده الذين لازمهم ، وأعجب بهم ، وتأثر خطواتهم ، لتعرف مصدر العناصر الرئيسة التي تكون منها منهج دراسته ؛ ولنتبع تلاميذه ، لنقف على آثار هذه العناصر فيهم ، لنخرج من دراسته مطمئنين إلى النتيجة التي نريد الوصول إليها ، وهي :

أن الكسائي بمنهجه وأساليبه دراسته ، مدرسة لها خصائصها ومميزاتها ، فليست المدرسة إلا أستاذا مؤثرا ، وتلاميذ متأثرين ، وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد ، ونهجوا للوصول إليه منهجا جديدا .

شيوخه

والشيوخ الذين أخذ الكسائي عنهم قراء ونحاة : أما القراء فكثيرون ، منهم : حمزة بن حبيب الزيات ، ومحمد بن أبي ليلى ، وعيسى بن عمر الحمداي ، وأبو بكر بن عيَّاش . وكان أكثر اعتمادا على حمزة . وقد خلفه في رئاسة الإقراء . وأما النحاة فقد أخذ عن معاذ بن مسلم الهراء ، وأبي جعفر الرواسي من الكوفيين ، وعن عيسى بن عمر الشقي ، والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصريين ، وأكثر اعتمادا على الخليل ، وآثار الخليل في نحوه واضحة ، وقد ذهب إلى ما ذهب إليه في مسائل كثيرة ، سنعرض لها في هذا الفصل .

فالكسائي إذن قد تخرج في مدرستين ، لكل منهما منهج خاص ، يختلف عن الآخر اختلافا كبيرا ، فمنهج مدرسة القراءة ، عماده الرواية والسند الصحيح ، والإسناد هو الأصل الأعظم عند القراء ، ولا تجوز القراءة بالقياس المطلق قطعا ، وكل قراءة لم تستند إلى الرواية فهي مردودة ، وإن وافقت مقاييس النحاة وقوانينهم ، وقد سمعنا الشعبي يقول : « القراءة سنة ، فاقراءوا كما قرأ أولوكم » .

وكانت القراءة - ولا تزال خلال العصور - قائمة على التلقين والتلقي ، رواها الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواها التابعون عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ورواها تابعو التابعين عن الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

ولم يكن عماد الرواية القراءات حسب ، بل كانت عماد المعارف الإسلامية كلها في القرن الأول ، كان الفقيه يعتمد عليها في فقهه ، والمفسر يعول عليها في تفسيره ، والمؤرخ ليس له غيرها وسيلة يصل بها إلى أخباره ، وهكذا سائر الدارسين ، لا يجدون ما يعتمدون عليه في دراستهم وتخصّصهم غير سبيل النقل والرواية .

في هذه البيئة القرآنية نشأ الكسائي ، وقضى شطرا من حياته يسمع من هذا ، ويعرض على ذاك ، وروى قراءات كثيرة ، كان يتخير من مجموعها قراءة عُرف بها من بعد ، فليس غريبا أن يتأثر بمنهجها ، وأن يسلك نشاطه الثقافي في الاتجاه الذي سارت فيه .

ومنهج مدرسة النحو عماده القياس ، والبحث في علل التأليف ، ولا يُعنى بالرواية إلا بمقدار ما يستفيد منها في تأييد أصوله ، وتثبيت قواعده .

ولقد تعلّم الكسائي العربية على كبير ، كما قال الفراء ، ودرس النحو على شيوخ القياس في البصرة ، واتّصل بكثير من المنتسبين إلى مدرسته . كيونس بن حبيب ، وسعيد بن مسعدة الأخفش ، الذي قبل إن الكسائي درس عليه كتاب سيبويه ، وقد ظهر في آرائه وأقواله آثار لهذه المدرسة ، سنعرض لها في هذا الفصل أيضا .

* * *

تلاميذه

أما تلاميذه فكثيرون ، ذكر منهم الزبيدي : الفراء ، والقاسم بن معن ، وعلى ابن المبارك الأحمري ، وهشام بن معاوية الضرير ، وسكّمويه ، وإسحاق البغوي ، وأبامسحل بن حريش ، وقُتيبة النحوي . وزاد ابن النديم : اللحياني ، وترجم له في نبذة موجزة^١ ، وذكره السيوطي في «بغية الوعاة» ، على أنه من تلاميذه^٢ أيضا . وأشهر هؤلاء جميعا هم :

(١) الفهرست ص ٧١ ، ٧٢ .

(٢) بغية الوعاة ص ٣٤٧ .

١ — الفراء . . . وسنفرده له مقالة خاصة به في هذه الرسالة ، لأنه من حذاق أهل الكوفة ، وله أثر كبير في توضيح النحو الكوفي ، وإقامة المدرسة الكوفية .

٢ — اللحياني : وهو علي بن الحسن ، أو علي بن المبارك ، كان من مقدسي أهل الكوفة . أخذ عن الكسائي وأبي عمرو الشيباني من الكوفيين ، وعن أبي زيد والأصمعي وأبي عبيدة من البصريين ، وعلمته على الكسائي^١ ، وكان قد لقي العلماء والفُصحاء من الأعراب^٢ ، وكان اللحياني أحفظ الناس للنوادر عن الكسائي والفراء ؛ وكان من نوادره : أنه حكى أن من العرب من يحزم بلن ، وأنشد عليها :

لَنْ يَخْبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِهِ الْحَلَقَةَ^٣
وحكى أن من العرب من ينصب بلم ، وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ : « ألم تشرح لك صدرك » بفتح الحاء^٤ ، وقول الرَّاَجَز :

فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرَّ أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرَ أَمْ يَوْمَ قُدِرَ
وحكى أن من العرب من يحزم بأن^٥ ، وعليه قول الشاعر :

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا فَتَرْكُهَا ثِقَلًا عَلَى كَمَا هِيَ
وقول الآخر :

إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَخْطُبُ^٦

فكان من أجل هذا أن جوز الكوفيون — وأحسب اللحياني منهم — الحزم بها ، وقد كان أبو جعفر الرواسي يقول : « فُصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها »

(١) بغية الوعاة (ص ٣٤٦) .

(٢) الفهرست (ص ٧١) .

(٣) السيوطي : مع الهوامع (ج ٢ ص ٤) .

(٤) نزهة الألباء ص ٢٣٦ ، الممع (ج ٢ ص ٥٦) .

(٥) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٧) .

(٦) مع الهومع (ج ٢ ص ٣) .

(٧) شرح الأشموني (ج ٣ ص ٣٨٨) .

الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجرمون بها ^١ . أما اللّحيانيّ فذكر أن الجزم بأن لغة بني صَبَّاح ^٢ .

ويبدو أن لغة الجزم بأن كان البصريون يعرفونها ، فقد ذكر النُّحاة أن أبا عُبَيْدَةَ كان ممن حكى الجزم بها من البصريين ^٣ ، وزعم السيوطي (وتبعه الصَّبَّان ج ٣ ص ٢٨٨) : أن اللّحيانيّ من البصريين ، فقد قال حين عرض لهذه اللغة : « ومن حكى الجزم بها من البصريين : أبو عُبَيْدَةَ واللّحيانيّ » ^٤ ، ولكن ابن النَّدِيم وصفه بأنه غلام الكسائيّ ^٥ ، ولو ثبت أنه من البصريين أصلاً لما نافي ذلك أن يكون من الكوفيين مذهبا ، لأن المترجمين له يتفقون على أنه من أصحاب الكسائيّ وتلاميذه ، وُعِدته على الكسائيّ ، وإن أخذ عن بصريين وكوفيين .

* * *

٣ - هشام بن معاوية الضَّرِير . . . وهو أحد أصحاب الكسائيّ ، أخذ عنه ، واشتهر بصُحْبته ، وله تصانيف ذكرها أصحاب الطَّبَقَات : ولا نعلم عنها شيئا ، ويغلب على الظنّ أنه كان أبرع أصحاب الكسائيّ في صناعة الإعراب بعد الفراء ، يدلّ على ذلك أقواله وآراؤه التي دوتها النُّحاة في كتبهم .

وهو في أقواله النَّحْوِيَّة يوافق أستاذه حيناً ، ويخالفه : ليوافق الفراء ومن تبعه من الكوفيين ، حيناً آخر ، فما وافق فيه الكسائيّ :

ذهابه إلى أن النائب عن الفاعل في الفعل اللازم المبنيّ للمفعول ، إنما هو ضمير المجهول ^٦ ، وذهابه إلى جواز صَوِّغَ أفعال التعجب من العاهات نحو : ما أعماه ،

(١) هم الهوامع (ج ٢ ص ٣) .

(٢) صباح : يفتح الصاد المهملة ، وتشديد الموحدة ، وآخرها حاء مهملة : أبويطن من ضبة - حاشية الصبان (ج ٣ ص ٢٨٨) .

(٣) هم الهوامع (ج ٢ ص ٣) .

(٤) هم الهوامع (ج ٢ ص ٣) .

(٥) فهرست ابن النديم ص ٧١ .

(٦) هم الهوامع (ج ١ ص ١٦٤) .

والألوان أيضا نحو : ما أحمره ^١ ، وذهابه إلى أن (أم) كبل ، وتاليها كمتلوها «
فإذا قلت : قام زيد أم عمرو ، فالمعنى : بل قام عمرو ، وإذا قلت : هل قام زيد
أم عمرو ، فالمعنى : بل هل قام عمرو ^٢ .

ومما خالفه فيه : اختياره الرفع في الفعل المفصول بينه وبين (إذن) بمعموله ،
فبعد أن اتفق معه في جواز الفصل بينه وبين (إذن) بمعمول الفعل ، خالفه فيما
يختار للفعل بعد الفصل ، فالكسائي اختار النصب ، وهشام اختار الرفع ^٣ .

ومما خالفه فيه ، ووافق القراء : تجويزه نصب (اليوم) خبرا عن الأحد
والاثنين ، « وذلك لتأويلهما (اليوم) بالآن ، فعنى اليوم الأحد : أى الآن الأحد »
والآن أعم من الأحد ، فيصح أن يكون ظرفه ^٤ .

وربما انفرد برأى لم يقل به الكسائي ولا غيره من الكوفيين ، ومن ذلك : ذهابه
إلى أن رافع الفعل هو الإسناد ، أى النسبة ، فيكون العامل معنويا ^٥ .

وذهابه إلى أن العامل في المفعول به إنما هو الفاعل ^٦ ، وكان يقول : « إذا
قلت : ظننت زيدا قائما ، تنصب زيدا بالتاء ، وقائما بالظن » ^٧ .

ومن أصوله : قوله : « إذا عطفت على شىء لم تحتج إلى توكيده » : يقول الرضى
في تحليل هذا : « ولعلّه نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلظ فيه » ^٨ .

* * *

-
- (١) مع الموامع (ج ٢ ص ١٦٦) .
 - (٢) مع الموامع (ج ٢ ص ١٣٣) .
 - (٣) شرح الأشوشى (ج ٣ ص ٢٩٢) .
 - (٤) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٣٨٣) .
 - (٥) مع الموامع (ج ١ ص ١٥٩) .
 - (٦) مع الموامع (ج ١ ص ١٦٥) .
 - (٧) الإنصاف في مسائل الخلاف « المسألة ١١ » .
 - (٨) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٣٣٦) .

٤ - أما عليّ بن المبارك الأحمري . . . فقد ذكره أصحاب الطبقات في جملة أصحاب الكسائي ، وقدّموه على أصحابه ، حتى على الفراء نفسه « لجودة قريحته ، وتقدّمه في علل النحو ، ومقاييس التصريف » ١ ، وذكروا أنه كان كثير الحفظ ؛ ونقلوا عن ثعلب أنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو ، وأنه اجتمع له من التلاميذ جمع كبير ، كانوا يلازمونه ويُعجبون به ، ويفضّلونه على سائر أصحاب الكسائي ، حتى إنه لما مات « أراد الفراء أن يتمّم ما بدأه الأحمري من إملائه الشواهد ، فلم يجتمع له الناس ، كما اجتمعوا للأحمري ، فقطع » ٢ .

ولكني لم أقف على أقوال له في النحو تؤيّد زعم الأولين بتقدّمه على أصحاب الكسائي في العربية ، بل لأعلم أحدا من النحاة نقل له قولاً أو رأياً في مسألة ، إلا مجاء في « همع الهوامع » من أنه كان يزعم أن (ما) يستثنى بها كلاً ، ولم ينفرد به وحده ، وإنما جاء اسمه مقروناً باسم الفراء ٣ .

وقد تردّد اسمه بين أسماء من حضر مجلس المناظرة بين سيويه والكسائي في المسألة المعروفة : « قد كنت أظن أن العقب أشدّ لسعة من الزنبور فاذا هو هي ، أو فإذا هو إناها » . وكان أحد المتأمرين على كسب المعركة العلمية ولو على حساب العلم نفسه ، فانهقد المجلس ، وحضر سيويه قبل أن يحضر الكسائي ، فوجد الفراء والأحمري وهشاماً ومحمد بن سعدان قد سبقوه ، « فسأله الأحمري عن مسألة ، فأجابه سيويه عنها ، فقال : أخطأت ، ثم سأله ثانية فأجابه ، فقال : أخطأت . ثم سأله عن ثلاثة فأجابه ، فقال له : أخطأت . فقال سيويه : هذا سوء أدب » ٤ ، وذلك لأن سيويه كان يجيب بالصواب وهو يخطئه .

ولعلّ مما يضعه في منزلته ما حكاه السيوطي من أنه « لما أصاب الكسائي الوضوح (البرص) كره الرشيد ملازمته أولاده ، فأمره أن يختار لهم من ينوب عنه ممن يرضاه ،

(١) نزعة الألباء (ص ١٢٦) .

(٢) بغيّة الوعاة (ص ٣٣٤) .

(٣) همع الهوامع (ج ١ ص ٢٣٣) .

(٤) طبقات الزبيدي « سيويه » : الأشباه والنظائر (ج ٣ ص ١٥) .

وقال : إنك كبرت ، ولسنا نقطع راتبك ، فدافعهم خوفاً أن يأتهم برجل يغلب على موضعه ، إلى أن ضيق الأمر عليه وشدَّ ، وقيل له : إن لم تأت برجل من أصحابك اخترنا نحن لهم من يصلح ، وكان بلغه أن سيويه يريد الشخصوص إلى بغداد والأحفش ، ففلق لذلك ، وعزم على أن يدخل عليهم من لا يُخشى غائلته ، فقال للأحر : هل فيك خير ؟ قال : نعم . قال : عزمت على أن أستخلفك على أولاد الرشيد . فقال الأحر : لعلى لأفى بما يحتاجون إليه . فقال الكسائي : إنما يحتاجون كل يوم إلى مسألتي في النحو وبيتين من معاني الشعر ، وأحرف من اللغة ، وأنا ألقنتك كل يوم قبل أن تأتيمهم ، فتحفظه وتعلمهم . فقال : نعم ^١ .

فالزعم بأنه شيخ العربية ، أو أنه أحد من اشتهر بالتقدم في النحو ، أو أنه - فيما قال ثعلب - كان متقدماً على الفراء في حياة الكسائي لجودة قريحته ، وتقدمه في علل النحو ومقاييس الصرف ^٢ إنما هو بعض المزاعم الكوفية العريضة ، التي يجب التثبت قبل الإقدام على تصديقها .

* * *

منهج الكسائي في دراسة النحو

ولما انتهى الكسائي من عهد التلمذة ، وتصدّر في مجلس الأستاذية في بغداد ، كان يحتضنه منهجان متباينان ، منهج مقيّد بالنقل ، وليس للعقل من سلطان عليه ، وهو منهج أهل القراءة ، القائم على الرواية . . . ومنهج مقيّد بالعقل ، ويحاول إخضاع النقل لأحكامه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، وهو منهج أهل العربية ، القائم على القياس .

ويبدو أنه انتهى إلى أن يتجه في حياته العلمية منهجا وسطا ، فيه ظلال مندرسته

(١) بغية الوعاة (٣٣٤) .

(٢) نزهة الألباء ص (١٣٦) .

الأولى، وآثار مدرسته الثانية. ولم يستطع أن يخلص لأحد المهجين . لأن كلا منهما قد ترك في نفسه أثرا .

ومن مظاهر التقاء المهجين في نفسه أنه كان يتخير قراءته من قراءات كثيرة ، كأنه كان يحاول التوفيق بين القراءات المختلفة من جهة . وبين آرائه في العربية من جهة أخرى .

ومن مظاهره في نفسه أيضا أن كان يأخذ بروايات الأعراب الذين لم يَدْخلهم البصريون في حساب مصادرهم اللغوية . كالأعراب الذين عاشوا في قُرى سواد بغداد وغيرهم .

وكان القدماء كانوا قد شعروا بهذا المصير الذي صار إليه الكسائي ، ولكنهم لم يستشفوا واقع الأمر ، ولم يدركوا الأثر الذي تركته في نفسه دراسته الأولى ، فراحوا يَنْسَعُونَ عليه هذا الخلط بين طريقة أهل العربية ، وطريقة أهل القراءة . فكان أبو زيد - فيما يَرَوِي ياقوت - يقول : « قَدِمَ علينا الكسائي البصرة ، فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحوا كثيرا ، ثم صار إلى بغداد فلقى أعراب الخطمية ، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللعن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله »^١ .

والواقع أنه لم يستطع التخلص من آثار ثقافته الأولى ، فعنى بأعراب الخطمية ، كما عنى بغيرهم من أعراب البوادي العربية ، الذين كان قد تنقل بينهم ، وأخذ عنهم في أثناء رحلته الطويلة في بوادي الحجاز ونجد وتهامة ، كما أشار به الخليل عليه .
وموجز الحديث عن منهجه في دراسة النحو في ضوء ما ذكرنا :

١ - أن نحوه لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثرا مباشرا ، ولم يُنْقَل عنه أنه اتَّصل بأراء المتكلمين ، أو وقف على شيء من الثقافة الأجنبية . كما هو شأن نخبة البصرة الذين قيل إنهم مهتدوا السبيل للحكمة الأجنبية أن تغزو مباحثهم النحوية ، لذلك يكاد نحوه يكون خلوا من أى أثر فلسفى مباشر . اللهم إلا ما جاءه عن

طريق دراسته النحو البصري ، الذى كان متأثراً بمذاهب أصحاب الكلام ، فلم يكن للعامل النحوى عنده ماله عند 'نحاة البصرة' ، من قوة استعاروها له من العلة الفلسفية ، ولم يتصور المعمولات النحوية ، كما كان البصريون يتصورونها ، فقد يجعل للعامل معمولين فى آن واحد . ومن جهة واحدة ، كما هو مذهبه فى جواز أن يعمل الفعل المتعدى إلى واحد فى الاسم وفى ضميره ، ولا يستلزم ذلك عنده ما يستلزمه عند المتكلمين من القول بتأثر معلولين بعلّة واحدة ، فهو ينصب (زيداً) فى قولهم : « زيداً ضربته » بالفعل الذى بعده ، لا بفعل محذوف مفسّر . والفعل الظاهر عنده يكون ناصباً (زيداً) . وضميره . ولا يهمه أن يؤدى ذلك إلى الاعتراض عليه بتعدية الفعل إلى اثنين : مع أنه لا يتعدى بنفسه عند البصريين إلا إلى مفعول واحد ^١ . وقد يتصور فعلاً . ولا فاعل له . كما هو معروف من مذهبه ، فقد كان يذهب إلى جواز خلوة الفعل من الفاعل . مع أن الفعل عند النحويين المناطقة لا بدّ له من فاعل ، فهو بناء على هذا لا يحتاج إلى تقدير الفاعل ، أو تأويله فى أوّل الفعلين المتنازعين عند إعمال الثانى ^٢ .

* * *

٢ - وكان يُعنى بأخبار الآحاد التى صحّ سندها ، أو بالشواهد من كلام العرب : الذين يثق بفصاحتهم . ولو كانوا من أعراب الحطمية ^٣ ، وكان يقيس على ما جاء من هذه الشواهد والأمثلة التى كانت تخالف الأصول البصرية المقررة : كذهبه فى (جوار) . فليست هى عنده كالمقصود فى اللَّفْظ ، وإنما كان يُجرىها مجرى الممنوع من الصّرف . فيجرّها بالفتحة ، استناداً إلى ما جاء من قول الفرزدق : فَلَوكَانَ عَبِيدُ اللَّهِ مَوَالِيَهُمْ جَوَاتُهُ وَلَكِنَّ عِبْدَ اللَّهِ مَوَالِيَهُ مَوَالِيَهُ

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١٦٣) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٨٧) .

(٣) الحطمية : قرية على فرسخ من بغداد . من الجانب الشرقى ، منسوبة إلى البرى بن الحطم أحد القواد .

وقد سبقه إلى القول بهذا من البصريين : عيسى بن عمر الثقفي ، وأبو زيد الأنصاري^١ ، أما سائر البصريين الآخرين ، فكانوا يُجرون ذلك مُجْرى المنقوص ، وهو رأى سبق أن نبّه عليه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ، وغلط به الفرزدق في بيته المذكور ، وقصّته معروفة ، وعدّه سيئويه من الضرورات التي يضطر إليها الشاعر ، فقد قال بعد أن ذكر بيت الفرزدق وبيت الهذلي :

أبيتُ على معاري وأضِحاتٍ بهنٍّ مُلوّبٍ كدمِ العِباطِ^٢
 « فلمّا اضطرّوا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة ، أخرجوه على الأصل »^٣

وكذهبه في جواز إضافة (حيث) إلى المفرد قياسا ، تمسّكا بقول الشاعر ، وقد أشده ابن الأعرابي :

وَنَطَعُنُهُمْ حَيْثُ الْحُسْبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيَبْيِضِ الْمَوَاصِي حَيْثُ كَلَى الْعَمَائِمِ
 يقول ابن هشام : « ويمكن أن يخرج عليه قول الفقهاء : من حيث أن كذا . بفتح همزة أن »^٤ .

لذلك كان الكسائي هدفا لنقّادات البصريين الذين يعنون بالأصول العامة : المبنيّة على الأغلب والأفشى . أما المسائل التي تشدّ عن هذه الأحكام ، فتحكوم عليها بالشّدوذ ، تحفظ إذ لم يستطيعوا إنكارها ، لثبوت صحتها وروايتها عن الفصحاء ، ولكنهم لا يقيسون عليها .

أما الكسائي فكان يعتدّ كل الاعتداد بهذا وأمثاله ، وكان يقيس عليه ، وإن لم يرد في كلام العرب غيره ، ولذلك كان ابن درستويه — وهو من تلاميذ المدرسة

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٥٨) .

(٢) المعاري هنا : القراش ، والواضحات : البيض ، والمْلُوب : المطيب ، والعِباط : جمع عبط أو عبيطة ، وهي التي تحترق لنير علة . الشنتمري : على هامش الكتاب (ج ٢ ص ٥٩) .

(٣) الكتاب (ج ٢ ص ٥٩) .

(٤) المغني لابن هشام (ص ١١٧) .

البصرية، ومن أصحاب أبي العباس المبرد - يقول: « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلا وقيس عليه ، فأفسد النحو بذلك »^١ .
وليس أدل على اعتداده بالرواية عن العرب ، مما كان بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي البصري ؛ فقد جمعهما الحسن بن قحطبة أول ما دخل بغداد ، ودارت المسألة بينهما على هذا النحو :

« قال الكسائي : فسألته عن « هَمْكَ مَا أَهَمْكَ » ، قال : فذهب يقول : يجوز كذا وكذا ويجوز كذا . قال : فقلت : عافاك الله ، إنما أريد كلام العرب ، ولم تجيء بكلام العرب »^٢ .

* * *

٣ - والكسائي مع هذا ، كان ممن يُعْمَنون بالقياس أيضا. وأغلب الظن أن عنايته به أثر من آثار المدرسة البصرية ، فكان يقول :

إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ^٣

ولكن قياسه يختلف عن قياس البصريين من حيث التطبيق ، فبينما نجد البصريين يكونون أصلا من الأصول بعد استقرار يقتنعون بصحة نتائجها ، وقيسون المسائل الجزئية عليه ، إذا توافر فيها علّة ذلك الأصل ، إذ نجد الكسائي يكتفي بالشاهد الواحد بسمعه من أعرابي يثق بفصاحته ، ليقس عليه ، وإن كان هذا الشاهد المسموع مما لانظير له ، ومما يعدّه البصريون شاذّا لا يُعْتَدّ به .

وربما غمطه البصريون ، ولحنوه ، لأن مصادر سماعهم التي رسموها ، وقيّدوا بها الدارسين ، لم يلتزم بها الكسائي ، بل لقد وسّع دائرة مصادره ، حتى ألحق بها أعراب الحطمية ، وأعراب سواد بغداد ، وهم عند البصريين من غير أهل الفصاحة ،

(١) البغية (ص ٣٣٧) .

(٢) مجالس اللغويين والنحاة ، لوحة ٥٦ (مصورة عن نسخة شهيد على باستانبول) .

(٣) تاريخ بغداد (ج ١١ ص ٤١٢) وبغية الوعاة ص ٣٣٧ .

ومن لا يجوز الأخذ عنهم ، فاعتداد الكسائي وأخذه عنهم يُعَدّ في نظرهم إفسادا للغة ، وقواعدها .

وقد سمعنا أبا زيد ، وهو أحد شيوخ المدرسة البصرية . ينعى على الكسائي لقيه أعراب الخطمية وأخذه عنهم . ويتهمه بإفساد ما أخذه بالبصرة كله . وعلّل بعضهم هذا الإفساد بمثل ما علّل به ابن درستويه . فقال : « كان يسمع الشاذّ الذى لا يجوز ، من الخطأ واللّحن ، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات . فيجعل ذلك أصلا ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النّحو » ١ .

وهذا الإفساد الذى اتهم البصريون به الكسائي إنما هو لإفساد أصولهم ومقرراتهم : أما كونه يمسّ اللغة ، أو يمسّ النّحو . فيحتاج إلى برهان . لأنهم استطاعوا أن يأتوا به .

٤ — وقد تأثّر الكسائيّ بالبصريين . فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التى يُحتجّ بها ، أو يُستدلّ بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم . قال أبو حيان : « إن الواضعين الأولين لعلم النّحو . المستقرّين للأحكام من لسان العرب ، كأبي عمرو ابن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، من أئمة البصريين ؛ والكسائيّ ، والفرّاء ، وعلىّ بن المبارك الأحمر . وهشام الصّريّ من أئمة الكوفيين ، لم يفعلوا ذلك ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخّرون من الفريقين » ٢ .

إن امتناع الكسائيّ عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به — فيما أظنّ — أثر من آثار المدرسة البصرية . وهو غريب يدعو إلى التأمّل . وخاصة بعد أن عرفنا عن الكوفيين جميعا : « أنهم لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلا ، وبوّبوا عليه » . وأن الكسائيّ بصفة خاصة مقررّ : اعتمد كل الاعتماد فى قراءته على الروايات ، كما هو شأن أئمة القراءة فى موقفهم من القراءات والخروف .

(١) معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٨٢) .

(٢) الاقتراح : حيدر آباد (ص ١٧) .

وأكبر الظن أن الكسائي — بالرغم من كونه مؤسس المدرسة الكوفية — لم يكن نحوه كوفيا خالصا ، ولم يستطع التخلص من آثار شيوخه البصريين ، فكان يعتمد على كثير من آرائهم واتجاهاتهم ، وكان يوافقهم — ويوافق الخليل بن أحمد خاصة — في مسائل كثيرة خالفه الكوفيون فيها من بعد ، واتخذوا لهم فيها آراء جديدة ، تنسّق مع ما يتطلبه منهجهم : فمن هذه المسائل :

رأيه في « لن » ، فقد اقتفى أثر الخليل في القول بتركيبها من لا وأن ١ .

ورأيه في محل « أن المصدرية وما بعدها » بعد حذف الحافض ، كما في قولهم : عجبت أن تقدم على هذا ، فقد تابع الخليل في القول بأنه الجر ٢ : وذهابه إلى فعلية (نعم وبئس) ، (وأفعل) في التعجب ، متّابعا فيه البصريين ، في كونهم أفعالا ٣ .

وذهابه إلى أن (ما) في قولهم : « نِعِمّا هي » معرفة تامّة ، بمعنى الشيء ٤ ، وهو في هذا يقول بمقالة سيبويه ، فقد جاء في الكتاب : « وغسلته غسلا نِعِمّا ، أي نعم الغسل » ٥ : فما : هو الفاعل ، لكونه بمعنى ذى اللام (وهي) مخصوص .

وذهابه إلى أنه لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف ٦ ، وهو مذهب الخليل ، وسيبويه ، فقد جاء في الكتاب : « اعلم أن كل اسم على ثلاثة أحرف لا يُحذف منه شيء إذا لم يكن آخره الهاء ، فزعم الخليل أنهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرها الهاء ليجعلوا ما كان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة ، فإنما أرادوا أن يقرّبوا الاسم من الثلاثة ، أو يصيروه إليها ، وكان غاية التخفيف عندهم ،

(١) المنقح ص ٢٢١ شرح الأشموني (ج ٣ ص ٢٧٩) .

(٢) شرح الرضي عن الكافية (ج ٣ ص ١٨٣) .

(٣) شرح الأشموني ج ٣ ص ١٨ ، ٢٧ .

(٤) شرح الرضي عن الكافية (ج ٢ ص ٣٤٦) .

(٥) الكتاب (ج ١ ص ٣٧) .

(٦) الإنصاف « مسألة ٤٩ » .

لأنه أخفّ شيء عندهم في كلامهم : ما لم ينتقص . فكروا أن يحذفوه إذا صار قصاراهم أن ينتهوا إليه ^١ .

والكسائيّ بعد هذا — مؤسس مدرسة الكوفة « الذي رسم للكوفيّين رسوما فهم الآن يعملون عليها » ^٢ لأنه فيما نعلم أوّل كوفيّ خرج على أساليب البصريين ، وخالفهم في كثير من آرائهم وغير كثيرا من أصولهم . ولأننا سنلمس آثار منهجه في دراسة النحو واضحة في منهج من جاء بعده من أساتيد النحو الكوفيّ .

* * *

٣

يحيى بن زيد الفراء

جلس الكسائيّ يوما ، وحوله أصحابه : فأقبل عليه رجل يحيط به بعض أصحابه ، وهو يعتزم مساءلة الكسائيّ وإعناته : فسأله عن مسائل أبي جعفر الرواسي أحد علماء العربية في الكوفة ، فأجابه الكسائيّ بخلاف ما عنده . فغمز من كان معه : ورأى الكسائيّ ما فعل فقال : « مالك قد أنكرت ، لعلك من أهل الكوفة ؟ » فقال : نعم . فعرف أنه إنما يسأله من مسائل أبي جعفر الرواسي ، فقد سبق أن قرأ الكسائيّ عليه ، وأخذ عنه ، وأحاط بما عنده قبل أن يقصد إلى البصرة : ويحضر مجلس الخليل . ويأخذ عنه ، وقبل أن يشدّ الرحال إلى البوادي العربية يسمع من الأعراب .

فالتفت إليه وقال : « الرواسي يقول : كذا وكذا . وليس صوابا . وسمعت العرب تقول : كذا وكذا ، حتى أتى على مسائله ^٣ .

(١) الكتاب (ج ١ ص ٣٧) .

(٢) الأغاني (ج ١١ ص ١٠٢) .

(٣) فهرست ابن التديم (ص ٩٦) ونزهة الألباء ص ٦٥ : ٦٦ .

ولم يقتنع الفراء بادئ الأمر ، وظلّ يتحين الفرص لإعنتاته وإفحامه ، ليمّ له ما قصد إليه . فقد حدثنا صاحب كتاب « مجالس اللّغويين والنّحاة »^١ عن توبة بن دراج أنّه قال : « سمعت الفراء يقول : كنا بالرّقعة ، وكان الناس قد كثروا على الكسائيّ ، فشغلوه عنا ، فعملت له مسائل فيها محال ، وفيها صواب ، فأقبل يقول ، فيصيب ويغلط ، لما شغله من الناس ، فلما صار إلى منزله كتب إلى رقعة ، فأعاد إلى فيها ما سأله ، فقال فيها بالصواب كلها ، وقال : كنت مشغولا بما كان عندي ، وقد ظننت أنّك أردت ببعض مسائلك أن تتغفّلى ، وقد قيل :

وَلَا تَبْغِ التَّغْفُلَ إِنِّ فِيهِ تَفَرُّقٌ بَيْنَ ذَاتِ الْأَصْفِيَاءِ

ولا ينبغي لمثلك أن يفعل معي ذلك . قال الفراء : فبلغ مني هذا القول كلّ مبلغ ، وكأني فجّرت به منه بحرا^٢ .

أعجب به الفراء حينئذ ، ورأى منه ما لم يكن يراه من أبي جعفر الرواسي وغيره ، ولازمه وأخذ عنه كثيرا .

ولا نعرف عن حياة الفراء الأولى كثيرا ، لأنّه لم يكن من ذوى الأسر التي يحسب الكتاب والمؤرّخون لها حسابا ، ويملثون الصفحات بكلّ تافه من ألوان حياته المترفة ، فقد كان أبوه موّلى لقبيلة عربيّة انتسب إليها كثير من الصّحابة وغيرهم ، وهى قبيلة بنى مِثْنَقَر (بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف) ، ونشأ كما ينشأ أولاد الفقراء ، ينتمى حقه فى الحياة انتهابا ، ويفرض شخصه على الزمن فرضا ، ولم يفتح التاريخ عينيه على يحيى بن زياد إلا وهو شاب عرّفه زملاؤه بتنفاذ الذّهن ، ودقة الحسّ ، وقدّر له أستاذه أبو جعفر الرواسي مستقبلا علميّا جليلا .

وأصحاب الطّبقات يتحدثون : أنّه درس على أبي جعفر الرواسي ، كما فعل الكسائيّ من قبل ، وذهب إلى بغداد ، لأنّها كانت إذ ذاك غاية الطّالّبين ، أو لأنّ

(١) هو فيما يظن السيوطي : أبو القاسم الزجاجي ، كما جاء فى الأشياء والنظائر (ج ٣ ص ١٧) -

(٢) مجالس اللّغويين والنّحاة : لوجه رقم ٧٨ .

أبا جعفر، زَيْنَ له الذَّهَاب إليها، قاصداً بذلك إلى منافسة الكسائي؛ لأنه لم يعد على وفاق معه، كما يبدو من حكاية أبي البركات بن الأنباري: «من أن الرواسي قال للفرّاء، حين حثّه على الذَّهَاب إلى بغداد: «قد خرج الكسائي إلى بغداد. وأنت أُمير منه»^١. أو لأن الكسائي لم يعد يرى في الرواسي إماماً بعد أن جلس إلى حلقة الخليل بن أحمد في البصرة، وأخذ عنه، وبعد أن خرج إلى البوادي العربية. وسمع من أعرابها، وأخذ كثيراً عنهم، كما تُشعرنا المحاوراة التي جرت بين الكسائي والفرّاء، حينما اعترم هذا مسألة الكسائي بمسائل أبي جعفر.

ومن الأخبار المتفرقة هنا وهناك، عرفنا أنه ذهب إلى البصرة ليجلس إلى شيوخها، وأكبر الظن أن الذهاب إلى البصرة إذ ذاك، كان لابدّ منه لمن يريد أن يُلمَّ بصناعة الإعراب، فقبله كان أبو جعفر الرواسي قد درس في البصرة على أبي عمرو ابن العلاء وعيسى بن عمر الثقفى، وقبله أيضاً كان الكسائي قد أخذ عن عيسى بن ابن عمر، وتلمذ للخليل بن أحمد.

كان ذهابه إلى البصرة — كما يبدو من تلك الأخبار — متأخراً. لأنه لم يدرك الخليل بن أحمد، ولم يسمع أنه جلس إلى مجلسه، والنحو البصري الذي قالت الأخبار إن الفرّاء اتصل به، هو يونس بن حبيب، الذي تصدّر للتدريس في مجلس الخليل بعد وفاته، وكان يونس أسنّ من الخليل، لأنه توفي سنة ثمان وثمانين ومئة للهجرة، بعد أن عاش ثمانين سنة، بل قبل إنه جاوز المئة^٢.

لقي الفرّاء يونس في البصرة، وأخذ عنه، وظهر ذلك فيما وافقه من مسائل، كما ذكر ابن هشام من أن يونس والفرّاء قالاً بوقوع «الذي» مصدرية^٣. وروى عنه في اللغة وشواهد النحويين، وقد عرض أبو البركات بن الأنباري لبعضها، ووقف بتلميذته له على نحو البصرة.

(١) نزهة الألباء (ص ٦٥).

(٢) فهرست ابن النديم (ص ٦٣)، طبقات النحويين للزبيدي «يونس».

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (ج ١ ص ١٤٠).

وكان يونس إماما من أئمة العربية البصريين ، وكان من الذين درس عليهم سيديويه قبل اتصاله بالخليل ، ونقل عنه في كتابه أقوالا كثيرة ، وتردد اسمه في ثمانين ومئة موضع من كتابه ، بل إنه اعتمد على أقواله في بابين كاملين من أبواب كتابه ^١ .

ولا يبعد أنه لقي كثيرا من الفصحاء الذين كانوا ينتابون البصرة ، ويتصلون بعلمائها ، وظلّ يعتمد عليهم ، ويسمّى مادّة درسه بسماعه منهم ، حتى بعد خروجه إلى بغداد حيث لقي أبا زياد الكلابي ^٢ ، وهو يزيد بن عبد الله بن الحرّ الأعرابي البدوي ، ذكره ابن النديم في جملة الفصحاء الذين سمع العلماء منهم ^٣ ، وكان يزيد هذا - كما حكى ابن النديم عن دعلج - قد قدّم إلى بغداد أيام المهديّ حين أصابت الناس المجاعة ، وأقام بها أربعين سنة ، وبها مات ^٤ .

وأخذ عن أعراب آخرين كانوا قد نزلوا بغداد أيضا كأبي فقعس وأبي دثار ، وأبي الجراح ، وأبي ثروان ؛ وقد ذكر ابن النديم الثلاثة الأولين في جملة الفصحاء الذين نقل أسماءهم من خطوط العلماء ^٥ .

وقد قال فيهم الكسائيّ ، يخاطب يحيى بن خالد بن برمك : « هذه العرب ببابك ، قد جمعهم من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقّع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصريين ، وسمع أهل الكوفة ، وأهل البصرة منهم ^٦ » .

وكان ذهاب الفراء إلى البصرة ورجوعه إلى بغداد - في أكبر الظنّ - خلال السنوات الأربع ، أو الخمس ، التي كانت بين وفاة الخليل ، وقلوم سيديويه إلى بغداد ، لمناظرة الكسائيّ ، لأن الفراء كان إذ ذاك ضمن الجماعة التي أحاطت بالكسائيّ ،

(١) وهما : الباب الخاص بتصغير نحو خراء وصفراء (ما كان على ثلاثة أحرف ، ثم لحقته همزة التانيث ، فصار على خمسة أحرف . والباب الخاص بتصغير ما كان على أربعة أحرف ، فالحقته ألف ونون ، كما لحقت عثمان) - الكتاب : (ج ٢ ص ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٠٩) .

(٢) المزهري (ج ٢ ص ٣٥٦) .

(٣) فهرست ابن النديم : (٦٥ - ٧٢) .

(٤) الفهرست (ص ٦٧) .

(٥) الفهرست (ص ٧٠ - ٧١) .

(٦) طبقات النحويين للزبيدي « سيديويه » .

لمؤازرته في أثناء المناظرة . ومهّدت لإخفاق سيدييه بمساءلته . وتخطّئته قبل حضور مناظره . وكان الفرّاء ممن عُرفَ إذ ذاك بمصاحبة الكسائي . فإن سيدييه بعد ما لقي من على بن المبارك الأحمر والفرّاء ما لقي . قال خُما : « لست أكلّمكما أو يحضر صاحبكما »^١ .

ومنذ ذلك اشتدت غيْرته على أستاذه . وتعصّبه على سيدييه . مع أنه قرأ كتاب سيدييه وأفاد منه . ووُجِدَ بعضه تحت وسادته . كما مرّ من رواية النحاس . وكما يقول السيوطي : « كان زائد العصبية على سيدييه وكتابه تحت رأسه »^٢ حتى إن النسخة التي أهداها الجاحظ إلى الوزير محمد بن عبد الملك الزيات . كانت بخط الفرّاء ومراجعة الكسائي^٣ .

قال الجاحظ : « أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك الزيات وزير المعتمد ففكرت في شيء أهديه له . فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيدييه . فلما وصلت إليه قلت له : لم أجد شيئا أهديه لك مثل هذا الكتاب . وقد اشتريته من ميراث الفرّاء . فقال : والله ما أهديت لي شيئا أحبّ إلىّ منه »^٤ .

ويقال : إن الجاحظ لما وصل إلى ابن الزيات . أراد أن يعلمه بأنه أحضر معه كتاب سيدييه . وأنه يرغب في إهدائه له . « فقال له ابن الزيات أو ظننت أن خزانة خالية من هذا الكتاب ؟ فقال الجاحظ : ما ظننت ذلك ولكنها بخط الفرّاء . ومقابلة الكسائي . وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ - يعني نفسه - فقال ابن الزيات : هذه أجلّ نسخة توجد . وأعزّها . فأحضرها إليه . فسرّها بها . ووقعت منه أجلّ وقع »^٥ . وبالإضافة إلى ما عني به الفرّاء من رواية اللّغة ودراسة صناعة الإعراب . كان قد عني بالقرآن . بتفسيره ورواية أحرفه . وكان قد أخذ بعض هذه الأحرف عن

(١) طبقات النحويين للزبيدي « سيدييه » .

(٢) بغية الوعاة (ص ٤١١) .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية « سيدييه » .

(٤) ابن خلكان : وفيات الأعيان (ج ١ ص ٤٨٧) .

(٥) وفيات الأعيان (ج ١ ص ٤٨٧) .

الكسائي : وعدّه ابن الجزرىّ في جملة من رواها عنه ، وإن قال إنه من المقلّين ١ .
وكان للقرّاء كثير من الأعمال القرآنية ، متمثّلة في كتاب « معاني القرآن » ، وكتاب
« المصادر في القرآن » ، وكتاب « الجمع والتثنية في القرآن » . واختلطت هذه الأعمال
بعضها ببعض ، فكان منها نحو القرّاء .

وذلك لأن للنحو عند الكوفيين صلة بالأعمال القرآنية ، بل لايزال النّحو
مسخرًا لخدمة القرآن وأحرفه ، والقراءات في نظر نُحاة الكوفة كانت من المصادر
التي اعتمد عليها النّحو الكوفي .

وقد عاش القرّاء في زمن كان علم الكلام فيه قد خطا خطوات واسعة ، وكان
منهجه قد أخذ يطغى على المناهج الدراسية ، فلا يبعد أن يكون القرّاء كان قد وقف
على شيء من علم الكلام ، واتّصل بأصحابه ، بل قيل إنه كان متكلمًا ، يميل إلى
الاعتزال ، وإنه كان يتفلسّف في تصانيفه ، ويستعمل ألفاظ الفلاسفة ٢ .

وكان بينه وبين ثُمّامة بن أشرس أحد أئمّة المعتزلة صحبة ، وقد بدأت بينهما
يوم تصدّى القرّاء للاتصال بالمأمون ، واختلف إلى بابه ، « فلما أن كان ذات يوم
جاء ثُمّامة . قال : فرأيت له أبهة أدب ، فجلست إليه ، ففأشفتته عن اللّغة ، فوجدته بحرا ،
وعن النّحو ، فشاهدته نسيج وحده ، وعن الفقه ، فوجدته فقيها عارفا باختلاف القوم ،
وفى النّجوم ماهرا ، وبالطبّ خبيرا ، وبأيام العرب وأشعارها حاذقا . فقلت : من
تكون ؟ وما أظنك إلا القرّاء . فقال : أنا هو . فدخلت على أمير المؤمنين فأعلمته ،
فأمر بإحضاره لوقته ، فكان سبب اتّصاله به ٣ .

ثم إن تقريب المأمون إياه ، مما يؤيد ميله إلى الاعتزال ، لأن موقف المأمون من
المتكلمين وتقريبه أتباع المعتزلة معروف ، لأنه كان منهم ، وكان شديد التعصّب
لمذهبه ، وكان ممن قال بخلق القرآن ، وبالعالم في ذلك ، حتى عمد إلى تسخير قوّة الدولة

(١) ابن الجزرى : غاية النهاية (ج ١ ص ٥٣٦) .

(٢) معجم الأدباء (ج ٧ ص ١٠) . وفهرست ابن النديم (ص ٩٩) .

(٣) نزهة الألباء ص (١٣٣) وشذرات الذهب لابن العماد (ج ٢ ص ١٩) .

في فرض هذا الرأي ، وأمر أن يؤخذ على قضاة الدولة عهد ، ألا يقبلوا شهادة من لا يقول بخلق القرآن .

فالقرآن إذن — بالإضافة إلى تخصصه في العربية والقرآن — كان قد أفاد من الثقافات الجديدة ، كما سمعنا من ثمامة بن أشرس ، في حديثه عنه . ومقابلته إياه . ومفاتيحه عن تلك الألوان الثقافية المتنوعة ؛ لذلك أعجب به المأمون . وقربه منه . وعهد إليه بتأديب ولديه ، وبلغ الفراء من أنفسهم مبلغا عظيما . حتى بالغوا في إكرامه وإعظامه ، وأظهروا له من التوقير والاحترام ما جعل المأمون يوما يسأله عن إكرامه فقال الفراء : أعز الناس أمير المؤمنين . فقال له المأمون : بل أعزهم من إذا نهضت قاتل على تقديم نعليه ولما عهد المسلمين . حتى يرضى كل واحد منهما أن يقدم له فردا . في قصة معروفة مشهورة ^١ .

وبلغ من إعجاب المأمون به . ووثوقه بحذقه : أن أمره أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو ، وما سمع من العرب ، وهيباً له كل ما يلزمه للقيام به . ودعا الوراقين إليه ليكتبوا ما يمليه عليهم ، وينسخوه . حتى صنف كتاب الحدود ^٢ .

وكان ابن النديم يرى لتأليف كتاب الحدود سببا آخر ، فقد ذكر « أن جماعة من أصحاب الكسائي صاروا إليه ، وسألوه أن يمل عليهم أبيات النحو ، ففعل ؛ فلما كان المجلس الثالث قال بعضهم لبعض : إن دام هذا على هذا علّم الصبيان ، والوجه أن يتسعد عنه ، فغضب وقال : سألوني القعود ، فلما قعدت تأخروا . والله لأملين النحو ما اجتمع اثنان ، فأملى ذلك ست عشرة سنة » ^٣ .

ويبدو لي أن كتاب الحدود وما تضمنه من فصول ، من حدة الإعاب في أصول العربية ، وحدة النصب المتولد من الفعل ، وحدة (مين ورُب) ، وحدة العدد ، وغير ذلك من الحدود التي تعرض لموضوعات النحو المختلفة — كما ذكر ابن النديم ^٤ —

(١) نزعة الألباء (ص ١٣٠ - ١٣٢) .

(٢) نزعة الألباء (ص ١٢٨) .

(٣) فهرست ابن النديم (ص ٩٩) .

(٤) فهرست ابن النديم (ص ١٠٠) .

عمل ضخيم ، لا يبعد أن يكون قد بدأه قبل اتصاله بالمأمون ، بدأه بإملائه طوال هذه المدة ، ولم ينسخ ما أملاه إلا بعد اتّصاله بالمأمون وتهيئته لما ، كان يحتاج إليه الفراء لنسخه من أدوات ووراقين ، فحين اتّصل بالمأمون في السّنوات الثلاث الأخيرة من عمره ، كان الكتاب قد نمت موضوعاته ، وهيئات موادّه .

تدلّ الحدود التي ذكرها ابن النّديم على أن الفراء كان قد عرض لجميع أبواب النّحو ، وأن له في كل موضوع منها رأيا ، وإنه في الواقع كذلك ، وأقواله الكثيرة المبنية في كتابه « معاني القرآن » ، والتي نقل النّسّابة كثيرا منها في كتبهم ، تؤيّد ما ذهب إليه .

وعندي أن الفراء أشبه النّسّابة بالخليل بن أحمد - مع بعض الفروق بينهما - حيث قدّما وسعة اطلاع ، واستفادة من الثقافات الأجنبية ، التي عُرِفَت في اليثبات المراسية .

وكان الكوفيون لذلك يروّون فيه مثالا جديدا لم يروّوا له نظيرا بين أصحابهم ، فقال قائل منهم : « لولا الفراء ما كانت اللغة ، لأنه حصلها وضبطها ، ولولاه لسطقت العربية ، لأنها كانت تُتنازع ، ويدّعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس عليها على مقادير عقولهم وقرائحهم فتذهب »^١ .

وقال قائل آخر : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس » ، وقال : « الفراء أمير المؤمنين في النّحو »^٢ إلى غير ذلك من المبالغات التي كانت تنبعث من إعجابهم بالفراء ، وبما كان عليه من بصيرة بالعلوم ، وحِدْق بالعربية من جهة ، والتي كان يحملهم عليها تعصّبهم الشّديد ، ومنافستهم القوية لأهل البصرة ، الذين كانوا يفخّرون بالخليل ابن أحمد وتلميذه سيويوه ، وبكتبهم الذي نعتوه بأنه قرآن النّحو ، وقالوا فيه : من أراد أن يعمل كثيرا في النّحو بعد كتاب سيويوه فليستحي ، والذي إذا أراد إنسان

(١) معجم الأدياء (ج ٢٠ ص ١١) .

(٢) تهذيب التهذيب (ج ١١ ص ٢١٢) .

أن يقرأه قالوا له : هل ركبِت البحر ؟ تعظيما له ، واستصعابا لما فيه — من جهة أخرى ..
وبالمقارنة بين الفراء والكسائي ، نجد أن الكسائي كان نحويا ، وكان قارئاً ،
لا يتغلب عليه أحد الوصفين ، وأن الفراء كان قد غلب عليه الجانب اللُّغوي ، وإن
كانت له دراسات في القرآن وتفسيره ، وروايات لأحرفه .

والفراء من حيث تطوّر الدراسات القرآنية في الكوفة ، كان يمثل الدور الثاني
لمدرسة الكسائي ، وهي المدرسة القرآنية النحوية التي ظهرت في الكوفة ، والتي تعتمد
على الإقراء والإعراب بمعناه الاصطلاحي جميعاً .

وإذا كان الكسائي قد وضع أسس هذه المدرسة الجديدة ، وجمع لها مادة
درسها ، ورسم المنهج الذي يعتمد عليه إنشاءؤها ، فإن الفراء قد تكفّل باتمام البناء
وتعهّد المدرسة بالنمو ، وأعاد النّظر فيما جاء به الكسائي ، فأخذ منه ما يتفق مع
طبيعة المدرسة ، وبني منهجها على أساس علمي جديد .

* * *

تلاميذ الفراء

ذكر أصحاب الطبقات والتراجم من تلاميذه : سلمة بن عاصم ، وأبا عبد الله
الطّوال ، ومحمد بن قادم . وهؤلاء الثلاثة هم الذين حملوا علم الفراء ، وأذاعوه في
الدّارسين . ومن أخذهم عنهم : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، وكان يروى عن
سلمة كثيراً ، وعنه روى حدود الفراء .

قال أبو العباس ثعلب ، فيما ذكره الزّبيدي : وابن النّدِيم : يوازن بين
هؤلاء الثلاثة : « كان الطّوال حاذقاً بالعربية ، وكان سلمة حافظاً لتأدية ما في الكتب ،
وكان ابن قادم حسن النظر في العلل » .

ولم أقف لسلمة بن عاصم ومحمد بن قادم على أقوال نحوية ، وهما في أكبر

الظنّ — كانا يرويان كتب الفراء « معاني القرآن » ، والحدود ، والنوادر ، وغيرها .
أما الطوال فله فيما أوردت كتب النحو بضعة أقوال ، منها :

أنه أجاز مثل قولهم : ضرب غلامه زيدا^١ ، وهو الذي منعه الجمهور من
النسجة ، لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، ويُعزّزى هذا إلى الأخفش
أيضا ، وصححه ابن مالك وابن جنيّ ، فيما زعم ابن مالك ، فقد قال هذا : « النحويون
إلا أبا الفتح يحكمون بمنع هذا ، والصحيح جوازه ، واستدلّ على ذلك بالسماع ،
وأنشد أبياتا منها قوله :

جَزَى رَبُّهُ عَيْنِي عَدِيّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلاِبِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ^٢
ومنها : ذهابه — ومعه هشام بن معاوية صاحب الكسائيّ — إلى أن اللام في
قولهم : إن زيّدًا لمنطلق ، جواب قسم مقدّر قبل (إن)^٣ .

وأكبر الظنّ أن الكوفيين أخذوا برأيهما هذا ، وعمّموه ، فعدوا اللام في
قولهم : لزيّد قائم ، جواب القسم أيضا ، والقسم مقدّر قبله .

قال أبو البركات بن الأنباريّ : « ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم : لزيّد
أفضل من عمرو : جواب قسم مقدّر ، والتقدير : والله لزيّد أفضل من عمرو ،
فأضمر الميم اكتفاء باللام عنها »^٤ .

وقال الرضيّ : « فعلى هذا ليس في الوجود عندهم لام الابتداء »^٥ .

* * *

(١) شرح الأشمونيّ (ج ٢ ص ٥٥) . والجمع (ج ١ ص ٦٦) .

(٢) شرح الأشمونيّ (ج ٢ ص ٥٥) .

(٣) مع الهوامع (ج ١ ص ١٤) .

(٤) الإنصاف : (مسألة ٥٨) .

(٥) شرح الرضيّ على الكافية (ج ٢ ص ٣٣٧) .

ومن قالوا إنه تلمذ للفراء ، وأخذ عنه :

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت

وقد سبق أن عرضت له ، وقلت : إنه كان إماماً من أئمة اللغة ، كما يشهد بذلك كتاباه : إصلاح المنطق ، وتهذيب الألفاظ ، وأقوال المعاصرين له من علماء العربية ؛ ولكنه لم يكن بشيء في النحو ، واستندت في ذلك إلى ما كان بينه وبين معاصريه من مساءلات لم يكن التوفيق فيها حليفه ، وإلى شهادة هؤلاء بضعفه ، ومما يؤيد شهادتهم خلّو كتب النحو من أقوال نحوية له .

ومحمد بن سعدان

وهو بغدادي المولد ، كوفي المذهب ، نشأ معلماً للعامّة يعلمهم القرآن ، والقراءات ، وكان ممن يقرأ بقراءة حمزة بن حبيب ، ثم أراد أن يختار لنفسه قراءة ، ففسد عليه الأصل والفرع ، كما قال ابن النديم ^١ .

وقول المترجمين له : إنه كوفي المذهب ، يريدون أنه نحوي على المذهب الكوفي ، فهو إذن قد جمع بين القراءة ، وعلم العربية ، وقالوا : إنه صنّف كتاباً في النحو ، وكتاباً في القراءات .

وليس له أقوال كثيرة في النحو بين ما وقفت عليه من أقوال الكوفيين ، وكل ما وقفت عليه من أقوال : بضع مسائل جاء بعضها في « مع الهوامع » للسيوطي ، وبعضها الآخر في « شرح الأشموني » على ألفية ابن مالك ^٢ .
ومما ذهب إليه ابن سعدان :

١ - جواز نعت المختلفين في العمل ، المتحدّين في النسبة ، نحو خاصم زيد عمرًا

(١) فهرست ابن النديم (ص ١٠٤) .

(٢) مع الهوامع (ج ١ ص ١٧٤ ، ج ٢ ص ٢٥) وشرح الأشموني (ج ٣ ص ٦٩) .

الكريمان ، وهو مذهب الفراء أيضا ، إلا أنه خالفه فيما يغلب على النعت . « فالنص
عن الفراء : أنه إذا أتبع غلب المرفوع ، فتقول : خاصم زيد عمرًا الكريمان . ونص
ابن سعدان على جواز إتباع أى شئت ، لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم »^١ .

وكان البصريون يُنكِّرون هذا ، وكان الخليل وسيبويه يشترطان الاتحاد في
العمل ، بل أن يكون العمل من وجه واحد ، « فإن الجريين ، أو الرفعين إذا اختلفتا
فهما بمنزلة الجر والرفع »^٢ .

٢ — وخالف ابن سعدان الكوفيين في عدم إجازة الجمع بين « يا » والمعرف
بأل ، واستثنى من ذلك : اسم الجنس ، المشبه به ، نحو : يا الأسد شدّة .
ويا الخليفة هسيّة^٣ .

نحو الفراء

ذكر المترجمون للفراء كتباً كثيرة بعضها في اللغة ، وبعضها في النحو ، وبعضها
في التفسير ، وأكثرها مما يتصل باللغة والنحو ؛ فذكر ابن النديم من كتبه : كتاب
المصادر في القرآن ، وكتاب الجمع والتثنية في القرآن ، وكتاب الوقف والابتداء ،
وكتاب النوادر ، وقد رواه تلميذه سلّمة بن عاصم ، وكتاب المقصور والممدود ،
وكتاب المذكر والمؤنث ، وكتاب الحدود ، وكتاب معاني القرآن^٤ .

وليس من هذه كتاب واحد جامع لأصول النحو ومسائله ، أو متمحّض
لموضوعات النحو ، سوى كتاب الحدود ، كما تُشعرنا به الموضوعات التي انبثقت
الكتاب عليها ، والتي ذكرها ابن النديم ، وهو كغيره من الكتب إنما أملاه الفراء
وجمعه ، ورواه تلاميذه .

(١) شرح الأشموني (ج ٣ ص ٦٩) .

(٢) الكتاب (ج ١ ص ٢٤٧) .

(٣) مع الموامع (ج ١ ص ١٧٤) .

(٤) الفهرست (ص ١٠٠) .

ولم يبق من كتبه — فيما نعلم — إلا كتابان :

١ — كتاب الأيام والليالي ، وهو كتاب في اللغة تناول موضوعا خاصا يتعلق بالأيام والأسابيع والشهور وأسمائها العامة المعروفة ، وأسمائها التي يستعملها فريق من العرب دون فريق ، كتسمية الثلاثاء مثلا بجُبَّار ، والأربعاء بدُّبار ، وكتسمية شهر ربيع الأول بخوان مخففا ومشددا ، وجُهادي الآخرة بخنين كأمير وسُكَيْت . إلى غير ذلك ، وعرض أيضا لإفرادها وتثنيها وجمعها .
وقد بُنيَ الكتاب على ثلاثة عشر بابا ، خصَّ الباب الأول بتسمية أيام الأسبوع ، والباب الأخير بصلاة الشاهد المغرب .

ومن هذا الكتاب نسخة مخطوطة حديثا مَقْرُؤها دار الكتب المصرية ، ضمن مجموعة من الرسائل رقمها (٣٣٢ لغة) وفيلسَمَ لنسخة منه في مكتبة اللّجنة الثقافية لجامعة الدّول العربية .

وقد نقل السيوطي نصّا منه في أسماء بعض الشهور ، فقال : قال الفراء :
خوان من العرب من يخفّفه ، ومنهم من يشدّده ^١ ، ووبصان ، منهم من يقول بوصان ، على القلب ؛ ومنهم من يسقط الواو ويقول : بَصَّان : مضموم مخفّف ^٢ ، والحنين ، منهم من يفتح حاءه ، ومنهم من يضمه ^٣ ، قال : وجُهادي الآخرة يسمى ورّنه ، ساكن الراء ، ومنهم من يقول : رِنّة كزينة . قال : وذو القعدة يسمى هواعا ^٤ ، ومما قاله الفراء فيه أيضا : « ومن العرب من يسمى الأحد : أول ، والاثنين : أهون ، والثلاثاء : جُبَّار ، والأربعاء : دُّبار ، والخميس : مؤنس ، والجمعة : العروبة ، والسبت : شيار » ^٥ .

* * *

-
- (١) وفي القاموس : الخوان كشداد ويضم : شهر ربيع الأول ، جمعه : أخونة .
(٢) وفي القاموس : بصان كقرا ب و رمان : شهر ربيع الآخر ، جمعه : بصانات وأبصنة .
(٣) وفي القاموس : حنين كأمير وسكيت وباللّام فيهما : اسمان لجهادي الآخرة والأول ، جمعه : أحنة وحنون وحنائن .
(٤) المزهر (ج ١ ص ١٣٢) .
(٥) الأيام والليالي (ص ٢٧٧) من المجموعة المخطوطة .

(٢) وكتاب معاني القرآن :

ومن هذا الكتاب عدة نسخ في دار الكتب ، بعضها مخطوط ، وبعضها مصور ، وتعمل إحدى لجان دار الكتب لإخراجه بعد تصحيحه ، ومقابلة نسخه ، ولعلها قد أنجزت طبع بعض كراريس منه .^١

وهو مما أملاه القراء من حفظه ، وحمله عنه أصحابه الذين لازموه ، وشهدوا مجلس إملائه ، ولم يُسرَ معتمداً في إملائه على نسخة ، أو كتاب ، كما يقول راوى هذا الكتاب : أبو عبد الله محمد بن الجهم بن هارون .

قال ابن الجهم في أول النسخة : « هذا كتاب فيه معاني القرآن ، أملاه علينا أبو زكرياء يحيى بن زياد القراء ، يرحمه الله ، عن حفظه ، من غير نسخة ، في مجالسه أول النهار ، من أيام الثلاثاوات في شهر رمضان وما بعده ، سنة اثنين وفي شهر سنة ثلاث ، وشهور من سنة أربع ومائتين »^٢ .

فليس صحيحاً - على هذا - أنه ألّفه للمأمون ، كما جاء في رواية ابن العماد^٣ ، لأن المأمون لم يصل إلى بغداد ، ولم يتصل به القراء قبل سنة أربع ومائتين ، وحين جاء المأمون إلى بغداد ، كان القراء - كما يُفهم من قول ابن الجهم - قد انتهى من إملائه للكتاب ، لأنه انتهى من إملائه في الشهور الأولى من سنة أربع ومائتين للهجرة .

ولعل الصواب ما ذكره الزبيدي وابن النديم من أن « عُمر بن بكير كان من أصحابه ، وكان مُنقطعاً إلى الحسن بن سهل ، فكتب إلى القراء : إن الأمير الحسن ابن سهل ربما سألني عن الشيء بعد الشيء من القرآن ، فلا يحضرني فيه جوابه ، فإن رأيت أن تجمع لي أصولاً أو تجعل في ذلك كتاباً أرجع إليه فعلت »^٤ .

فقال القراء لأصحابه : « اجتمعوا حتى أُملى عليكم كتاباً في القرآن . وجعل لهم يوماً ، فلما حضروا خرج إليهم . وكان في المسجد رجل يؤذن فيه ، وكان من القراء

(١) قد نُجز طبع الجزء الأول منه ، بمطبعة دار الكتب المصرية في سنة ١٩٥٧ .

(٢) معاني القرآن للقراء ص ١ .

(٣) شذرات الذهب (ج ٢ ص ١٩) .

(٤) فهرست ابن النديم ص ٩٩ .

فقال له الفراء : اقرأ . فبدأ بفاتحة الكتاب ففسرها ، ثم مرّ في الكتاب كله على ذلك يقرأ الرجل ويفسر الفراء »^١ .

وتمّ الكتاب في أربعة أجزاء^٢ . أو في ألف ورقة^٣ وقد اجتمع لإملائه خلق كثير منهم ثلاثون قاضيا^٤ ، وأراد ورّاقوه أن يعدّوا الذين اجتمعوا لإملائه ، فلم يضبطوا عددهم^٥ .

وقد بنى الفراء كتابه ، كما أشارت إليه القصة على التفسير ، ولكنه كان قد حشا تفسيره بكثير من التفسيرات اللغوية لشرح غريب القرآن ، وبكثير من الآراء النحوية ، على المذهب الكوفي ، لإعراب ما يشكل إعرابه من آياته ، موضحا آراءه بكثير من النقول عن العرب ، بسماحه هو ممن وثق به من فُصحاء الأعراب ، كأبي ثروان ، وأبرو ابته عن الكسائي ، أو بحكايته عن يونس أحيانا ، ومستشهدا لأقواله في إعراب الآيات بكثير من القراءات ، وشواهد الشعر التي صحّت روايتها عنده .

ولعل هذا الكتاب هو المصدر الذي صدرت عنه كتب النحو تحمل آراء الفراء النحوية ، والمنبع الذي استقى منه تلاميذه . وأتباع المذهب الكوفي ، وقد تناهت إلى أبي العباس ثعلب ، نسخة من هذا الكتاب ، كان يُعَمِّلُها على أصحابه ، ولم يكن أبو بكر ابن الأنباري ممن حضر لإملاء أبي العباس ، لذلك كان يقول : « ما أُسِيَت على شيء كما أُسيت على تركي السماع لكتاب المعاني للفراء ، من أبي العباس أحمد بن يحيى ، وإنما كان يقطعني عنه الحديث »^٦ .

وعن طريق هذا الكتاب ، وما حمله تلاميذه عنه نقل إلينا نحو الفراء ، أو نحو المدرسة الكوفية ، لأن أكثر ما كان للكوفيين من آراء إنما هو للفراء ، ولو تصفحت

(١) طبقات الزبيدي « الفراء » .

(٢) فهرست ابن النديم ص ١٠٠ .

(٣) طبقات الزبيدي « الفراء » .

(٤) شذرات الذهب لابن العماد (ج ٢ ص ١٩) .

(٥) نزهة الألباء (ص ١٢٨) .

(٦) طبقات الزبيدي « أصحاب الفراء : سلمة بن عاصم » .

كتب النحو المتأخرة ، ورصدت نقولها عنه ، وعن سائر الكوفيين ، لرأيت نقولها عن
الفراء تزيد على نقولها عن سائر الكوفيين .

يُضاف إلى هذا نقولها التي خلت من النسبة إلى أحد الأئمة ونُسبت إلى الكوفيين
عامّة ، لأنّى أزعّم أن أكثر هذه النُقول يرجع إلى أقوال الفراء ، مؤيِّدا زعمى هذا
بأمثلة كثيرة تناهت إلى من تتسّع أقواله في كتب النحو المختلفة ، أذكر منها على
سبيل المثال :

١ — قال أبو البركات بن الأنبارى : « ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس
اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان » ١ .

وهذا الرأى إنما هو للفراء ، فهو الذى حكى « أن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة ، فقيل
له : نعم المولودة مولودتك . قال : والله ما هى بنعم الولد » ٢ يؤيد رأيه باسميتها
بدخول حرف الجر عليها .

٢ — وقال أبو البركات أيضا : « ذهب الكوفيون إلى أن (لولا) ترفع الاسم
بعدها نحو : لولا زيد لأكرمك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء » ٣ .
وهذا الرأى إنما هو للفراء أيضا ، فقد جاء فى كتاب « معانى القرآن » مانصّه :
أقوله تعالى : (وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ) . رفعهم بلولا ، ثم قال :
أن تَطَّؤُوهُم ، فأن فى موضع رفع بلولا » ٤ .

وقال الرضى : « قال الفراء : لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها ، لاختصاصها
بالأسماء ، كسائر العوامل » ٥ .

٣ — وقال أبو البركات أيضا : « اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل
المضارع ، نحو : يقوم زيد ، ويذهب عمرو ، فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع ،

(١) الإنصاف : (مسألة ١٤) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٧ ص ١٢٧ ، ١٢٨) .

(٣) الإنصاف : (مسألة ١) .

(٤) معانى القرآن للفراء (ورقة ٦٠) .

(٥) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١٠٤) .

لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة . وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله ...
وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم ^١ .

وهذا الرأي الذى ذهب إليه الأكثرون : والذى شاع على السنة المعربين حتى
يومنا هذا ، إنما هو للفراء ، فقد قال الرضى : « عامل الرفع في المضارع هو التَّجَرُّدُ
عن العوامل ، كما هو مذهب الفراء » ^٢ .

٤ - وإلى الفراء ينتهى ما عُرِفَ عن الكوفيين من « النصب على الخلاف » ،
فهو صاحب الرأي فيه ، وإن خالفه الكوفيون في نطاق تطبيقه . فقالوا به في مسألتين :
نصب الظروف التى تقع أخباراً ، ونصب المفعول معه : وتفرّد هو عنهم بمسألة
ثالثة : هى نصب الفعل المضارع الواقع بعد الواو والفاء المسبوقتين بنى أو طلب :
وليس نحو الفراء هو هذه الأقوال التى تتصل بالتأليف وعمله : أو بالنحو
بمعناه الخاص "حَسْبُ" ، لأن نحوه هو نحو الكوفة : وهو نحو عام : كما عرفه البصريون
الأولون ، في عهد الخليل وسيبويه ، اندرجت فيه مسائل صوتية : وأخرى اشتقاقية :
وأخرى نحوية .

وإذا تتبّعنا أقواله رأيناه قد عرّض لكل هذه الموضوعات ، عرّض لمسائل
تتعلّق بالأصوات ، من حيث مخارجُها ، ومن حيث ائتلافها : ومن حيث ما يترتّب
على ائتلافها من ظواهر لغوية ، كالإدغام وغيره : وعرّض لمسائل تتعلّق بأوزان
الكلمات : وأوضاع الأبنية ، وعرّض لمسائل تتعلّق بالتأليف وعمله .

وحين نعرض لنحو الكوفة ، ومنهج الكوفيين في دراستهم النحو : فيما يأتى من
فصول ، نكون قد أوفينا الكلام في آرائه : وأقواله : لأن نحو الكوفيين في جملته هو
نحو الفراء ، وإن كان الكسائي هو صاحب المنهج الذى سار عليه الفراء : ومن جاء
بعده من الكوفيين .

* * *

(١) الإنصاف : (مسألة ٧٤) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٣١) .

منهج الفراء فى دراسة النحو

بالرغم مما عُرِفَ عن الفراء من ملازمة لبعض المعتزلة ، واتّصال بآرائهم ، ومصاحبة للمأمون الذى عُرِفَ بميله إلى الاعتزال ، وتقريبه المعتزلة ، بل تعصبه لهم ، فإنّ منهجه فى دراسة اللغة والنحو هو المنهج الذى رسم حدوده أستاذه على بنى حمزة الكسائى .

ولم يخالف المعتزلة فى منهجه الدرامى حسَبُ ، فقد خالفهم فى بعض ماتناوَلوه بالبحث من مشكلات فى العقائد ، امتَحَنُوا بها الناس أيام عزيمتهم وقوة سلطانهم ، كالقول بجنسك القرآن ، والقول فى تفسير إعجازه وغيرهما . فقد كان الفراء يُشايِع أهل السنة فى القول بإعجازه اللغوى^١ ، وأنّ إعجازه يقوم على أنّه نزل بأفصح اللغات على الإطلاق .

ولدينا من النصوص ما يدل على أنّ الفراء كان يميل إلى القول بالإعجاز اللغوى ، وهو ما كان يردّده من أنّ لغة القرآن أفصح اللغات ، وأنّ أسلوبه أصفى الأساليب ، لأنّه نزل بلغة قریش الّتى هى أنقى اللغات وأصفاهها ، لأنّها خلّت « من مستبشع اللغات . ومستقبح الألفاظ ، من ذلك الكشكشة ، وهى فى ربيعة ومُضَر . يجعلون بعد كاف الخطاب فى المؤنث شيئا ، فيقولون : رأيتكِش ، وبكِش ، وعليكِش »^٢ . . . إلى آخر كلامه .

وكان « يردّ على بعض علماء الشعر ورؤاة الأخبار التاريخية ، من عرب البادية الذين لا يريدون أن يلتمسوا إعجاز القرآن فى قواله اللغوية ، بل يرون كمال الفصاحة فى لغة عرب البادية »^٣ .

(١) العربية : يوهان فك تعريب الدكتور النجار ص ٥ .

(٢) المنذر (ج ١ ص ١٣٢) .

(٣) العربية (ص ٤ ، ٥) .

ولا يعنى هذا أن الفلسفة الكلامية لم تترك أثرا في تفكيره . فالرأصد أقواله يحسّ بجلاء ما في آرائه النحوية ، وتفسيراته لوجوه الإعراب ، من أثر التفكير الفلسفي . فلا يزال يقلب المسألة على وجوهها المختلفة . ويعلل كل وجه منها ، شأن العالم الذي يفترض في المسألة الواحدة فروضا متعددة . ويجرى تجاربه على كل فرض منها على حدة ، ليصل إلى الغرض الذي قصد إليه .

ولتوضيح هذا ، يحسّن أن نستعين ببعض الأمثلة التي تشعبت فيها الوجوه الإعرابية ، فكان لكل وجه عنده موضع للتفسير والتعليل .

قال الفراء : « حتى ثلاثة معان في « يفعل » : وثلاثة معان في الأسماء . فإذا رأيت قبلها فعلا ماضيا ، وبعدها « يفعل » في معنى مضى ، وليس ما قبل « حتى » « يفعل » يطول ، فارفع « يفعل » بعدها ، كقولك : جئت حتى أكون معك قريبا .

وكان أكثر النحويين ينصبون الفعل بعد حتى . وإن كان ماضيا إذا كان لغير الأول ، فيقولون : سرت حتى يدخلها زيد . فزعم الكسائي : أنه سمع العرب تقول : سرنا حتى تطلع الشمس ، فرفع ، والفعل للشمس ، وسمع : إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقط حجر بيتنا ، رفع . وأنشدني الكسائي :

وَقَدْ خُضْنَ الْمَسْجِرَ وَغَمْنَ حَتَّى يُفَرَّجَ ذَاكَ عَنْهُنَّ الْمَسَاءُ
وَأُنْشَد :

وَنُنْكَرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا مِنْ الطَّعْنِ حَتَّى نَحْسِبَ الْجَوْنَ أَشْقَرَا
فنصب هاهنا ، لأن الإنكار يتناول ، وهو الوجه الثاني من باب حتى ، وذلك أن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين . وهما مما يتناول ، فيكون « يفعل » فيه . وهو ماض في المعنى أحسن من « فعل » ، فنصب .

قال الكسائي : سمعت العرب تقول : إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه ، وهو أمر قد مضى ، و « يجعل » فيه أحسن من « جعل » ، وإنما حسنت لأنها تكون في الواحد على معنى الجميع . معناه : إن هذا ليكون كثيرا في الإبل . والوجه الثالث : أن يكون ما بعد حتى مستقبلا . ولا تبال كيف كان الذي

قبلها . فتنصب كقول الله عز وجل : « لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ » ، وهو كثير في القرآن » ١ .

ولكنه بالرغم من هذا التقصّي : وهذا التقسيم الذي يكاد يكون عقليا ، لم يخرج عن نطاق الاستعمال ، ولم يفترض وجوها ليس لها نظير في اللغات ، أو القراءات ، فقد استند إلى ماسمعه من الكسائي ، وإلى ما أنشده الكسائي ، واستند إلى ماجاء في القرآن الكريم أيضا .

* * *

ومثال آخر يظهر فيه تقسيم المسألة من جهة ، وتعلقه بالأساليب العربية من جهة أخرى ، في صورة واضحة ، وهو يتعلق بالعطف على الجزاء .

قال القرّاء : « فإذا جئت إلى العطف التي تكون في الجزاء ، وقد أجبته بالفاء ، كان لك في العطف ثلاثة أوجه : إن شئت رفعت العطف مثل قولك : إن تأتني فلاني أهل ذاك ، وتؤجر ، وتحمد ، وهو وجه الكلام ، وإن شئت جزمت ، وتجعله كالمردود على موقع الفاء ، وبالرفع على ما بعد الفاء ، قد قرأت القرّاء : « من يُضْلِلِ اللهُ فَلَآ هَادِيَ لَهُ ، وَيَنْذَرْهُمْ » ، رفع وجزم . وكذلك : « إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنَسِعِمَا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا ، وَتُوْثِقُوهَا فَسُوقَهَا إِلَى السُّوقِ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَتُكْفَرُ » جزم ورفع ، ولو نصبت على ما تنصب عليه عطف الجزاء إذا استغنى لأصبت ، كما قال الشاعر :

فَإِنْ يَهْلِكِ النَّعْمَانُ تُعْرَ مَطِيَّةٌ وَتُخْبَأُ فِي جَوْفِ الْعِيَابِ قُطُوعُهَا
وإن جزمت عطفا بعد ما نصبت ، تردّه على الأوّل كان صوابا ، كما قال بعد هذا البيت :

وَتَسْحَطُ حَصَانٌ آخِرَ اللَّيْلِ نَحْطَةً تَفْصَمُ مِنْهَا ، أَوْ تَكَادُ ، ضُلُوعُهَا
وهو كثير في الشعر والكلام .

وأكثر ما يكون النصب في العطف إذا لم يكن في جواب الجزاء الفاء ، فإذا

كانت الفاء فهو الرفع والجزم ، وإذا أجبست الاستفهام بالفاء فنصب . فانصب
العطوف ، وإن جزمها فصواب : من ذلك قوله في المنافقين : « لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى
أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ ، وَأَكُنْ » ، رددت « وأكن » على موضع الفاء . لأنها في
محلّ جزم ، إذ كان الفعل إذا وقع موقعها بغير إفاء جزم . والنصب على أن تردّه على
على ما بعدها : فتقول : « وأكون » : وهى في قراءة عبد الله بن مسعود : « وأكون »
بالواو ، وقد قرأ بها بعض القراء . قال (يعنى القراء) : وأرى ذلك صوابا ^١ .

فقد رأينا كيف تتبّع وجوه المسألة ، وكيف حصرها : ثم رأينا أنه لم يهمل
الاستشهاد بالقرآن والقراءات : وإن لم تكن من السبع أو العشر . كقراءة عبد الله بن
مسعود ، ولم يهمل الاستشهاد بالشعر أيضا : ليبنى أحكامه على أساس من الواقع
اللغوى بين الجماعات العربية .

ورأينا أيضا كيف كان يعلّل أحكام الوجوه المستخرجة من هاتين المسألتين :
ولكن طابع تعليقاته كان إلى روح الأساليب اللغوية أقرب منه إلى التفكير النظرى
المجرد .

مصادر دراسة الفراء

ومصادر دراسته — كما يُستشفّ من أقواله المشبّهة في كتبه : أو المنقولة عنه
في كتب النحاة — هى المصادر التى كان الكسائى يعتمد عليها . وهى :

١ — القرآن الكريم ، وقد مرّ بنا كيف أن الفراء — بوجه خاص — كان يضعه
في المستوى الذى ينبغى وضعه فيه ، وهو المستوى الذى ينحطّ عنه أى مستوى لآى
كلام : بالغاً ما بلغ من نقاء التراكيب ، وخلوصها عما يشوّه معالم الأسلوب .

ومرّ بنا أيضا ، أن الفراء كان يستند في القول بأعجازه اللغوى إلى أنه نزل

(١) معانى القرآن : ورقة ١٢ « ش ١٠ تفسير » .

بلغه قريش التي خلت من مستبشع الألفاظ ، ومستبجج اللّهجات ، كالشكشة ، والعجعة ، والاستنطاء ، والعننة ، وغيرها .

ب — وانقراءات المختلفة ، وإن شذّت في نظر نحاة البصرة ، وهو لا ينيّ يستشهد بها ، ويصوّبها ، ويحتجّ بها .

ج — وشواهد كثيرة من الشعر وكلام العرب ، سواء أوصل إليه عن طريق المُشافهة ، باتصاله بالفصحاء ، وروايته عن كان يثق به من الأعراب ، كأبي ثروان ، وأبي الجراح ، وأبي فقّعس وغيرهم ، أم عن طريق المناقلة ، كما يروى عن الكسائي ، ويونس ، وغيرهما .

وهو يحتجّ بما سمع من هؤلاء ، ويبني عليه كثيراً من آرائه ، كما مرّ من ذهابه إلى اسمية « نعم وبئس » ، لأنه سمع من يثق به : « والله ما هي بنعم الولد » .

وكما ذهب إليه من جواز إبطال عمل « إن » إذا بعدت عن اسمها بفواصل وقع بينهما ، بانيا رأيه هذا على ما حكاها هو والكسائي جميعاً ، من قولهم : « إن فيك زيداً لرأغب »^١ ، معللاً ذلك بأنها تباعدت عن الاسم بوقوع هذا الفاصل — يعني (فيك) — بينها وبين اسمها ، كما بطل عملها حين فصلتها « ما » عن اسمها ، في قولهم : إنما زيد قائم .

وكما ذهب إليه من تجويز إعراب العدد المركّب قياساً ، إذا أضيف استناداً إلى ما سمعه من أبي فقّعس الأسديّ ، وأبي الهيثم العُقيليّ : ما فعلت خمسة عشر ك^٢ .
وكما فعل من حشر « هذا ، وذا » في زُمرّة الأسماء الموصولة ، معتمداً في هذا على ما أشد من كلام العرب ، فقد قال : « العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى « الذي » فيقولون : ومن ذا يقول ذاك في معنى : من الذي يقول ذاك ، وأنشدوا :
عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ . أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ
كأنه قال : والذي تحمّلين طليق »^٣ .

(١) مجالس ثعلب (ص ٨١) .

(٢) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٧٠) .

(٣) معاني القرآن للفراء (ورقة ٢٠) .

والأمثلة كثيرة ، إلى حدّ يصعب معه الحضر في هذا المجال المحدود .
فهو كما نرى قد تأثر أستاذه في الاعتداد بالقراءات وشواهد الشعر والأمثلة
القليلة المسموعة من العرب وإن كانت مما يُنكره البصريون أو يغلطونه ، أو يعدونه
شاذّا لا يُقاس عليه .

بين الكسائي والقراء

والقراء في آرائه يوافق الكسائي في أكثر المسائل والأصول ، لأنه درس عليه ،
وأخذ عنه منهجه ، وكثيرا ما نرى النُّحاة في نقولهم عن الكسائي والقراء يقولون :
ذهب الكسائي والقراء إلى كذا وكذا ، أو كان الكسائي والقراء يذهبان إلى كذا
وكذا . . . إلى غير ذلك من العبارات .

ولكن نحو القراء يختلف عن نحو الكسائي من حيث الشَّكل والموضوع . أما
الشكل فالكسائي في نحوه كان يحتذى منهج المحدثين والقراء ، وكان أبعد ما يكون
عن التأثير بالتفكير الفلسفي ، فلم نعرف له صحة مع أحد المتكلمين ، ولا اتّصالا
بآرائهم ، ولم نلمس في نحوه أى أثر للتفكير الكلامي ، اللهمّ إلا كلامه في القياس ،
واعتداده به في دراسته ، وقد سبق أن قلت : إن تأثيره بمنهج المتكلمين كان عن طريق
دراسته النحو البصريّ ، الذي خضع في منهجه وأصوله للتفكير الكلامي خضوعا تاما .
وكان القراء من المتكلمين ، وكان ينحُو في مصنّفاته منحنى الفلاسفة ، كما
قيل عنه ، وقد ترك ذلك في نحوه ظلا واضحا المعالم ، تمثّل في تعليقه القضايا النحوية
وفلسفة الأحكام ، بمثل ما كان البصريون يفعلون ويفلسفون .

وأما الموضوع ، فللقراء أقوال كثيرة يُخالف بها أستاذه ، إما لأن مقاييسه العامة
تختلف عن مقاييس الكسائي ، وإما لأنهما يختلفان فيها من حيث وجهة النظر الخاصة ،
التي قد تختلف بين حين وحين في الشخص الواحد . وكثيرا ما يختلف تلاميذ
المدرسة الواحدة في وجهات النظر الخاصة ، اختلافا يرجع إلى ما كان عليه كلّ منهم
من حيْذٍ ، وبراعة ، وسعة اطلاع ، كما يختلف سيّويه مع الخليل ، وكما يختلف

الخليل مع يونس ، وكما اختلف الأنخفش مع الخليل وسيدويه ، وهم جميعا ينزعون نزعة واحدة ، وينتسبون إلى مدرسة واحدة .

فليس غريبا إذن أن تختلف وجهة النظر عند الكسائي والقرءاء ، وقد اختلفت فعلا ، وتمثّل هذا الاختلاف في هذه المسائل الكثيرة ، التي كان يقول الكسائي فيها بقول يخالفه القرءاء فيه ، والأمثلة على هذا كثيرة .

١ — فلسنا بناسين ما كان بينهما من خلاف في رافع الفعل المضارع ، إذ ذهب الكسائي إلى أنه ما فيه من حروف المضارعة ، وذهب القرءاء إلى أنه تجرّده عن الناصب والحازم .

٢ — ولا ما كان بينهما من خلاف في « نعم وبئس » ، إذ ذهب الكسائي إلى فعليتهما ، والقرءاء إلى اسميتهما .

٣ — ولا ما كان بينهما مما يتعلّق بفعلية « ما أفعل في التعجب » واسميته ، إذ تابع الكسائي البصريين في فعليته ، والقرءاء — ومعه سائر الكوفيين — يقول باسميته ، مستندا إلى وروده ، مصغرا في قول الشاعر :

يَا مَ أُمَيَّاسِحْ غَزَلَانَا شَدَنَ لَنَا

فلو كان فعلا لما جاز تصغيره ، لأن الأفعال لا يصغّر شيء منها ١ .

٤ — ولما اختلفا فيه من تفسير النصب في قوله تعالى : « فَأَمِنُوا خَيْرًا لَكُمْ » ، فقد كان الكسائي يقدّر « كان » محذوفة ، أي فَأَمِنُوا يكن خيرا لكم . وكان القرءاء يقدّر مصدرا محذوفا ، أي فَأَمِنُوا إيمانا خيرا لكم ٢ ؛ وكان القرءاء يقول : « خير منصوب باتصاله بالأمر ، لأنه من صلة الأمر » ٣ .

٥ — ولا ما اختلف فيه من إجازة رفع المعطوف على اسم إن في جميع الأمثلة أو بعضها ، فكان الكسائي يجيز ذلك مطلقا ، وكان القرءاء يفصل « فلم يمنع رفع

(١) شرح الأشموني (ج ٣ ص ١٨) ، وشرح المنفصل لابن يعيش (ج ٧ ص ١٤٣) .

(٢) يجالس ثعلب (ص ٣٧٢) .

(٣) معاني القرآن ، (ورقة ٤٢) .

المعطوف ، ولم يجوزّه مطلقا ، بل فصل وقال : إن خفي إعراب الاسم بكونه مبنيّا أو معربا مقدّر الإعراب ، جاز الحمل على المحل . . . وإلا فلا ^١ .

وقد عرض الفراء لهذا في تفسيره قوله تعالى : « إن الذين آمنوا والذين هادوا والصّابئون ، والنّصارى » ، فأعرب « والصّابئون » على أنّها معطوفة على « الذين » وعلّل إعرابه هذا بأن « الذين » حرف على جهة واحدة في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحدا ، وكان نصب (إنّ) ضعيفا ، وضعفه أنه يقع على الاسم . ولا يقع على الخبر ، جاز رفع الصّابئين ، ولا أستحب أن أقول : إن عبد الله وزيد قائمان ، لتبين الإعراب في « عبد الله » ، وقد كان الكسائي يُحيزه لضعف « إنّ » ، وقد أنشدونا هذا البيت رفعا ونصبا :

فَتَنُ بِكَ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَلَاقَى وَقَيَّارًا بِهَا لَعَرِيبُ

وقَيَّارٌ . وليس هذا بحجة للكسائي في إجازته إن عمرا وزيدا قائمان ، لأن قَيَّارًا قد عطف على اسم مكنى (يعنى اسما مضمرا) والمكنى للإعراب له ، فسهل ذلك منه ، كما سهل في « الذين » إذا عطف عليه « والصّابئون » ، وهذا أقوى في الجواز من الصّابئين ، لأن المكنى لا يتبين فيه الرفع في حال ، والذين قد يقال اللزوم ، فترفع في حال ^٢ .

وقد أشار القدماء إلى مواضع الاختلاف بينهما ، كلما عرضوا المسألة اختلفت فيها وجهة نظر كل منهما ، حتى الكوفيون منهم ، وقد أورد ثعلب مسائل كثيرة اختلف فيها الكسائي والفراء ^٣ .

وكان أبو الطيّب اللّخوى — فيما يروى السيوطي عنه — يقول : وأما علماء الكوفيين بعد الكسائي ، فأعلمهم بالنحو الفراء ، وقد أخذ علمه عن الكسائي ، وهو عمدته . ثم أخذ عن أعراب وثق بهم ، مثل أبي الجراح ، وأبي ثروان وغيرهما ، وأخذ

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٨٧) .

(٢) معاني القرآن ، (ورقة ٤٥) .

(٣) انظر مجالس ثعلب (ص ٧٤ ، ٧٨ ، ٢٦٠ ، ٣١٢ ، ٣٧٨ ، ٤٢٢ ، ٤٧٨ ، ٥١٤) .

نُسبًا عن يونس ، وعن أبي زياد الكلابي ، وكان الفراء ورعا متدينا ، وكان يخالف الكسائي في كثير من مذهبِهِ »^١ .

وكان الأستاذ طه الراوى يقول — بعد أن عرض للخلاف بين المذاهب النحوية : « وهناك مذاهب متفرعة عن هذه ، يعسر حصرها ، إذ يكاد يكون لكل إمام مذهب يخالف فيه غيره ، ولو من بعض الوجوه ، فلسيوييه مثلا آراء يخالف فيها أشياخه ، وللأخفش آراء يخالف فيها سيوييه وسائر البصرية ، وقد ألف المبرد — وهو بصري — النزعة — كتابا في الرد على سيوييه .

وللفراء مذهب ينحرف فيه عن مذهب الكسائي ، في غير ما موطن ، وهكذا نجد لكل عَلم من أعلام العربية آراء ينفرد بها ، تكثر أو تقل بمقدار ما أوتيهِ من بسطة في العلم ، وبراعة في الإبداع ، ولكن يرجع ذلك كله إلى الأمات ٢ الأربع^٢ .
إذن باختلاف وجهة النظر عند الكسائي والفراء لا يمس وحدة المنهج العام ، الذي رسمه الكسائي وسار عليه أتباع المدرسة الكوفية .

٤

أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب

وهو ثالث ثلاثة قامت على أعمالهم مدرسة الكوفة النحوية ، وهو بغدادى المولد والمنشأ ، وكان شيبانيا بالولاء .

كانت ولادته سنة مِئتين للهجرة ، وكان من الأحداث التى وعها ذاكرته عن طفولته : مشاهدته للمأمون لما قَدِم من خراسان ، وذلك سنة أربع ومِئتين للهجرة ، وكان أبوه ساعتئذ يحمله على يده لمشاهدة المأمون ، وهو يمر بين صفين من الناس

(١) المزهر (ج ٢ ص ٢٥٦) .

(٢) يقال للأُم : الأمة والأمهات . جمعها : أمات وأمها ، أو هذه لمن يعقل ، وأمات لما لا يعقل .

(٣) نظرة في النحو : طه الراوى ، مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (م ١٤ ج ٩ ، ١٠ ص ٣١٨) .

هرعوا إلى مشاهدته في طريقه إلى قصر الرصافة ، ببغداد . وكان أبوه يقول له : « هذا المأمون ، وهذه سنة أربع » ، يقول أبو العباس : « فحفظت عنه إلى الساعة ، وكان سيّئ يومئذ أربع سنين »^١ .

ولم ير أبو العباس ثعلب الفراء ، ولم يتصل به . ولم يأخذ عنه ، لأن الفراء توفي سنة سبع ومئتين للهجرة ، وكان عمر ثعلب إذ ذاك سبع سنين ، وإنما أخذ النحو عن جماعة منهم سَلَمَة بن عاصم تلميذ الفراء ، وأخذ اللغة عن جماعة ، منهم : محمد بن زياد الأعرابي ، تلميذ الكسائي ، ولكنه أكبّ على دراسة كتب الفراء ، وحفظ مسائله ، وكان مرجع أهل الكوفة في رواية أقوال الكسائي والفراء ، وهو الذي حفظ للناس أكثر أعمالهما ، وأملى أقوالهما وآراءهما في مجالسة ، ودون لهم ذلك فيما ألف من كتب كثيرة ذكرها المترجمون له ، وذكر القفطي منها كتاب اختلاف النحويين ، وكتاب معاني القرآن ، وكتاب ما تلحن فيه العامة ، وكتاب القراءات ، وكتاب معاني الشعر ، وكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ، وكتاب المجالس (وقد طُبِع حديثاً) ، وكتاب الفصيح (طُبِع أيضاً) ، وغيرها . ولم يبق من أكثر ما نُسِب إليه من مصنفات إلا عنواناتها ، تتناقلها كتب التراجم والطبقات .

وقد أجل لنا حياته العلمية فقال : « طلبت العربية واللغة في سنة ست عشرة ومئتين ، وابتدأت بالنظر في حدود الفراء ، وسيّئ ثمانى عشرة سنة ، وبلغت خمسا وعشرين سنة ، وما بقى شيء من كتب الفراء في هذا الوقت إلا قد حفظته »^٢ .

ومنذ ذلك الوقت أخذ يهيئ نفسه للرياسة العلمية ، ويتصدّر مجالس التدريس ، وعرف في البيئات العلمية ، وكان المفضل بن سلمة بن عاصم يقول : « رأس أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب النحوى ، واختلف الناس إليه في سنة خمس وعشرين ومئتين »^٣ .

* * *

شَهِدَت هذه الفترة التي عاش فيها أبو العباس ثعلب شدة المنافسة بين مدرستَي

- (١) القفطي : إنباء الرواة ، على أنباء النحاة (ج ١ ص ١٥) ، وفهرست ابن النديم ص ١١٠ .
- (٢) القفطي : إنباء الرواة ، على أنباء النحاة (ج ١ ص ١٣٩) ، وفهرست ابن النديم ص ١١٠ .
- (٣) القفطي : إنباء الرواة على أنباء النحاة (ج ١ ص ١٤٢) .

البصرة والكوفة ، في شخص أبي العباس ثعلب ، وأبي العباس المبرّد ، كان الأوّل زعيم "نخاة الكوفة" ، وكان الثاني زعيم "نخاة البصرة" .

كان أبو العباس ثعلب قد جمع حوله أنصاره من أصحابه وتلاميذه ، كعليّ بن سليمان الأخفش ، وإبراهيم بن محمد بن عرفة الأزديّ نِفْطويه ، وأبي بكر بن الأنباريّ ، وأبي بكر محمد عبد الملك التاريخيّ السراج البغداديّ^١ ، والمفضل بن سلّمة بن عاصم ، وأبي إسحاق الزجاج وغيرهم ، وكان يلقيهم المسائل النحوية على المذهب الكوفي ، ويدربهم على المناظرات ، ويبحث بهم إلى كلّ من تحدّثه نفسه أن يتصدّر حلقة ، أو ينصب نفسه أستاذًا للتدريس في مساجد بغداد ، وكان كثيرًا ما يريد الجامع قوم خراسانيون من ذوى النظر فيتكلمون ، ويجتمع الناس حولهم ، فإذا أبصر بهم ، أرسل من تلاميذه من يُناقشهم ، فإذا انقطعوا عن الجواب انفضّ الناس عنهم^٢ .

وكان أبو العباس المبرّد قد شخص إلى سامرّاء بأمر من المتوكل ، وفتح له المتوكل بابه ، وكان يناديه ويحضر مجالسه الخاصة مع البُحْثَرى والفتح بن خاقان ، حتى إذا قُتِل المتوكل ضاقت به الحال ، فذهب إلى بغداد ، ولم يكن يعرف أحدًا من أهلها ، فأنهى به المطاف إلى الجامع الذي اعتاد أبو العباس ثعلب أن يصلى فيه ، وأن يُعَلِّم فيه على أصحابه ، فتوحّى (المبرّد) شهود صلاة الجمعة ، فلما قُضيت الصلاة أقبل على بعض من حضر ، وسأله أن يُفتّحه السؤال ، ليتسبّب له القول ، فلم يكن عند من حضر علم ، فلما رأى ذلك رفع صوته ، وطفق يفسّر ، ويوهم بذلك أنه قد سُئِل ، فصارت حوله حلقة ، وأبو العباس (المبرّد) يصل في ذلك كلامه ، فتشوّف أبو العباس أحمد بن يحيى إلى الحلقة ؛ فلما نظر إلى من حول أبي العباس ، أمر ابن السرىّ الزّجّاج وابن الحائك بالنهوض ، وقال لهما : فُضِّ حُلقة هذا الرجل ، ونهض معهما من حضر من أصحابه ؛ فلما صارا بين يديه ، قال له إبراهيم بن السرىّ : أتأذن أعزّكم الله في المناقشة ، فقال له أبو العباس : سل عما أحببت ، فسأله عن مسألة ، فأجابه عنها

(١) وهو أحد من روى عن « ثعلب » ، ولقب بالتاريخيّ لأنه كان يعنى بالتواريخ وجمعها « إنباه -

١٤١ الهامش » .

(٢) الزبيدي : طبقات النحويين ، المبرّد .

يجواب أقنعه ، فنظر الرَّجَّاجُ في وجوه أصحابه متعجباً من تجويد أبي العباس في الجواب ؛ فلما انقضى ذلك قال له أبو العباس : أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم ، قال : فإن قال قائل في جوابنا هذا كذا ، ما أنت راجع إليه ، وجعل أبو العباس يُوَهِّنُ جواب المسألة ويُفْسِدُهُ ، ويعتلّ فيه ، فبقى إبراهيم سادراً لا يُجِيبُ جواباً ^١ . وانتهت المسألة بعد حوار طويل ذكره الزُّبَيْدِيُّ ، بأن قال الرَّجَّاجُ لأصحابه : عودوا إلى الشَّيْخِ . — يعنى ثعلباً — فلست مفارقاً هذا الرجل ^٢ .

ولا شك أن هذه الحادثة قُضِتْ على كل أمل في السَّلام بين الشَّيْخَيْنِ ، فهي — بالإضافة إلى أنها غَدَّتْ المنافسة التقليدية بين ممثلي المدرستين — كانت قد أفقدت أبا العباس ثعلباً أحد أصحابه الناهيين ، وأخذت تهدّد مركزه العلمي بتأييد مركز أبي العباس المبرّد في أوساط بغداد العلمية .

وشيء آخر لم يستطع ثعلب السكوت عليه ، ذلك أن خستته ، زوج ابنته أبا عليّ أحمد بن جعفر الدِّينوريّ المصريّ ، كان « يخرج من منزله وهو جالس على باب داره ، يتخطّى أصحابه ، ويمضى ومعه محبّته ، ويقرأ كتاب سيديوه على المبرّد » ، فكان ثعلب يعاتبه ، ويقول له : « إذا رآك الناس تمضى إلى هذا الرجل ، وتقرأ عليه ، يقولون ماذا ؟ » ، ولكن أبا عليّ هذا لم يلتفت إلى قوله ، بل كان يمضى إلى مجلس المبرّد دون أن يردّ عليه ^٣ .

إن وجود المبرّد الذي انتهى إليه النَّحو البصريّ بمنهجه النَّظريّ ، وبأساليبه الجدلّية ، التي أغرّت أبا إسحاق الرَّجَّاجَ باعتزال مجلس أستاذه الأوّل ، وملازمة أبي العباس المبرّد ، وجعلت أبا عليّ الدِّينوريّ أقرب الناس إليه يذهب إلى مجلس المبرّد على مرأى من تلاميذ ثعلب ، إن وجود هذا الرجل في بغداد كان نقطة تحوّل في تاريخ المدرسة الكوفية ، فقد تسرّب إلى مجلس المبرّد كثير من أصحاب ثعلب وتلاميذه .

(١) الزبيدي : طبقات النحويين ، المبرّد .

(٢) نفس المصدر .

(٣) إنباه الرواة (ج ١ ص ١٤٤) . وطبقات الزبيدي ، ثعلب .

ثم نشأت في عهد هذين الشيخين طبقة من الدارسين ، أخذوا عن شيوخ المدرستين ، وعرفوا المنهجين ، وأفادوا من هؤلاء وهؤلاء ، وتأثروا بهؤلاء وهؤلاء فنشأت منهم — على ما قيل — مدرسة بغداد :

وظل هذان الشيخان يتنافسان ، وظل أصحابهما يتنافسون ، كل يتحيز إلى شيخه ، ويغض من منافسه ، وكان المبرّد يتفوق على ثعلب بحسن العبارة ، وقوة المنطق ، لذلك كان ثعلب يتخاماه ، ويحجم عن لقائه ومناظرته ، لأنه — مع علمه — لم يكن معروفاً بالبلاغة ، « وكان إذا كتب كتاباً إلى أحد لم يخرج عن طباع العوام في كتبهم »^١ .

وربما لحن في كلامه ، وقيل ذلك عنه أمام أحد أصحابه ، فكان يعتذر له ، ويقول : « أيش يكون إذا لحن في كلامه ، كان هشام النحويّ بن معاوية الضّرير صاحب الكسائيّ يلحن في كلامه ، وكان أبوهريرة يكلّم صبيانه بالنبطية »^٢ .

وسئل أبو عليّ الديّنوريّ عن سبب امتناع ثعلب من لقاء المبرّد ، فقال : « المبرّد حسن العبارة ، فإذا اجتمعاً حُكِم للمبرّد ، فإن مذهب ثعلب مذهب المعلمين »^٣ .

ولكنه كان يضطرّ إلى لقائه في بعض المجالس ، التي لا يسعه الاعتذار عن الحضور إليها ، كمجلس محمد بن عبد الله بن طاهر ، وإلى بغداد ، الذي كان قد عهد إلى ثعلب بتأديب أولاده . وفي مجلسه دار الجدل في كثير من المسائل بين هذين الشيخين ، ومال الحكم فيها إلى المبرّد ، وانتصر له على ثعلب ، وانتهى الأمر بأن ضمّ ابن طاهر أبا العباس المبرّد إلى نفسه ، وأبا العباس ثعلباً إلى أولاده^٤ .

هذه الحوادث وأمثالها كانت قد تركت في نفوس الناس أثراً ظهر في اهتمامهم

(١) إنباء الرواة (ج ١ ص ١٤٥) .

(٢) إنباء الرواة (ج ١ ص ١٤٠) .

(٣) إنباء الرواة (ج ١ ص ١٤٥) .

(٤) مجالس اللغويين والنحاة ، لوحة رقم ٤٥ نسخة مصورة عن مخطوط في استانبول .

وإقبالهم على أمثال المبرّد من البصريين ، وتركت في نفوس الكوفيين وأتباعهم أثرا معاكسا ، أثار العصبية من جديد ، وأمدّها بالغيرة على الكوفيين ، والحقّد على البصريين .

وكان من نتائج هذا ، أن انبرّى ثعلب وأتباعه : يبذلون جهودا عظيمة في الترويج لمذهبهم ، فقد كان ثعلب يحمل كثيرا على المبرّد من جهة : ويُسّيد بأشياخه الأولين من جهة أخرى .

وكان أكبر العبء في الترويج لمدرسة الكوفة من نصيب أبي بكر بن الأنباريّ ، صاحب ثعلب وتلميذه البارّ ، وكان — كما يقول المترجمون — يقول عن ثعلب ما لم يقله .

وإذا رصدنا الأخبار التي انبنت على الغلوّ في رجال المدرسة الكوفية ، وأتمتها ، وجدنا مصدرها هو أبا بكر بن الأنباريّ ، فهو الذي كان يقول : « اجتمعت في الكسائيّ أمور : كان أعلم الناس بالنّحو ، وأوحدهم في الغريب ، وكان أوحد الناس في القرآن »^١ .

وهو الذي تقول على ثعلب ، فنسب إليه أنه قال : « أجمعوا على أن أكثر النّاس كلّهم رواية ، وأوسعهم علما : الكسائيّ » ، حتى اضطرّ أبو الطيّب اللّغويّ أن يعقّب على هذا ويقول : « هذا الإجماع الذي ذكره ثعلب ، لا يدخل فيه أهل البصرة »^٢ .

وهو الذي كان يقول : « لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائيّ والفرّاء ، لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس » ، وكان يقول : « النّحو للفرّاء ، والفرّاء أمير المؤمنين في النّحو »^٣ .

وكان أبو بكر بن الأنباريّ ينال من أبي عثمان المازنيّ : ويرفع من أستاذه :

(١) غاية النهاية لابن الجزرى (ج ١ ص ٥٣٨) .
(٢) انزهر للسيوطي : مطبعة السعادة (ج ٢ ص ٢٥٤) .
(٣) تهذيب التهذيب للمسقلاني (ج ١١ ص ٢١٢) .

وعثر مرة ، فذكر أنه سمع ثعلبا يقول : عزمت على المضى إلى المازنى ، فأنكر ذلك على أصحابنا ، وقالوا : مثلك لا يصلح أن يمضى إلى بصرى ، فيُقال غدا : إنه تلميذه . فكرهت الخلاف عليهم . قال ياقوت : « فأراد ابن الأنبارى أن يرفع من ثعلب ، فوضع منه » ١ .

ولم يسلم من نسياله أحد من البصريين ، حتى الخليل ، ولم أرفيا قرأت للقُدماء من أقوال عن الخليل إلا إجماعا منهم على إكباره وإعظامه ، والإعجاب بعلمه ، وذكائه ، وتفضيله على سائر معاصريه ، ولم يطلع على الناس بزعم أن أبا جعفر الرواسى عمل كتابا فى النحو ، وسماه القَيْصُل ، فبعث إليه الخليل يستعيره . فوجه به إليه : فقرأه الخليل ، وعمل كتابه عليه - إلا أبو بكر بن الأنبارى ٢ .

ومن العجيب أن يحكم للرواسى بالنشوب فى عهد ابن الأنبارى ، مع أنه لم يكن بشيء فى عهد الكسائى ، فقد مررنا ما دار بين الكسائى والقراء ، ومن تغليط الكسائى للرواسى فى جميع المسائل التى حملها القراء وأصحابه : لإعنات الكسائى بها وتعميزه .

وكان لافتعال هذه القصة أثر فى تشكيك الدارسين فى نسبة الكتاب إلى سيويه ، أو إلى الخليل ، وفى منزلة الخليل فى عمله النحوى ، لالشيء إلا لأنه بصرى :

ومهما يكن من أمر ، فإن احتدام العصبية بين المدرستين إنما كان فى هذه المدة التى أخذت فيها أركان المدرسة الكوفية تتداعى ، بإقبال الناس على شيوخ المدرسة البصرية ، وتقديمهم على منافسيهم من أتباع المدرسة الكوفية .

وليس الأمر كما قال الأستاذ أحمد أمين : من أن الخلاف « بدأ هادئا بين الرواسى فى الكوفة والخليل فى البصرة » ثم اشتد بين الكسائى فى الكوفة وسيويه فى البصرة » ٣ ، فإن منشأ هذه المزاغم هو أصحاب ثعلب ، أو هو أبو بكر بن الأنبارى .

(١) ياقوت : معجم الأدياء (ج ٥ ص ١١٥) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) ضحى الإسلام (ج ٢ ص ٢٤٩) .

وربما كان مستند الأستاذ فيما ذهب إليه هو ما جاء في نزهة الألباء : من نسبة القولة إلى أبي جعفر الرواسي نفسه ، وأكبر الظن أنه لم يقلها ، وإنما تقولوا بها عليه ، فلم يُعرف للرواسي عمل نحويّ يستطيع به منافسة الخليل : على أن أبا البركات ابن الأنباري كان قد صدر الرواية بقوله : « ويحكى عنه أنه قال : : » (١) .

* * *

والذي لاشك فيه هو أن ثعلبا كان كثير الحفظ . واسع الرواية ، في اللغة ، والأدب ، والقراءة والنحو ، « وكان معظم همه منصرفا إلى حشد المادة التي تحفظ : والإمام بصيغ لغوية خاصة ، ليستطيع الإفادة بهذه الطريقة » (٢) . ولولا حفظه لكتب الكسائي والفرّاء ، ووقفه على آرائهما في النحو ، لكان واحدا من هؤلاء الكوفيين الرواة الحفظة ، لاشأن له بهذه الصناعة . ولكنه أفاد من هذه الكتب ، ما جعله يُملّى دروسا في النحو ، وما جعله يُعدّ في زُمرة الأئمة من نخاة الكوفة :

وكان يُملّى دروسه في صورة مجالسات : يسأله أصحابه فيجيبهم ، أو يُملّى عليهم مسائل مما حفظه عن الفرّاء والكسائي . ومما أفاده هو من نحو هذين الأستاذين ، وله آراء خاصة ، ولكنها ليست هي كل شيء في إمامته . وفي كتابه (المجالس) كثير من هذه المجالسات والروايات ، وأكثر ما جاء فيها تكرار لما كان الكسائي والفرّاء يأخذان به .

وثعلب يُمثّل طرازاً كوفياً أصيلاً : باعتماده على الرواية ، وعدم أخذه بأساليب الجدل النظريّ ، الذي عُرِف به تلاميذ المدرسة البصرية ، وإمامه باللغات واللهجات ، واعتداده بما اعتدّ به الكوفيون الأولون من هذه اللغات .

ولم يكن معنياً بالقياس ، أو مستخرجا للعِلل : فإذا سُئل عن مسألة ، راح يبحث للجواب عنها فيما حفظه من الكسائي والفرّاء : « فإذا سُئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء » (٣) .

(١) نزهة الألباء ص ٦٦ .

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (ج ٦ ص ٢٠٠) .

(٣) أنباه الرواة : (ج ١ ص ١٤٤) .

وكان أحد أصحابه يقول : « بلغني أن أبا العباس أحمد بن يحيى النحوى قد كره الكلام فى الاسم والمسمى ، وقد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى ، ورضيت لنفسى ولكم ما رضى » ١ .

ويبدو أنه كان قد قرأ كتاب سيدييه ، ولكنه لم يقرأه على بصرى ، وإنما قرأه على نفسه ، وأكبر الظن أنه إنما قرأه ، لأن ظرفه الخاص الذى وجد فيه منافسا للمبرد وغيره من البصريين ، اضطره إلى الوقوف عليه ، يتخذة وسيلة للرد على خصومه فى المناظرات التى كانت تعقد بينه وبين المبرد ، وبينه وبين ابن كيسان الذى كان أميل إلى طريقة البصريين ، وبينه وبين غير هذين ، حتى قيل إنه « كان متبحرا فى مذهب البصريين » ٢ .

وكان قد وجه عنايته كلها إلى كتب الكسائى والقرءاء ، كان يدرسها درسا ، وكان يقرئها تلاميذه إقراء . ومن كتب القرءاء التى كان يقرئها : كتاب معانى القرآن . وكان ابن الأنبارى يقول : « ما أسيت على شيء كما أسيت على تركى السماع لكتاب معانى القرآن من أبى العباس أحمد بن يحيى ، وإنما كان يقطعنى عنه الحديث » ٣ .

ولم يكن أبو العباس مبتدعا ، ولم يكن له أثر فى تكميل المذهب الكوفى ، أو تهذيب طريقته ، وإنما كان له فضل استمراره ، والترويج له .

ويخيل إلى أن المدرسة كانت قد نمت واكتمل نضجها ، وارتسم منهجها فى عهد الكسائى والقرءاء . كان الكسائى مشترعا ، والقرءاء منظما ، فلما انتهت إلى أبى العباس كانت حدودها مرسومة ، ومنهجها مقوما ، وكان ثعلب حارسها الأمين . وكان حفظه الكثير ، وروايته ، وتتبعه ، من العوامل التى خدمت قضية الكوفة ، وحفظت أقوال أئمتها ، واستطاعت بهذا أن تستمر ، وأن تجد لها أتباعا وأنصارا فى خلال العصور التالية ، وأن تراحم مدرسة البصرة ، بالرغم من كثرة

(١) إنباه الرواة : (ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) معجم الأدباء (ج ٥ ص ١٢٠) .

(٣) طبقات الزبيدى « سلمة بن عاصم » .

أنصارها ، وإعجاب الدارسين إذ ذاك بمنهجها . فكثير من مصنفات أئمتها الأولين ضاع ، ولم يبق منه إلا عنوانه تردده كتب التراجم والطبقات . ولكن تلك المصنفات وجدت في شخص ثعلب حافظا لها ، حريصا على نشر ما كان فيها ، ووجدت من تلاميذه ، سواء منهم من بقي على منهجها ، ومن حاول التوفيق بينه وبين أهل البصرة . حفظة لأكثر الأقوال ، ملوئين ذلك في مصنفاتهم ، منتهية منها إلى كتب النحاة المتأخرين .

كان تتبع ثعلب ، وسعة حفظه وإحاطته بأقوال شيوخه ، قد أنطق المبرد بقضله ، فقد كان يقول : « أعلم الكوفيين ثعلب ، فذكر له القراء ، فقال : لا يعشيره »^١ .

وكان التاريخي يقول : « ثعلب فاروق النحويين ، والمُعَايِر على اللغويين من الكوفيين والبصريين ، أصدقهم لسانا ، وأعظمهم شأنا ، وأبعدهم ذكرا ، وأرفعهم قدرا ، وأصحهم علما ، وأوسعهم حلما ، وأثبتهم حفظا ، وأوفرهم حظا في الدين والدينيا »^٢ .

منهجه في دراسة النحو

قلت : إن ثعلبا طراز كوفي أصيل ، ومنهجه هو منهج الكوفيين العام : من اعتماد على المسموع من كلام العرب ، وميل عن التفلسف في القضايا النحوية ، ولهذا قيل : « لم يكن مستخرجا للقياس ، ولا طالبا له ، وكان يقول : قال القراء ، وقال الكسائي ، فإذا سئل عن الحجة والحقيقة لم يأت بشيء »^٣ .

يتضح هذا مما جاء في مجالسه في رده على أبي عثمان المازني ، فقد أسلى أبو العباس ثعلب على أصحابه ما نصه :

(١) إنباه الرواة ، على أنباه النحاة (ج ١ ص ١٤٢) .

(٢) إنباه الرواة على أنباه النحاة (ج ٧ ص ١٤١ ، ١٤٢) .

(٣) إنباه الرواة (ج ١ ص ١٤٤) .

« قال المازني في قول الشاعر :

فَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ الشَّيْبِ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا
إنما تدخل الباء على الفاعل . وهذا أيضا شاذ أن تدخل الباء على الفاعل ، ولكن
قد حكى هذا على المفعول .

قال أبو العباس : وكل هذا غلط . العرب تقول : كفى بزيد رجلا ، وكفى زيد
رجلا ، ونعم بزيد رجلا ، ونعم زيد رجلا . وحكى الكسائي عن العرب : مررت
بأبيات جادَ بهن أبياتا ، وجادَ أبياتا . وجدُنَ أبياتا ، ثلاث لغات . وكذا مررت بقوم
نعم قوما ، ونعم بهم قوما ، ونِعِمُّوا قوما ، وهذا كثير في كلام العرب ، لا يُقال
شاذٌ ^١ .

فلم يُعْنِ ثعلب في هذه المسألة بالأصول الموضوعة ، التي تمسك بها المازني ،
ووصف قول الشاعر من أجلها بالشذوذ ، وإنما راح يؤيد قول الشاعر بلغات
مسموعة من العرب . رواها هو ، أو سمعها وسمعها الكسائي ، واعتبر وجودها ردّا على
المازني ، ولم نلمس في رده أثرًا لمنطق ، ولا ظلا لفلسفة ، إنما هو المسموع ،
والمسموع وحده .

وهذا هو جانب الضعف فيه إذا جمعه بالمبرد مجلس المناظرة ، فلا يزال المبرد
يقيس . ويعلل ، ويفلسف المسائل ، حتى يحكم له الناس ، لامعرفة بصحة ما يقول ،
ولكن إعجابا بتصرفه الكلام وتشقيقه ، واستخراج الأوجه العقلية الممكنة منه .
وكان الدارسون منهم مفتونين إذ ذاك بهذا المنهج الفلسفي ، لشيوع المذاهب الفلسفية ،
وطغيان منهج أصحاب الكلام في البيئات الدراسية .

وانظر الآن ماذا كان من ردّ المبرد على ثعلب ، حين سأل ثعلبا عن همزة بينَ
بينَ : أساكنة هي أم متحركة ؟ قال ثعلب : لا ساكنة ، ولا متحركة ، يريد أن
حركتها رَوْم . فقال المبرد : « قوله : لا ساكنة قد أقر أنها متحركة ، وقوله : لا متحركة
قد أقر أنها ساكنة ، فهي ساكنة لا ساكنة ، ومتحركة لا متحركة » ^٢ .

(١) مجالس ثعلب ص ٣٣٠ . ووردت حكاية الكسائي وما بعدها في « معاني القرآن » ورقة ٣٨ .

(٢) مجالس اللغويين واثنا (لوحة رقم ٤٥) .

بمثل هذا الأسلوب المنطقي العقلي : كان المبرّد وأمثاله يُخضعون الأساليب اللغوية ، ويضعون أصول النّحو وقواعده ، وبهذا الأسلوب حكم له محمد بن عبد الله بن طاهر بالفضل ، فقرّبه منه ، وأدناه من مجلسه .

وفي هذا المجلس نفسه ظهر الفرق بين المنهجين واضحا . فقد سألهما ابن طاهر عن قول الله عزّ وجلّ : « إذ قالوا القومهم إنا برّاء آء منكم » كم فيه لغة ؟ قال المبرّد : قلت : برّاء على مثال كرماء ، وبرّاء على مثال كيرام . فقال ثعلب : وبرّاء . (بضم الباء) أيها الأمير . « فقال : ما تقول يا محمد ؟ فقلت (والقائل المبرّد) : أيها الأمير . سلّه من أين ؟ قال : قال من أين قلت ؟ قال (والقائل ثعلب) : حدثني سلّمة عن الفراء ، أنه سمع أعرابية تقول : « ألا في السّوء انتنّة » . تريد : ألا في السّوء انتنّة . فطرحتم اخمزة » ^١ .

أما المبرّد فقد انتهزها سانحة للفوز في هذا المجلس : فأخذ يأتي بالحجّة تلوّ الحجّة ، وبالدليل بعد الدليل : وكان آخر ما قال : لا يترك كتاب الله : وإجماع العرب ، لقول أعرابية رعشاء » ^٢ .

* * *

وقد روت كتب النّحو لثعلب أقوالا كثيرة : متابعا شيوخته في بعضها . ومتفرّدا في بعضها الآخر ، وقد ضمّن مجالسه كثيرا من الآراء النحوية على المذهب الكوفي : وكان يعرض لآراء بصرية في بعض المسائل . ليردّ عليها . ويدفعها . ومن ذلك قوله : « قال أبو عثمان المازنيّ : إذا قلت : إن غداً يجيئني زيد : فهو على إضمار الأمر ، وتضمير الهاء ، فترجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط . العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر . لأن المجهول لا يحذف ، ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء : لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل : فإذا أسقطت كان خطأ » ^٣ .

(١) نفس المصدر .

(٢) نفس المصدر .

(٣) مجالس ثعلب (ص ٣٢٩) .

وينبني هذا الذي ذكره ثعلب على أن « إن » قد يبطل عملها ، ثم يُستفاد منها التأكيد ، كما تزداد أدوات أخرى لهذا الغرض ، وهو في هذا يتابع الكسائي والفراء في إجازة ذلك ، فقد حكى الكسائي والفراء جميعا : « إن فيك زيد لراغب » ، وقالوا : « بطلت إن » لما تباعدت ١ .

وربما تفرّد في أقوال خالف فيها جمهور الكوفيين ، فقد كان يذهب إلى أن الفعل في قولهم : جئت لأكرمك ، وسرت حتى أدخل المدينة « منصوب باللام وحتى ، لقيامهما مقام أن » ٢ .

ولم يقل بهذا الكوفيون ، ولا البصريون . أما الكوفيون فيقولون بأن النصب إنما هو باللام وحتى أنفسهم ، وأما البصريون فيقولون بأن النصب بأن مقدّرة بعدهما . وكان الكوفيون يعلّلون حذف الواو في « يعد ويزن وأمثالهما » ، وثبوتها في يَوْجَل ، بأنه للفرق بين المتعدّي واللازم ٣ .

أما ثعلب فقد تابع البصريين في هذا ، فقد أملى على أصحابه في مجالسه ما نصه : « وَعَدَ يَعِد ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، كَانَ يَوَزِنُ وَيَوْعِدُ ، فلم يجتمع الواو مع الكسرة والياء ، ثم بنوا الفعل على هذا ، فقالوا : يَزِن ... وَوَجِلَ يَوْجَل ، ثبت الواو : لأن بعده فتحة ، فلم يجتمع ما يستقل » ٤ ، وهذا هو الأصل الذي كان البصريون يستندون إليه في حذف الفاء في المضارع من المثال .

وقد تابع البصريين أيضا في ذهابهم إلى جواز نحو قولهم : « ما طعامك أكل إلا زيد » ... أما الكوفيون فكانوا لا يجوزونه ، محتجين أن الأصل في زيد « أن لا يكون هو الفاعل ، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا ، لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد » ٥ .

(١) مجالس ثعلب (ص ٨١) .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٨ ص ٢٠) .

(٣) شرح الرضى على الشافعية (ص ٢٣٨) .

(٤) مجالس ثعلب (ص ٤٢٨) .

(٥) الإنصاف (مسألة ٢١) .

وخالف الكوفيين والبصريين جميعا في نحو قولهم : « طعامك ما زيد آكلا » ،
فقد كان يذهب إلى أنه جائز من وجه ، فاسد من وجه آخر .

أما الكوفيون فكانوا يذهبون إلى جوازه مطلقا ، وأما البصريون فكانوا يذهبون
إلى عدم جوازه مطلقا .

وبيان ما ذهب إليه ثعلب : أنه « إذا كانت ردّا لخبر ، جاز التقديم ، وإن كانت
جوابا للقسم لم يجز »^١ .

وثعلب في كتاب المجالس كثير الرواية عن الفراء ، وتعليل هذا واضح ، لما سبق
من تلمذته له في كتبه ، إذ كان يحفظ كتب الفراء كلها ، بحيث لم يبق من مسائله
مسألة إلا حفظها ، وهو لهذا أيضا يميل إلى رأى الفراء غالبا ، حيث يختلف الكسائي
والفراء ، ويدفع رأى الكسائي^٢ .

وهذا يؤيد زعمي فيما سبق — في منزلة الفراء عند الكوفيين ، واهتمامهم بأقواله ،
وأن المذهب الكوفي يبنى أكثر أسسه على أقواله وآرائه .

وتلاميذ ثعلب كثيرون ، تلاميذه ذكرت فيما مرّ جماعة منهم ، وذيّلت اسمه بأسمائهم
في الجداول السابق ، ولم يبق هؤلاء جميعا على ما تلقوه من أبي العباس ثعلب ، فإن
أبا إسحاق الزجاج كان واحدا منهم ، ولكنه انحاز إلى حلقة المبرّد ، ولم يعد إلى
حلقة ثعلب ، وعُدّ بعدئذ من أتباع المدرسة البصرية ، وقد مرّ بنا قصة ذهابه إلى
المبرّد لمناظرته وإسكاته .

قال عنه ابن النديم : إنه « أقدم أصحاب المبرّد قراءة عليه ، وكان من يريد أن
يقرأ على المبرّد يعرض عليه أولا »^٣ .

(١) الإنصاف (مسألة ٢٠) .

(٢) مجالس ثعلب (ص ٤٢٢ ، ٥١٤) .

(٣) فهرست ابن النديم (ص ٩) .

وعده الزبيدي في الطبقة التاسعة من نحاة البصرة ، ومن أصحاب المبرّد ، وترجم له أبو البركات بن الأنباري ، فذكر أنه لازم أبا العباس المبرّد ، وردّ على ثعلب في الفصيح ١ .

وذكره السيرافي فقال : « ومن أصحاب أبي العباس محمد بن يزيد : أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ الزّجاج ، وأبو الحسن بن كيسان ، وإليهما انتهت الرياسة في النحو ، بعد أبي العباس محمد بن يزيد ، غير أن أبا إسحاق كان أشدّ لزوما لمذهب البصريين ، وكان ابن كيسان يخلط المذهبيين » ٢ .

وأن أبا الحسن بن كيسان ، وأبا موسى الحامض ، وعليّ بن سليمان الأخفش ، وإبراهيم بن عرفة ، نفطويه ، كانوا ممن خلط المذهبيين .

ولم يبق من هؤلاء الذين تلمذوا لثعلب على المنهج الكوفيّ إلا أبو عمر الزّاهد ، وأبو بكر بن الأنباري ، ممن وقفت عليهم من تلاميذه .

أما أبو عمر الزّاهد فليس بشيء . وسمع ابن التّديم جماعة من العلماء يضعّفون حكايته ، وينتسبون به إلى التّزويد .

وأما أبو بكر بن الأنباريّ فهو الذي ترسم خطا الكوفيين ، وتأثّر أستاذه ثعلبا ، وعُرف بتعصّبه لمدرسته ، ونقوله الكثيرة عن شيوخها .

ولا يمكن تجاهل ابن الأنباريّ ، وهو كوفيّ نابه ، كثير الحفظ ، واسع الاطلاع ، فقد أكثرت كتب الطّبقات والتراجم من تقرّظه والثناء عليه ، واتفقت كلمتها على أنه كان أكثر الكوفيين حِفْظًا للغة والشّواهد ، حتى قال أبو عليّ القالي : « كان ابن الأنباريّ يحفظ ثلاث مائة ألف بيت شاهد في القرآن ، وكان أحفظ من تقدّم من الكوفيين » ٣ .

وفي شدّرات الذهب عن محمد بن جعفر التّيمي أنه قال : « ما رأينا أحفظ من

(١) نزّهة الألباء (ص ٢٩) .

(٢) أخبار النحويين البصريين (ص ١٨) .

(٣) غاية النهاية لابن الجزري (ج ٢ ص ٢٣٠) .

ابن الأنباري ، ولا أغزر بحرا: حدثوني عنه أنه قال : أحفظه ثلاثة عشر صندوقا ^١ .
وروى عنه الدارقطني وجماعة ، وكتب عنه ، وأبوه حي ، « وكان يُملى في
ناحية من المسجد ، وأبوه من ناحية أخرى ، ومرض فعاده أصحابه ، فأرأوا من انزعاج
والده أمرا عظيما ، فطیبوا نفسه ، فقال : كيف لأنزعج ، وهو يحفظ جميع ماترون ،
وأشار إلى خزانة مملوءة كتباً » ^٢ .

أما منزلته النحوية ، فقد حددها أبو الطيب ، كما مر ، فلم يذكره في أئمة
الكوفيين ، لأنه عنده من أصحاب الأشعار ^٣ والحفظة .

ويشهد لأبي الطيب اللغوي قلّة ما روت له كتب النحو من أقوال نحوية ،
وهو في أكثر هذه المرويات كان يقول بمقالة أحد شيوخ الكوفة ، أو كان يروى
عنه ، وما كان له خاصّة فنادر .

فما كان يتابع به أحد الأئمة مذهب إليه من تجويزه تأخير الفاعل إن حُصِر
المفعول ، ويمنع تقديمه إن حُصِر هو .

وليس هذا الرأي له ، فقد سبقه الفراء إليه ، ولكنه قرن اسمه باسم الفراء حين
نقل هذا الرأي ^٤ ، وسبق الفراء إليه ، يعني أن ابن الأنباري كان مقلداً فيه حسب .

ومنه مذهب إليه من جواز وقوع « أن » المصدرية بعد فعل علم غير مؤوّل ،
وهذا الرأي رأى الفراء أيضا ، وإن قرّن الرضى اسمه باسم الفراء ^٥ .

ومن مروياته التي كان يستند إليها في اسمية « نعم وبئس » ، ما حكاه عن ثعلب .

(١) شذرات الذهب لابن العماد (ج ٢ ص ٣١٥) .

(٢) معجم الأدباء (ج ١٨ ص ٣٠٦) .

(٣) سبق أن مرّت بنا رواية أبي الطيب اللغوي هذه ، وكان النص الذي نقله السيوطي عنه : « رواة ،
أصحاب أسفار » مصحفاً ، يدل على تصحيحه : ١ سياق النص . و ٢ ما جاء في نسخة دار الكتب المصورة
لمراتب النحويين ، فقد جاء النص فيها كما يأتي : « فأما القاسم الأنباري ومن روى عنه مثل أبي عبيد الملقب
أبا عصيد ، فإن هؤلاء رواة أصحاب أشعار ، لا يذكرون مع من ذكرنا » ص ١٥٢ مراتب النحويين .

(٤) هج المومنين ج ١ ص ١٦١ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٢٢٣ .

عن سلمة عن الفراء: « أن أعرابيا بُشِّرَ بمولودة ، فقيل له : نعم المولودة مولودتك ، فقال : والله ما هي بِنِعْمِ المولودة ، نُصِرَتْها بكاء ، وبرَّها سرقة »^١ . وكان الفراء قد استند إليها في ذهابه إلى اسمية « نِعْمٌ وبِئْسَ » من قبل .
ومن أقواله التي أحسب أنه تفرَّد بالقول بها ، ما زعمه من أن « بين » تكون شرطية إذا وقعت في أوَّل الكلام^٢ .

وما زعمه من جواز الرِّفْع في صفات المنادى إذا كانت هذه الصفات مضافة إضافة معنوية ، نحو : يا زيدُ ذو المال ، ويا بكرُ أوعمرو ، ويا تميمُ كلُّكم ، كما يجوز عند الجمهور أن ترفع الصفات المفردة ، نحو : يا زيد الظَّريفُ ، أو المضافة إضافة لفظية ، نحو : يا زيد الحسن الوجه ، أو الشَّبيهة بالمضاف ، نحو : يا هؤلاء العشرون رجلا^٣ .

فهذه الأقوال القليلة ، وهي أكثر ما وقفت عليه من أقواله ، لا تكفي لوضع صاحبها في درجة الشيوخ الذين أقاموا بأعمالهم ملزمة الكوفة ، وقد مضى الكلام في هذا ، فلا حاجة بنا إلى إعادته .

(١) الإنصاف (ص ٦٧) .

(٢) هم الهوامع (ج ١ ص ٢١١) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١٣٧) .

الباب الثاني

نحو الكوفة



تمهيد

ونحو الكوفة عند الكسائي والقراء كنحو البصرة عند سيديويه : دراسات في النحو الاصطلاحي : إلى جانب دراسات في التصريف أو الاشتقاق ، وما يتعلق ببناء الكلمة العام ، إلى جانب عرض لبعض الظواهر اللغوية ، التي تنبئ على ما للأصوات من خصائص حين يتألف مع بعضها بعض في كناية الكلمات كالإدغام ، والإمالة ، والإبدال ، وغيرها .

وأقدم كتاب في النحو عرفناه هو كتاب سيديويه ، وكانوا يعدونه مصنفًا في النحو ، إذا نظرنا فيه وجدناه مزيجًا من النحو بمعناه الخاص ، ومجموعة من الدراسات اللغوية .

ولو رجعنا إلى ما وصل إلينا من مصنفات الكوفيين ، لوجدنا أبعد ما تكون عن الخلوص للنحو بمعناه الاصطلاحي ، ففيها روايات في القراءات ، ومعاني القرآن ، ونوادر أدبية ، وغرائب ألفاظ ، وأقوال نحوية مشورة ، لا يربط موضوعاتها رابط . وخير مثال لهذا : كتاب « معاني القرآن » للقراء .

ومرجع ذلك ، فيما أرى ، شيان :

١ - أما الأول فهو أن النحاة الأولين لم يكن لهم تفكير فلسفي منظم في دراسة اللغة ، فصدرت دراساتهم عن ملاحظة واختبار ، لا يستندان إلى المبادئ اللغوية العامة ، ولم يستفيدوا من تجارب غيرهم ، فميزوا دراسة الصّرف ، أو الاشتقاق من دراسة الأصوات .

٢ - وأما الثاني فهو أن أكثر الكوفيين كانوا يجلسون إلى الخلفاء ، ويقومون بتأديب أولادهم ، وطبيعة عملهم - بوصفهم معلمين - تؤدّي إلى هذا المزج ، كما يفهم من كلام الكسائي ، حين طلب إلى عليّ بن المبارك الأحر أن يخلفه في تأديب أولاد الرشيد ، وتردّد هذا في إجابة طلبه ، مخافة ألا يفي بما يحتاجون إليه .

قال له الكسائي : « إنما يحتاجون كلَّ يوم إلى مسألتين في النَّحو ، وبيتين من معاني الشَّعر ، وأحرف من اللغة ، وأنا ألقنُك كلَّ يوم ، قبل أن تأتيهم ، فتحفظه » .
والدَّارسون الأوَّلون - وإن كانوا يميزون بين موضوعات الدراسات المختلفة ، لغوية ، وغير لغوية ، إلا أنهم لم يكونوا يميزون بين موضوعات الدراسات اللغوية ، التي اختلطت عندهم في الدراسة النَّحوية الخالصة ، فلم يفصلوا ما يتَّصل بالموضوعات الصَّوتية ، عما يتَّصل بموضوعات دراسة البناء ، ولم يفصلوا هاتين الدراستين عن الدراسة التي تتَّصل بالتأليف ، أو التَّنظيم ، وهي دراسة النَّحو بمعناه الخاصَّ هـ
فنحو الكوفة إذن مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة ، كما اختلطت في كتاب « معاني القرآن » للفرَّاء هـ

لذلك سأعرض هنا لما وصل إلينا من أقوالهم في هذه الدراسات ، ولما استطعت الوقوف عليه من آرائهم ، وسأحاول جاهدا تبويب هذه الدراسات ، كما يقتضيني المنهج اللُّغويُّ أن أفعل هـ

والمنهج اللُّغويُّ يقتضي الدارس أن يبدأ بدراسات تتعلَّق بالأصوات ، من حيث مخارجها ، ومن حيث صفاتها وخصائصها ، ومن حيث تآلفها وتمازجها ، لأنَّ الأصوات أساس البناء . فإذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد مهَّد لدراسة البناء العام هـ
ودراسة البناء تقوم على دراسة الظَّواهر اللُّغوية ، التي يرجع كثير منها إلى قوانين صوتية ، كالظَّواهر التي اعتاد النُّحاة أن يذكروها في النِّصْف الثاني من مصنِّفاتهم تحت عنوان : « التَّصريف » ، وتقوم أيضا على ملاحظة التطوُّرات التي انتهى إليها كثير من الصَّيغ والأبنية ، كالآثار التي تركها الاستعمال في أدوات وفي أبنية كثيرة ، وهي الآثار التي تقوم عليها ظاهرة « النحت والتركيب » هـ

فإذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد أوضح السبيل إلى دراسة الإعراب أو النَّحو بمعناه الخاص ، وهي تقوم على دراسة الكلمات متألِّفة في جمل ، وملاحظة الأعراض التي تعرِّض لها ، وتأثير بعضها في بعض ، وعلاقة بعضها ببعض .

يمكننا الآن أن نحاول تصنيف الدراسة الكوفية بحسب ما تناولتها من موضوعات - صنفين ، نعقد لكل صنف منهما فصلا ؛ فنتناول في الفصل الأول دراساتهم اللغوية ، فنعرض لما استطعنا الوقوف عليه من أقوالهم وآرائهم التي تتناول الأصوات اللغوية من حيث صفاتها وتآلفها ، وما يترتب على تآلفها من ظواهر لغوية ، وتتناول الكلمات من حيث بنيتها وما يعرض لها في دورانها على الألسنة من زيادة ونقصان وبساطة وتركيب .

ونتناول في الفصل الثاني آراءهم وأقوالهم في الدراسة النحوية ، وهي دراسة الكلمات من حيث تأليفها في جمل .

الفصل الأول

الدراسة اللغوية

١

الدراسة الصوتية

ليس المعنى بالأصوات هنا كل ما يسندرج تحت اسم « الصوت » من مدلول ، وإنما المعنى بها هو الأصوات الإنسانية .

والصوت الإنساني ذبذبة تنشأ من اندفاع الهواء في الرئتين نحو الخارج ، مُلَاساً وتَرَى الحنجرة ، والحلق ، واللسان ، والشفتين ، وهو المادة الوحيدة التي تتكوّن منها اللّغات البشرية على اختلافها ، بعد تآلف الذبذبات في صورٍ شتى^١ ، وأبسط أنواع التآلف بين هذه الذبذبات هي المقاطع ، التي يتكوّن كل مقطع منها من صوتين : صوت ساكن ، وصوت لين . فلا يكاد يوجد في لغة من اللّغات صوت بسيط مستقل^٢ ، وإنما يوجد مع غيره في صورة مقطع بسيط ، مكوّن من ذينك الصوتين اللذين أشرت إليهما .

فدراسة الأصوات إذن هي أوّل ما يُعنى به دارس اللّغة ، إذا أراد أن يدرس لغة مّا دراسة علمية صحيحة . ودراسة الأصوات تُتيح للدارس أن يقف على طبائع هذه الأصوات وخصائصها حين تمازج في صور كلمات ، ولن يستغنى عنها لأنها تفسّر كثيراً من الظواهر اللغوية التي لولا هذه الدراسة ، لكان الكلام فيها نوعاً من الافتراض ، لا يقف طويلاً أمام البحث العلمي .

فالدارس الذي يُحاول أن يقف على أسرار الألفاظ ونظمها وظواهرها ستكون

محاولاته باطلة إذا هو اقتصر في دراسته على ما وصل إليه من مفردات ، فلا بد أن يرجع بالبحث إلى الوراء ليدرس الأصول التي تتكوّن منها الكلمات ، ويتعرّف خصائصها ، وما يتنبى عليها من ظواهر ، وليست تلك الأصول التي تتألف منها الكلمات إلا الأصوات اللغوية التي يعبر عنها بحروف الهجاء .

وتختلف اللغات بعضها عن بعض في هذه الأصوات ، وقد تتفق في بعضها ، ولكنها تختلف في معظمها ، واختلافها يرجع إلى عوامل : بعضها جغرافي ، وبعضها نفسي ، وبعضها اجتماعي ، واللغة إنما تخضع لهذه العوامل وغيرها ، وتستمد منها نظامها وأساليبها .

ومهما يكن من أمر فإن الصّوت البسيط من حيث مخرجه وصفته وطبيعته في التأليف ، هو موضوع هذه الدراسة التي عقدها هذا الفصل من أجلها . . . أما الكلمة فإن درست من حيث بناؤها ، ومن حيث بساطتها وتركيبها ، فهي موضوع الدراسة الصرفية ، التي سنقف على أهم جوانبها في الفصل التالي لهذا الفصل ، وإن درست من حيث هي مؤلفة مع غيرها في جملة ، فهي موضوع النّحو بمعناه الخاص .

فأنت ترى أن الدراستين الأوليين لازمتان للدراسة النحوية ، لأننا إذا استعزنا بما يقوله الأستاذ الخولي في منهج الدراسة الأدبية ، من دراسة النصّ وما حول النصّ ، فإن دراسة الكلمة في الجملة ، إنما هي دراسة النصّ نفسه ، أعني دراسة النحو ، ودراسة الجانبيين الآخرين ، إنما هي دراسة ما حول النصّ ، وفهمهما مما ينفيد دراسة النّحو ، بل لا يكاد يستغني النحو عنهما .

فاذا حقّق نخاع المدرستين من ذلك ؟

لقد ظهرت محاولات من فُقهاء اللّغة القدماء ، تحمل في ثناياها خطوط المنهج الذي سار عليه علماء اللّغة المحدثون ، وقد عمل هؤلاء على توسيعها ، وتطبيقها على دراساتهم ، واستعانوا بتقدّم العلوم الطبيعية والصنّاعية ، وأفادوا منها في إعداد الأجهزة اللازمة لإجراء تجاربهم ، ورجعوا بنتائج دقيقة مضبوطة ، لا يتطرق إليها

الشكّ ، كما فعلوا في دراسة الأصوات ، وما تهيأ لهم من آلات استطاعوا بها تسجيل الأصوات .

وطريقة التسجيل الميكانيكي للأصوات لم تكن لتكون إلا بعد تقدّم العلم ، وكشف أجهزة دقيقة لتحديد مخارج الحروف ، وتسجيل حركات النطق ، ورصد تموجات الهواء التي يحدّثها إخراج الصّوت . وبلغ التسجيل الآلى من الدقّة بحيث استطاع تقدير كمّ الصوت ، وتقدير درجته ^١ .

أما علماء اللّغة العرب ، فقد بدأت محاولاتهم بعمل الخليل بن أحمد ، فلم أجد تحويًا من الشّحاة الأولين أحسنّ بضرورة الدراسة الصّوتية لفهم أسرار العربية ، غير الخليل بن أحمد . وأقواله فيما أملاه على سيويّه ، وما أملاه على اللّيث بن المظفر ، وما نقله اللّغويون عنه ، كالأزهرى في كتاب « تهذيب اللّغة » ، وابن دريد في « كتاب الجمهرة » ، تدلّ على أن له فكرة تحمل الخطوط الكبرى لهذه الدراسة ، ولكن لم يتهيأ لها من عميل على إتمامها ، أو السّير في ضوئها ، اللهمّ إلا ما جاء في كلام ابن جنيّ في الخصائص ، وسرّ صناعة الإعراب ، وفي كلام السّكاكي ، وغيرهما ، من محاولات كانت تتهدّف إلى توسيع العمل الذي بدأه الخليل .

كان الخليل بن أحمد أوّل من عرض لهذه الدراسة من فقهاء العرب اللّغويين فيما أعلم ، قبل أن يعرفها أهل الأداء والمقرّئون ، فقد قال برجستراسر : إنه « لم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق ، وهما أهل الهند - يعنى البراهمة - والعرب ، وأوّل من وضع أصول هذا العلم من العرب : الخليل بن أحمد » ^٢ .

ولا يعنينا هنا معرفة المصدر الذي أخذ الخليل عنه هذه الدراسة ، فلست بصدد تاريخها ، غير أن هذه الدراسة - كما يقول الدكتور فؤاد حسنين - قد تناولها اليونان أوّلًا . . . وكانوا يُعشّون قبل كل شيء بالظواهر الصّوتية من ناحية السّماع ، ولم يُعنّوا بمخارج الأصوات وأعضاء النطق ، ثم تناولها الهنود تحت تأثير الرغبة في

(١) « منهج البحث في الأدب واللغة » : أنطون ما ييه ولانسون ، ص ٦٢ فا بعدها .

(٢) برجستراسر : التطور النحويّ للغة العربية ص ٥ .

إجادة ترتيل الكتاب المقدس ، المعروف بشيد veda ، فاهتموا بما خلفه اليونان ، وأضافوا إليه دراسة تناولت مخارج الحروف ، فاستكملوا ما فات اليونان استكمالاً ، وبذلك خلفوا لنا ما سَمَّاهُ المحدثون : علم الأصوات الوصفى^١ .

ثم تسرَّبت هذه الدراسة بواسطة الخليل بن أحمد إلى معاهد البصرة ، وقد تناولها الخليل على أنها دراسة نحوية خالصة . وكان يُعَلِّمها على سيديوه مع ما كان يُعَلِّمها عليه من مسائل النحو والصرف .

ولم يقتصر الخليل على البحث في مخارجها وصفاتها ، كما انتهى إليه اليونان والهنود ، ولكنه استطاع أن ينتفع بها ويفيد منها فوائد عملية ، وأن يبنى عليها كثيراً من أصول النحو ، ووصل منها إلى فوائد مهمة ، فبعد أن قسم الحروف طوائف ، كل طائفة تنتمي إلى مخرج من المخارج ، أخذ يعرض لصفاتها وحالاتها المختلفة ، حين تمازج ، ونبّه على ما يتألف مع غيره وما لا يتألف ، وهو الذي كان يقول في كلمة « المضعع » : « سمعنا كلمة شنعاء فأنكرنا تأليفها »^٢ لأن الهاء والعين لا تأتلفان في كلام العرب ، والهاء فيه قبل العين ، ولم يفصلهما فاصل . وكان يقول : « القاف والكاف تأليفهما معقوم لقرب مخرجيهما »^٣ ، إلى غير ذلك من الأقوال التي تدلّ على ما أتاحت له هذه الدراسة من فهم لأسرار العربية ، وعلى مدى أهميتها في دراسة النحوي .

فإذا فعل الكوفيون من هذا ؟ وما مدى ما استفادوه من دراسة الخليل ؟

لأعلم أحداً من الكوفيين عرض لمخارج الحروف قبل القراء . وترتيبها عنده هو ترتيبها عند سيديوه ، كما جاء في كتابه ، إلا أنه خالفه في شيئين اثنين^٤ .

١ - أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً ، كأنه كان يذهب في ذلك مذهب الخليل ، وكان الخليل يرى أن مخرج الياء والواو والألف هو الجوف ، وكان يقول :

(١) محاضرات الدكتور فؤاد حسنين في طلبة اللهجات ٤٩ - ١٩٥٠ .

(٢) الجمهرة ص ٩٠ . والمزهر (ج ٢ ص ١١٦) .

(٣) لسان العرب : حرف القاف .

(٤) شرح الرضوي على الشافعية (ص ٣٤٦) .

« الألف لَيْسَنَة ، والواو والياء هوائية ، أى أنها فى الهواء »^١ ، أما سيبويه فقد كان يجعل الياء مع الحروف التى كان يسميها الخليل شجرية ، أى مع الجيم والشين^٢ .

٢ — وأنه جعل مخرج الفاء والميم بين الشفتين ، كما كان الخليل يفعل ، لأن الحروف الشفوية عنده ثلاثة : الفاء والباء والميم^٣ ، أما سيبويه فقد جعل الفاء شفوية سيئية ، تشتبك فى إخراجها الأسنان العليا والشفة السفلى .

فهو إذن قد شارك فى هذه الدراسة ، ولكننا نجعل رأيه فى صفاتها وخصائصها ، وأحوال تأليفها ، وما يترتب على تأليفها من ظواهر ، اللهم إلا اشتاتا متفرقة سنعرض لأمثلة منها .

ومن المعقول أن يطمئن الدارس إلى أن الكوفيين كانوا قد تناولوا الدراسة الصوتية من وجوهها المختلفة ، فإن القراءة قد تناولوها ، وزادوا فيها أشياء استنبطوها من القرآن الكريم ، ومن القراءات والأحرف المختلفة . والكوفة هى موطن القراءة ، وأكثر الكوفيين كانوا معينين بالقراءات وعلومها ، والتجويد أحد علوم القراءة ، ولهم فيها آراء وتفصيلات وزيادات معروفة ، مدونة فى كتب التجويد .

يقول الأستاذ برجستراسر : كان علم الأصوات فى بدايته جزءا من أجزاء النحو ، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون ، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة ، مأخوذة من القرآن الكريم^٤ .

وعلم القراءة عند القراء ، هو دراسة تتصل بدراسة الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها وأحوالها المختلفة . كما يبدو من كلام أبى عمرو الدانى ، حين عرض لعلاقة علم القراءة بمباحث اللغة والنحو ، ولبليغ ما أفاده المسلمون من تدوينه . . . قال : « الحق أن تدوين علم القراءة أفاد المسلمين فائدة لم تحظ بها أمة سواهم ، وذلك أن البحث فى مخارج الحروف والاهتمام بضبطها على وجوهها الصحيحة ، لتيسير تلاوة القرآن

(١) الجزء المطبوع من كتاب العين ص ٨ .

(٢) الكتاب (ج ٢ ص ٤٠٤) .

(٣) الجزء المطبوع من كتاب العين ، ص ٤ .

(٤) التطور النحوى للغة العربية ص ٥ .

على أفصح وجه وأبديته ، كان من أبلغ العوامل في عناية الأمة بدقائق اللغة العربية الفصحى وأسرارها » ١ .

ولأحسب الكوفيين كانوا يجهلون هذه الدراسات ، لأنهم :

١ — سَبَقُوا إليها بأعمال الخليل ، وكان أئمتهم الأولون على صلة بالخليل ، فقد اتصل به الكسائي اتصالا مباشرا ، بتلمذته له ، واتصل الفراء بآرائه التي أثبتتها سيديويه في كتابه ، وكان الكسائي والفراء جميعا على علم بما في الكتاب ، لأنهما درساها ، ووفقا على أصوله ومسائله .

٢ — وعُنُوا بالقراءات وعلومها ، لأن مؤسّس المدرسة الكوفية النخوية ، أعنى الكسائي ، كان أحد الأئمة السبعة في القراءة ، ولأن الفراء كان ممن عُنِيَ برواية أحرف من القرآن ، وبأعمال قرآنية أخرى كال تفسير .

وربما كان الكوفيون على وفاق مع البصريين فيما عرّضوا له ، ولم يخالفوهم إلا في المسائل القليلة التي أثبتتها النحاة في كتبهم منسوبة إليهم .

ومن المسائل التي نُقِلَتْ عنهم ، ولها صلة بالدراسة الصوتية : ما ذهب إليه الكسائي والفراء من جواز « إدغام الراء في اللام ، والحجة في ذلك : أن الراء إذا أدغمت في اللام صارت لاما ، ولفظ اللام أسهل وأخفّ من أن تأتي براء فيها تكرير وبعدها لام ، وهي مقاربة للفظ الراء ، فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد » ٢ ، وذلك في مثل قوله تعالى : « فاغفر لنا ، واستغفر لهم ، ويغفر لكم » .

وهذا يُشْعِرُنَا بأنهم كانوا على علم بالأُسس الصوتية التي شهِدَها زمانهم ، لقد عرّفوا أن الحرفين المتقاربين إذا اجتمعا تأثّر أحدهما بالآخر ، وإدغام الراء في اللام يؤيّدُهُ الدرس الحديث ، وذلك لقُرب الخرج مع اتحاد الصّفة ، « لأن كلاهما صوت متوسط بين الشدّة والرخاوة ، ولا يكاد يسمع للراء حفيف » ٣ .

(١) أبو عمرو الداني : مقدمة كتاب التيسير .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ج ١٠ ص ١٤٣) .

(٣) الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٣٠ .

والفرءاء وَقَفَات على مثل هذا في مواضع كثيرة من تفسيره « معاني القرآن » ،
فقد عرض لإدغام الطاء والظاء والذال والذال في التاء ، وإدغام التاء في الطاء ، من تفسيره
قوله تعالى من سورة النمل : « فَقَالَ أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ » ١ .

قال الفرءاء : « العرب — إذا لقيت الطاء التاء ، فسكنت الطاء قبلها — صَيَّرُوا
الطاء تاء ، فيقولون : أَحَتَّ ، كما يحولون الظاء تاء ، في قولنا : أَوْعَتَّ أم لم تكن من
الواعظين ؛ والذال والذال تاء ، مثل : أَخِثَّتُمْ (أخذتم) ، ورأيتهما في بعض مصاحف
عبد الله : وَأَخِثَّتُمْ . ومن العرب من يحول التاء إذا كانت بعد الطاء طاء ، فيقول :
أَحِطُّ » ١ .

وقد عرض لصيغة الافتعال ، وما يطرأ عليها من إدغام بعض الحروف في التاء ،
في تفسيره قوله تعالى من سورة القمر : « فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ » . قال « المعنى :
مذتكر ، وإذا قلت « مفتعل » فيما أوله ذال صارت الذال وتاء الافتعال ذالا مشددة ،
وبعض بني أسد يقول : مذتكر ، فيغلَّبون الذال ، فتصير ذالا مشددة » ٢ .

وعرض لإدغام الذال في التاء أيضا ، معلِّلا ذلك بما سبق من تعليل إدغام الحرفين
المستقارين ، فقد قال في توجيه قراءة عبد الله قوله تعالى : « وَإِنِّي عُتُّ (عذت) بربي
وربكم » : « أدغمت الذال أيضا عند التاء ، وذلك أنهما متناسبان في قرب المخرج
والتاء والذال مخرجهما من طرف اللسان ، وكذلك الظاء تشاركهما في الثقل . فما أناك
من هذه الثلاثة الأحرف فأدغم ، وليس تركك الإدغام بخطأ ، إنما هو استئصال
والطاء والذال يُدغمان عند التاء أيضا إذا أسكتنا كقوله : « أَحَطَّتْ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ » ،
تخرج الطاء في اللَّفْظ تاء ، وهو أقرب إلى التاء من الأحرف الأولى . تجد ذلك إذا
امتحنْتَ مخرجهما » ٣ .

* * *

(١) معاني القرآن للفرءاء (ورقة ١٣٥) « تفسير ش ١٠ » دار الكتب المصرية .

(٢) معاني القرآن (ورقة ١٨٧) .

(٣) معاني القرآن (ورقة ٢٤) .

وعرّف الكوفيون طبيعة الرّاء وما فيها من تكرير، وما لوا إلى التّخفيف من اجتماع الرّاء باللام ، وما يستتبع ذلك من مجهود عَصَلَى ، لا يتناسب مع ما يتطلبه الاستعمال من جنوح إلى السهولة .

وعَلَّوْا تعاقب بعض الحروف في اللّغات بقرب المخرج أيضًا ، فقد قال الفراء في تفسيره قوله تعالى ، من سورة التّكوير : « وَإِذَا السَّمَاءُ كُشِطَتْ » : نَزَعَتْ وَطُوتِ ، وفي قراءة عبد الله : « كُشِطَتْ » بالقاف ، وهما لغتان . والعرب تقول القافور والكافور ، والقُفّ والكُفّ ، إذا تقارب الحرفان في المخرج تعاقبًا في اللغات ، كما يقال : جَدَفٌ ، وَجَدَثٌ ^١ .

وأخذوا عن الخليل رأيَه في اجتماع الواو والياء في كلمة ، وتجاورهما في موضع واحد ، وكانت الأولى منهما ساكنة . فقد كان الخليل يرى أن العرب كانوا يستقلون اجتماعهما على هذا النحو ، ويتخففون من ذلك بأن يقلبوا الواو ياء ، سواء أكانت الواو متقدمة على الياء أم متأخرة عنها ، وكان يمثل للأوّل بنحو «الطّي» ، لأنها من طويت ، وللتّاني بنحو «الحى» ، لأنها من الحيوان ^٢ .

استرعى نظرهم هذا الرّأى ، فاستقرّوا لغة العرب ، وعرفوا صحة هذا الضابط ، وانطباقه على جميع الأمثلة التي تجتمع فيها الواو والياء على ذلك النحو ، إلا ثلاثة أمثلة ، نصّوا عليها . فقد قال الفراء : « يقال : يوم وأيام ، والأصل : أيّام ، ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق إحداهما بالسكون ، قلبوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشدّدوا . من ذلك قولهم : كويته كيّا ، ولويته ليا ، ولكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون . وكذلك : أُمْنِيّة ، وأُرْبِيّة ^٣ ، والأصل : أُمْنوية ، وأُرْبوية . وحكى الفراء عن أبي ثروان عن العرب : عوى الكلب يعوى عيّة ، والأصل : عيويه . وهذا قياس لانكسار فيه ، إلا في ثلاثة

(١) معاني القرآن ورقة (٢١١) .

(٢) التهذيب للأزهري (ج ١ ص ٢٤) (مخطوط بدار الكتب المصرية ، لغة ٩) .

(٣) الأريية كأفنية . أصل الفخذ (القاموس المحيط) .

أحرف نوادر ، قالوا : ضَيَّوْنَ ، وهو السَّنَوْر البرِّي . والجمع : الضَيَّاوْنَ . قال الشَّاع :

ثُرِيدٌ كَانَ السَّمْنُ فِي حَجَرَاتِهِ ثُجُومٌ الثَّرِيًّا أَوْ عِيُونُ الضَيَّاوِنِ

وقالوا : رجاء بن حَيَّوَة ، وقالوا : حَيَّوَانٌ ، لِحَيٍّ ... فجاءت هذه نوادر ، لم يدغموا الواو في الباء في هذه الثلاثة الأحرف ^١ .

ومن المسائل التي نُقِلَت عنهم ، ما ذهب إليه الفراء من كراهية الإدغام في التاء ، « فلم يقولوا : اتَّلَعَ في اِطَّلَعَ ، لثلاثا يلبس باتَّعِد واتَّزَن . هكذا قاله الفراء ، فأبدلوا من التاء طاء ، لأنها من مخرجها ، على ما ذكرنا ، فأدغموا الطاء في الطاء ، وصار الإدغام هاهنا لازما ، لسكونه » ^٢ .

والفراء هنا — في أكبر الظن — على حق في منعه الإدغام في التاء ، حتى تصبح الطاء تاء ، لثلاثا تلبس باتَّزَن واتَّعِد ، والعرب يُغَيِّرون أحيانا بين مواضع من كلامهم ، وإن اشتركت هذه المواضع في نظام واحد ، كأنهم كانوا ينتبهون إلى ما يحدث توحيدها في الحكم ، من التباس صيغة بأخرى ، وكأن الكوفيين كانوا قد شعروا بهذا ، فعَلَّلُوا حذف الواو في نحو « يعد » ، وثبوتها في « يَوَجَل » بنفس التعليل الذي علَّل به الفراء ، من كراهية العرب إدغام الطاء في التاء في « اطلع » ، وكانوا يروْنَ أن ثبوت الواو في « يَوَجَل » إنما هو للفرق بين المتعدّي واللازم ^٣ .

* * *

ومن المسائل التي نُقِلَت عنهم : ما ذهب إليه الفراء أيضا من جواز إدغام المثليين إذا كانا في كلمتين ، ولو مع عدم توافُر الشَّرْطَيْن اللَّذَيْنِ اشترطهما البصريون ، وهما : ألا يكونا همزتين ، مثل : فَرَأَيَة ، وألا يكون الحرف الذي قبلهما ساكنا غير لَسَيْن ، مثل : شَهْرُ رَمَضَانَ ^٤ .

(١) الأيَّام والأيَّام للفراء . ص ٢٧٥ (مجموعة مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها ٣٣٢ لغة) .

(٢) شرح المفصل (ج ١٠ ص ١٤٩) .

(٣) شرح الرضى على الشافعية (ص ٢٨٣) .

(٤) شرح الأشمولى (ج ١ ص ٣٦٧) .

الواقع أن من القراء من يؤثر الإدغام على الإظهار ، كأبي عمرو بن العلاء من البصريين ، وحمة والكسائي من الكوفيين ، لأنهم من البيئة العراقية ، موطن تميم وأسد وغيرهما من القبائل التي كانت تؤثر الإدغام ، ولعلّ اختلاف التميميين والحجازيين في إثارة الإدغام والإظهار غير بعيد عن الأذهان ، فالتميميون يقولون في أمر المضعّف: ردّ، ومدّ، والحجازيون يقولون: ارددّ وامدّد، وفي المضارع الحزوم المضعّف يقول التميميون: لم يردّ، ولم يمدّ، والحجازيون يقولون: لم يردد ولم يمدد .

يُضاف إلى هذا أن هذين الموضعين اللذين نتحدّث عنهما، واللذين منع البصريون الإدغام فيهما ، كان أبو عمرو بن العلاء يؤثر الإدغام فيهما^١، فلعلّ القراء كان يستند إلى هذه القراءة ، في تجويزه الإدغام في أمثالهما ، تمثيلاً مع منهجه ومنهج أصحابه من الكوفيين ، من الأخذ بالشاهد الواحد ، أو القراءة الواحدة ، والقراءة كما يأتي ، مصدر مهمّ من المصادر التي اعتمد الكوفيون عليها في دراسة النّحو .

إن ظاهرة الإدغام مبنيّة على أن لبعض الحروف تأثيراً في بعض ، يدعو إليه الاستعمال ، وما يتطلبه من اقتصاد في المجهود العضليّ ، وانسجام في الموسيقى اللّغوية ، وقد تدبّبه القدماء من فقهاء اللّغة إلى هذا التأثير المتبادل بين الحروف ، ولكنهم فسّروه بما لا يتفق مع ما وصل إليه الدرس الحديث ، فاعتبروا بعض الحروف قويا ، وبعضه الآخر ضعيفاً ، وقالوا : إن للحروف القوية تأثيراً في الحروف الضّعيفة . ما اجتمع حرفان : قوى وضعيف^٢ .

والتفسير الحديث لهذا التأثير ، هو ما أشرنا إليه ، من تطلّب الاستعمال اقتصاداً في المجهود العضليّ ، وانسجاماً في موسيقى اللّغة ؛ فإذا اجتمع صوتان : أحدهما مهموس ، والآخر مجهور ، أثر أحدهما في الآخر ، حتى يصبحا مجهورين معا ،

(١) نفس المصدر .

(٢) الخصائص (ج ١ ص ٥٣ ، ٥٤) .

أو مهموسين معا ، ليكون إخراجهما مرة واحدة ، ببذل مجهود واحد ، أو ليكون عمل اللسان من وجه واحد ، على حدّ تعبير الخليل بن أحمد ^١ . وهذا التأثير المتبادل بين الأصوات ، ظاهرة معروفة في اللغات غير العربية أيضا ، فالأصوات الساكنة تؤثر في أصوات اللين ترفيقا وتفخما ، والأصوات الساكنة تؤثر في أخواتها الساكنة ، كما يبدو من قلب الصّاد سينا إذا جاءت بعدها القاف في كلمة واحدة ، كالصّويق والصّويق ، ويصدق ويَزْدُق ، أو الطاء ، كالصّراط والصّراط ، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة في العربية .

وكما يبدو من تأثير الحرف « P » في الإنجليزية في الحروف « V » إذا وقعت قبلها ، كما كان في كلمة fiuepens فلإنها تلفظ : fifepens ، وكما يؤثر الحرف « N » في الحرف « D » إذا كانت « D » مسبوقة ومتلوّة بالحرف « N » كما في كلمة Kindness فتكون الكلمة Kinness ^٢ إلى غير ذلك من الأمثلة .

* * *

ومن الظواهر اللغوية التي التفتوا إليها ، وحكوا أمثلة شواهد لها ، ظاهرة الإبدال . وظاهرة الإبدال شائعة في اللغة العربية شيوعا يصعب معه تعداد وجوهه ونواحيه ، لأن اللهجات العربية كثيرة ، واكل لهجة خصائص ومزايا ، ترجع إلى ما يحيط بالقيلة صاحبة اللهجة ، من عوامل تقربها من الحضارة أو تبعدها عنها .

وظاهرة الإبدال مظهر من مظاهر الاختلاف بين اللهجات القديمة ، وهي يختلف بعضها عن بعض ، فيما تعود كل منها من إثارة الأصوات الشديدة ، أو الرخوة أو المهموسة ، أو المجهورة ، ومن تحمل الهمز أو التخفيف منه ، تسهلا أو حذفاً أو إبدالا إلى غير ذلك .

(١) عقد والتريبان Walter Pipman فصلا في تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض ، وذكر وجوها عدة للتأثر ، وقد قال ما نصه :

When two kindred sounds come together , there movements that are common to both are made only once .

" The English phonetics " P . 141 .

P . 190 " The Phonetics of English " Dr . IDA . WARD . (٢)

وقد روت لنا كتب اللغة كثيرا من هذه اللهجات ، كمعجعة قضاعة (المعجمة)
إبدال الجيم من الياء المشددة) ، واستنطاء هُدَيْل والأرد وقَيْس والأنصار ،
(الاستنطاء : إبدال النون من العين الساكنة إذا جاورت الطاء كأنطى فى أعطى) ،
وشدشنة المين (وهى جعل الكاف شينا) ، وعننة تميم وقَيْس (وهى إبدال العين
من الهمة المبدوء بها) وغيرها .

وقد يكون من عوامل الإبدال تقارب الأصوات فى الخُرَج ، وهذا مما التفت
إليه الكوفيون ، ونصّ الفراء عليه ، فقد قال فى تفسيره قوله تعالى : « وإذا السماء
كُشِطَتْ » : « نُزِعَتْ ، وطُوِيَتْ . وفى قراءة عبد الله : قَشِطَتْ بالقاف ، وهما
لغتان ؛ والعرب تقول : القافور والكافور ، والقُفّ والكُفّ . إذا تقارب الحرفان
فى المخرج تعاقبا فى اللغات ، كما يُقال : جدف وجدف ، تعاقبت الفاء والثاء فى كثير
من الكلام ، كما قيل : الأثافي والأثاني ، ووقعوا فى عاثور شرّ ، وعافور شرّ » ١ .

وقد تأثر الكوفيون باللهجات العرب الذين انتشروا فى العراق ، وأكثرهم من
تميم وأسد ، فبنوا كثيرا من أحكامهم عليها .

فمن ذلك إثارة الإدغام فى قراءة حزة والكسائي ، لأن تميماً وأسداً تؤثرانه ، ومن
ذلك : تحقيق الهمة فى « أئمة » وأمثالها ٢ مما اجتمعت فيه همزتان فى كلمة واحدة
وكل واحدة منهما فى مقطع ، لأن التزام الهمز وتحقيقه من خصائص لهجة تميم ٣ .

ومن ذلك رأى الفراء وتلميذه ابن السكيت فيما كان من النعوت على « فُعَلَى » .
مثل الدنيا والعليا ، فإنهما كانا يذهبان إلى أنه بالياء مطلقا ، وعلا ذلك باستئصال الجمع
بين الواو والضمة فى أوّله ٤ .

(١) معاني القرآن للفراء (ورقة ٢١١) .

(٢) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٣١٦) .

(٣) اللهجات العربية : الدكتور إبراهيم أنيس ، ص ٥٧ .

(٤) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٣٢١) .

وأكبر الظن أن الفراء كان ينظر إلى لغة بني تميم التي كانت تنطق هذه الصيغة بالياء مطلقا ، وكانوا يقولون : القُصْيا ، وهو القياس عند النُّحاة ، ولذلك عَدُّوا « القُصوى » عند الحجازيين شاذة قياسا ، فصيحة استعمالا ١ .

ومن مظاهر الإبدال التي حكوها : إبدال الهاء من الهمزة ، فقد حكى اللحياني وابن السكيت : هَرَدْتُ الشيء : أى أردته ، أَهْرِيده ، بفتح الهاء ، كَهَرَفْتُهُ أَهْرِيقه ٢ ، ومن ذلك قول الشاعر :

فَهَيْبَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنَّ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ
أراد : إياك ، والهاء بدل من الهمزة لأصل ، لأن إياك كما يقول الرضي ، أكثر من هيباك ٣ .

ومنه : لَهْنَكَ ، وسيأتي الكلام عليها في المنحوتات .

٢

بنية الكلمة العربية

فإذا ما انتهى الدارس من معرفة الأصوات والوقوف على خصائصها تمازجة متألّفة ، انتقل إلى الخطوة الطبيعية التالية ، وهي : دراسة الكلمات ، فإن ما ينشأ من تمازج الأصوات له دخل كبير في صيغ الكلمات وأوزانها ، فالإدغام والإعلال والإبدال ، كل هذه العوارض التي تعرض للكلمات ، إنما تنبئ على قوانين صوتية ، مرجعها ذلك التأثير المتبادل بين الحروف حين تتألف ويتصل بعضها ببعض .

تدرس الكلمات حينئذ من حيث أصولها ، وما يطرأ على هذه الأصول من زيادة يتطلبها المعنى الذي قصد إليه المتكلم ، ومن حذف يتطلبه الاستعمال للسهولة والتخفيف .

(١) شرح الأشيوفى (ج ٤ ص ٣٣٠) .

(٢) شرح المفصل (ج ١٠ ص ٤٢) .

(٣) شرح الرضى عل الشافعية ص ٣٣٤ .

بإسقاط بعض الحروف وما يجدها فيها من إبدال ، كما فعل العرب من قلب الواو الأولى تاء ، إذا اجتمع واوان في أول الكلمة ، كما في «تَوَلَّج» التي أصلها «وَوَلَّج» عند الخليل وسيبويه ، أو قلبها همزة ، كما في «أَوَّيَصِل» تصغير «واصل» ، مع أن القياس يقتضى أن يكون تصغيره على «وَوَيَصِل» كصَوَّيَصِل وصَوَّيَلَج من فاضل وصالح . قال سيبويه : «سألت الخليل عن «فعل» من وأيت ١ ، فقال : ووئى ، كما ترى . فسأله فيمن خفف الهمزة ، فقال : «أوى» كما ترى ، فأبدلوا من الواو همزة . . . فقال : لا بد من الهمزة ، لأنه لا يلتقى واوان في أول الحروف» ٢ .

وما يعثر بها من إعلال إذا كان في الكلمات تلك الأصول الصائغة ، التي يُسمِّيها النحاة أحرف اللين ، أو أحرف المد .

ولهذه الأصوات دخل كبير في اختلاف اللهجات ، وهى كثيرة الدوران في كل لغة من اللغات ، ولها في كل لغة طريقة خاصة للنطق بها ، بحيث إذا أصابها شيء من التحريف ، ولو كان ضئيلا ، شعر أصحاب اللغة به ، وأصبح وقعه على آذانهم ثقيلًا غير مُستساغ .

ولكن قدامنا لم يُعْنَوْا بهذه الأصوات ، ولم يولوها العناية الكافية ، ولم يشيروا إلى ما بين الحركات التي وضعوا لها الرسم ، وفرّقوا بينها بالمصطلحات الدقيقة ، وجعلوها أساسا لدراستهم ، وبين أحرف اللين أو المد ، من وشيخة وقرابة ، بل لم يعرفوا أنها هى لولا اختلاف في الكم ، اللهم إلا التفاتة من الخليل ، لم يُعْنَ بها الدارسون من بعده ، فقد كان يقول : «الفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شيء مما ذكرت» ٣ ، والتفاتات أخرى صدرت عن بعض فقهاء اللغة ٤ ، ويبدو لى أنهم كانوا يُحاكُون الخليل فيما ذهب إليه .

(١) وأيت : وعدت ، ضمنت «القاموس المحيط» .

(٢) الكتاب (ج ٢ ص ٣٥٦) .

(٣) الكتاب (ج ٢ ص ٣١٥) .

(٤) عقد ابن جنى . في الخصائص بابا في مضارعة الحروف للحركات ، أو الحركات للحروف ، ذهب فيه إلى نفس ما ذهب إليه الخليل ، من أن الحركات أبعاض الحروف ، وقد جاء في هذا الباب مانصه : «وسبب =

ولهذه الأصوات دخل كبير في كثير من الظواهر اللغوية ، كالإعلال والإبدال ، وغيرهما ، ومثلهما الهمزة .

والهمزة عند القدماء حرف مضغوط ، إذا رُفِّعَ عنه انقلب واوا ، أو ياء ، أو ألفا ، وهي عندهم أشدّ الحروف ، لأنها « تَبْرُة في الصّدر ، تخرج باجتهاد » ١ .

وقد ترتب على شدتها أن اختلفت قبائل العرب في تحقيقها وتسهيلها بحسب ما أحيط به كلٌّ منها من ظروف وملايسات بيئية ، بأخذ بعضها بنصيب من حياة الحضر ، وبعضها بنصيب من حياة البدو ... فتحقيق الهمزة مَظْهَرٌ من مظاهر البداوة ، وتسهيلها أو التخلّص منها مظهر من مظاهر الحضارة . وهذا مما يفسّر ما كان القدماء يشعرون به من أن بعض العرب أشدّ تصويّتا من بعض :

وكان الخليل من القدماء قد رأى كثيرا من العرب يستقلّون الهمزة الواحدة ، فلا يحقّقونها ، فضلا عن الهمزتين إذا اجتمعتا في كلمة أو في كلمتين ، وعلى هذا بنى رأيه في القلب المكاني .

والقلب المكاني عنده قياسى في ثلاثة مواضع ، لجأ العرب إلى القلب فيها هربا من اجتماع همزتين . وهى :

١ — اسم الفاعل من الأجوف المهموز اللام ، نحو : جاءَ وشاءَ ، من « جاء وشاء » .

٢ — وجمع ما كان بوزن فَعِيلَة ، مهموز اللام ، نحو خَطِيئَة وخطايا .

٣ — وما كان بوزن فَعَلَاء ، مهموز اللام ، نحو أشياء ، وهى عنده في الأصل : شَيْئَاء ، نُقِلَت الهمزة الأولى إلى موضع الفاء ، ووزنها عنده : لَفْعَاء .

== ذلك أن الحركة حرف صغير ، ألا ترى أن من متقدّمى القوم (ويعنى الخليل فيما أظن) من كان يسمى الضمة الواو الصغيرة ، والكسرة الباء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة ، ويؤكد ذلك عندى أنك متى أشيعت ومطلت الحركة ، أنشأت بعدها حرفا من جنسها ، وذلك قولك في إشباع (ضرب) ونحوه : ضو ، رى ، با . « الخصائص (ج ٢ ص ١٥٤) من مخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة رقما : ٢٦٠ ، ٤٩ » .

(١) الكتاب (ج ٢ ص ١٦٧) .

فما لخليل إذن يقول بالقلب في كل موضع إذا ترك القلب فيه أدى ذلك إلى اجتماع همزتين .
أما الكوفيون فقد لاحظوا هذه الظاهرة ، أعنى استثقال الهمزة والعمل على التخفيف منها ، بتسهيلها أو حذفها أو إبدالها ، ولكنهم لم يعمموها ، ولم يخصعوا القليل للكثير فيها ، لأنهم وجدوا مجموعتين كبيرتين من العرب : إحداهما تميل إلى تحقيق الهمزة والهمزتين ، سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ، والأخرى : تميل إلى التخفيف منها ، فأجازوا اللغتين معا ، وقاسوا عليهما .

مالوا إلى تحقيق الهمزة تارة ، فلم يأبوا اجتماع الهمزتين في كلمة واحدة ، فقد قرأ جماعة من القراء وهم أهل الكوفة : عاصم وحمة والكسائي : « أئمة » بهمزتين ؛ ولا اجتماعهما في كلمتين ، فقد اختار جماعة ، وهم قراء الكوفة وابن عامر ، التحقيق فيهما معا ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة « ٢ » ، وذلك نحو : « جاء أشراطها » .

وتخففوا من الهمزة بقلبها حرف علة تارة أخرى ، فقد قالوا في رء مصدّر رفأت : رفو ، وفي خباء : خبو ، وفي رفأت ونشأت : رفوت ونشوت ، وفي خبأت وقرأت : خبيت وقرت ٣ .

وكما روى عن الكسائي أنه كان يحذف الهمزة من نحو أناس ، ويحذفها من رأيت مع همزة الاستفهام ، فيقول ناس : وأريت « وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة (يعنى همزة استفهام) من رأى المتصل به التاء والنون » ٤ .

وتردد هم هذا بين تحقيق الهمزة ، والتخفيف منها يتسق مع مذهبهم في القياس على كل لغة دون تفضيل لواحدة على أخرى ، أو تغليب لهجة على لهجة ، لأن من العرب من كان يميل إلى الهمز ، وهم المتوغلون في حياة البادية ، كبنى تميم وأمثالهم ، ومنهم من كان يميل إلى التخفيف منها بتسهيلها ، أو حذفها ، وهم الذين مالوا إلى الأصوات الرخوة ، أو الشبيهة بالرخوة ، واستثقلوا الهمزة لأنها أشد الحروف الشديدة ، كأهل الحجاز وأمثالهم .

(١) شرح الرضى على الشافية (ص ٢٦٩) .

(٢) شرح الرضى على الشافية (ص ٢٧٢) .

(٣) شرح الرضى على الشافية (ص ٢٦١) .

(٤) شرح الرضى على الشافية (ص ٢٠٦) .

واحتج ابن يعيش للكوفيين ، في تحقيقهم المميزتين في كلمة واحدة وفي كلمتين ، فقال : « والحجة لهم أن الهمزة من حروف الحلق ، وقد تجتمع حروف الحلق في نحو اللباعة ، ولحيت عينه ، فكذلك الهمزة » ١ .

واحتجاه ضعيف لأمرين :

١ — أن الهمزة إذا كانت في نظره من حروف الحلق ، فهي أثقلها ، يُشعرن بذلك قول سيبويه : « إنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد » ، فلا يصح قياسها على حروف الحلق .

أما المُحدَثون فقد أخرجوها من طائفة الحروف الحلقية ، لأن مخرجها فتحة المزمار نفسها ، وهي عندهم أشد الحروف الانفجارية ، ويقتضى التصويت بها بذل مجهود عضلي لا يُبدل في سائر الأصوات الانفجارية الأخرى كالباء وغيرها .

٢ — وأن المسألة لاشأن للقياس فيها ، لأنها تتعلق بوجود لهجة ، فإذا ثبت أن من العرب من يحقق الهمزة الواحدة ، والمميزتين — وهوثابت — لأنهم قالوا : إن تيميا وأسدًا تؤثران الهمز ، ولأن القراءة ، وهي تمثّل لهجة من اللهجات ، رويت بتحقيق المميزتين في الأئمة ، وفي « جاء أشرطها » ، إذا ثبت ذلك بطل القياس ، إذ لا قياس مع وجود النص ، كما يقول الأصوليون .

* * *

وما قلناه في الهمز ، من أن العرب يختلفون فيما بينهم في إثارة ، وإثارة التخفيف منه ، لاختلاف عاداتهم الكلامية ، من حيث استسهال تحقيقه ، واستتقاله ، نقوله في الإمالة أيضا .

وقد اختلف العرب فيها ، فأكثر أهل الحجاز يميلون إلى الفتح ، وأكثر أهل نجد يؤثرون الإمالة ، وقد يفصلون فيميلون في بعض الأبنية ، ويفتحون في بعضها الآخر .

قال الفراء : « أهل الحجاز يفتحون ما كان مثل : شاء وجاء وكاد ، وما كان

من ذوات الياء والواو . قال : وعامة أهل نجد، من تميم وأسد وقيس، يسرون إلى الكسر من ذوات الياء في هذه الأشياء، ويفتحون في ذوات الواو، مثل قال وجال^١ .

فلا مجال إذن للخلاف بين النحويين فيما اختلفوا فيه ، ولا معنى لما جاء عنهم من وضع حد للإمالة ، وتفريق بين الأسماء والأفعال ، فعمسوها في الأفعال، وقالوا بشذوذها في الأسماء^٢ ، أو تخصيص الإمالة بالأسماء دون الحروف ؛ أو لما جاء عنهم من إمالة الألف الواقعة بعد الياء ، سواء أكانت متصلة بها مثل « سِيَال » بفتحيتين (نوع من الشجر) ، أو منفصلة عنها بحرف واحد نحو شيان ، أو بحرفين أحدهما هاء نحو : « جيبها أدر » ، « فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء ، أو بأكثر من حرفين ، امتنعت الإمالة »^٣ .

وكان ينبغي أن يبنوا هذه الأحكام على أساس التفاوت المعروف بين القبائل ، بأن يتفصّوا اللهجات كل واحدة منها على حدة ، أو يصنّفوها مجموعات ، كل مجموعة تضم إليها طائفة من اللهجات التي تشترك في صفة أو أكثر ، ثم يستخلصون مزايا كل مجموعة منها على حدة ، لتكون أحكامهم صحيحة ، مطابقة لواقع اللهجات المدروسة . . . أما اعتبار اللهجات كلها لهجة واحدة ، واستخلاص حكم عام فتجاهل لواقع العربية ، كان قد أوقعهم في كثير من هذه الأحكام المصنوعة المتكلفتة .

كيف تتألف بنية الكلمة ؟

تتألف الكلمات عند الخليل — رأس المدرستين — بضم بعض الأصوات الساكنة إلى بعض ، وهي — ساكنة — خلّوا من الدلالة على معنى من المعاني ، بل لا يُستطاع النطق بها ، حتى يتوصّل إلى ذلك بحروف اللين ، أو بالحركات التي هي أبعاض حروف اللين ، ولا أعلم للكوفيين رأياً يخالف رأى الخليل .

(١) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٩ ص ٥٤) .

(٢) هم الهوامع للسيوطي (ج ٢ ص ٢٠١) .

(٣) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٢٣٤) .

كان الخليل يقول : « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ، ليوصل إلى التكلّم به ، والبناء : هو الساكن الذى لازيادة فيه ، فالفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو ، فكل واحدة شىء مما ذكرت » ١ .
وإذ عُرِف أن الأصوات الساكنة هى البناء الذى لازيادة فيه ، انفسح المجال لدراسة البناء من عدّة نواح ، ومن هذه النواحي ما يتّصل بالتّجرّد والزيادة عند أهل التّصريف .

وينبغى على هذا ألا يكون فى اللّغة العربية كلمة مجردة ، لازيادة فيها ، لأنه مامن كلمة إلا وفيها شىء من الحركات ، أو أحرف اللّين ، لتعذر النّطق بالأصوات السّاكنة وحدها ، كما قال الخليل .

ولكن القدماء سمّحوا فى الحركات ، فعدّوها جزءا من الأصول التى تتألّف منها الكلمات ، فإذا عرضوا للمجرّدات والمزيدات ، قصدوا إلى ما زاد على الأصوات الساكنة ، المحرّكة بالفتحة أو الكسرة أو الضّمة ، من أصوات أخرى زِيدَت للدلالة على معنى زائد على المعنى المُستفاد من أصل البناء .

المجرد والمزيد

كان الخليل يرى أن أبنية الكلمات ثلاثية ورُباعية وخماسية ، لا تقلّ عن ثلاثة أحرف ، « حرف يُبتدأ به ، وحرف تُختَشى به الكلمة ، وحرف يُوقَف عليه ، فهذه ثلاثة أحرف ، مثل سعد ، وعمر ، ونحوهما من الأسماء ، بدىّ بالعَيْن ، وحُشِيت الكلمة بالميم ، ووُوقِف على الرّاء » ٢ ؛ ولا تزيد على خمسة ، « فليس للعرب بناء فى الأسماء ، ولا فى الأفعال أكثر من خمسة أحرف ، فهما وجدت زيادة على خمسة أحرف فى فعل أو اسم ، فاعلم أنها زائدة على البناء ، وليست من أصل الكلمة » ٣ .

(١) الكتاب (ج ٢ ص ٣١٥) .

(٢) الجزء المطبوع من كتاب العين (ص ٣) .

(٣) الجزء المطبوع من كتاب العين (ص ٢) .

وجاء الكوفيون ، فوافقوا الخليل على أنها لا تنقل عن ثلاثة ، ولكنهم خالفوه في
الرباعي والخماسي ، وعندهم أن البناء لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على ثلاثة ، وما
زاد على الثلاثة فزائد على أصل البناء .

قال الرضى : « اعلم أن مذهب سيبويه وجهور النحاة ، أن الرباعي والخماسي
صنفان غير الثلاثي ، وقال الفراء والكسائي : بل أصلهما الثلاثي » ١ ، ولكن
الكسائي والفراء اختلفا في الزائد ، فالكسائي كان يرى أن الزائد في الرباعي هو
الحرف الذي قبل الآخر ، وكان الفراء يرى أن الزائد فيه هو الحرف الأخير ، والزائد
في الخماسي حرفاه الأخيران ٢ .

فالمثال المجرد على هذا عندهم هو : « ف ع ل » ، أما ما زاد على ذلك من تكرار
اللام حين يؤوزن الرباعي نحو جعفر بفعل ، والخماسي نحو سفرجل بفعلل إنما هو
زيادة طارئة على أصل البناء .

وبهذا يحتاجون لمذهبهم ويقولون : « إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا على أن وزن
« جعفر » فعل ، ووزن سفرجل : فعلل ، وقد علمنا أن أصل فعلل ، وفعلل : فاء
وعين ولام واحدة ، فقد علمنا أن إحدى اللامين في وزن « جعفر » زائدة ، واللامان
في وزن « سفرجل » زائدتان » ٣ .

وأكبر الظن أنهم قاسوا زيادة اللام في هذين المثالين ، على زيادة العين في مثل :
« فعلل » كقدّم ، وأخّر ، وعلى هذا جوّز الفراء تكرار الفاء والعين في الميزان ، ولو
كانا أصليين ، فكان يزن مثل سلسيل بفعلليل ، مع أن أكثر النحاة من البصريين ،
ومن حذا حذوهم يزنونها بفعلليل ٤ .

* * *

وإذ ذهب الكوفيون إلى أن البناء لا يكون على أقل من ثلاثة أصول ، اعترضتهم

(١) شرح الرضى على الشافية (ص ١٩) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف : (مسألة ١١٤) .

(٤) شرح الرضى على الشافية (ص ٢٢٢) .

أسماء شاذة ، يدلّ ظاهرها على أنها تألّفت من أصلين اثنين ، كأخ ، وأب ، وحم ، وفو ، وغيرهن .

ولكى يستقيم لهم هذا الأصل ، سلكوا نفس السبيل التى سلكها الخليل ، فى التّخّصّص مما استعصى على أصله ، أعنى سلكوا سبيل التأوّل ، فزعموا أن هذه وأمثالها إنما كانت فى الأصل مبنية على ثلاثة أصول ، غير أن استعمالها على الألسنة كثيرا أسقط منها الأصل الثّالث للتّخفيف . وكان الفراء يذهب إلى أن « وزن أخ ، وأب ، وحم » : فعَل ، وأن وزن « فو » : فُعَل ¹ . أما الحرف الثّالث الذى يُسمّى البناء ، فهو الواو المحذوفة فى الثلاثة الأولى ، وهى التى تظهر إذا قيل فيها : أبوان ، وأخوان ، وحمّوان ، وفى « فو » الهاء المحذوفة ، التى تظهر إذا قيل فيها : أفواه ² .

وقال ثعلب : « يُقال : هذا أبك ، وهذا أباك ، وهذا أبوك ، ثلاث لغات ؛ فمن قال : أبك ، قال : هذان أبان ، أب وأبان ، ويجوز فيه : أبوان . ومن قال : أباك وأبوك فتثنيتهما واحدة : أبوان » ³ .

وانتبنى على شذوذ هذه المفردات ، وتعدّد اللهجات فيهنّ أن ذهبوا إلى إعراب الأسماء الستة بالحركات والحروف جميعا . والنصّ الذى جاء عنهم ، وهو فى الأصل مذهب الكسائى والفراء ⁴ ، فى تفسير وجهه نظرهم فى إعرابهنّ بالحركات أيضا : « أن الحركة التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد ، هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافة ، ألا ترى أنك تقول : هذا غلام ، ورأيت غلاما ، ومررت بغلام ، فإذا أضفته ، قلت : هذا غلامك ، ورأيت غلامك ، ومررت بغلامك ، فتكون الضمّة والفتحة والكسرة ، التى كانت إعرابا له فى حالة الإفراد ، هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافة ، فكذلك ها هنا .

(١) شرح الأشموني (ج ١ ص ٨٠) .

(٢) مجالس ثعلب (ص ٤٦٨) .

(٣) معجم الفواعل (ج ١ ص ٣٨) .

والذى يدلُّ على صحَّة هذا : تغيير الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب ، والجرّ ، وكذلك الواو ، والألف ، والياء ، بعد هذه الحركات ، تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا ، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجرّ ، فدلّ على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجرّ . فدلّ على أنه مُعرَّب من مكانين « ١ » .

* * *

أما المُحدِّثون ، فيروّون أن الأصل السامى الذى تشترك فيه اللغات السامية المختلفة فى الغالب ، يتكوّن من ثلاثة أصول ٢ ، والعربية إحدى هذه اللغات ، فالجَمْهْرَة الغالبة من أبنيتها إنما بُنِيَتْ على ثلاثة أصول ، وهى المرحلة التطورية التى استقرّت عندها اللّغة العربية فى رأى الكوفيين كما يدلّ عليه تشبيّهم فى أن أقلّ ما يتألّف منه الاسم ثلاثة أصول .

غير أن أقدم الأسماء صيغة — كما يقول برجستراسر : هى الأسماء الثنائية ، والعربية قد حافظت مع بنائها الأصلي على كثير منها ، غير أنها اشتقت من بعضها صيغا جديدة بزيادة أحد حرفى العلّة ، أو بزيادة همزة أو هاء ، مثال ذلك فى الجمع الصحيح : أخوات ، وفى جمع التكسير : آباء ، وفى الأسماء المشتقة أبوة ، وفى الأفعال المشتقة : سى ، وفاه « ٣ » .

وحاول « باول كراوس » أن يثبت ثنائية البناء فى اللغة العربية ، بإدخاله فى هذا النطاق جميع الأفعال التى يسميها أهل العربية : « جوبا » ، ولكنه قال أخيرا :
« على كلّ حال ، إذا نظرنا إلى هذه المسألة ، فسرى أنه إن كانت هناك أمثال ثنائية قديمة فى اللّغة العربية ، فإنها أصبحت كلها تدخل فى ظرف التثليث ،

(١) الإنصاف : (المسألة ٢) .

(٢) نشوة اللغة العربية ، للأب أنستاس السكرمل (ص ١٠٧) ، ومقدمة لدروس لغة العرب للعليل (ص ١٢٤) ، والتوطئة للدكتور فؤاد حسين (ص ٥) . وفقه اللغة للدكتور على عبدالواحد وافي ، (ص ١٢) .

(٣) برجستراسر : التطور النحوى للغة العربية ص ٦١ .

وبقايها الثنائية في الع بية، نجدها في بعض الأسماء التي نعتبرها أقدم الأسماء العربية « .
ثم ذكر من هذه الأسماء عدّة ثنائيات : منها : دم ، أخ ، ابن ، اسم ، فم ،
فئة ، سنة ، مئة ، وغيرهن . ثم انتهى إلى مثل ما انتهى إليه « برجستراسر » ،
فذكر أن الكلمة « تتطور إلى الثلاثية بطرُق ثلاث : (١) إما بإضافة حرف في آخرها
« كأخ ، وأب ، ونحوهما » ؛ و (٢) إما بالتشديد نحو « فر التي ظنّ هو أن أصلها :
فر » ؛ و (٣) إما بجدد الحركة التي بين الحرفين ، « نحو قام ونام ، وغيرهما من الأفعال
الحروف ، ظناً بأن أصلها : قم ، ونم » ١ .

فهم إذن يتفقون مع الخليل البصريّ ، والفراء الكوفيّ ، في أن الأساس
في المفردات العربية ثلاثي الأصول ، ويختلفون معهم في هذه الثنائيات القديمة .

فالحدّثون يروّون أنها أقدم الأسماء ، وأنها تخلّفت عن أخواتها ، فلم ياحقها التطوّر ،
ولكن العربية كانت — بعد أن استقرّ أساسها في الثلاثي — تشتقّ منها صيغاً ثلاثية ،
بزيادة أحد أحرف العلة ، أو بزيادة همزة ، أو بزيادة هاء ، أو بمطل الحركة ، حتى
تصبح حرفاً .

والقدماء يروّون أنها كبقية الثلاثيّات ، كانت أصولها ثلاثة ، ثم أسقط
الاستعمال منها الأصل الثالّث للتخفيف ، لأنّ الحرف الثالث — وخاصّة إذا كان
أحد حروف اللين — كثيراً ما يطرأ عليه التغيّر ، أو الحذف ، فإذا احتيج إليه
أرجعوه في حال الإضافة ، أو التثنية ، أو الجمع ، أو التّصغير .

وللأستاذ إبراهيم مصطفى في « إحياء النّحو » رأى خاص في الأسماء الستّة ،
انحاز فيه إلى رأى الحدّثين ، ولكنه لم يقلّ بمقاتلهم إن « أخوك وأبوك » وأخواتهما
أبنية ثلاثية ، اشتقت من الثنائيّ القديم بزيادة الواو فيهنّ ، لأنّه يرى أن الضمّة في
حال الرّفْع طالّت ، حتى أصبحت واواً ، والفتحة في حالة النّصب طالّت ، حتى
أصبحت ألفاً ، والكسرة في حال الحذف طالّت ، حتى أصبحت ياء ، فما يتصوّر

أنه حرف ثالث ، ليس في الحقيقة إلا امتدادا لحركة الحرف الثاني فيها ١ .
ولكن الحرف الثالث في كلمة أخ ، وأب ، وحم ، وهي في حالة الإفراد ، ثابت
في بعض اللغات السامية الأخرى .

« فآب » في الآشورية والبابلية : أبو ، وفي الآرامية : أبا .

و « أخ » في الآشورية والبابلية : أخو ، وفي الحبشية ولغات جنوب الجزيرة :
أحو .

و « حَمَّ » في الآشورية والبابلية : أمو ، وفي الآرامية : حا ٢ .

ووجود الحرف الثالث في هذه اللغات ، لا يدفع قول الأستاذ إبراهيم مصطفى
حسب ، وإنما يدفع رأى « باول كراوس » و « برجستراسر » أيضا ، ويؤيد في
الوقت ذاته رأى الخليل والفرّاء ، في أنها كانت ثلاثية ، ثم أسقط الاستعمال منها
الأصل الثالث .

ويُخَيَّلُ إلى أن هذه الأسماء كانت في أقدم صُورِها مُسلَّحة بالواو في حالة الإفراد ،
كما هي في الآشورية والبابلية والحبشية ولغات جنوب الجزيرة ، لأن في اللغات
السامية ، ومنها العربية بوجهٍ خاصٍّ ، نفورا من الثنائية .

ويستند الأستاذ « باول كراوس » في هذا النفور إلى ملاحظته في أكثر اللهجات
العربية الحديثة ، من نفور من هذه الثنائية ، « ففي أكثر اللهجات العربية نجد أن الكلمة
(يد) أصبحت (يد) بتشديد الدال ، وأن اليد الصغيرة في بعض اللهجات إيده ،
وفي اللهجة المصرية ، (واللهجة العراقية أيضا) نجد (إيد) التي أصلها : (بيد) » ٣ .

فاضطرَّت العربية من قديم — كما يُخَيَّلُ إلى — أن تلحق هذه الثنائيات واوا
لتطول ، فتتَّسَّق مع ما استروحت إليه من الأساس الذي استقرَّ فيه بناؤها العام ،
أعني الثلاثي .

(١) إحياء النحوص ١٠٩ .

(٢) تاريخ اللغات السامية : ولفسون ٢٨٣ ، ٣٨٦ .

(٣) محاضرات « باول كراوس » .

ولكن العربية بعد أن ابتدعت التنوين أخضعت هذه الأسماء له ، كما أخضعت له غيرها ، فذهبت الواو ، إذ لم يعد لها مكان فيها ، بعد أن قام التنوين مقامها ، وتحققت به الغاية من إلحاقها بهذه الأسماء .

ولهذا تعود الواو إذا زال التنوين في حال الإضافة ، فيقال : (أبوك ، وأخوك) ولهذا أيضا اختلط الأمر على الكوفيين ، فذهبوا إلى إعراب هذه الأسماء من مكانين . ومهما يكن من أمر ، فإجراء البصريين لهذه الأسماء الستة مُجَرَّي الثَلَاثِي التام في إعرابهم بالحرركات ، أقرب إلى طبيعة العربية من إجراء الكوفيين لهن ، في انتهاج إعراب غريب كان موضوع جدل طويل ، مع أنهم كانوا يتفقون مع البصريين في أنهن " ثَلَاثِيَّاتُ الْأَصُولِ " .

* * *

على أن الكوفيين ما لبثوا أن واجهوا شواذ أخرى استعصى عليهم اندراجها تحت الأصل الذي أخذوا به ، وهو أن أقل ما يتألف منه الكلمة العربية ، إنما هو ثلاثة أصول ، وعرضوا لهذه الشواذ ، ولكنهم لم يعرضوا لمشكلة القول بأنها أسماء ، مع أنها لم تتألف من ثلاثة أصول ، ولم يحاولوا فيها ما حاولوا في الأسماء الستة .

وأكبر الظن أنها كانت عندهم أدوات وكنائيات أكثر منها أسماء صريحة ، ولعلهم كانوا قد شعروا بوجود مثلها في اللغات الأخرى ، ولا سيما اللغات السامية التي اتصل أهلها بهم ، واتصلوا هم بأهلها ، فتركوها دون أن يُسَبَّدوا فيها رأيا ، أو يخضعوها لتأويل .

ومن ذلك : الضمائر ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، التي بُنِيَ أكثرها على مقطع واحد ، أو مقطعين ، وهي ألفاظ قليلة الأصول ، استخدمتها اللغات ككنائيات عن الأسماء ، واستعاضت بها عن تكرار الأسماء الظاهرة ، لذلك كان الكوفيون لا يفرقون بين « المضمَر » و « المكنى » ، فهما من الأسماء المترادفة عندهم ، ووظيفتها في الكلام واحدة .

وللكوفيين في هذه الكنايات آراء يحسُن أن نعرض لها ، لنوازن بينها وبين آراء البصريين فيها من جهة ، وبين آراء القدماء جميعا وآراء المحدثين من جهة أخرى ، ما تهيأت لنا أسباب الموازنة ، لنستطيع تقدير أعمالهم ، ورصد مدى ما وفقوا إليه من صواب الرأي في دراستهم .

الضمائر

والضمائر متصلة ومنفصلة . أما المتصلة ، فهي التاء ، والكاف ، والهاء ، والنون ، والياء ، و « نا » ، وكلها ذات مقطع واحد ، وهي التي نجدها في : ضربت ، وضربنا ، وضربك ، وضربه ، وضربني ، وضربى . . . وأما المنفصلة فهي : أنا ، ونحن ، وأنت وفروعها ، وهو وفروعها ، وإياي ، وإياك ، وإياه وفروعهن .

أما الضمائر المتصلة فلا يختلف فيهن البصريون والكوفيون ، وهن هندهم جميعا . كلمات بُنيت على أصل واحد . . . وأما الضمائر المنفصلة فهي موطن الاختلاف بين رجال المدرستين .

أما « أنا ، ونحن » فهما عند الكوفيين أصلان ، لا زيادة فيهما ، ولذلك كانوا يقولون ببناء الأولى على السكون ، أى الألف ، والثانية على الضم .

قال ابن يعيش : « حكى القراء : آن فعلت ، بقلب الألف إلى موضع العين ، فإن صحّت هذه الرواية ، كان فيها تقوية لمذهبهم ، فهو عند الكوفيين مبنى على انسكون وهي الألف »^١ .

أما البصريون فكانوا يروون أن الكلمة ثنائية مؤلّفة من أصلين ، هما : الهمزة والنون ، والألف امتداد لفتح النون ، وإنما فتحوها ، لثلاث تشبه الأدوات »^٢ .

وقال الأشموني : « مذهب البصريين : أن أَلَف « أنا » زائدة ، والاسم هو

(١) شرح المفصل (١٣ ص ٩٤) .

(٢) نفس المصدر .

الهمزة والنون ، ومذهب الكوفيين ، واختاره الناظم ، أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة ^١ .

ولعل رأى الكوفيين في « أنا » أقرب من مذهب البصريين إلى ما انتهى إليه ^٢ .
الدرس الحديث ؛ فإذا نظرنا في الجدول الذي وضعه الدكتور « ولفنسون » لضائر
الرفع المنفصلة في اللغات السامية ، أدركنا صواب الرأى الذي ارتآه الكوفيون .

فبملاحظة الجدول نجد أن الضمير « أنا » :

في الحبشية : ana ، وفي الآرامية : (eno) ena ، وفي السبئية والمعينية : ana ،
وفي العبرية : ani ، anohi ، وفي البابلية والآشورية : Anaku .

وكلها تشترك في الهمزة والنون ، وصوت ثالث هو الألف في الحبشية ،
والآرامية ، والسبئية ، والمعينية ، والبابلية ، والآشورية ، وهى أصول الضمير العربى
« أنا » ، والياء أو الواو في العبرية .

ونجد أن الضمير « نحن » :

في الحبشية : nehna ، وفي الآرامية : enahnan ، hnana وفي السبئية
والمعينية : nahnu ، وفي العبرية : anahnu ، وفي البابلية والآشورية : anini ^٣ .

* * *

وأما « أنت وفروعها » فذهب الكوفيون إلى أن التاء من نفس الكلمة ، والكلمة
بكمالها اسم ، عملاً بالظاهر ^٤ ، ونسب الرضى هذا إلى الفراء ، فقال : « مذهب
الفراء : أن « أنت » بكمالها اسم ، والتاء من نفس الكلمة » ^٥ ، ولا تعارض بين
القولين ، فإن الفراء في مقدمة الأئمة الذين انبثى مذهب الكوفيين على آرائهم ، بل
إن أكثر أصولهم إنما انبثت عليها .

(١) شرح الأشموني (ج ١ ص ١٢٦) .

(٢) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ص ٥٩ . وكتاب المفصل في قواعد اللغة السريانية ، ص ١٨ فيما
يخص الضمائر السريانية .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٣ ص ٩٥) .

(٤) شرح الرضى هل الكالية (ج ٢ ص ١٠) .

وبمراجعة جدول الدكتور « ولفنسون » نجد أن الضمير « أنت » :

في الحبشية : anta ، وفي الآرامية : at (ant) ، وفي السبئية والمعينية : anta ،
وفي العبرية : atta ، وفي البابلية والآشورية : atta .

والظاهر — بعد الوقوف على هذا — يقتضي لنا متابعة الكوفيين في العمل به ،
والقول بمقتضاهم ، في أنها بسيطة لامركبة ، فأصول « أنت » العربية موجودة في الحبشية ،
والسبئية ، والمعينية ، والآشورية ، والبابلية ، والعبرية .

غير أن الأستاذ « برجستراسر » يرجح أن تكون « أنت وفروعها » مركبات
من شيئين : التاء التي تتصل بالفعل الماضي ، من نحو « ذهب ، وقعدت » ومن مقطع
« أن » الذي يحتمل أن يكون من أدوات الإشارة ٢ .

وليس الأستاذ « برجستراسر » هو أول من قال بتركيبها ، فإن القول به قديم ،
قال به بعض النحاة كما يقول الرضى ٣ ، « ونسبه السيوطي والصبان إلى أبي الحسن
ابن كيّسان ، وهو أحد الذين خلطوا المذهبين » ٣ ، وذهب فيها مذهباً هو نفس
ما ذهب فيها إليه المحدثون فقال : « إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة ، فكانت
مرفوعة متصلة ، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأن ، لتستقل لفظاً » ٤ .

على أن الخليل كان قد سبق إلى القول بتركيبها ، ولكنه اعتبر « أن » هي الضمير ،
أما التاء فقد لحقت للدلالة على الخطاب ، كما لحقت الكاف ذلك ٥ ، ومذهب الخليل
في (أنت وفروعها) هو مذهب البصريين .

* * *

وأما « هو وهى » وفروعهما ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من « هو

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٩ .

(٢) التطور النحوى للغة العربية : برجستراسر ص ٤٨ .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (ج ١ ص ٢٧١) ، ومع الهوامع للسيوطي (ج ١ ص ٦٠) .

(٤) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ١٠) .

(٥) الكتاب (ج ٢ ص ٦٧) .

وهي « الهاء وحدها » ، واحتجوا لمذهبهم هذا ، بأن الواو والياء تُحذفان في التثنية نحو : هما ، ولو كانتا أصلا لما حُذِفتا ، ثم أيدوا مذهبهم بنصوص شعرية ، منها قول العُجَيْر السَّلُولي :

فَتَبَيَّنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَمَل رَحْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ
وقول الآخر :

إِذَا هُ سِيمَ الْخَسْفِ إِلَى بَقَسَمٍ بِاللَّهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْسَكَمُ
أراد الأول : فيينا هو ، وأراد الثاني : إذا هو . واحتجاجهم بهذه النصوص لا يستقيم ، لإمكان حمل الحذف فيها على الضرورة ، كما يقول أبو البركات بن الأنباري في جوابه عن كلماتهم ، لأن للشعر مزايا ليست للنثر ، وللشاعر أن يتصرف في تراكيبه تصرفا لا يعرف الحُدود .

وإذا رجعنا إلى جدول الدكتور « ولفنسون » رأينا :

في الآرامية : هو = HU ، وهي = HI .

وفي السبئية والمعينية : هو = HUA ، وهي = HIA .

وفي العبرية : هو = HU ، وهي = HI .

وفي البابلية والآشورية : هو = SU ، وهي = SI .^٢

فالكوفيون في أكبر الظن — على صواب فيما ذهبوا إليه ، إلا أنهم لم يستطيعوا تأييده ، وما احتجوا به فهو صناعة محضة ، أما النصوص فقد تحمل على الضرورة ، كما صنع أبو البركات بن الأنباري في الرد عليهم ، وأما الحذف في التثنية — أي في « هما » — كما اعتبروه دليلا آخر على صحة مدّعاهم ، فليس بدليل قوي ، فلم يعترض أن يقول : إن « هما » ليست هي على حد التثنية ، وإنما هي صيغة مستقلة ، استعملت للدلالة على التثنية ، أو يذهب إلى إمكان أن الواو والياء لم يُحذفَا ، وإنما قُصُرَا بكثرة الاستعمال تخفيفا .

(١) الإنصاف (المسألة ٩٦) .

(٢) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٩ .

الكوفيون على صواب فيما ذهبوا إليه من أن الهاء وحدها هي الضمير ، لأنها هي الضمير وحدها في الآرامية والعبرية ، ولأن السين التي حلت محلها في البابلية والآشورية ، هي الضمير وحدها أيضا ، وليس الصوت الملحق بالهاء ، أو السين حرفا ثانيا ، لأنه - في أغلب الظن - ليس إلا ضمة ممطولة ، أو كسرة ممطولة ، ولا بد من الضمة والكسرة ، ليسهل نطقه على اللسان ، وأغلب الظن أن الضمير في « هو ، وهي » وفروعهما ، هو نفس الضمير المتصل ، الذي نجده في « ضربه ، وضربها ، وضربهم ، وضربهن » .

* * *

وأما « إياك ، وإياه » وفروعهن ، ففيهن جدال طويل بين الكوفيين والبصريين ، وبين الكوفيين أنفسهم ، والبصريين أنفسهم ، حتى كان عدد الآراء فيهن من الفريقين : سبعة آراء ١ .

وجمهور الكوفيين يذهبون إلى أن الكاف والهاء والياء ، من إياك ، وإياه ، وإياي ، هي الضمائر ، وهي منصوبة ، وأن « إيا » عمادها ، تعتمد عليه اللواحق في حالة انفصالها ، وهو مذهب الفرّاء ، كما يقول السيوطي ٢ .

وجمهور البصريين يذهبون إلى أن « إيا » هي الضمير ، وهذه اللواحق التي تلحق ، حروف لاموضع لها من الإعراب ، ألحقت بها كما ألحقت التاء بأن وفروعها ، وكما ألحقت الكاف بأسماء الإشارة ٣ .

وهناك رأيان : أحدهما لقوم من الكوفيين ، وهو يذهب إلى بساطتها . والثاني للخليل بن أحمد ، وهو يذهب إلى تركيبها .

أما الأول فهو رأى قلّة من الكوفيين ، كما يفهم من إهمال أبي البركات بن الأتباري إياه ، حين عرض للخلاف بين البصريين والكوفيين في إياه ، وإياي ، وإياك ،

(١) مع الهوامع (ج ١ ص ٦١) .

(٢) مع الهوامع (ج ١ ص ٦١) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ١٢) .

وختلاصة هذا الرأي : أن الكلمة ليس فيها تركيب ، وأن « إيا » مع ما بعدها اسم واحد . ١

وأما رأى الخليل فليس هو رأى البصريين ، لأن للبصريين رأيا آخر ذكرته هنا ، وقد ردوا على الخليل ، وهتوا قوله ، وكان الخليل يرى أن « إيا » ضمير مُبْهِم ، يحتاج إلى ما يخصصه ، وأن اللواحق التي تلحقه إنما هي الضمائر المتصلة ، وقد أُضيفت « إيا » إليها ، بدليل ما سمعته من قول العرب « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ٢ .

فالخليل إذن كان يرى أنها ضمير ، ولكنه يحتاج إلى ما يخصصه ، وإضافته إلى الاسم الظاهر كما جاء في النص - تدل على أن الهاء المتصلة بإيا الأولى في النص ، اسم مضاف إليه أيضا ، فهو يُخالِف البصريين باعتبار اللواحق أسماء ، والكوفيين باعتبار « إيا » اسما مضمرا .

وأقرب الآراء من رأى الخليل هو رأى الكوفيين ، لأنهم لم يُنْكروا عليه اسمية اللواحق ، ولكنهم خالفوه في « إيا » ، وفي إعراب لواحقها ، فلمهم يرون أن « إيا » لا هـ لها من الإعراب ، وإنما أُتِيَ بها لتكون عمادا للضمائر في حالة الانفصال ، وأن اللواحق في محل نصب لأنها هي الضمائر ، لا إيا .

ويبدو لي أن رأى الخليل في « إياك ، وإياه ، وإياي » مستقيم ، بثلاثة أمور :

١ - أنه سمع العرب يقولون : « إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب » ، واستعملهم إياها مضافة إلى الظاهر ، يُشعر بجواز إضافتها إلى المضمير .

٢ - وأن « إيا » في استعمالها خالفت أخواتها من الضمائر ، لأنها مُبْهِمة ، تحتاج إلى ما يُخَصِّصُها ، بالخلق علامة التكلُّم ، والخطاب ، والغيبة بها ، وذلك يُشعر بأنها تختلف عن سائر أخواتها ، وأنها ليست بمنزلتها في التعريف ، ويُشعر بقوة رأى الخليل في إبهامها ، واحتياجها إلى ما يُزيل الإبهام عنها بإضافتها .

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ١٣) .

(٢) الكتاب (ج ١ ص ٤١١) والإنصاف (المسألة ٩٨) .

٣ - وأن الحروف التي تلحقها ، كما يزعم البصريون ، هي بعينها التي تُستعمل أسماء ، فكيف يفرّقون بين استعمالها حروفاً ، واستعمالها أسماء ، وليس ذلك إلا لدهابهم إلى أن « إيا » ضمير معرفة ، فلما عدّوها من المعارف ، أحالوا اعتبار العلامات بعدها أسماء ، لأن كونها أسماء يستدعي أن يكون لها محل من الإعراب ، ولا محل لها هاهنا ، إلا أن تكون مضافا إليه ، وهذا ما لا يستطيعون تصوّره ، لأن الضمائر عندهم لاتضاف ، لاستغنائها عن التعريف والتخصيص .

أسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة

وأما أسماء الإشارة والأسماء الموصولة ، فللنّساجة القدماء فيهنّ آراء غامضة ، وقد اختلفوا في « ذا » من أسماء الإشارة و « الذي » من الأسماء الموصولة ، هل الاسم فيهما هو الذال وحدها ، أو الذال والألف في « ذا » ، واللام والذال والياء في « الذي » ؟

وقد ذهب الكوفيون إلى الأول ، واحتجوا لمذهبهم بما هو صناعى محض ، لا يمتّ إلى البحث اللّغوى ببصيلة ، فقد قالوا :

« الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها ، أن الألف والياء فيهما (يعنون ذا والذى) يُحدّثان في التثنية ، نحو : قام ذان ، ورأيت ذين ، وقام اللذان ، ورأيت اللذين ، ومررت باللّذين »^١ .

وذهب البصريون إلى الثانى ، واحتجوا لمذهبهم بما لا يختلف عن احتجاج الكوفيين ، بُعدا عن البحث اللّغوى السّليم ، فقد قالوا :

« إنّما قلنا : إنه لا يجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم ، لأن (ذا والذى) كلّ واحدة منهما منفصلة عن غيرها ، فلا يجوز أن تُبنى على حرف ، لأنه لا بدّ من الابتداء بحرف ، والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها ،

لكان يؤدّى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكنا مُتحرّكا ، وذلك محال ^١ .
 فإذا التمسنا أسماء الإشارة في اللّغات السّامية ، وجدنا أن ما يُقابل « ذا » العربية
 في الحبشية هو : ZE ، وفي الآرامية هو : Hono (وهى تقابل « هُنا » العربية ،
 وتؤدّى ما تؤدّيه « ذا » أيضا ، وفي العبرية هو : ZE ^٢ .

وبملاحظة هذا، نجد أن اسم الإشارة في الحبشية والعبرية مؤلّف من صوت ساكن ،
 وصوت كسّين ، كما هو في العربية ، وهذا ربما أَيْد الكوفيين في ذهابهم إلى أن الذال
 وحدها هي اسم الإشارة ، لأن صوت اللّين لا يعنى أكثر من أنه حركة الذال ممتولة ،
 وحركة الذال هنا لازمة للاستعانة بها على النطق بالذال ، لأن الصوت السّاكن مما
 يعسر النطق به وحده ، مجردا من صوت اللّين القصير (الحركة) ، أو الطويل
 (حرف المدّ) ، إذا كان يمثّل كلمة مستقلة ، فلا بدّ إذن من الاستعانة بالحركة ،
 ثم مُطِلّت هذه الحركة ، حتى أصبحت ألفا ، ولذلك حُذفت في الصيغة التي وضعت
 للمثنى ، فليس هناك من حاجة إليها ، لاعتماد الذال حينئذ على الألف والنون بعدها .

وبملاحظة ما جاء في احتجاج البصريين لمذهبهم ، من ذهابهم إلى ضرورة
 الاستعانة بالألف ، ليكن النطق بالاسم . ويبدو لنا الخلاف بينهم وبين الكوفيين
 شكلياً ، لأنه لا الكوفيون يُنكرون أهمية صوت اللّين ، في الاستعانة به على النطق
 بالذال ، ولا البصريون .

أما احتجاج البصريين بقول العرب في تصغير « ذا » والذي : ذِيّاً واللّديّا ، فلا
 ينصر لهم قضية ، لأن العرب يسترّوْحون إلى الكلمات الثلاثية ، كما يسترّوح إليها
 غيرهم من السّاميين ، ولذلك كان الأساس في اللّغات السّامية هو الثلاثي غالبا . فإذا
 استعملت أمثال هذه الصّيغ استعمال الصّيغ الأخرى ، التي تُمثّل أكثر مفردات اللّغة ،
 تحمّلوها عليها ، فموزادوا في أصولها ، كما فعلوا ، في اسم ، وأصله : (سيم) ، وأخ وأب
 وحم وفو وغيرها ، وهى أبنية سامية الأصل ، بقيت في العربية دون أن يتحمّلها

(١) الإنصاف (المسألة ٩٥) .

(٢) تاريخ اللغات السامية ، ص ١٠٠ .

النَّطَوْرُ الذى لحق مفرداتها ، فأقرّها فى الثلاثيَّ ، فبقيت على حالها ، فلمّا أرادوا أن يستعملوها استعمال سائر المفردات ، أضافوا إليها الواو أو المجرزة ، أو الهاء ، فى إخوة ، وآباء ، وأقواء ، وأسماء فى حالة الجمع ، ومنحوها الخصائص العامة لسائر المفردات . ومما يؤيّد غموض آرائهم فى هذه الأسماء أنهم لم يكادوا يعرضون لبقية أسماء الإشارة ، كذى وذو وأولاء ، ولا لبقية الأسماء الموصولة ، كاللاتي واللاتي ، وحين حاولوا تفسير اللام المشدّدة فى الّذى ، والّذين ، والذين قالوا :

« وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الّذى » على اللام الأولى ، ليسلم سكون اللام الأولى ، لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتياج إلى تحريك اللام ، لالتقاء الساكنين ، كقولهم : الانتظار ، والانكسار ، فالو لم تدخل اللام الثانية لأدّى إلى تحريك اللام الأولى ، لأنها ساكنة ، والذال بعدها ساكنة فزادوا اللام الثانية ، لتبقى اللام الأولى على أصلها فى السكون » ١ .

وهو تفسير ضعيف ، لأنه مبنى على افتراض أن الذال فى « الّذى » ساكنة ، وهو ما لم يقدّم عليه شاهد ، وما استشهدوا به من نصوص شعرية ، يمكن حمله على الضرورة ، أو على أن لغة الشعر خاصة فى أحوال كثيرة ، لا يستشهد بها على أسلوب إلا إذا جاء له فى النثر نظير . وكل ما استشهدوا به إنما هو من الشعر ، من مثل قول الشاعر :
الَّذِى بِأَسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ وَالَّذِى بِأَعْلَاهُ سَيْلٌ مَدَّةُ الْجُرْفِ
وإذا أثبت هذا لهم شيئاً ، فإنما يثبت أن « اللذ » لغة فى « الّذى » ، وأنه استعين على سكون اللام باللام الزائدة المفتوحة ، ولكنه لا يجب بحال عن وجود اللام الزائدة فى اللغة الأخرى ، أعنى « الّذى » لأن الذال فيها متحركة ، لا تحتاج إلى زيادة اللام الثانية .

* * *

عرفنا مما ذكرناه هنا ، أن هذه الأبنية موجودة فى اللغات السامية المختلفة ، مما يؤيّد أنها بقايا من السامية الأولى ، تخلّفت عن التطوّر اللغوى الذى خضعت له (١) الإنصاف (مسألة ٩٥) .

مفردات اللغات السامية ، وهى فى الغالب تتألف من أصوات قليلة ، أريد بها إلى الاختصار ، حين يُستعان بها على ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض :

أما الضمائر فهى ألفاظ معينة يُستعمل بعضها فى الكناية عن المتكلم ، كالتاء المضمومة فى « ضربت » ، والياء فى « ضربنى » ، وأنا ، ونحن ، وغيرها ، وبعضها للكناية عن الغائب ، كالهاء فى « ضربه وضربها » ، وكهـ وهى وغيرها ، وبعضها للكناية عن المخاطب ، كالتاء المفتوحة فى « ضربت » ، الكاف فى « ضربتك » وأنت ، وأنت وغيرها ، وهى موجودة فى سائر اللغات للكناية عن الأسماء الظاهرة ، وللإستغناء بها عن تكرارها .

وأما أسماء الإشارة فتؤدى وظيفتها اللغوية كما تؤدىها الضمائر ، إلا أنها تختلف عنها ، فى أنه قد يجمع بينها وبين ما هى كناية عنه ، أعنى الأسماء الظاهرة ، كما إذا أُشير إلى شىء ، فقليل : هذه الشجرة ، أو هذا الرجل ، أو أولئك النسوة إمعانا فى التشخيص .

وأما الأسماء الموصولة ، فهى كالضمائر وأسماء الإشارة ، تؤدى ما تؤدىه من وظيفة ، بل هى « فى الأصل من أسماء الإشارة »^١ ، ويُستغنى بها عن تكرار ما هى كناية عنه ، ولكنها أقوى من الضمائر وأسماء الإشارة فى تحقيق الاختصار ، وربط الجمل التى تمثل صورا ذهنية معهودة ، بعضها ببعض ، فلولا كلمة « التى » فى قولنا : سأريك الهدية التى أهداها إلى أبى ، لما استطعنا التعبير عما تؤدىه هذه الجملة إلا بجملة يفسر بعضها بعضا ، ويكمل بعضها بعضا .

فينبغى أن نتبّلها كما هى ، ونستعملها كما استعملها العرب أصحاب اللغة ، بعد أن نرصد استعمالاتها المختلفة ، التى نقلتها إلينا النصوص الصحيحة .

»

الاستعمال وأثره في البنية

لأريد أن أفترض في الكوفيين أنهم انتهجوا في دراسة اللغة منهجا علميا سليما ، ولا ينبغي أن أفترض ذلك ، فالكوفيون كالبصريين ، كانوا قد درسوا اللغة معتمدين على الملاحظة والاختبار ، في داخل اللغة نفسها ، أو درسوا نحوها غير شاعرين بما يربطها باللغات السامية من روابط ، مرجعها اللغة السامية الأولى ، التي سارت في وجوه مختلفة من التطور ، فكانت هذه اللغات السامية المختلفة المعروفة ، ولم يُعَنَّوْا بنحو هذه اللغات ، أو يدرسوا ظواهرها اللغوية ، على أساس المقارنة بين العربية واللغات السامية الأخرى .

إلا أن البصريين كانوا قد قصَّروا في استغلال المراجع الحية ، التي كانت في متناول أيديهم ، فلم يُتِمِّسُوا استقراءها ، وشغلَّتْهم الرَّغْبَةُ في التَّقْنين والتَّقْعِيد ، عن أن يرجعوا إلى المادَّة نفسها ، وبدلا من أن يرجعوا إلى هذه المادَّة ليتصيَّدوا ظواهرها وأصولها العامة ، حاولوا في كثير من الأحيان إخضاع هذه المادَّة إلى تلك القوانين التي وضعوها ، والتي تعتمد غالبا على أُسُس فلسفية محضة ، فآل أمرهم بسبب هذا إلى التخبُّط والحيرة ، وآل أمر اللغة إلى الجمود والجذب الخفيف ، لأن الذين جاءوا بعد الطبقة الأولى كانت المسافة بينهم وبين مادَّة العربية بعيدة ، وشغلَّتْهم أعمال السِّلَف عن أن يرجعوا إليها ، أو يبحثوا عنها فيما حفظته لهم هذه المدوَّنان من نصوص ، وأصبح كلُّهم أن يُلمَّسُوا بما وصل إليه أسلافُهم من قوانين ، وأن يفلسفوا ما انتهى إليهم من عِلل ، حتى أصبح للقوانين قوانين ، وللعلل عِلل ثوان ، وعِلل ثوالث .

ولكن من حقِّ الدرس علينا أن نلتمس لهم بعض العذر ، لأنهم قد استخدموا كلَّ قواهم ، وبلغوا الغاية التي تسمح لهم بها استعداداتهم العقلية ، وظروفهم التي

لم يكن لها إلا أن تضعهم حيث كانوا ، في الدرجة التي تتناسب مع تقدّمهم الفكريّ العام ، وقد تأثّروا بما حولهم من مناهج ، ولا سبيل لهم إلا أن يتأثّروا بها ، وكان المنهج الكلاميّ هو الغالب على الدراسات ، فتأثّروا به ، ولم يكن لهم في دراسة اللّغة نفسها ، فكان ذلك هو الشُّعْرة التي نفدَ منها العُقْمُ والحدُّبُ إلى دراساتهم ، وهي لا تزال في المرحلة الأولى من النموّ ، فكانت النتيجة التي آلت إليها هذه الدراسة معروفة متريّقة .

على أن ملاحظاتهم واختباراتهم لم تكن عقيمة كلّ العقم ، ولا جامدة كلّ الجمود ، فقد فتحت أمامهم منافذ ، هدتهم إلى شيء من خصائص الدراسة اللّغوية ، وظهرت آثارها فيما وصلوا إليه من نتائج ، هي من صميم الدراسة اللّغوية ، والدراسة النّحوية .

وكان الكوفيون أقوى صلة بالمنهج النّحويّ ، وأكثر انتفاعا بالمصادر اللّغوية ، التي رفض البصريون كثيرا منها ، كما سنرى عند الكلام على مصادرهم ، ولأنهم - بعد - أقلّ اندفاعا إلى الأخذ بأساليب أصحاب الكلام ، من اعتداد بالعقل ، وعناية بالأصول العامة .

يدلّ على ذلك اعتمادهم على الاستشهاد بكلام العرب من نصوص شعرية ونثرية كلما ناظروا البصريين ، ويدلّ على توسيع الأطلس اللّغويّ الذي خطّطه البصريون ، وقصّروا الأخذ عليه ، فقد عُرِف عنهم أنهم اعتمدوا على أقوام من العرب وثقوا بهم ، واحتجّوا بكلامهم ، وهم : أعراب الخطميّة :

ويدلّ عليه أيضا ما يستشفّ الدارس من نحوهم من جنوح عن تفسير الظواهر تفسيراً عقلياً ، وعن اتّباع التّأويلات البعيدة التي تُخالِف الظّاهر . وخير مثال لهذا ما قاله الكسائيّ حين سئل عن شذوذ « أيّ » الموصولة في استعمالها عن سائر أخواتها الموصولات ، قال : « أيّ كذا خلقت »^١ .

يقول الأستاذ أمين الخولى : « إن الكسائي بإجابته هذه ، يذكرنا بمدرسة قومه فى النحوى ، وما تميل إليه من تتبع اللغوى ، وعدم التأويلات البعيدة ، والإمعان المنطقى ، الذى جنّحت إليه مدرسة البصرة المناظرة »^١ .

ويدلّ عليه أيضا ما سأذكره فى هذا الفصل من دلائل لبينة الكلمة العامة ، وتفسيرات لظواهر لغوية انبثت على التفاتهم إلى تأثير اللغة بعوامل التطور ، وإلى تدخل الاستعمال وحرّيته ، فى تغيير كثير من الأبنية التى كثر دورانها فى الألسنة ، فإذا قورنوا بالبصريين ، شعرنا بعظم المسافة بين المدرستين ، وبعد الشقّة بين المنهجين .

وفى ما أتى مثل من أمثلة كثيرة ينبنى عليها الفرق بين مدرسة تميل إلى تحكيم الحسّ اللغوى ، فى تتبع الظواهر اللغوية ، وأخرى تميل إلى تحكيم الأصول العقلية فى دراستها .

كان الكوفيون يذهبون إلى أن السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل ... أصلها : « سوف » ، والبصريون يذهبون إلى أنها أصل بنفسها^٢ ، ولننظر الآن إلى أسلوب كل من الفريقين فى الاحتجاج لمذهبه ، لتبين بُعد الشقّة بين الأسلوبين .

قال الكوفيون : « إنما قلنا ذلك ، لأن « سوف » كثر استعمالها فى كلامهم ، وجريها على ألسنتهم ، وهم أبداً يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم : لأدر ، ولم أبّل ، ولم يك ، وخذ ، وكل ، وأشباه ذلك . والأصل : لأدرى ، ولم أبال ، ولم يكن ، وأؤخذ ، وأؤكل ، فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك هنا ، لما كثر استعمال « سوف » فى كلامهم ، حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً ... والذى يدلّ على ذلك : أن السين تدلّ على ما تدلّ عليه « سوف » من الاستقبال ، فلما شابهتها فى اللفظ والمعنى ، دلّ على أنها مأخوذة منها ، وفرّع عليها » .

وقال البصريون : « إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كل حرف يدلّ على معنى ، ألا

(١) الاجتهاد فى النحو العربى : الأستاذ أمين الخولى ، وهو بحث قدم لمؤتمر المشرقين بإستانبول

١٩٥١ .

(٢) الإنصاف (المسألة ٩٢) . وشرح المفصل (ج ٧ ص ٤٨) . والمغنى ، حرف السين المهملة . والمهم

(٢٣ ص ٧٢) .

يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً بنفسه ، والسين حرف يدلّ على معنى ، فينبغي أن يكون أصلاً في نفسه ، لا مأخوذاً من غيره ^١ .

وقال قائل من أتباعهم : « ليست السين مُقْتَطَعَةً منها ، أى من « سوف » ، بل هى أصل برأسها ، على الأصحّ ، لأن الأصل عدم الاقتطاع » ^٢ .

فقد نهج الكوفيون في ذهابهم إلى أن السين وسوف حرف واحد ، وأن السين ليست إلا « سوف » ، اقتطع الاستعمال وجريها على الألسنة ، بعض حروفها تخفيفاً ، منهجاً يتفق مع واقع اللُّغة في تطوُّرها واستعمالها .

يدلّ على ذلك إيرادهم نظائر كثيرة ، من أفعال تأثرت بهذا العامل اللُّغويّ ، أعنى الاستعمال ، فجرت على خلاف القياس ، بفقدانها بعض أصولها التي بُنِيَتْ عليها : ثم احتجّوا بلغات سمعوها ، كانت « سوف » قد فقدت الواو في بعضها ، والفاء في بعضها الآخر ^٣ .

أما البصريون فقد أمعنوا في منهجهم العقليّ ، حتى ليخيّل إلى الواقف على احتجاجهم ، أنهم كانوا يُنكرون خضوع اللُّغة للتطوُّر ولفعل الاستعمال ، إنكاراً باتاً ، لأن الأصل عندهم « في كل حرف يدلّ على معنى ، ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلاً في نفسه » .

ثم انتصر أبو البركات بن الأنباريّ لهم ، فردّ كلام الكوفيين بأن ما رَوَوْه من لغات ، قد انفرد الكوفيون به ، فلا يكون حجة ، كأنهم كانوا قد استكملوا الاستقراء ، فلم يفتهم من كلام العرب شيء ، أو كأن رواية اللغات وقف عليهم ، وأن ما يصل غيرهم إليه مما لم يعرفوه ، ليس من كلام العرب .

(١) الإنصاف (المسألة ٩٢) .

(٢) الجمع (ج ٢ ص ٧٢) .

(٣) بل لقد ذكر ابن هشام فيها أربع لغات : سوف « ويقال فيها : سف ، بحذف الوسط وسو بحذف الآخر ، وسى بحذفه ، وقلب الوسط ياء ، مبالغة في التخفيف » (المعنى ، حرف السين المفردة) ويخيّل إلى أن (سى) هى السين المفردة ، التي تجدها في سيفعل ، ولكنها لما بقيت وحدها كسرت ، ثم مطلت حرّكتها ، تكثيراً لحروفها ، حتى استحالت الكسرة إلى ياء .

وبأنه إن صحَّت هذه الرواية، فهي من الشاذِّ الذى لا يُعْبَأُ به، لقلَّته كما يزعُمون، لأنها لا تخضع لأصولهم، وبأن حذف الفاء والواو على خلاف القياس، فلا ينبغي أن يجمع بينهما في الحذف ١.

وهذا تدخُّلٌ منهم في القوانين اللغوية، وحدٌّ من حرية الاستعمال في البناء. وإذا كان حذف الواو والفاء على خلاف القياس، أفكان الحذف في تلك الأمثلة التي أُيِّدَ الكوفيون بها مذهبهم، والتي لم ينكرها البصريون، من نحو: كُلُّ وَخُدٍّ وَلَمْ أُبَلِّ وغيرها جاريا على القياس، وهم — أعنى البصريين — يتفقون مع الكوفيين في أن الألسنة في استعمالها الطويل، قد حذفت بعض أجزائها، لأن الألسنة تميل إلى التخفيف، بحذف بعض الأصول من الحروف التي يكثر دورانها عليها.

وقال ابن يعيش: «والذى عليه أصحابنا أنهما كلمتان مختلفتا الأصل، وإن توافقتا في بعض حروفهما، ولذلك تختلف دلالتهما، فسوف أكثر تنفيسا من السين» ٢
وقال ابن هشام ليان أن بينهما فرقا: «وتنفرد — يعنى سوف — عن السين بدخول اللام عليها، نحو: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى» ٣.

أما ما قاله ابن يعيش، فقد ردّه ابن مالك، بأن استعمالهما في القرآن وفي كلام العرب، لا يشير إلى مثل هذا الفرق المزعوم، لأنهما قد تواردا على معنى واحد في قوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يَرْضَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا — أولئك سَنَوْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا»، وفي قول الشاعر:

وَمَا حَالَهُ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا إِلَى حَالَةٍ أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ؛
وأما ما قاله ابن هشام، من أن «سوف» تختص بدخول اللام، كما في قوله تعالى: «وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى»، فأكبر الظن أن الذى منع دخول اللام على السين في كلامهم، إنما هو عامل صوتي، لأنه قد يتحول ذلك إلى توالى حركات

(١) هم الهوامع (ج ٢ ص ٧٢).

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٨ ص ١٨١، ١٩١).

(٣) مغنى البيت، حرف السين المهملة.

(٤) هم الهوامع (ج ٢ ص ٧٢).

كثيرة في كثير من المواضع ، كما في نحو قولنا : والله ، لَسَيَتَفَانِي فِي الدِّفَاعِ عَنْ بِلَادِهِ ، وهو ما استثقله العرب في كلامهم ، لما فيه من مجهود عَصَلِيٍّ ، لا يَتَّفَقُ مع ما يتطلبه الاستعمال من سهولة ويُسْرَر .

وكان كثير من النُّحَاة يَعْلَمُونَ بناء الفعل الماضي على السُّكُون ، عند اتِّصَالِهِ بِالضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ . نحو : قَعَدْتُ ، وَكُتِبَتْ ، بَأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ عَلَى حَالِهِ مِنَ الْفَتْحِ ، لَتَوَالَتْ أَرْبَعُ حَرَكَاتٍ ، وهو ما يستثقله العرب في كلامهم .

قال الأَشْمُونِي : وهو أحد أتباع المدرسة البصرية : « وأما ضربت وانطلقنا فالسكون فيه عارض ، أوجه كراهتهم توالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة »^١ .

* * *

ولماذا نَبْعُدُ فِي الاحتمالات ، ولدينا في العربية مثال آخر ، هو : « مُنْدٌ وَمُنْدٌ » ، وجمهور النُّحَاة من البصريين والكوفيين على أن الأصل في « مُنْدٌ » هو : « مند »^٢ ، ولهما استعمالان عندهم ، يُسْتَعْمَلَانِ ظَرْفَيْنِ ، وَيُسْتَعْمَلَانِ حَرْفَيْنِ ، كما جاء في قول ابن مالك :

وَمُنْدٌ وَمُنْدٌ اِسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوَّلِيَا الْفِعْلِ كَجِئْتَ مُنْدٌ دَعَا
وَإِنْ يَجْرَأُ فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ تُهْمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى « فِي » اسْتَسْبِنَ
فهما إذن قد يكونان حرفين عندهم ، ومع ذلك فإن « مُنْدٌ » مشتقة من « مُنْدٌ » ، أو هي « مند » أسقط الاستعمال منها النون ، مع أن البصريين كانوا يقولون : « إن الأصل في كل حرف يدل على معنى ، ألا يدخله الحذف ، وأن يكون أصلا في نفسه »^٣ .

هذا إلى أن هناك للمُحَدِّثِينَ رأيا يذهبون فيه إلى أن « الأدوات النحوية التي تستعملها اللغات ، ليست إلا بقايا من كلمات مستقلة قديمة ، أُفْرِغَتْ مِنْ مَعْنَاهَا

(١) شرح الأشموني (ج ١ ص ٩٥) .
(٢) شرح الأشموني (ج ٢ ص ٣٦٢) المصع (ج ١ ص ٢٦) .
(٣) الإلصاف (المسألة ٩٢) .

الحقيقيّ ، واستعملت مُجرّد موضّحات ، أى مجرّد رموز ١ ، وقبل أن تصير أداة كانت قد مرّت بتاريخ طويل مجهول ، أخذت فيه تتخلى عن مدلولها الأصلي شيئا فشيئا ، وبطريقة غير مُحسّ بها ، وأخذت تصطنع لنفسها وظيفة خاصة ، وحكما جديداً .

وكان البصريون يسمّونها حروف المعاني ، لأن كل واحد منها يفيد معنى من المعاني ، كالأستفهام والابتداء ، والاستعلاء ، المجاوزة ، والاستدراك ، وغيرها .

وكان الكوفيون يسمّونها أدوات ، لأنها أصبحت رموزا مجرّدة ، لا تدلّ على معنى مستقلّ ، بحيث يمكن التعبير عنه ، أو ترجمته ، ولا يظهر معناها إلا إذا اتخذت لنفسها مكانا معيّنا في الجملة .

ويبدو ذلك واضحا في بعض الأدوات التي بقيت محتفظة بأصولها ، ولكنها بعدت بالاستعمال عما كانت تؤدّيه أولا ، كعلّ في دلالتها على الاستعلاء ، فهي تؤدّي ما يؤدّيه الفعل « علا » من معنى ، إلا أنها اختلفت عنه في حكمها واستعمالها ، على أنها كانت تستعمل إلى جانب ذلك استعمال الأسماء أيضا ، كما جاء في قول الشاء :
غَدَت من عليه بعد ما تمّ ظِمْمُها تصِلُ وعن قَيْضٍ زِيْرَاءَ مَجْهَلٍ
أى من فوقه ٢ .

ومثلها : « عن » في استعمالها أداة تدلّ على المُجَاوِزَة ، واسما ، بمعنى « جانب » كما يقولون ، وكما جاء من قول الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّماحِ دَرِيْثَةً مِنْ عَنِ يَمِيْنِي تَارَةً وَأَمَامِي ٣
ومثلهما : لكن ، كما سيأتى بيان أنها مركّبة من « لا » النافية ، و « كين » المقابلة لكلمة Ken العبرية ، التي معناها « هكذا » . ولا يبعد أن تكون كلمة « كين » كانت في العربية ، ثم انقرضت منها ، كما احتمل الدّارسون المحدثون أن « أَيْس » كانت

(١) « اللغة » فندريس ، ص ٢١٦ .

(٢) شرح الأشموني (ج ٢ ص ٢٣٢) .

(٣) نفس المصدر .

فعلا للكينونة في العربية ، كما هي فعل الكينونة في اللغات السامية الموجودة الآن ، ولكنها انقرضت من العربية .

ومثل « عن ، وعلى » في استعمال الأولى اسما وأداة ، واستعمال الثانية اسما وفلا ، وأداة : do ، will في الإنجليزية ، فإن « do » تُستعمل فعلا أساسيا في الجملة ، وتُستعمل فعلا مساعدا ، أو أداة استفهام ، وقد اجتمعتا في قول الإنجليزي في تحيته : How do you do .

وأن will تُستعمل اسما بمعنى الإرادة أو الرغبة ، وتُستعمل فعلا بمعنى أراد ، أو رغب ، وتُستعمل أداة تقوم في الدلالة على الاستقبال مقام السين وسوف في العربية ، حتى لقد اختُصِر بعض حروفها في الإنجليزية ، بكثرة الاستعمال ، لغرض التّخفيف ، كما في قولهم : You' ll visit Cairo ، كما اختصر بعض حروف « سوف » ، فاستُعْمِلَت « سَوُ » حينا ، و « سَتَفُ » حينا ، و « سَي » حينا آخر ، كما يقول الكوفيون .

* * *

النحت والتركيب

وهما كلمتان تتلاقيان في معنى واحد ، هو استخلاص كلمة واحدة من أكثر من أصل واحد ، وتفرقان في كيفية هذا الاستخلاص ، فالنحت يتحقق باستخلاص كلمة من كلمتين ، أو ثلاث كلمات ، بعد اقتطاع بعض أجزائها . والتركيب يتحقق بالتلازم بين كلمتين تلازما يجعل منهما الاستعمال متجاورتين كلمة واحدة ، يمنحها التلازم والاستعمال معنى جديدا ، مُستخلصا من مجموع المعنيين اللذين دلّ عليهما الأصلان المتلازمان كلاً على حدة .

لاحظ المُستغلون في اللغات ، الذين رصّدوا ظواهرها ، أن التركيب ظاهرة في اللغات ، لا تختص بها العربية ، بل هي في العربية ، أو في اللغات السامية بوجه عام ،

أقل منها في اللغات الهندية الأوروبية ، ولا سيما الحديثة منها . فقلّما نجد في هذه اللغات كلمات ترجع إلى أصل واحد .

وواقع اللّغة العربية يشهد بصدق ملاحظتهم ، فالعربية ، وهي إحدى اللّغات السامية ، ليس فيها من المنحوتات والمركّبات إلا مقدار ضئيل بالنسبة إلى بقية المفردات ، التي امتلأت بها المعاجم اللّغوية ، وليس من المحتمل أن تكون اللغة العربية قد شذّت عن أخواتها السّاميات ، كالعبرية والآرامية والحبشية وغيرها ، لأنّهم جميعا يؤلّفن فصيلة لغوية واحدة ، تقف إلى جانب الفصائل اللّغوية الأخرى ، كالهندية الأوروبية ، ولغات الشرق الأقصى وغيرها .

وإذا نظرنا في أحد معاجم الإنجليزية مثلا ، وهي إحدى اللّغات الأوروبية الحديثة ، رأينا ظاهرة التركيب شائعة إلى درجة أن المفردات التي لا تركيب فيها تؤلّف جانبا ضئيلا إلى جانب المفردات المركّبات .

ومن أمثلة المركّبات الإنجليزية :

Housebreaker, Horsebreaker, Highborn, Pickpocket, Postoffice, Doorkeeper.

إلى غير ذلك .

ومن المركّبات الإنجليزية أيضا طائفتان كبيرتان من المفردات ، تألّفت كلمات الطائفة الأولى من أصل وسابقة ، وهي ما تسمّى : Prefix ، وتألّفت الطائفة الثانية من أصل ولاحقة ، وهي ما تسمّى : Suffix .

وينبغي ألا يختلط الأمر علينا ، فنخلط بين المركّبات التي لم يعرض الحذف لأصولها ، وبين المنحوتات التي لا تتكوّن إلا بحذف بعض الأجزاء من أصولها التي تألّفت هي منها .

وهذه المفردات العبية القليلة التي ترجع إلى أكثر من أصل واحد تؤلّف في العبية طائفتين ، طائفة المنحوتات ، وطائفة المركّبات .

ولا تقتصر عملية النّحت على الأسماء وحدها دون الحرف ، كما زعم بعض

الباحثين ، فقد ذهب إلى أنه لا يكون بين الأدرات والحوف ، واعتبر رأى الخليل في أدوات منحوتات من الآراء التي انفرد بها ، وشذّبها عن جمهرة النحاة ^١ .
وليس الأمر كما زعم ، فإن النحت عملية لغوية ، قائمة على الاختصار في الكلمات التي يكثر دورانها على الألسنة ، فكما يكون في الأسماء ، يكون في الأدوات والحروف .
على أنه ليس الخليل وحده هو الذي يرى أن النحت يقع في الأدوات ، كما يقع في الأسماء حتى يُعَدَّ شاذّا عن جملة الباحثين ، فإن الكسائي والفاء وغيرهما من الكوفيين ، يرون هذا الرأي أيضا ، وقد جاءتنا عنهم أقوال تنول إلى القول بوجود النحت في الأدوات والأسماء جميعا ، اللهم إلا أن يريد بالجمهرة جمهرة البصريين ، الذين خالفوا الخليل فيما ذهب إليه في « لن ، وإذن » ، وهو قول متسمّح فيه .

* * *

والأصل الذي انبنى عليه مذهب الكوفيين في التركيب هو الأصل الذي بنى الخليل مذهبه عليه ، وهو : « أن الكلمتين إذا ركبتا ، وكل منهما معنى وحكم ، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد » ^٢ .

وقد صرّحوا بهذا حين قرّروا أن أصل « مهما » : « مه » بمعنى : اكفف ، زيدت عليها « ما » ، فحدث بالتركيب معنى لم يكن ^٣ ، وأدخلوا في هذا الأصل جميع الأدوات التي رأوا أنها مركبة من أداتين .

والمنحوتات التي وصلت إلينا ، بعضها قديم ، وبعضها إسلامي حديث ، ومن الأوّل جميع الأدوات والأبنية ، التي قيل : إنها منحوتة : كلن في رأى الخليل والكسائي ، و« إذن » في رأى الخليل ، و« ليس » في رأى الخليل والفرّاء ، و« لكن » في رأى الكوفيين ، وغيرها . ومن الثاني : أبنية نحت كل واحد منها من كلمتين أو أكثر ، كالبسملة ، والحمدلة ، والحوّلقة أو الحوّقلة ، والهيّالة

(١) طه الراوى : تاريخ علوم اللغة العربية (ص ٢٨) .

(٢) ابن جني : سر صناعة الاعراب ، حرف الكاف .

(٣) شرح الأشموني (ج ٤ ص ١١) .

والحسيلة ، والحيلة ، والسَّمْعلة ، فإنها منحوتة من : بسم الله الرحمن الرحيم ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ولا إله إلا الله ، وحسبى الله ، وحى على الصلاة ، وسمع الله لمن حمده ، اللهم إلا ما قل من مثل : عبّشّمى ، وعبقىسى ، نسبة إلى عبد شمس وعبد الدار ، وعبد القيس ، فإن نحتها — كما تُشعّ إضافة كلمة « عبد » إلى « شمس » وغيرها — كان قد تمّ قبل الإسلام .

وكان الخليل قد تناول هذه المنحوتات ، فذكر أمثلة منها حين عرض في دراسته للأصوات اللغوية وتألفها ، فى أثناء عرضه لاثتلاف العين مع الحاء ، ذكر أنهما لا تأتلفان فى كلمة واحدة ، لتقارب مخرجيهما ، وتلاصقهما عنده ، « فلولا بُحّة فى الحاء لاشتبهت بالعين ، لقرب مخرج الحاء من العين » ، اللهم إلا إذا كانت العين فى كلمة ، والحاء فى كلمة أخرى ، ثم اشتقّ من الكلمتين ، أو نحت منهما كلمة واحدة ، كما نحت تعيقس من عبد القيس ، وتعيشم من عبد شمس ، ومثل له بقول العرب : حَيْعَلٌ يُحْيِيْعِلٌ حَيْعَلَةٌ ، كما جاء فى قول الشاعر :

فَبَاتَ خَيْالٌ طَيْفِكَ لى عَنِيقًا إِلَى أَنْ حَيْعَلٌ الدَّاعَى الْفَلَاحَا
وكما قال الآخر :

أَلَا رَبِّ طَيْفٌ مِّنْكَ بَاتَ مُعَانِيَتِي إِلَى أَنْ دَعَا دَاعَى الصَّبَاحِ فَحَيْعَلَا
وحَيْعَلٌ منحوتة من كلمتين ، هما : حى ، وعلى .

وفى أثناء عرضه لاثتلاف الحاء والهاء ، ذكر أنهما لا تأتلفان أيضا ، لنفس السبب الذى حال دون اثتلاف العين مع الحاء ، وهو تقارب المخرجين ، وتلاصقهما . « فلولا هتّة فى الهاء لاشتبهت بالحاء ، لقرب مخرج الهاء من مخرج الحاء » ، إلا إذا كانت الحاء فى كلمة والهاء فى كلمة ، وكان لكلّ من الكلمتين معنى على حدة ، ثم تأتلفتا بـ يّ النّسجت ، على النحو الذى اجتمعت فيه العين والهاء .

كان الخليل يقول : « وبعد الحاء الهاء ، ولم يأتّ تَلْفًا فى كلمة واحدة أصلية ، وقُبُحٌ ذلك على ألسنة العرب ، لقرب مخرجيهما ، لأن الحلق فى الحاء يلزق العين ،

وكذلك الحاء والهاء ، ولكنهما تجتمعان في كلمتين ، لكل واحدة معنى على حدة ، كقول لبيد :

وَتَمَادَى فِي اللَّذَى قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قَوْلِي حَيْهَلْ

وإنما جمعهما في كلمتين ، حَيَّ : كلمة ، ومعناها : هلم ، وهل : حثي ، فجعلهما كلمة واحدة ^١ .

وجاء الدّارسون من بعد الخليل فأثبتوا وجود المنحوتات ، ومثّلوا لها ، وغلا ابن فارس ، فذهب إلى أن أكثر الإبنية التي تزيد أصولها على ثلاثة ، منحوتة من كلمتين ، مثل قول العرب لا جل الشّدِيد : ضَبَطَر ، من ضبط وضبر ، وفي قولهم : صَهَصَلَتِي ، من صهل وصلق ، وفي الصلّدم : إنه من الصلّلد والصددم ^٢ .

أما رجال هذه المدرسة ، فلم أقف على أقوال لهم توضح ، أيهم في هذه المنحوتات التي عرضت لأمثلة منها ، كالحَيَّعة والبسملة ، وغيرها ، أو تحليلها إلى أصولها ، كما فعل الخليل ، وكلّ ما عرضوا له منها : هذه الكلمات والأدوات ، التي لها صلة قوية بدراستهم النحوية .

ولعلّ خير ما يفسّر هذا ما قاله الأستاذ الخولي من أنه « كان الخارجون منهم إلى البادية إنما يسعون إلى جمع ما يروج في قصور الخلفاء عند سمرهم ، ومجالس أنسهم التي كانت من مظاهر سلطانهم ، وبجاههم قبل كلّ شيء ^٣ » .

(١) لسان العرب : حرف الحاء .

(٢) الصحاحي لابن فارس ، ص ٢٢٧ .

(٣) « الاجتهاد في النحو » وهو بحث قدم إلى مؤتمر المستشرقين الدولي ، المنعقد بإستانبول سنة ١٩٥١ . ولعل الأستاذ يعني رجال هذه المدرسة ، ويعني الأصمعي واليزيدي وأشباههما من رجال المدرسة البصرية ، دون غيرهم من رجال العلم الأولين ، كاخليل بن أحمد وأمثاله ، وليس بعيدا عنا ما كان بين الخليل وسليمان بن علي وإلى المنصور على الأهواز ، حين عرض هذا عليه الجاه والتعظيم إذا رضى أن يقوم بتأديب أولاده وهو أحوج ما يكون إلى مايسد الحاجة ، وما كان منه من رفض لهذا العرض ، مكثفيا بكسر الخبز اليابسة التي أخرجها إلى رسوله قائلا له : ما دامت هذه عندي فلا حاجة بي إلى سليمان .

(معجم الأدياء ج ١١) : الخليل . . وفيات الأعيان (ج ١ ص ٢٤٣) بولاق .

ولم يُعَنَّوْا بدراسة اللُّغة دراسة علمية، بل لم تكن لهم دراسة لغوية منظَّمة ، قائمة على رصد الظواهر اللُّغوية المختلفة ، وتعليلها تعليلًا لغويًا ، ولم أجِد من بينهم من انتهج هذه السَّبيل غير الفراء ، وأكثر ما جاء للكوفيين من أقوال تتعلق بجزئيات هذه الظاهرة ، أعنى ظاهرة التركيب ، وتطبيق ميلاتها العام عليها ، إنما هو للفراء . وأكبر الظن أن انفراد الفراء بهذا ، يرجع إلى عقليته المتفلسفة ، لأنه كان من أصحاب الكلام ، ولأصحاب الكلام محاولات في هذا الصدد ، تتمثل في رأيهم بأن اللُّغة اصطلاح ، وليست وحيا ، ولا إلهاما ، وظهرت نتائجها في أعمال الخليل ، وغيره من أصحاب الكلام اللُّغويين .

ثم إن صناعة الإعراب وحدها كانت قد كفَّلت لهم تلك الزُّلفى التي أشار إليها الأستاذ ، والتي كانوا يتشُدُّونها ، ويتسابقون إلى الفوز بها ، ونَدَّب الخلفاء إياهم لتأديب أولادهم لا يقتضيهم التَّفَقُّه في اللُّغة ، ولا يتطلَّب منهم العمل الجادّ المضني في البحث عن أسرار اللُّغة وظواهرها ، كلٌّ ما هناك « مسألتان في النَّحو ، وبيتان من معاني الشعر ، وأحرف من اللُّغة » ، كما قال الكسائي لعلّ بن المبارك الأحمر ، حين استخلفه في تأديب أولاد الرّشيد ^١ .

فأنا إذ أعرض لآراء الكوفيين في المَنَحوتات ، إنما أعرض لهذه الكلمات والأدوات التي كان لابدّ لهم من أن يتناولوها بالدَّرْس ، لأنها من صميم دراستهم . على أنى أعترف بأنى لم أستطع الوقوف على جميع أقوالهم في هذه الأدوات التي يدلّ ظاهرها على أنها مركبة ، كما سبق للخليل أن وسَّع القول في كثير منها فيما أملاه على سيديوه ، وما أجاب به سيديوه عما سأله عنه ، وما دامت المصادر لاتعين على تحقيق كلِّ ما أقصد إليه ، فسأتناول بالدَّرْس ما وقع لى من هذه الأدوات .

* * *

تبدأ قصّة ذلك الأصل الذى عرضت له ، وهو أن الكلمتين إذا رُكِّبتا ، وكان

لكل منهما معنى وحكم ، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد — بعمل الخليل اللغوي ، ثم أخذ الكوفيون به ، لأنهم تلاميذه ، الآخذون عنه ، وبنسوا عليه آراءهم في أدوات كثيرة ، كان الدارسون من بصرين وغيرهم يعتبرونها بسائط لتركيب فيها ، واستطاع الكوفيون في ضوء هذا الأصل أن يصلوا إلى بعض النتائج الصحيحة ، ولو كان بطريق المصادفة ، لأنهم لم يُعَسِّنُوا بدراسة اللغات السامية ، التي كان يمكن دراستها لو أرادوا ، أو لو شعروا بقوة الصلة بين دراستها ودراسة العبرية : إنهم لو فعلوا ذلك ، ووازنوا بين العربية واللغات السامية المعروفة لديهم ، لاهتدوا إلى كثير من الحقائق الواضحة ، التي تتعلق بأصل اشتقاق هذه الكلمات الأثرية المجهولة الأصل ، ولكنهم لم يفعلوا ، فنشأ عن جهلهم بالعبرية والسريانية يوجه خاص ، وهما اللغتان الساميتان اللتان كان يتيسر لهم معرفتهما ، لاتصالهما بأهلها ، واختلاطهم بهن ، « أنهم لم يوفقوا إلى بيان المعاني الدقيقة التي يؤدّيها كثير من الكلمات ، لأنه ليس من الممكن في كل الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة ، إذا اقتصر في بحثه على لغة سامية واحدة »^(١) .

ولذلك ، إن الظن باتصال الخليل بلغوي السريان ، وتبادله معهم بعض الأصول والمسائل ، ووقوفه على مفردات مُشابهة لمفردات عربية ، تناولها بالدرس ، وصرح برأيه في أصلها ، وفيما تؤدّيه — أقول : إن هذا الظن ليجد إلى نفس الدارس سبيلا سهلة ، وإن لم يظفر بما يؤيده من مصادر تُشير تصريحاً أو إشارة إلى اتصال الخليل ببعض أولئك ، لأن الخليل كان قد وصل إلى كثير من النتائج التي أثبتت الدرس الحديث المُقارن صحتها ، أو صحة أكثرها ، كرايه في « لن » من أنها مركبة من « لا » و « أن » ، وكرأيه في « ليس » من أنها مركبة من « لا » ، و « أيسس » ، وهو فعل الكينونة ، الذي يظن الدارسون أنه كان في العربية ، ثم زال منها ، فإذا شل الخليل عن الاختلاف بين ما تؤدّيه هذه الكلمات المركبة في رأيه ، وبين

مما تُؤدّيه أصولها التي رُكِّبَت منها ، أجب بأن الكلمتين إذا رُكِّبَتَا ، ولكلٍّ منهما معنى وحكم ، أصبح لهما بالتركيب حكم جديد :

* * *

وبملاحظة أقوال الكوفيين في هذه الأدوات ، يتبيّن أنهم كانوا يفرّقون بين أدوات منحوتة ، وأخرى مركّبة ، وبعد رصد هذه الأدوات ، وأقوالهم فيها ، يمكن تصنيفها [صنفين :

١ — الصنف الأول : الأدوات المنحوتة ، ويندرج تحته :

« لن » :

وهي مركّبة عند الكسائيّ من الكوفيين وحده ، وعنده أنها مركّبة من « لا » و « أن » ، وحذفت الهمزة تخفيفاً ، والألف للسّاكنين ^١ .

وقد حذا الكسائيّ في « لن » حذو الخليل ، لأن الخليل هو صاحب الرأى الأول فيها ، قال سيديويه : « فأما الخليل فزعم أنها « لا أن » ، ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم ، كما قالوا : ويُسَلِّمُهُ ، يريدون : ويَؤْلَمُهُ ، وكما قالوا : يومشُد ، وجُعِلت بمنزلة حرف واحد » ^٢ .

وقال الأزهرى — فيما نقل صاحب اللسان — : إنه « حَكَى هشام عن الكسائيّ مثل هذا القول الشاذّ عن الخليل » ^٣ .

أما الفراء فكان يذهب إلى أن أصل « لن » ، و « لم » : لا ، فأبدل الألف نونا في أحدهما ، وميّا في الآخر ^٤ .

(١) شرح الأشمونيّ (ج ٣ ص ٢٨٣) . والمغنى — حرف اللام .

(٢) الكتاب (ج ١ ص ٤٠٧) .

(٣) لسان العرب (مادة : لن) .

(٤) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٣٥) .

ورأى الكسائي - فيما نرى - أصوب ، لأن الدرس المُقارَن الحديث يؤيِّده فيما ذهب إليه ، من تركيب « لن » من « لا » و « أن » ، كما يرجِّح تركيب « لم » من « لا » و « ما » فقد رأى « برجستراسر » : أن أصل النَّقْي في العربية أن يكون بلا وما ، وأن العربية قد اشتقَّت من « لا » أدوات ، منها : ليس ، ولن ، ولم ، وقال : (لن : مركبة من « لا » و « أن » ، ولم « ربما كانت مركبة من « لا » و « ما » الزائدة » ١ .

وقال في موضع آخر من محاضراته - حين عرَّض لحروف العطف - : « ثم » خاصة بالعربية ، ويظهر أنها مشتقة من « ثم » المقابلة لـ tam man Sam الآرامية ، و « أو » سامية الأصل ، و « أم » حديثة عربية ، أصلها : a-ma كما أن « لم » أصلها : Ia-ma و « كم » أصلها : kama ، و « لكن » مركبة من « لا » و « كن » المقابلة لـ ken العبرية التي معناها : هكذا » ٢ .

غير أن النُّحاة القدماء لجهلهم بهذا ونحوه ، كانوا يحملون على الخليل والكسائي ، ويصفون رأيهما هذا بالشذوذ ، كما سمعنا من حديث الأزهري ، فيما نقل ابن منظور ، ولم ينتفع البصريون بما ذهب إليه هذان الإمامان ، أو يُحاولوا البحث في غير هذه الأداة في ضوء بحثهما فيها ، كما فعل الكوفيون في محاولاتهم تفسير كثير من هذه الأدوات التي عرضت لهم في دراستهم النحوية .

ولم أجد من بين المتأخرين من أخذ بهذا الرأي غير ابن جني في سرِّ صناعة الإعراب ، فقد عرض لمبدأ التركيب الذي عرَّضت له ، وطبقه على أدوات كثيرة ، منها : لن ، وكأن ٣ .

(١) التطور النحوي للغة العربية ، (ص ١١١) .

(٢) التطور النحوي للغة العربية ١١٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب ، حرف الكاف .

« ليس » :

وهي مما عرض له الخليل ، فقال : « أصله : لا أيس ، فطُرِحَتِ الهَمْزَةُ ، وأُلْزِقَتِ اللام بالياء » ^١ .

أما البصريون غير الخليل فقد راحوا يفترضون فيها فروضا ، لا تمت إلى الواقع بصلة ، وأخذوا يطبقون عليها أصولهم ، ويخضعونها لأقيستهم ، فقال ابن السراج : إنها حرف بمنزلة « ما » ، وتابعه أبو علي الفارسي وابن شقير وجماعة ^٢ .

وقال ابن سيده : ليس : كلمة نفي ، وهي فعل ماض ، وأصلها : ليس ، بكسر الياء ، فسُكِّنَتْ استتقلا ، ولم تُقْلَبْ ألفا ، لأنها لا تصرف من حيث استعملت بلفظ الماضي للحال ^٣ .

وهو — فيما أظن — قاس « ليس » على « نعيم » ، فإن من اللغات التي رُوِيَتْ لها : نعيم ، وأصلها عندهم نعيم ، ثم حُذِفَتِ الكسرة ، فقد قال ابن يعيش : إن فيها أربع لغات ، واللغة الأصل فيها أن تكون : « نعيم على وزن : حميد ، وعلم » ^٤ . وعلى هذا ابن هشام ، فقد قال : « هي فعل لا يتصرف ، وزنه : فعِل بالكسر ، ثم التزم تخفيفه ، ولم تقدره فعِل بالفتح ، لأنه لا يُخَفَّفُ ، ولا فَعْل بالضم ، لأنه لم يوجد في يائي العين إلا في هيوء » ^٥ .

ولا أعلم أحدا ذهب منهج الخليل فيها غير الفراء الكوفي ، فقد كان يقول : « أصل ليس : لا أيس ، ودليل ذلك قول العرب : ائتنى به من حيث أيس وليس ، وجئ به من أيس وليس ، أي من حيث هو ، وليس هو » ^٦ .

(١) لسان العرب (مادة ليس) .

(٢) المغني ، حرف اللام (ص ٢٢٧) .

(٣) لسان العرب (مادة : ليس) .

(٤) شرح المفصل (ج ٧ ص ١٢٨) .

(٥) المغني ، حرف اللام ، ص ٢٢٧ .

(٦) لسان العرب (مادة ليس) .

ولعلّ ما في « أيس » من معنى الوجود — وقد لمح الفراء فيما رواه وفسّره بقوله :
« أى من حيث هو ، وليس هو » — هو الذى هيساً لها أن تنضم إلى طائفة الأفعال
الدالة على الوجود في زمن من الأزمان ، وأصبحت تعمل عملها ، واتخذت لنفسها
أحكامها ، من اتصال بالضمائر ، وبتاء التأنيث الساكنة ، ولعلّ معنى الوجود الذى
لمحه الفراء يؤيد ظنّ الدارسين المحدثين فيها ، أن « أيس » كان فعل الكينونة في العربية ،
ثم انقرض منها ، ولم يبق فيها إلا مركباً مع « لا » .

وأيد البحث الحديث رأى الفراء في « ليس » ، فذهب برجستراسر إلى مثل
ماذهب إليه ، وقال : « قد اشتقت العربية من « لا » أدوات أخرى للنفي ، لا توجد
في سائر اللغات السامية إلا : « ليس » ، فيقابلها في الآرامية : Lait ، وهى مركبة من
« لا » واسم معناه الوجود ، يحتمل أن يكون لفظه القديم : iitai ، أو قريباً من
ذلك ، وهو ies في العبرية ، و itai في الآرامية العتيقة ، ويُقاربها في الأكديّة : فعل
وهو iso ، أى يملك الشيء وهو له ، فعنى Lait : لا يوجد ، وهذا هو عين معنى
ليس الأصلي »^١ .

على أن برجستراسر « كان قد اعترضته مشكلة عرّض لها دون أن يجد لها حلاً ،
وذلك أن حروف « ليس » لا تتطابق مع حروف Lait ، لأن السين العربية
لا تقابلها التاء في اللغات السامية الشمالية ، فقيام السين في « ليس » مقام التاء في Lait
كما يقول — (نقض لقوانين الأصوات السامية ، لا بدّ له من سبب ، ولا نعرفه »^٢ .
ولكن : يخيّل إلى أن لا مشكلة هناك ، فإن Lait التى تحدّث عنها على أنها
تقابل « ليس » العربية ، لها من الأدوات العربية ما يقابلها ، وما تُطابق حروفه مع
حروفها ، وهى « لات » التى تعمل في العربية عمل « ليس » ، ولكنها اختصّت
ببنى الحين ، كما في قوله تعالى : « ولات حين مناص » .
وعلى هذا فيُحتمل أن تكون Lait الأكديّة قد تطوّر صوتها المدغم :

(١) التطور النحوى للغة العربية ، (ص ١١١) .

(٢) التطور النحوى للغة العربية (ص ١١١) .

وقد مالّت العربية إلى التخلّص من هذا الصوت ^١ ، فأصبحت : « لات » ، وأن تكون « ليس » قد اختصّت بها العربية ، كما اختصّت بأشياء أخرى كثيرة . ولدينا من كلام الفراء ما يُشعر بأنه كان لا يفرّق بينها وبين « ليس » (من حيث دلالة كلٍّ منهما على نفي الوجود ، فإنه في تفسير قوله تعالى من سورة « ص » : « فَنَادَوْا وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » يقول : ليس بحين فرار ، فهي إذن عنده بمنزلة ليس . ولعلّ الفراء كان يرى أن التاء فيها أصلية ، وليست للتأنيث ، فقد كان يقول : أقف على لات بالتاء ^٢ .

وعلى هذا فاحتمال برجستراسر أن تكون « لات » حرف نفي ، ولا تكون فعلا من أنصوات كان ^٣ ، احتمال ضعيف .

وإذ نَحْنُ نَحْتَمِلُ ليس من لا وأيس ، فكلّ ما جدّد فيها من جديد لم يكن لها قبل النَّحْتِ ، إنما يُحْتَمَلُ على أن الكلمتين إذا رُكِبَتَا أصبح لهما بالتركيب حكم جديد ، وهو المبدأ الذي أخذ به الكوفيون .

* * *

« لكن » :

ولكنّ ، مما اختلف فيه البصريون والكوفيون . أما البصريون فقد ذهبوا إلى أنها بسيطة . وأما الكوفيون فقد اختلفوا فيما بينهم ، فكان الفراء يذهب إلى أن أصلها : « لكن أن » فطُرِحَتِ الهمزة للتخفيف ، ونون « لكن » للساكنين ، كقوله :

ولالكِ اسقني إن كان مأوك ذا فضل ^٤

(١) الدكتور إبراهيم أنيس : (الأصوات اللغوية ص ٨٩) .

(٢) معاني القرآن : (ورقة ١٦١) .

(٣) التطور النحوي للغة العربية (ص ١١٥) .

(٤) المفتي ، حرف اللام ، (ص ٢٢٦) .

وكان بقيّة الكوفيين يذهبون إلى أنها مركّبة من لا وأن والكاف الزائدة ،
لالتشبيهة ، وحُدِثت الهدرة تخفيفاً ^١ .

وهم — أعنى الكوفيين — في مقالتهم بتركيبها ، أدقّ من حيث الحسّ الثّقوى من
البصريين ، بقطع النّظر عن إصابة الرأى فيها وعدم إصابته ، لأن بناءها غريب ،
ليس له نظير في أبنية المفردات البسيطة ، ولكنهم أخطئوا وجه الصّواب .

أما الفراء فلا زالت المشكلة أمامه قائمة ، لأنه حلّلها نصف تحليل ، وترك
النّصف الآخر دون أن يُبدى رأيه فيه ، ولعلّه كان يعتبره جزءاً واحداً لتركيب فيه .
وأما بقيّة الكوفيين ، فاستطاعوا أن يلمّحوا النّفى فيها ، فجعلوا « لا » أصلاً
من أصولها ، ثم اختلط الأمر عليهم ، فافترضوا اعتباراً وجود كاف زائدة ،
لا للتشبيه .

كل هذا يرجع إلى أنهم درسوا اللّغة العربية في نطاق اللغة العربية نفسها ،
جهلاً بوجود الصّلة بينها وبين اللّغات السامية الأخرى ، « وليس من الممكن في كلّ
الأحوال أن يهتدى الباحث إلى أصل اشتقاق الكلمة إذا اقتصر على لغة سامية واحدة »
كما قال الدكتور « ولفنسوت » .

أما المحدثون فأيدوا فكرة التركيب فيها ، ولكنهم قالوا بأنها مركّبة من « لا »
و « كين » المقابلة لكلمة « ken » العبرية ، التي معناها : « هكذا » ^٢ .

« اللهم » ✓

وهى بناء مركّب عند البصريين والكوفيين جميعاً ، إلا أنه عند الكوفيين مركّب
تركيب نحت ، وعند البصريين مركّب من لفظ الجلالة ، ومن ميم مشدّدة نابت
عن « يا » في أوّله ، في حالة النّداء ، ولذلك لا يجمعون بين « يا » والميم المشدّدة ،

(١) شرح المفضل (ج ٨ ص ٧٩) . المفنى (ج ١ ص ٢٢٦) .

(٢) التطور النحوى للغة العربية ، (ص ١١١) .

لأنها عِيَوْض عنها ، ولا يجوز عندهم الجمع بين العِيَوْض والمعوّض عنه ، فهم قد سلكوا في عدم الجمع بينهما مسلكهم العقليّ المعروف .

وكان الخليل يقول : « اللهمّ نداء ، والميم هاهنا بدل من « يا » ^١ ، وعليه سيّويه ، وسائر البصريين .

واحتجّ البصريون بعد ذلك لمذهبهم على لسان أبي البركات بن الأنباري قائلين : « إنما قلنا ذلك ، لأننا أجمعنا أن الأصل : يا الله ، إلا أننا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا « يا » ، ووجدنا الميم حرفين ، ويُستفاد من قولهم : « اللهمّ » ما يستفاد من قولك : يا الله — دلنا ذلك على أن الميم عوض من « يا » ، لأن العوض ما قام مقام المعوّض ، وهاهنا الميم قد أفادت ما أفادت « يا » فدلّ على أنها عوض منها » ^٢ .

وأصلها عند الفراء — وتبعه سائر الكوفيين — : « يا الله أمنا بخير ، إلا أنه لما كثر في كلامهم ، واشتهر في ألسنتهم ، حذفوا بعض الكلام تخفيفاً ، كما قالوا : هَلَمْ ، والأصل : ها المَمْ ، فحذفوا الهمزة تخفيفاً ، وأدغموا الميم في الميم ، كما قالوا : ويَلْمَسُه ، ويل لأمه ، وإنما حذفوا ، وخفّفوا » ^٣ .

واحتجّ الكوفيون لمذهبهم فيها بمثل ما احتجّ به الفراء ، مستندين إلى أنه كثير الاستعمال في كلام العرب ، وما كثر في كلامهم قصدوا به قصد التّخفيف كما فعلوا في هَلَمْ ، وويلمه ، وأيش — والأصل : أى شيء — وعم صباحا ، والأصل : أنعم صباحا .

وبنصوص شعرية أنكرها البصريون عليهم ، زاعمين أنهم لا يعرفونها ، ومن ذلك قول الشّاعر :

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) الكتاب (ج ١ ص ٣١٠) .

(٢) الأنصاف (المسألة ٤٧) .

(٣) شرح المفصل (ج ٢ ص ١٦) .

وقول الآخر :

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ كُلَّمَا صَلَّيْتَ أَوْ سَبَّحْتَ يَا اللَّهُ مَا
ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْئًا مُسْلِمًا

وقول الآخر :

غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُ مَا

وقد جمع هؤلاء بين الميم و « يا » ، ولو كانت عرضا عنها ، لما جاز أن يجمع بينهما .

وليس لدى الفريقين من سَنَدٍ علمي يؤيدان به مذهبها إليه ، أما البصريون فاستندوا إلى أن إجماعهم قام على أن الأصل فيها : يا الله ، وإلى أنهم وجدوا الميم حرفين ، و « يا » حرفين ، فهم - كما ترى - قد سلكوا في احتجاجهم سبيلا لا توصلهم قط إلى فهم اشتقاق لغوي ، فقد استندوا إلى إجماعهم ، وتعلقوا بالشبه اللفظي بين « يا » والميم المشددة ، وليست الظواهر اللغوية مما يبنى على صناعة ، أو مما ينظمه عمل عقلي ، أو مما يسلك إليه بإجماع الآراء ، فهي ظواهر اجتماعية ، انبعثت عن المجتمع ، وتطورت بتطور الجماعة التي صدرت عنها ، « وأشرف عليها عقل الجماعة التي لا تدرك الأدلة المنطقية بحال ، بل التي يصح فيها القول بأنها لاتعقل ، ولا تتأثر بالمعقول ، كما يطمئن الدرس اللغوي الآن إلى أن التغييرات اللغوية تتم بطريقة آلية ، مستقلة عن إرادة المتكلم بها ، بل بغير شعور منه ، وأن تطور اللغات يتم بفعل تيارات اجتماعية مُسَيِّطَرَةٌ » ٢ .

وأما الكوفيون فهم إذا كانوا أميل إلى الدرس اللغوي ، باستنادهم إلى الاستقراء ، واحتجاجهم بالنصوص ، فإن اعتبارهم الميم المشددة بقية لحملة كانت ثم أسقطت تخفيفا ، مبنى على افتراض محض ، وإذا استطاعوا - بما تنهياً لهم من نصوص - أن

(١) الانصاف (المسألة ٤٧) .

(٢) « الاجتهاد في النحو » : الأستاذ أمين الخولي .

يَنْقُضُوا مَا تَمَسَّكَ بِهِ الْبَصْرِيُّونَ ، " من عدم اجتماع الميم المشددة مع « يا » - لم يصلوا بنا إلى واقع هذه الميم .

ولو ثبت أن واقع هذه الصبغة في الاستعمال - كما قال البصريون - مجردا من « يا » لما كان ذلك دليلا على أنها عوض منها ، لأن ذلك يرجع - في أكبر الظن - إلى أن هذا البناء المركب قد خصه الاستعمال بالنداء ، أو بالدعاء ، حتى أصبح هذا مدلولها المتبادر إلى الأذهان ، فاستغنى عن حرف النداء للدلالة عليه .

على أنه ليس بعيدا أن يظن المحدثون أن هذا البناء ساقى ، وأن هذه الميم التي كسع بها البناء ، بقية من علامة الجمع في العبرية ، وهي « ييم » ، وأن كلمة « اللهم » العربية هي في الأصل : « ألوهيم » العبرية ، أو هي من قبيل المخالفاث السامية في لغتنا العربية .

يقول الأب أنستاس الكرملى ، في بحثه عن كلمة « البعيم » : « ذكر علماء اللغة صما سموه البعيم ، ولم يصفوه وصفا يبيته لنا ، أو يذكر لنا أصله ، والذي عندنا أن البعيم تخفيف « البعليم » ، ويراد به : البعول ، جمع بعول ، وكان إلها للكنعانيين الذين جاوروا السلف ، ثم اندمجت بقاياهم في بعض القبائل العربية التي كانت في عهدهم . وهذه الميم في « البعليم » هي للتعظيم وإن كانت في حد ذاتها للجمع ، فهي تشبه قول العبريين « ألوهيم » ومعناها بالحرف : الآلهة ، وهم لا يريدون به إلا الواحد الفرد ، وإن جمعوه للتعظيم .^١

فإذا صح أن الميم في « اللهم » للجمع المقصود به التعظيم ، كان ذهاب الكوفيين إلى جواز الجمع بين الميم و « يا » مقبولا ، وكانت الشواهد التي ذكروها بعيدة عن مطاعن البصريين أو تأويلاتهم .

« إلا » في الاستثناء :

البصريون يذهبون إلى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الخليل ، وقد صرح به حين عرض للتسمية بالحروف . وما يستتبع ذلك من صرفها ، أو من حملها

(١) الأب أنستاس الكرمل : مجلة لغة العرب ، السنة السابعة ١٩٢٩ (ج ٢ ص ١٣٧) .

على الحكاية ، أو عدم حملها عليها ، فإن كانت بسيطة قدّرت مصروفة ، وإن كانت مركّبة قدّرت ممنوعة من الصّرف ، أو حُملت على الحكاية .

قال سيويوه : قال الخليل : « إلا التي للاستثناء بمنزلة دِفْتَلِي »^١ ، يعنى أنها بسيطة ، بدليل قوله : « وأما إلا وإما في الجزاء ، فحكاية » يعنى أنهما مركبتان ، وإذا أُسميَ بهما فعلى الحكاية ، مثل التّسمية بنحو « تأبّط أشراً » .

والقرءا يذهب إلى أنها منحوتة (مركّبة من حرفين : « إن » التي تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، و « لا » التي للعطف ، فصار : إن لا ، فخفّفت النون وأدغمت في اللام ، فأعملوها فيما بعدها عملين ، فنصبوا بها في الإيجاب ، اعتباراً بأن ، وعطفوا بها في النقي ، اعتباراً بلا ، فإذا رفعوا في النفي فقد أعملوها عمل لا ، فجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها في الإيجاب فقد أعملوها على « إن » ، و « زيد » اسمها ، وقد كفت « لا » من الخبر ، والتأويل : إن زيدا لم يقوم)^٢ .

ولا أعلم أن الكوفيين خالفوه في القول بتركيبها ، ولكنهم خالفوه في العامل في المُستثنى بها ، وقد عرفنا الآن رأيه في نصب المُستثنى بلا . أما سائر الكوفيين فقد ذهبوا إلى أن (إلا ، قامت مقام « أَسْثْنِي » ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم إلا زيدا ، كان المعنى فيه : أَسْثْنِي زيدا)^٣ .

أما البصريون فيذهبون إلى أن « العامل في المُستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسّط إلا »^٤ ... وهنا تظهر نزعتهم المنطقية ، والتزامهم بالأصول العامّة المرسومة ، ومحاولتهم إخضاع كلّ ما يقع تحت أيديهم لها ، ولو أدّى ذلك إلى أن يتكلّفوا تأويلات مخالفة للظاهر ، فإذا قال الكوفيون : ليس هناك فعل ينصب ما بعد « إلا » في قولهم : القوم إخوانك إلا زيدا ، قالوا : العامل فيه هنا معنى الفعل ، وإذا قالوا

(١) الكتاب (ج ٢ ص ٦٧) .

(٢) شرح المفصل (ج ٢ ص ٧٦ ، ٧٧) وشرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٢٢٦) .

(٣) الإنصاف (المسألة ٣٤) .

(٤) الإنصاف (المسألة ٣٤) .

لهم : قد يكون الفعل الذى يسبق « إلا » لازما ، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل فى هذا النوع من الأسماء ، قالوا : إن العامل فيه هو دينا الفعل اللازم ، ولكن بواسطة « إلا » ، كما تعمل الأفعال اللازمة بتوسط حروف الجر ، وقد قلنا : إن العامل هو الفعل ، أو معنى الفعل يتوسط « إلا » .

وهم - كما نرى - قد احتاطوا للأمر احتياطا ، دقيقا ، يطرّد مامع عُرِفوا به من حذق فى صناعة التراكييب ، ولكنهم بعدوا عن روح الدرس النحوى ، لأن النحو لا ينظمه عمل عقلى ، ولا تطرّد أصوله إطراد الأصول العقلية .

ولعل من الغريب أن يفوت الكوفيين ما فى الجملة الاستثنائية من تخالف فى الحكم بين ما قبل « إلا » وما بعدها ، فلم يقولوا بنصب المستثنى بالإلا ، على الخلاف الذى نصبوا به المفعول معه ، والظروف التى تقع أخبارا ، والفعل المضارع بعد الواو والفاء المسبوقتين بنفى ، أو طلب ، مع أن المخالفة بين المستثنى والمستثنى منه ، أظهر منها بين المفعول معه وما قبله ، وبين الظروف وما قبلها ، الذى أُخبر بها عنه ، وبين الفعل المضارع المنصوب وما قبله ، والقول به هنا يُبعدهم عما تكلّفوه - وأعنى الفراء بوجه خاص - فقد ذهب فى مقالته إلى أن « إلا » مركبة من « إن ولا » ليبرّر نصب المستثنى بالإلا حينئذ ، وإتباعه لما قبله حينئذ آخر .

« لهنك » :

بين الفراء وسيبويه خلاف فيها ، فالفراء يذهب إلى أنها منحوتة ، وأن أصلها : « والله إنك ، كما روى عن أبي أدهم الكلابي : لله ربى لأقول ذلك . بقصر اللام ، ثم حُذِف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن ، وحُذِف لام التعريف أيضا ، كما يقال : لاه أبوك . أى : لله أبوك . ثم حُذِف ألف (فعال) كما يُحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد والحصد ، قال :

ألا لا بَارَكَ اللهُ فى سُهَيْلٍ إِذَا ما اللهُ بَارَكَ فى الرجالِ

ثم حذفت همزة إنك « ١ .

وسيدويه يذهب إلى أنها لا تركيب فيها ، فقد قال : هذه كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين ، وليس كل العرب تتكلم بها . تقول : هينك لرجل صدق . يريدون « إن » ، ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقوله : هرقت ، ولحقت هذه اللام « إن » كما لحقت « ما » حين قلت : إن زيدا لما لينطلقن ، فليحقت « إن » اللام في اليمين ، كما أن اللام الثانية في قولك : إن زيدا لما ليفعلن ، لام اليمين « ٢ .

ورأى ثالث لبعض الكوفيين ، حكاه المفضل بن سلمة بن عاصم ، وهو : « أن أصله : لله إنك ، واللام للقسم » ٣ .

وكلام سيدويه — مع أنه خلو من التأويلات البعيدة ، والتقديرية المخالفة للظاهر — يتوافر فيه المعنى الذي قصد إليه القراء ، ويؤيده كلام العرب .

أما أنه يتوافر فيه المعنى الذي أراده القراء ، فسيدويه قد صرح بأنها كلمة تكلم بها العرب في حال اليمين ، وقرر أن اللام الداخلة عليها إنما هي للقسم ، ودخول لام القسم في أول الكلام مما يؤيده القراء وغيره ، ويؤيده صاحب الرأي الثالث ، الذي أثبتته هنا ، والذي ينص على أن أصله : لله إنك ، وأن اللام للقسم .

وأما أن كلام العرب يؤيده فإن قلب همزة هاء لغة قوم رواها البصريون والكوفيون ، ومن رواها من الكوفيين : الدحيان صاحب الكسائي ، وابن السكيت ، وقد حكيا : هرحت الدابة ، وهردت الشيء ، وهرت الثوب ، وغيرها . أرادوا أرحت الدابة ، وأردت الشيء ، وأنرت الثوب « من النير » ٤ ، وقُرى : هيماك نعبد ، وهيماك نستعين ٥ .

فحملها على أنها : « لإنك » ، ثم أبدلت الهاء مكان همزة ، مع استيفائها المعنى

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٣٥٧) .

(٢) الكتاب (ج ٢ ص ٤٧٤) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ٣ ص ٣٥٧) .

(٤) البئر بالكسرة : القصب والخيوط إذا اجتمعت . وثرث الثوب وأثرته : جعلت له ذيرا .

(٥) شرح المفضل (ج ١٠ ص ٤٢) .

المقصود ، أولى من أن تحمل على ما حملها الفراء عليه ، وما تكلفه فيها من تقدير ، وحذف وتأويل .

٢ — الصنف الثاني

وهناك كلمات وأدوات أخرى انبثت تركيبها على مجرد التلازم والاتصال في الاستعمال ، ولم يفقد الأصولان اللذان ركبت فيهما الكلمة ، أو الأداة شيئا من أجزأهما ، وهي كثيرة : منها ما لازمته كاف التشبيه ، مثل « كأن » ، و« كئى » ، وكذا « ، ومنها ما لازمته « ما » كإنما ، وإما ، ولوما ، ومهما ، ومهمنا : ما لازمته « لا » كلولا ، وهتلا ، وإلا ؛ ومنها ما لازمه غير ذلك ، كآنت وأخواتها ، وإياى وأخواتها ، وذلك وأخواتها ، وكلها مما عرض له الشحا .

وكان التحليل قد عرض لأكثر هذه الأدوات والكلمات ، كما جاء في الكتاب ، وفي ثنايا كتب أخرى عرضت لهذه الأدوات ١ .

وقد عرض الكوفيون لأكثر هذا أيضا ، وأكثرهم عناية بهذا النوع من البحث هو الفراء ، وأكثر ما نسب إلى الكوفيين من كلام في منحوتات ومركبات ، إنما هو للفراء ، كرايه في « لن » ومهما ، والهم ، وهنك ، وغيرها مما عرضت له في هذا الفصل وما من لم أعرض له فكثير أيضا : كرايه في « ويكأن » من أن « وى » كلمة تعجب ، ألحق بها كاف الخطاب ٢ ، وكرايه في « منذ » من أنها « مركبة من « من » و « ذو » ، وحذفوا الواو تخفيفا ٣ ، وكرايه في « هلم » من أن « أصله : « هل أم » أى اقصد ، فحذفتم الهمزة ، بأن أُلقيت حركتها على اللام ، وحذفت فصار : هلم » ٤ ، وغيرها .

(١) راجع الكتاب ص ٦٣ ، ١٤١ ، ٢٨٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٠ ، ٤٠٧ ، ٤٣٣ ، ٤٧٤ من الجزء الأول ، وباب (الحكاية التي تغير فيها الأسماء عن حالها في الكلام ص ٧٤ من الجزء الثاني) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ٤ ص ٨٣) .

(٣) شرح المفصل (ج ٤ ص ٩٥) .

(٤) شرح المفصل (ج ٤ ص ٤٢) .

ومن هذه الأدوات التي عرّض لها الخليل ما لم تَرَوْ كُتِبَ النَّحْوُ لِلْفَرَّاءِ وَلَا لِغَيْرِهِ
من الكوفيين أقوالا فيها ، ولعلّهم لا يختلفون معه فيها ، والنَّحَاة — في أغلب الأحيان ،
إنما يعرضون لآراء الكوفيين في المواضع التي اختلفت فيها وجهة النَّظَر بين الفريقين ،
أو في المسائل والأصول التي هي ما تتميز به مدرسة من مدرسة ، ومذهب من
مذهب .

فمن هذه المركّبات التي يَنْبَنِي تركيبها على مجرد الاتصال والتلازم ، أدوات
وكلمات ، منها : أنت وفروعها ، وإيأى وفروعها ، وقد عرضت لهما ، ومنها :

« مهمما » :

وهي عند الكوفيين مركّبة من « مه بمعنى اكفف ، زِيدَتْ عليها « ما » .
فحدث بالتركيب معنى لم يكن ^١ .

وهي عند البصريين ، مركّبة من « ما » الشرطية ، زِيدَتْ عليها « ما » الزائدة ،
فثَقُلَ اجتماعهما ، فأبدلت الأولى هاء ^٢ ، وكان الخليل يقول فيها : « إنهم استَقْبَحُوا
أن يكرّروا اللفظا واحدا ، فيقولوا : « ماما » ، فأبدلوا الهاء من الألف في الأولى ^٣ .

و « مهمن » :

وهي أداة كوفيّة جديدة ، أضافها الكوفيون إلى أدوات الجزم ، واحتجّوا لها
بقول الشّاعر :

أماوِيَّ مَهْمَنٌ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَنْدُمُ

(١) شرح الأشموني (ج ٤ ص ١١) .

(٢) نفس الصدر .

(٣) الكتاب (ج ١ ص ٤٣٣) .

(٤) شرح الرضي على الكافية (ج ٢ ص ٣٣٥) .

ولم يعرفها البصريون ، وهى كما يظهر — مثل مهما ، إلا أن « مهما » لغير العاقل ، و « مهمن » للعاقل ، لوجود « مَن » فيها ، فتكون « مهمن » إذن أداة مركبة من « مه » بمعنى اكفف و « مَن » ، وتركيبها تركيب « مهما » فى أحد الوجهين اللذين أجاب بهما الخليل سيبويه عن سؤاله ، فقد سأله عن « مهما » ، فقال : هى « ما » أدخلت معها « ما » لغوا ، بمنزلة ما مع أين ، كما قال سبحانه وتعالى : (أينما تكونوا يدرككم الموت) ، وبمنزلة ما مع « أى » إذا قلت : (أياما تدعوا فله الأسماء الحسنى) ، ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظا واحدا ، فيقولوا « ماما » ، فأبدلوا الماء مع الألف ، التى فى الأولى ، وقد يجوز أن يكون « مه » ضم إليها « ما »^١ .

ومهمن كهما ، فليس بعيدا أن تكون « مه » رُكبت مع « من » ، كما رُكبت مع « ما » ، ثم منحها التركيب معنى جديدا ، كما منح مهما فى كلا وجهيهما . وليس هذا رأى ، أعنى احتمال كونها مركبة من « مه » ، و « ما » للزجاج ، كما زعم الرضى^٢ ، فقد رأينا أن الخليل كان قد سبقه إليه .

وإذا صح هذا رأى فالراجح فى « مهما ومهمن » هو رأى الكوفيين ، لارأى الخليل ، ولا سائر البصريين ، لأن استعمال « مهمن » للعاقل ، كما يفهم من البيت ، يشعر بأن « ما » فى مهما هى « ما » التى يكتفى بها عن غير العاقل ، لا « ما » الزائدة ، كما قال البصريون ، وأن الجزء الأول منهما هو « مه » لا « ما » ، فلما رُكبت « مه » مع « ما ومن » فيهما ، أكسبهما التركيب معنى لم يكن ، كما يقول الكوفيون .

و « حيدا » :

وهى كلمة استعملتها العرب فى المدح ، وهى مثل نِعَم ، وتزيد عليها —

(١) الكتاب (ج ١ ص ٤٣٣) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٥٧) .

— كما يقول الأشموني — « بأنها تُشعر بأن الممدوح محبوب ، وقريب من النفس »^١ .
 وذهب الفراء إلى أن « حَبَّ أصلها : حَبَّبَ ، على وزن « فَعَّل » مضموم العين
 ككُرم ، واستدل بقولهم : « حبيب » ، وفعل باب فَعَّل ، كظريف من ظُرْف ،
 وكريم من كرم »^٢ .

وقال الخليل : « إن حَبَّنا بمنزلة « حَبَّ الشيء » ، ولكن ذا وحَبَّ بمنزلة كلمة
 واحدة ، نحو لولا ، وهى اسم مرفوع ، كما تقول : يا بن عم ، فالعم مجرور ، ألا
 ترى أنك تقول : حَبَّنا ، ولا تقول : حَبَّه ، لأنه صار مع « حَبَّ » على ما ذكرت
 لك ، وصار المذكر هو اللازم ، لأنه كالمثل »^٣ .

وكان أبو الحسن بن كيَّسان يقول : « إنما لم يختلف « ذا » لأنه إشارة أبداً إلى
 مذكَّر مخذوف ، والتقدير فى « حَبَّنا هند » : حَبَّنا حُسْنُ هند ، وكذا باقى
 الأمثلة »^٤ .

وقال أبو العباس ثعلب : « العرب تقول : حَبَّنا ، وحَبَّنا لا يُشَتَّى ، ولا
 يُجمع ، ومعناه : حَبَّ الشيء ذا ، وحَبَّ الشيء زيد ، ونِعِمَّ الشيء زيد ، ونعم
 الشيء « الزَّيدان »^٥ ، كأنه كان يريد أن يقول : إن « ذا » يلزم حالة واحدة مع
 المذكر والمؤنث ، والمفرد والمثنى والجمع ، ولذلك جعله بمعنى الشيء ، والشيء
 يُكنى به عن المفرد ، والمثنى ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث ، كما دلَّ عليه تمثيله :
 ولا أعلم خلافاً بين البصريين والكوفيين فى تركيبها ، وصيرورتها كلمة واحدة ،
 مُلازمة حالة واحدة ، وفى أن التركيب أكسبها حكماً جديداً ، باستعمالها للمدح فى
 جميع الأحوال ، واحتياجها إلى مخصوص ، كاحتياج « نِعِمَّ » إليه .

(١) شرح الأشموني (ج ٣ ص ٤٠) .

(٢) شرح المفصل (ج ٨ ص ١٣٨) .

(٣) الكتاب (ج ١ ص ٣٠٢) .

(٤) شرح الأشموني (ج ٣ ص ٤٣ ، ٤٤) .

(٥) مجالس ثعلب ص ٦٢٥ .

و « كم » :

وهي كلمة كانت مُتَنَازِعاً بين الكوفيين والبصريين ، من حيث إفرادها وتركيبها ، فقد كان البصريون يقولون بإفرادها ، والكوفيون — وقد تبعوا الفراء صاحب الرأي الأول فيها — يقولون بتركيبها .

وحجة البصريين في القول بإفرادها ، تستند إلى أصل فلسفي ، لاصلة له بالبحث اللغوي ، فقد كانوا يقولون :

« إنما قلنا إنها مفردة ، لأن الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ، لعدوله عن الأصل ، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتمدة »^١ .

أما الكوفيون فكما عُرِف عنهم من اعتماد على النقل والرواية — راحوا يحملونها على نظائر لها في لغة العرب ، كانوا يفتنون لتركيبها ، فكانوا يقولون :

« إن الأصل في كم : « ما » زيدت عليها الكاف ، لأن العرب قد تصل الحرف في أوله وآخره ، فأوصلته في أوله نحو : هذا ، وهناك ، وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى :
« إِمَّا تُرِيتَنِي مَا يُوعَدُونَ » فكذلك هاهنا ، زادوا الكاف على « ما » فصارتا كلمة واحدة ، وكان الأصل أن يقال : في كم مالك : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت في كلامهم ، وجرت على ألسنتهم حذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما فعلوا في « لم » فصار : كم مالك ، والمعنى : كأي شيء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم : كأيّ من رجل رأيت ، أي كم من رجل رأيت » ، ثم استزادوا من التمثيل لها ، فشبّهوها بلم ، التي أصلها : لما ، كالذي جاء في قول الشاعر :

يا أبا الأسودِ لِمَ أسلستَني لِمُومٍ طارِقاتٍ وذِكْرَه

إلى غير ذلك من الأمثلة التي حفظوها ، وأنشدوها لتأييد مذهبهم فيها^٢ .

(١) الإنصاف (المسألة ٤٠) .

(٢) الإنصاف (المسألة ٤٠) .

والفرق بين المذهبين واضح ، أولئك يستندون إلى أصل فلسفي ، يُقيمون به حجّتهم ، وهؤلاء يستندون إلى أمثلة من القرآن ، وأبيات من الشعر العربي الصحيح . وكان الفراء يقول : « نرى أن قول العرب : « كم مالك » أنها « ما » وُصِلت من أولها بكاف ، ثم إن الكلام كثر (بكم) ، حتى حُذفت الألف من آخرها ، وسكنت ميمها ، كما قالوا :

« لِمَ قلت ذلك » ، ومعناه : « لِمَ » ، و « لما قلت » . قال :

فأنا الأسودُّ لِمَ أسلَمْتَنِي لِمِمْسومٍ طارِقَاتٍ وَذِكْرًا

وقيل لبعض العرب : مُدَّ كم قعد فلان ؟ فقال : كمذ أخذت في حديثك . فزيادة الكاف في « مذ » دليل على أن الكاف في « كم » زائدة ^٢ .

ورأى الفراء هذا قريب جداً ممّا استنتجه الأستاذ (برجستراسر) ، فقد انتهى إلى مثل ما انتهى إليه الفراء ، ففي معرض الكلام على حروف العطف واشتقاقاتها ، قال برجستراسر : « أم حديثة عربية ، أصلها : a-ma ، كما أن « لم » أصلها : la-ma ، وكم أصلها : kama » ^٣ .

وكان الزّجاج يعيب على الفراء مقالته في « كم » ، وكان يقول : « لو كانت في الأصل « كما » أسقطت ألف الاستفهام ، لتركّت على فتحها ، كما تقول بهم ، وعم ، وفيم أنت » ^٤ .

ولكن الزّجاج نسي أمرين :

١ - أن الفراء كان قد أشار إلى الاستعمال وتأثيره فيها ، والاستعمال لا يخضع لمنطق الزّجاج ، فقد يحذف من إحدى كلمتين متشابهتين شيئاً لم يحذفه من الأخرى .

٢ - وأن « لم » جاءت ساكنة الميم كما سمع الفراء من قولهم : « لِمَ قلت ذاك » ، وكما استشهد به من قول الشاعر :

(١) ورد في الصحاحي : « فأن » وفي الإنصاف : « يا أبا » ، وتصحيف « يا أبا » إلى « فأن » يسير قريب .

(٢) الصحاحي لابن فارس (ص ١٢٩) . ومعاني القرآن ، ورقة ٧٢ .

(٣) برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية (ص ١١١) .

(٤) الصحاحي (ص ١٢٩) .

يا أبا الأسودِ لِمَ اسْتَلَمْتَنِي لَهْمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكْرٍ
و «لَمْ» مثل «بِمَ» لولا أن كم - كما يُظن - أكثر استعمالاً من «بِمَ» التي
احتج بها الزَّجَّاجُ ، فإذا كان الاستعمال قد أسكن الميم من «لَمْ» ، فلا يبعد أن يكون
قد أثر في «كم» أيضاً ، فأسكن ميمها .
على أن الاحتجاج بعم ، وفيم ، غير مستقيم ، لأن فتح الميم فيهما ، أو تحريكها ،
لابد منه ، فلو أسكنت لالتقى ساكنان ، وهما : الميم والميم في عم ، والياء والميم في
«فيم» ، ولسان العرب لا ينطلق بالساكنين .

* * *

ويصدق مذهبهم هذا الذي صدرت به الفصل على جميع المركبات الأخرى ،
غير الأدوات والحروف ، سواء أكانت من المركبات المزجية ، كحضر موت ،
وبعلتبك ، ومعدى كرب ، أم من المركبات العددية ، كخمسة عشر ، وأخواتها ،
أو ما استعمل منها استعمال المركبات العددية ، كالظروف المركبة ، المبنية الجزئين
نحو : صباح مساء ، وبين بين ، وكالأحوال المركبة ، نحو : هو جاري بيت بيت ،
وتفرقوا شتار مذار ، ونحو ذلك ، وكلها يشترك في أنه اكتسب بالتركيب حكماً
جديداً ، لم يكن لكل واحد من الجزئين اللذين ركب منهما .
ومع هذا فلا أعداد المركبة عند بعض الكوفيين وجه آخر ، فقد أجازوا إضافة
النَّيف إلى العشرة ، مستندين إلى قول الشاعر :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حَيْجَتِهِ

وقد أنكر البصريون عليهم ذلك ، محتجين بأن الجزئين قد جعلوا اسماً واحداً ،
« فكأن لا يجوز أن يُضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض ، فكأنك ما هنا » ، وردوا
عليهم استشهادهم بالبيت ، بأنه لا يعرف ، ولا يؤخذ به ١ .

أما قول البصريين إنهما جعلوا اسماً واحداً ، فلا يجوز إضافة بعضه إلى بعضه الآخر ،
فهو إنما يعبر عن مذهبهم وحدهم ، لأن الكوفيين لا يرون ما رأوه ، ولا يأخذون

بهذا المدرك العقلي الذى منسك به البصريون ، بالإضافة إلى أن تركيب الجزأين في المركبات العددية ، لم يصل إلى حد النسخة ، الذى يجعل من الكلمتين كلمة واحدة ، وأما إنكارهم هذا البيت الذى احتج به الكوفيون ، فقد تعود الكوفيون وتعودنا نحن سماعه منهم ، فلا يكاد الكوفيون يحتجّون بشيء من كلام العرب ، حتى يُنكره البصريون عليهم ، ولكن عدم سماع البصريين إياه ، ليس دليلا على أنه مفتعل ، ولو سمعه البصريون لأبطالوا الاحتجاج به ، ولو صفوه بالشاذوذ ، لأنه يتعارض مع أصولهم المرسومة .

على أن النسخة اختلفوا في نقوهم عن الكوفيين ، فابن مالك في التسهيل يحكى إجماع النسخة على عدم جواز إضافة النيف إلى العشرة إلا في الشعر ، واستشهد بهذا البيت ١ .

وابن الحاجب والرضي في الكافية وشرحها ، ينسبان هذا إلى بعض الكوفيين ، فقد قالوا : « أجاز بعض الكوفيين إضافة النيف إلى العشرة ، تشبيها بالمضاف والمضاف إليه حقيقة » ٢ .

ولعلهما يعنيان أبا العباس ثعلبا ، ومن تبعه من الكوفيين ، فقد كان أبو العباس يقول : سمعت العرب تقول : نعم الهاهو ذا ، فأدخلوا عليه الأداة ، وتركوه على حاله ، ونعم الخمسة عشر هي . قال : أراد نعم الخمسة عشر هي ، وقال : لا تجتمع الإضافة عند البصريين مع الألف واللام إلا في حرفين ، وعند هؤلاء في أربعة . أولئك يقولون : نعم الحسن الوجه ، ونعم الضارب الرجل ، وعند هؤلاء هذان الحرفان ، والعدد والمقدار ٣ .

وسكت ابن يعيش ، فلم يُثبت لهم هذا الرأي ، ولم ينه .
ويبدو لى أن مقالة ابن الحاجب والرضي أولى بالقبول ، فلم يكن الكوفيون

١ (١) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٧٠) .

٢ (٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٨٧) .

٣ (٣) تبالس ثعلب (ص ٦٥٨) .



متفقين على إضافة النيف إلى العشرة في الأعداد المركبة، في جميع الأحوال، فلإني أرجح مما وقفت عليه من نقول النحاة عن الفراء، أنه إنما جَوَزَ إعراب الجزء الثاني من المركب إذا أُضيف، كما قال الأشموني: إن الفراء «قال: إنه سمع من أبي فَمَقْسَسِ الأَسَدِيّ، وأبي الهيثم العُقَيْلِيّ: ما فعلت خمسة عشر»^١.

وكما جاء في جمع الهوامع، من أن الفراء جَوَزَ حينئذ إعرابها، فيقال: هذه خمسة عشر، ومررت بخمسة عشر، بإعراب الأول على حسب العوامل، وجرّ الثاني أبداً.

ومما وقفت عليه من كلام الفراء عند تفسيره قوله تعالى من سورة يوسف: «إني رأيت أحد عشر كوكبا»، من قوله: «العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوبا - يعني مبذرا على الفتح - في خفضه ورفع، وذلك أنهم جعلوا اسمين مرفوعين واحداً، فلم يضيفوا الأول إلى الثاني، فيخرج من معنى العدد».

ومن قوله: «وإذا أضفت الخمسة العشر الدرهم إلى نفسك رفعت الخمسة» فتقول: «ما فعلت خمسة عشرى، ورأيت خمسة عشرى، ومررت بخمسة عشرى، وإنما أعربت «الخمسة» لإضافتك «العشر»؛ فلما أُضيفت «العشر» إلى الياء منك لم يستقم للخمسة أن تُضاف إليها، وبينهما «عشر» لتصير اسما، كما صار ما بعدها بإضافة اسما، سمعتها من أبي فَمَقْسَسِ الأَسَدِيّ، وأبي الهيثم العُقَيْلِيّ. ما فعلت خمسة عشرى»^٢.

أرجح مما وقفت عليه من نصوص للفراء، ومن نقول للنحاة عنه - أن الفراء لم يكن يُجيز إضافة النيف إلى العشرة مطلقاً، وإنما كان يقصّر ذلك على العدد المركب المضاف، كما رأينا من كلامه عن إضافة العدد المركب إلى الياء: ما فعلت خمسة عشرى ومن حكايته عن الأَسَدِيّ والعُقَيْلِيّ: ما فعلت خمسة عشرى.

(١) شرح الأشموني (ج ٤ ص ٧٠).

(٢) معاني القرآن (ورقة ٨٠).



على أن النُّحاة لم يتَّفَقوا على بناء الجزأين إذا أُضيفت المركَّبات ، فإن الأخفش من البصريين كان قد جَوَّز إجراءه مُجَرِّى « بَعْلَبِكَ » ، فكان يقول : هذه خمسة عشر ، بقاء الصِّدْر مفتوحا ، وتغير آخر العَجِز بالعوامل .

* * *

وبعد الوقوف على ذلك كله ، أدركنا الفرق بين مَسْلُكَيْن يتعارضان في كثير من الأحيان - أحدهما يميل غالبا إلى فلسفة المسائل النَّحْوِيَّة ، وتنظيمها تنظيما عقليا ، والثاني يميل غالبا إلى الاعتماد على نتائج الاستقراء ، ويعتمد كثيرا على الحسِّ اللُّغَوِيِّ ، ولا يُعْنَى بالأحكام العقلية إلا بمقدار ما يقتضيه الجدَل ، من دفع الحجة بمنطلها .

ومع أن المسلك الأخير أقرب إلى روح المنهج النَّحْوِيِّ ، يميله إلى التَّبَتُّعِ لِلُّغَوِيِّ ، ومجافاته التأويلات البعيدة ، وعدم الأخذ بأساليب المتكاسمين ، فلم تسلم خطوات القائمين عليه من العثرات ، في كثير من المسائل التي تتعلَّق بالاشتقاق ، وذلك لأن هذه المسائل لا يصحَّحُها حسُّ لغوى نافذ ، ولا يهدى إلى واقعها تتبع جاهد ، فتاريخها طويل ، ومراحل تطوُّرها مجهولة ، ولا سبيل إليها إلا بالدَّرس المُقَارَن ، وهذا ما لم يقدِّر به أحد من رجال المدرستين ، لجهلهم بالعلاقة بين العربية وأخواتها السَّامِيَّات :



الفصل الثاني

الدراسة النحوية

١

وكان على الدارسين بعد أن انتهوا من البحث في بناء الكلمات العام ، من حيث أصولها ، ومن حيث أفرادها وتركيبها - أن يعرضوا للكلمة مؤلفة مع غيرها في جملة أو كلام .

وقد لاحظ الكوفيون ، كما لاحظ البصريون أن الكلمة ثلاثة أنواع : اسم ، وفعل ، وأداة . والمدرستان تتفقان على تقسيم الاسم إلى أقسامه المعروفة المختلفة ، من حيث تناكيره وتأنيثه ، ومن حيث تنكيره وتعريفه ، ومن حيث بناؤه وإعرابه ، ومن حيث إفراده وتثنيته ، وجمعه ، ولم تختلفا إلا في مسائل جزئية ، لاشأن لنا في عرضها هنا .

وتختلفان في أقسام الفعل ، فهو عند البصريين ثلاثة أقسام : الفعل الماضي ، والفعل المضارع ، وفعل الأمر ، وهو عند الكوفيين ثلاثة أقسام أيضا ، يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين ، ويختلفون معهم في القسم الثالث ، وهو عند الكوفيين : الفعل الدائم ، لافعل الأمر .

مثال الأول : قعد وكتب : ومثال الثاني : يقعد ويكتب . ومثال الثالث : قاعد و كاتب .

بقي علينا أن نعرض لطائفة من الكلمات الأثرية ، وهي التي يسميها البصريون . أسماء أفعال ، ويقسمونها إلى اسم فعل ماض ، كهيئات وشتان ؛ واسم فعل مضارع كوى وآه ؛ واسم فعل أمر ، كضه ومه .

هذه الطائفة وقعت للكوفيين أيضا ، ولاحظوا أنها تعمل عمل الأفعال . فلم

يجعلوها لذلك قسماً قائماً بذاته ، وأدخلوها في طائفة الأفعال ، بل عدوها أفعالاً حقيقية^١ .

ولم يمنعهم دخول التنوين عليها ، وهو من علامات الأسماء عند الفريقين ، كصه ، ومه ، وآه ، من تسميتها أفعالاً .

أما فعل الأمر ، فبالرغم من أنه عند البصريين مأخوذ من الفعل المضارع ، بعد حذف أحرف المضارعة ، يعدونه قسماً قائماً بذاته ، ولكنه — عند الكوفيين — مُقْتَضِعٌ من الفعل المضارع ، وعلى هذا إفرمانه وحكمه عند الكوفيين هو زمان المضارع وحكمه ، ولكنه يختلف عن المضارع بأنه مجزوم فقط ، لأنه مُقْتَضِعٌ من الفعل المضارع المجزوم بلام الأمر^٢ .

وقد جاءهم هذا من الفراء ، فقد كان يقول في تفسير قوله تعالى : « فَلْيَفْرَحُوا » « إن العرب حذفوا اللام من فعل المأمور المواجه ، لكثرة الأمر خاصة في كلامهم ، فحذفوا اللام ، كما حذفوا التاء من الفعل ، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقع إلا على الفعل النى أوله الياء والتاء والنون والألف ، في قولك : اضرب ، وافرح ، لأن الضاد ساكنة ، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن ، فأدخلوا ألفاً خفيفة ، يقع بها الابتداء ، كما قالوا : ادرك ، واثاقلتكم .

وكان الكسائي يعيب قولهم : فلتفرحوا ، لأنه وجده قليلاً ، فجعله عيباً ، وهو الأصل ، ولقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض المشاهد : « لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ » يريد به : خذوا مصافكم^٣ .

أما اعتبار اسم الفاعل فعلاً ، وكونه قسم الماضى والمضارع ، فهو رأى الفراء ، وزعمه أيضاً ، وعليه الكوفيون الذين جاءوا بعده ، ولم تقع لى نسبة ذلك إلى الفراء في كتب النحو التي استطعت الوقوف عليها ، ولكنى وجدت في موضعين : أحدهما

(١) شرح الأشموني (ج ٣ ص ١٢٨) .

(٢) الإنصاف (المسألة ٧٢) . وشرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٦٨) .

(٣) معاني القرآن (الورقة ٧٣) .

« مجالس اللغويين والنحاة » لأبي القاسم الزجاجي ، كما يستظهر السيوطي نسبته إليه ، والثاني : كتاب « معاني القرآن » للفرّاء .

أما كتاب مجالس اللغويين والنحاة ، فقد عرض لمساءلة بين أبي العباس المبرد وأبي العباس ثعلب ، كان موضوعها : اسم الفاعل ، جاء فيها ما نصّه :

« قال ثعلب : كلّمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري ، فقال : كان الفرّاء يُناقض ، يقول : قائم : فعل ، وهو اسم لدخول التنوين عليه ، فإن كان فعلا لم يكن اسما ، وإن كان اسما ، فلا ينبغي أن نسمّيه فعلا . فقلت : الفرّاء يقول : قائم : فعل دائم ، لفظه لفظ الأسماء ، لدخول دلائل الأسماء عليه ، ومغناه معنى الفعل ، لأنه ينصب ، فيقال : قائم قياما ، وضارب زيدا ، فالجهة التي هو فيها اسم ، ليس هو فيها فعلا ، والجهة التي هو فيها فعل ، ليس هو فيها اسما »^١ .

وأما كتاب « معاني القرآن » فقد جاء فيه ما نصّه :

« قال الكسائي في إدخالهم « أن » في « مالك » : هو بمنزلة قوله : مالكم ألا تُقاتلوا ، ولو كان ذلك على ما قال ، لحاز في الكلام أن تقول : مالك أن قمت ، ومالك أنك قائم ، وذلك غير جائز ، لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال . تقول : منعتك أن تقوم ، ولا تقول : منعتك أن قمت ، فلذلك جاءت في « مالك » في المستقبل ، ولم يأت في « دائم » ، ولا ماض »^٢ .

فقد أراد بالدائم : اسم الفاعل ، وبالماضي : الفعل الماضي ، وبالمستقبل : الفعل المضارع ، وعطف « ماض » على « دائم » يدلّ إشارة على أنه كان يسمّي اسم الفاعل فعلا .

وسماه فعلا في موضع آخر من تفسيره ، وذلك حين عرض لتفسير قوله تعالى من سورة الزمر : « كاشفاتِ ضرّه ، ومُحمّساتِ رحمته » . قال : « نون فيها عاصم والحسن وشيبة ، وأضاف يحيى بن وثّاب ؛ وكلُّ صواب . ومثله : « إن الله

(١) مجالس اللغويين (لوحه رقم ١٢٩) .

(٢) معاني القرآن (ورقة ٢٠) .

بَالِغُ أَمْرِهِ ، « وبالغ أمره ، وموهن كَيْدُ الكافرين ، وموهن كَيْدَ الكافرين » .
فلِذَا رَأَيْتَ الْفِعْلَ قَدْ مَضَى فِي الْمَعْنَى ، فَبِأَثَرِ الْإِضَافَةِ فِيهِ ، تَقُولُ : أَخُوكَ أَخَذَ حَقَّهُ ،
فَتَقُولُ هَاهُنَا : أَخُوكَ أَخَذَ حَقَّهُ ، وَيَقْبَحُ أَنْ تَقُولَ : أَخَذَ حَقَّهُ ؛ فَلِذَا كَانَ
مُسْتَقْبَلًا لَمْ يَقَعْ بَعْدَ ، قُلْتَ : آخِرًا حَقَّهُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ : هَذَا قَاتِلُ حِمَزَةٍ ،
لِأَنَّ مَعْنَاهُ مَاضٍ ، فَقَبِّحُ التَّنْوِينَ ^١ .

وَمَا يُؤَيِّدُ أَنْ تَسْمِيَةَ اسْمِ الْفَاعِلِ فِعْلًا دَائِمًا أَصْبَحَتْ مِنْهَا كُوفِيًا ، مَا جَاءَ فِي كَلَامِ
أَبِي الْعَبَّاسِ ثَلَبَ ، فَقَدْ كَانَ يَأْتِي بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَيَسْمِيهِ فِعْلًا مَرَّةً ، وَدَائِمًا — يَرِيدُ
فِعْلًا دَائِمًا — مَرَّةً أُخْرَى ، — مَا جَاءَ فِي مَجَالِسِهِ ، حِينَ عَرَّضَ لِمَصَاحِبَةِ اسْمِ الْإِشَارَةِ
« هَذَا » لِلضَّمَائِرِ وَلِلْأَسْمَاءِ الْمَعْرُوفَةِ بِأَلْ .

قَالَ : « وَإِذَا جَاءُوا مَعَ « هَذَا » بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَانَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ نَعْتًا لِهَذَا ،
فَقَالُوا : هَذَا الرَّجُلُ قَائِمٌ ، وَقَدْ أَجَازَ أَهْلُ الْبَصَرَةِ إِذَا كَانَ مَعَهُودًا أَنْ يَنْصِبَ الْفِعْلَ ،
وَقَدْ أَجَازَهُ بَعْضُ الشَّحْوِيِّينَ ، وَالْفَرَّاءُ يَأْبَاهُ ^٢ .

وَقَالَ فِي بَعْضِ مَجَالِسِهِ أَيْضًا : « إِذَا قُلْتَ : مَا فِيكَ رَاغِبٌ زَيْدٌ ، وَمَا طَعَامُكَ
أَكَلٌ عَبْدُ اللَّهِ ^٣ » .

وَقَالَ فِي بَعْضِهَا أَيْضًا : « إِذَا قُلْتَ : مَا فِيكَ رَاغِبٌ زَيْدٌ ، وَمَا طَعَامُكَ أَكَلٌ
زَيْدٌ ، كَانَ الْاِخْتِيَارُ فِي هَذَا الرَّفْعِ ، لِأَنَّ الْفِعْلَ أَوَّلَى بِالْحَقِّ مِنَ الْمَفْعُولِ ، وَالصِّفَةُ
— يَعْنِي الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ — وَكَانَ كَأَنَّ الْفِعْلَ مَعَ الْجَمْعِ ، فَلِذَا أُدْخِلُوا الْبَاءَ فِيهِمَا كَانَ
قَبِيحًا ، لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْاسْمُ بَعْدَهُمَا ، لِأَنَّهُ لَمَّا جَاءَ ثَانِيًا احْتِاجُوا إِلَى أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ الْفِعْلُ ،
وَلَمَّا تَدَخَّلَ الْبَاءُ لِلْفِعْلِ ، فَلِذَا أَخَّرُوا الْفِعْلَ ، فَقَالُوا : طَعَامُكَ مَا زَيْدٌ بِأَكَلٍ ،
وَمَا فِيكَ زَيْدٌ بِرَاغِبٍ ، ثُمَّ نَزَعُوا الْبَاءَ ، كَانَ الْاِخْتِيَارُ الرَّفْعَ ، لِأَنَّ الْبَاءَ قَدْ حَالَتْ بَيْنَ
الْاسْمِ وَ« مَا » فَكَأَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا . وَكَأَنَّكَ اخْتَارُوا الرَّفْعَ ، فَإِنْ نَصَبُوا فَقَالُوا : مَا طَعَامُكَ

(١) معاني القرآن (ورقة ١٦٦) .

(٢) مجالس ثعلب (ص ٥٤) .

(٣) مجالس ثعلب (ص ٣٢٧) .

زيد آكلا ، وما فيك زيد راغبا ، لم يعبثوا بالصفة ، ولا المفعول ، لأنهما من صلة الفعل ، فكأنهم قالوا : ما زيد آكلا طعامك ، وما زيد راغبا فيك » ١ .
فقد أطلق أبو العباس في هذه المجالس كلمة « الفعل » مرّات كثيرة ، وكلمة « هائم » مرّة ، وأراد اسم الفاعل ، كما هو واضح من الأمثلة التي دار حولها الحديث .

* * *

وهذا التقسيم الكوفي للأفعال مبني على ما لوحظ فيها من دلالات على أزمنة مختلفة ، فزمان الماضي هو الماضي ، وزمان المضارع هو الحال أو الاستقبال ، وزمان « الدائم » زمان عام مستمر ، لانص فيه على مضى ، أو حالية . أو استقبالية .
ويبدو أن الفراء كان صادق الملاحظة في تسمية اسم الفاعل فعلا دائما ، فإن الدارسين المحدثين ، المعنيين بالساميات قد أثبتوا أن في البابلية أو الأكديّة مثل هذا التقسيم الكوفي للأفعال ، أو أثبتوا وجود الفعل الدائم بنفس التسمية التي سمى الفراء اسم الفاعل بها .

كان « بول كراوس » يقول : « الجملة : زيد قرّح - بصيغة اسم الفاعل - ، ليست إلا Permansif أى صيغة الاستمرار ، ونتيجة هذا أن الجملة زيد قرّح ، أقدم من زيد قرّح - بصيغة الفعل - ، أى أن ال Permansif يتقدّم على الماضي زمنيا ومنطقيا ، ونتيجة هذا أننا قد فتحنا الباب لفهم نشأة الماضي ، فليس هو إلا ما نسميه في البابلية Permansif ، أى تلك الصيغة غير المُقيّدة بزمان » ٢ .

وسألت الدكتور عبد الحليم النجّار ، المدرّس بمعهد الدراسات الإسلامية بكلية الآداب ، وهو من المتخصصين بالأكديّة - عن اسم الفاعل ، وتسمية الفراء إياه فعلا دائما ، فقال : إن اعتباره فعلا دائما يوافق ما في الأكديّة ، ففيها هذا الفعل بنفس هذه التسمية ، وهو نفس اسم الفاعل في العربية .

* * *

(١) مجالس ثعلب ص ٥٤٥ .

(٢) محاضرات الأستاذ « بول كراوس » في طلبة الليسانس (كلية الآداب ١٩٤٣ - ١٩٤٤) .

وسمى الكوفيون الحرف أداة لسبيين فيما أظن : الأول : المغايرة بين لفظ يُطلق على أحد حروف الهجاء ، ولفظ يُطلق على أحد حروف المعاني ، والثاني : أن الأدوات عندهم هي حروف المعاني ، كهل وبل ، وهن أدوات يُستعان بهن على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما ، فهم إذن أدق من البصريين في مُصطلحهم هذا ، لأن الحرف يُطلق عند البصريين والكوفيين جميعا ، ويُراد منه أحد حروف الهجاء ، أو أحد حروف المعاني ، بل قد يُطلق على الكلمة أيضا كما جاء في كلام سيويه ، في مواضع كثيرة من الكتاب ، وكما جاء في كلام القراء وغيره في مواضع كثيرة أيضا .

وحين يقول الكوفيون : أداة ، يكونون في غيبي عن أن يخصصوا ، فيقولوا ، كما قال سيويه : الكلمة : لإسم وفعل وحرف جاء لمعنى ، ليس باسم ولا فعل .

بقى على الكوفيين أن يبحثوا في كل نوع من هذه الأنواع ، مؤلفا في الكلام ، فلاحظوا أيضا ، كما لاحظ البصريون أن بعض هذه الكلمات تختلف حركات آخره بحسب مواقعها من الكلام ، وبعضها لا تختلف حركات آخره . والأول هو المغرب ، والثاني هو المبنى .

ولما كان المبنى يلازم حالة واحدة مهما يختلف معناه الإعرابي ، نصّوا على المبنيات التي خالها هذه ، وانتقلوا إلى البحث في أسباب اختلاف الحركات في أواخر الطائفة العربية ، فكانت النتائج التي توصلوا إليها في دراستهم لأحوال الكلمة تمثّل صناعة الإعراب موضوع هذا الفصل .

وسمى الكوفيون هذه الظاهرة ، أعني اختلاف أواخر الكلمات ، إعرابا كما سبق للبصريين أن سمّوها به ، وراحوا يبحثون في أسباب هذا الاختلاف ، كما سبق للبصريين أن بحثوا فيها ، وانتهوا إلى مثل ما انتهى إليه البصريون : أن ذلك الاختلاف يرجع إلى أسباب أو عوامل ، كما اصطلاح الفريقان على تسميتها ، يقتضى كل واحد منها نوعا من الوجوه التي تعرض لأواخر الكلمات العربية .

والخوض في تفاصيل ذلك يقتضي أن نحمل هذه الرسالة ما جاء في الكتب النحوية ، التي أُلِّفَتْ للبحث في هذه الموضوعات والمسائل ، وللإجتهد ، وعرض وجهات النظر المختلفة ، وهو مالا طاقة لها به .

لهذا سنقتصر في البحث على أمرين ، على الإعراب وعلاماته ، وعلى العوامل التي قالوا إنها اقتضت الإعراب ، لأن دراسة العوامل وما تقتضيه ، في نظر الفريقين من وجوه إعرابية هي خلاصة الدرس النحوي ، وأكثر ما جاء عنهم ، وما كان مثار الجدل بينهم ، كان حول هذه العوامل . أما ما كان بينهما من جدل في غير العوامل ، فمسائل جزئية ، أكثرها لفظي ، لا يترتب عليه أثر عملي .

وبدراسة العوامل نتيسر أساليبهم في تناول هذه الدراسة ، ومنهجهم في بحث موضوعاتها ، ومسائلها .

٢

الإعراب وعلاماته

كان نقط أبي الأسود الدؤليّ للمصحف أوّل رمز رُمِيز به لأحوال أوآخر الكلمات المختلفة ، وكان هو الدافع الذي دفع المشتغلين في القرآن إلى تفسيره تفسيراً علمياً ، وظهر التفسير الأوّل بعمل الخليل ، في إبدال الضمة والكسرة والفتحة من النقط التي وضعها أبو الأسود بين يدي الحرف ، وتحتة ، وفوقه ، وعُرف إذ ذاك أن هذه العلامات لازمة لبناء الكلمات ، لأن اللسان لا ينطلق بالحروف الساكنة وحدها .

وحين أُريد لهذه الدراسة الناشئة التي مرّت عليها الأعوام ، وهي لا تزال تقوم على خطرات جزئية ، كانت تحظر على أذهان الدارسين بعد أبي الأسود - أن تصبح علماً منظماً يُدرّس بأصول وقواعد . بدأ الجدل حول هذه العلامات : أيّ علامات

لمعان مختلفة تطرأ على الأسماء ، أم هي مجرد آلات يُستعان بها على النطق بالحروف السواكن ؟

كان هذا السؤال يتردد بين الدارسين قديما ، ولم يتلقَ الإجابة عنه إلا بعد عهد الخليل ، وتلميذه : سيديويه والكسائي ، لأنني لم أجد في كلام الخليل ، أو كلام سيديويه أو ما نُقل إلينا من أقوال الكسائي ، ما يُشير صراحة إلى أن هذه العلامات أعلام لمعان تعرض للأسماء : من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، أو ليست بأعلام لها ، اللهم إلا ما جاء عن الخليل أنه قال : « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يذبحن الحرف ، ليوصل إلى التكلّم به ، والبناء هو الساكن الذي لازيادة فيه »^١ .

وليس فيما قاله نصّ على أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات في الأحوال الأعرابيّة المختلفة ، لها نفس الصّفة إذا توسّطت الأبنية .

وأكبر الظنّ أن الجدل في دلالة هذه الحركات على المعاني الإعرابية ، وعدم دلالتها عليها ، ظهر بعد الطّبقة الأولى من شيوخ المدرستين ، أعني سيديويه والكسائي ، وأنّ الجدل في ذلك دار بين تلاميذهذين الشيخين ، فذهب جمهورهم إلى الأوّل ، وذهب بعضهم إلى الثاني .

كان قُطرب ، أبو عليّ محمد بن المستنير ، تلميذ سيديويه ، يذهب إلى أن الحركات المختلفة التي تعرض لأواخر الكلمات نجىء بها للتخفيف من الثقل الناشئ من إسكان الحروف ، لالدلالة على معنى من المعاني الإعرابية .

والنصّ الذي جاء عنه - كما أورده السيوطي في « الأشباه والنظائر » - : « إنما أعربت العرب كلامها ، لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل ، فكانوا يَبْطِشُونَ عند الإدراج ؛ فلما وصلوا وأمكنهم التّحريك ، جعلنا التّحريك معاقبا للإسكان ، ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بَنَوْا كلامهم على متحرك وساكن ، ولم يَجْمَعُوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف

متحركة ، لأنهم في اجتماع الساكنين يبسطون في كثرة الحروف المتحركة ، ويستعجلون ، وتذهب الصلة من كلامهم ، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان » ١ .
وذكر أبو البقاء العكبري في المسائل الخلافية رأى قطرب هذا مختصراً ، غير مصحوب باحتجاجة له ، فقال : « قال قطرب : — واسمه محمد بن المستنير — لم يدخل — يعنى الإعراب — لعلته ، وإنما دخل تخفيفاً على اللسان » ٢ .

وأكبر الظن أن قطرباً كان قد انفرد من بين القدماء بهذا الرأي ، وأن القدماء الآخرين كانوا يذهبون إلى أن الإعراب إنما دخل الكلام ليفرق بين المعاني ، من الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة ، وكانوا يحتجّون بأن « الكلام لو لم يعرب لالتبس المعاني ، ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب زيد عمرو ، وكلّم أبوك أخوك ، لم يعلم الفاعل من المفعول » ٣ .

وأكبر الظن أن مذهب الأكثرين هو الذى أخذ به النحاة في العصور المختلفة حتى العصر الحاضر .

ولا أحسب أحداً من القدماء تشكك في وجود الإعراب في اللغة العربية قبل الإسلام وبعده حتى القرن الأول ، وأوائل القرن الثاني في الأقل ، فالنصوص القرآنية ، وقصائد الشعراء ، وكلام المتقدمين فيما يعرض لروى القصائد من إقواء ، وأقوال الفصحاء فيما يتعلق بحملهم على اللحن واللين ، ثم أعمال النحاة ، وما بسّوا عليه دراساتهم من اختلاف أحوال الكلمات حين تتألف الجمل ، كل أولئك شواهد تأخذ بنا إلى القطع بوجود الإعراب .

يُضاف إلى ذلك القصص التي تُروى عند البحث في نشأة النحو ، من أن على ابن أبي طالب « سمع أعرابياً يقرأ : « لا يأكله إلا الخاطئين » ، وأن أعرابياً قدم

(١) الاشباه والنظائر للسيوطي (ج ١ ص ٧٩) .

(٢) المسائل الخلافية ، لأبي البقاء العكبري (ورقة ١٠١) « مخطوط بدار الكتب رقمه : نحو ٢٨ » .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نزهة الألباء (ص ٧) .

على عمر بن الخطّاب في أثناء خلافته ، وطلب إلى أحد القراء أن يُقرّئ القرآن ، فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : إن الله برىء من المشركين ورسوله « بالخفض » ، « فقال الأعرابي : أو قد برىء الله من رسوله ؟ إن يكن الله تعالى برىء من رسوله ، فأنا أبرأ منه » ... إلى آخر القصّة »^١ .

أو أن زيادا كان قد أقعد رجلا في الطريق ، طريق أبي الأسود ، ليتعمّد اللّحن فيشير فيه غيرته على القرآن ، ويقوم بالمهمّة التي كلّفه زياد إياها ، فاستعفاه ، فقرأ الرجل : إن الله برىء من المشركين ورسوله ، فاستعظم أبو الأسود ذلك^٢ .

أو أن رجلا جاء إلى زياد فقال : « أصلح الله الأمير ، توفي أبانا وترك بنون »^٣ . إلى غير ذلك من القصص التي جاءت في كتب الذين أرّخوا النّحو ، والتي إذا حامت الشكوك حول صحتها ، فإن دلالتها على وجود الإعراب لا يتطرق إليها الشك^٤ .

* * *

وننتقل إلى العصر الحديث ، لنرى الدّارسين المحدثين لا يكادون يختلفون في أن العربية الفصحى في ذلك العهد كانت معربة ، وأن الإعراب كان في اللّغات السامية الأخرى ، ثم انعدم منها أو كاد ، وبقي في العربية .

ويكاد المستشرقون من هؤلاء يتفقون على أن الإعراب كان موجودا في اللغة العربية حينما بدأ النّحاة بدراسة النّحو ، فقد قال : « ولفنسون » :

« ليس في اللّغات السامية أثر لإدغام كلمة في أخرى ، حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة ، تدلّ على معنى مركّب من معنى كلمتين مستقلّتين ، كما هي الحال في غير اللّغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الإعراب في اللّغة العربية . وهناك شيء من بقايا الإعراب في أغلب اللّغات السامية »^٤ .

(١) نزهة الألباء (ص ٨ ، ٩) .

(٢) نزهة الألباء (ص ١٠) .

(٣) أخبار النحويين البصريين للسرياني (ص ١٧) .

(٤) تاريخ اللغات السامية (ص ١٥) .

وقال «يُوْهان فُك» : «لقد احتفظت العربية الفُصْحى في إظهاره التصرُّف الإعرابى بِسِمَةِ من أقدم السَّمات اللُّغوية، التى فقدتها جميع اللُّغات السَّامية - باستثناء البابليَّة القديمة - قبل عصر نموِّها ، وازدهارها الأدبى ، وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرُّف الإعرابى فى لغة التَّخاطب الحى ، فأشعار عرب البادية - من قبل العهد الإسلامى ومن بعده - تُرينا علامات مطَّردة كاملة السُّلطان ، كما أن الحقيقة الثَّابتة من أن النَّحويين واللُّغويين الإسلاميين كانوا حتى القرن الرابع الهجرى والعاشر الميلادى ، على الأقل ، يختلفون إلى غرب البادية ، ليدرسوا لغتهم - تدلّ على أن التصرُّف الإعرابى كان بالغاً أشدّه لذلك العهد ، بل لا يزال حتى اليوم نجد فى بعض البقايا الجامدة من لهجات العرب البُدَاة ظواهر الإعراب »^١ .

وأخذ الدَّارسون المحدثون فى تفسير هذه العلامات ، فن قائل : إنها بقايا مقاطع كانت تُلحق الكلمات للتفريق بين أحوالها المختلفة فى الحملة^٢ ، ومن قائل بمقالة القدماء ، من أنها أبعاد لحروف المدّ ، استُعِين بها على التمييز بين أحوال الكلمات ، كما هو مذهب الأستاذ صاحب «إحياء النَّحو» .

فالقول بأن الإعراب لم يكن له وجود فى اللُّغة العربية ، أو أن العرب كانوا يسكنون أواخر الكلمات ، زعم يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة، التى أشرنا إليها :

* * *

بقى علينا أن نعريض للمشكلة التى تنفرّع عن وجود الإعراب فى اللُّغة العربية ، أعنى الجدَل الذى ارتفع به صوت قطرب ، تلميذ سيبويه ، وخالف فيه جمهور الدَّارسين الذين كانوا يذهبون إلى أن علامات الإعراب دوالّ على معانٍ إعرابية ، تعرض للكلمات فى مواقعها المختلفة فى الجُمْل ، فزعم أن علامات الإعراب ليست إلا أدوات استُعِين بها على إزالة الثَّقُل الحاصل من إسكان الكلمات ، كما صرّحت به مقالته ، التى صدّرتنا بها هذا الكلام .

(١) العربية (ص ٣) .

(٢) إحياء النحو (ص ٤٤) .

إن موقف المحدثين من دلالة الحركات على معان إعرابية ، وعدم دلالتها عليه ، هو موقف القدماء ، فأكثر المحدثين يُحاكون جمهور القدماء ، بالقول بأن الحركات دوال على معان طارئة ، وأقلهم — ولا أعرف منهم غير الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه « من أسرار اللغة » — لا يرى ذلك .

ويتمثل رأى الأكثرين من المحدثين فيما قاله الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحو » ، وفيما أوجز الكلام فيه « يوهان فك » في كتابه : « العربية » .

ومُجمل ماذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى : هو أن الحركات بعضها علم على معنى إعرابي ، فالضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة ، أما الفتحة فحركة لاتدل على شيء ، وإنما هي حركة يميل إليها العرب كثيرا حين يذهبون مذهب الاستخفاف ، كما تميل العامة إلى تسكين أواخر الكلمات ، في لهجاتها الحديثة الآن .

فعانى الإعراب عنده هي : الإسناد والإضافة ، والعلامات الدالة على هذه المعانى هي الضمة والكسرة ، حسب .

أما « يوهان فك » فلم يكن كلامه صريحا ، ولكن يُستظهر من الأمثلة التي ذكرها لتأييد الرأى القائل بوجود الإعراب ، أنه يميل إلى أن الحركات أعلام للمعاني الإعرابية ، فقد جاء في صدد الكلام على وجود الإعراب ما نصّه :

« أما أن أقدم أثر من آثار النثر العربى ، وهو القرآن ، قد حافظ أيضا على غاية التصرف الإعرابى ، فهذا أمر وإن لم يكن من الوضوح والحلاء بدرجة الشعر الذى لا تترك أساليب العروض والقافية مجالا للشك في إعراب كلماته ، إلا أن مواقع كلام القرآن الاختيارية لا تترك أثرا للشك فيه كذلك ... انظر مثلا آية ٢٨ من سورة فاطر : « إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ » ، وآية ٧ من سورة التوبة : « إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ » ، وآية ١٢٤ من سورة البقرة : « وَإِذَا ابْتِغَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ » ، وآية ٨ من سورة النساء « وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ » فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات كالاستعمال اللاتينى :

Matrem amat filia . الأم تحبّ البنت . . . لا يمكن أن يكون إلا في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً^١ .

فلاستشهاد بقوله تعالى : « وإذ ابتلى إبراهيم ربه » ، وقوله تعالى : « إنما يخشى الله من عباده العلماء » وغيرهما ، للتدليل على أن الإعراب هنا مقصود ، ولا أثر للشك فيه ، يدلّ التزاما على أن الفتحة في « إبراهيم » ، وفي « الله » إنما هي علم المفعولية ، وأن الضمة في « ربه » وفي « العلماء » إنما هي علم الفاعلية ، لأنه لو لم يكن كذلك لما كان هناك ما يرجح اختيار الضمة والفتحة على غيرهما .

ويمثّل رأى المعارضين فيما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من دعوة جريئة ، محاولا تفسير اختلاف الأحوال تفسيراً صوتياً ، ذاهباً إلى أن هذه الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات ، لوصل الكلمات بعضها ببعض ، محاكياً قطرباً فيما ذهب إليه قديماً .

لقد رأى الدكتور أن مفتاح السرّ في تفسير هذه الحركات هو ظاهرة الوقف^٢ ، وذهب إلى أن تحريك أواخر الكلمات « كان صفة من صفات الوصل في الكلام ، شعراً أو نثراً ، فإذا وقف المتكلّم ، أو اختتم جملة ، لم يحتج إلى تلك الحركات ، بل يقف على آخر كلمة من قوله بما يسمى السكون ، وأن المتكلّم لا يلجأ إلى تحريك الكلمات إلا لضرورة صوتية^٣ .

وانتهى إلى أنه ليس للحركات الإعرابية مدلول ، وأن الحركات لم تكن « تحدّد المعاني في أذهان العرب القدماء ، كما يزعم الشّحّاء ، بل لاتعدو أن تكون حركات يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان ، لوصل الكلمات بعضها ببعض »^٤ .

ولمّا اعتزم تطبيق مبدئه هذا ، آثر أن يتّخذ من البحور الثلاثة : الطّويل ،

(١) العربية (ص ٣) .

(٢) يلاحظ أن هذا المفتاح الذي رأى الدكتور أنه وقع في يده ، كان قطرب قد استعمله قديماً في تفسير ظاهرة الإعراب ، كما يبدو من النص الذي أثبتناه له .

(٣) من أسرار اللغة (ص ١٤٢) .

(٤) من أسرار اللغة (ص ١٥٨) .

والبسيط ، والكامل ، وهى البحور الشائعة فى الشعر العربى — كما يقول — مجالا للتطبيق ، واستشهد فيما استشهد بقول أبى ذؤيب :

أَمِنْ الْمُنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ والدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ

وقال : نرجح أن تكون الكسرة فى آخر « مُعْتَبٍ » ، سببها الانسجام مع الكسرة التى قبلها ، فى « تاء » هذه الكلمة . أما كلمة « شاحبا » فى البيت الثانى ، وهو :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِحِسْمِكَ شَاحِبًا مُنْدُ ابْتَدَأْتُكَ ، وَمِثْلُ مَا لَكَ يَنْفَعُ

فنرجح أن الكلمة قد نطقت بها الشاعر : « شاحب » بكسر الباء لتتسجم مع الحركة قبلها ١ .

فلذا لم يكن للمعانى أثر فى أحوال أو آخر الكلمات ، فلماذا اختلفت الكلمات فى حال الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فى تلك الآيات التى تمثل بها « يوهان فوك » وغيرها ؟ وكيف يفسر اختلاف اللغات فى الوقف ؟ وكان الدكتور قد عرض — حين أراد أن يصل إلى السر — عن طريق ظاهرة الوقف — أن بعض العرب ينتظر ، وهم الأزد ، وأنهم « إذا وقفوا على المرفوع نطقوا بضمته ، وأطالوها ، فكأنما هى واو ، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرتة ، فكأنما هى ياء ، فيقولون فى الجملتين : هل جاء خالد ، وهل مررت بخالد : خالدو ، خالدى ، حين يريدون الوقف ٢ .

وأن بعضهم لا ينتظر ، وهم أولئك الذين « كانوا لا ينتظرون فى وقفهم ، بل يتعجلون ، ويسرعون فى النطق بآخرها ، لا يعنون بتمامها ، ولا يحفلون بسقوط بعض أجزائها ، فهؤلاء تمثلهم قبيلة ربيعة ، وقبيلة لخم ، خير تمثيل ٣ » .

وأن موقف قريش ، ومن حذا حذوهم من القبائل الحجازية ، كان موقفا وسطا بين من ينتظرون ، ومن لا ينتظرون ، فتراهم فى وقفهم على الاسم المنون يسقطون

(١) من أسرار اللغة (ص ١٨٠ ، ١٨١) .

(٢) من أسرار اللغة (ص ١٤٦) .

(٣) من أسرار اللغة (ص ٤٨) .

الضم والكسر، ويسبقون على الفتح، قائلين : هل جاء خالد، وهل مررت بخالد، وهل رأيت خالدا؟

فإذا لم تكن الحركات أعلاما لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعد أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على خالد في لغة من ينتظر؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تنكسر لتتسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها، كما رجح أن تكون كلمة «شاحبا» في البيت السابق قد قالها الشاعر مكسورة، ولكن الشجاعة أبدلوا من الكسرة فتحة، لتتسجم مع قواعدهم؛ وماذا يقول الدكتور في نحو قوله تعالى من سورة الطور: «إن عذاب ربك لواقع ماله من دافع» مثلا؟ وكيف يطبق مذهبه المشار إليه عليها؟ وبماذا يعلل وجود الضمة بعد القاف المكسورة، إذا وصلت الآيتان، ولم يوقف على آخر الأولى منهما؟

وهل يرى أن هذه الآية من سورة الجن، وهي قوله تعالى: «وأنّا ظننّا أن لن نقول الإنس والجنّ على الله كذبا» مثلا، إنما قرأها النبي صلى الله عليه وسلم: «كذب» بكسر الباء، لتتسجم مع كسرة الدال، كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة «شاحبا» في البيت السابق: شاحب، بكسر الباء.

وعليه، فإن القول بأن الحركات إنما هي سدّ للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاما للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يخالفه التوفيق. ولا أدري! لماذا لا تكون هذه الحركات أعلاما للمعاني الإعرابية، فإن عقلية المجتمع في البيئة العربية أرادت التفريق بين أحوال الكلمة في الجملة بعد أن فاتها، ولم يتيسر لها التفريق بينها باللواحق، كما هي الحال في اللاتينية مثلا، أرادت التفريق بهذه الحركات، وأرادت أن تكون الضمة علما للإسناد، والكسرة علما للإضافة، والفتحة علما للمفعولية، كما يقول كثير من القدماء، أو ألا تكون الفتحة خاصة علما لشيء، كما يفهم من كلام الخليل وسيبويه والكوفيين

في المنصوبات ، وكما يَصْرَح الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه « إحياء النحوي » .
مع أن كثيرا من الأمثلة التي رُوِيَت معربة ، سواء أكانت من القرآن أم من غير القرآن ، مما لا ينطبق عليه الأصل الذي ذهب إليه الدكتور ، فوقع الضمة في العين بعد الكسرة في القاف ، في قوله تعالى : « لواقع » ونحوه ، مما لا ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه الدكتور ، لأن العرب — كما صرح الفراء وغيره — يستثقلون كسرة بعدها ضمة ، كما يستثقلون ضمة بعدها كسرة ^١ .

فعليلة الجماعة — كما يُخَيَّل إلى — كانت قد تناسَّت هذا العامل الصوتي الذي يلح عليها بالانسجام بين الحركات ، فيما يتصل بحركة آخر الكلمة ، وهي الحركة الإعرابية ، تناسسته مضطرة للتشخيص بين أحوال الكلمات في ثنانيا التأليف ، وإلا فاتها الغرض ، وهو الإفهام .

على أن في اللغات الأخرى ما هو أدق من هذه الحركات ، فقد اتخذ بعضها من اختلاف درجة الصَّوت وسيلة للتعبير عن المعاني الإعرابية المختلفة ، كما هي الحال في لغات الشرق الأقصى ^٢ . وهذا النوع من الإعراب الذي يعتمد على اختلاف درجة الصوت ، يسميه « فندريس » بالإعراب الداخلي ^٣ .

وإذا كان للحركات أثر في بناء الكلمات ، واختلاف مدلولاتها في نحو فَعَلَ وفُعِلَ ، ونحو : مَفْعَلٍ ، ومُفْعِلٍ ، ونحو : مُفْتَعِلٍ ، ومُفْتَعِلٍ ، كما يعرف الدكتور ^٤ ، وكما يرى « فندريس » من أن الاختلاف في جرس الحركة ، يُشير إلى قيمة الكلمة الصَّرفية ^٥ ، فإن الظن بتدخلها في تحديد المعاني الإعرابية يصبح قويا ، ويؤيده ما أُثِرَ عن اللغة العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم ، ولا سيما تلك الأمثلة التي جاء فيها التقديم والتأخير .

(١) معاني القرآن (ورقة ٧٦) .

(٢) اللغة : فندريس (ص ١٠٩) . والأصوات اللغوية : إبراهيم أنيس (ص ١٠٣) .

(٣) اللغة (ص ١٠٨) .

(٤) من أسرار اللغة : (١٦٠) .

(٥) اللغة (ص ٨) .

ولعل الدكتور ظن أنه وضع يده على مفتاح السر ، فراح يقول في التمييز بين الفاعل والمفعول : « ونكتفي هنا ببيان قصير عن موضع الفاعل من الجملة ، وموضع المفعول منها ، كى نبرهن على أن الفاعل لا يعرف بضم آخره ، ولا المفعول بتصب آخره ، بل يعرف بكل منهما في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حدته أساليب اللغة »^١.

وفطن الدكتور إلى أن تحريك الأواخر موجود في الشعر قطعا ، فراح يلتصق بخارجا ينجو به من التناقض ، فذهب إلى أن معظم الكلمات في الشعر بحركة الأواخر ، لأن سقوط الحركات منه قد يفسد الموسيقى الشعرية^٢ .
وعُثر على أمثلة من الشواهد والقراءات ، يؤيد ظاهرها ما يذهب إليه من قول امرئ القيس :

اليَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرُ مُسْتَحْقِبٍ إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِيلٍ

وقول جرير :

وَلَا تَشْتُمِ الْمَوْتَى وَتَبْلُغْ أَذَاتَهُ فَإِنَّكَ إِن تَفْعَلْ تُسْقَهِ وَتَجْهَلْ

وقول الشاعر :

أُحَاوِلُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا قَبْرُهَا فَتَسْتَرْكُمَا ثِقَلًا عَلَى كَمَا هِيََا

وقول جرير :

سِيرُوا بَنِي الْعَمِّ فَلَا هَوَاؤُ مَسْرٍ لَكُمْ وَهَرُّ تَيْرِي فَا تَعْرِفُكُمْ الْعَرَبُ

وقراءة أبي عمرو بن العلاء : « إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة » يجوز يأمركم^٣.

أما ما عرّض له من أن الفارق بين الفاعل والمفعول إنما هو محله من الجملة ، لا الحركة ، فهو مبني على افتراض أن اللغة العربية لم تستخدم الحركات علامات للمعاني الإعرابية ، ولا شك أن اللغة إذا لم تتخذ من الحركات أعلاما لتلك المعاني ، فهي

(١) من أسرار اللغة (ص ١٦٠) .

(٢) من أسرار اللغة (ص ١٧٨) .

(٣) من أسرار اللغة (ص ١٧٩) .

مضطرة إلى أن تلتبس طريقا أخرى للتمييز بينها ، وتوصل الدكتور إلى أن تلك الطريقة ، هي التزامها وضع الفاعل في موضع ، والمفعول في موضع آخر من الجملة ، في أغلب الأحيان ١ .

ولكن الافتراض الأول لم يلاقِ حتى الآن ما يؤيده ، ولم تتوافر الدلائل على صحته ، بل لقد استظهرنا بطلانه ، بما توافر لدينا من أمارات ومؤيّدات ، أثبتناها قبل هذا الكلام :

« فنظام الإعراب عنصر أساسي من عناصر اللغة العربية ، وقد اشتملت عليه منذ أقدم عهودها ، وكل ما عمله علماء القواعد خيالاً ، هو أنهم استخلصوا مناهجها استخلاصاً من القرآن ، والحديث ، وكلام الفُصحاء من العرب ، ورتّبوها وصاغوها في صورة قواعد وقوانين » ٢ .

هذا ، وإن اعتبار الموضع من الجملة في تأليفها فارقاً بين الفاعل والمفعول ، في اللهجات الحديثة صحيح ، لاشكّ فيه ، ولكن اللهجات إنما لجأت إلى الأخذ به ، لأنها فقدت تلك العلامات الأولى التي كانت تقوم بوظيفة التمييز بين المعاني الإعرابية المختلفة ، وذلك لأن « موقع الصّوت في الكلمة ، يعرضه لكثير من صُنف التطوُّر والانحراف ، وأكثر ما يكون ذلك في الأصوات الواقعة في أواخر الكلمات ، سواء أكانت أصوات لين أم أصواتاً ساكنة ؛ أما أصوات اللين فقد لوحظ أن وقوعها في آخر الكلمة ، يجعلها في الغالب عرضة للسقوط ، ويؤدّي أحياناً إلى تحولها إلى أصوات أخرى ، فمن ذلك ما حدث في العربية بصدد أصوات اللين القصيرة ، المسماة بالحركات ، وهي الفتحة والكسرة والضمّة ، التي تلاحق أواخر الكلمات ، ففي جميع اللهجات العاميّة المنتشرة عن العربية — عاميات مصر والعراق والشام ولبنان وفلسطين والحجاز واليمن والمغرب ... الخ — قد انقرضت هذه الأصوات

(١) كان القدماء قد لمحوا هذا أيضاً ، فقد كان قطرب (أومن كان يرى رأيه) يرد على مخالفه بأن « الفاعلية والمفعولية تدرك المعنى ، ألا ترى أن الأسماء المقصورة لا يظهر فيها إعراب ومعانيها مدركة » راجع المسائل الخلافية (لأبي البقاء المكي) (ص ١٠٣) .

(٢) الدكتور علي عبد الواحد وآق : فقه اللغة : الطبعة الثالثة (ص ١٣٥) .

جميعها»^١ . لأنها خضعت لقانون من قوانين التطور الصوتي، وهو ضعف الأصوات الأخيرة ، وانقراضها شيئاً فشيئاً^٢ .

كما فقدت اللغات اللاتينية الحديثة تلك اللواحق التي كانت تميز أركان الجملة في اللاتينية الأولى ، فراحت تتخذ من ترتيب الكلمات ، وأوضاعها في الجملة ، وسيلة للتمييز بين المعاني الإعرابية المختلفة .

على أن « يوهان فك » كان قد التف إلى أن العريبات في الأقاليم المختلفة اليوم كانت قد اصطنعت لنفسها نحواً جديداً ، واتخذت — بعدما تحللت من سلطان الحركات في تطورها الجديد — آله جديدة لتمييز الفاعل من المفعول ، وذكر أن تقديم بعض الأجزاء ، وتأخير بعضها الآخر ، كان هو الفارق الذي انبنى عليه نحو العريبات الحديثة .

واستطاع أن يتتبع تطور العريبات ، وأن يؤرخ نحوها ، وأن يعثر على شواهد وأمثلة كثيرة ، يؤيد بها رأيه^٣ .

وأما تلك الأمثلة التي تمسك بها الدكتور « إبراهيم أنيس » في تأييد رأيه ، فكلها في الأفعال ، وليس فيها اسم واحد سكن آخره ، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء في اعتبار الرفع والنصب علمين للفاعلية والمفعولية في الأسماء خاصة ، دون الأفعال .

وعلى هذا ، فلا مانع من الاستئناس بالأضل الذي بنى الدكتور كلامه عليه عندما يعرض الدارس لتحريك أواخر الأفعال المعربة ، ومع ذلك ، فقد سبقه القدماء إلى ذلك ، واستندوا في الكلام فيها إلى قوانين صوتية ، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها في حل مشكلة الإعراب ، في الأسماء والأفعال جميعاً .

فقد قرّر الفراء أن الجزم في قراءة بعضهم : « أنلز مكموها » ، أو في قراءة بعضهم : « لايجزّنهم » ، وقول الشاعر :

(١) الدكتور على عبد الواحد وافي : علم اللغة (ص ٢٧٥ ، ٢٧٦) .

(٢) الدكتور على عبد الواحد وافي : فقه اللغة (ص ١٣٢) .

(٣) اللغة : يوهان فك (ص ١٠٥ - ١٠٦) .

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمَهْلِكَ سَيِّدٍ . تَقَطَّعُ مِنْ وَجَدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

يرجع إلى استئصال العرب ضمتين متواليتين ، وكسرة بعدها ضمة ١ .

هذا ، ومن المفيد أن يقف الدارس على ما أثبتته الدكتور على عبد الواحد وافي من حُجج بعض الباحثين في نفي أن تكون قواعد الإعراب كانت مراعاة في غير لغة الآداب ، شعرها وخطابها ، وحُجج بعضهم الآخر في نفي كونها مراعاة أبداً ، لا في لغة الحديث ، ولا في لغة الأدب ، ومن ردود موفقة له في كتابه : « فقه اللغة » ٢ .

علامات الإعراب

وعلامات الإعراب عند الكوفيين حركات وحروف ٣ ، أما الحركات فهي العلامات الغالبة ، وهي الدالة على المعاني الإعرابية في أكثر الأسماء المعربة ، وأما الحروف فهي علامات خاصة ، لا تدل على المعاني الإعرابية إلا في مواطن معدودات ، وفي لهجات دون أخرى ، وتكون الحروف علامات للإعراب عندهم في :

الأسماء الخمسة ، والمثنى ، وجمع المذكر السالم .

ومهما يكن من أمر ، فإن الجدل بينهم وبين البصريين ، المتمثل فيما ذكره أبو البركات بن الأنباري ، في المسألة الثانية ، والمسألة الثالثة من مسائل الخلاف ، شكلي ، لا يترتب عليه أثر عملي ، فكلا الفريقين يحتفظ بالواو والألف والياء في إعراب الأسماء الخمسة ، وبالألف والياء في إعراب المثنى ، وبالواو والياء في إعراب جمع المذكر السالم .

ويبدو لي أن مقاتلهم بأن الإعراب يكون بالحرف أيضا مقبولة ، لأنه إذا جاز

(١) معاني القرآن (ورقة ٧٢) .

(٢) فقه اللغة من (ص ١٢٩ - ١٣٦) .

(٣) السيوطي في الأشباه والنظائر (ج ١ ص ٨٠) .

أن يكون الإعراب بالحركة جاز أن يكون بالحرف ، فليست الحروف التي تكون علامات للإعراب عندهم إلا حركات ممطولة .

وقد قسم البصريون هذه العلامات ، أو مَسَيَّزُوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات أواخر المبيّيات ، وبين ما كان منها حركة متغيّرة ، كحركات أواخر المعربات ، وخصّوا الأولى بالقب خاصّة ، كما خصّوا الثانية بالقب خاصّة أيضا ، فسمّوا أحوال المبيّيات فتحا وكسرا وضما وسكونا ، وسمّوا أحوال المعربات نصبا وجرا ورفعاً وجزما .

أما الكوفيون فلم يفرّقوا بين علامات البناء وعلامات الإعراب ^١ ، فكانوا يُطلقون النصب مثلا على المبنى على الفتح ، كما يُطلقون الفتح على المعرب المنصوب ، وهكذا .

أما تاريخ هذه المصطلحات سواء كانت بصرية أم كوفية ، فيرجع - في أكبر الظن - إلى عمل الخليل بن أحمد ، رأس المدرستين . أما ما قبل الخليل فلم تكن علامات الإعراب إلا نقطا يوضع بعضها فوق الحرف ، رامزا للفتحة ، وبعضها تحت الحرف ، رامزا للكسرة ، وبعضها بين يدي الحرف ، رامزا للضمّة ، وهو الشّكل الذي تلقّاه الدّارسون عن أبي الأسود الدّؤلي في عمله المعروف ، الذي يرجع إلى السّنوات التي ولى فيها زياد المصريّن ، وكتبت به المصاحف ، تحقيقا لما أرادت الدولة تعميمه في الأمصار ، لدرء الخطر عن كتاب الله ، ذلك الخطر الذي ظهرت بوادره منذ هاجر العرب المسلمون إلى الأمصار المفتوحة ، وعاشوا مع العناصر الأجنبية فيها جنبا إلى جنب .

وظلّت المصاحف تُعَرَّب بالنقط إلى أن جاء الخليل بن أحمد ، فأبدل من النقط هذه العلامات التي شاعت بين الدارسين حتى يومنا هذا .

وقد سمّى الخليل هذه العلامات بأسماء ، هي نفس الأسماء التي أخذ بها الكوفيون والبصريون ، لولا اختلاف في نطاق استعمالها .

كان الخليل يستعمل الرّفع والنصب والخفض في المنوّات ، والضم والفتح

(١) شرح المفصل (ج ١ ص ٧٢) .

والكسر في غير المنونات ، وكان يطلق « الجر » على الكسرة التي يدعو إليها التثنية الساكنين ، نحو : لم يذهب الرجل . والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة ، والساكنون على ما يقع في أوساطها ، والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات ، كيم « نعم » ، ولام « هل »^١ .

فكلمة الخفض ، التي شاعت في الاستعمال الكوفي لم يضعها الكوفيون ولم يشكروها ، وإنما أخذوها عن الخليل ، كما أخذوا غيرها عنه ، وكما أخذ البصريون علاماتهم الخاصة منه أيضا ، ولكن الكوفيين عثموا استعمالها ، فأطلقوها على حركات المنون وغير المنون .

وكيفما كان الأمر ، فإن اختلاف الفريقين في هذه المصطلحات شكلي أيضا ، لأن الحالات التي يطلق البصريون فيها الكسر والجر ، يطلق الكوفيون فيها كلمة « الخفض » .

* * *

وتدخلت الفلسفة الكلامية في تفكير الدارسين ، فاثرت في مناهجهم ، ومناحي تناولهم موضوعات تخصصهم ، فأرادوا محاکاتها فيما سلك دارسوها ، ورأى النحاة هذه العلامات تتغير بحسب ما لها من معانٍ إعرابية ، ففكروا فيما اقتضى هذه المعاني ، وما اقتضى هذه الآثار ، فسلکوا سبيل المتكلمين في إرجاع الظواهر العقلية إلى عملها ، وأسبابها ، التي اقتضتها ، فكان ذلك — كما يقول بعض الباحثين — بداية القول بالعوامل^٢ .

وإذ كان عبد الله بن أبي إسحاق « المتوفى سنة سبع عشرة ومئة للهجرة على الأرجح ، أول من قال المؤرخون : إنه كان يقيس ويعكّل ، وعرفنا أن مدرسة علم الكلام في البصرة انبعثت من مجلس الحسن البصري ، المتوفى سنة عشر ومئة للهجرة ، أمكن أن نتصور تأثر الدرس النحوي الناشئ بالدراسة الكلامية ، التي إذا ظهرت

(١) الخوازمي : مفاتيح العلوم (ص ٣٠) .

(٢) إحياء النحو (ص ٢٢ - ٣٤) .

ظهورها الواضح بواصل بن عطاء ، فقد سبق التفكير فيها قبل واصل بزمن بعيد ، كما سبق أن استظهر الأستاذ الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، من أن ابنى محمد بن الحنفية : عبد الله والحسن ، كانا أول من أحدث الاعتزال ، وكما يقتضيه إحداث الاعتزال ، من سبق التفكير الفلسفى الذى مهد لظهوره وإحداثه .

* * *

هذا هو أساس القول بالعمل عند الدارسين ، إلا أن لى منسجى آخر سيجىء ذكره فى الفصل المعقود للعوامل ، استظهرت فيه أن القول بالعمل يؤرخ بعمل الخليل بن أحمد ، وأن دراسته الأصوات ، وملاحظته أن بينها فى التأليف تفاعلاً ، وتأثراً متبادلاً ، أملاه الاستعمال الذى يهتد إلى التخفف من الجهود العضلى ، وإلى الانسجام فى التأليف بين الأصوات والكلمات ، كانت هى الثغرة التى نفذ منها إلى فكرة العامل .

واعتمدت فى ذلك على ما تيسر لى الوقوف عليه من ملاحظات له ، ولتلاميذه ، الذين احتذوه فى منهجه — وخصصت من بينهم القراء — ، وانتباههم إلى ما بين الأصوات والكلمات من تفاعل .

إلا أن هذه الفكرة التى كان ينبغى أن يكون لها السلطان المطلق على الدراسات اللغوية فى تفسير كثير من ظواهرها ، لم يستح لها النمو ، فسرعان ما طغى سلطان الفلسفة على عقول الدارسين ، فأوحدونهم الباب الذى ينفون منه إلى دراسة لغوية ، أو نحوية حية .

٣

العوامل

العوامل التي بنى النجاة - في العصور المختلفة - دراستهم عليها ثلاثة :

١ - العامل الأول هو العامل الفلسفي

وهو العامل الذي اقتبس منه النجاة من كلام المتكلمين في العلة ، وقد بدأ البصريون كلامهم فيه لما سبق ذكره ، من أن منهج المتكلمين طغى على الدراسات المختلفة إذ ذاك ، فاقتبس منه الدارسون منهجهم ، فكانت مدرسة القياس في النحوي .

يُضاف إلى هذا أن كثيرا من النجاة كانوا هم أنفسهم من المتكلمين ، أو ممن تنقَّب بالثقافة البصرية اليونانية ، لأن البصرة منذ تمصيرها كانت قد شهدت عناصر وأجناسا مختلفة ، فكان فيها إلى جانب العرب ، فرس وهنود وسُريانيون ويونانيون .

وكان اليونانيون قد استعمروا هذه المنطقة في عهد السِّلْوُوقيين ، وبقيت لهم آثار فيها ، حتى إنه كان في البصرة منذ تمصيرها سكة تُعرف بسكة « اصطفانوس » ، وكان عبید الله بن زياد قد بنى داراً لها باب ينفذ إليها ، واصطفانوس اسم يوناني ، ووجود سكة تُنسب إليه ، يعنى وجود يونانيين .

هذا إلى أن مدرسة « جنديسابور » في إقليم خوزستان كانت في طريق البصريين إلى خُرَّاسان ، وكان السُريان من العناصر الفعالة في هذه المدرسة ، لأنهم كانوا هنا وفي الديارات الأخرى قوامين على الثقافة اليونانية .

فتقبل الثقافة الأجنبية - بعد أن مهدت الحوادث التاريخية له - كان في البصريين أسرع منه في غيرهم من أبناء الأمصار الأخرى ، ولهذا شهدت البصرة بواكير

الفلسفة الإسلامية ، الملتصقة بالفلسفة اليونانية على أيدي المعتزلة ، ولهذا أيضا كان منحاتها أسرع إلى التأثير بالمنهج الفلسفي ، حتى سُموا بأهل المنطق .

وسرّت عدوى التأثير بالمنهج الكلامي إلى الدارسين من أهل الكوفة ، بالرغم من توافر مقتضيات تأثيرهم بالمنهج الدراسي الذي كان شائعا في أوساط الكوفة وهو منهج القراء .

فقد كان للتمذة الكسائي للخليل ، واتصاله بشيوخ البصرة الآخرين ، كعيسى ابن عمر الثقفي ، ويونس بن حبيب ، وابتحاج القراء بعلم الخليل ، واتصاله بيونس ابن حبيب من جهة ، وتأثره بأراء المعتزلة من جهة أخرى ، كان لذلك أثره الظاهر في تأثر النحو الكوفي بمنهج المتكلمين بوجه من الوجوه .

فإذا أُضيف إلى ذلك تأثر العقلية العامة في العراق بالأفكار المنطقية تأثرا يتمثل بظهور القياس في الفقه عند أبي حنيفة — لم يبق مجال للتساؤل عن تأثر النحو الكوفي تأثرا ما بأساليب المتكلمين .

ولكن الكوفيين — بالرغم من تأثرهم بالمنهج الجديد — لم يستطيعوا التخلص من آثار ما نشأوا عليه من منهج دراسي ، ألفوه في حياتهم العلمية في البيئة الكوفية ، ولذلك كان العامل عندهم أضعف من العامل البصري ، لأن العامل البصري له قوة العلّة الفلسفية ، وتأثيرها ، وأحكامها ، فكما لا يجتمع على المعمول الواحد علتان ، لا يجتمع على المعمول الواحد عاملان ، وإذا اجتمعا فالمعمول لأحدهما ، لا لكليهما ، كما ينص عليه ابن مالك في قوله :

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ قَبْلُ فَلِذَلِكَ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

وكما أن المعمول لا وجود له إلا بالعلّة ، كان الإعراب عندهم إنما يكون بالعامل ملفوظا أو مقدّرا ، ولهذا أفاضوا في الحديث عن تقدير العامل في مواضع كثيرة من أبواب منمنماتهم ، وموضوعات دراستهم .

وقد كانوا يقولون : « لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ، ولهذا رُدّ قول من قال : إن الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر ، وقول من قال : إن المتبوع

وعامله عاملان في التابع ، وقول من قال : « إن » « إن » وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء ، وقول من قال : الفعل والفاعل معا عاملان في المفعول .
وكانوا يقولون : « مرتبة العامل أن يكون مقدما على المعمول » وحين واجه أصلهم هذا حالات استعصت عليه ، راحوا يوجهونها ، ويعتلون لها ، ويتأولون تأولات بعيدة .

فقد قال ابن عصفور في كتابه شرح المقرَّب - كما يروى الشَّيْطَوِي - : « فإن قيل : يناقش ذلك قولهم : العامل في أسماء الشرط والاستفهام لا يجوز تقديمه عليها . فالجواب أن أسماء الشرط تضمنت معنى « إن » ، وأسماء الاستفهام تضمنت معنى الهمزة . فالأصل في « مَنْ ضربت » ؟ أمْنُ ضربت ؟ ثم حذفت الهمزة في اللفظ ، وتضمن الاسم معناها ، وإذا كان الأصل كذلك فتقديم العامل في أسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر إلى الأصل ، وإنما امتنع تقديمه عليها في اللفظ لعارض ، وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام »^١ .

وكانوا يقولون : « العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعلول ، والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها ، فيجب أن يكون العامل مع المعمول كذلك ، إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل ، للدليل راجح »^٢ .

ونسبة الأثر الطَّارِئ على أواخر الكلمات إلى العوامل ، سواء أكانت أفعالا ، أم أسماء - قديمة تنتهي إلى أول عمل في الشَّحو البصري ، أعني كتاب سيبويه ، فقد قال سيبويه في أول الكتاب : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجاز ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء إلا وهو يزول ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه ، لغير شيء أحدث فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب »^٣ .
كان هذا شأن النُّحاة المناطق من أهل البصرة .

(١) أنظر الأشباه والنظائر (ص ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ج ١) .

(٢) الأشباه والنظائر (ج ١ ص ٢٥٦) .

(٣) الكتاب (ج ١ ص ٢ - ٣) .

أما "نحاة الكوفة فهم - بالرغم من أنهم تأثروا بالمنهج الكلامي - كانوا أقل من البصريين إمعاناً في فلسفة العامل ، وكان منهجهم أقرب إلى روح المنهج اللغوي من منهج أهل البصرة .

ولدينا من الشواهد على هذا أمثلة كثيرة . قال بها أئمتهم ، فليس للعامل عندهم قوة العلة ، فقد يكون العامل ، ولا يكون المعمول ، كما سبقت الإشارة إليه : من ذهاب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من الفاعل ، وذلك في باب التنازع ، فإذا أعمل ثانی الفعلين المتنازعين ، كما هو مذهبهم ، وكان الأول محتاجاً إلى فاعل ، جاز حذف الفاعل منه عند الكسائي ، وخلوه من ضميره .

وكما هو معروف من مذهب الفراء من أن الفعل والفاعل قد اشتركا في نصب المفعول به ، كما سبق بيانه .

وكما هو معروف أيضاً من مذهب الفراء ، من جواز اجتماع عاملين على معمول واحد ، في باب التنازع ، إذا اقتضى كل منهما ما اقتضاه الثاني ، فإذا قيل : قام وقعد زيد ، كان زيد فاعلاً أو معمولاً لقعد ، وقام كليهما .

كل هذا يدل على أن الكوفيين لم يستطيعوا التخلص من جذور ثقافتهم الأولى التي لا بسوها ولا يستهم زمناً طويلاً ، وهي الثقافة العربية الخالصة ، التي انبثت عليها الثقافة العامة في الكوفة ، أعني دراسة القرآن ، وتفسيره ، ورواية الأحاديث والقراءات ، ورواية الشعر والأدب .

وكيفما كان الأمر فإنهم تناولوا العوامل تناوئاً يشبه تناول البصريين إياه ، وأسندوا إليها الآثار الإعرابية التي تظهر في أواخر الكلمات ، في وجوها مختلفة كما سنبينه في فصل آت .

على أنك لا تعلم من كلا المتفقهين من علماء المدرسة البصرية ، وهم قليلة ، ما تلمح فيه خطوطاً للمنهج اللغوي ، الذي كان ينبغي أن تكون له السيطرة على دراسة نحو اللغة ، والذي طغى عليه شغف النحاة بالمنهج الكلامي ، فقد صدرت عن بعضهم أقوال تنم على أنهم إذا كانوا قد عرضوا للعوامل ، فإنما عرضوا لها على

أنها وسيلة تعليمية ، تقرب الدراسة من أذهان الدارسين ، وعلى أن الإعراب عادة تمودها أصحاب اللغة ، وطبعت عليها ألسنتهم ، وساقتهم إلى الوجوه الإعرابية سليقة فطرية ، وليست هذه العوامل التي أُسند إليها الأثر الظاهر ، إلا عوامل اعتبارية ، أو آلات جامدة ، يُنسب إليها الأثر تجوذاً .

فقد كان أبو الفتح بن جني يقول : « وإنما قال النحويون : عامل لفظي ، وعامل معنوي ، ليرك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مُصاحبة لفظ يتعلّق به كرفع المبتدأ ، ورفع الفعل المضارع ، لوقوعه موقع الاسم . هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول .

فأما في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والحزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره .

وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح » ١ .

وكان الرضى يقول : « الموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة العامل ، ومحملها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن الشّحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها ، كما تقدّم ، فلهذا سميت الآلات عوامل » ٢ . وتابعهما في ذلك الأستاذ إبراهيم مصطفى في إحياء النحو ، فقد جعل الضمة علماً للإسناد ، والكسرة علماً للإضافة ، والفتحة حركة لاتدلّ على شيء من ذلك ، وإنما هي — كما قال — الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة ، كلما أمكن ذلك ، فهي بمثابة السكون في لغة العامة » .

« فلإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليست بقيّة من مقطع ، ولا أثراً لعامل من اللفظ ، بل هما من عمل المتكلم ، ليدلّ بهما على معنى في تأليف الجملة ، ونظم الكلام » ٣

(١) الخصائص (ج ١ ص ١١٥) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٢٥) .

(٣) إحياء النحو (ص ٥٠) .

وبالرغم من هذه اللّفات التي قد تُعين على تلمّس المنهج اللّغوي ، فإن المنهج الكلامي كان قد فرض نفسه على عقول الدّارسين ، فلم يُعبروها اهتماما ، فبقيت في ثنايا الصّفحات ، لا تبنى شيئا ، ولا تدلّ على شيء .

٢ - والعامل الثاني هو الذي أسميه : « العامل التوقيفي » :

ولأعلم أحدا أخذ به صراحة قبل ابن مضاء القرطبي في كتابه : « الردّ على النّحاة » . وقبل أن يقول كلمته في العامل راح يدفع ادّعاء النّحويين أن النّصب والخفض والحزم ، لا يكون إلا بعامل لفظي ، وأن الرّفْع منها يكون بعامل لفظي وعامل معنوي ، وأنكر أن يكون الرّفْع والنّصب في مثل قولهم : ضرب زيد عمرا ، قد أحدثه الفعل « ضرب » .

وراح يردّ على سيبويه زعمه : أن للألفاظ قوّة في إحداث الإعراب ، وعلى ابن جني النّصي صرّح بخلاف ما صرّح به سيبويه ، من أن العمل من الرّفْع والنّصب والحزم في الحقيقة ، إنما هو من فعل المتكلّم . لشيء غيره .

فهو يُنكر أن يكون الإعراب منسوباً إلى ألفاظ بعينها ، لأن ذلك في رأيه باطل عقلا ، وباطل شرعا ، وأنه لا يقول به أحدٌ من العقلاء ، ويُنكر أن يكون منسوباً إلى المتكلّم ، لأن ذلك في رأيه باطل أيضا ، لا يقول به إلا المعتزلة ، القائلون بالتّفويض أو باختيار الإنسان في أفعاله .

ولكن ابن مضاء من المُجسّبة ، لا ينسب شيئا من أفعال الإنسان الاختيارية إلى الإنسان ، بل إلى الله تعالى ، فنسبة الإعراب إلى المتكلّم ، كما نص عليه ابن جني وغيره باطلة شرعا .

لذلك كان ابن مضاء يقول : « أمامنا هب أهل الحقّ » ، فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وإنما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية ^١ .

(١) ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة (ض ٨٧) .

وُعَيِّلَ إِلَى أَنَّهُ كَانَ مَسْبُوقًا إِلَى هَذَا الرَّأْيِ ، سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْقُدَمَاءُ مِنْ أَهْلِ الْمَذْهَبِ الْكَلَامِيِّ ، الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ ، فَقَدْ ذَكَرْتُ سَابِقًا أَنَّ أَكْثَرَ الْقُدَمَاءِ كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ اللَّغَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، مُسْتَمْدِنِينَ إِلَى ظَاهِرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا » ١ وَرَجَّحْتُ أَنَّ يَكُونَ الْقَائِلُ بِهَذَا هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَثْبَتَ رَأْيَهُ ، وَأَنَّ أَكْثَرَ اللُّغَوِيِّينَ كَانُوا قَدْ حَاكَوْهُ فِي رَأْيِهِ ، كَمَا كَانَ شَأْنُ ابْنِ فَارَسٍ ، وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ وَأَبْنِ جَنَى فِي أَحَدِ رَأْيَيْهِ ، وَغَيْرِهِمْ .

فَإِذَا كَانَتْ اللَّغَةُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَهِيَ مِنْ خَلْقِهِ ، وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَهَا مِنْذُ الْبَدَايَةِ كَامِلَةً ، مِنْ حَيْثُ بَنَآؤُهَا ، وَإِعْرَابُهَا ، تَوْذِيٍّ وَظَافِيٍّ كَأَحْسَنِ مَا تَكُونُ التَّأْدِيَةُ ، فَكُلُّ مَا لَهَا مِنْ خَصَائِصٍ وَأَحْوَالٍ إِنَّمَا هُوَ مِنْ فِعْلِ اللَّهِ وَمَشِئَتِهِ .

وَإِذَا كَانَتْ اللَّغَةُ كَمَا كَانَ يَرَى ابْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ فَارَسٍ ، وَالْفَارَسِيُّ وَابْنُ مِضَاءٍ ، فَالْخَوْصُ فِي إِعْرَابِهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي ضَوْءِ الرَّأْيِ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ اللَّغَةَ تَوْقِيفِيَّةٌ ، وَأَنَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ .

وَلِذَلِكَ كَانَ الْخَوْصُ فِي الْعِلَلِ ، وَالِاجْتِهَادُ فِيهَا عِنْدَ ابْنِ مِضَاءٍ حَرَامًا ، وَكَانَتْ تَأْوِيلَاتُ النَّحْوِيِّينَ ، وَتَقْدِيرَاتُهُمْ لِمَا ظَنُّوا أَنَّهُ مَحْذُوفٌ مِنْ كَلَامِ الْمُتَكَلِّمِينَ ، وَلَا سِيَّامَا مَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ حَرَامًا أَيْضًا ، لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيَهُ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ » وَمَقْتَضَى هَذَا الْخَبَرُ النَّهْيَ ، وَمَا نَهَى عَنْهُ فَهُوَ حَرَامٌ إِلَّا أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ « يَعْنِي مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ » ، وَالرَّأْيُ مَا لَمْ يَسْتَدِلَّ إِلَى دَلِيلٍ فَهُوَ حَرَامٌ ، وَمَنْ بَنَى الزِّيَادَةَ فِي الْقُرْآنِ بِلَفْظٍ أَوْ مَعْنًى عَلَى ظَنٍّ بَاطِلٍ فَقَدْ تَبَسَّيْنِ بِطُلَاتِهِ ، فَقَدْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَتَوَجَّهَ الْوَعِيدُ إِلَيْهِ . وَمَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ حَرَامٌ : الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَزِيدُ فِي الْقُرْآنِ لَفْظٌ غَيْرُ الْمَجْمَعِ عَلَى إِثْبَاتِهِ ، وَزِيَادَةُ الْمَعْنَى كَزِيَادَةِ اللَّفْظِ ، بَلْ هِيَ أُخْرَى ، لِأَنَّ الْمَعْنَى هِيَ الْمَقْصُودَةُ وَالْأَلْفَاظُ دَلَالَاتُ عَلَيْهَا ، وَمِنْ أَجْلِهَا ١ .

وَلِذَلِكَ رَاحَ يُزَيِّفُ أَعْمَالُ النَّحَاةِ فِي التَّعْلِيلِ ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِمُ الْعِلَلُ الثَّنَوَانِ

والثَّوَالِثُ ، ودعا إلى إلغائها ، وذلك مثل سؤال السَّائِلِ عن زيد في قولنا : قام زيد ، لم رُفِعَ ؟ فيُقال : لأَنَّهُ فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، فيقول : ولم رُفِعَ الفاعل ؟ فالصواب أن يُقال له : كنّا نطق به العرب ، ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر .

فقد قطع الطّريق على الشّحاة واللّغويين أن يعملوا ظاهرة لغوية تعليلا علميا ، لأن ذلك في رأيه لا يقع لهم ، لأنّها من الله ، وقد ثبت ذلك بالنّص ، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علّة .

وقد ربط العمل النّحويّ بأعمال الفقهاء من أهل الظّاهر ، فكما يجب أن يتعبّد هؤلاء بالنّصوص ، وأنهم إذا توافرت لديهم النّصوص استغنّوا عن استنباط العلّة لها ، كذلك يجب أن يتعبّد الشّحاة بالنّصوص ، فإذا ما سئلوا عن علل هذه الأحكام قالوا : كنّا نطق به العرب ، ولا شيء بعد هذا القول .

الواقع أنّنا إذا حملنا على الشّحاة لاندفاعهم إلى فلسفة النّحو ، فإنما نريد أن ينتهجوا في دراسة النّحو منهجا لغويا ، أو يقدّموا لدراسته بدراسة لغوية ، تعينهم على تفسير الظّواهر اللّغوية والنّحوية ، ولم نحمل عليهم لجرّد أنهم كانوا يعملون أو يفلسفون ، لأن الظّواهر اللّغوية لا تستعصى على التّعليل ، ولكن بناء تعليلها على أسس نظرية مجرّدة ، هو الذي يؤخذ على الشّحاة .

ولا غرابة أن ينتهج ابن مضاء هذا المنهج التوقيفي - أو المنهج الظّاهري ، على حدّ تعبير الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب « الرّدّ على الشّحاة » - فهو صاحب فكرة دينية ألحّت عليه أن يحمل على الشّحاة ، واضطرّته أن يفهم النّحو وأحكامه كما يفهم الفقه الظّاهري وأحكامه .

ولكن الغريب أن يبني الدكتور رأيه في إصلاح النّحو وإحيائه على رأى ابن مضاء . وأن يرى الانصراف عن نظرية العامل هو الأصل الذي ينبغي أن يتكّىء

الدارس عليه في تصنيف النحوي ١ . وأن يرى منع التأويل والتقدير في الصيغ والعبارات — وهو مذهب ابن مضاء أيضا — هو الأصل الثاني ، لأن ذلك يريح الدارس من ثلاثة أشياء : من إضمار المعلومات ، وحذف العوامل ، وبيان محل الحمل والمفردات . مبنية ، أو مقصورة ، أو منقوصة ، ٢ .

أقول : إن الغريب هو أن ينحو الدكتور نحو ما ذهب إليه ابن مضاء ، الذي عملت على تكوين مذهبه في النحو عوامل دينية خاصة ، ووجد في ظروف خاصة أيضا ، أوصدت أمامه الباب الذي ينفذ منه إلى تفهيم اللغة وقوانينها ، فإن هناك عوامل لغوية ، من تطور ، ودوران في الاستعمال ، وتأثيرات لفظية يدعو إليها وضع الصوت إلى جانب الصوت ، والكلمة إلى جانب الكلمة ، وأنه لا ضير على اللغة من التأويلات والتقديرات التي تنسبني على أساس من فقه اللغة وشعور بالحس اللغوي ، عند أصحاب اللغة أنفسهم .

ولا شك أن دوران جملة أو عبارة على الألسنة كثيرا ينحو بالجملة إلى الاختصار الممكن ، الذي لا يحل بالمعنى ، أو إلى حذف بعض أجزائها ، التي تعني عنها القرائن القولية ، أو الحالية .

فتقدير الدارس وتأويله ، مستأنسا بفهم الأساليب ، أو مدركا للقرائن التي تركها الاستعمال دلائل على الساقط من الجملة ، لا ينفيه البحث اللغوي ، لأن اللغة ترجمان للفكر ، وأداة من أدواته ، وأن حركة الجملة بترتيب أجزائها ، وتواليها تتبع حركة الفكر بترتيب صورته وتواليها ، فإذا أسقط الاستعمال بعض أجزاء الجملة بقيت الصور الذهنية مفهومة بالقرائن ، فإذا أول الدارس جملة أو عبارة ، فإنما يؤول استثناسا بما تفهمه من مدلول الجملة .

أما الذي يؤخذ على الشحاة فهو الأساس الذي بنوا عليه دراساتهم ، فقد تناسوا العوامل اللغوية ، وتأثير الاستعمال ، وخصائص الأصوات في تمازجها وتسلقها ،

(١) الرد على النحاة (ص ٥٠) .

(٢) الرد على النحاة (ص ٦٠) .

وراحوا يقيسون الحمل بمقاييس نظرية بحتة ، لا تتفق مع روح الدرس اللغوي .
وأما مقاله ابن مضاء ، وحاكاة فيه الدكتور شوقي ضيف ، فيصالح أن يكون
وسيلة تسهيل على المبتدئين غير المتخصصين .

٣ - والعامل الثالث هو الذى أسميته : « العامل اللغوى » :

ويقتبس هذا العامل من إدراك الظواهر اللغوية ، سواء منها ما يتصل بأبنية
الكلمات أم ما يتصل بتأليف الحمل .

هذا العامل اللغوى ليس جديدا ، بل هو قديم ، تبدأ قصته بأعمال الأولين ،
وبأعمال الخليل بن أحمد ، ثم بعمل الفراء من الكوفيين .

الذى يتتبع الخطوات التى خطاها الخليل فى دراسة اللغة يعرف أن نظرية العامل
اللغوى كان الخليل قد التفث إليها ، ولا ح فى كلامه منها خطوط لم تكن لتكون نظرية
تامة مبرها عليها ، ولكنها تحمل الخطوط الرئيسية التى تقوم النظرية عليها .

التفث الخليل إليها حين بدأ بدرس تآلف الأصوات اللغوية ، ولاحظ أن
لبعض الحروف فى تآلفها تأثيرا فى بعض .

وقد رأى - وهو يتناول الحروف ، ويحدد مخارجها ، ويرقب تآلفها
بعضها مع بعض - أن لبعض هذه الحروف انسجاما واتلافا مع بعض ، وتنافرا
مع بعض آخر ، وأن الموسيقى اللفظية لاتأتى إلا إذا كانت الحروف متآلفة على
نظام خاص .

وقد أجل حدود هذا النظام ألا تكون الحروف من مخرج واحد ، أو من
مخرج متقاربة ، فتقيل على اللسان أن ينطق بكلمات مؤلفة من أصوات متماثلة
المخرج ، أو متقاربة المخرج ، وإذا استساغ العربى أن يأتى بحرفين متعاقبين ، وهما
من مخرج واحد ، فإن ذلك يكون فى الأحياء القادرة على تأدية أعمالها فى سهولة
ويُسْر ، لمرونة عضلها ، ولا يكون ذلك فى حروف الحلق ، لعدم مرونته ،

فحروف الحلق إذن أقلّ الحروف تمازجاً وانسجاماً ، ولذلك جاء عنه : « سمعنا كلمة شنعاء ، فأنكرنا تأليفها » . يعنى المضمخج ١ .

وجاء عنه : « أن القاف والكاف تأليفهما معقوم ، لقُرب مخرجيهما » ٢ ، إلى غير ذلك من الأقوال التى تدلّ على ما أتاحت له هذه الدراسة ، أعنى دراسة الأصوات ، من فهم لكثير من الأسرار اللغوية ، وعلى مدى أهميته فى دراسته النحوية .

فلا بدّ إذن لكى يستقيم الجرس الموسيقى فى الكلام ، أن تتألف الكلمات من أصوات متباعدة المخارج ، وقد أخذ فقهاء اللغة العرب هذا عن الخليل .

ويرى المحدثون أن اللغة العربية فى تركيب أحرف كلماتها ، وتألف أصواتها ، تصطنع لنفسها أسلوباً خاصاً ، وتتخذ نهجاً تميّز به . وخلاصة هذا الأسلوب تنبئ على :

١ — ندرة تلاقى أصوات الحلق .

٢ — وندرة تلاقى الأحرف المتقاربة المخارج والصفات ٣ .

وكلاهما مما التفت الخليل إليه .

وقد شاركت مدرسة الكوفة النحوية فى هذا الصنيع ، فللفراء ، وهو يمثلها دراسة للحروف كدراسة الخليل إياها ، إلا أن أقواله التى استطعت أن أقف عليها قليلة ، لانتفى أن تكون فكرة تامة ، ولكنها على كل حال تدلّ على أن الكوفيين قد انتفعوا بهذه الدراسة ، وطبقوها على عدّة ظواهر لغوية .

والأمثلة التى روى فيها الانسجام الموسيقى فى تأليف الكلام من ناحية ، وصور فيها تأثر الحروف بعضها ببعض من ناحية أخرى — كثيرة ، تتمثل فيما عرفه الشعاع من ظواهر الإدغام ، والإبدال ، والإعلال ، وغيرها .

(١) الجمهرة لابن دريد (ص ٩) . ونقلها السيوطى فى المزهرة (ج ١ ص ١١٦) مطبعة السعادة .

(٢) لسان العرب (حرف) القاف .

(٣) موسيق الشعر للكتور إبراهيم أنيس (ص ٣٤) .

فقد يؤثر الحرف في الحرف ، وما يزال به حتى يُزَحزحه إلى مثل مخرجه ، ليكون عمل اللسان في الحرفين واحدا ، ولتحقق الانسجام الموسيقي ، كقلب السين صادًا إذا وقعت بعدها قاف متصلة بها ، أو منفصلة عنها ، نحو : صقت ، وصَبِقت ، والصَّويق ، في سَقَت ، وسَبِقت ، والسَّويق .

وكالمماثلة الجزئية التي تتمثل في بناء « افعل » ، و « الافتعال » ، في اضطرب ، واضطر ، واصطنع ، وغيرها .

وقد ينقله إلى مخرجه حتى يكون الحرفان متماثلين ، ليكون عمل اللسان واحدا ، كما إذا اجتمع واو وياء ، وكانت الأولى منهما ساكنة ، فإن الواو تنقلب ياء ، تقدمت على الياء أو تأخرت عنها ، نحو : الطي ، والحي^١ .

وقد التفت الفراء إلى هذا أيضا ، فكان يقول : « يقال : يوم وأيام ، والأصل : أيوام ، ولكن العرب إذا جمعت بين الياء والواو في كلمة واحدة ، وسبق إحداها السكون ، قبلوا الواو ياء ، وأدغموا ، وشددوا . من ذلك قولهم : كويته كياء ، ولويته لياء ، قال الله عز وجل : « ورأعنا لياء بألسنتهم » ، والأصل فيه أن يكون : كويته كويا ، ولويته لويا ، ولكن العرب أدغمت الواو في الياء ، لأن أحدهما سبقه السكون ، وكذلك : أمنية ، والأصل : أمُنوية^٢ .

وكإدغام اللام من « أل » في الحروف التي اصطاح علماء التجويد على أن يسموها الحروف الشمسية ، وهي ثلاثة عشر حرفا : هي التاء ، والتاء ، والذال ، والذال ، والراء ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والنون . ولاحظ الفراء أن لبعض الحركات تأثيرا في بعض ، وبني على ذلك ظاهرة الإنباع كما في قراءة : « الحمد لله » - بكسر الدال « وكان يقول : « أما من خفض الدال من « الحمد » فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب ، حتى صارت كالاسم الواحد ، فنقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة .

(١) الكتاب (ج ٣ ص ١٦٧) .

(٢) الأيام والليالي للفراء ، (ص ٢٧٥) .

أو كسرة بعدها ضمة ، وجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد ، مثل إبل ، فكسروا الدال ليكون على المثال من أسمائهم^(١) .

ولاحظ الكوفيون أيضا أن لبعض الكلمات تأثيرا في بعض ، فإذا جاوزت كلمة كلمة أخرى ، أثرت فيها ، وإذا فصلت عنها بفواصل ، بعدت عنها وزال أثرها ، والأمثلة لهذا عندهم متواترة :

١ - فقد اتفقت المدرستان على أنه إذا اتصلت « ما » الكافّة بـ « إن أو أن » ، ارتفع الاسم بعدها ، نحو : « إنما إلهكم إله واحد » ، وجاز أن يليها الفعل نحو : إنما قام خالد .

٢ - وانفرد الكوفيون بجواز إلغائها ، ودخولهما على الفعل في كل موضع تُفصل فيه عن الفعل بفواصل .

قال أبو العباس ثعلب : « قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غدا يجيء زيد ، على إضمار الأمر ، وتضمير الهاء ، فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكلّ هذا غلط . العرب تقول : إن فيك يرغّب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول - يعني ضمير الشأن - لا يُحذف ، ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت « ما »^(٢) كان خطأ أن يلي « إن » فعّل ، ويَفْعَلُ^(٣) . »

٣ - وقال الكوفيون بتأثير فعل الشرط ، بفعل جواب الشرط ، وانحزام هذا بمجاورته لذلك ، فإذا تقدّم الجواب على الشرط ، أو فصل عنه بفواصل أجنبى مرفوع ، نحو قولهم : إن قمت خالد يقوم ، لم يتجزم ، وذلك لزوال الجوار حيثائه .

(١) معاني القرآن (ورقة ١) .

(٢) كذا والظاهر أنه « الهاء » .

(٣) مجالس ثعلب (ص ٣٢٩) .

كانهم كانوا يذهبون إلى أن الإعراب مظهر من مظاهر تأثير بعض الكلمات في بعض ، كما أثّر بعض الحروف في بعض .

فإذا أضفنا إلى هذا عناية الخليل والكوفيين بالاستعمال ، والتفاتهم إلى تأثيره في الكلام إذا كثرت دورانه على الألسنة ، كما مرّ في الفصل السابق ، وكما سمعنا من كلام القراء فيما نقلناه عنه الآن ، وأخذهم بالأصل الذي تحدثنا عنه سابقا ، وهو الأصل الذي انبثى عليه ظاهرة النحت والتركيب - إذا أضفنا هذا إلى أقوالهم في تألف الحروف ، وملاحظتهم تأثر بعضها ببعض ، أدركنا أن فكرة العامل اللغوي كانت تداعب أذهانهم ، وإن لم تتوافر لهم خطوطها الرئيسية ، أو لم تنضج نضجا تصبح معه نظرية تامة التكوين . . . ولكنها على كل حال مدينة في إثارتها لأقوالهم .

ويُحْيَل إلى أن مقالتهم بالعامل الفلسفي أحيانا ، ما كانت لتصدّر عنهم ، لولا أنهم كانوا يُضْطَرُّون إليه اضطرارا ، حين تجمعهم بالبصريين مجالس المناظرة ، التي كانت سبيل القوم إلى الظهور ، والتقرب من القصور ، وحين كانت الصناعة توزن عند المتعلمين - بعد طغيان المنهج الكلامي - بهذا الميزان العقلي ، الذي وضعه المتكلمون معيار للدارسين . على أنك إذا قرأت أقوالهم ، أدركت مدى ما كانت عليه الدراسة اللغوية - في عهدهم - من حيوية ، لم تلبث أن طغى عليها أسلوب المتكلمين .

أما ما جاء في جديدهم مع البصريين ، واحتجاجهم لمذهبهم ، من مجازاة للبصريين ، في أسلوب التعليل لأحكامهم ، وفلسفتهم آراءهم - كما يُصَوِّره كتاب الإنصاف لابن الأنباري - فيبدو لي رجحان ما التفت إليه « فايل » في تعليله ، فقد زعم « أن هذا البصري ، أو ذاك ، قد أخذ برأى الكوفيين في بعض المسائل ، عامدا إلى دعمه بطريقته البصرية القياسية » .

والحق أني لا أكاد أرى أثرا للفلسفة الكلامية في نحو الكسائي والقراء وثعلب وتلاميذهم ، ولا أحس بأنهم كانوا يعتدون بالتعليل المنطقي اعتداد البصريين به :

على أن من النحاة المتأخرين من كان قد أمسك ببعض هذه الخطوط ، فوردت في كلامهم عن العامل إشارات تُشعر بأنهم كانوا قد التفتوا إلى أهمية الاستعمال من جهة ، وأهمية الدراسة الصوتية ، لحل كثير من المشكلات اللغوية ، وتفسير كثير من الظواهر من جهة أخرى ، كما مر من رأى ابن جني وغيره .

فمن ملاحظة الظواهر اللغوية التي ترجع إلى ما بين الأصوات من تآلف وتنافر ، وتأثير بعض الحروف في بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال في كثير من الأبنية والجمل ، ينفذ الدارس إلى فكرة العامل .

وأكبر الظن أن النحاة الأولين ، وأخص منهم الخليل والفرّاء ، إنما نفذوا إلى فكرة العامل ، وقالوا به ، في ضوء هذه الدراسات ، وأن فكرة العامل الأولى ، جاءت من ملاحظة ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات .

ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات لم تفهم منهج أولئك ، فتناولت العامل تناولاً فلسفياً ، وهيباً لها ذلك طغيان المنهج العقلي ، واندفاع الدارسين إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، والمنطق اليوناني ، فانتهت دراسة العامل إلى أن يُضنى عليه صفة العلة الفلسفية ، وانتهت دراسة النحاة إلى ما انتهت إليه من جذب وجود .

* * *

فإذا تبين أن أقوال الدارسين في تلك العصور المختلفة ، في العوامل ، كانت قد تذبذبت بين عامل فاسفي محض ، وعامل توقيفي محض ، وأن العامل اللغوي لم يكن له سلطان بين في دراستهم ، وإنما كانوا يتشبهون به إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفاتهم وأصولهم العقلية ، وإذا اقتضانا الدرس اللغوي أن نُسبَ عِدَ عن مجال البحث النحوي ما لا يتفق مع طبيعته ، فينبغي أن ندعو إلى ما سَمَّيناه العامل اللغوي ، وأن نوسّع الكلام فيه .

ويبدو لي أن الكوفيين ، بطبيعة منهجهم ، وإيمانهم في التَّبَع اللغوي ، ومخافاتهم للأصول البصرية النظرية ، كانوا أكثر تقبلاً له ، وكان له نفوذ أقوى في أعمالهم ودراساتهم .

وكثير من الأمثلة التي حمل البصريون على الكوفيين من أجل القول بها ، وأنكروها ولحنوا الآخذ بها ، كان الكوفيون يخضعونها لقوانين لغوية .

فإذا اضطرَّ البصريون إلى تقبُّل قراءة بعضهم : « الحمد لله » على الإتياع ، ولم يستطيعوا تغليطها ، لأنها قراءة صحيحة ، متصلة السند ، ولأن رواتهم الموثوق بهم قدروا لها نظائر ، من نحو قول العرب : هذا جحر ضبَّ خرب ، وغيره ، فإن الكوفيون يقيسون عليها ، وقد علَّلوا الظاهرة التي اقتضتها ، كما سمعنا القراء في تفسير الإتياع في قراءة بعضهم : « الحمد لله » .

وإذا رأى البصريون مثل قراءة أبي عمرو بن العلاء : « إن الله يأمرُكم أن تذبَّحوا بقرة » بالجزم ، دون سبق جازم ، أو قراءة من قرأ : « أنلزمكموها » ، أو قراءة من قرأ : « لا يحرُّنهم » ، ولا هنا نافية ، وقول الشاعر :

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمَهْلِكَ سَيِّدٍ تَقْطَعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ
تَحْمَلُوا ذَلِكَ عَلَى الشَّدُوذِ ، أَوِ الضَّرُورَةِ ، لأنها لا تخضع لأصولهم الموضوعية .

ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصحُّ القياس عليه ، تمسِّياً مع منهجهم في القياس على الشاذِّ في دراسة النحْو ، واستطاعوا تفسير ذلك ، وتعليقه لغوياً ، كما جاء من تفسير للقراء .

قال القراء : « وقوله : أنلزمكموها . العرب تُسَكِّن الميم التي من « اللزوم » ، فيقولون : أنلزمكموها ، وذلك أن الحركات قد توالى ، فسكنت الميم لحركتها ، وحركتين بعدها ، وأنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفَّف ، إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة ، أو ضمة بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين ، أو ضمتين متواليتين . فأما الضمتان فقوله : لا يحرُّنهم » « جزموا النون ، لأن قبلها ضمة ، فخفَّف ، وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر :

وَنَاعٍ يُخَبِّرُنَا بِمَهْلِكَ سَيِّدٍ تَقْطَعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ
وإن شئت « تَقْطَعُ » . وقوله في الكسرتين :

« إِذَا عَوَّجَجْنِ قُلْتُ صَاحِبُ قَوْمٍ »

يريد : صاحبي . فإنما يُستثقل الضمّ والكسر ، لأن مخرجيهما مثنوّة على اللّسان ، والشّفتين ، تنضمّ الرفعة بهما ، فتثقل الضمة ، ويُمال أحد الشّدقين إلى الكسرة ، فترى ذلك ثقيلا ، والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كُلفة^١ .

فقد انتفع الفراء إذن بما لاحظته من قوانين صوتية في لغة العرب ، وطبّقها على هذه الأمثلة التي وقّعت للبصريين ، فلم يُعيروها اهتماما ، لأنها لا تتفق مع قواعدهم ، فقالوا فيها بالشّدوذ .

والأصول النّحوية ليست إلا عادات كلامية ، أو ظواهر لغوية خاصّة ، والنّحو إنّما يخضع لهذه العادات ، أو الظواهر ، ويفسّر بها ، وهي مما يُعلّل ، لأنها مستمدّة من الظواهر اللّغوية العامّة .

٤

عوامل الإعراب عند الكوفيين

يبدو أن فكرة العامل كانت قد استقرّت في أذهان الدارسين بعد الخليل ، وكان البصريون والكوفيون قد اتّفقوا على الأخذ بها ، ولكنهم اختلفوا في التفاصيل اختلافا يرجع إلى ما بين المنهجين من اختلاف ، فمنهج أهل البصرة مستمدّ من منهج أصحاب الكلام ، الذي قد تأثّر به منذ زمن مبكّر ، ومنهج أهل الكوفة في جملة مستمدّ من منهج أصحاب الحديث ، ورُواة الأدب . وهذا مما جعل صلتهم بالمنهج النّحويّ المبني على التّنبّع اللّغويّ أقوى من صلة البصريين به ، وهذا أيضا مما جعل الكوفيين يحتكمون إلى الرواية ، أكثر مما يحتكمون إلى قضايا المنطق ، وأصول علم الكلام .

ومهما يكن من أمر ، فإن « العامل » كان محور جدل الفريقين واختلافهم ، وكثير من المسائل الخلافية بينهما يرجع إلى اختلاف وجهة النّظر فيه .

والعوامل عند الفريقين تكون أفعالا ، وتكون أسماء ، وتكون أدوات ،
وتكون لفظية ، وهى هذه المجموعات الثلاث ، وتكون معنوية .

١ — العوامل اللفظية

وهى : أفعال ، وأسماء ، وأدوات .

أما الأفعال ، فهى عند البصريين أقوى العوامل جميعا ، تعمل متقدمة فى الفاعل
والمفاعيل ، والحال والتمييز ، والظروف والحجرات ، وتعمل متأخرة فى المفاعيل ،
والحال ، والتمييز ، والظروف ، والحجرات ، ومجال عملها الأسماء فلا يعمل فعل
فى فعل ، والفعل والفاعل عندهم كالشئ الواحد ، ولا بد لكل فعل من فاعل ،
سواء أكان ظاهرا أم مضمرا ، وسواء أكان المضممر بارزا أم مستترا .

ومن مظاهر قوة الفعل عندهم : أن يعمل الاسم الذى يتضمن معناه عمله . بل
تعمل الأدوات التى تتضمن معناه عمله أيضا ، لهذا عمل المصدر ، وأسماء الفاعلين ،
وأسماء المفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين ، وأسماء التفضيل ، وأسماء
الأفعال ، ولهذا عملت « إن » وأخواتها ، لأنهن مشبهات بالأفعال ، ولوضوح
تضمن هذه الأدوات الخمس معانى الأفعال ، كانت تعمل النصب والرفع كالأفعال .

والأفعال عند الكوفيين قوية أيضا ، تعمل متأخرة ، كما تعمل متقدمة ، وتعمل
مقدرة ، كما تعمل ظاهرة ، ولكن الكوفيين — كما يملئ عليهم منهجهم — لم يفسفوها ،
ولم يمنحوها قوة العليل الفلسفية ، ولم يعتبروها هى والفاعل بمنزلة الشئ الواحد ،
ولذلك جاز عندهم أن يخلو الفعل من الفاعل خلوا تاما ، وذلك فى باب التنازع ، على
ما هو المعروف من مذهب الكسائى . . . وأن يجتمع فعلا على فاعل واحد ، كما هو
المعروف من مذهب الفراء فى باب التنازع ، إذا اقتضى الفعلان الفاعل ، كما فى
قولنا : قعد وكتب خالد ، فخالد هو فاعل للفعلين جميعا . . . وأن يتعاون الفعل

والفاعل في نصت المفعول به ، كما هو ظاهر من مذهب الفرّاء أيضا . . . أو يتقدّم
الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته ، وخلوّ فعله من ضمير عائد عليه ، كما هو المعروف
من مذهب الكوفيين ، تمسّكا بقول الزّباء :

ما للجميلِ مَشِيئُها وَتَبِيدَا أَجْنَدَا لَا يَحْمِلُنْ أَمَّ حَدِيدَا

* * *

والفعل عند كثير من أئمّة الكوفيين يكاد يُجَرَّد في أكثر أحواله من اقتضائه
العمل في الفاعل ، بل في المفعول به أيضا ، بل يكاد يُحْرَم كل عمل يُنسَب إليه .
فالعامل في الفاعل عند الكسائي ليس هو لفظ الفعل ، وإنما كونه داخلا في
الوصف ٢ : أي كونه متلبسا بالفعل .

والعامل فيه عند هشام بن معاوية هو الإسناد ، لا الفعل ٣ ، وهو — فيما أظنّ —
أحد المصادر التي استند إليها الأستاذ « إبراهيم مصطفى » في مقالته بأن الرّفْع علم
الإسناد .

والعامل فيه عند خلف الأحمر — وهو فيما قال أبو البركات بن الأنباري والرضي ،
من الكوفيين — هو معنى الفاعلية ٤ أو الإسناد كما قال هشام .

فالفعل عند هؤلاء ومن حاكاهم من الكوفيين ، لاشأن له في رفع الفاعل ، لأن
رافعه متصيّد من موقعه في الجملة ، ومنزلته في التأليف ، وهو ما نيل إلى الأخذ به
في تفسير الظواهر النّحوية ، ومعاني الإعراب ، لتحرير هذه الدراسة من القيود
الثقيلة ، التي كبّلتها بها الفلسفة الكلامية ، منذ زمن مبكّر ، باتّصال أصحابها
بأصحاب الكلام ، ومحاولتهم إخضاعها للسنهج الكلامي .

(١) مع المواضع (ج ١ ص ١٥٩) . وشرح الأشموني (ج ٢ ص ٤٣) .

(٢) مع المواضع (ج ١ ص ١٥٩) .

(٣) مع المواضع (ج ١ ص ١٥٩) .

(٤) مع المواضع (ج ١ ص ١٥٩) .

هذه العوامل المعنوية المُتَّصِفَاتُ من معرفة أساليب القوم في لغتهم ، هي العوامل اللغوية النحوية ، التي ندعو إلى الأخذ بها في تنظيم هذه الدراسة .
ومهما يكن من أمر ، فإن المدرستين — في تقدير قوة الفعل وأعماله — إذا التفتنا في الطريقة ، فلا تلبث أن نفرقا ، وتسلك إحداهما طريقا ، والثانية طريقا أخرى .
تلتفتان في إعمال الفعل ، وإعمال ما يُشبهه من الأسماء والأدوات ؛ وتفرقان في عزل أسماء الأفعال من المُشَبَّهَاتِ بالفعل ، لأنهنَّ عند الكوفيين أفعال حقيقية ، فإذا عملن فلفعلتيهن ، لا لأنهن يُشَبَّهْنَ الأفعال ، أو يتضمننَّ معانيها ، وفي عزل أسماء الفاعلين فيما استظهرت أنها أفعال عندهم أيضا ، وأنها بمجموعها تمثل قسما ثالثا للفعل الماضي والفعل المضارع ، وفي تجريده من العمل في الفاعل عند كثير منهم ، كالكنائى وهشام ، وخلف الأحمر ، ومن تبعهم ، ومن المزايا التي منحها البصريون إياه ، فجوزوا خلوه من الفاعل ، ومن ضميره أيضا أحيانا ، وجوزوا تقديم فاعله عليه مع بقاء فاعليته ، وجوزوا أن يشترك فعلان في فاعل واحد .

وأما الأسماء :

فتعمل عند البصريين ، جامدة كعملها في الحال ، في مثل قولهم : هو جارى بيتَ بيت ، وفي التميز ، في مثل قولهم : لى عشرون دينارا ، وهو عربي محض ، وكعملها في الخبر ، في رأى كثير منهم كما يتبين ذلك من قول ابن مالك :
ورَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَيْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ
وكعملها في مثل قولهم « فهِيهَاتُ هِيَهَاتُ الْعَقِيقُ وَمِنْ بِهِ » ، وقولهم :
شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمِ حَيَّانَ أَخِي جَابِرٍ
وتعمل مشتقة ، كعمل أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المُشَبَّهَاتِ بأسماء الفاعلين ، وأفعال التفضيل ، وأمثلة المبالغة .
وهي تعمل عند الكوفيين أيضا ، جامدة في مثل تلك المواضع ، وفي المبتدأ

والخبر ، والكوفيون يرفعون كل واحد منهما بالآخر ، فالمبتدأ ، وهو اسم جامد يرفع الخبر ، والخبر ، وقد يكون جامدا يرفع المبتدأ .

وكان الكوفيون يحتجّون لمذهبهم في ترفع المبتدأ والخبر ، فيقولون : « إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر ، والخبر يرتفع بالمبتدأ ، لأننا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من الآخر ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا تري أنك إذا قلت : زيد أخوك ، لا يكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه . . . فلما كان كل واحد منهما لا ينفك عن الآخر ، ويتقضى صاحبه اقتضاء واحدا ، عمل كل واحد منهما في صاحبه ، مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا : إنهما يترافعان ، كل واحد منهما يرفع صاحبه ، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة . قال الله تعالى : « أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى » ، فنصب « أَيَّامًا » بتدعوا ، وحزم « تدعوا » بأيَّامًا ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا . وقال تعالى : « إِنَّمَا تَكُونُوا بُدْرُكُمْ الْمَوْتُ » فأيُّنا منصوب بتكونوا ، و « تكونوا » مجزوم بأيُّنا ، وقال تعالى : « فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَمَنْ وَجَّهَ اللَّهُ » إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك هاهنا ^١ .

ولم يهتموا بما يُورد عليهم ، من أن مقالاتهم بأن المبتدأ والخبر يترافعان ، تؤدّي إلى المحال ، أو الدور الذي هو المحال ، لأن العامل — كما يقول الناطق بلسان البصريين « سبيله أن يقدّر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنهما يترافعان ، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدّي إلى المحال محال » ^٢ .

كذلك كان الكوفيون يحتجّون لمذهبهم مستشهدين في أكثر الأحيان بآيات من القرآن الكريم ، وبالقرءات ، وبالفصيح من كلام العرب ، مرويا عمّن يثقون به ، متخذين من هذا كله سندا لأرائهم ، وحجّةً يحتجّون بها على صحة مذاهبهم . وهكذا كان البصريون يحتجّون ويُجادلون ، كأن مسائل السحو قضايا تملّق

(١) الانصاف (المسألة ٥) .

(٢) الانصاف (المسألة ٥) .

بماهية الوجود ، أو أصلاته وعدم أصلاته ، أو كأن العامل النَّحْوِيّ الذي ينبغي أن يكون رمزا ، وآلة للعمل ، كما قال ابن جنّي ، هو علّة العِلَل ، التي ليس لها علّة ، إلا لزم الدور ، أو لزم المحال .

فوجهة نظر الكوفيين في ترفع المبتدأ والخبر ، واحتكامهم إلى آيات من القرآن الكريم ، مؤيّد آخر يستند إليه الدارس في القول بتحليل الدراسة الكوفية من قيود منهج الفلاسفة المتكلّمين إلى حدّ بعيد .

وتعمل الأسماء مشتقة عندهم أيضا ، ولكن بعد إخراج نوعين من الأسماء المشتقة العاملة عند البصريين ، وهما أسماء الفاعلين ، وأمثلة المبالغة .

أما أمثلة المبالغة ، فلا يعمل شيء منها عندهم ، وإذا جاء بعدها منصوب فهو معزول لفعل مقدّر ١ .

وأما أسماء الفاعلين ، فقد قالوا : إنها أفعال دأمة عندهم ، فليست هي من الأسماء العاملة ، وإنما هي من الأفعال العاملة ، ولها من قوّة العمل ما للأفعال .

ومما يؤيّد ذلك أنهم كانوا يُعْمَلُونَهَا في الماضي ، والحال ، والاستقبال ، مطلقا ، وبلا شرط كما تعمل الأفعال في هذه الأزمنة الثلاثة ، أخذنا بقول الكسائي ، وتجويزه « أن يعمل بمعنى الماضي ، كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال ، سواء ، وتمسك بجواز نحو : زيد مُعْطِي عمرو أمس درهما ، وطانُ زيدٍ أمس كريما ، وقوله تعالى : « وجاعلُ اللَّيْلِ سَكَنًا » ٢ .

وتمسكا بقول الفراء في تفسيره قوله تعالى من سورة الأنبياء : « كلّ نفس ذائقة الموت » . قال الفراء : « ولو نوتت في « ذائقة » ، ونصبت « الموت » كان صوابا ، وأكثر ما تختار العرب التّثوين ، والنصب في المستقبل ، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون : إلا بالإضافة ، فأما المستقبل فقولك : أنا صائم يوم الخميس ، إذا كان خميسا مستقبلا ، فإن أخبرت عن صوم يوم خميس ماضٍ ، قلت : أنا صائم

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٠٠) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٠٠) .

يوم الخميس ، فهذا وجه العمل ، ويختارون أيضا التنوين إذا كان مع الجسد ، من ذلك قولهم : ما هو بتارك حقه ، وهو غير تارك حقه ، لا يكادون يتركون التنوين ، وتركه كثير جائز ^١ .

وأما الأدوات

فهى : أدوات الجرّ أو الخفض ، وأدوات النصب ، وأدوات الجزم .

أدوات الخفض :

أما أدوات الخفض أو الجرّ ، فيتفق الفريقان على اختصاصها بالأسماء ، ويختلفان فى التطبيق ، يدخل فريق منها أدوات يخرجها الفريق الآخر منها .

فقد اعتبر البصريون : « حتى ، ورب » من حروف الجرّ ، بينما اعتبر الكوفيون « حتى » أداة نصب ، تدخل على الأفعال ^٢ ، وإذا دخلت على الأسماء ، وانجرت الأسماء بعدها ، فالجرّ يكون بلإى مضمرة عند الكسائيّ ، فقد « نصّ على ذلك فى قوله تعالى : « حتى مطلع الفجر » فقال : إن الخفض بلإى مضمرة ^٣ ، أو بحتى على أنها نائبة عن « إلى » عند الفراء ، لأن « حتى » من عوامل الأفعال ، ولو أنها تجرى مجرى « كى ، وأن » فى عدم اقتضاها العمل ، لقولهم : سرت حتى أدخلها ، وسرت حتى وصلت إلى كذا ، ولكنها « لما نابت عن « إلى » خفضت الأسماء ، لنيابتها ، وقيامها مقام إلى ^٤ .

واعتبر الكوفيون « رب » اسما ، لا حرفا ، وذلك لخالفها الحروف فى أربعة

(١) معانى القرآن (ورقة ١١٦) .

(٢) الانصاف (المسألة ٨٣) .

(٣) شرح المفصل (ج ٨ ص ١٧) . وشرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٤١) .

(٤) شرح المفصل (ج ٨ ص ١٧) .

أشياء : « الأول » كونها لاتقع إلا في صدر الكلام . و « الثاني » كونها لاتعمل إلا في نكرة . و « الثالث » كونها لاتعمل إلا في نكرة موصوفة ، و « الرابع » كونها لايجوز إظهار الفعل الذى تتعلّق به ، بناء على ما يزعم البصريون ، وحملوها على « كم » وإن دلّت « كم » على التّكثير ، و « رب » على التّقليل ^(١) .

والخلاف ، كما نرى صناعى محض ، لأن كيلا الفريقين يسلم بالجرّ بها .

واعتبر البصريون « لولا » من حروف الجرّ ، إذا وليها ضمير جرّ ، نحو : لولائى ، ولولاك ، ولولاه . . . أما الكوفيون ، فيرون أنها رافعة دائما ، وإذا جاء بعدها ضمير جرّ ، فهو في محلّ رفع ، إنابة لضمير الجرّ عن ضمير الرفع ، وكان القراء يقول في تفسير قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون » : « رفعهم بلولا » ، ثم قال في « أن تطّوهم » ، بعدها « فأن في موضع رفع بلولا » ^(٢) .

واختلف الفريقان في معانى هذه الحروف ، فأضاف فريق لبعض الحروف معانى أنكرها الفريق الآخر ، لأنه يرى أن لكل حرف من هذه الحروف معنى حقيقيا واحدا ، وذلك :

كذهاب الكوفيين إلى أن « على » تأتى للمُصاحبة ، كما في قوله تعالى : « وآتى المال على حبه » ، أى مع حبه ، وتأتى للمُجازاة ، بمعنى « عن » كقول الشاعر :

إِذَا رَضِيتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا ^(٣)

وكذاهم إلى أن « عن » تأتى للاستعانة ، كالباء ، كما في قوله تعالى : « وما يشطّق عن الحقوى » ، وللتعليل نحو قوله تعالى : « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة » ، وقوله تعالى : « ما نحن بتاركى آلِهتنا عن قولك » ^(٤) .

وكذاهم إلى أن الكاف تأتى للاستعلاء ، كعلى ، « وحكوا أن بعضهم قيل

(١) الانصاف (المسألة ١٢١) .

(٢) معانى القرآن (ورقة ٦٠) .

(٣) همع الهوامع (ج ٢ ص ٢٨) .

(٤) همع الهوامع (ج ٢ ص ٢٩) .

له : كيف أصبحت ؟ فقال : كخير : أى على خير ؛ وقالوا : كن كما أنت ،
أى على ما أنت عليه ^١ .

إلى غير ذلك من المعانى التى منحها الكوفيون حروف الحذف ، والتى تصيّدوها
من دلالة السياق فى تعبيرات القوم .

وعلى اختلاف الفريقين فى الحروف الحافضة ، من حيث الاختصار على معنى
حقيقى واحد لكل حرف منها ، والتوسّع فيها بإعطائها أكثر من معنى واحد ، أو
بنياية بعضها عن بعض - انبثى رأيهما فى التّضمين . فالبصريون يمنعون إنابة بعض
الحروف الجارة عن بعض قياسا ، « كما لاتنوب حروف الجزم والنصب ، بعضها
عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على تضمين الفعل معنى فعل يتعدّى بذلك الحرف ،
أو على شذوذ النّياية » ، والكوفيون يجوزون نياية بعضها عن بعض قياسا ^٢ ، وقد
رجّح ابن هشام مذهبهم ، فقال : « ومذهبهم أقلّ تعسّفا » ^٣ .

وقد أخذ الجميع اللّغوى المصرى بمذهبٍ منتخب من المذهبين فى التّضمين ،
ونياية الحروف بعضها عن بعض ؛ أخذ عن البصريين أن التّضمين فى الأفعال ،
دون الحروف ، وعن الكوفيين أن التّضمين قياسى ^٤ ، فقال : « ونرجح على هذا
القول بقياسيّة التّضمين » ^٥ .

أدوات النصب :

وأدوات النصب ، منها ما يدخل على الأفعال ، ومنها ما يدخل على الأسماء ،
فالتى تدخل على الفعل عند البصريين هى : أن ، ولن ، وكى ، وإذن ، وعند

(١) هم الهوامع ج ٢ ص ٣٠ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموى (ج ٢ ص ٣١٦) .

(٣) المغنى ، حرف الباء (ص ١٠٣) .

(٤) دور الإنعقاد الأول (ص ٢٠٩ وما بعدها) .

(٥) دور الانعقاد الأول (ص ٢٦٨) .

الخليل : « أن » وحدها ، تعمل ظاهرة ومضمرة ، تعمل ظاهرة في نحو : عجبت أن تركّض ، وفي نحو : إذن تنجح ، في جواب من قال : سأجتهد ، وفي نحو : لن تنهب ، لأن « إذن » عنده مركبة من إذ ، وأن ؛ ولن مركبة من : لا ، وأن ، كما سبق بيانه ، وعلى هذا فالنصب فيهما بأن ، وإن ركبت مع إذ ولا ، وتعمل مضمرة بعد « كي » والحروف التي ذكرها البصريون ، على أن الفعل المضارع يُنصب بأن مضمرة بعدها .

وعند الكوفيين ، ينصب الفعل بأدوات كثيرة ، هذه الأدوات الأربع ، وجميع الأدوات ، التي أضمر البصريون « أن » بعدها .

وأدوات النصب التي تدخل على الأسماء هي الحروف الخمسة التي تدخل على المبتدأ والخبر ، أما البصريون فيعملونها في المبتدأ والخبر جميعا ، ينصبون بها الأول ، ويرفعون بها الثاني . وأما الكوفيون فيعملونها في الأول فقط نصبها ، وعندهم « أن » خبر « إن » ، وأخواتها ، وكذا خبر « لا » التبرئة ، مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ ، لا بالحروف ، لضعفها عن عمليْن^١ .

وفسّر الفراء ضعفها بأن عملها « يقع على الاسم ، ولا يقع على الخبر »^٢ ، وأقوى هذه الأدوات عنده : « ليت » ، وقد أجاز نصب الاسمين بها ، مستشهدا بقول الشاعر :

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^٣

لأنها أشربت معنى تمنيت ، فإذا قيل : ليت زيدا قائما ، كان معناه : تمنيت قيام زيد .

وكان أصحاب الفراء يستندون إلى هذا ، وإلى قول الآخر :

إِن الْعَجُوزَ حَيَّةٌ جَرُّوزَا

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١١٠) ، و (ج ٣ ص ٣٤٦) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧) .

(٣) معاني القرآن (ورقة ٤٥) .

وإلى قول الآخر :

كَأَنَّ أَدْنِيَّه إِذَا تَشَوَّفَا قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفَا

وإلى ما حكى عنه «ع» : إن قَعَرَ جهنم لسبعين خريفا ، وإلى ما سمع من قولهم :

لعل زيدا أخانا ، في تجويزهم نصب الجزأين بالأدوات الخمس جميعا .

واختلف الفريقان في أحوال إلغاء «إن» ودخولها على الجملة الفعلية ، فكان البصريون يقيّدون هذا باتّصال «ما» الكافة بها ، نحو : إنما قام خالد ، وما ورد عن العرب مما ظاهره إلغاؤها ، ودخولها على الفعل ، فهو على تقدير ضمير الشأن ، نحو قولهم : إن غدا يحییء زيد .

وكان الكوفيون يجوزون إلغائها ، ودخولها على الجملة الفعلية ، في كل موضع تفصل فيه عن الفعل بفواصل . قال أبو العباس ثعلب :

« قال أبو عثمان المازني : إذا قلت : إن غدا يحییء زيد ، على إضمار الأمر ، وتضمير الهاء ، فيرجع إلى غير شيء . قال أبو العباس : وكل هذا غلط . العرب تقول : إن فيك يرغب زيد ، ولا يحتاج إلى إضمار الأمر ، لأن المجهول — يعنى ضمير الشأن — لا يُحذف . ومن قال : إنه قام زيد ، لم يحذف الهاء ، لأن الهاء دخلت وقاية لفعل ويفعل ، فإذا سقطت «الهاء» كان خطأ أن يلي «إن» فعل ، ويفعل » ٢ .

فقد استطاع الكوفيون التوفيق بين ما ورد عن العرب من نحو قولهم : إن فيك يرغب زيد ، وبين أصول الصناعة ، التي تلزم إعمالها وإدخالها على الأسماء ، وذلك بملاحظتهم أن الذي جَوَز دخول «إنما» على الفعل ليس هو «ما» ، فليس لها صفة الإلغاء ، وإنما يتحقق الإلغاء بابتعاد «إن» عن الاسم ، وحملولة «ما» بينه وبين الفعل .

فإذا اعتبروا بعد ما بينها وبين الاسم بالفواصل ، الذي هو سبب إلغائها ، كان لهم الحق في تجويز قول القائل : إن غدا يحییء زيد ، وهو ما أنكره المازني ، كما جاء

(١) المصع (ج ١ ص ١٣٤) . وشرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٣٤٦ ، ٣٤٧) .

(٢) مجالس ثعلب (ص ٣٢٩) .

في حكاية ثعلب عنه ، وخاصة إذا وردت عن العرب مُلغاة بغير « ما » ، كما سمعنا من كلام ثعلب ، وبذلك تخلَّصوا من تأويل ما لاحاجة بهم إلى تأويله .

ولا يجنَّح الكوفيون إلى التأويل إلا إذا اضطرَّوا إليه ، فقد نقل السيوطي عن أبي حيان ، أن الفراء كان يُجَوِّز إيلاء ليت الفعل ، لأنها عنده بمعنى « لو » مستنداً في تجويز ذلك إلى ما أنشده من قول الشاعر :

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمَّ عَنِّي سَاعَةً

وراح البصريون يتأولون ، فخرجوه على حذف الاسم ^١ ، كما فعل المازني في نحو قولهم : إن غدا يجيئ زيد ، من تخريجه إياه على حذف ضمير المجهول .

أدوات الجزم :

وأما أدوات الجزم ، فهي الأدوات المعروفة ، وهي — كما هو معروف عند الدارسين — نوعان ، نوع يجزم فعلاً واحداً ، ونوع يجزم فعلين ، وهذا التقسيم تقسيم البصريين .

أما الكوفيون فلم يمنحوا الأدوات الجازمة عملين ، كما مرّ بنا من رأيهم في الأدوات الخمسة ، التي تدخل على المبتدأ والخبر ، فهي عندهم لا تعمل إلا في الاسم ، وعندهم أن الفعل الثاني المجزوم في نحو قولهم : إن تقم أقم ، وأينما تكونوا يدرككم الموت ، وغيرهما ، إنما جُزِمَ بالحوار ، فقد قالوا : « الشرط مجزوم بالأداة ، والجواب لمجزوم بالحوار ، كما أنه جرّ بالحوار في قوله :

كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي إِجَادٍ مُزْمَلٍ ^٢

ولذلك منعوا أن يُفْصَلَ الشرط عن الجزاء بمرفوع أجنبي عن الشرط ، كما في قولهم : إن قمت زيد يقيم ، فإذا كان للمرفوع صلة بالشرط ، كما في قولهم :

(١) هم المراجع (ج ١ ص ١٤٣) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٥٤) .

إن يقيم زيد أقم ، لم يعتبروه فاصلا ، كأنهم كانوا يعدُّونه جزءاً من الشرط .
واختلف الكسائي والفرّاء في الجزم إذا كان الفاصل منصوباً ، فالكسائي يفصل
القول فيه ، فإن كان ظرفاً للجزاء ، نحو : إن تأتني اليوم غداً آنك ، جاز جزم الجزاء
بالحوار ، وإلا لم يجز . والفرّاء يمنع الفصل مطلقاً ، سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً ،
وسواء أكان المنصوب ظرفاً أم ليس بظرف ^١ .

ومذهب الكسائي يلتقي مع مذهب البصريين الذين يجوزون الفصل مطلقاً ، سواء
أكان الفاصل مرفوعاً أم منصوباً ، لأن الجزم عندهم بالأداة نفسها ، لا بالحوار ،
يلتقي مع مذهبهم في الفاصل المنصوب ، إذا كان ظرفاً ، وهو ممثّل من أمثلة تأثر
الكسائي بالبصريين . أما مذهب الفرّاء فيمثّل المذهب الكوفي العام في هذا الباب ،
وفي أكثر الأبواب الأخرى .

* * *

ولم تقتصر مخالفة الكوفيين للبصريين على عمل الأدوات ، وقصر أعمال أدوات
الشرط على الشرط وحده ، ولكنهم خالفوهم في أدوات أنكر البصريون الجزم بها ،
أو لم يعرفوها .

فقد أضافوا إلى الأدوات التي تجزم فعلاً واحداً : « أن » كما مرّ من حكاية
الضحّياني أو أبي جعفر الرّواصي ، وصوّب « الرضى » مذهبهم فيها ، لمساعدة اللفظ
والمعنى عليه ^٢ .

وأضاف إلى أدوات الشرط الجازمة : كيفما ^٣ ، ومهمن ، بمعنى « من » ، مستندين
إلى قول الشاعر :

أماوى مهمن يستميع في صدقيه أقاويل هذا الناس ماوى يندم ^٤

* * *

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ٢٥٥٢ ، ٢٥٦) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٣٥٤) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ١١٧) .

(٤) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٥٣) .

وأضاف الكوفيون إلى أنواع الأدوات العاملة التي ذكرناها ، أعنى الأدوات الخافضة والأدوات الناصبة ، والأدوات الجازمة ، نوعاً رابعاً ، هو الأدوات الرافعة ، ولم يعرف البصريون أدوات رافعة ، لاعتمالها إلا الرفع .

والرافع من الأدوات عند الكوفيين هو « لولا » ، ولا أعرف أداة يرفعون بها غيرها ، وكان الفراء يقول في تفسيره قوله تعالى من سورة الأعراف « ولولا رجال مؤمنون ، ونساء مؤمنات » : رفعهم — يعنى « رجال » بلولا ، ثم قال : « أن تطئوهم ، فأن في موضع رفع بلولا »^١ .

وقد ذهب الكوفيون إلى الرفع بلولا ، لأنهم كانوا يرون أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة ، ولولا مختصة بالأسماء ، فينبغي إعمالها ، أو نسبة الرفع في الاسم بعدها إليها .

وكان الفراء يعلل بالاختصاص في إعماله « لولا » ، فقد كان يقول : « لولا هي الرافعة للاسم الذى بعدها ، لاختصاصها بالأسماء ، كسائر العوامل »^٢ .

وبهذا استغنى الكوفيون أيضاً عن تقدير محذوف لا يثبت في الكلام بحال ، كما كان يفعل البصريون في نحو قولهم : لولا خالد لأكرمتك ، من تقدير خبر ، وذهاب إلى أن هذا الخبر واجب الخاف ، للدلالة السياق عليه :

* * *

تلك هي العوامل اللفظية التي عقد النحاة دراستهم عليها ، والتي كانت ماثراً للجدال بين البصريين والكوفيين ، والتي كانت مبعث كثير من النقود ، يزجها الدارسون المحدثون إلى مناهج الدارسين القدماء ، الذين سلكوا في دراستهم النحوي سبيلاً لم تكن لتكون مثمرة بحال .

وإذا أفلح القدماء أن ينظموا دراستهم في أصول مطردة ، فقد فاتهم مايتوخاه الدارس من نتائج ، وأصبحت تلك الأصول تُحفظ وتُطبق تطبيقاً لفظياً ، وكان

(١) معاني القرآن (الورقة ٦٠) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١٠٤) .

يكفيهم أن يجدوا متسعاً من التأويل والقول المشكك ، لإخضاع المسائل الجزئية لتلك الأصول .

وكان غاية الإبداع عندهم أن يُتقن الدارس منهم أساليب الجدال ، ويتفهم في تخريج الألفاظ . وتاريخ البصرية حافل بالأمثلة التي تنطق بإبعاد البصريين في التأويلات العقلية المجردة ، والتعليقات الفلسفية ، التي لا تلائم طبيعة دراستهم .

فقد مرّ بنا ما دار بين أبي العباس المبرّد ، وأبي إسحاق الزجاج ، وما انتهى إليه أمر الزجاج من ملازمة المبرّد ، فقد أرسله شيخه أبو العباس ثعلب لمساءلة المبرّد والإتياع به بإسكانه ، وتفريق الناس من حوله ، ولكنه رأى منه أسلوباً جديلاً جديداً ، لم يكن يعهده من أستاذه في مجلس الدرس ، فإن أبا العباس المبرّد بعد أن رأى من اقتناع الزجاج بإجابته عن مسائله ، طلب المزيد ، وأقبل عليه يسأله : « أقنعت بالجواب ؟ فقال : نعم . قال : فإن قال قائل في جوابنا هذا : كذا ، ما أنت راجع إليه ؟ وجعل أبو العباس يؤهّن جواب المسألة ويفسده ، ويعتلّ فيه ، فبقى إبراهيم سادراً لا يحير جواباً » (١) .

وكان أبو عليّ الفارسيّ — وهو من شيوخ المدرسة البصرية — يقول بعد أن قرأ كتب عليّ بن عيسى الرّمانيّ ، الذي كان يمزج كلامه بالمنطق : « إن كان الشّحو ما يقوله أبو الحسن فليس معنا شيء ، وإن كان الشّحو ما نقوله فليس معه شيء » (٢) . وكان الرّمانيّ من إيغاله في الجدال والمنطق ، بحيث كان المتصلّون به لا يفهمون شيئاً من كلامه (٣) .

* * *

شهد القرن الرابع من تفاعل المنطق والنحو العربيّ ما لم يشهده القرنان اللذان سبقاه ، وأصبح للمنطق عليه سلطان ، لم يُعهّد من قبل في عهد البصريين الأوّلين ،

(١) طبقات الزبيديّ — المبرّد .

(٢) نزعة الألباء (ص ٣٩٠) .

(٣) نزعة الألباء (ص ٣٩٠) .

الذين كانت دراستهم — بالرغم من تشبثهم بالمنهج الكلامي — لاتعُدُّ ملامح وخطوط لغوية ، لأنهم كانوا على كُتُب من مصادر الدراسة اللغوية الحية .

وفي خلال هذا القرن — كما يبدو لي — بدأ المنطق يفرض سُلْطانه على هذه الدراسة ، وكانت كُتُب أبي الحسن الرّماني وأسلوبه في جدّله ، واحتجاجه ، صورة ناطقة بغلبة المنطق .

وفي هذه الفترة — كما يُحْيِيْلُ إلى — ظهرت فلسفة العوامل في وجهها السّافر ، وأصبح العامل في النّحو كالعلّة في الفلسفة ، وفي هذه الفترة أيضا كان ابن جني يضع كتابا في أصول النّحو — أعني الخصائص — يعرض فيه للعلّة ، كأنها هي المعنيّة من دراسة النّحو ، ويكون للبحث في العلة الغلبة على أبواب كتابه ، فيستوعب منه جزءا كبيرا ، ويستنفد من تفكيره جانبا كبيرا ، فقد عقد فيه بابا في ذكر الفرق بين العلة الموجبة ، والعلّة المحوِّزة ، وبابا في تعارض العلّل ، وبابا في العلة ، وعلّة العلة ، وبابا في حكم المعلوم بعلتين ، وبابا راح يردّ فيه على من اعتقد فساد علّل النّحويين ، لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة ، إلى غير ذلك من الأبواب ، التي لا قرأتها لرأيتك تواجه أبوابا في أصول الفلسفة ، لأصول النّحو ، كل ما فيها ينبنى على النّظر الفلسفي المجرد .

* * *

هذا ما انتهى إليه الجانب البصري ، أما الجانب الكوفي فلا يزال للرواية سلطان على تفكيره ، ولا يزال الرّوح اللّغويّ واضح المعالم في أسلوبه ومنهجه ، لهذا كان تناوله العامل شكليا ، سرّعان ما يتخلّى عنه إذا تعارض مع روايته ، ولهذا لم يبالوا باجتماع العاملين على معقول واحد ، في ذهاب القراء إلى أن ناصب المفعول به هو الفاعل والفاعل معا ، وذهابه إلى أن الفاعل في نحو قولهم : قرأ وكتب خالد ، هو فاعل للفعلين جميعا ، ولهذا لم يهتموا بما كان يُورده عليهم خصومهم من وقوع المحال في استدلالهم ، أو لزوم الدور فيها ، في ذهابهم إلى ترفع المبتدأ والخبر .

وسيتّضح هذا الآن حين نعرض للعوامل المعنوية ، ومما سنلاحظه من تدرّجها في

في النَّحو البصريّ ، وشيوعها في النَّحو الكوفيّ ، وذلك لأن العوامل المعنوية تقوم في الغالب على تفهّم للأسلوب ، وفقه لصوّغ الكلام ، فإذا استوفى الدارس تتبعه للأساليب التي تعرض لصور التّأليف المختلفة ، ولا حظ مواقع الكلمات فيها ، وأحكامها التي منحها الطبيعة اللّغوية إياها ، استطاع أن يستخرج في ضوء تلك الأساليب ، واستقراء تلك الصّور المختلفة ، ورصد الكلمات في ثناياها ، عدلاً وأحكاماً مستحصّة من فقه الطّبيعة اللّغوية ، التي تشوّف إلى أساليبها ، وهي العِلل التي تدعو إلى الاحتكام إليها في تفسير الظّواهر النّحوية .

ب — العوامل المعنوية :

ليس في النحو البصريّ من العوامل المعنوية فيما أعلم إلا عاملان ، كان لهما عندهم أثر في موضوعين اثنين : أحدهما المبتدأ ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنويّ ، هو الابتداء ؛ وثانيهما : الفعل المضارع ، فقد ذهبوا إلى أن رافعه عامل معنويّ أيضاً ، هو وقوعه موقع الاسم ، ومع أن هذين العاملين معنويان ، لا يخلو أن من أثر منهجهن الفلسفي .

أما النَّحو الكوفيّ ، فهو غنيّ بهذه العوامل ، ولها آثار في موضوعات نحوية كثيرة .

١ — منها : الإسناد ، عند هشام بن معاوية الضريّ^١ ، قال به في تعليل رفع الفاعل ، وعنده أن الفاعل إنما ارتفع بالإسناد ، وأن كون الفعل مُسنداً إليه كان مقتضياً فيه الرّفع .

٢ — ومنها : الفاعلية ، عند خَلَف الأحمر^٢ ، وهي رافع الفاعل عنده ، ويخيّل إلى أن خلفاً وهشاماً متفقان ، وإن اختلفت عبارتهما ، فليست الفاعلية إلا تلبس الفاعل بالفعل ، أو إسناد الفعل إلى الفاعل ، ولأنك كان الرضيّ ينسب

(١) مع الموانع (ج ١ ص ١٥٩) .

(٢) نفس المصدر .

القول بالإسناد إلى خلف^١ ، ويُحْيَل إلى أيضا أنهما أخذنا ذلك عن الكسائي في ذهابه إلى أن رافع الفاعل هو : « كونه داخلا في الوصف »^٢ .

٣ — ومنها : المفعولية ، كما يقول الرضى ، وهى عامل النصب في المفعول به عند خلف^٣ .

٤ — ومنها التجرد عن الناصب والجازم ، ومجال عمله الفعل المضارع ، وكان الكوفيون يقولون : إن الفعل المضارع يرتفع إذا لم يدخله النَّوْاصِب ، أو الجوازِم ، « فعلنا أن يدخلوها دخل النصب أو الجزم ، وبسقوطها عنه دخله الرَّفْع »^٤ ، ولقى رأيهم هذا تأييدا من الدارسين المتأخرين ، فكان العربون يستندون إليه في اعتلائهم لارتفاع الفعل المضارع .

٥ — وأهمّ عواملهم العنوية ما سَمَّوه بالخلاف ، المعروف أنه مصطلح كوفى ، لم يُقَلْ به بصرى ، إلا أن الظاهر أنهم تصيّدوه من كلام الخليل ، مرجعهم الأوّل ، فى هذه الدراسة ، كما هو مرجع البصريين الأوّل ، وللخليل فى الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين فى « الخلاف » ، فقد كان يقول : « إنما نصب المستثنى هنا ، لأنه مُخْرِجٌ مما أُدْخِلَتْ فيه غيره »^٥ .

ولسيبويه فى غير الاستثناء ما يُشَبِّهه هذا ، فقد عقد للحال والتمييز أبوابا ، كان يعتلّ لنصبهما فيها بمثل ما اعتلّ الخليل لنصب المُسْتَثْنَى بيلا ، كباب « ما ينصب ، لأنه قبيح أن يكون صفة »^٦ ، ومثّل له بقولهم : هذا راقودٌ خيلاً ، وعليه نحى سمناء ، وكباب « ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله ، ولا هو هو »^٧ ، ومثّل له بقولهم :

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١٢٨) .

(٢) مع الهوامع (ج ٧ ص ١٥٩) .

(٣) الأنصاف (المسألة ١١) . وشرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ١٢٨) .

(٤) الأنصاف (المسألة ٧٤) .

(٥) الكتاب (ج ١ ص ٣٦٩) .

(٦) الكتاب (ج ١ ص ٣٧٤) .

(٧) الكتاب (ج ١ ص ٣٧٤) .

هو جازى بيت بيت ، وكالياب الذى عقده لها « ينتصب على أنه ليس من اهل الأول ولا هو هو » ١ ، ومثل له يقولهم : هذا عربى مجصا . وقال عند الانتهاء من هذه الأبواب : « اعلم أن جميع ما ينتصب فى هذا الباب ، ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ، ولا هو هو » ٢ .

ومع أن سيويه كان يعتل لنصب هذه المنصوبات ، بأنها إنما نصبت لأنها مخالفة للأول ، وليست إياه ، كان يبحث عن عامل لفظى لهذه المنصوبات ، يرجع إليه أثر النصب فيها ، فلم يرض بالخالفة للأول ، أو « الخلاف » عاملا فى هذه المنصوبات ، وذلك ليتسقى له — وهو مؤسس المدرسة البصرية — منهجه فى دراسة النحو ، وليبنى موضوعاتها على أصول منظّمة ، ولتكون مقالته فى العامل مطردة ، بحيث تكون ظاهرة الإعراب ، خاضعة لنواميس ثابتة ، وبحيث تكون هذه العلامات التى تتعاقب على أواخر الكلمات ، معلولات لعلل وأسباب اقتضتها ، حتى ليسحىل إلى أن أخذه بالعامل المعزى ، كان مضطرا إليه اضطرارا ، ولو وجد منفذا ينفض منه إلى عامل لفظى ، لما تردد فى الأخذ به .

من أجل ذلك — على ما أظن — لم يُحاول الاستفادة من مفهوم كلام الخليل ، كما فعل الكوفيون ، ومن أجل ذلك أخذ البصريون على الكوفيين ما اصطلحوا على تسميته بالخلاف ، لأن هذا فى رأى البصريين إفساد للنحو ، وفتح لباب الاجتهاد فى قضاياه ، وهو ما حاولوا الحيلولة دونه .

فقالة الخليل فى نصب المستثنى بالإ — عندى — مبعت القول بالخلاف عند الكوفيين ، ولكنهم رسموا له حدودا ، وطبقوه فى موضوعات أخرى ، فقالوا بالخلاف فى أربعة مواضع ، لم يكن المستثنى بالإ واحدا منها ، وهى : (١) المفعول معه ٥ و (٢) الظرف الواقع خبرا . وهما الموضوعان اللذان اتفق الكوفيان جميعا على الأخذ بالخلاف فيهما . و (٣) الفعل المضارع المنصوب بغير الواو والقاء ، المسبوقتين

(١) الكتاب (ج ١ ص ٣٧٤) .

(٢) الكتاب (ج ١ ص ٣٧٥) .

ينفى ، أو طلب ، وبعد أو . و (٤) الفعل المضارع المرفوع فى مثل قول الشاعر :
 على الحكيم المأتى يوماً إذا قضى قضيته ألاَّ يجوَّ ، ويقصده
 وكان سيبويه يحمل هذا على الانقطاع عما قبله ، والابتداء ، فقد قال بعد أن
 استشهد به : « كأنه قال : عليه غير الجور ، ولكنه يقصد ، أو هو قاصد ، فابتدأ
 ولم يحمل الكلام على « أن » ، كما تقول : عليه ألاَّ يجور ، وينبغى له كذا وكذا »
 وهذان الموضعان الأخيران قيل إن الفراء تفرَّد بالأخذ بهما ، فلو كان
 ويبدو لى أن الفراء كان يقول بالخلاف فى نصب الظروف الواقعة أخباراً
 نحو : خالد عندك ، والبحر أمامك ، وبالصرف فى نصب الاسم بعد واو المعية ،
 ونصب الفعل بعد واو المضاحبة ، ورفع الفعل بعد الواو فى قوله : « ألاَّ يجور ويقصد »
 ويستند زعمى هذا إلى ما جاء من كلام للفراء فى إعراب قول الشاعر :
 لا تنه عن خلقي وتأتى مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم
 فقد كان يسمي هذه الواو : واو الصِّرف . والصرف عنده : « أن تأتى بالواو
 معطوفة على كلام فى أوله حادثة ، لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان
 كذلك ، فهو الصِّرف ، كقول الشاعر :

لا تنه عن خلقي وتأتى مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة « لا » فى « تأتى مثله » ، فلذلك سمي صرفاً ، إذا كان
 معطوفاً ، ولم يستقم أن يعاد فيه الحادث الذى قبله .

وينطبق هذا الضابط الذى فسّر به الصرف على المفعول معه لسبقه بواو المعية ،
 وعلى الفعل المضارع « وتأتى مثله » ، لسبقه بواو المضاحبة ، وعلى مثل الفعل
 المضارع فى بيت الشاعر « ألاَّ يجور ويقصد » ، الذى مرّ ذكره .
 ومهما يكن من أمر فلاك الصرف والخلاف واحد .

* * *

ولتأييد ما أزرعهم من أنهم تصيّدوا هذا العامل من مقالة الخليل فى نصب

المُستثنى بإلا ، شواهد من كلام الكوفيين أنفسهم ، في الاحتجاج لمذهبهم في نصب هذه الأشياء على الخلاف ، فقد احتجّ الكوفيون لنصب المفعول معه على الخلاف بقولهم :

« إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف ، لأنه إذا قال : استوى الماء والخشبة ، لا يحسن تكرير الفعل ، فيقال : استوى الماء ، واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل ، كما يحسن في « جاء زيد وعمرو » فقد خالف الثاني الأول ، فانتصب على الخلاف » ١ .

واحتجوا لنصب الظرف الواقع خبرا على الخلاف بقولهم :

« إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف ، لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد قائم ، وعمرو منطلق ، كان « قائم » في المعنى هو « زيد » ، ومنطلق في المعنى هو « عمرو » ، فإذا قلت : « زيد أمامك » و « عمرو وراءك » ، لم يكن « أمامك » في المعنى هو « زيد » ، ولا « وراءك » في المعنى هو « عمرو » كما كان « قائم » في المعنى هو « زيد » و « منطلق » في المعنى هو « عمرو » ، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ، ليفرقوا بينهما » ٢ .

واحتجّ القراء لنصب الفعل المضارع بعد حروف العطف : الواو ، والفاء ، وأو على الخلاف ، أو الصّرف ، بقوله :

« لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله ، وذلك أنه لما قال : لا تنظمني فتندم ، دخل النهي على الظلم ، ولم يدخل على الندم ، فحين عطفت فعلا على فعل يُشاكله في معناه ، ولا يدخل عليه حرف النهي ، كما دخل على الذي قبله ، استحقّ النصب بالخلاف ، كما استحقّ ذلك الاسم المعطوف على ما لا يُشاكله في قولهم : لو تدرّكت الأسد لأكلك . قال : وذلك من قبيل أن الأفعال فروع الأسماء ، فإذا كان الخلاف في الأصل ناصبا ، وجب أن يكون في الفرع كذلك » ٣ .

(١) الانصاف (المسألة ٣٠) .

(٢) الانصاف (المسألة ٢٩) .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٧ ص ٢١) .

واحتج لرفع الفعل المضارع في البيت السابق ونحوه بمثل ما احتج به لنصب
الفعل المضارع بعد حروف العطف ، وذلك لأن « يقصد » غير داخلية في نطاق « أن »
لأن معنى الخلاف هو عدم المماثلة ١ .

فالملاك الذي عقدوا عليه مذهبهم في النصب على الخلاف هو نفس الملاك الذي
أخذ به الخليل في نصب المستثنى بإلا .

ومن الغريب أن يقول الكوفيون بالنصب على الخلاف في هذه المواضع ، ولا
يقولوا به في نصب المستثنى بإلا ، مع أن المخالفة بين المستثنى وما قبله أبين منها في
هذه المواضع ، التي نص الكوفيون فيها على النصب بالخلاف ، لعدم المماثلة في
الحكم بينها وبين ما قبلها .

ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو نُحْمِلَ به بعد توسيع نطاقه ، ومجال عمله ،
لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي يشده المحدثون ، وأداة للتخلص
من كثير من مجادلات القدماء .

وإذا كان لنا أن نعتدّ بالمدرک العام الذي انعقد عليه رفع الخبر ، وإعطاء
التوابع أحكام المتبوعات عند القدماء ، وهو أن الخبر إنما ارتفع لأنه عين المبتدأ ،
والتوابع إنما شاركت المتبوعات أحكامها ، لأن التابع والمتبوع كالاسم الواحد ٢ ،
كان لنا أن نعتدّ بالنصب على الخلاف ، لأن اعتبار النصب في مثل قولهم : سرت
والنيل ، ولى عشرون درهما ، ونحوهما ، مبنى على زوال ذلك المدرک ، وزوال
أثره ، وهو ما يبرئ إليه النصب على الخلاف .

وأكبر الظن أن ملاك النصب على الخلاف يُمكن التوسّع فيه ، حتى يشمل
الأبواب التي قال الكوفيون فيها به . وأبواب كثيرة أخرى أفاض الشُّحاة القدماء
في الحديث عنها ، وملئوا الصفحات بالجدال فيها :

فمن هذه الموضوعات « المستثنى بإلا » ، وقد سبق الحديث عنه ، وقرّرنا أن

(١) الأشباه والنظائر (ج ١ ص ٣٤٤) .

(٢) الكتاب (ج ١ ص ٣٠١) .

المخالفة التي هي عماد هذا الأصل ، فيه أبين منها في سائر الموضوعات التي قال الكوفيون فيها بالنصب على الخلاف .

ومن هذه الموضوعات : « خبر ليس » ، لأن الأصل الذي أخذ به الكوفيون في رفع الخبر لا ينطبق عليه ، لأن خبرها لم يعد نفس المبتدأ ، أو لأن الإسناد قد انتقض بليس .

ويلحق بخبر « ليس » : « ما » الحجازية ، وهو كخبر « ليس » لم يعد نفس المبتدأ ، بانتقاض الإسناد بالنسبة الذي تمثله « ما » .

و « ما » هذه هي « ما » التيمية بعينها ، إلا أن بني تميم لا ينصبون خبرها . ويُحْيَل إلى أن « ما » الحجازية من حيث التطور التاريخي ، أحدث عهداً من « ما » التيمية ، لأن الحسب بهذه المعاني ، يعني أن القوم في البيئات الحجازية كانوا قد وصلوا في استعمالهم « ما » إلى مرحلة تطورية أحدث وأكمل من المرحلة التي مر بها القوم في البيئات الموغلة في البداوة ، وهي بيئات « تميم » ، وما والاها ، وأحسبوا بأن الإسناد الذي انعقد عليه رفع الخبر قد انتقض « بما » ، فنصبوا خبرها ، لأنه لم يعد من اسم الأول ولا هو هو .

وبهذا يبدو لنا ضعف المأخذ الذي أخذ به القدماء في ترجيح لغة تميم في « ما » ، واعتبارها أقيس من لغة الحجازيين فيها .

ومن هذه الموضوعات : ما تحدث عنه سيديويه في كتابه من أبواب انتهت فيها الأسماء على أنها ليست من اسم الأول ، وليست هي إياه . وقد أشرت إلى أن ملاك النصب على الخلاف ظاهر فيه ، فكان ينبغي أن يأخذ به الكوفيون ، وأن يكونوا أسرع إلى قبوله من سيديويه وأمثاله .

ومن التوسّع في هذا الملاك نصب المفعول به ، فقد كان الكسائي يذهب إلى أن الفاعل يرتفع بكونه داخلاً في الوصف ، والمفعول به ينتصب بكونه خارجاً عنه ^١ . فإذا تعمّقنا في البحث — وهذا ما لا مجال له هنا — ، وتتبعنا أساليب القوم

(١) مع المراجع (ج ١ ص ١٥٩) .

وشاركناهم فيما كانوا يحسّون به في استعمالاتهم ، فلعلنا واجدون أمثلة وشواهد أخرى ، تؤيّد وجهة نظرنا . هذه

ومن العوامل ذات الأثر في دراسة الكوفيين : العامل الصوتي ، فللكوفيين والفرّاء منهم بوجه خاصّ أقوال كثيرة ، يُستفاد منها أنهم كانوا يميلون إلى الأخذ به ، وإن لم تتضح معالجه في أذهانهم . وأكثر ما يطبّقونه في الأفعال ، وأعنى الفعل المضارع ، لأنه الفعل المعرب الذى تتغيّر أحوال أواخره .

وقد سبق أن قلنا : إن ملاحظتهم ما بين الحروف من تفاعل ، وما بين الحركات من تأثير متبادل ، مكّنتهم أن ينفذوا إلى تفسير كثير من الأحوال الطّائرة على الكلمات في أثناء تأليفها ، حتى يُخَيَّلُ إلى الدارس أنهم كانوا — إذ قالوا بفكرة العامل — متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف في الحرف ، في أثناء تمازج الحروف ، واختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها الكلمات .

وهذه الظّاهرة ، أعنى ظاهرة التّفاعل بين الحروف بعضها مع بعض والحركات بعضها مع بعض ، هى التى استند إليها بعض المحدّثين في نبي وجود الإعراب في اللّغة الفصحى ، وحاول تطبيق المبدأ الصوتي حتى على حركات أواخر الأسماء ، كما مرّ ، ولكن هذا العامل الصوتي إذا كان مؤثّرا في البناء العام للكلمة ، من حيث اشتقاقها وتصريفها ، فإن أثره في الإعراب محدود ، وإذا أردنا أن نسلّم بتأثيره في بناء الأفعال ، وحركات أواخر المعرب منها ، لأنها لم تكن لتكون ذوات معانٍ إعرابية ، فلا نرانا مسلمين به في الأسماء ، التى من شأنها أن تتحمّل الأحوال الإعرابية ، ومعانى الإعراب ، فقد سبق أن أبينا الرأى القائل بوجود الإعراب ، وهو ما قال به القدماء ، وكثير من المحدّثين ، كما سبقت الإشارة إليه .

إن تسليمنا بوجود الإعراب ينبئ على أساس أن اللّغة تعبير عن الفكر ، وأن ترتيب الصّور النّهنية ، التى تكوّنت منها الفكرة ، وأن عقلية المجتمع في البيئة اللّغوية العربية ، استطاعت أن تفرّق بين أجزاء الجملة وأركانها ، واستطاعت أن تمنح

كل جزء أو ركن منها صورة لفظية ، أو حركة إعرابية خاصّة ، لتكون علماً على الحالة التي وُجِدَ عليها هذا الجزء ، وأن تمنح حكمها كل جزء آخر يحلّ محله في جملة أخرى ، فالفاعلية والمفعولية ، والإضافة أحوال مختلفة ، لها أعلام دالة عليها ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، أو علم كون الجزء فُضِّلَ ، والخفض علم الإضافة . وليس بعيداً على عقلية المجتمع اللُّغَوِيّ أن تنظّم أجزاء التعبير مثل هذا التنظيم ، وقد أثبت علم اللُّغة لها مثل هذه القدرة ، في تنظيم الأجزاء التي تتألف منها صُور التعبير . ولو لم يكن لها مثل هذه القدرة لفات الغرض الذي يَهْدَفُ إليه وجود هذه الوسيلة التعبيرية ، من تبادل الأفكار بين الأفراد .

ولتمييز المعاني الإعرابية بعضها من بعض ألوان ، بعضها يعتمد على السُّبْر ، وتفاوت درجاته ، كما هي الحال في لغات الشَّرْقِ الأقصى ، كاللُّغة الصِّينية مثلاً ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ، وبعضها يعتمد على اللّواحق المختلفة ، التي تُلحَقُ أواخر الكلمات ، لتمييز معانيها الإعرابية ، وأحوالها المختلفة ، ومن هذه اللواحق ما كان في اللاتينية القديمة ، وما كان في العربية الفُصْحى ، التي نزل بها القرآن ، وقيل بها الشُّعْر ، وتردّدت على ألسنة الأقوام في البيئة العربية . وبعضها يعتمد على ترتيب أجزاء الجملة ترتيباً يُفَرِّضُ على كل جزء منها موضعاً خاصّاً به ، يكون وجوده فيه علماً على ما انتسب به من معنى إعرابي ، كما هي الحال في اللُّغات اللاتينية الحديثة ، واللّهجات العربية الحديثة .

فلو أخذ صاحب اللّهجة الحديثة بترتيب الكلمات في الجملة ، فقال مثلاً : « خالد يضرب محمد » — إذا كان الضارب هو محمداً ، والمضروب هو خالد — بدلاً من أن يقول : « محمد يضرب خالد » ، لأخطأ في الإفصاح عن القصد خطأ كبيراً ، ولعُدَّ عمله هذا لحناً ، كما يُحْطَى العَرَبِيّ الفصيح إذا حرك الفاعل بالفتحة ، والمفعول به بالضمّة ، وكما يُحْطَى المتكلم باللاتينية القديمة ، إذا ألحق بالفاعل علامة المفعول : um ، وألحق بالمفعول علامة الفاعل : us .

ولم يكن للعامل الصَّوْتِيّ سُلْطَانٌ في تصريف الوجوه الإعرابيّة ، لأنها

آثار لعوامل معنوية ، دعت إليها الحاجة إلى الإفصاح عن المشاعر والأفكار .
فالاستناد إلى القوانين الصوتية وحدها في تفسير الإعراب ، لا يستقيم في أكثر
أحوال الكلمات العربية ، فلا بد من ملاحظة اعتبارات أخرى معنوية ، تدعين على
تفسير ظاهرة الإعراب ، وهي مما كنه القدماء ، ولا سيما الكوفيون ، من تلازم
المبتدأ والخبر ، واقتضاء كل منهما الآخر ، ومن اعتبار التوابع ومتبوعاتها كالشيء
الواحد ، فأشركوها معها في الحكم ، ومن مخالفة في المعنى دعت إلى مخالفة في الحكم ،
كما كان في المنصوبات التي قال الكوفيون : إنها انتصبت على الخلاف ، وقال
سيبويه : إنها انتصبت لأنها ليست من اسم الأول ، ولا هي هو .

فليس للعامل الصوتي سلطان إلا في الكلمات التي حركات أو آخرها تتبع نظاما
صوتيا كأواسطها ، لعدم تحمّلها معنى من المعاني الأعرابية ، وأعني بها الأفعال ،
لأنها لا تحمل من تلك المعاني ما تحمله الأسماء .

وقد يكون له أثر في الأسماء أحيانا إذا ألحّت الحاجة إلى ما تطلبه موسيقى اللفظ
من اتساق وانسجام ، وقد شعر القدماء بهذا أيضا ، وسوّوا هذا العامل الصوتي
بالجوار ، وكان البصريون يقصرون تأثيره على أمثلة معينة محفوظة ، لم ينكروها ،
ولكنهم نظفروا إليها على أنها مخالفة للقياس . وكان الكوفيون قد وسّعوا دائرة
تطبيقه ، ففسروا به أمثلة أخرى من القراءات .

ويبدو لي أن رأى البصريين في قصر أثره على أمثلة معينة في الأسماء ، لا يقياس
عليها ، وجيه مستقيم ، لأن أواخر الأسماء إنما تخضع في أحوالها المختلفة للإعراب ،
للعوامل الصوتية ، أما الأفعال فلعدم تحمّلها المعاني الإعرابية ، تخضع في أحوال
أواخرها للجوار وغيره من العوامل الصوتية . يؤيده أن تأثيره الذي أخذ به الكوفيون
وقالوا باطراده مقصور على الأفعال .

ومن الأمثلة التي ذكّرت على أنها خاضعة للجوار : قول العرب : هذا حجرٌ
ضَبَّ خَرِبٌ . وقد عدّه سيبويه « مما جرى نعتا على غير وجه الكلام » ١ .

وللخليل تفسير له ، جاء فيه : « أن الوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الحجر ، والحجر رفع ، ولكن بعض العرب يحركه ، وليس بمنع للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجروه ، لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا حبّ رمان ، فإذا كان لك ، قلت : هذا حبّ رمانى ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحبّ .

ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك يقع على « جُحِرَ ضَبٌّ » ما يقع على « حبّ رمان » . نقول : هذا جُحِرَ ضَبِّي ، وليس لك الضبّ ، إنما لك « جحِر ضبّ » فلم يمنعك ذلك من إن قلت : جحِر ضبّي ، والجحِر والضبّ بمنزلة اسم مفرد ، فأنجر « الخرب » على الضبّ ، كما أضفت الحجر إليك مع إضافة الضبّ ، مع أنهم أتبعوا الجحِرَ الجُحْرَ ، كما أتبعوا الكسرَ الكسْرَ ، نحو قولك : بهم وبدارهم ، وما أشبه هذا . وكلا التفسيرين — كما قال سيبويه — تفسير الخليل ، وكان كل واحد منهما عنده وجهاً من التفسير .

وقال الخليل : لا يقولون إلا هذان جحرا ضبّ خربان ، من قبيل أن الضبّ واحد ، والجحِر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول ، وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً ، وقال : هذه جِحِرَة ضباب خربية ، لأن الضباب مؤنثة ، ولأن الجحِر مؤنثة ، والعدة واحدة ، فغلطوا ، فهذا قول الخليل ^١ .

وكان الخليل — كما رأينا من تفسيره — يلمح أثر الجوار في جرّ « خرب » ، وكسر الهاء من « بهم وبدارهم » ، ولكنه مخالف للقياس عنده .

وتناول ابن جني هذا ، ولكنه تناسى الجوار ، وحاول أن يخضعه لأصوله ، فتكلف من ضروب التأويل ما لا يحتمله التعبير .

أما الكوفيون فقد حملوا عليه أمثلة أخرى ، بل قالوا باطراده في الأفعال التي

يجازى بها ، نحو : « أذهب » من قولهم : إن تذهب أذهب ، لأنهم لا يجزمون بأن فعلين ، ولا بأخواتها .

* * *

وهناك عامل صوتي آخر ، أخذوا به ، وطبقوه على أحوال كثيرة ، تُعَدُّ في نظر البصريين شاذة ، أو مخالفة للقياس ، وهو الاستخفاف ، ويتحقق بالتخفيف من كل ما يؤدي إلى بادل مجهود عضلي .

وعليه مأمّر من كلام للفراء في تفسير الجزم في قوله تعالى : « أنزل مكموها » و « لا يجزئكم » ، وفي قول الشاعر :

وَنَاعٍ يُخَيِّرُنَا بِمَهْلِكِ سَيِّدٍ تَقْطَعُ مِنْ وَجْدٍ عَلَيْهِ الْأَنَامِلُ

فقد حمل الفراء هذه الأمثلة على ما أحس به من استئصال العرب ضمتين متواليتين ، كما في « لا يجزئهم » ، « وعليه قراءة أبي عمرو بن العلاء » قوله تعالى : « إن نهم ، يأمرهم أن تذبحوا بقره » ، أو كسرة بعدها ضمة ، كما في نحو : « أنزل مكموها » و « يخيرنا » .

٥

المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين

لابدّ للنحو بصيرورته صناعة ، من مصطلحات تكون أعلاما على موضوعات ومعان يطلقها أصحاب الصناعة ، فيفهمها الدارسون من أهلها .

وقد عرّف النحوي أولى المصطلحات في عهد الخليل ، وبالخليل نفسه ، فيما أعلم ، فإن العمل الذي قام به من وضع أسماء خاصة للنقط التي وضعها أبو الأسود ، للدلالة أحوال أواخر الكلمات المختلفة ، يُعتبر الخطوة الأولى التي خطتها الدارسون في تصنيع النحو ، ونقله من عهد إلى عهد ؛ من عهد كان يتمثل في خطرات تنقذ

بها أذهان الدارسين الأولين المعنيين بالدراسات القرآنية ، إلى عهد يُمثّل دوراً من الرقيّ العقلي ، قد تمثّل النّحو فيه في أصول وقواعد شبه مطّردة ، انبثت الغالب على الأكثر والأفشى في اللّغة .

ولم يضع الخليل أسماء للرفع والنصب والجرّ حسَبُ ، بل وضع أسماء كثيرة لأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية ، وما يتبعها أيضاً ، فكان « الرفع ما وقع في أعجاز الكلام منوناً ، نحو قولك : زيد ؛ والضم ما وقع في أعجاز الكلام غير منون ، نحو : يفعل ؛ والتوجيه ما وقع في صدور الكلام ، نحو عين « عمر » ، وقاف « قَسَم » ، والحشو ما وقع في الأوساط ، نحو : جيم « رجل » ؛ والنجر ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال غير منون مما يُستون ، مثل اللام من قولك : هذا الجبل ؛ والإشمام ما وقع في صدور الكلام المنقوصة ، نحو قاف « قيل » ، إذا أُشِمَّ اضمّة ؛ والنصب ما وقع في أعجاز الكلام منوناً نحو : زيدا ؛ والفتح ما وقع في أعجاز الكلام غير منون ، نحو باء « ضرب » ؛ والقعّر ما وقع في صدور الكلام ، نحو ضاد « ضرب » ؛ والتفخيم ما وقع في أوساط الكلام على الألفات المهموزة ، نحو سأل ؛ والإرسال ما وقع في أعجازها على الألفات المهموزة ، نحو ألف « قرأ » ؛ والتيسير هي الألفات المستخرجة من أعجاز الكلام ، نحو قول الله تعالى : « فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا » ؛ والخفض ما وقع في أعجاز الكلام منوناً ، نحو : زيد ؛ والكسر ما وقع في أعجاز الكلام غير منون ، نحو لام الجمل ؛ والإضجاع ما وقع في أوساط الكلام نحو باء « الإبل » ؛ والجرّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل ، نحو : لم يذهب الرجل ؛ والجزم ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة ، نحو باء « اضرب » ؛ والتسكين ما وقع في أوساط الأفعال ، نحو فاء « يفعل » ؛ والتوقيف ما وقع في أعجاز الأدوات ، نحو ميم « نعم » ؛ والإمالة ما وقع على الحروف التي قبل الياءات المرسلة ، نحو عيسى وموسى ، وضدّها التفخيم ؛ والنبرة : الهزة التي تقع في في أواخر الأفعال والأسماء ، نحو : سبأ ، وقرأ ، وملاً » .

ولم تقف عقلية المتكثرة عند هذا ، فقد استطاعت أن تلمّ بالخصائص الدقيقة لموسيقى اللّغة ، فوضع الأسماء لبحور الشّعْر ، وضروبها ، وأجزائها ، ووضع الألقاب للقوافي المختلفة ، بل لا أعلم أحداً كان قد وزن الكلمة على الفاء والعين واللام قبله .

وقد تأثّر به الكوفيون ، واقتبسوا منه بعض المصطلحات ، ووضعوا هم مصطلحات أخرى ، ومما اقتبسوه منه : كلمة « الخفض » . وقد مرّت الإشارة إليها ، وكلمة « المرسل » وكانوا يعنون بها نفس المدلول الذى عناه الخليل بها ، وقد كان الفراء يسمّى النساكن مرسلًا ، كما يُشعر به تفسيره قوله تعالى من سورة النمل : « ما آتاني الله خيرٌ مما آتاكم » . قال الفراء : « زعم الكسائي أن العرب تستحبّ نصب الياء عند كل ألف مهموزة سوى الألف واللام مثل قوله : « إن أجرى إلأعلى الله ، وإنى أخاف » ، ولم أر ذلك عند العرب ، رأيتهم يرسلون الياء ، فيقولون : عندى أبوك ، ولا يقولون : عندى أبوك ، بتحريك الياء ، إلا أن يتركوا الهمز ، فيجعلوا الفتحة فى الياء فى هذا ومثله »^١ .

وعن الخليل أخذ النحاة الذين تلمّسوا له فكرة وضع المصطلحات ، وإذا افرق تلاميذه فريقين ، تأثّر كل فريق بمنهج دراسى خاص ، وكان لكل فريق منهما مصطلحات خاصّة به ، تخضع فى الغالب لمزايا منهجه ، وتبدو فيه خصائصه .

والمصطلحات النحوية التى اصطنعتها المدرستان ثلاث طوائف :

- ١ — طائفة كوفية خالصة ، لم يعرفها البصريون .
- ٢ — وطائفة بصرية خالصة ، لم يعرفها الكوفيون .
- ٣ — وطائفة كوفية بصرية ، إلا أن لها عند الكوفيين اسماً ، وعند البصريين اسماً آخر .

فن الطائفة الأولى :

(١) معاني القرآن (ورقة ٥) .

« الخلف » :

فلم يكن للبصريين مصطلح يُقابل هذا ، وإنما هو عامل كوفى ، أعمله الكوفيون في عدة مواضع ، أشرنا إليها في الفصل المعقود للعوامل :

و « أحرف الصرف » :

ويُطلقها الكوفيون على الواو ، والفاء ، وأو ، التى ينتصب الفعل المضارع بعدها ، مسبوقة بـجحد (نفي) ، أو طلب ، وهى الناصبة للفعل المضارع عند جمهور الكوفيين ، أما عند الفرّاء فالناصب لهذا الفعل هو : الصّرف ، أو الخلف .

والصرف عند الفرّاء — كما أشرت إليه فى الفصل السابق : هو الخلف الذى اعتمده الكوفيون ، إلا أنه أخصّ منه ، ومجال تطبيقه الفعل لا الاسم ، كما يفهم من كلامه ، وإن كنت رجّحت انطباقه على النصب بعد واو المعية .

وهو — عنده — أن يجتمع فعلاّن بالواو ، أو بالفاء ، أو بأو ، ويكون الفعل الأوّل مسبوقاً بجحد ، أو طلب ، ويكون الجحد والطلب خاصّاً بالأوّل ، ومنصّباً عليه دون الثانى ، كما فى قولهم : لايسعنى شيء ويضيقَ عنك ، فإن « لا » لا تتكرر فى الفعل الثانى « يضيق »^١ ، وكما فى قولنا : لا تكسل فتندم ، وكما فى قول الشاعر :

وكنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاقَةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وظاهر كلام ابن هشام : أن الصرف خاصّ بالواو ، فقد قال — حين عرض للواو المفردة التى ينتصب الفعل المضارع بعدها ، مسبوقة بنى أو طلب — « وسمى الكوفيون هذه الواو واو : الصرف »^٢ .

ولكن كلام الفرّاء فى تفسيره قوله تعالى من سورة آل عمران : « وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ

(١) معنى القرآن (الورقة ٣٣) .

(٢) معنى اللبيب ، الواو المفردة (ج ٢ ص ٣٥) .

الذين جاهدوا ، ويعلم الصّابرين » ، صرّح بنسبتهما إلى الصرف كالواو ، كما أشرت إليه الآن ، فأحرف الصرف إذن هي الواو ، والفاء ، وأو جميعا ، والفعل المضارع يُنْصَب بعد هذه الأحرف عند القراء على الصرف أو الخلاف ، كما هو المعروف من مذهبه .

* * *

ومن الطائفة الثانية :

« لام الابتداء » :

وهي مصطلح بصرى ، لا يعرفه الكوفيون ، بل يُنْكَرُونَهُ ، لأن ما يسمّيه البصريون لام ابتداء ، يسمّيه الكوفيون : لام قسم وعندهم أن اللام في قولهم : لزيد أفضل من عمرو : « جواب قسم مقدّر ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليين ، اكتفاء باللام منها »^١ .

وقد عرّضت المسألة الثامنة والخمسون من مسائل الخلاف ، في كتاب الإنصاف لوجهة النظر الكوفية ، ولوجهة النظر البصرية .

فلام القسم على هذا عند الكوفيين هي اللام التي تقع في جواب القسم المذكور في نحو قولهم والله لأفعلن^٢ ، وفي القسم المقدّر ، في نحو قولهم : لخالد مجتهد ، وإن خالدا لمجتهد .

ويُحْتَمَلُ إلى أن الكوفيين على حق في اعتبار « لام الابتداء » لاما تقع في جواب القسم ، لأن ما يؤدّيه مثل قولهم : لخالد مجتهد ، عند حذف القسم هو نفس ما يؤدّيه قولهم : والله لخالد مجتهد ، من إرادة التوكيد ، ومحاولة إزالة الشك من نفس المخاطب الذي يشك^٣ ، أو يُحْتَمَلُ إلى المتكلم أنه يشك في نسبة الاجتهاد إلى خالد ، وما دام الأمر كذلك فليس في تعدّد اللام ، واعتبارها لام ابتداء حيناً ، ولام قسم حيناً آخر ، فائدة عملية .

(١) الإنصاف (المبالة ٥٨) .

واسم الفعل :

وهو عند البصريين يصدق على تلك الكلمات البدائية التي يُظنّ أنها كانت من الأبنية الأولى التي تطوّرت حتى استقرّت في الصيغ الفعلية التي نعرفها، وبتخلّفها عنها اختلفت عنها. في اللفظ والحكم. أما في اللفظ فلأن كثيرا منها بقي على صوتين فقط نحو: صه، ومه، ووي، ولأن كثيرا منها أيضا له هيئة تُخالف هيئات الأفعال، وأما في الحكم، فقد رأوا أنها تنوّنت فتشكر، وتنوين التشكير للأسماء، وأنها جامدة ليس لها قوة الأفعال في العمل، فلا تعمل كالأفعال متقدمة ومتأخّرة، ومذكورة ومحذوفة.

وهو عند الكوفيين فعل حقيقي، إذا تأخّر عن ذلك التطوّر، فقد احتفظ بالمعنى الفعلي، وهو الدلالة على الحدّث مقرونا بالزمان، ودلالته على الزمان مما يقرّه البصريون، ولذلك قسموا أسماء الأفعال ثلاثة أقسام: اسم فعل ماض، كهيئات وشتان، واسم فعل مضارع، كآه ووي، واسم فعل أمر، كصه، ومه، وما جاء وزن «فعل» كنزال، وتراك، بمعنى انزل وارك.

وما دام دالا على الحدّث والزمان، فقد رأى الكوفيون اعتباره فعلا حقيقيا، أما التنوين الذي استند إليه البصريون في: صه، ومه، وآه، فلا أظنه يمنع أن تكون أفعالا، لأنه ليس تنوين تشكير، كما زعم البصريون، ولكنه جيء به لتكثير اللفظ في كثير من أسماء الأفعال، مما بُني على حرفين، بعد أن استقرّت الوحدة الكلامية في اللغة العربية، في الثلاثي.

و«المفعول المطلق، وله، وفيه، ومعه» :

وهذه ألفاظ بصرية، لأن المفاعيل عند البصريين: خمسة، هي: المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول لأجله، ولا يعرف

الكوفيون منها إلا المفعول به . أما المنصوبات الأخرى ، التي هي مفاعيل عند البصريين ، فهي عند الكوفيين أشباه مفاعيل .

إن تقسيم المفعول إلى مطلق ، ومقيّد ، بأحد القيود المذكورة ، يتمّ على التأثير الكلامي في دراسة البصريين ، فالإطلاق والتقييد من اصطلاحات المتكلمين . أما الكوفيون فقد لمسنا في غير ما موطن ، مجافاتهم لطريقة الفلاسفة وألفاظهم ، ويبدو ذلك من انقسام المفعول عندهم ، « فليس عندهم إلا مفعول به ، والبواق شبيهات بالمفعول »^١ ، لأن كل واحد منهنّ ليس بمفعول يُقابل الفاعل بحيث يكون واقعا عليه الفعل ، فشبهوه به ، لأنه يتشركه في النصب ، على نحو يكون الفعل واقعا فيه ، أوله ، أو معه .

* * *

ومن الطائفة الثالثة :

« الجحد » :

ويعنى الكوفيون به ما يعنيه البصريون من كلمة « النفي » ، والنفي مصطلح بصريّ ، مقتبس من ألفاظ المتكلمين وكلامهم في الثبوت والثبات ، والنفي والمنفي . وقد جاءت كلمة « الجحد » في كلام الفراء وثعلب كثيرا ، ولا أعلم أنهما استعملتا كلمة « النفي » ، وهذا مؤيّد آخر ، يؤيّد ما نحن بصدد تأكيده : من أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين .

و « المحل ، و الصفة » :

ويعنى به الكوفيون : الظرف^٢ ، الذي يُطلقه البصريون على نحو : أمام ،

(١) هم الهوامع (ج ١ ص ١٦٥) .

(٢) الإنصاف (المسألة ٦) ، ومفاتيح العلوم (ص ٣٥) .

وخلف ، ويمين ، وشمال ، وغيرها من ظروف المكان ، وعلى نحو : يوم ، وليلة ، وقبل ، وبعد ، من ظروف الزمان .

ومُجافاة الكوفيين للتأثر بالفلسفة ، ظاهرة في هذا المصطلح ، فلم تعرف العربية كلمة « الظرف » بهذا المعنى ، لأن الظرف فيها هو الوعاء ، واعتبار مدلولات هذه الألفاظ أوعية للموجودات غني بالتأثر الفلسفي .

و « الترجمة ، والتبيين » :

ويعني الكوفيون به ما يعنيه البصريون بكلمة « البذل »^١ ، ويبدؤون أن تسمية مثل قوله تعالى : « أمدكم بما تعلمون ، أمدكم بأنعام وبنين » ، وقوله تعالى : « ومن يفعل ذلك يأتئ أثاما ، يضاعف له العذاب » ، وقوله تعالى : « اهْدِنَا الصراط المستقيم » ، صراط الذين أنعمت عليهم » : ترجمة وتبيينا أولى من تسميته : بدلا ، لأن ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيين ، أبين منها في مصطلح البصريين ، لأن البصريين إنما يعنون بكلمة « البذل » : إبدال كلمة من كلمة أخرى في الحكم ، لأنها المقصودة به ، وهو اعتبار يكاد يكون لفظيا محضا ، كما يفهم من قول ابن مالك :
التابعُ المقصودُ بالحكمِ بدلا واسطةً هو المسمى بدلا

و « الفعل الدائم » :

ويريد به الكوفيون ما يريد البصريون باسم الفاعل ، وقد مرّ بيانه .

و « الأدوات » :

ويعني الكوفيون بها ما يعنيه البصريون بحروف المعاني ، وقد سبق أن صوّبنا

(١) شرح الأشوئي (ج ٢ ص ٢٦١) .

رأى الكوفيين ، لأن التسمية الكوفية هنا ، أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة في الدلالة ، واختصار في اللفظ .

و « الخفض » :

ويُريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجرّ ، والخفض ليس من وضع الكوفيين ، ولا الجرّ من وضع البصريين^١ ، وإنما هما مقتبسَان من أوضاع الخليل ومصطلحاته ، إلا أن الكوفيين توسّعوا في « الخفض » ، فاستعملوه في الكلمات المنوثة وغير المنوثة ، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنوّن ، وأن البصريين نقلوا « الجرّ » من كونه حركة يُستعان بها — عند الخليل — على التخلص من الساكنين ، في نحو : لم يذهب الرجل ، إلى كونه حركة خاصّة بالأسماء المعربة ، سواءً كانت منوثة ، أم غير منوثة .

و « المجهول » :

ويُطلق عند الكوفيين على الضمير الذي لم يتقدّمه ما يعود عليه^١ ، ويسمّيه البصريون : ضمير الشأن ، والقصة ، والحديث .

ولا خلاف بين الفريقين في مأخذ التسمية ، فكلاهما يريد به ضميرا لا يعود على شيء تقدّم عليه في الذكر ، وإنما يعود على الجملة التالية له .

ويرى البصريون أن ضمير الشأن إنما يتقدّم جملة يكون هو كناية عنها ، وتكون هي خبرا عنه^٢ ، ومؤدّى هذا الكلام : أن خبره يكون جملة دائما ، إلا أن الفراء وسائر الكوفيين ، يرون جواز الإخبار عنه بالمفرد ، فيجيزون نحو : كان قائما زيدا ، وكان قائما الزيدان ، وكان قائما الزيدون^٣ ، ولا يكون هذا الضمير عند الفراء

(١) شرح المفصل (ج ٣ ص ١١٤) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) نفس المصدر .

« مستأنفا به ، حتى يكون قبله « إن » ، أو بعض أخوات كان أو ظن »^١ ، ولذلك كان يردُّ على الكسائي زعمه أن « هو » من قوله تعالى : « قل هو الله أحد » هو المجهول ، أو ضمير الشأن ، وكان يرى أنه ضمير اسم الله تعالى ، وكان يقول : « قال الكسائي فيه قولاً لأراه شيئاً »^٢ ، لأن الكسائي كان يوافق البصريين على أنه ضمير الشأن^٣ ، وكان الفقهاء يخرج الآية على أن الناس « سألوا النبي صلى الله عليه وسلم ما ربك ؟ أياكل أم يشرب ؟ من ذهب أم فضة ؟ فأنزل الله « قل هو الله » ، ثم قالوا : فما هو ؟ فقال : « أحد »^٤ .

و « العمداد » :

وهو الضمير اللاغى ، الذى يتوسط بين المبتدأ والخبر ، واسم كان وخبرها ، واسم « إن » وخبرها ، ومفعولى « ظن » :

والعمداد من عبارات الكوفيين ، كما أن « الفصل » من عبارات البصريين^٥ ، نحو : خالد هو المجتهد ، وكان خالد هو المجتهد ، وإن خالداً هو المجتهد ، وظننت خالداً هو المجتهد .

يقول الرضى : « الكوفيون يسمونه عمداً ، لكونه حافظاً لما بعده ، حتى لا يسقط عن الخبرية ، كالعمداد فى البيت ، الحافظ للسقف من السقوط »^٦ .

ويقول أيضاً : « قال المتأخرون « من البصريين » : إنما سُمي فصلاً ، لأنه فُصل به بين كون ما بعده نعتاً ، وكونه خبراً ، لأنك إذا قلت : زيد القائم ، جاز أن يتوهم

(١) معاني القرآن (الورقة ٢٢٢) .

(٢) نفس المصدر .

(٣) شرح المفصل (ج ٣ ص ١١٤) .

(٤) معاني القرآن (الورقة ٢٢٢) .

(٥) شرح المفصل (ج ٣ ، ص ١١٠) ، ومفاتيح العلوم للخوارزمي ، (ص ٧٥) .

(٦) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٤) .

السامع كون القائم صفة ، فينتظر الخبر ، فجئت بالفصل ، ليتعين كونه خبراً ،
لاصفة ١ .

وكان الخليل يقول في توجيه الإتيان به « كانه ذكر » هو « ليستدلّ المحدث أن
ما بعد الاسم مما يخرج مما وجب عليه ، وأن ما بعد الاسم ليس منه » ٢ .

ولا يظهر أثر الإلغاء إذا توسط بين المبتدأ والخبر ، أو بين اسم إن وخبرها ،
لأن ما بعده مرفوع ، وإنما يظهر أثره إذا توسط بين اسم « كان » وخبرها ، وبين
مفعولى « ظن » ، فإن جعل عماداً كان ما بعده منصوباً على ما ينصب عليه قبل
توسطه ، نحو : كان خالد هو المجتهد ، وظنفت زيدا هو المجتهد .

على أن النحاة سواء أكانوا كوفيين أم بصريين ، يجوزون ألا يكون عماداً في
هذين المثالين ، وأن ما كان بعده منصوباً يُرفع على أنه خبر له ، فليس العرب
بمتفقين على اعتبار مثل هذا عماداً ، فكثير منهم يجعلونه اسماً ، وما بعده خبراً له .
فقد كان الفراء يقول في تفسيره قوله تعالى من سورة الأنفال : « اللهم إن كان
هذا هو الحق من عندك » : « فى الحقّ النصب والرفع ، إن جعلت « هو » اسماً رفعت
الحق بهو ، وإن جعلتها عماداً بمنزلة الصلّة نصبت الحق » ، وكذلك فافعل فى أخوات
كان وأظن ٣ .

وكان يقول : « أنشدنى الكسائى :

أيت الشباب هو الرجيع على الفتى والشئب كان هو البدى الأول

فرفع فى « كان » ، ونصب فى « ليت » ٤ .

وكان سيبويه يقول مثل مقالته ، فقد حكى أن كثيراً من العرب يجعلون « هو »
وأخواتها فى هذا الباب اسماً مبتدأ ، وما بعده مبنياً عليه . وحكى عن رؤبة أنه كان

(١) نفس المصدر .

(٢) الكتاب (ج ١ ص ٣٩٤) .

(٣) معانى القرآن للفراء (ج ١ : ٤٠٩ طبعة دار الكتب المصرية) .

(٤) المصدر السابق (ص ٤١٠) .

يقول : أظنّ زيدا هو خير منك ؛ وحكى أن كثيرا من العرب كانوا يقولون :
وما ظلمناهم ، ولكن كانوا هم الظالمون ^١ .

و « حرف الصفة » :

وهي عبارة كوفية ، يعنى الكوفيون بها حروف الحذف ، ويسمّيها البصريون
حروف الجر ^٢ ، ويسمّيها الكوفيون أيضا حروف الإضافة ، لأنها تضيف معاني
الأفعال إلى الأسماء ، وتوصلها إليها ^٣ .

و « النعت » :

وهو من اصطلاح الكوفيين ، وربما قاله بعض البصريين ^٤ أيضا ، ويُقابلة
عند البصريين : « الصفة ، والوصف » .

« والإدغام » : بتخفيف الدال ، ككوفية ، يُقابلة الإدغام ، بتشديد الدال عند
البصريين ^٥ .

و « المكنى » : وهو الضمير عند البصريين ^٦ ، وتسمية الضمير بالمكنى
صحيحة مقبولة ، لأن الضمير كناية عن الاسم الظاهر ، وإن كان المكنى أعم
من الضمير واسم الإشارة ، والاسم الموصول ، لأنهم جميعا كنايات عن الأسماء
الظاهرة .

-
- (١) الكتاب (ج ١ ص ٣٩٥) .
 - (٢) شرح المفصل (ج ٤ ص ٧٤) .
 - (٣) مع الهوامع (ج ٢ ص ١٩) .
 - (٤) مع الهوامع (ج ٢ ص ١١٦) .
 - (٥) شرح المفصل (ج ١٠ ص ١٢١) .
 - (٦) شرح المفصل (ج ٣ ص ٨٢) .

و « حروف الصلة ، أو الحشو » :

وهى عبارة كوفية ، يُقابلها عند البصريين حروف الزيادة ^١ ، كمن فى ق لم
ما من أحد جاء ، وكالباء فى قولهم : أليس خالد بصديق .

أما « إن » التى يعدّها البصريون من حروف الزيادة ، ويمشّون لها بقول الشاعر :

بنى غُدانة ما إن أنتم ذهباً

فهى عند الكوفيين نافية ، لازائدة ، وكانوا يسمّونها : العازلة ^٢ .

و « النسق » :

وهو عبارة كوفية ، يُقابلها عند البصريين : العطف بالحرف ، كالواو ، والفاء
موثم ، وغيرهن . والمصطلح الكوفى ، فيما يبدو لى ، أدقّ من المصطلح البصرى ،
لاختصاره ، وغناؤه عن التخصيص والتقييد .

و « الرفع ، والنصب ، والجزم » :

عند الكوفيين للمعرب والمبنى والحالات أواخر الكلمات وغيرها . أما عند
البصريين فالرفع والنصب والجزم والجرّ للمعرب ، والضم والفتح والسكون ،
والكسر ، للمبنى .

وكان ابن يعش يقول : « حركات البناء عند البصريين : الضمة والفتحة
والكسرة . وعند الكوفيين : الرفع والنصب والجرّ » ^٣ .

(١) شرح المفصل (ج ٨ ص ١٢٨) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٢٦٧) .

(٣) أبدل الجر من الخفض ، وهو مصطلح بصرى ، لأنها عبارته . شرح المفصل (ج ١ ص ٧٢) .

وقال الرضى : « إن الكوفيين يذكرون ألقاب الإعراب فى المبني ، وعلى العكس ، ولا يفرقون بينهما »^١ .

٦

أمثلة مما زاده الكوفيون فى النحو العربى

لا يُنكر الدارس سبق البصريين إلى الخوض فى مباحث اللغة وسبقهم إلى الأخذ بالرواية ، وارتداد البوادى العربية من أجل السماع من الأعراب ، وملاحظة أساليبهم فى الكلام ، وتدوين مسموعاتهم ، من أشعار ، وأمثال ، ونوادير ، ليكون ذلك مادة درسهم فى موضوعهم الجديد .

ومع ذلك يؤخذ على منهجهم أنه ناقص ، لعدم استكمال أدواته ، فقد مرّ بنا أنهم عزلوا جانباً كبيراً من المناطق العربية عن الاستشهاد بكلام أهلها ، لأنهم كانوا يتكلمون بلهجات تختلف عن اللهجات التى عُنُوا بها ، وهى لهجة قریش ، وما والاها ، من لهجات بطن الجزيرة .

وكانوا يعلمون بأن العرب كانوا يستشهدون بهم ، ويحتجون بكلامهم ، لم يكونوا يتفقدون على لهجة واحدة ، فلقریش لهجة تختلف عن لهجة تميم ، ولتميم لهجة تختلف عن لهجات قبائل طيء ، وقيس ، وكنانة ، ولم يفهم هذا الاختلاف بين تلك اللهجات ، بدليل ما نقلوه من مزايا لكل لهجة من اللهجات ، اعترفوا بصحتها ، ونقائنها من شائبات أجنبية ، كالمازاي التى امتازت بها لهجة قریش من تميم ، ولهجة تميم من اللهجات الأخرى .

ومع ذلك كانا يُنكرون على الذين قطنوا البوادي العربية ، التى تجاوز الحضر

فصاحة لهجاتهم ، بحجة أنها لا يؤمن عليها من التأثير بلغات الأمم الأجنبية المجاورة ، فأسقطوا جانباً كبيراً من اللهجات العربية ، وعزّلوها عن نطاق الاستشهاد بالفصح من كلام العرب ، ووضعوا أصول صناعتهم على أساس ضيق محدود .

فلم يكن النحو الذى طلّعوا به علينا نحو العربية كلها ، ولكنه نحو قرىش ، وتميم ، وقيس ، وبعض القبائل الأخرى ، وليس هؤلاء هم العرب جميعاً ، ولا لهجاتهم هى لهجات القبائل جميعاً .

وخالف الكوفيون البصريين فى هذا ، فاعتدوا بكثير من اللهجات التى أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها فى نظرهم "تمثّل جانباً من العربية ، وأخذوا يتبعون هذه اللهجات ، ويتلقّطون خصائصها ، ويرصدون أساليب أهلها فى مخاطبتهم .

وكانوا يبنون أحكامهم على نتائج تتبعاتهم ، وكانوا كالبصريين يتخذون من القياس أداة لمنهجهم ، وهذا مؤسس مدرستهم يقول :

لَمَّا التَّحَوُّ قِيَّاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِى كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

إلا أنهم توسّعوا فيه ، بالاستعانة به فى لهجات لم يكن البصريون يُعَدُّون بها ، وكانوا إذا تعارض نصّ وقياس قدّموا النصّ عليه ، وتحلّلوا منه ، وجعلوا النصّ مناطاً لقياس جديد ، وقد خالفوا البصريين فى مسائل كثيرة ، فأقروا مسائل كثيرة كان البصريون ينكرون بعضها ، ويلحظونهم فى بعضها الآخر .

وبدل وجود هذه الكثرة الكاثرة من الشواذّ عندهم على مبلغ تتبعاتهم واستقراءاتهم ، وكان من المُستظر لذلك ، أن يقفوا على خصائص لغوية جديدة ، أو يأتوا بزيادات فات البصريين أن يقفوا عليها ، أو أن يكون لهم رأى فيها .

ويمكن تصنيف هذه الزيادات فى أصناف :

(١) بعضها أدوات لم يعرفها البصريون ، أو عرفوها ، ولكنهم لم يعتدّوا بها ، لخروجها على أقيستهم وأصولهم ، ومن ذلك أنهم :

١ — أضافوا إلى الأسماء الموصولة اسم جديدا هو « ذا » مفردة ، أو مركبة مع « ما » ، ولم يعرف البصريون « ذا » اسما موصولا إلا مع « ما » ، في أحد وجهيها . وقد استند الكوفيون إلى ما أنشدوه من قول الشاعر :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ ٢

وكان الفرّاء يقول : « العرب تذهب بهذا وذا إلى معنى « الذى » ، فيقولون : ومن ذا يقول ذاك ، فى معنى : من الذى يقول ذاك ، وأنشدوا :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ
كأنه قال : والذى تحمّلين طليق ٣ .

وكان يقول أيضا عند تفسيره قوله تعالى من سورة « طه » : « وما تلك بيمينك يا موسى » : وقوله : بيمينك ، فى مذهب صلة لتلك ، لأن تلك وهذه توصلان ، كما توصل الذى ، قال الشاعر :

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ
يريد : الذى تحمّلين طليق ٤ .

بل « ذهب الكوفيون إلى أن جميع أسماء الإشارة يجوز أن تقع موصولة ، وإن لم يكن معها « ما » ، واحتجوا بأشياء منها : قوله تعالى : « وما تلك بيمينك يا موسى » — وهو ما احتج به الفرّاء — ، ومن ذلك : ما قاله ثعلب فى قوله تعالى : « ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم » : إن هؤلاء بمعنى الذين ، والمراد : الذين تقتلون أنفسكم ٥ .

(١) لما مع (ذا) وجها عندهم : (أحدها) : أن ينزلا منزلة اسم واحد ، (والثانى) اعتبار (ما) للاستفهام ، (ذا) اسم موصول . ويظهر الفرق بين الوجهين فى جواب السؤال بها ، فإذا قيل : ماذا عملت ؟ واعتبرت (ما) وحدها استفهاماً ، كانت فى محل رفع ، وكانت (ذا) اسم موصول فى محل نصب مفعولا به للفعل (عملت) ، وكان الجواب عن هذا السؤال رفعاً . وإذا اعتبرت (ما) مع (ذا) بمنزلة اسم واحد ، كان مفعولا به مقدما ، وكان الجواب عنه نصبا .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ج ٤ ص ٢٣) .

(٣) معانى القرآن (الورقة ٢٠) .

(٤) معانى القرآن (الورقة ١١١) .

(٥) شرح المفصل (ج ٤ ص ٢٤) .

إن الذهاب بدأ وذه وقتي ، وأخواتهن مذهب الأسماء الموصولة مقبول ، لأن الأسماء الموصولة أسماء إشارة أيضا ، وله ما يؤيده من الدرس الحديث :

فقد قال « برجستراسر » — بعد كلامه على أسماء الإشارة — : « ونضيف إليها الاسم الموصول ، فإنه في الأصل من أسماء الإشارة أيضا »^١ .

إلا أن الأصل في أسماء الإشارة أن يُشار بها إلى موجود حسي ، وفي الأسماء الموصولة أن يُشار بها إلى معقول معنوي ، ولا شك أن الإشارة الحسية أقدم وجوداً من الإشارة المعنوية ، لأن الأسماء التي يُشار بها إلى معنوي إنما هي أسماء إشارة متطورة ، تمثل مرحلة من التطور العقلي بعد المرحلة الأولى ، التي كانت الإشارة لاتتعدى الحس به ، وليس بعيداً أن يتجاوز ببعض الأسماء التي يُشار بها إلى حسي — كما حكى الكوفيون من قولهم : من ذا يقول ذاك ، وقولهم : وهذا تحمّلين طليق — فيُشار بها إلى معنوي ، ويذهب بها مذهب الأسماء الموصولة .

٢ — وأضافوا إلى أدوات الجزم أداة جديدة هي : « مَهْمَنْ »^٢ ، واحتجوا لذلك بقول الشعاع :

أماوَيَّ مَهْمَنْ يَسْتَسْعِفُ فِي صَدِيقِهِ أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِيَّ يَسْتَدِمُ^٣
ولم يعرفها البصريون ، ويبدو من استعمال « مهما » في كلامهم ، واستعمال « مهن » في هذا البيت ، أن « مهما » لغير العاقل ، ومهن للعاقل ، وقد سبق — الكلام عليها .

وأداة أخرى عرفها البصريون أيضا ، وهي : « كيفما » ، إلا أن الكوفيين كانوا يجزمون بها ، والبصريين كانوا يُجازون بها معنى ، ولا يجزمون بها^٤ .

٣ — وأضافوا إلى أدوات النصب أداة جديدة ، هي : « كما » ، ووافقهم المبرّد من البصريين ، واستندوا في ذلك إلى ما جاء في قول الراجز :

(١) التطور النحوي للغة العربية (ص ٥٢) .

(٢) شرح المفصل (ج ٧ ص ٤) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٥٣) .

(٤) شرح الأثيري (ج ٤ ص ١٣) .

لَا تُظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلِمُوا^١

قال أبو العباس ثعلب : « زعم أصحابنا أن « كما » تنصب ، فإذا حيل بينهما رُفِعَتْ » ، وقال : « أصحابنا يقولون : كما مثل « كى »^٢ .

أما سائر البصريين فيمنعون ذلك ، وينشدون هذا الشطر على هذا الوجه :

لَا تُظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلِمُ^٣

بالتوحيد ، لا بالجمع^٣ .

٤ - وأضافوا إلى « كان » وأخواتها : « هذا » وهذه » في الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب ، وذلك إذا قصد بهما التقريب .

قال السيوطي : « ذهب الكوفيون إلى أن « هذا وهذه » إذا أُريد بهما التقريب كانا من أخوات « كان » ، في احتياجها إلى اسم مرفوع ، وخبر منصوب ، نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادما ، وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة ، وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لاثني له في الوجود ، نحو : هذا ابن صياد أشقى الناس ، فيعربون « هذا » تقريبا ، والمرفوع اسم التقريب ، والمنصوب خبر التقريب ، لأن المعنى : إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم ، وغن الشمس بالطلوع ، وأتى باسم الإشارة تقريبا للقدوم والطلوع ، ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران ، وأيضا فالخليفة والشمس معلومان ، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما ، وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب ، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى ، كما لو أسقطت « كان » من : كان زيد قائما^٤ ؟

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٢) مجالس ثعلب (ص ١٥٤) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ٢٤٠) .

(٤) مع المراجع ج ١ ص ١١٣ ... ذكر السيوطي هنا (الخبر) بناء على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فلا يعربون المنصوب على أنه خبر ، بل على أنه شبهة بالخال عند الفراء ، وعلى أنه حال عند سائر الكوفيين .
مراجع المجمع (ج ١ ص ١١١) .

واللفراء في الاسم المعرف بأل تفصيل ، هذا نصه :

« اعلم أن « هذا » إذا كان بعده اسم فيه الألف واللام ، جرى على ثلاثة معان :
أحدها : أن ترى الاسم الذي بعد « هذا » كما ترى « هذا » ففعلُهُ - يعنى اسم
الفاعل بعده - وهو « فاره » في المثال حينئذ ، مرفوع ، كقولك : هذا الحمار فاره ،
جعلت « الحمار » نعنا لهذا ، إذا كانا حاضرين ، ولا يجوز هاهنا النصب .

والوجه الآخر : أن يكون ما بعد « هذا » واحدا يؤدّى عن جميع جنسه ، فالفعل
حينئذ منصوب ، كقولك : ما كان من السباع غير مخوف ، فهذا الأسد مخوفا ، ألا
ترى أنك تُخبر عن الأسد كلها بالخوف .

والمعنى الثالث : أن يكون ما بعد « هذا » واحدا ، لانظير له ، فالفعل حينئذ
أيضا منصوب ، وإنما نصبت الفعل ، لأن « هذا » ليس بصفة للأسد ، إنما دخلت
تقريبا ^١ .

وكان ثعلب يقول : « إن الكوفيين يسمّون هذا زيد القائم » تقريبا ، أى قرب
الفعل به ، وحكى : كيف أخاف الظلم وهذا الخليفة قادم : أى الخليفة قادم ،
فكلما رأيت « هذا » يدخل ويخرج ، والمعنى واحد ، فهو تقريب ^٢ .

هـ - وأضافوا إلى أدوات الشرط « أن » المفتوحة ، وأعطوها حكم « إن »
المكسورة ، وأخذ به ابن هشام ، ورجّحه بثلاثة أمور :

(١) توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق ، فقُرئ
بالوجهين قوله تعالى : « أن تضلّ إحداهما » ، « ولا يجرمكم شأن قوم أن صدّوكم » .

(٢) وجبىء الفاء بعدها كثيرا ، كقول العباس بن مردس :

أبا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَقَرٍ فَإِنَّ قَوِيَّيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

(٣) وعطفها على « إن » المكسورة ، في قوله :

إِمَّا أَقَمْتِ ، وَإِمَّا أَنْتِ مُرْتَحِلَةٌ فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

(١) معاني القرآن (الورقة ٣) .

(٢) مجالس ثعلب (ص ٤٢٧) .

الرواية بكسر « إِنْ » الأولى، وفتح الثانية ، فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة ١ .

وبعد أن عرض الرضی لرأى الكوفيين في « أَنْ » المفتوحة الهمزة ، صوّبه ، وقال : « ولا أرى قولهم بعيداً عن الصواب ، لمساعدة اللفظ والمعنى إياه ، أما المعنى فلأن معنى قوله : « أما أنت ذا نفر » البيت — أَنْ كنت ذا عدد فلست بفرد . وأما اللفظ فلم يجيء الفاء في هذا البيت ، وفي قوله :

إِمَّا أَقَمْتُ ، وَإِمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فَاللهُ يَكْلَأُ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ

مع عطف « أما أنت » بفتح الهمزة ، على « إِمَّا أَقَمْتُ » بكسر الهمزة ، وهو حرف شرط بلا خلاف ٢ .

٤ — وأضاف الفراء إلى جموع القلّة الأربعة المعروفة ، وهي أَفْعَلُ ، وَأَفْعَالُ ، وَأَفْعِلَةٌ ، وفِعْلَةٌ ، جمعاً خامساً ، هو : فَعْلَةٌ ، بفتح العين والفاء ، كَأَكْلَةٌ ، وَحَمَلَةٌ وَحَقْلَةٌ ٣ .

* * *

(ب) معان جديدة لأدوات وكلمات ، تداولها البصريون والكوفيون ، ولم يعرفها البصريون . فمن ذلك أنهم :

١ — أضافوا إلى معاني التصغير الثلاثة ، وهي (١) أن يكون لتصغير مايتوهم أنه عظيم ، كقولهم : رُجِيلٌ ، وَجُمَيْلٌ في رجل وجمل ، و (٢) أن يكون لتقليل مايتوهم أنه كثير كقولهم : دُرِيَهَمَاتٍ ودنينيرات ، في دراهم ودنانير . و (٣) أن يكون لتقريب ما يتوهم أنه بعيد ، كقولهم : بُعَيْدُ العَصْرِ ، وَقُبَيْلُ الفجر ، في بعد وقبل : معنى رابعا ، وهو أن يكون للتسهيل ، أو التعظيم ، وهو الذي كَوَّه في قول أبيب :
وكلُّ أناسٍ سوفٌ تُدْخِلُ بينهم دُوَيْهِيَّةً تَصْفَرُّ منها الأناميلُ ٤

(١) . معنى اللبيب ، حرف الهمزة (ج ١ ص ٣٤) .

(٢) . شرح الرضی على الكافية (ج ١ ص ٥٣ - ٥٤) .

(٣) . شرح الرضی على الكافية (ج ٢ ص ١) .

(٤) . شرح المفصل (ج ٥ ص ١١٤) .

٢ — وأضافوا إلى ما عرّفه البصريون في « لعل » وهو الترجيى والتوقع ، معنيين آخرين : أن تكون للتعليل ، وقد أثبتته جماعة ، منهم الكسائي ، وحملوا عليه قوله تعالى : « فقولوا له قولاً لئِنَّا ، لعله يتذكر أو يخشى » . وأن تكون للاستفهام وقد أثبتته الكوفيون ، وحملوا عليه قوله تعالى : « وما يُدريك لعله يزكى » ، واستندوا في هذا إلى تعليق الفعل عن العمل ، وكما يُعَاتَق مع الاستفهام .

٣ — وأضافوا إلى معاني « لو » معنى جديداً ، هو المصدرية ، وأن تكون بمنزلة « أَنْ » إلا أنها لا يصب ، ولم يُثبتها من النحاة القدماء إلا الفراء . وأكثر وقوع « لو » مصدرية بعد « ودّ » ، ويودّ » ، وذلك كقول الأعشى :

وربما فات قومًا جُلُّ أمرِهِمْ
مِنَ الثَّانِي وكان الحَزْمَ لو عَجِلُوا
وقول الشاعر :

ما كان ضَرَكَ لو مَسْنَتَ وربما مِنْ الفَتَى وهو المَغِيْظُ المُخْشَقُ

٤ — وأضافوا إلى معاني « هل » أن تكون بمعنى « قد » ولا تأتي بمعنى « قد » إلا مع الفعل ، لأن « قد » من الأدوات التي لا تدخل إلا على فعل .

والذي أثبت هذا المعنى لهل هو الكسائي والفراء ، وقد فسّر به قوله تعالى : « هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أى قد أتى ، وقد وافقهما في ذلك من البصريين أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ، والزنجشري ، بل زعم الزنجشري أنها لا تأتي إلا بمعنى « قد » ، أما الاستفهام فهو مستفاد من همزة مقدّرة قبلها .

٥ — وأضافوا إلى معاني (أل) معنى جديداً هو التعظيم ، وهو المعنى المستفاد من دخولها على لفظ الجلالة ، وعلى الأعلام . أما البصريون فلا يعرفونه .

٦ — يُضاف إلى هذه المعاني الكثيرة التي تصيّدوها للحروف الخافضة ، على

(١) المني (ج ١ ص ٢٢٢) طبعة الحلبي .

(٢) المني (ج ١ ص ٢١٠ ، ٢١١) .

(٣) المني (ج ٢ ص ٢٩) .

(٤) شرح الرضى على الكافية (ج ٢ ص ١٣١) .

طريقة التّضمين ، ونباية الحروف بعضها عن بعض ، مما هو منقول عنهم في موضعه ، وقد مرّت الإشارة إليه في الحديث عن أدوات الحفّض .

(ج) وجوه إعرابية وبنائية جديدة ، ومن ذلك :

١ — أن الاسم واللّقب — كما هو معروف لدى النّحاة — إذا اجتمعا أُخّر اللّقب عن الاسم ، لأنه أبين وأشهر من الاسم ، كما قالوا ، وكان للّقب حينئذ ثلاثة أوجه من الإعراب : الرفع ، والنصب على القطع ، والحفّض على إضافة الاسم إليه . أما الفراء والكوفيون — والزجاج من البصريين معهم — فقد أجازوا فيه وجهها رابعا ، وهو الإبتاع ، على أنه عطف بيان ، وقد استظهره الرضى ^١ :

٢ — أنهم أضافوا إلى وجهى البناء فى « حيث » وجهها ثالثا ، وهو البناء على الكسر ، فقد حكى الكسائى عن بعض العرب الكسر فى « حيث » ، فيقول : من حيث يعلمون ^٢ .

ولم يعرف البصريون إلا وجهين : الضمّ والفتح ، أما الضمّ فعلاؤوه بشبهها بقبل وبعد ، وعدّوها من الغايات ، وأما الفتح فلشبهها بأين ^٣ :

٣ — يُضاف إلى ذلك كثير من الوجوه الإعرابية التى خالفوا البصريين فيها ، والتى أثبتها النحاة ، ونسبوا إليها فى ثنايا عرّضهم موضوعات النّحو المختلفة ، والتى يتمثل فيها النّحو الكوفى .

ولم أُرِد أن أستوعبها كلها ، فليس هذا مجال استيعابها ، ولكنى أردت أن أقدم بعض الأمثلة ، لبيان ما تركه اختلاف المنهجين من أثر فى النتائج التى توصّل إليها كل فريق ، وللتدليل على أن الكوفيين لم يتعبّدوا بأراء شيوخهم البصريين ، ولم يُقيّدوا أنفسهم بما تلقّوه عنهم ، بل قاموا بنصيدهم من التّتبّع اللّغوى ، مستهدين بمنهج جديد ، أقرب إلى روح الدراسة النحوية ، وبمصادر أهمل البصريون جانبا منها ،

(١) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٢٨٥) .

(٢) شرح المفصل (ج ٢ ص ٩١) .

(٣) الكتاب (ج ٢ ص ٤٤) .

وبذلك استدرکوا علیهم كثيرا من الخصائص النَّحویة ، التي كانت تتمثَّل في لُغات ولهجات لم یُعَنَ البصريون بدراستها ، ومسائل جزئية ، أسقطها البصريون من حسابهم ، لأنها لا تتفق مع أصولهم العقلية المطردة .

هذه النَّتائج التي توصل إليها الكوفيون ، والوجوه المختلفة التي نصَّوا عليها ، والزيادات الكثيرة التي أضافوها ، وأثبتت قبل هذا الكلام بعضها ، تُشير بوضوح إلى أن النحو الكوفي إذا لم یکن هونحو العربية ، فهو أكثر تمثُّلا له .

1875-1876, 1877-1878, 1879-1880.

1875-1876, 1877-1878, 1879-1880, 1881-1882, 1883-1884, 1885-1886, 1887-1888, 1889-1890, 1891-1892, 1893-1894, 1895-1896, 1897-1898, 1899-1900, 1901-1902, 1903-1904, 1905-1906, 1907-1908, 1909-1910, 1911-1912, 1913-1914, 1915-1916, 1917-1918, 1919-1920, 1921-1922, 1923-1924, 1925-1926, 1927-1928, 1929-1930, 1931-1932, 1933-1934, 1935-1936, 1937-1938, 1939-1940, 1941-1942, 1943-1944, 1945-1946, 1947-1948, 1949-1950, 1951-1952, 1953-1954, 1955-1956, 1957-1958, 1959-1960, 1961-1962, 1963-1964, 1965-1966, 1967-1968, 1969-1970, 1971-1972, 1973-1974, 1975-1976, 1977-1978, 1979-1980, 1981-1982, 1983-1984, 1985-1986, 1987-1988, 1989-1990, 1991-1992, 1993-1994, 1995-1996, 1997-1998, 1999-2000, 2001-2002, 2003-2004, 2005-2006, 2007-2008, 2009-2010, 2011-2012, 2013-2014, 2015-2016, 2017-2018, 2019-2020, 2021-2022, 2023-2024, 2025-2026, 2027-2028, 2029-2030, 2031-2032, 2033-2034, 2035-2036, 2037-2038, 2039-2040, 2041-2042, 2043-2044, 2045-2046, 2047-2048, 2049-2050, 2051-2052, 2053-2054, 2055-2056, 2057-2058, 2059-2060, 2061-2062, 2063-2064, 2065-2066, 2067-2068, 2069-2070, 2071-2072, 2073-2074, 2075-2076, 2077-2078, 2079-2080, 2081-2082, 2083-2084, 2085-2086, 2087-2088, 2089-2090, 2091-2092, 2093-2094, 2095-2096, 2097-2098, 2099-2100, 2101-2102, 2103-2104, 2105-2106, 2107-2108, 2109-2110, 2111-2112, 2113-2114, 2115-2116, 2117-2118, 2119-2120, 2121-2122, 2123-2124, 2125-2126, 2127-2128, 2129-2130, 2131-2132, 2133-2134, 2135-2136, 2137-2138, 2139-2140, 2141-2142, 2143-2144, 2145-2146, 2147-2148, 2149-2150, 2151-2152, 2153-2154, 2155-2156, 2157-2158, 2159-2160, 2161-2162, 2163-2164, 2165-2166, 2167-2168, 2169-2170, 2171-2172, 2173-2174, 2175-2176, 2177-2178, 2179-2180, 2181-2182, 2183-2184, 2185-2186, 2187-2188, 2189-2190, 2191-2192, 2193-2194, 2195-2196, 2197-2198, 2199-2200, 2201-2202, 2203-2204, 2205-2206, 2207-2208, 2209-2210, 2211-2212, 2213-2214, 2215-2216, 2217-2218, 2219-2220, 2221-2222, 2223-2224, 2225-2226, 2227-2228, 2229-2230, 2231-2232, 2233-2234, 2235-2236, 2237-2238, 2239-2240, 2241-2242, 2243-2244, 2245-2246, 2247-2248, 2249-2250, 2251-2252, 2253-2254, 2255-2256, 2257-2258, 2259-2260, 2261-2262, 2263-2264, 2265-2266, 2267-2268, 2269-2270, 2271-2272, 2273-2274, 2275-2276, 2277-2278, 2279-2280, 2281-2282, 2283-2284, 2285-2286, 2287-2288, 2289-2290, 2291-2292, 2293-2294, 2295-2296, 2297-2298, 2299-2300, 2301-2302, 2303-2304, 2305-2306, 2307-2308, 2309-2310, 2311-2312, 2313-2314, 2315-2316, 2317-2318, 2319-2320, 2321-2322, 2323-2324, 2325-2326, 2327-2328, 2329-2330, 2331-2332, 2333-2334, 2335-2336, 2337-2338, 2339-2340, 2341-2342, 2343-2344, 2345-2346, 2347-2348, 2349-2350, 2351-2352, 2353-2354, 2355-2356, 2357-2358, 2359-2360, 2361-2362, 2363-2364, 2365-2366, 2367-2368, 2369-2370, 2371-2372, 2373-2374, 2375-2376, 2377-2378, 2379-2380, 2381-2382, 2383-2384, 2385-2386, 2387-2388, 2389-2390, 2391-2392, 2393-2394, 2395-2396, 2397-2398, 2399-2400, 2401-2402, 2403-2404, 2405-2406, 2407-2408, 2409-2410, 2411-2412, 2413-2414, 2415-2416, 2417-2418, 2419-2420, 2421-2422, 2423-2424, 2425-2426, 2427-2428, 2429-2430, 2431-2432, 2433-2434, 2435-2436, 2437-2438, 2439-2440, 2441-2442, 2443-2444, 2445-2446, 2447-2448, 2449-2450, 2451-2452, 2453-2454, 2455-2456, 2457-2458, 2459-2460, 2461-2462, 2463-2464, 2465-2466, 2467-2468, 2469-2470, 2471-2472, 2473-2474, 2475-2476, 2477-2478, 2479-2480, 2481-2482, 2483-2484, 2485-2486, 2487-2488, 2489-2490, 2491-2492, 2493-2494, 2495-2496, 2497-2498, 2499-2500, 2501-2502, 2503-2504, 2505-2506, 2507-2508, 2509-2510, 2511-2512, 2513-2514, 2515-2516, 2517-2518, 2519-2520, 2521-2522, 2523-2524, 2525-2526, 2527-2528, 2529-2530, 2531-2532, 2533-2534, 2535-2536, 2537-2538, 2539-2540, 2541-2542, 2543-2544, 2545-2546, 2547-2548, 2549-2550, 2551-2552, 2553-2554, 2555-2556, 2557-2558, 2559-2560, 2561-2562, 2563-2564, 2565-2566, 2567-2568, 2569-2570, 2571-2572, 2573-2574, 2575-2576, 2577-2578, 2579-2580, 2581-2582, 2583-2584, 2585-2586, 2587-2588, 2589-2590, 2591-2592, 2593-2594, 2595-2596, 2597-2598, 2599-2600, 2601-2602, 2603-2604, 2605-2606, 2607-2608, 2609-2610, 2611-2612, 2613-2614, 2615-2616, 2617-2618, 2619-2620, 2621-2622, 2623-2624, 2625-2626, 2627-2628, 2629-2630, 2631-2632, 2633-2634, 2635-2636, 2637-2638, 2639-2640, 2641-2642, 2643-2644, 2645-2646, 2647-2648, 2649-2650, 2651-2652, 2653-2654, 2655-2656, 2657-2658, 2659-2660, 2661-2662, 2663-2664, 2665-2666, 2667-2668, 2669-2670, 2671-2672, 2673-2674, 2675-2676, 2677-2678, 2679-2680, 2681-2682, 2683-2684, 2685-2686, 2687-2688, 2689-2690, 2691-2692, 2693-2694, 2695-2696, 2697-2698, 2699-2700, 2701-2702, 2703-2704, 2705-2706, 2707-2708, 2709-2710, 2711-2712, 2713-2714, 2715-2716, 2717-2718, 2719-2720, 2721-2722, 2723-2724, 2725-2726, 2727-2728, 2729-2730, 2731-2732, 2733-2734, 2735-2736, 2737-2738, 2739-2740, 2741-2742, 2743-2744, 2745-2746, 2747-2748, 2749-2750, 2751-2752, 2753-2754, 2755-2756, 2757-2758, 2759-2760, 2761-2762, 2763-2764, 2765-2766, 2767-2768, 2769-2770, 2771-2772, 2773-2774, 2775-2776, 2777-2778, 2779-2780, 2781-2782, 2783-2784, 2785-2786, 2787-2788, 2789-2790, 2791-2792, 2793-2794, 2795-2796, 2797-2798, 2799-2800, 2801-2802, 2803-2804, 2805-2806, 2807-2808, 2809-2810, 2811-2812, 2813-2814, 2815-2816, 2817-2818, 2819-2820, 2821-2822, 2823-2824, 2825-2826, 2827-2828, 2829-2830, 2831-2832, 2833-2834, 2835-2836, 2837-2838, 2839-2840, 2841-2842, 2843-2844, 2845-2846, 2847-2848, 2849-2850, 2851-2852, 2853-2854, 2855-2856, 2857-2858, 2859-2860, 2861-2862, 2863-2864, 2865-2866, 2867-2868, 2869-2870, 2871-2872, 2873-2874, 2875-2876, 2877-2878, 2879-2880, 2881-2882, 2883-2884, 2885-2886, 2887-2888, 2889-2890, 2891-2892, 2893-2894, 2895-2896, 2897-2898, 2899-2900, 2901-2902, 2903-2904, 2905-2906, 2907-2908, 2909-2910, 2911-2912, 2913-2914, 2915-2916, 2917-2918, 2919-2920, 2921-2922, 2923-2924, 2925-2926, 2927-2928, 2929-2930, 2931-2932, 2933-2934, 2935-2936, 2937-2938, 2939-2940, 2941-2942, 2943-2944, 2945-2946, 2947-2948, 2949-2950, 2951-2952, 2953-2954, 2955-2956, 2957-2958, 2959-2960, 2961-2962, 2963-2964, 2965-2966, 2967-2968, 2969-2970, 2971-2972, 2973-2974, 2975-2976, 2977-2978, 2979-2980, 2981-2982, 2983-2984, 2985-2986, 2987-2988, 2989-2990, 2991-2992, 2993-2994, 2995-2996, 2997-2998, 2999-3000, 3001-3002, 3003-3004, 3005-3006, 3007-3008, 3009-3010, 3011-3012, 3013-3014, 3015-3016, 3017-3018, 3019-3020, 3021-3022, 3023-3024, 3025-3026, 3027-3028, 3029-3030, 3031-3032, 3033-3034, 3035-3036, 3037-3038, 3039-3040, 3041-3042, 3043-3044, 3045-3046, 3047-3048, 3049-3050, 3051-3052, 3053-3054, 3055-3056, 3057-3058, 3059-3060, 3061-3062, 3063-3064, 3065-3066, 3067-3068, 3069-3070, 3071-3072, 3073-3074, 3075-3076, 3077-3078, 3079-3080, 3081-3082, 3083-3084, 3085-3086, 3087-3088, 3089-3090, 3091-3092, 3093-3094, 3095-3096, 3097-3098, 3099-3100, 3101-3102, 3103-3104, 3105-3106, 3107-3108, 3109-3110, 3111-3112, 3113-3114, 3115-3116, 3117-3118, 3119-3120, 3121-3122, 3123-3124, 3125-3126, 3127-3128, 3129-3130, 3131-3132, 3133-3134, 3135-3136, 3137-3138, 3139-3140, 3141-3142, 3143-3144, 3145-3146, 3147-3148, 3149-3150, 3151-3152, 3153-3154, 3155-3156, 3157-3158, 3159-3160, 3161-3162, 3163-3164, 3165-3166, 3167-3168, 3169-3170, 3171-3172, 3173-3174, 3175-3176, 3177-3178, 3179-3180, 3181-3182, 3183-3184, 3185-3186, 3187-3188, 3189-3190, 3191-3192, 3193-3194, 3195-3196, 3197-3198, 3199-3200, 3201-3202, 3203-3204, 3205-3206, 3207-3208, 3209-3210, 3211-3212, 3213-3214, 3215-3216, 3217-3218, 3219-3220, 3221-3222, 3223-3224, 3225-3226, 3227-3228, 3229-3230, 3231-3232, 3233-3234, 3235-3236, 3237-3238, 3239-3240, 3241-3242, 3243-3244, 3245-3246, 3247-3248, 3249-3250, 3251-3252, 3253-3254, 3255-3256, 3257-3258, 3259-3260, 3261-3262, 3263-3264, 3265-3266, 3267-3268, 3269-3270, 3271-3272, 3273-3274, 3275-3276, 3277-3278, 3279-3280, 3281-3282, 3283-3284, 3285-3286, 3287-3288, 3289-3290, 3291-3292, 3293-3294, 3295-3296, 3297-3298, 3299-3300, 3301-3302, 3303-3304, 3305-3306, 3307-3308, 3309-3310, 3311-3312, 3313-3314, 3315-3316, 3317-3318, 3319-3320, 3321-3322, 3323-3324, 3325-3326, 3327-3328, 3329-3330, 3331-3332, 3333-3334, 3335-3336, 3337-3338, 3339-3340, 3341-3342, 3343-3344, 3345-3346, 3347-3348, 3349-3350, 3351-3352, 3353-3354, 3355-3356, 3357-3358, 3359-3360, 3361-3362, 3363-3364, 3365-3366, 3367-3368, 3369-3370, 3371-3372, 3373-3374, 3375-3376, 3377-3378, 3379-3380, 3381-3382, 3383-3384, 3385-3386, 3387-3388, 3389-3390, 3391-3392, 3393-3394, 3395-3396, 3397-3398, 3399-3400, 3401-3402, 3403-3404, 3405-3406, 3407-3408, 3409-3410, 3411-3412, 3413-3414, 3415-3416, 3417-3418, 3419-3420, 3421-3422, 3423-3424, 3425-3426, 3427-3428, 3429-3430, 3431-3432, 3433-3434, 3435-3436, 3437-3438, 3439-3440, 3441-3442, 3443-3444, 3445-3446, 3447-3448, 3449-3450, 3451-3452, 3453-3454, 3455-3456, 3457-3458, 3459-3460, 3461-3462, 3463-3464, 3465-3466, 3467-3468, 3469-3470, 3471-3472, 3473-3474, 3475-3476, 3477-3478, 3479-3480, 3481-3482, 3483-3484, 3485-3486, 3487-3488, 3489-3490, 3491-3492, 3493-3494, 3495-3496, 3497-3498, 3499-3500, 3501-3502, 3503-3504, 3505-3506, 3507-3508, 3509-3510, 3511-3512, 3513-3514, 3515-3516, 3517-3518, 3519-3520, 3521-3522, 3523-3524, 3525-3526, 3527-3528, 3529-3530, 3531-3532, 3533-3534, 3535-3536, 3537-3538, 3539-3540, 3541-3542, 3543-3544, 3545-3546, 3547-3548, 3549-3550, 3551-3552, 3553-3554, 3555-3556, 3557-3558, 3559-3560, 3561-3562, 3563-3564, 3565-3566, 3567-3568, 3569-3570, 3571-3572, 3573-3574, 3575-3576, 3577-3578, 3579-3580, 3581-3582, 3583-3584, 3585-3586, 3587-3588, 3589-3590, 3591-3592, 3593-3594, 3595-3596, 3597-3598, 3599-3600, 3601-3602, 3603-3604, 3605-3606, 3607-3608, 3609-3610, 3611-3612, 3613-3614, 3615-3616, 3617-3618, 3619-3620, 3621-3622, 3623-3624, 3625-3626, 3627-3628, 3629-3630, 3631-3632, 3633-3634, 3635-3636, 3637-3638, 3639-3640, 3641-3642, 3643-3644, 3645-3646, 3647-3648, 3649-3650, 3651-3652, 3653-3654, 3655-3656, 3657-3658, 3659-3660, 3661-3662, 3663-3664, 3665-3666, 3667-3668, 3669-3670, 3671-3672, 3673-3674, 3675-3676, 3677-3678, 3679-3680, 3681-3682, 3683-3684, 3685-3686, 3687-3688, 3689-3690, 3691-3692, 3693-3694, 3695-3696, 3697-3698, 3699-3700, 3701-3702, 3703-3704, 3705-3706, 3707-3708, 3709-3710, 3711-3712, 3713-3714, 3715-3716, 3717-3718, 3719-3720, 3721-3722, 3723-3724, 3725-3726, 3727-3728, 3729-3730, 3731-3732, 3733-3734, 3735-3736, 3737-3738, 3739-3740, 3741-3742, 3743-3744, 3745-3746, 3747-3748, 3749-3750, 3751-3752, 3753-3754, 3755-3756, 3757-3758, 3759-3760, 3761-3762, 3763-3764, 3765-3766, 3767-3768, 3769-3770, 3771-3772, 3773-3774, 3775-3776, 3777-3778, 3779-3780, 3781-3782, 3783-3784, 3785-3786, 3787-3788, 3789-3790, 3791-3792, 3793-3794, 3795-3796, 3797-3798, 3799-3800, 3801-3802, 3803-3804, 3805-3806, 3807-3808, 3809-3810, 3811-3812, 3813-3814, 3815-3816, 3817-3818, 3819-3820, 3821-3822, 3823-3824, 3825-3826, 3827-3828, 3829-3830, 3831-3832, 3833-3834, 3835-3836, 3837-3838, 3839-3840, 3841-3842, 3843-3844, 3845-3846, 3847-3848, 3849-3850, 3851-3852, 3853-3854, 3855-3856, 3857-3858, 3859-3860, 3861-3862, 3863-3864, 3865-3866, 3867-3868, 3869-3870, 3871-3872, 3873-3874, 3875-3876, 3877-3878, 3879-3880, 3881-3882, 3883-3884, 3885-3886, 3887-3888, 3889-3890, 3891-3892, 3893-3894, 3895-3896, 3897-3898, 3899-3900, 3901-3902, 3903-3904, 3905-3906, 3907-3908, 3909-3910, 3911-3912, 3913-3914, 3915-3916, 3917-3918, 3919-3920, 3921-3922, 3923-3924, 3925-3926, 3927-3928, 3929-3930, 3931-3932, 3933-3934, 3935-3936, 3937-3938, 3939-3940, 3941-3942, 3943-3944, 3945-3946, 3947-3948, 3949-3950, 3951-3952, 3953-3954, 3955-3956, 3957-3958, 3959-3960, 3961-3962, 3963-3964, 3965-3966, 3967-3968, 3969-3970, 3971-3972, 3973-3974, 3975-3976, 3977-3978, 3979-3980, 3981-3982, 3983-3984, 3985-3986, 3987-3988, 3989-3990, 3991-3992, 3993-3994, 3995-3996, 3997-3998, 3999-4000, 4001-4002, 4003-4004, 4005-4006, 4007-4008, 4009-4010, 4011-4012, 4013-4014, 4015-4016, 4017-4018, 4019-4020, 4021-4022, 4023-4024, 4025-4026, 4027-4028, 4029-4030, 4031-4032, 4033-4034, 4035-4036, 4037-4038, 4039-4040, 4041-4042, 4043-4044, 4045-4046, 4047-4048, 4049-4050, 4051-4052, 4053-4054, 4055-4056, 4057-4058, 4059-4060, 4061-4062, 4063-4064, 4065-4066, 4067-4068, 4069-4070, 4071-4072, 4073-4074, 4075-4076, 4077-4078, 4079-4080, 4081-4082, 4083-4084, 4085-4086, 4087-4088, 4089-4090, 4091-4092, 4093-4094, 4095-4096, 4097-4098, 4099-4100, 4101-4102, 4103-4104, 4105-4106, 4107-4108, 4109-411

البَابُ الثَّالِثُ

مصادر الدراسة الكوفية ومنهجها

1891

1891

الفصل الأول

مصادر الدراسة الكوفية

سبق أن عرفنا أن البصرة كانت قد سبقت الكوفة إلى الدراسة اللغوية زمنًا طويلاً ، وأنها شهدت نحواً اصطلاحياً قبل أن تشهده الكوفة ، وشهدت "نحاة" كان لهم أثرٌ كبير في النهوض بهذه الدراسة .

وتحدّثنا عن انتقال هذه الدراسة إلى الكوفة مع كوفيين كانوا قد رحلوا إلى البصرة لطلب العلم فيها ، ثم رجعوا منها إلى الكوفة ، لينشروا بين الدارسين فيها ما تلقوه هناك ، وذكرنا منهم جماعة ، كان من بينهم : أبو جعفر الرواسي ، الذي قيل إنه أخذ عن عيسى بن عمر الثقفي ، وعلى بن حمزة الكسائي ، الذي ذهب فيمن ذهب من الكوفيين إلى البصرة ، وأخذ عن الخليل بن أحمد ، أستاذ البصريين المشار إليه إذ ذاك . وقد سبق الحديث عن أن الخليل بن أحمد كان أستاذاً لعلمائين من أعلام العربية ، كان لكل منهما تلاميذ ، ولكل منهما منهج ، وهما :

سيبويه ، الذي قلنا إن الدراسة البصرية قامت على أعماله .

وعلى بن حمزة الكسائي ، الذي قلنا إن الدراسة الكوفية انبثت على أعماله .

فالدراسة الكوفية إذن مسدّية في نشأتها لأعمال البصريين الأولين ، ولا يعني هذا أن الكوفيين كانوا قد اقتبسوا هذه الدراسة اقتباساً ، أو نقلوها نقلاً ، فقد برّر فيها طابعهم العديّ الخاص ، فكان لهم في الأصول التي تلقّوها تغيير وتعديل ، وكان لهم فيما تلقّوه زيادات ، بل لقد حاولوا إعادة النّظر فيها ، والرجوع إلى مصادرهما الأولى ، ليرجعوا بنتائج إذا اتّفقت مع ما رجع البصريون به في بعض الوجوه ، فقد اختلفت عنها في بعض الوجوه .

وقد مرّ بنا أن الكسائي - وهو فيما نرى أستاذ هذه المدرسة الجديدة - كان قد قضى في البوادي العربية زمنا طويلا ، يسمع من أعرابها ، ويُدَوِّن ما يسمع ، بعد أن تلقى أصول هذه الدراسة عن الخليل بن أحمد ، فلم يتقبَّل النتائج التي وصل إليها أستاذه وغيره ، على أنها نتائج مُسلَّم بصحتها ، بل كان له رأى آخر ، ظهر فيما كان له من أقوال خالف فيها أستاذه ، وخالف فيها سائر البصريين ، وإن اتَّفَق معهم في مسائل سبق أن أشرت إلى بعضها .

فللكوفيين إذن طابعُهم الخاص ، ولهم مصادرهم التي أرجعوا إليها أصول حراستهم النحوية وجملة هذه المصادر :

(١) النحو البصري

كما تلقَّوه عن عيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ، وكما جاء به كتاب سيبويه ، وقد رأيتنا أن الكسائي كان قد درَّس الكتاب على الأخفش ، وأن الفراء كان قد وقف عليه ، واحتفظ لنفسه بنسخة منه ، وأن الجاحظ كان قد أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات نسخة منه ، كانت بخط الفراء ومراجعة الكسائي ، وأن ثعلبا « كان متبحرا في مذهب البصريين » .

فأئمة الكوفيين إذن كانوا قد وقفوا على النحو البصري مُشافهة أو مُناقلة ، ولا بدَّ أنهم كانوا قد أفادوا من أعمال البصريين ، وكان لهم منها نقط ارتكاز اعتمدوا عليها في نهجهم الجديد .

(٢) لغات الأعراب التي اعتمد عليها البصريون

وهي لغات أعراب البوادي ، الذين بعُدوا عن الأرياف ، وبتعدت لغتهم عن التأثير بلهجاتها ، فإن الذين نقل البصريون عنهم ، واحتجَّوا بكلامهم من بيت

قبائل العرب (هم قيس ، وعجم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين أخذ عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكّل في الغريب ، وفي الإعراب ، والتصريف . ثم هذيل ، وبعض كنانة ، وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة ، فإنه لم يؤخذ عن حضريّ قط ، ولا عن سكّان البراريّ ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تتجاوز سائر الأمم الذين حولهم ^(١) .

(٣) لغات أخرى أبي البصريون الاستشهاد بها

وهي لهجات عرب الأرياف ، الذين وثقوا بهم ، كأعراب سواد الكوفة ، من تميم وأسد ، وأعراب سواد بغداد من أعراب الحطمية ، الذين غلّط البصريون لغتهم ، وحنوها ، واتهموا الكسائيّ بأنه أفسد النّحو ، أو بأنه أفسد ما كان أخذه بالبصرة ^٢ ، إذ وثق بهم ، وأخذ عنهم ، واحتجّ بلغتهم على سيديّه ، في المناظرة التي جرّت بينهما في المسألة المعروفة .

ولا يعني قبولهم لهجات ولغات كان البصريون قد رفضوها ، أنهم لم يكونوا يتشدّدون في قبول اللّغات التي كانوا يعتمدون عليها في دراستهم ، فقد استهجنوا لهجات ، واستبشعوا لغات ، كما جاء في كلام الفراء :

« كانت العرب تحضر الموسم في كل عام ، وتُحجّ البيت في الجاهلية ، وقريش يسمعون لغات العرب ، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به ، فصاروا أفصح العرب ، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات ، ومُسْتَقْبِح الألفاظ ، ثم أخذ يستعرض هذه اللّغات التي استهجنها ، فذكر الكشكة ، والغنعة ، والعجمجة ، والاستنطاء ، وغيرها ^٣ .

لا يعني أخذهم باللهجات التي أباها البصريون ، أنهم كانوا يترخّصون كلّ الترخص

(١) الاقتراح للسيوطي (ص ١٩) .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٨٢) .

(٣) المزهر (ج ١ ص ١٣٣ ، ١٣٤) .

في قبول اللهجات واللغات ، ولكنهم وثقوا بأولئك ، ورأوا لغاتهم تمثل فصيحاً من اللغات ، لا يصح إغفاله ، وخاصة بعدما رأوها متمثلة في قراءات القرآن السبع ، وسيأتي أنهم كانوا يعتقدون بالقراءات كل الاعتداد ، ويرونها مصدراً من المصادر المهمة ، وسيأتي أيضاً أن للقراءات في نحو الكوفيين شأنًا عظيمًا ، فقد انبنى كثير من أحكامهم على ما رصده في القراءات من أساليب عربية صحيحة .

وينبغي للدّارس أن يرتاب في صحة التّهم التي كان البصريون يوجهونها إلى صنيع الكوفيين ، والكسائي بوجه خاص ، كما سمعنا من بعض البصريين أنهم كانوا يتّهمون الكسائي بأنه « لقي أعراب الحطمية ، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن » ، « وأنه كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز من الخطأ والألحن ، وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويتقيس عليه ، حتى أفسد النّحو »^١ مما يوهم أن الكسائي وغيره من الكوفيين ، كانوا لا يعنّون إلا بلغات هؤلاء ، فأفسدوا النّحو بهذا ، أو أفسدوا ما كانوا أخذوه عن أهل البصرة .

إلا أن ما سبق أن رصدهنا من تنقّلات الكسائي بين أعراب البوادي العربية الخالصة ، كعرب نجد ، والحجاز ، وتهامة ، التي سبق للبصريين القدماء ، وروايتهم أن وثّقوهم ، وأخذوا عنهم — يحول دون تصديق هذه التّهم ، التي يسهّل إرجاعها إلى ما كان بين الكوفيين والبصريين من منافسات وعصبيّات .

فقد قالت الأخبار : إن الكسائي « خرج إلى الحجاز ، فأقام مدّة في البادية ، حتى حصّل من ذلك ما ذكر أنه أفنى عليه خمس عشرة قينة من الخبر غير ما حفظه »^٢ ، وأنه « بعد أن درس في بلده جاء إلى البصرة ، ليدرس على الخليل بن أحمد ، فنصحه الخليل أن يذهب ، ويدرس اللّغة بين قبائل نجد ، والحجاز ، وتهامة »^٣ .

وقالت الأخبار أيضاً : إن الفراء « أخذ عن أعراب وثق بهم ، مثل أبي الجراح ،

(١) معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٨٣) ونزهة الألباء : ٨٣ ، ٨٤ .

(٢) معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٦٨) وتهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٣١٣) .

(٣) دائرة المعارف الإسلامية — الكسائي .

وأبي ثروان ، وغيرهما ، وأخذ نَبْذًا عن يونس ، وعن أبي زياد الكلابي ^١ ، وقد رَوَى القراء عنهم في « الأيام والليالي » ، وفي « معاني القرآن » ، وبنى كثيرا من آرائه التي خالف فيها البصريين على ما سمعه من هؤلاء وغيرهم ، وقد مرت الإشارة إلى ذلك حين ترجمت له في الفصل الخاص به .

وقد ذكر ابن النديم أبا الجراح العُقَيْلِي ، وأبا زياد الكلابي ، في جملة الفُصحاء من الأعراب الذين سمع منهم العلماء من البصريين والكوفيين ، فاتهام الكوفيين بأنهم أخذوا الخطأ واللحن من أعراب فسدت لغتهم دعوى لا تزال تنفق إلى كثير من البيِّنات .

(٤) الشعر العربي

وقد قلنا حين عرضنا لمصادر البصريين : إن علماء اللغة الأقدمين كانوا يستشهدون بالشعر الجاهلي والإسلامي ، ويحتجّون به ، بل لقد تجاوزوا ذلك حتى استشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين وثقوا بفصاحتهم ، وكان آخر من يحتج به عندهم إبراهيم بن هرمة « توفي في النصف الثاني للهجرة » ^٢ .

والشعر العربي جاهلية ، وإسلامية ، ومحدثه كان أيضا مصدرا من مصادر الدراسة الكوفية ، ويحتجّ للكوفيين ، وأساسا بنوا كثيرا من أصولهم عليه ^٣ .

فقد جوزوا اجتماع الألف واللام ، وحرف النداء « يا » محتجّين بما أورده من أشعار جمع قائلوها بين هاتين الأداتين ، كقول الشاعر :

فيا الغُلمانِ اللّذانِ قرّا إياكما أنْ تكسّيانِي شرا

وقول الآخر :

فَدَيْتُكَ يا اتي تيممت قلبي وأنت بخيلة بالود عني ^٤

(١) المزمع (٢ ص ٢٥٦) .

(٢) الاقتراح ، ص ١٧ .

(٣) الإنصاف (المسألة ٤٦) .

وجوزوا صوغ « ما أفعله » في التعجب من البياض والسواد خاصة ، محتجين بقول الشاعر :

إذا الرجالُ شَتَوْا واشتدَّ أكلُهُمُ فأنْتَ أبيضُهُمُ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
وقول الشاعر :

جاريةٌ في ذرعها القَضْفُاضِ تُقَطِّعُ الحَدِيثَ بالإِمَاضِ
أبيضٌ مِن أختِ بني إِبَاضِ

ووجه الاحتجاج : أن الشاعر الأول قال : « أبيضهم » ، والشاعر الثاني قال : « أبيض من أخت » ، وإذا جاز صوغ « أفعَل » في التفضيل ، من البياض ، جاز صوغ « ما أفعله » في التعجب منه ، لأنهما بمنزلة واحدة ، ولأن النحاة يشترطون في صوغ « أفعَل » في التفضيل نفس الشروط التي يشترطونها في صوغ « ما أفعله » في التعجب .

وجوزوا إضافة النيف إلى العشرة ، محتجين بقول الشاعر :

كُلِّفَ مِن عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

وللكوفيين - بوجه خاص - عناية فائقة بالشواهد والنوادر ، وكان من بين أصحاب الكسائي والفرّاء وثعلب حفظاً لهذه الشواهد ، كعليّ بن المبارك الأحمر ، صاحب الكسائي ، الذي قيل : إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد في النحو^٣ وكأبي بكر بن الأنباري ، الذي قيل : إنه كان يحفظ ثلاث مئة ألف بيت شاهد في القرآن^٤ ، واهتمامهم بهذه الشواهد الكثيرة ، مما يتسنى مع عنايتهم بالتتبع اللغوي ، ويتفق مع ما يتطلبه المنهج اللغوي .

ولم يكن الاهتمام بالشعر والشواهد مما اختص به الكوفيون ، فإن من بين

(١) الإنصاف (المسألة ١٦) .

(٢) الإنصاف (المسألة ٤٢) .

(٣) نزهة الألباء ص ١٢٦ .

(٤) نزهة الألباء ص ٣٣١ .

البصريين حَفَظَةً لكثير من النّوادر والشواهد، كالأصمعيّ وأبي عُبَيْدَة وغيرهما،
إلا أن حصيلة الكوفيين منه ، فيما يبدو لي ، بعد أن وسّعوا أطلسهم اللّغويّ -
كانت أوفر وأكثر .

* * *

ولنا على الكوفيين والبصريين جميعا مأخذ ، وقد سبق للدكتور إبراهيم أنيس أن
عرّض لهذا أيضا في كتابه « من أسرار اللّغة » ، ص ٢٤٨ فما بعدها » ، ذلك أنهم لم
يُحاولوا الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم القواعد ، والاستشهاد على قيمة هذه
القواعد بالمرويات ، وخلطوا بين الشعر والنثر ، حتى لقد كانوا يتشبهون في كثير
من الأحيان بأبيات من الشعر في تصحيح قاعدة ، أو تأييد أصل ، مع أن الاختصار
على الشعر وحده خطوة متعبرة في إثبات أسلوب عربيّ ، فللشعر لغته الخاصّة به ،
اقتضاها الأسلوب الشعريّ الذي يخضع لأحكام الوزن والقافية خضوعا واضحا ،
فليس كلّ ما يجوز في الشعر جائزا في النثر .

ولا نغني أن للشعر نظاما يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر ، أو تأليفا خاصّة
لا يمتّ إلى تأليف النثر بسبب ، ولكنّا نغني أن للشاعر في التخلّط من كثير من
القيود اللّغوية ، حرية حرّمتها النثر .

فلا اعتماد في تقعيد القواعد ، ووضع الأصول على الشعر وحده ، كان مما أدّى
إلى اضطراب النّحاة في بعض أحكامهم ، ومما فتح الباب أمام البصريين - ولا يعني
هذا أن أساليب الكوفيين خلتصّت من هذا - في الردّ على الكوفيين لحمل ما تمسك
به الكوفيون على الضرورة ، كما تردّد ذلك كثيرا في أجوبة أبي البركات بن الأنباريّ
عن كلمات الكوفيين في كتابه : الإنصاف .

نعم إذا كان لهم من هذه الشّواهد أمثلة من النثر والشعر ، فقد استوت عندهم
الحجّة ، وهو ما نهيا للكوفيين في كثير من الأحكام التي تفرّدوا بها ، وخالقوا
البصريين فيها .

من ذلك ما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المحفوض دون إعادة

الحافض ، فقد استشهدوا في الاستدلال على جوازه ، بقراءة حمزة قوله تعالى : « واتقوا الله الذى تيسأ لكون به والأرحام » ، وقراءة بعضهم قوله تعالى : « وصدد عن سبيل الله ، وكفبر به والمسجد الحرام » ، وأيدوه بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَيْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَبُنَا فَاذْهَبْ فَنَابِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
وما ذهبوا إليه من جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل دون تأكيد بالضمير المنفصل ، فقد احتجوا على جوازه بقوله تعالى : « ذومرّة فاستوى ، وهو (يعنى النبي صلى الله عليه وسلم) بالأفق الأعلى » وأيدوه بقول الشاعر :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعِاجِ الْمَلَا تَعَسَّفْنَ رَمَلَا

وقول الشاعر :

وَرَجَا الْأَخْيُطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ أَبٌ لَهُ لِيَسْتَلَا
وما ذهبوا إليه من جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، في سعة الكلام ، فقد احتجوا بما سمعوا من العرب ، بما حكاه الكسائي من قولهم : « هذا غلام — والله — زيد » ، وما حكاه ابن الأعرابي من قولهم : « هو غلام — إن شاء الله — ابن أخيك » وما سمعه أبو عبيدة من قول بعض العرب : « إِنَّ الشَّاةَ لَتَجَرَّ ، فتسمع صوت — والله — ربها » ، وبقراءة ابن عامر قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم (بالذهب) شركائهم (بالحفص) » ، وأيدوا ذلك بقول الشاعر :

فَرَجَجْتُهَا بِمِزَجَةٍ رَجَّ الْقُلُوصَ أَبَى مَزَادَةَ

إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة ، الماثلة في « إناصاف » ابن الأنباري ، وفيما أورده النحاة لهم في ثنايا مصنفاتهم .

(١) الإناصاف (المسألة ٦٥) .

(٢) الإناصاف (المسألة ٦٦) .

(٣) الإناصاف (المسألة ٦٠) . وشرح الرضوى على الكافية (ج ١ ص ٢٩٣) .

(٥) القراءات

والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي ، ولكن البصريين كانوا قد وقفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية ، وأخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ، ولو بالتأويل ، قبلوه ، وما أبأها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ ، كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية ، وعدوها شاذةً تُحفظ ، ولا يُقاس عليها .

ولا ننسى موقفهم من ابن عامر مقرئ أهل الشام ، ونافع مقرئ أهل المدينة . وحزرة مقرئ أهل الكوفة ، والقعقاع المدني أحد القراء العشرة ، وعبد الله بن مسعود ، والحسن البصري ، وهارون القارئ ، ومُعَاذُ الحراء .

فقد غلَطَ البصريون ابن عامر في قراءته قوله تعالى : « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركا » بنصب « أولادهم » وخفض « شركا » ، لأنه فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول ، فقد منع ذلك جمهور البصريين ، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ، ورفضوا الاحتجاج بقراءته ، « لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، في غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال الاختيار ، سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار »^١ .

ولكن الكوفيين كانوا يجيزونها ، ويحتجئون بها ، بل عقَّبوا عليها تجويزهم الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف .

وصحَّح أبو حيان ما ذهبوا إليه ، مغللاً ذلك « بوجودها في هذه القراءة المتواترة ، المنسوبة إلى العربي الصريح المحض : ابن عامر ، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان ، قبل أن ينلهم اللحن في لسان العرب ، وبوجودها في لسان العرب في عدة أبيات »^٢ .

(١) الانصاف (المألة ٦٠) .

(٢) البحر المحيط (ج ٤ ص ٢٢٩) .

وأكبر الظن أن أبا حيَّانَ كان يعنى بالأبيات قول الشاعر ، وقد أنشده
لأخفش :

فَرَجَجَتْهَا بِمَزْجَةٍ زَجَّ الْقَاوِضَ أَبِي مَزَادَةَ
وَبَيْتَ الطَّرِمَّاحِ :

يَطْفُنْ بِحُزَى الْمَرَايِعِ لَمْ يَرُعْ بُوَادِيهِ قَرَعُ الْقَيْسِيِّ الْكَثَائِنِ
وَضَعَّفَ الْبَصَرِيونَ قِرَاءَةَ حِمَزةِ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ » بِخَفْضِ « الْأَرْحَامِ » ، لِأَنَّهُ عَطَفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْخَفُوضِ دُونَ إِعَادَةِ
الْخَافِضِ . وَغَلَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فَقَالَ : « لَا تَحُلْ الْقِرَاءَةَ بِهَا » ^١ ، وَمَنْعَ جُمْهُورِهِمُ
الِاحْتِجَاجَ بِهَا عَلَى جَوَازِ الْعَطْفِ دُونَ إِعَادَةِ الْخَافِضِ ، وَلَكِنَّهُمْ لَمَّا لَمْ يَسْتَطِيعُوا لِنَكَارِهَا ،
لَجُّوا إِلَى التَّأْوِيلِ ، لَتَتَّفَقَ مَعَ مَا عَقَدُوا الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ : فَحَمَلُوهَا عَلَى وَجْهَيْنِ :

« أَحَدُهُمَا : أَنَّ قَوْلَهُ « وَالْأَرْحَامَ » لَيْسَ بِمَجْرُورٍ بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ -
وَلِنَّمَا هُوَ بِمَجْرُورٍ بِالْقَسَمِ ، وَجَوَابُ الْقَسَمِ قَوْلُهُ « إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا »

وَالْوَجْهُ الثَّانِي : أَنَّ قَوْلَهُ : « وَالْأَرْحَامَ » بِمَجْرُورٍ بِنَاءً مُقَدَّرَةً ، غَيْرَ الْمَفُوزِ بِهَا ،
رَتَقْدِيرُهُ : وَبِالْأَرْحَامِ ، فَحُذِفَتْ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلَى عَلَيْهَا » ^٢ .

ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَجِدُوا سَبِيلًا إِلَى رَدِّهَا ، لِأَنَّهَا قِرَاءَةٌ قَرَأَ بِهَا نَاسٌ مِنْ غَيْرِ السَّبْعَةِ
أَيْضًا ، فَقَدْ قَرَأَ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ ،
وَالْأَعْمَشُ ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَمُجَاهِدٌ « وَإِذَا صَحَّتِ الرِّوَايَةُ ، لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ
إِلَى رَدِّهَا » ^٣ .

وَذَكَرَ الرَّازِيُّ أَنَّ لِهَذِهِ الْقِرَاءَةَ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ وَجْهَيْنِ :
« أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا عَلَى تَقْدِيرِ تَكْرِيرِ الْخَارِ ، كَأَنَّهُ قِيلَ : تَسَاءَلُونَ بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ :
وِثَانِيَهُمَا : أَنَّهُ وَرَدَ ذَلِكَ فِي الشَّعْرِ ، وَأَنْشَدَ سَيِّبِيُّهُ فِي ذَلِكَ :

(١) شرح المفصل (ج ٣ ص ٧٨) .

(٢) الانصاف (المسألة ٦٥) .

(٣) شرح المفصل (ج ٣ ص ٧٨) .

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ هَاجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيْتَامِ مِنْ عَجَبٍ
وَأُنْشِدْ أَيْضًا :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُرُطٌ نَقَانِفُ
وَعَجَبٌ مِنْ هَؤُلَاءِ الشُّحَا « أَنَّهُمْ يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَ هَذِهِ اللَّغَةِ بِهِذَيْنِ الْبَيْتَيْنِ
الْمُجْهُولَيْنِ : وَلَا يَسْتَحْسِنُونَ إِثْبَاتَهَا بِقِرَاءَةِ حِزَّةٍ وَمُجَاهِدٍ ، مَعَ أَنَّهُمَا كَانَا مِنْ أَكْبَارِ
عُلَمَاءِ السَّلَفِ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ » ١ .

وَضَعُفَ الْبَصْرِيُّونَ قِرَاءَةَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ ،
وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ » ، بَلْ لَقَدْ قَالَ الزَّجَّاجُ : « إِنَّ « جَمِيعَ
نُحَاةِ الْبَصْرِ تَزْعُمُ أَنَّ هَمْزَهَا خَطَأٌ » ٢ ، وَوَصَفَ الْمَازَنِيُّ نَافِعًا بِأَنَّهُ « لَمْ يَكُنْ يَدْرِي
مَا الْعَرَبِيَّةُ » ٣ .

أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَقَدْ جَوَّزُوا هَمْزَهَا ، وَكَانَ الْفَرَّاءُ يَقُولُ : « رُبَّمَا هَمَزَتِ الْعَرَبُ
هَذَا وَشَبَّهَهُ ، يَتَوَهَّمُونَ أَنَّهَا فَعِيلَةٌ ، فَيُشَبِّهُونَ مَفْعَلَةً بِفَعِيلَةٍ » ٤ .

* * *

وَأَخَذَ أَبُو حَيَّانَ بِهَا . اعْتَمَادًا عَلَى تَخْرِيجِ الْفَرَّاءِ ، وَنَقْلِ الْقُرَّاءِ الشُّقَاتِ ، مِنْ مِثْلِ
ابْنِ عَامِرٍ ، وَالْأَعْرَجِ ، وَزَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ ، وَنَافِعٍ ، وَكُلِّهِمْ مَنْ عَرَفَ بِالضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ .
وَوَصَفَ الْبَصْرِيُّونَ بِالشَّدُوذِ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَوْلَهُ تَعَالَى : « وَإِذْ
أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ » ، وَقَدْ أَخَذَ الْكُوفِيُّونَ بِهَا فِي تَجْوِيزِ
إِعْمَالِ « أَنْ » فِي الْفِعْلِ وَهِيَ مَحْذُوفَةٌ ، مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ . وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ فِي الرَّدِّ عَلَى
الْإِحْتِجَاجِ الْكُوفِيِّ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ : « أَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ : لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ، فَهِيَ
قِرَاءَةُ شَاذَّةٌ » ٥ .

(١) تفسیر الرازی (ج ٣ ص ١٣٦) .

(٢) البحر المحیط (ج ٤ ص ٢٧١) .

(٣) نفس المصدر .

(٤) نفس المصدر .

(٥) الانصاف (المسألة ١٧) .

وردّ البصريون قراءة ابن عامر : « ولا تَدْبَعَان » ، واحتجاج الكوفيين بها في تجويز توكيد فعل الاثنين بالنون الخفيفة ، بأنها قراءة نفرّد بها ابن عامر ، وبقي الفراء على خلافها ^١ .

* * *

ووصف البصريون بالشذوذ أيضا قراءة هارون القارئ ومعاذ الخراء ، ورواية يعقوب قوله تعالى : « ثم لننزعنّ من كلّ شيعة أئيمهم أشدّ على الرحمن عتياً » . وردّوا احتجاج الكوفيين بها في ذهابهم إلى إعراب « أئيمهم » إذا كانت بمعنى الذي . فقد قال ابن الأنباري : « أما احتجاجهم بقراءة من قرأ : « ثم لننزعنّ من كلّ شيعة أئيمهم » بالنصب ، فهي شاذّة ، جاءت على لغة شاذّة لبعض العرب » ^٢ . وضعّف البصريون مذهب الكوفيين في اعتبار أن الأصل في حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل ، استنادا إلى قراءة الحسن : « الحمد لله » ، وقراءة ابن أبي عبيدة : « الحمد لله » ، ووصفوا هاتين القراءتين بالشذوذ في الاستعمال ، والضعف في القياس .

فقد قال ابن الأنباري : « وأما قراءة من قرأ : « الحمد لله » ، بكسر الدال ، وقراءة من قرأ : « الحمد لله » ، بضم اللام ، فهما قراءتان شاذّتان في الاستعمال ، ضعيفتان في القياس » ^٣ .

مع أن أبا جعفر النحاس — وهو من أتباع المدرسة البصرية ، ومن أخذ عن المبرد — ذكر أن قراءة الحسن موافقة للغة بني تميم ، وقراءة ابن أبي عبيدة موافقة للغة بني ربيعة ^٤ .

* * *

وردّ البصريون على الكوفيين ، ذهابهم إلى تجويز نقل حركة همزة الوصل إلى

(١) الانصاف (المسألة ٩٤) .

(٢) الانصاف (المسألة ١٠٢) .

(٣) الانصاف (المسألة ١٠٧) .

(٤) نزعة الألباء ، (ص ٣٦٤) .

ما قبلها، مستندين إلى قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني، أحد القراء العشرة، قوله تعالى: « وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا »، ردّوا عليهم ذلك، بأن هذه القراءة « ضعيفة في القياس نجدا ».

* * *

هذا هو موقف البصريين من القراءات: لجوء إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السبع، لاسيلا إلى إنكارها، وتغليب غيرها، كما فعلوا مع قراءة ابن عامر، والحسن، والقعقاع، وقتادة، وغيرهم.

أما الكوفيون فلم يوقف آخر يغيّر موقف البصريين من القراءات كلّ المغايرة: فقد قبلوها، واحتجّوا بها، وعقدوا على ما جاء فيها كثيرا من أصولهم وأحكامهم، وهم إذا رجّحوا القراءات التي يجتمع القراء عليها، فلا يرفضون غيرها، ولا يغدّطونها، لأنّها صواب عندهم أيضا.

فقد اجتمع القراء على قراءة « يُخْرَبُونَ » بالتخفيف، من قوله تعالى من سورة الحشر: « يُخْرَبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِم وَأَيْدَى الْمُؤْمِنِينَ »، إلا أبا عبد الرحمن السلمي، فإنه قرأها بالثديد.

وقد تناول القراء هذه الآية، وخرج القراءتين، وصوّبها، فقال: « كأن يُخْرَبُونَ: يهدمون، و يُخْرَبُونَ بالتخفيف: يخرجون منها: يتركونها، ألا ترى أنّهم كانوا يتقّبون الدار فيعطّلونها، فهذا معنى « يُخْرَبُونَ »، والذين قالوا: « يُخْرَبُونَ »، ذهبوا إلى التّهديم الذي كان المسلمون يفعلونه. وكلّ صواب، والاجتماع من قراءة القراء أحبّ إلى »^٢.

وموقف الأئمة الكوفيين من القراءات معروف، ولدينا من أقوالهم ما يؤيّد زعمنا في موقفهم من القراءات.

فقد كان الكسائي يقرأ قوله تعالى: « لَمْ يَطْمِئِنُّوا » برفع الميم وكسرهما، لأن

(١) الانصاف (مسألة ١٠٨).

(٢) معاني القرآن (ورقة ١١٤).

القرءاء على كسرهما ، وأن أصحاب عليّ بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود يقرءون « لم يطمئثن » برفع الميم ، وقد كان الكسائيّ يجمع بين القراءتين « لثلا يخرج من هذين الأثرين »^١ .

وقد كان القرءاء يميز إدخال الفاء وإلقاءها من خبر كان اسمه مما يوصل ، كما في قوله تعالى من سورة الجمعة : « قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم » ، فهي في قراءة عبد الله بن مسعود : إن الموت الذي تفرون منه ملاقيكم ، « فن أدخل الفاء ، ذهب بالذي إلى تأويل الجزاء ، ومن ألقى الفاء فهو على القياس ، لأنك تقول : إن أخاك قائم ، ولا تقول : إن أخاك فقائم ، ولو قلت : إن ضاربك فظالم كان جائزا ، لأن تأويل إن ضاربك ، كقولك : إن من يضربك فظالم »^٢ .

وجوز القرءاء تسكين آخر الفعل المرفوع ، نحو « لا يحزنهم » ، ووجه قراءة أبي عمرو ابن العلاء بالجزم ، بما لاحظته من ميل العرب إلى التّسكين ، تخفّفا من توالي الحركات ، وقد سبقت الإشارة إليه .

واحتجّ لمن يقرأ قوله تعالى « يَخْضَمُونَ » بالتشديد والجمع بين الساكنين ، بقراءة أبيّ بن كعب ؛ « يَخْضَمُونَ »^٣ .

وصوّب قراءة الكسائيّ قوله تعالى من سورة الطور : « إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ أَنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ » ، بفتح همزة (أَنْ) الثانية ، لأنه أحد القرءاء ، مع أن القرءاء كان يكسرهما^٤ .

وعرض القرءاء لما حدث به أبو معاوية الضرير ، عن هاشم بن عروة بن الزبير ، عن أبيه ، عن عائشة : أنها سئلت عن قوله تعالى في سورة النساء : « لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ ، وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ » ، وعن قوله تعالى في سورة المائدة : « إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا ،

(١) معاني القرآن (الورقة ٥٨٩) .

(٢) معاني القرآن (الورقة ١٩٦) .

(٣) معاني القرآن (الورقة ١٥٧) .

(٤) معاني القرآن (الورقة ١٨٤) .

والذين هادوا ، والصَّابِئُونَ » ، وعن قوله تعالى : « إن هذان لساحران » ، فقالت : يا بن أخي ! هذا كان خطأ من الكاتب .

بعد أن عرض القراء لهذا قال : « ولست أشتهى أن أخالف الكِتَابَ »^١ كأنه كان يريد أن يقول : إن هذه قراءات مقبولة ، وحملها على أنها من الغلط مخالفة للكتاب ، وهذا ما لا يشتهي على حدّ تعبيره .

يؤيّد هذا مراح يؤيّد به قراءة بعضهم قوله تعالى : « إن هذان لساحران » ، بأنها لغة بني الحارث بن كعب ، لأنهم كانوا « يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف » ، بل اعتبر هذه اللّغة أقيس من غيرها ، وإن كانت قليلة^٢ .

ورجح القراء منع إجراء (صرف) « مصر » علما ، على إجرائها ، وإن كان القياس يعضد إجرائها ، لأنها على ثلاثة أحرف ، وأوسطها ساكن ، حملا لها على دعد ، وهند ، وجمل ، لأن « أكثر القراء على ترك الإجراء فيها » ، ولأنها في قراءة عبد الله بن مسعود : « اهبطوا مصر » بغير ألف ، وفي قراءة أُبيّ : « اهبطوا فإن لكم ما سألتكم واسكنوا مصر » ، وتصديق ذلك أنها في سورة يوسف بغير ألف : ادخلوا مصر^٣ .

وجوز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والجرور ، استنادا إلى قراءة ابن عامر قوله تعالى : « وكذلك زينَ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم » ، كما سبقت الإشارة إليه .

أما البصريون فلا يجوزون الفصل بينهما إلا بالظرف والجار والجرور ، عند الضرورة المستكرهه ، فضعفوا هذه القراءة ، ورموا ابن عامر بالجهل بأصول العربية ، وعلّلوا قراءته هذه بأنه رأى في مصاحف أهل الشام : « شركائهم » مكتوبا بالياء ، فقرأها بالجرّ جهلا منه بواقع الأمر .

(١) معاني القرآن (الورقة ١١٣) .

(٢) معاني القرآن (الورقة ١١٢) .

(٣) معاني القرآن (الورقة ٦٠) .

وجوز الكوفيون العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض ، نحو :
نظرت إليك وخالد ، استنادا إلى قراءة حمزة (وبها قرأ ابن عباس والحسن) ^١ قوله
تعالى : « واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام » .

أما البصريون فلم يجوزوا ذلك ، وحلوا الخفض هنا على أن الواو للقسمة لا للعطف ،
وأعلى تقدير إعادة الخافض ، كما سبق بيانه .

قال الرضى : « الظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين ، لأنه
كوفي » ^٢ ، ولكن العكس - فيما يبدو لى - هو الصواب ، أعنى أن الكوفيين
إنما جوزوا ذلك لأنها قراءة لأحد الأئمة .

وجوز الكوفيون قيام الحار والمجرور مقام الفاعل ، مع وجود المفعول به المنصوب ،
استدلالا بالقراءة « الشاذة » : « لولا نزل عليه القرآن » ، بنصب « القرآن » ^٣ .

وجوز الكوفيون وقوع الماضى حالا ، وهو مجرد من « قد » استنادا إلى ما جاء
من قراءة الحسن البصرى ، ويعقوب الحضرمى ، والمفضل بن عاصم بن أبى السجود
قوله تعالى : « أو جاءوكم حصرت صدورهم » .

ولكن البصريين منعوا ذلك ، وذهبوا فى تأويل هذه الآية كل مذهب ، قدروا
أن يكون الفعل صفة « لقوم » فى أول الآية ، وهو قوله تعالى : « إلا الذين يصلون
إلى قوم » ، أو صفة « لقوم » محذوف مقدر ، أو أن يكون الفعل محمولا على الدعاء ،
إلى غير ذلك من الوجوه التى تكلفوها ^٤ .

والأمثلة على اعتداد الكوفيين بما يصل إليهم من قراءات ، سواء أكانت من
القراءات السبع أم من غيرها ، وبنائهم كثيرا من أحكامهم على ما وصل إليهم من
هذه القراءات ، التى لا تخضع لمقاييس البصريين ، ولا تندرج فى أصولهم ، فسلكوا

(١) شرح المفصل (ج ٣ ص ٧٨) وشرح الرضى على الكافية (ج ٣ ص ١١٧) .

(٢) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٣٢٠) .

(٣) شرح الرضى على الكافية (ج ١ ص ٨٤ ، ٨٥) .

(٤) الإنصاف (المسألة ٢٢) .

في إخضاعها لها سُبُلًا ملتوية . أقول : الأمثلة على هذا وذلك كثيرة متوافرة ، ذكرت هنا وفيما مضى كثيرا منها .

ويرجع اعتبار القراءات مصدرا لغويا للكوفيين إلى :

١ — أن الكوفة كانت مهبط الصحابة ، ففيها نزل عدد كبير منهم ، وهم أو أكثرهم عرب ، لايشتهمون في فصاحتهم ، وأصبحت الكوفة بهم موطن القراءات ، وظهر فيها ثلاثة من أربعة قراء ، كانوا أئمة القراء في العراق ، وهم : عاصم بن أبي النجود ، وحمة بن حبيب أنزيات ، وعلى بن حمزة الكسائي .

ومرجع هؤلاء جميعا : جماعة من صحابة النبي صلى الله عليه وسلم ، نزلوا الكوفة . وكانوا قد عُرِفوا بطول الباع في الفصاحة والبلاغة ، وفي طليعتهم : علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود ، وتلاميذهما الذين اتقنوهما ، وصاحبوهما ، وأخذوا عنهما ، كأبي عبد الرحمن السلمى ، وزر بن حبيش .

وهذان المقرآنان هما مصدر القراءة في العراق ، والمرجع الذي انتهى إليه أئمة القراءة ، فعاصم بن أبي النجود ، كان قد أخذ القراءة عرضا عن زر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمى ^١ ، وحمة بن حبيب كان قد أخذ القراءة عن جماعة منهم : أبو محمد سليمان ابن مهران الأعمش ، وكان الأعمش قد أخذ عن جماعة من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ومنهم : زر بن حبيش ، وأبو عبد الرحمن السلمى ^٢ . وأبو عمرو بن العلاء البصرى ، كان قد أخذ القراءة عن شيوخ كثيرين ، بصريين ، وكوفيين ، وممدّنين ومكيين . أما الكوفيون الذين أخذ عنهم أبو عمرو فمنهم سعيد بن جبّير ، وعاصم ابن أبي النجود ^٣ . وعلى بن حمزة الكسائي كان قد أخذ القراءة عن حمزة وغيره من شيوخ القراءة في الكوفة ، عن زر بن حبيش ، وأبي عبد الرحمن السلمى .

وكان أكثر القراء من عرف بالفصاحة والحفظ والإتقان والضبط ، فقد عُرِف

(١) غاية النهاية (ج ١ ص ٣٤٦) . والتيسير للداني ص ٩ .

(٢) التيسير ، ٩ .

(٣) غاية النهاية (ج ١ ص ٢٨٩) .

عن زُرَّ بن حبّيش الإمامه الواسع في اللّغة ، حتّى إن عبد الله بن مسعود — على جلاله قدره في العلم — كان يسأله عن اللغة ^١ .

وعُرف عن عاصم بن أبي النّجود أنه « جمع بين الفصاحة والإتقان والتجويد » ^٢ .

وعُرف عن حمزة بن حبيب أنه « كان ثقة كبيراً ، حجة رضى ، قيماً بكتاب الله ، مجوداً ، عارفاً بالفرائض والعربية » ^٣ .

أما الكسائيّ فحالاه معلومة ، فهو إمام من أئمة العربية .

قال ابن خالويه : « وبعد ، فإني تدبّرت قراءة الأئمة السبعة ، من أهل الأمصار الخمسة ، المعروفين بصحة النّقل ، وإتقان الحفظ ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ ، فرأيت كلا منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفه ، مذهبا من مذاهب العربية لا يُدفع ، وقصد من القياس وجها لا يُمنع ، فوافق باللفظ والحكاية طريق النّقل والرواية » ^٤ .

* * *

٢ — وأن مؤسس هذه المدرسة وأستاذها إمام من أئمة القراءة ، وهو على ابن حمزة الكسائيّ ، وثقافته عربية إسلامية محضة ، لم يُعرّف عنه أنه اتّصل بالثقافات الأجنبية ، أو تأثّر بها ، فهو من الذين ينهجون المنهج الذي سلكه القراء ، من اعتماد على النّقل ، واعتداد بالرواية ، وهو من الذين يروون القراءات متصلة السند ، ويعتدون كلّ الاعتداد بما روى من قراءات في دراسة العربية ، لأنها من القرآن ، وما كان من القرآن فهو أجدر بالتفصيل ^٥ ، وأولى بالقبول .

(١) غاية النهاية (ج ١ ص ٢٩٤) .

(٢) غاية النهاية (ج ١ ص ٣٨٦) .

(٣) النشر في القراءات العشر لابن الجزرى (ج ١ ص ١٦٦) .

(٤) الحجة في قراءات الأئمة السبعة ص ١ « مخطوط بدار الكتب المصرية وقمها : ١٩٥٢٣ » .

ويبدو من هذا النص أن ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) كان من الذين يعتمدون على القراءات ، في الرجوع إلى أصول العربية ، والاستشهاد بها على صحة قواعدها ، لأن كل قراءة من القراءات السبع في نظره تذهب مذهبا من مذاهب العربية لا يدفع ، وليس غريبا بعد وقوفه على المذهب الكوفي — لأنه كان ممن يخلط المذهبين — أن ينظر إلى القراءات مثل هذه النظرة .

والكسائي - مع أنه تأثر بنسجة البصرة - وذهب في دراسة النحو مذهبهم في الاعتداد بالقياس - لم يكن قياسه مفلساً كقياس هؤلاء ، وإنما كان يعثر على نص عربي صحيح ، فيقيس عليه ، ويُجيز محاكاته ، ولم ينظر إلى النحو على أنه قياس وعقل ، فلا يزال للرواية والشغل سلطان على تفكيره ودراسته .

٣ - وأن طابع الكوفيين في دراستهم ديني ، ومن مظاهر هذا : عنايتهم بالقرآن ، وصلة الكسائي به واضحة كل الوضوح ، فهو من أئمة القراءة . وصلة الفراء به واضحة أيضاً ، وهو وإن لم يكن من القراء إلا أن له أعمالاً تتصل بالقرآن ، وكتابه : « معاني القرآن » شاهد ناطق بعناية الرجل بالأعمال القرآنية .

ولما كان القرآن هو النموذج الحى ، كان لابد أن يكون في مقدمة المصادر اللغوية ، التي تعتمد عليها دراسة النحو ، وأن يكون لكل واحدة من القراءات السبع أو العشر ، من القبول والاحترام ما للأخرى ، إذ كانت كلها متصلة بالسند بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وكان حملتها من الضبط والإتقان . في المكان الذي عرفوا به .

لهذا لانجد بدءاً من الإقرار للكوفيين في صحة ما انتهجوه في دراسة العربية ، من اعتمادهم بالقراءات ، واعتمادهم عليها في استخراج كثير من الأحكام .

فإذا ما نظرنا إلى القراءات من الزاوية التي ينظر منها الدارس الحديث إليها ، شعرنا بصحة النظر الكوفي . وصدق الاتجاه الذي سلكه الكوفيون ، فإن القراءات مصادر من المصادر المهمة ، للوقوف على وجوه الاختلاف بين اللهجات العربية . لأن القراءات هي المصادر الصحيحة ، الذي حفظ لنا اللغة العربية ممثلة فيها اللهجات ، لما عرف به القراء في العصور المختلفة من دقة في التلقى والتلقين ، ومن ضبط وإتقان في الرواية .

يؤيد هذا ما لاحظته ابن خالويه من أن كلا من الأئمة القراء ، كان « يذهب في إعراب ما انفرد به مذهبا من مذاهب العربية لا يندفع ، وقصد من القياس وجهها لا يمنع » .

كأنه كان يريد إلى القول بأن اختلاف القراءات ينبنى على ما بين اللهجات

العربية التي قُرئ بها القرآن — من اختلاف . وكأنه كان يرمى إلى أن اللهجات على اختلافها حجة ، يصح الاستشهاد بها على صحة أصل من أصول العربية ، والاستناد إليها في بناء قاعدة من قواعدها .

* * *

هذا ، وقد فات الكوفيين ، كما فات البصريين ، أن يُعْمِنُوا بالأحاديث ، وأن يَدْعُوا دراستهم بما يصححونه منها ، فأُثْمِتَهُمْ — كما سمعنا من رواية السيوطي — لم يقبلوا الاستشهاد بها ، ذهاباً إلى أن الأحاديث إنما رُوِيَتْ بالمعنى ، وأن كثيراً من حملتها لم يكونوا عرباً بالطَّبع ، فلم يؤمِّنِ اللَّحْنُ يتطرق إلى مروياتهم ، وإن لم يتعمدوا ذلك .

وقد سبق لي — في وقفة عند رأى النجاة القدماء في الأحاديث — أن ضعفت موقفهم منها ، إذا استبعدوها عن مواطن الاستشهاد ، وصرت منهج ابن مالك ومن تابعه في الأخذ بها ، على أنها من المصادر اللغوية ، التي كان ينبغي للشُّحَاة أن يعتدوا بها ، وأن يفيدوا منها .

—

الفصل الثانى

منهج البحث عند الكوفيين

١

لأعلم أحد من القدماء كان يشكّ في وجود مذهب كوفى مستقلّ، يضعه بإزاء المذهب البصرى. وهذه كتب الطبقات التى ترجمت للنحاة - سواء أكانت مرتبة على أساس الطبقات، كطبقات النحويين لأبي زيد، ومراتب النحويين لأبي الطيّب اللغوى، والفهرست لابن النديم، أم على أساس تواريخ الوفيات، كنزهة الألباء. لأبي البركات بن الأنبارى، وتهذيب التهذيب للعسقلانى، وشذرات الذهب لابن العماد، أم على أساس الحروف، كإنباه الرواه، على أنباه النحاه، للقفطى، ووفيات الأعيان لابن خلكان، ومعجم الأدباء لياقوت، وبغية الوعاة للسيوطى، وغيرها - تتجمع على أن هناك مدرستين أو مذهبين، إحداهما بصرية، والأخرى كوفية.

أما الطائفة الأولى فرأبها فى ذلك واضح كلّ الوضوح، لأنها جمعت البصريين فى موضع، والكوفيين فى موضع.

وأما الطائفة الثانية والثالثة، فقد كانتا تُشيران إلى أن هذا بصرى، وذاك كوفى. أو هذا على طريقة البصريين، وذاك على طريقة الكوفيين، إلى غير ذلك من العبارات التى تُميّز فريقاً من النحاة من فريق.

والأصل الذى أقام القدماء عليه آراءهم فى التمييز بين المذهبين، هو: ما جاء فى « الاقتراح »: من أن « مذهب الكوفيين القياس على الشاذ، ومذهب البصريين اتّباع التأويلات البعيدة التى خالفها الظاهر »^١.

وما قاله الأستاذ « طه الراوى » : من أن « أجلى ما يمتاز به مذهب البصرية ، ابتناء قواعده على الأغلب الشائع من كلام العرب ، وتحكيم المقاييس العقلية فى الكثير من شئونه ، وإذا اصطدم أصل من أصوله بسماع غير مشهور ، فزِع إلى التأويل والتوجيه ، أو رعى المسموع بالشذوذ أو الندور ، بل بالتخطئة أحيانا . . . أما مذهب الكوفيين فلواژه بيد السماع ، لا يخفى له ذمّة ، ولا ينقض له عهدا ، ويهون على الكوفى نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه اطراح المسموع على الأكثرين ^١ .

أما المحدثون فنهم من اطمأن إلى ما ذهب إليه القدماء بعد أن لاحظ فى طريقة كل من المدرستين مزايا يتكوّن من مجموعها مذهب مكتمل ، ومنهم من كان ينظر إلى هذا نظرة الريبة والشك .

أما الطائفة الأولى فأعرف منهم : « يوهان فك » فى كتابه « العربية » ، وأوليرى فى كتابه « كيف انتقلت العلوم اليونانية إلى العرب » ، والأستاذ أحمد أمين فى كتابه « ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٦ » ، والأستاذ أمين الخولى فى بحثه الذى قدّمه لمؤتمر المستشرقين ، المنعقد باستانبول . . . سبتمبر ١٩٥١ وعنوانه : « الاجتهاد فى النحو العربى » .

قال يوهان فك : « كان لعلماء البصرة مذهب معتمدة فى القياس النحوى تختلف عن مذاهب الكوفيين ، كما سلك كل من القبيلين فى تفسير الظواهر طريقا خاصا » ^٢ . وقال أوليرى : « المدرسة البصرية تنقد المسموعات ، وتطرح منها ما لا يتفق مع قواعدها الموضوعية ، بينما تقبّل المدرسة الكوفية جميع المسموعات التى تكون مجموعة لا بأس بها من المواد . ويبدو من النظرة الأولى أن المنهج البصرى أفضل ، ولكنه يجب أن يلاحظ أن هذا المنهج « يعنى منهج البصريين » يقتضى أن توضع الأمثلة

(١) طه الراوى : « نظرة فى النحو » ، مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (م ١٤ ج ٩ ص ٣١٩) .

(٢) يوهان فك (العربية) ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار ، (ص ٦١) .

للتفق مع الأصول المرسومة ، بينما نجد النحاة الكوفيين يحورون أصولهم ، لتلتقي مع المسموعات ^١ .

وقال الأستاذ أحمد أمين : « إن البصريين كانوا أكثر حرية ، وأقوى عقلا ، وإن طريقتهم أكثر تنظيما ، وأقوى سلطانا على اللغة . وإن الكوفيين أقل حرية ، وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ، ولو موضوعا ، فالبصريون يريدون أن يُنشئوا لغة يسودها النظام والمنطق ، ويُمتتوا كل أسباب الفوضى ، من رواية ضعيفة ، أو موضوعة ، أو قول لا يمتشي مع المنطق . والكوفيون يريدون أن يضعوا قواعد للموجود ، حتى الشاذ . من غير أن يهتموا شيئا » .

وقال الأستاذ أمين الخولي — في الفقرة التي عرض فيها لمقتضيات المنهج الحديث في الدرس النحوي — : « وأما في البيئة النحوية نفسها ، فهذا الكسائي حين سُئل عن اختلاف أحوال « أي » ، وتعليله ، أجاب بقوله : « أي » كذا خُلِصَتْ ... ومعنى هذا في وضوح : أن تلك الظواهر الأغوية تُسَقَّل ، ولا تُنَمِّط ، ولا تُفسَّر بعمل عقلي ، وهو الأساس السليم للمنهج اللغوي ... والكسائي الكوفي بإيجابته هذه ، يذكّرنا بمدرسة قومه في النحو ، وما تميل إليه من التبشيع اللغوي ، وعدم التأويلات البعيدة ، والإيمان المنطقي الذي جنحت إليه مدرسة البصرة المناظرة ^٢ .

وأما الطائفة الثانية فالذي أعلمه أن أول من شك منها في وجود مذهب مكتمل للكوفيين ، هو « جوتولد فايل » ، ثم حاكاه في رأيه المترجم لثعلب من الكوفيين في دائرة المعارف الإسلامية ، وبروكلمان ، كما يشير إليه كلامه في كتابه : « تاريخ الشعوب الإسلامية » .

أما « جوتولد فايل » فقد قال : « ومع عظيم الإجلال لمناقبهم « يعني الكوفيين » ، في غير ذلك من النواحي ، فإنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة ^٣ .

(١) P. 144, O, LEARY : „HOW GREEK SCIENCE PASSED TO THE ARABS,,

(٢) الاجتهاد في النحو العربي ص ١٢ .

(٣) مقدمة الإنصاف ، طبعة بأوربة .

وأما ما جاء في دائرة المعارف الإسلامية ، فهذا نصه : « على أننا لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل لنسحة الكوفة ، وهو أمر سبق أن بينته « فايل » ، وإذ عُدَّ أصحابه الزعمون « يعنى ثعلبا » فريقا قائما برأسه ، فلما ذلك من اختراع النحويين المتأخرين »^١.

وأما ما قاله بروكلمان ، فهو أنه « قد افترض العرب فيما بعد ، استنادا إلى روايات التاريخ الأدبي ، أن الخلاف كان قائما بين مذهبين لغويين ، هما : مذهب البصرة ، ومذهب الكوفة ، وأن هذا الخلاف لم يُسَوَّ إلا بعد أجيال ، عندما اندمج المذهبان ، وتوحدتا في مدرسة بغداد ، ولكن الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين - البصرة والكوفة - قد بُوِغَ فيها إلى حدٍّ لا مبرر له »^٢.

وقد اشترك هؤلاء في القول بعدم وجود مدرسة نحوية كوفية ، ذات منهج مكتمل ، وكيان مستقل ، وأن القول بوجودها قضية كانت من صنع النسحة المتأخرين .

غير أنه - بناء على ما لحناه من خصائص ومزايا لطريقة الكوفيين ، وعلى ما أثبتناه من شواهد كثيرة تؤيده ، وعلى ما سمعناه من دارسين محدثين ذوي آراء للقضية التي نحن بصدد الدفاع عنها - لا يسعنا الاطمئنان إلى ما أبداه « جوتولد فايل » ، من إنكار لوجود مدرسة كوفية .

فإن اعتداد الكوفيين بالنقل ، وتناولهم القياس تناولا لا يمس روح النص اللغوي ، وجنوحهم عن اتباع التأويلات البعيدة ، والتوجيهات المتكلفة ، والإمعان المنطقي ، وتعديلهم القواعد حتى تتلاقى مع المسموع ، وتفسيرهم النصوص القرآنية ، والنصوص اللغوية الأخرى ، تفسيراً لا يكاد يخالف المظاهر ، وميلهم عن إخضاعها لمبدأ تواضعوا عليه من أصول ، ثم بناء كثير من أحكامهم على القراءات التي سبق للبصريين أن أكرهوا جانبها منها على قبول معنى خاص ، هدفوا إليه ، وأبوا جانبها آخر منها ، لأنه استعصى على الخضوع لقواعدهم ، وأبعد في الخروج على تأويلاتهم ،

(١) دائرة المعارف الإسلامية (٦ ص ٢٠٠) : ثعلب .

(٢) بروكلمان : تاريخ الشعوب الإسلامية (ج ٢ ص ٢٨) ، بيروت .

ثم الناس ذلك في أقوال أئمتهم ، وأعمالهم ، ووجد أنهم يلتزمون الدقة فيه ، وينكبون مخالفته ، ويتحرجون من الخروج عليه . . . هذه الخصائص كلها تضمن للدارس خطوط المنهج الرئيسة ، التي تكفي لرسم صورة مكتملة للمذهب مستقل .

على أن « جوتولد فايل » لم يسعه إلا أن اعترف بوجود هذه الخطوط الكبرى ، التي انبثت عليها طريقة الكوفيين ، فقد قال — في الف — الذي عقده لرصف نمو المدرستين النحويتين ، في مقدمة الإنصاف — : « فعلى حين كان أهل الكوفة يفسرون القرآن تفسيراً يلتزم الدقة في متابعة النص » ، ظهر عند أهل البصرة ميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص ، والتحمل في حمله على مطابقة قواعدهم النحوية » .

وقال عند كلامه عن الفراء : « ولكن الفراء — بوجه عام — لم يهتم إلا قليلاً جداً بالأخذ المتناقل في هذا العلم ، بل يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهباً خاصاً به ، وهو يختلف عن سيديوه اختلافاً كبيراً » .

ثم انتهى إلى قوله : « وكثيراً ما استعمل الفراء اصطلاحات تخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو ، الذين يمثلون هذا العلم . وفي المراضع التي لم تكن فيها الاصطلاحات القديمة ، استعمل الفراء اصطلاحات جديدة ، وصلنا جانب منها فيما بعد ، حتى أنه اصطلاحات الكوفيين » .

وقال في الفراء أيضاً : « ولما كان النحو أقرى خدائمه « الفراء » ، فقد اتخذ مذهباً خالف به معاصريه ، بل خالف الكسائي نفسه كذلك ، ولكنه حاول تشبهاً بالخليل وسيديوه ، أن يشرح جملة الظواهر اللغوية برؤيتها ، وإن يكن على وجه يخالف ماذهب إليه الخليل وسيديوه . وكتابه الأساسيان : كتاب الجذور ، وكتاب معاني القرآن ، اللذان احتريا على مجموعة من الآراء السائدة ، السالحة للبقاء — لم يزل إلينا » .

فهو يعترف بأن ذلك طائفة من الشجاعة تلتزم الدقة في متابعة النص القرآني ، وطائفة أخرى منهم تميل إلى إكراه النص القرآني على قبول معنى خاص ، وتحمل في حمله على مطابقة أصرها وقواعدها .

ويعترف أيضا أن الفراء كان يبدو عليه طابع من يؤسس فرقة ، أو مذهبا خاصا به ، وهو يختلف عن سيبويه اختلافا يدينا ، وأنه كان يستعمل اصطلاحات جديدة ، غير التي كان يستعملها النحاة البصريون ، في المواضع التي لم تُغن فيها الاصطلاحات القديمة . ثم يتناسى هذا كله ليقول : إنهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة .

ولعل عدم وقوفه على نحو الفراء — كما يشعر بتصريحه بأن كتابيه الأساسيين : كتاب الحدود ، وكتاب معاني القرآن لم يصلا إليه — هو الذي وقفه موقف الشك المرتاب في أهمية النحو الكوفي ، كما ، وكيف ، ولوعرف أن كتاب « معاني القرآن » موجود ، ثم وقف عليه ، لا ضطر — فيما يبدو لي — إلى تعديل رأيه الجائر في النحو الكوفي .

ومما استند إليه « فايل » في إنكاره وجود مدرسة كوفية مكتومة ، مازعته من « أن علماء الكوفيين لم يسموا أنفسهم — أصلا — بالاسم المميز لمدرستهم : الكوفيين » . ولكن الواقع غير ذلك ، فلم يتم له الوقوف على أقوال « ثعلب » نفسه ، الذي وصف رجال مدرسته بهذا الوصف ، في موضعين من مجالسه :

١ — الموضوع الأول : كان بصدد الحديث عن إسقاط نون الوقاية من ليت ولعل وإن وكان . فقد قال : « الكوفيون يقولون : لم يضاف فلا يحتاج إلى نون »^١ .

٢ — والموضع الثاني : كان بصدد الحديث عن دخول العباد « وهو ضمير الفصل عند البصريين » مع « هذا » . . . فقد قال : « ذهب أهل الكوفة : الكسائي والفراء ، إلى أن العباد لا يدخل مع « هذا » ، لأنه قريب »^٢ .

بل يبدو لي أن وصف أصحاب الكسائي بالكوفيين ، كان قبل « ثعلب » ، وأنه كان يتردد على ألسنة الكوفيين منذ عهد الكسائي ، رئيس مدرستهم ، فقد جاء على لسان الكسائي نفسه في أثناء اجتماعه بالفراء ، في أحد المجالس التي جمعتها للمناظرة ، قبل تلمذة الفراء للكسائي ، واتصاله به ، فأبو البركات بن الأنباري يحدثنا عن الفراء

(١) مجالس ثعلب ص ١٢٩ « دار المعارف » .

(٢) مجالس ثعلب ص ٢٧ « دار المعارف » .

أنه كان يقول : « جئت إلى بغداد فرأيت الكسائي ، فسألته عن مسائل الرواسي ، فأجابني بخلاف ما عندى ، فغمزت قوما من علماء الكوفيين ، وكانوا معي ، فقال : مالك قد أنكرت ، لعلك من أهل الكوفة ! فقلت نعم . فقال الرواسي : يقول : كذا وكذا ، وليس صوابا ، الخ . . . » ^١ .

يُضاف إلى هذا أن أبا العباس ثعلبا كان يعبر عن رجال مدرسته أحيانا بقوله : « أصحابنا » ^٢ ، وأنه كثيرا ما كان يعبر عن رجال المدرسة الثانية بقوله : أهل البصرة » ^٣ .

وهذا مما يُشعر بأن ثعلبا وأصحابه كانوا قد أحسوا بأنهم ، ومن ينتسب إليهم ، كانوا يؤلفون جبهة علمية مستقلة ، تقف بإزاء الجبهة العلمية الثانية ، أعنى الجبهة البصرية ، ويشعر بتسرّع « فايل » في حكمه بأنه « يوجد ذلك الاشتراك في وجهة النظر الذى يؤلف الجبهة العلمية ، ويربط العلماء بعضهم ببعض على رأى واحد ، فعلى نقيض البصريين لم يسم علماء الكوفة أنفسهم أصلا بالاسم المميز لمدرستهم : « الكوفيين » .

٢

متى نشأت مدرسة الكوفة النحوية ؟

يتّضح مما قدّمناه من تاريخ المدرستين ، والجدول الذى رسمناه لرجال المدرسة الكوفية — رأينا فى الدراسة النحوية قبل الكسائي وسيبويه ، فقد رأينا أن الدراسة النحوية ، إلى زمن الخليل بن أحمد ، ليست بصرية ، كما يدلّ عليه هذا الوصف ، فلم تتّضح فيها بعدُ معالم المنهج البصرى ، الذى رأينا أنه كان قد تأثّر بالمنهج الكلامي

(١) نزهة الألباء ، ص ٦٦ .

(٢) مجالس ثعلب ، ص ١٥٤ ، ٢٣٦ .

(٣) مجالس ثعلب ص ٥٤ ، ١٥٤ ، ٢١٥ ، ٢٣٦ ، ٢٦٠ ، ٣٦٠ ، ٢٦١ ، ٤٢٢ ، ٤٣٢ ،

٦٢٠ ، ٦٢٥ ، ٦٥٨ ، ٦٦٤ .

تأثراً مباشراً . بعد أن مهّد النّحاة البصريون الذين جاءوا في الطّبقات التالية ، السّبيل للفلسفة تغزو مباحثهم ، ومذاهبهم .

وما قيل عن عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، والخليل بن أحمد ، من أنهم كانوا يميلون إلى القياس والتعليل ، لا يعنى أنهم أخضعوا دراساتهم للمنطق والفلسفة الكلامية . كل ما هنالك تأثّر بالبيئة الثقافية الجديدة ، وبيئة البصرة بيئة معتدّة ، ضمّت إليها عناصر مختلفة ، وعقليّات متباينة ، وانحدرت إليها ثقافات عامّة ، جاءت بها العناصر الأجنبية التي كان لها سابق علم وحضارة . وشهدت ثقافة عربية خالصة ، وفدّت إليها مع العرب الوافدين ، وفدّوا إليها ، وفدّ معهم القرآن واللغة ، والتراث العربيّ الأدبيّ ، ثم تفاعلت هذه العقليات ، وهذه الثقافات ، وكان من تفاعلها عقلية ، لنا أن نسمّيها عقلية بصرية ، تحمل آثارا عربية خالصة ، وآثارا أجنبية ، فارسية ، وهندية ، ويونانية ، وسريانية ، وهي آثار مهّدت لتقبل الثقافات الأجنبية الجديدة ، التي تمّت معرفة البصريين بها ، أو كادت ، منذ أواخر القرن الثّاني ، حين شهدت البيئة البصرية عددا من الأجانب ، نقلوا التراث الأجنبيّ إلى العربية .

فتأثّر الدراسة النحوية بالمنطق اليونانيّ ، في اصطلاحها القياس والتعليل ، لم يكن عن طريق نّحاة تأثّروا بالعقلية البصرية العامّة ، التي كانت تحمل خطوطا ثقافية أجنبية . وإذا كان الخليل بن أحمد من أصحاب الكلام ، فلم يكن الكلام من أعماله التي عُرف بها ، وانبثت عليها شخصيته العلمية ، بل لم يكن « الكلام » ليذكر إلى جانب أعماله الأخرى في اللغة والنحو .

أما عيسى بن عمر الثّقفيّ ، وعبد الله بن أبي إسحاق ، فلا أعلم أنهما كانا من أصحاب الكلام ، فقد كانا ممن عُشّروا بالقراءات ، والدراسة اللّغوية والنحوية . وأما أبو عمرو بن العلاء فأمره واضح ، فهو عربيّ الأصل والثقافة ، وهو أحد القراء السبعة ، ومن المقدّرين في الرواية الأدبية ، ولا شيء غير هذا من منطقيّ ، أو كلام .

ففى ظهرت المدرستان الكبيرتان إذن ؟

نزع أن الدراسة النحوية إنما انقسمت على نفسها بظهور الكسائى ، وسيبويه ، وتلذذتهما للخليل ، فقد كان كل من هذين الإمامين يخضع لظروف بيئية وثقافية . نشأ الكسائى فى الكوفة ، واصطبغت عقلية بالصبغة الكوفية ، ونشأ سيبويه فى البصرة ، واصطبغت عقلية بالصبغة البصرية ، وبين الطابع الكوفى والطابع البصرى من التفاوت ، ما أشرت إليه فى فصل سابق ، حين عَقَدت الموازنة بين البيئة الكوفية ، والبيئة البصرية . فتاريخ المدرسة البصرية — فيما أرى — يبدأ بعديل سيبويه ، وتاريخ المدرسة الكوفية يبدأ بعديل الكسائى .

وإذا كان الكسائى رأس المدرسة الكوفية ، فلا يعنى هذا أن نحوه مغاير كل المغايرة لنحو شيوخه من البصريين ، فقد سبق أن أشرت — حين عرضت لنحو الكسائى — إلى تأثيره بنحو البصريين ، وأخذ بهىء من آرائهم . وإنما يعنى أنه نحو درس وفق منهج يغاير المنهج الذى درس وفقه نحو سيبويه ، وللتيارات الثقافية الكوفية تأثيرها فى الكسائى ، كما كان للتيارات البصرية تأثيرها فى سيبويه .

وقد سبق أن وقفنا على مقاله القراء من أن الكسائى كان قد تعلّم النحو على الكبير ، وأن عرفنا أن الكسائى كان أحد القراء السبعة ، وكان معنيا بالقراءات زمنًا طويلا ، قبل أن يعنى بدراسة العربية ، وكان له شيوخ من القراء ورؤاة القراءات ، فقد أخذ عن حمزة بن حبيب الزيات الكوفى ، ومحمد بن أبى ليلى ، وروى الحروف عن ناس ، منهم أبو بكر بن عياش ، رواية عاصم بن أبى النّجود .

وسبق أن قلت : إن الكسائى إنما أخذ — وأفاد مما أخذ — عن الخليل بن أحمد الفراهيدى ، وأن رأينا أن الخليل بن أحمد لم يكن بصريا ، ولا كوفيا بالمعنى الدقيق لهذين الرّصفين ، وإنما انبعثت عن أعماله مدرستا الكوفة والبصرة ، فقد كان من تلاميذه :

الكسائى الذى أرّخنا المدرسة الكوفية بأعماله النحوية .

وسيبويه الذى أرّخنا المدرسة البصرية بأعماله .

المنهج الكوفي

كما يصوره لنا كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري

لقد سبقت الإشارة إلى أنه لم يصل إلينا من كتب الكوفيين في النحو إلا قليل : أما الكتب التي روتها لهم كتب الطبقات والتراجم ، فلم يبق منها إلا أسماؤها . والكتب الكوفية التي بين أيدينا قليل من كثير ، وهي — إذ حوت كثيرا من المسائل النحوية — لم تخلص للنحو ، ولم تؤلف له خاصة ، ولكن المسائل النحوية كانت من المسائل التي اهتم بها مؤلفوها اهتماما عظيما . . . ولدينا من الكتب الكوفية المهمة :

١ — معاني القرآن » للفرّاء ، وهو كتاب في التفسير ، وهو من أقدم كتب التفسير ، ومن أعظمها شأنًا ، وهو ثروة عظيمة للذين يريدون إلى تفسير القرآن تفسيرًا قاموسيا ، فليس فيه من الغيبيات ، ما امتلأت به بطون كتب التفسير المتأخرة ، ولم تحمل فيه نصوص القرآن أكثر مما تحتل من تفسيرات دخيلة ، لا يحتملها نص مفروض فيه أن يكون نصًا أدبيا ، يهدف إلى أغراض فنية نفسية .

وهو بعد ذلك يقوم على آراء الفرّاء النحوية خاصة ، ويعرض فيه الفرّاء لبعض آراء الكسائي ، ويتضمن روايات لغوية عن فصحاء الأعراب ، وحكايات عن نحويين كان الفرّاء قد اتصل بهم ، وروى عنهم .

٢ — و « مجالس ثعلب » ، وهي « مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه ، تحتوي على قطعة من النحو واللغة والأخبار ، ومعاني القرآن والشعر ، مما سمع وتكلم عليه » ١ ، وقد تضمنت كثيرا من المسائل النحوية ، وسجل ثعلب فيها كثيرا من آراء الفرّاء ، والكسائي ، كما سجل آراءه التي تفرّد بها .

٣ - و « شرح ديوان المتنبي » ، المسمى « بالتبيان ، في شرح الديوان » ، المنسوب خطأ - كما سبق بيانه - إلى أبي البقاء العكبري^١ ، وقد تضمن كثيرا من المسائل النحوية أيضا ، وضم إليها كثيرا من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين .

والكتب التي عرضت لنحو الكوفيين - وهي لست لكوفيين - كثيرة أيضا ، منها : كتب النحو المعروفة ، كشرح المفصل لابن يعيث ، وشرح الرضى على الكافية^٢ ، ومغنى اللبيب ، لابن هشام ، وشرح الأشموني على ألفية بن مالك ، وجمع الهوامع للسيوطي ، وغيرها .

وهناك كتب عرضت لمسائل الخلاف خاصة ، وقع لى منها : كتاب « المسائل الخلافية » لأبي البقاء العكبري^٢ ، وشرح ديوان المتنبي ، واسمه « التبيان ، في شرح الديوان » وقد قلت إن الشارح كان يعرض لمسائل الخلاف ، كلما عرضت له مسألة تختلف فيها وجهتا النظر الكوفية والبصرية . وكتاب « الإنصاف ، في مسائل الخلاف » لأبي البركات بن الأنباري^٣ .

وكتاب « الإنصاف » هذا من المراجع المهمة التي لا بد أن يرجع إليها الدارس

(١) لقد سبق للدكتور مصطفى جواد الأستاذ بدار المعلمين العالية ببغداد ، أن عرض لنسبة هذا الكتاب إلى أبي البقاء العكبري في بحث نشر في مجلة التجمع العلمي العربي بدمشق في الجزء الأول والثاني من المجلد الثاني والعشرين ، ونص على أن شرح الديوان إنما هو لأبي عبد الله الحسين الأربلي ، لا لأبي عبد الله بن الحسين العكبري : وأيد رأيه بأدلة ذكرها في بحثه ، وقد أيدت رأى الدكتور ، بما أشرت إليه فيما مضى ، من أن شارح الديوان كوفي المذهب ، وسقت أمثلة كثيرة تدل على كوفيته . أما أبو البقاء العكبري فيصرى المذهب ، وقد استندت في هذا إلى أمثلة تصيدتها من كتابه « المسائل الخلافية » ، وكتابه « إملأ ما من به الرحمن » يدل على أنه كان من خصوم الكوفيين ، كثير الرد عليهم ، وأن معالجته للموضوعات النحوية كانت بصرية ، فلا يمكن أن يكون شرح الديوان له .

(٢) وهو موجود بدار الكتب المصرية ، ورقمه ٢٨ ش نحو .

(٣) ويذكر إلى جانب هذا ، كتاب اسمه « التبيين ، في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين » نسب إلى أبي البقاء العكبري . والمسائل التي عرض لها ، كما يتضح من تقديمه الإنصاف « طبع أوربة » . هي نفس المسائل التي عرض لها كتاب الإنصاف ، ولم يتج لى الوقوف عليه .

الذى يحاول الوقوف على أعمال النُّحاة من أهل الكوفة ، وعلى أساليبهم في تناول المسائل النُّحوية .

فقد رتب ابن الأنباري كتابه هذا ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة ، كما يقول ابن الأنباري نفسه ، فذكر « من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق » واعتمد في النُّصرة على ما كان يذهب هو إليه من مذهب أهل الكوفة ، أو البصرة ، محاولاً — كما زعم — أن يكون ذلك على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف^(١) .

وابن الأنباري هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد ، كمال الدين الأنباري ، « توفي سنة ٥٧٧ هـ » ، كان قد قَدِمَ بغداد ، وهو صغير ، وقرأ اللغة والأدب على شيوخهما فيها ، وأخذ النُّحو عن أبي السَّعادات ابن الشَّجَرِيّ^(٢) .

وابن الشَّجَرِيّ هذا — هو أبو السَّعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي الحليّ النُّحويّ « توفي سنة ٥٤٢ هـ » — كان من أتباع المدرسة البصرية ، لأن سلسلة شيوخه التي ذكرها ابن الأنباري له بصرية ، فهي تنتهي بسبويه ، مارةً فيه مرتين به من شيوخ البصريين — بأبي عليّ الفارسيّ ، وأبي بكر بن السَّرَّاج ، وأبي العباس المبرّد ، وأبي عثمان الميزانيّ^(٣) .

ويبدو من مؤلَّفات ابن الأنباري التي ذكرها السيوطي في البُغية : أنه كان قد قرأ علم الكلام ، وصنّف فيه ، فقد ذكر من بين مؤلَّفاته الكثيرة ، في النُّحو ، واللغة : كتاب « الداعي إلى الإسلام ، في علم الكلام » ، وكتاب « الجمل ، في علم الجدل » . وأساليبه في الاحتجاج تمّ على ثقافته الفلاسفية الواسعة ، فالناظر في كلامه في « الإنصاف » واجد من عبارات الفلاسفة ، ومصطلحات المنطق ، ما يكفي للدلالة على مبلغ إفادته من دراسة الفلسفة الكلامية والمنطق .

(١) مقدمة الإنصاف .

(٢) بنية الوعاة (ص ٣٠١) .

(٣) نزهة الألباء (ص ٤٨٨ - ٤٨٩) .

ولذلك كان نحوه بصريا ، بكل ما لهذه الكلمة من دلالة ، بل كان في دراسته النحوية غالبا كل الغلو في اتباع حرفية المنهج البصري ، الذي يُخَيَّل إلى أنه كان إذ ذاك قد وصل في نموه إلى الذروة في تحكيم الفلسفة في المسائل النحوية .

ومن ذلك أنه اعتدّ بالقياس اعتدادا لم نشهده له مثيلا عند قدماء البصريين ، فقد كان يقول : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلا ، وجب أن يكون قياسا وعقلا »^١ .

وكان يقول : « اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس ، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فن أنكر القياس فقد أنكر النحو »^٢ .

ومن ذلك أنه كان يستعير ألفاظ الفلاسفة وعباراتهم في احتجاجه لمسائل نحوية ولغوية . فقد جرى على لسانه في احتجاج البصريين لمذهبهم في عدم جمع الاسم تختوم بناء التأنيث — إذا سميت به رجلا — بالواو والنون ، مانصه : « فلو قلنا : إنه يجوز أن يُجمع بالواو والنون ، لأدّى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز »^٣ .

وجاء في كلامه على لسان البصريين قوله : « الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ، ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ، ولا يفتقر إلى غيره ، أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى غيره »^٤ .

وجاء في كلامه في الجواب عن احتجاج الكوفيين لمذهبهم أن المبتدأ والخبر يترافعان ، قوله : « إن ما ذكرتموه يؤدّي إلى المحال ، وذلك ، لأن العامل سبيله أن

(١) مقدمة الإنصاف ، طبع أوزية (ص ٤٢) عن ابن الأنباري في (لمع الإدلة) .

(٢) الاقتراح (٣٨ - ٣٩) .

(٣) الإنصاف (المسألة ٤٨) .

(٤) الإنصاف (المسألة ٢٨) .

يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا : إنها يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال ^١ ، وقد سبقت الإشارة إليه .

فقوله : « لأدعى ذلك إلى أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان » ، وقوله « وما يستغنى بنفسه ، ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ، ويفتقر إلى غيره » ، وقوله : « وإذا قلنا إنها يترافعان ، وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال » .

كل هذه الأقوال غنية بالتأثير الفلسفى ، بل هى من عبارات الفلاسفة ، حين يقررون عدم اجتماع الضدين ، وحين يفرقون بين الجوهر والعرض ، ويمتحنون الجوهر أصالة الوجود ، أو سبقه ، وحين يبطلون أن يسبق الشئ نفسه ، لأن ذلك يستلزم الدور ، وهو محال .

ويبدو من كلام ابن الأنبارى فى مقدمة الإنصاف : أن هذه المسائل التى احتواها كتابه ليست هى كل ما اختلفوا فيما بينهم فيه ، بل هى المشاهير من مسائل الخلاف .

والواقع هو هذا ، فهناك مسائل كثيرة ، قد يقصّر عنها العدد ، كانت موضع الخلاف بين الفريقين ، ذكر السيوطى بعضها فى « الأشباه والنظائر » ^٢ ، وذكر النجاة بعضها الآخر مبثوثا هنا وهناك ، فى الأبواب التى تناولوها بالدرس ، إلا أن هذه المسائل المئة والإحدى والعشرين - وقد سبق لفایل أن قرّر هذا أيضا - هى أهم المسائل التى تمثل وجهات النظر المختلفة عند الكوفيين والبصريين .

هذه المسائل الكثيرة التى كان ابن الأنبارى قد عرض لها لم يؤيد الكوفيين إلا فى مسائل معدودات منها ، لا يتجاوزن السبع عددا ، وهن :

١ - المسألة العاشرة ، التى عرضت للخلاف بين الفريقين فى « لولا » ، إذ ذهب الكوفيون إلى أنها الرافعة للاسم بعدها ، والبصريون إلى أن الاسم بعدها مرفوع بالابتداء .

(١) الإنصاف (مسألة ٥) .

(٢) راجع ص ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ من الجزء الثانى .

- ٢ — المسألة الثامنة عشرة ، التي عرضت للخلاف بينهما في « تقديم خبر ليس عليها » ، إذ ذهب الكوفيون إلى منعه ، والبصريون إلى جوازه .
- ٣ — المسألة السادسة والعشرون ، التي دار الخلاف فيها حول لام « لعل » الأولى ، إذ قال الكوفيون بأصلتها ، والبصريون بزيادتها .
- ٤ — المسألة السبعون ، التي دار الخلاف فيها حول « ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر » فقال الكوفيون بجوازه ، والبصريون بعدم جوازه .
- ٥ — المسألة السابعة والتسعون ، التي أوضحت الخلاف في موضع الضائر المتصلة بلولا — الياء ، والكاف — فذهب الكوفيون إلى أنه رفع ، والبصريون إلى أنه جرّ بلولا .
- ٦ — المسألة الحادية والمئة ، التي أوضحت الخلاف في مرتبة الاسم المبهم نحو « هذا ، وذلك » في التعريف من الاسم العلم ، إذ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ، والبصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم .
- ٧ — المسألة السادسة والمئة ، التي تتعلق بقولهم : رأيت البكر ، بفتح الكاف إذا وقف عليها في حالة النصب ، وقد ذهب الكوفيون إلى جوازه ، والبصريون إلى عدم جوازه .

* * *

يشكّ « جوتولد فايل » في صحة نسبة ما جاء من هذه المسائل ، وما فيها من دعاوى واحتجاجات إلى الكوفيين ، معتمداً في شكّه على :

أنه « لم يكن هناك نخبة كوفيون ، يرتّبون آراء الفراء والكسائي ، ويسدّ عيونها » عازياً تصنيف هذه الدعاوى والاحتجاجات إلى بصريين حديثين ، أخذوا بآراء الكوفيين في بعض المسائل ، وعمدوا إلى دعمها بأساليبهم البصرية القياسية .

ما ذكره « فايل » هنا يؤيّد ما ذهب إليه من أن ثعلبا كان خاتمة الأئمة الكوفيين ، إلا أننا بالرغم من هذه الأمارة التي اعتمد عليها في الشكّ في نسبة هذه الاحتجاجات إلى الكوفيين ، نرى أنها تحمل في ثناياها الطابع الكوفي في وضوح ، فإن هؤلاء

البصريين — إذا صحّ ما زعمه فايل — كانوا من المدقّة بحيث حاكوا الكرفيين بأساليبهم في الحجاج لآرائهم في هذه المسائل ، وكانوا على بينة من أمر هذه الأساليب .

وقد سبق أن ذكرت أن الدعامّة الكبرى التي انبنى عليها منهجهم هي النّقل والسماع ، فما يزالون يستندون في كثير من هذه المسائل إلى شواهد من الشعر ، وأمثلة من القراغات ، والمسودعات ، تحاول البصريون إخضاع بعضها للتأويل ، ووصف بعضها الآخر بالشذوذ .

أما وقوف القياس في احتجاجاتهم إلى جانب النّقل ، فيرجع — فيما أظن — إلى : (١) أنهم كانوا يعتقدون بالقياس أيضا . ولهم أقيسة قوية أقرّ لهم ابن الأنباري فيها عند احتجاجهم لبعض تلك المسائل ، التي رأينا أنه انماز فيها إلى رأى الكرفيين . و (٢) أن أصحاب هذه الاحتجاجات الحقيقيين بصريون لا كوفيون ، كما زعم فايل . على أن الأدلة القياسية لم تكن عند الكوفيين في المقام الأوّل ، بل كانت تساق تقييدا لما قدّموه من أدلة نقلية .

إن المدارس ليُفِيد من الوقوف على هذه المسائل الخلافية في تصوير الخلاف المنهجي بين المدرستين ، فإن كثيرا من المسائل التي يستند الكرفيون في الأخذ بها إلى النّقل ، ويتمسكون في القول بها بظاهر النصّ ، كان البصريون يلجئون في الاحتجاج لها إلى القياس وحده ، فإذا حاولوا الإجابة عن احتجاج خصومهم ، وما قدّموه من مرويات ومسودعات ، لجئوا إلى ما عهدناه فيهم من تأويل وتقدير ، أو رفض وإنكار . والشواهد على هذا كثيرة ، ظاهرة لمن يقف على مسائل الخلاف في « إنصاف » ابن الأنباري .

ومن هذه الشّواهد ، ما جاء في المسألة السادسة والستين ، فقد تناولت هذه المسألة خلافا بين الفريقين في جواز العطف على الضمير المرفوع المتّصل في اختيار الكلام . فقد ذهب الكرفيون إلى جوازه ، دون حاجة إلى التوكيد بالضمير المنفصل ، واشترط البصريون لجوازه توكيده أو فصله بفاصل .

واحتج الكوفيون لمذهبهم بالقرآن وكلام العرب ، ومما جاء في القرآن قوله تعالى :
« ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى » يعطف « هو » على الضمير المستكن في
« استوى » . ومما جاء في كلام العرب قول الشاعر :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنَعِجِ الْمَلَا تَعَسَفُنْ رَمَلَا
وقول الآخر :

وَرَجَا الْأُخْيَاطِلَ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبْ لَهُ لَيْتَالَا
يعطف « أب » على الضمير المرفوع في « يكن » .

فكان من جواب ابن الأنباري أن قدر « الواو » في قوله تعالى : « وهو بالأفق
الأعلى » على أنها للحال ، لا للعطف . وقال عن البيتين : إنهما من الشاذ الذي
لا يؤخذ به ، ولا يُتقاس عليه .

وكان الكوفيون بما توافر لهم بالتتبع ، ورصد كلام العرب ، من مرويات ،
يقفون من البصريين بالرغم من غلبة المنطق البصري ، وقوة سلطانه في عقول الدارسين
إذ ذاك ، موقف الخصم القوي ، حتى يغتصبوا منهم الاعتراف بقوة حججهم .

ولنا من المسائل السبع التي أشرنا إليها ما يكفي لتأييد هذا ، فإزال منطقهم
النقل بآبِ الأنباري الذي صورنا قوة تمسكه بالأساليب البصرية ، حتى اضطره أن
يقف إلى جانبهم ، ويحتج آرائهم ضد أصحابه مضعفاً خجج أصحابه المنطقية ،
متمسكا بما تمسك به الكوفيون من جماع .

فقد توافر للكوفيين من الشواهد المسموعة في جواز ترك صرف ما ينصرف ما لم
تستطع حجاج البصريين الوقوف أمامها ، حتى اختار الأخفش ، وأبو علي الفارسي
وأبو القاسم بن برهان ، وهم من أكابر أئمة البصريين ، والمشار إليهم من المحققين ،
مذهب الكوفيين ، وجوزوا منع ما ينصرف من الصرف في ضرورة الشعر ، وحتى
كان ابن الأنباري يقول : « والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين ،
لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشاؤد ، لالقوته في القياس » .

اضطر ابن الأنباري - بعد أن ووجهه بالشواهد الكثيرة ، التي لاتدع مجالاً

للشكّ في أن العرب كانوا يمتنعون المصروف من الصرف ، إذا اقتضتهم الضرورة ذلك - إلى أن يتخلّص من كلّ ما كان مثقلا به من وسائل الحجاج العقلية ، مع أنه هو الذي كان يقول : « إن إنكار القياس في النحو لا يتحقّق ، لأن النحو كله قياس » ويقول : « إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا وجب أن يكون قياسا وعقلا » .

* * *

وأسلوب الحجاج الكوفيّ - كما يتصوره كتاب الإنصاف - يؤيّد ما سبق أن بيّنته في ثنايا الفصول السابقة ، أعني إمعان الكوفيين في التتبّع اللغويّ ، واعتدادهم بالسّماع ، وتمسّكهم بالنصوص ، شعرا كانت أم نثرا .

ففي هذا الكتاب مئة وإحدى وعشرون مسألة ، هي أهم المسائل التي دار فيها الخلاف بين المدرستين ، ولكنها ليست كلها من النحو بمعناه الخاصّ ، ففيها من المسائل التي تتّصل بدراسة البنية والاشتقاق ما يزيد على ثلاثين مسألة ، ولا يعيننا منها شيء في بيان المذهب الكوفيّ ، لأن الأُسس التي قام عليها كلام البصريين افتراضات وتكهّنات لا تغني عن الواقع شيئا ، لأن الدارسين من المدرستين لم يعنوا باللغات السامية ، ولم يدرسوا العربية على أساس من الموازنة بينها وبين الساميات وقضايا الاشتقاق في لغة ما ، لا تفهم دائما إذا اقتصر على دراستها وحدها .

على أن الكوفيين - بقرب منهجهم من المنهج اللغويّ ، ويلمحهم الطبيعة اللغوية - أقدر من البصريين على تصوير العربية ... وقد اعتمدت في تقرير هذا على أمثلة وشواهد سبق أن عرضت لكثير منها .

فإذا ما رجعنا إلى المسائل التي تتعلّق بالنحو الاصطلاحيّ ، وهي تمثّل الجانب الأكبر من كتاب الإنصاف ، رأينا تناول الكوفيين إياها أقرب إلى ما يدعو إليه الدرس اللغويّ النحويّ : اعتداد تامّ بالسّماع ، وجُنوح عن اتّباع التأويلات البعيدة التي يُخالفها الظاهر .

فمن بينها مسائل قصر الكوفيون احتجاجهم لها على النقل وحده ، ولم يحتاجوا إلى تأييده بالقياس ، وهي تسع وعشرون مسألة ^١ :

وهناك تسع وعشرون مسألة أخرى ، احتجاجوا لها بالسمع أيضا ، ولكنهم أيّدوا سماعهم بالقياس ، ولكنهم — على كل حال — كانوا يسوقون القياس تأييدا لما احتجوا به من نقل وسمع ^٢ .

فهذه ثمان وخمسون مسألة ، كان للنقل في احتجاج الكوفيين لها المقام الأول ، يُقابلها للبصريين خمس عشرة مسألة فقط ، احتجاجوا لها بالنقل تأييدا لأقيستهم ^٣ .

فإذا أسقطنا من الباقيات مسائل ليس للرواية إليها من سبيل ، كالمسألة الثانية المتعلقة بإعراب الأسماء الستة ، أمن مكان واحد أم من مكانين .

وكالمسألة الخامسة المتعلقة برفع المبتدأ والخبر .

وكالمسألة الحادية عشرة المتعلقة بعامل المفعول :

وكالمسألة الثانية والعشرين المتعلقة بعمل « إن » وأخواتها .

وكالمسألة الثامنة والعشرين المتعلقة بأصل المشتقات أهو المصدر ، أم الفعل ؟

وكالمسألة الثلاثين ، المتعلقة بناصر المفعول معه .

وكالمسألة الرابعة والثلاثين ، المتعلقة بناصر المستثنى ^١ بإلا .

وكالمسألة الثالثة والسبعين ، المتعلقة بعامل الجزم في جواب الشرط :

وكالمسألة الخامسة والثمانين ، المتعلقة برفع الاسم بعد « إن » الشرطية .

(١) وهي المسائل الآتية : ٨ ، ١٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٨١ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٩ .

(٢) وهي المسائل الآتية : ٥ ، ٦ ، ١٣ ، ١٦ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٢ ، ٦٣ ، ٧١ ، ٧٢ ، ٨٠ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٧ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٩ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١٢٠ .

(٣) وهي المسائل الآتية : ٩ ، ١٣ ، ١٨ ، ٢٤ ، ٢٦ ، ٣١ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٨٩ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٩ .

وكالمسألة الثالثة والتسعين ، المتعلقة بالتاء المحذوفة من «تَلَوْنُ» أهي التاء الأصلية ، أم تاء المضارعة ؟

وكالمسألة الواحدة والمئة المتعلقة بترتيب المعارف .

وكالمسألة الثانية عشرة والمئة المتعلقة بعلّة حذف الواو من «يَعِد وَيَزِن» .

وكالمسألة الرابعة عشرة والمئة ، المتعلقة بنصب خبر «كان» ، ومفعول «ظننت» الثاني ، أهو نصب على الحالية أم على المفعولية .

ثم أسقطنا أكثر المسائل التي قلنا إنها تتصل بالبنية والاشتقاق ، والتي لم يعالجها البصريون ، ولا الكوفيون معالجة علمية سليمة — إذا أسقطنا هذا وذاك ، ورجعنا إلى ما تبقى من مسائل الخلاف متى تعلّق بالنحو بمعناه الخاص ، ولاحظنا عناية الكوفيين بالنقل ، واحتجاجهم بالسّماع قبل كل شيء ظهر لنا في وضوح ملامح المنهج الكوفي ، الذي سبق أن تحدّثنا عنه .

٤

كيف نشأ المنهج الكوفي ؟

يقوم المنهج الكوفي في أعقّ جناوره على ما استمدّه من منهج القراء الذين لا يعملون في شيء من حروف القرآن إلا على الأثبت ، والأصحّ في النقل ، لأنّ مؤسّس هذه المدرسة كان من القراء ، ولأنّ الكوفيين الآخرين كانوا معنيين بالدراسات القرآنية ، وكانت الرواية والنقل سبيل القراء إلى العلم ، كما كانت سبيل الدارسين إلى سائر المعارف العربية الإسلامية خال القرن الأوّل .

ولكن النحو لم يكن وياها البيئة الكوفية ، التي سيّطر عليها منهج القراء ، فقد سبقتها البصرة إليه ، والكرفيرن إنما أخاوه عن البصرة ، بعد أن نشأ ونما فيها .

وهو إذ كان بصريا كان قد تأثّر بالبيئة البصرية نفسها ، وبالمناهج التي سيّطرت على الدراسات في البصرة .

وقد درس الكسائي العربية على الخليل بن أحمد الفراهيدي ، فآثر الخليل في عقليته ، وفي أسلوب تفكيره ، وكان الكسائي معجبا به كل الإعجاب ، وكان في هذا الإعجاب ما يدعو إلى أن يتأثره ، وكان لعقلية الخليل ذلك الطابع البصري الذي تحدثنا عنه ، لأنه نشأ في البصرة ، وتلمذ لشييوخها ، وشهد بواكير التفاعل بين عقليات العناصر الأجنبية التي احتوتها بيئة البصرة من ناحية ، والعقلية العربية من ناحية أخرى ، ولا بس الأساليب الفكرية الجديدة التي ظهرت في هذه البيئة ، وأعنى بها أساليب الفكر التي قام عليها التفكير الكلامي .

وليس هذا حسَب ، فإن القدماء يتحدثون أن الخليل كان من المتكلمين ، وقد تأثر الكسائي — كما أعتقد — بهذه العقلية ، وظهر في دراسته خطوط واضحة من هذه العقلية ، وإن لم تكن هي كل الخطوط التي كوّنت عقليته .

وقد وجدت الدراسة النحوية من عقيلة الكسائي القاريء الكوفي من المؤثرات ، ما جعلها تتخلص من كثير من خصائصها الأولى ، ولكنها احتفظت بشيء منها .

فإذا أضيفت هذه الخطوط الجديدة إلى الخطوط الأولى التي اتسمت بها عقليته ، ظهرت هذه العقلية ، وهي ذات لونين تلاقيا في نفسه ، وتفاعلا ، حتى كان من نتيجة هذا التفاعل شخصية الكسائي النحوية ، التي اختطت لنفسها منهجا دراسيا جديدا ، انبثت على حدوده مدرسة الكوفة النحوية .

فقد اجتذبت الكسائي إذن طريقتان مختلفتان : طريقة القراء ، التي تجعل من النقل سبيلها الوحيدة إلى العلم ، لأن القراءة سنة متبعة ، ولأن أئمة القراء لا يعملون في شيء من حروف القرآن على الأفشي والأقيس ، بل على الأثبت والأصح في النقل . . وطريقة النحويين البصريين التي تجعل من العقل أيضا سبيلا إلى العلم ، وقد تأثرت بها عقليته عن طريق تلمذته للخليل .

واضطر الكسائي أن يزواج بين هذين اللونين ، وأن يجمع بينهما ، وكان من هذا المزيج شخصية النحوية التي تحدثت عنها ، اضطر إلى أن يحتفظ بأسباب من هذه ،

وأَسباب من تلك ، فأخذ من منهج الخليل وشيوخ البصرة الآخرين الذين اتصل بهم ، كعيسى بن عمر ، جانباً ، ومن منهج القراء وشيوخ القراءة ، كحمزة بن حبيب جانباً آخر ، واستطاع أن يخطط لنفسه منهجاً فيه آثار الدراسة البصرية الملقحة بالأفكار الأجنبية ، وفيه طابع الدراسة الكوفية العربية الخاصة . فنهجه إذن مزاج من المنهجين ، وصورة جديدة فيها مزايا الصورتين .

وكان من تأثير العقل البصرى فيه ، أن نزع مَنَزَع القياسيين في اعتداده بالقياس ومغالاته فيه ، حتى نسب إليه أنه قال :

إِنَّمَا النِّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ^١

وكان من تأثير العقل الكوفى فيه ، أن احتذى خطوات القراء في العناية بالروايات اللغوية . المنقولة بسند صحيح ، والقياس عليها ، في الوقت الذى كان البصريون يعدونها ، أو يعدون كثيراً منها شواذاً ، لأنها خرجت على أصولهم ، التى تعنى — كما يزعمون — بالأغاب ، حتى كان القائل البصرى يقول : « إن الكسائى كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز ، من الخطأ واللعن ، وشعر غير أهل الفصاحة ، والضرورات ، فيجعل ذلك أصلاً ، ويقيس عليه ، حتى أفسد النحو »^٢ .

وكان القائل الآخر يقول : « قدم علينا الكسائى البصرة ، فلقى عيسى والخليل وغيرهما ، وأخذ منهم نحواً كثيراً ، ثم صار إلى بغداد ، فلقى أعراب الخطمية فأخذ عنهم الفساد ، من الخطأ واللعن ، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كله »^٣ . فاعتماد الكسائى على قوم وثق بهم ، وروايته عنهم — وهو ما لم يستسغه البصريون — انعكس في نفوس البصريين في صورة إفساد للنحو ، وليس هو إفساداً له ، ولكنه في الواقع خروج على ما ألفه البصريون .

فقد نهج الكسائى إذن منهجاً وسطاً ، فيه طابع مدرسته الأولى ، وآثار من

(١) بذية الوعاة للسيوطى (ص ٣٣٧) .

(٢) معجم الأدباء لياقوت (ج ١٣ ص ١٨٢) .

(٣) معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٨٢) .

مدرسته الثانية ، ولم يستطع أن يخلص لأحد المنهجين ، وإن كان إلى منهج القراء أميل ، لأن هذا كان قد ترك في نفسه آثارا عميقة الجذور .

ولم يسمع عن الكسائي أنه تأثر بالفلسفة الكلامية تأثرا مباشرا ، فلم يكن من أصحاب الكلام ، ولا عُرِفَ بمصاحبة أصحابه ، فظلال الفلسفة الكلامية في نحوه - وهي ممثلة في اعتداده بالقياس - إنما اكتسبها بدراسته على نحاة البصرة الذين تأثروا هم بالفلسفة الكلامية ، فتأثيرها في دراسته النحوية كان بالواسطة ، أعنى بواسطة تلمذته . للخليل بن أحمد ، وعيسى بن عمر ، وغيرهما .

وقد مرّ بنا عند الحديث عن منهجه في دراسة النحو ، بعض ما استخلصته من خصائص لمنهجه ، وقد ذكرت أنه كان معنّا بالقياس ، بالرغم من أنه لم يكن من أصحاب الكلام .

تلك الخصائص التي لمسناها في منهجه الدراسي ، هي نفس الخصائص التي سنلمسها في المنهج الكوفي بوجه عام ، فالكوفيون الذين تكونت بهم مدرسة الكوفة ، إنما هم تلاميذه ، الآخذون عنه ، المتأثرون به ، وهم جميعا متفقون على الأسس العامة التي انبنى عليها مذهبه ، بالرغم من تعارض وجهات النظر عندهم أحيانا ، واختلافهم في بعض الأصول والمسائل .

* * *

هذا هو رأي الذي بنيت عليه حديثي عن نشأة المدرسة الكوفية ، ومنهجها في البحث : تلمذة الكسائي للخليل في البصرة ، بعد تلمذته لشيوخ القراءة والإقراء في الكوفة ، وتأثره بالخليل خاصة ، وبالبصريين الآخرين عامة ، وانتهاجه منهج القراء في دراسة العربية ، وإن حمل معه آثارا لمنهج النحاة البصريين .

وهنا أقف عند رأي وجدّني أخالفه ، وهو رأي « جوتولد فايل » الذي سجله في مقدمته التي قام بها لكتاب « الإنصاف » ، في الفصل الذي عقده لوصف نموّ

المدرستين النحويتين^١ ، وهو رأى يبنى على أن الاتجاه الكوفي ، الذى وجد مخالفا لاتجاه الخليل وسيدويه ، يرجع إلى تأثر الكوفيين : الكسائى والفرء ، بيونس بن حبيب البصرى ، الذى كان له مذهب خاص ، وأقيسة تفرد بها ، خالف فيها الخليل وسيدويه .

ويستند هذا الرأى فى تصحيح هذه النسبة إلى ما بين آراء يونس وتلميذه من توافق فى بعض المسائل التى عرض لها ابن الأنبارى ، وابن يعيش والتى قرن فيها اسمه بأسماء الكوفيين ، ثم إلى ما جاء فى « البغية » من أن الكسائى والفرء كانا قد سمعا منه .

قال « جوتولد فايل » : « يغلب على الظن أن يونس بن حبيب كان صاحب التأثير الموجه فى كلا الكوفيّين : الكسائى والفرء . ومما يؤيد هذا أولا ملاحظته أن يونس وحده هو الذى يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين » فى جميع المواضع التى يسميه ابن الأنبارى فيها يمثل آراء الكوفيين ، كذلك ذكره صاحب المفصل خمس مرّات من سبع فى جانب الكوفيين . ثم مذكره أبو سعيد السيرافى فى تاريخ النحويين^٢ كما روى ذلك عنه السيوطى « بغية الوعاة ٦٢٤ » ، حيث قال « وله قياس فى النحو ، ومذاهب يتفرد بها . سمع منه الكسائى والفرء » .

يحاول « فايل » فى هذا أن يثبت أن الاتجاه الكوفى يرجع إلى الاتجاه الذى رسمه يونس بن حبيب لنفسه ، وخالف فيه سائر البصريين ، وإذا كان للكوفيين منبج تام مستقل فهو مستمد من نحو يونس بتلمذة الكسائى والفرء له .

وينبى محاولته هذه على أساسين :

١ — أن يونس بن حبيب وحده هو الذى يظهر بين النحويين القدماء على أنه يمثل آراء الكوفيين ، لأن ابن الأنبارى كان قد سماه ممثلا لآراء الكوفيين ولأن ابن يعيش ، كان قد ذكره فى جانب الكوفيين خمس مرّات من سبع مرّات ، نص فيها على اسمه .

٢ — وأنه سمع منه الكسائى والفرء .

(١) تفضل الدكتور عبد الحليم النجار ، فأطلعنى مشكورا على ترجمة له لهذا الفصل الذى أشرت إليه .

(٢) أخبار النحويين البصريين ، ص ٣٤ (بيروت ، المطبعة الكاثوليكية ١٩٣٦) .

أما الأساس الأول فلا أظنه يحتمل الزعم بأن يونس بن حبيب هو رئيس مدرسة الكوفة ، أو صاحب الاتجاه الذى سار عليه الكسائى والفرّاء ، فكون بعض آرائه كانت تتفق مع ما ذهب إليه الكوفيون ، لا يعنى شيئاً ، فليس هو الوحيد — كما يزعم فايل — الذى كان يتفق فى بعض آرائه مع الكوفيين ، فقد كان أبو الحسن الأخفش تلميذ الخليل وسيديويه ، يتفق مع الكوفيين فى كثير من آرائه ، حتى إن الرضى ذكره فى شرحه على الكافية والشافية ممثلاً للمذهب الكوفى فى نحو عشرين موضعاً ، وإن ابن يعيش ذكره فى نحو ثمانية مواضع إلى جانب الكوفيين ، وإن أبا البركات بن الأنبارى ذكره فى إنصافه ممثلاً لآراء الكوفيين فى ثمانى مسائل ، من ثلاث عشرة مسألة ، ولم يقف فى المسائل الخمس الباقية إلى جانب البصريين ، بل كان له فى ثلاث منها مذهب خاص يخالف فيه البصريين والكوفيين جميعاً ^١ .

يضاف إلى هذا أن الكوفيين أنفسهم كانوا يمتدحونه ، ويشيدون بفضله وعلمه ، وكان أبو العباس ثعلب يفضل على سائر البصريين ، ويقول : « هو أوسع الناس علماً » ^٢ وما ذاك — فيما أظن — إلا لشعور ثعلب بالتقارب بين وجهة نظر الأخفش ، ووجهة نظر الكوفيين ، فى كثير من الأحكام .

وأن الكسائى كان قد قرأ عليه كتاب سيديويه حين انتقل — الأخفش — إلى بغداد ، كما سبقت الإشارة إليه .

ولكنه مع ذلك ظلّ بصريّاً فى منهجه ، لا أظن بصرياً نفي أن يكون الأخفش من رجال مدرسته ، ولا كوفياً زعم أنه من رجال مدرسته .

والأستاذ « فايل » نفسه لم ينسب إليه مذهب أهل الكوفة ، بل عدة فى زمرة البصريين الذين ذكرهم على أنهم « أعظم من دعّم طريقة سيديويه ، وأحكم بناءها » .

* * *

(١) وهى : المسألة الثالثة ، والمسألة الثلاثون ، والمسألة الخامسة والثلاثون .

(٢) نزعة الألباء (ص ٢١٥) .

وأما الأساس الثاني فلا يقل عن الأساس الأول ضعفا وتهاافتا، لأن سماع الكسائي والفرّاء من يونس، لا يثبت القضية التي يحاول «فايل» إثباتها، لأن الكسائي إنما أخذ— وأخذ كثيرا . . . عن الخليل بن أحمد، بشهادة المترجمين له، والعارضين لسيرته، ولم يتصل بيونس إلا بعد عودته من تجواله في البوادي العربية، إذ أشار الخليل عليه أن يفعل، فلما اتصل به كان موقفه منه موقف الندّ من الندّ، والمناظر من المناظر، فإن الرواية تقول: إنه «لما رجع تصدّر، وناظر يونس بن حبيب وغيره»^١، أو أنه «في رجوعه إلى البصرة، وجد الخليل قد مات، وخلفه من بعده يونس بن حبيب النحويّ البصريّ، الذي أحله في محله، بعد مباحثات في النحو بينهما»^٢ أو «أنه وجد الخليل قد مات، وجلس في موضعه يونس بن حبيب، فمرت بينهما مسائل أقر له يونس فيها، وصدّره موضعه»^٣.

ولأن الفرّاء تلميذ الكسائي، وصلته به، وتلمذته له من الوضوح، بحيث لا تحتاج إلى بحث عن الدلائل والشواهد. أما ذهابه إلى البصرة، ولُقيته يونس بن حبيب، فلا يعنى شيئا أيضا، فالذهاب إلى البصرة للقاء علمائها، والأخذ عنهم كان ديدن التابهين من الدارسين في ذلك العهد، لأن البصرة كانت مقصد الطلاب من أهل العلم، ولُقيته يونس بن حبيب كان مضطرا إليه، لأن البصرة كانت قبيل ذهاب الفرّاء إليها قد فقدت نحوها الأول، أعنى الخليل بن أحمد، وأقعدت يونس بن حبيب مقعده، فكان طبيعيا أن يكون يونس مقصد الدارسين، الذين كانوا يريدون الوقوف على تطورات الدراسة النحوية.

على أن صلته بيونس لم تكن صلة التلميذ بأستاذه، ولم تترك شخصية يونس العلمية في نظر الكوفيين على الأقل، أثرا يحمله على محاكاته في منهجه، وتأثره بأرائه.

(١) تهذيب التهذيب (ج ٧ ص ٣١٣).

(٢) دائرة المعارف الإسلامية (الكسائي).

(٣) معجم الأدباء (ج ١٣ ص ١٦٨).

موقف الكسائي من يونس، ولُحق الفراء إياه لقيا عابرا، لا يدلان على أنهما قد تأثرا به، أو احتذياه، فضلا عن أن يكون صاحب التأثير الموجه فيهما، كما زعم «فايل» .

ولا أظن الأستاذ «فايل» كان يشك في تلمذة الكسائي للخليل، وإكثاره من الأخذ عنه، ولكن الذي دعاه إلى الزعم بأن يونس بن حبيب هو صاحب التأثير الموجه للكوفيين، أو أنه الأصل الذي تلقى عنه الكسائي والفراء مذهبهما، الذي دعاه إلى هذا الزعم — فيما أظن — هو ما لاحظته من اختلاف بين وجهات النظر عند الكسائي والفراء من ناحية، وسيبويه من ناحية أخرى، كأنه كان يستبعد أن يكون الخليل هو صاحب التأثير في الكسائي والفراء، لأنهما. أو لأن الفراء بوجه خاص، كان يخالف الخليل وسيبويه في تناوله الموضوعات النحوية، وتفسيره الظواهر اللغوية.

ولكننا سبق أن رجحنا أن يكون الخليل هو صاحب التأثير الموجه في الكسائي بوجه خاص، وفي سائر الكوفيين بوجه عام، وأن أعماله كانت مبعث الدراساتين ومرجعتهما.

أما مخالفة الكسائي لطريقة سيبويه في معالجة قضايا النحو، فقد لحنا عواملها في شخصية الكسائي العلمية، وأرجعنا هذه العوامل إلى تأثير البيئة الكوفية، ذات الطابع الخاص، وأساليب الدراسة التي كانت شائعة في وسطها العلمي، فقد قضى معظم حياته العلمية قارئاً، معتمداً بالقراءات، ورواية الحروف، ولم يتعلم النحو إلا على كبره.

فبجرد المخالفة بين طريقة الكسائي وسيبويه لا يعني أن الكسائي استمد ذلك من يونس بن حبيب، الذي كان له قياس خاص في النحو، ومذاهب تفرد بها، وخالف فيها الخليل، وخالفه فيها سيبويه، كذلك المسائل الكثيرة التي تناولها يونس، وحكاها عنه سيبويه، وجادله فيها، لأن لهذه المخالفة جذورا أعمق، ترجع — كما قلنا — إلى تأثير المنهج الدراسي الكوفي في نفس الكسائي، قبل أن يخرج إلى البصرة، ليطالع في النحاة الذين تلمذهم، منهجا دراسيا جديدا، هو المنهج البصري، الذي سبق لنا وصفه.

هذا، ولا يعني ما وقع بين شيوخهم من خلاف في الرأي في مسائل كثيرة، أنهم

لا يكونون جبهة علمية واحدة ، أو مدرسة نحوية مستقلة . فهم جميعا يتفقون على مبادئ عامة ، كانوا أمنا على تطبيقها .

والخلاف الذى نرله بين شيو خهم ، كالذى بين الكسائى والفرآء ، والذى كان بين الكسائى وثعلب ، والذى كان بين الفرآء وثعلب ، إن هو إلا خلاف يبنى على وجهة النظر الخاصة ، فلكل واحد منهم مذهب خاص به ، يخالف فيه غيره من بعض الوجوه ، ولكنه يتفق مع غيره فى الخصائص العامة ، كالذى يقع بين الفقهاء المجتهدين - ذوى المذهب الواحد - من خلاف فى رأى .

ومثل هذا الخلاف يقع بين آراء الشخص الواحد ، فكثيرا ما يعدل عن رأى كان يراه إلى رأى آخر يعارضه ، وكثيرا ما نرى نحويين تُروى لهم آراء فى موضع ، ثم تُروى لهم آراء أخرى تعارضها ، فى موضع آخر :

ومثل ما وقع بين الكوفيين : ما كان بين البصريين أنفسهم ، فلسبيويه آراء يخالفه فيها الأخفش ، أو يخالفه فيها المبرد ، أو غيرهما من شيوخ المدرسة البصرية ، مع أن سيديويه والأخفش والمبرد ، كلهم ينتمون إلى مدرسة واحدة ، ويؤلفون مع غيرهم جبهة علمية موحدة ، لأنهم - مع ما وقع بينهم من خلاف فى وجهات النظر الخاصة ، كانوا يتفقون فى خصائص عامة : هى خصائص المدرسة البصرية .

خصائص المدرسة الكوفية العامة

وابيان هذه الخصائص ، أرى أن أعرض للفروق الرئيسة بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين . وأهم هذه الفروق ثلاثة :

١ - أن الكوفيين كانوا يعتقدون بالمثل الواحد . أو يعممون الظاهرة الفردية ،

ويقيسون عليها ، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به ، بل هو ما جعل الكسائي والكوفيين الذين أخذوا بطريقته ، هدفا لنقد البصريين .

وبينا يرتب البصرى مختلف الصيغ والأبنية التي رآها تشترك في ميلاك واحد ، فيجمع ما تشابه منها في إطار واحد ، أو يفرق بعضها من بعض ، في ضوء ما يدرکه من ميلاك عقلي عام ، إذ يسرع الكوفي إلى تعميم الظاهرة الفردية وعدّها أضلا مستقلا قائما بذاته ، غير ناظر إلى مثل ذلك الميلاك الذي تمسك به البصرى ، وحرّص على جعله مقياسا عاما لمختلف الصيغ والأبنية .

فقد كان من عادة الكوفيين أنهم « إذا سمعوا لفظا في شعر ، أو نادر كلام جعلوه بابا »^١ ، وأنهم « لوسمعو بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول ، جعلوه أصلا ، وبوبوا عليه »^٢ ، وأن مذهبهم « لواؤه بيد السماع ، لا يخفف له ذمة ، ولا ينقض له عهدا ، ويهون على الكوفي نقض أصل من أصوله ، ونسف قاعدة من قواعده ، ولا يهون عليه أطراح المسموع »^٣ .

لا أدري كيف تسربت هذه القدسية لتلك الأصول ، حتى كان الناقد البصرى يحمل على الكوفيين ، لأنهم كانوا يعتقدون بالمسائل التي يرون فيها جواز شيء مخالف للأصول ؟ ومن متّح هذه الأصول قدسية النصوص الدينية ، حتى كان الخروج عليها إفسادا للنحو ، أو إهدارا للغة ؟

كل ما هنالك أن قدماء البصريين اجتهدوا ، فكان من نتائج اجتهدهم أن تواضعوا على هذا الأصول ، وحاولوا فرضها ، ولكن خصوم الكوفيين نسّوا ، المجتهد يخطئ ويصيب ، وكما اجتهد أسلافهم ، واعتزوا بنتائج اجتهدهم ، اجتهد الكوفيون أيضا ، واعتزوا بنتائج اجتهدهم .

أما المقياس الذي يُنقاس به صواب الرأي وخطؤه ، فليس هو القدرة على التخريح ،

(١) همع الهوامع (ج ١ ص ٤٥) .

(٢) الاقتراح (ص ٨٤) .

(٣) « نظرة في النحو » : طه الراوى ، مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق (م ١٤ ج ١٠ ، ص ٣١٩) .

والتأويل ، ولا هو القياس المنطقي ، الذى فتح البصريون الباب أمامه ، وحكّموه فى صغائر هذه الدراسة وعظائمها ، وإنما هو مقياس يجب أن ينبعث من طبيعة العمل اللغوى نفسه ، بعد وقوف فاحص على قوانين اللغة ، وموازنات دقيقة بين اللغات المختلفة ، التى تنتمى إلى شعبة لغوية عامة ، كاللغات السامية مثلا .

ولا أزعّم أن الكوفيين كانوا قد قطعوا مرحلة طويلة فى الفحص عن القوانين اللغوية ، والإفادة منها ، أو فى الموازنة بين لغات الشعبة السامية ، ولكنهم كانوا أميل من البصريين إلى فهم الطبيعة اللغوية ، وإدراك أن القضايا النحوية ، سبيلها السماع والاستقراء ، لا الإمعان المنطقي فى القياس ، فلا يزال الكوفى يخضع فى أحكامه لذوقه الطبيعى ، متحررا من كل ما من شأنه أن يعوق تذوقه رُوح النص من قيود الأطراد ، الذى شغف به البصريون إعجابا ، مطرحا ما يحول دون حسه بالطبيعة اللغوية من أحكام عقلية ، وما تستلزم مقدّماتها من نتائج .

* * *

والكوفيون على جانب من الحق فى اعتدادهم بالمثال الواحد ، لأن ما كان فى نظر البصريين شاذّا ، خارجا على الأصول ، إنما يمثل لهجة بعينها ، ينبغى أن يحسب حسابها ، فليس من الطبيعى أن يسمع أعرابى ينتمى إلى بيئة لغوية خاصة ، يقول شيئا ليس موجودا فى اللهجة التى يمثلها ، لأن اللهجة التى يتحدث بها ويعبر بها عما فى نفسه عادة لغوية ، كان قد شبّ عليها ، وتعودها ، ومن الصعب التصديق بالخروج عليها ، وإلا كان هدفا لنقد أبناء قومه .

فالمثال الواحد الذى يسمعه النحوى من أعرابى أو أعرابية ، ينبغى أن ينظر إليه على أنه يمثل لهجة لغوية ، تحتل مكانها بين البيئات اللغوية المختلفة ، التى احتوتها البيئة العربية الواسعة ، فإهدارها إهدار لهذه البيئة ، ومضّعة لجانب لغوى ، لا تتم الدراسة إلا بالإحاطة به .

٢ — وأن الأمثلة فى النحو البصرى توضع لتلائم الأصول الموضوعية ، بحيث

إذا اصطدم بأصل منها ، فزِع إلى التأويل ، والتأويل البعيد ، فإن خضع له وإلا وصفه بالشذوذ ، أو بالنُدرة ، أو بالتَّخْطئة أحيانا .

أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول ، لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسدوعة

والفرق بين المذهبين — من هذه الوجهة الخاصة — عظيم جدا ، لأن البصري لا يزال بالمسائل يخضعها لتأويلاته ، فإن خضعت لها قبلها ، وإلا رماها بالشذوذ ، أو خطأها وخطأ قائلها ، بينما يتقبل الكوفي هذه المسائل ، إذا سمعها من أعراب يتق بفصاحتهم ، ثم يُعيد النظر في الأصول التي سبق أن توصّل إليها ، والقواعد التي سبق أن استنبطها — إذا رأى أنها تتعارض معها — لتكون وفق هذه المسائل ، وليطمئن بعد ذلك إلى تمثيل اللّغة في نحوه تمثيلا صادقا .

٣ — وأن نخاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ، ويمتازون بفهم العربية فهذا لا يقوم على افتراضات وتكهّنات ، أو استهداء بقوانين العقل ، وأصول المنطق ، ولكنه يقوم على تذوق اللغة ، وحسّ بطبيعتها .

وهم لذلك أقدر من البصريين على تصوير المعاني الطبيعية ، وأصدق منهم تفسيراً لظواهر التركيب ، وهم « بكشفهم عن معاني الكلمات الطبيعية — كما يقول جوتولد فايل — كثيرا ما أعانوا العقل الإنساني السليم على أن يحصل على حقه ، إلى جانب تفسيرات البصريين الفنية — العقلية ، وتعليلاتهم المنهجية الصناعية »^١ . وإذا جعل الكوفيون النّقل والرواية مصدر القواعد الأول ، وعدّوا كلّ تعبير صحّت روايته قائما على أساس صحيح ، مُمثّلا أسلوبا عربيا بعينه ، كان نحوهم أوفر حظّا في تمثيل اللّغة العربية ولهاجاتها المختلفة ، ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويرا حقيقيا .

* * *

(١) مقدمة الإنصاف ، طبعه ليدن ... الفصل الذي تحدّث فيه « جوتولد فايل » عن منهج الكوفيين ، في ضوء ما جاء من مسائل الخلاف .

وإذا أنعمنا النظر في هذه الفروق الثلاثة ، رأينا أن النحو الكوفي أقرب إلى روح الدراسة اللغوية ، من النحو البصري ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أجدرى على العربية من البصريين ، بالرغم من سبق هؤلاء إلى تناول البحوث اللغوية ، وإبداعهم في جوانب منها ، فقد أضاع البصريون باحترامهم الأصول التي وضعها أسلافهم ، والتي أملاها عليهم منهج دراسي دخيل ، أمت ما في اللغة من حيوية . ورمأها بالجدب والحدود — كثيرا من المزايا اللغوية ، حتى عادت الدراسة — وخاصة حينما استفحل تدخل المنطق فيها — مجموعة من الافتراضات والتعليلات والتأويلات .

وإذا استعرضنا النحو الكوفي ، رأيناه أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق ، أو التعلّق بأساليب الفلاسفة ، وقد سجّلت للكوفيين فيما مضى أقوالا أعتبرها ثورة على المنطق ، والمقاييس العقلية ، فقد كانوا — أو كان بعضهم — يذهب إلى أن ناصب المفعول به هو الفعل والفاعل جميعا ، غير عابئ بما يترتب عليه عند البصريين من اجتماع عاملين على معنول واحد ، وقد كانوا يقولون برفع المبتدأ والخبر ، غير مبالين بسخرية البصريين منهم ، لما يؤدّي ذلك عند البصريين إلى القول بالمحال .

ولا يثنينا عن رأينا في التعلّق بهذا المذهب الحثي ، ما قيل من أن البصريين أصبح قياسا ، أو أن مذهبهم أضبط ، ودرايتهم أتقن ، فأنّا لانؤمن بالمقاييس العقلية تُقاس بها الدراسة النحوية ، فليست اللغة « نشاطا عقليا ، يضبطه العقل المنطقي » الفردي ، في وضعه ، ونموه ، وتطوّره ^١ ، وليست الظواهر اللغوية مما يفسّر بعقل عقلي ، كما كان شأن البصريين في تعليقاتهم وتفسيراتهم ، فإن الدرس الحديث يقتضي الدارس واجبات « أيسرها وأقربها : التخلي التام عن التعليل النحوي » ، في أيّ لون من ألوانه النظرية ، سواء في ذلك التعليل المنطقي مما في كتب النحاة ، أو التعليل المعنوي ، أو الأدبي ، أو الاعتباري ، أو مما يتعلّق بشيء منه بعض المحدثين اليوم ،

(١) الاجتهاد في النحو العربي ، للأستاذ أمين الخولي (ص ٩) .

يُحْسِنُونَ أَنَّهُمْ إِذْ يَسْتَبْدِلُونَ تَعْلِيلًا بِتَعْلِيلٍ ، وَنَظَرًا بِنَظَرٍ ، يَرُدُّونَ إِلَى الْفُصْحَى أَوْ نَحْوِهَا شَيْئًا مِنَ الْحَيَاةِ » ١ .

وَأَوْ تَتَّبِعْنَا أَعْمَالَ الْكُوفِيِّينَ لَوْ جَدْنَاهَا قَرِيبَةَ الشَّيْبَةِ مِمَّا يَنَادِي بِهِ أَصْحَابُ الدَّرْسِ الْحَدِيثِ ، فَتَنْهَجُهُمُ الْعَامَّةُ يَقُومُ عَلَى اعْتِمَادِ الْمَسْمُوعِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَالْمِيلِ عَنْ تَحْكِيمِ الْمَقَائِيسِ الْعَقْلِيَّةِ فِي الْقَضَايَا النَّحْوِيَّةِ .

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ لِهَذَا ، مَا قَالَهُ الْكِسَائِيُّ حِينَ سُئِلَ عَنْ شَذُوذِ أَىِّ الْمَوْصُولَةِ فِي اسْتِعْمَالِهَا ، عَنْ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا الْمَوْصُولَاتِ ، قَالَ : « أَىُّ كَذَا خُلِقَتْ » ٢ .

وَمَا كَانَ مِنْ حِرْصِ الْفَرَّاءِ عَلَى الْأَخْذِ بِالْمَسْمُوعِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ ، وَالْمَرْوِيِّ مِنَ الْقَرَاءَاتِ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي نَظَرِ الْبَصْرِيِّينَ شَاذَةً ، فَقَدْ خَرَجَ عَلَى قَاعِدَةِ الْبَصْرِيِّينَ فِي الْعَدَدِ الْمُرَكَّبِ ، فَأَجَازَ إِضَافَتَهُ ، وَإِعْرَابَ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ ، وَكَانَ يَقُولُ :

« إِذَا أَضِفْتَ الْخَمْسَةَ الْعَشَرَ الدَّرْهَمَ إِلَى نَفْسِكَ ، رَفَعْتَ « الْخَمْسَةَ » ، فَتَقُولُ : مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَرَأَيْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ ، وَمَرَرْتُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ . وَإِنَّمَا أَعَرَبْتُ الْخَمْسَةَ لِإِضَافَتِكَ « الْعَشَرَ » ، فَلَمَّا أُضِيفَتْ « الْعَشَرَ » إِلَى الْيَاءِ مِنْكَ ، لَمْ يَسْتَقِمِ لِلْخَمْسَةِ أَنْ تُضَافَ إِلَيْهَا ، وَبَيْنَهَا « عَشْرٌ » ، فَأُضِيفَتْ إِلَى « عَشْرٍ » لِتَصِيرَ إِسْمًا كَمَا صَارَ مَا بَعْدَهَا بِالْإِضَافَةِ أَسْمَاءً . سَمِعْتَهَا مِنْ أَبِي فَرْقَعَسٍ الْأَسَدِيِّ ، وَأَبِي الْهَيْثَمِ الْعُقَيْلِيِّ : مَا فَعَلْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ » ٣ .

وَإِذَا ظَهَرَ الْفَرَّاءُ هُنَا وَفِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَعْلَلًا مَوْجَّهًا ، فَإِنْ تَعْلِيلَاتُهُ ، وَتَوَجُّيَّهَاتُهُ مِمَّا يَقْتَضِيهِ تَنْظِيمُ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ ، وَيَتَطَلَّبُهُ بِنَاءُ الْمَذْهَبِ ، وَلَا أَحْسَبُ أَثَرَ الْفَرَّاءِ فِي تَنْظِيمِ النُّحُو الْكُوفِيِّ وَبِنَاءِ مَنْهَجِهِ ، إِلَّا ظَاهِرًا ، لَا يَشْكُ فِيهِ أَحَدٌ ، وَلَهُ مِنَ الْأَعْمَالِ الْإِنْشَائِيَّةِ الْفَعَّالَةِ فِي هَذَا الصَّدَدِ ، مَا أَشْرَتْ إِلَيْهِ ، حِينَ تَرَجَّعْتُ لَهُ فِي فَصْلِ

(١) الاجتهاد في النحو العربي (ص ٣) .

(٢) شرح الرضی علی الکافیة (ج ٢ ص ٤١) .

(٣) الفراء : معاني القرآن (الورقة ٨٠) .

سابق . وإذا كان الكسائي واضع الأسس الأولى للمنهج الكوفي ، فإن الفراء هو الذى تكفّل إقامة المنهج وتشييد صرحه .

ولست هنا فى مقام الدفاع عن صحة هذه التعليقات وملاءمتها لطبيعة هذه الدراسة ، ولكنى بصدّد بيان أن هذه التعليقات مجرد تفسيرات وتوجيهات لأمثلة مسموعة أو محكية ، موثوق بفصاحة قائلها ، فلم يمل عليها أصلا موضوعا ، ولا أخضعها لتأويل ، ولم يُبال — بعد هذا — أكانت خارجة على أصول البصريين ، أم خاضعة لها ؟

وكثيرا ما كان الفراء يستشهد بشواذّ القراءات ، ويبنى عليها أحكاما جديدة ، لأنه لا يشتهى مخالفتها ، أو لأن متابعتها أحبّ إليه على حدّ تعبيره ^١ .

وما استشهد به ثعلب حين طلب المبرد إلى عبد الله بن طاهر أن يسأله عن « براء » لغة فى « برأء » — وقد جمعت بينهما المناظرة فى مجلسه — قال ثعلب : « حدثنى سلمة عن الفراء أنه سمع أعرابية تقول : « ألا فى السّورة انتننه » تريد : ألا فى السوء أنتنه ، فطرحتمهمزة » .

وقد مرّ بنا أن المبرد انتهزها سانحة للفوز فى هذا المجلس ، فأخذ يبدل بالحجج العقلية ، يتبع بعضها بعضا ، وكان آخر ما قال : « لا يترك كتاب الله وإجماع العرب ، لقول أعرابية رعناء » ^٢ .

وما كان يتحدث ، إبراهيم الحربى ، أحد أصحاب ثعلب ، من قوله : « بلغنى أن أبا العباس أحمد بن يحيى قد كره الكلام فى الاسم والمسمى ، وقد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى ، ورضيت لنفسى ولكم ما رضى » ^٣ .

ومعنى هذا — فيما يبدو لى — أنه كان يكره اصطناع أساليب الفلاسفة ، ولا يسمح لها بالتدخل فى تفسير العوارض النحوية .

(١) معانى القرآن (ورقة ٧ ، ٢٠١) .

(٢) مجالس المنويين والنحاة (لوحة ٤٥) .

(٣) إنباء الرواة ، على أنباء النحاة (ج ١ ص ١٤٢) .

ومن الأمثلة الدالة على أن مذهب الكوفيين يقوم على استبعاد الأساليب الفلسفية ،
والميل عن تحكيم المقاييس العقلية : اختلافهم مع البصريين في اشتقاق « الاسم » ،
وهو ما دونه أبو البركات بن الأنباري ، في المسألة الأولى من مسائل الخلاف .
قال الكوفيون : إن الاسم مشتق من الوسم ، وهو العلامة . وقال البصريون :
إنه مشتق من السمو ، وهو العلو .

احتج الكوفيون لزعمهم بأن قالوا : « إنما قلنا إنه مشتق من الوسم ، لأن الاسم
في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك
إذا قلت : زيد أو عمرو ، دل على المسمى ، فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا : إنه
مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى : الاسم سمة توضع على
الشيء يُعرف بها . والأصل في « اسم » : وسم ، إلا أنه حُذفت منه الفاء ، التي هي
الواو في « وسم » ، وزيدت الهمزة في أوله ، عوضا عن المحذوف ، ووزنه « إعل » ،
لحذف الفاء منه » .

واحتج البصريون لزعمهم بأن قالوا : إنه مشتق من السمو ، لأن السمو
في اللغة هو العلو . يقال : سما يسموا سموا : إذا علا . ومنه سميت السماء سماء
لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال
أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد : الاسم : ما دل على مسمى تحته ، فلما سما الاسم
على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه ، دل على أنه مشتق من السمو ، لا من الوسم .

فكلام الكوفيين في تخريج « الاسم » أقرب إلى روح اللغة من تخريج البصريين
بإياه ؛ فقد رأينا كيف تناول الكوفيون المسألة تناولا لغويا ، قائما على فهم العلاقة بين
اللفظ والمعنى ، فهما لغويا ، ولم يتمحلوا في تخريجه ، كما فعل البصريون ، ممثلا رأيهم
فيما تصوّره المبرّد من أن الاسم يعلو على المسمى ، والمسمى ينخفض عنه .

هذا وقد رأيت في كلام بعض المحدثين ما يؤيد وجهة النظر الكوفية في اشتقاق
الاسم ، فقد كان « باول كراوس » يقول : « معناه - يعني الاسم - : العلامة التي

يُشار بها إلى الشيء المعين «السَّيِّئَة»، والفعل الذى يدلّ على هذا ليس إلا وَسَمَ «١». فقولُه : «معناه العلامة التى يُشار بها إلى الشيء المُعَيَّن» ، هو نفس ما قاله الكوفيون فى احتجاجهم لمذهبهم ، وتفسيره الاسم بأنه «السَّيِّئَة» يُطابق تفسير ثعلب إياه : حين ذهب إلى أن الاسم سَمَة يُعرَف بها الشيء .

ولكن ابن الأنباري — وهو من المتحمسين لمذهب البصريين — مع اعترافه بأن تخريج الكوفيين إياه «كان صحيحا من جهة المعنى» ، راح يردّ عليهم ، وينشد تخريجهم إياه ، زاعما أنه فاسد من جهة اللَّفْظ ، لأن هذه الصّناعة لفظية ، فلا بدّ من مراعاة اللَّفْظ ، ثم راح يبين وجوه الفساد فى هذا التخريج من الناحية اللَّفْظية ، فى كلام طويل ، لأرى موجبا لإثباته هنا .

والغريب أن أصحاب تلك المزاعم التى كانت تقول : إن البصريين أصحّ قياسا أو أنهم أتقن دراية ، وأضبط رواية ، كانوا يعدّون آراءهم فى تأييد المذهب البصريّ وترجيحه ، بأن البصريين كانوا «لا يفتنون إلى كلّ مسرع» ٢ ، مع أن فى هذا تحكما للقواعد المرصّعة فى أحكام هذه الدراسة ، واطراحا لمرويات لها أهميتها ، لأنها إنما تمثّل لهجات لا يحسب نبذها واطراحها .

والواقع أن البصريين بنشدّهم فى تحكيم قواعدهم ، كانوا قد ضيقوا على العربية الخنّاق ، ولم يرعوا فيها طبيعتها المتطورة ، حتى ناء النحو بهذه المقاييس ، وبما خلّوه من تعاليات وتأويلات ، تملّوها فلسفات وتكهّنات .

ومن الزّعم الباطل أن يقال : إن البصريين كانوا أكثر تصلّبا فى أمر الرواية اللغوية ، من الكوفيين ، أو أن نحوهم أقرب إلى الطّبيّعة اللغوية ، استنادا إلى ما كانوا يقرّون «نحن نأخذ اللغة من حَرَشَةِ الضُّباب ، وأكَلَةِ اليرابيع ، وأنتم تأخذونها من أكلة الشّوايرز ، وباعة الكرامبخ» ٣ ، فلم يكن هذا هو واقع الأمر ، لأن الكوفيين كالْبصريين ، كانوا يُشَوِّنون العناية كلها بهدالة اللّغة وصحتها .

(١) محاضرات بابل كراوس فى طلبه اللسانس «قسم اللغة العربية» ١٩٤٣ - ١٩٤٤ .

(٢) الاقتراح (ص ٨٤) .

(٣) أخبار النحويين البصريين للسريانى (ص ٩٠) ، والفهرست (ص ٨١) .

ولم يكن الكوفيون أقلّ من البصريين رواية وحفظا وسماعا ، فقد كان الكوفيون بالبصريون جميعا يعملون جاهدين على لقاء الأعراب ، والسماع منهم ، وعلى جمع الأشعار ، وأخبار أيام العرب ، بل كان الكوفيون أوسع رواية ، فهم « علامون بأشعار العرب ، مطّلعون عليها »^١ ، والشعر مصدر من المصادر اللغوية التي لم يستغن عن الاعتماد عليها كوفي ، ولا بصري .

وإذا كان البصريون ينظرون إلى روايات الكوفيين نظرة الشك ، ويمتنعون من الأخذ عنهم^٢ ، فليس من الصعب حمل ذلك على ما عهد من التنافس بين المصّرين ، وحقّد البصريين على الكوفيين من جرّاء هزيمة سيديويه ، ورجوعه بخيبة الأمل ، في التغلّب على الكسائي ، وقد كان هذا الحقّد ، وذلك التنافس على التقرب من قصور الخلفاء ، من بواعث تلك النظرة المرتابة في أعمال الكوفيين وجهودهم .

فإذا أُضيف إلى سعة روايتهم للغات العرب ، مشاركتهم البصريين في التنقّل بين الأعراب الخلّص ، والسماع من فُصحاء الأعراب الذين افتخر البصريون بالأخذ عنهم ، وخروج الكسائي إلى البوادي العربية التي سبق للخليل بن أحمد أن استقى منها مصادر علمه — كان من الادّعاء الباطل أن بزعم البصريين تفردّهم في الأخذ عن حرّشة الضباب ، وأكثة اليرابيع .

وكان البصريون يُبالغون فيما زعموا ، من تشدّدهم في الأخذ عن أعراب البوادي ، وإيأئهم الأخذ عمّن سكن الأرياف ، وجاور الحضر^٣ ، فقد كانوا يستشهدون بشعر الأخطل ، والفرزدق ، وجريز ، بل بشعر بشّار بن برد أيضا ، فضلا عن أخذ الكثيرين منهم عن شعراء الأرياف ، والأعراب الذين كانوا على اتصال بالحضر ، من أولئك الذين كانوا يختلفون إلى أسواق الأمصار .

ولا يثني أيضا ما انتهت إليه المناظرة بين أبي العباس المبرّد ، وأبي العباس

(١) الاقتراح (ص ٨٤) .

(٢) المزه (ج ٢ ص ٢٥٦) .

(٣) سبق للأستاذ طه الراوي أن أشار إلى هذا أيضا .

ثعلب ، في مجلس عبد الله بن طاهر من حكم بتفضيل الأول على الثاني ، لحدق الأول وقوة بيانه ، وطلاقة لسانه ، أو تعيير المبرّد ثعلبا بأنه احتجّ بقول أعرابية رعناء .

ولو كان المبرّد قد شكّ في صحّة الرواية ، أو دلّل على وضعها ، واختلافها ، إذن لكان ردّه وجيها مقبولا ، ولكنه لم يفعل شيئا من هذا .

ولسنا نوافق كثيرين من القدماء وبعض المحدثين في تغليب العرب ، والادّعاء بأن العرب — وهم أصحاب اللّغة — يغلطون ، أو يتكلّمون على غير قياس لغتهم ، لأننا نرى — كما قلنا غير مرّة — أن اللّغة عادة ، ومن الصّعب التّصديق بأن صاحبها ينسى ما تعوّده ، أو يغلط فيه .

ولن يضير فصاحة لهجة مخالفتها لهجات عربية أخرى ، « فالناطق على قياس لغة من لغات العرب ، مصيب غير مخطئ ، وإن كان غير ماجاء به خيرا منه »^١ .

واللغة العربية إذا كان لها خصائص عامّة يشترك فيها سائر لهجاتها ، فإن لكلّ لهجة من هذه اللهجات مزايا خاصّة بها ، نجمت عن تأثرها ببيئة خاصّة ، ومجتمع خاصّ ، ولولا ذلك لما اختلف التّمييزيون والحجازيون مثلا . ولا يشكّ أحد في فصاحة هؤلاء وأولئك جميعا ، بل كان القدماء يعدّون لغة تميم في كثير من الوجوه أقيس من لغة أهل الحجاز ، مع أنهم — في الوقت ذاته — كانوا يفضلون لغة الحجازيين ، لأنّها اللغة التي نزل بها القرآن الكريم .

الحاجة

النتائج العامة للبحث

هذه رسالة عرضت لنشأة المدرسة النحوية في الكوفة ، ونشأة رجالها ، وعرضت لأعمالهم ، والمنهج الذى سلكوه فى معالجة موضوعاتهم ، وهى الموضوعات التى سبق البصريون بزمان طويل ، فعرضوا لها ، وسلكوا فى دراستها منهاجاً مغايراً . وقد انتهت بى إلى هذه النتائج العامة الآتية :

١ - شهدت الكوفة منذ تمصيرها هجرات العرب المتتابعة ، واختصاصها بالمهاجرة أمراء القبائل ، والأشراف ، وصحابة الرسول صلى الله عليه وسلم ، فاجتمعوا لذلك يمثل مجتمعا أرسقراطيا ، وثقافتها لذلك تمثل الثقافة العربية ، والثقافة الدينية الإسلامية ، بقراءتها ، وحديثها ، وتفسيرها ، وفقهاها .

٢ - إن النحو العربى - بوجه عام - كان ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية ، فقد رأينا أن الدارسين لم يفكروا - بادئ ذى بدء - فى دراسة تناول التأليف وعمله ، ولكن اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن ، وصيانيته من اللحن والتحريف .

وقد مرت الرغبة فى حفظ القرآن بمراحل ، تمثلت أولا فى جمع القرآن ، وتوحيد نصه ، وهو العمل الذى اضطلع به عثمان ، وجند لتحقيقه حفظة القرآن من صحابة الرسول الكريم .

ثم فى تفسير آياته المتشابهات ، واستخراج الأحكام ، والإفتاء بها بين الناس ، وتكليفها بما سمع من النبى صلى الله عليه وسلم من أقوال وأحاديث ، وبما صدر عنه من أعمال ، وبمجموعة من الفتاوى أعمل الفقهاء الأوّلون آراءهم فيها مضطرين ، لإعواز النصوص من الكتاب والسنة .

ثم فى إعرابه بوضع رموز لحركات أواخر كلماته ، وهو العمل الذى قام به أبو الأسود ، ثم فى إعجابه ، لتمييز حروف الهجاء المتشابهة فى الصورة ، بعضها من بعض .

وإذ نشأ من وضع نقط الإعراب إلى جانب نقط الإعجام، لبس وإيهام، اقتضى الأمر التفريق بين نوعي النقط بالألوان، ولما لم يف ذلك الوفاء كله، بالغرض، عمد الخليل بن أحمد إلى إبدال الحروف من النقط التي وُضعت لتمييز حركات الأواخر، وبقيت نقط الإعجام على ما كانت عليه.

ولم تُستبدل الحروف بالنقط إلا بعد تقدّم الدراسة اللغوية النحوية، وكان هذا الاستبدال ينبئ على رأى الخليل في أن هذه الحركات إن هي إلا حروف ليّنة قصيرة، استُعينَ بها وبسائر حروف اللّين على النطق بالحروف السّواكن، التي لا يمكن النطق بها وحدها دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة.

وأخيرا، تطوّرت الدراسة القرآنية، حتى اختصّت بعنايتها الجانب اللّغويّ من القرآن، وقد تعاون على إنضاج هذه الدراسة عاملان:

أولهما :

تلك الرّغبة الدينية القديمة، التي كانت تَهْدَف إلى حفظ القرآن، وصيانيته، مما يتعرّض له نصّ كُتِبَ بحروف مهملة، وخط برسم مجرد من أصوات اللّين القصيرة، وهي الفتحة، والكسرة، والضّمة، وأقبل على قراءته واستظهار آياته المسلمون جميعا من عرب ومستعربين.

وثانيهما :

رغبة العناصر الأجنبية، التي دخلت في الإسلام، في تعلّم لغة الدولة، التي كانوا يعيشون في ظلّها، ليضمّنوا لأنفسهم حياة مستقرّة آمنة، تحفظ فيها دماؤهم وحرّياتهم، وأموالهم.

تطوّرت الدراسة القرآنية، فنشأ عن هذا التطوّر دراسة لغوية، تَهْدَف إلى البحث في التّأليف وعِلله، ثم أخذت تستقلّ عن الغرض الديني شيئا فشيئا، حتى لم تعدّ نصوص القرآن غرضها الأوّل، بل أصبحت هذه النصوص غرضا من أغراضها.

ولم نستطع تبشّع تطوُّرها خطوة خطوة، بلهنا المراحل التي تمّ فيها التطوُّر،



ولم نستطع رصّد التّفاعُل الذي تمّ بين العناصر العربية والأجنبية ، والمؤثّرات الأجنبية التي وجّهت العقليّة العربيّة الإسلاميّة إلى هذه الوجهة .

وكلّ ما نستطيع تقريره مطمئنّين هو :

أنّ الحاجة إلى مثل هذه الدراسة كانت ملحّة ، وقد تعاون على الوصول إلى تنظيمها ، ذاك العاملان اللذان أشرنا إليهما .

وأنّ الدارسين الذين كانوا يُعَنّون بالأعمال القرآنيّة الأخرى : من تحقيق النصّ عن طريق الرواية ، ومن استخراج الأحكام التي احتاج إليها المسلمون منذ أن مُصنّرت الأمصار ، وظهرت حاجات جديدة لا بدّ من الإفتاء فيها . . . ومن إعزائه وإعجابه — أن أولئك الدارسين كانوا قد تعاونوا على النّهوض بدراسة التّأليف وعيّلها ، وشغّلوا برواية الأدب واللغة ، ليكون منها — مضافة إلى نصوص القرآن — مصادر لدراساتهم الجديدة .

وأنّ البيئات العلميّة في البصرة في أواخر القرن الأوّل ، وأوائل القرن الثاني ، كانت قد شهدت دراسات لغويّة ونحويّة ، ناضجة بعض النّضج ، حتى جاء الخليل بن أحمد وطبقته . وحملوا عبء هذا العمل ، فإذا بالدراسة النحويّة في عهده كانت قد سارت خطّوات واسعة إلى التنظيم ، وإلى الاستقلال .

٣ — وأنّ الدراسة النحويّة في الكوفة لم تمرّ بتلك المراحل التطوّريّة ، التي مرّت بها الدراسة النحويّة ، لأنّ البصرة — حتى عهد الخليل — كانت قد استأثرت بهذا العمل وحدها ، وتعهّدته بالنّمواً قبل أن يُتاح للكوفة أن تُشارك فيه ، ولأنّ الدارسين في الكوفة — وفيهم الصحابة والتابعون ، والفقهاء ، والقراء ، والمحدثون — كانوا قد انصرفوا إلى رواية القراءات والأحاديث ، وإلى استخراج الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، وإلى إعمال الرأى في القضايا التي لم يجدوا إلى الإفتاء بها سبيلاً بين نصوص القرآن والأحاديث .

نعم كان هناك بين المصيرين اتّصالات قديمة ، أدّت إلى تسرّب هذه الدراسة إلى الكوفة عن طريق كوفيين ذهبوا إلى البصرة ، وتلمذوا لشيخها ، أو عن طريق



بصريين ، هاجروا إلى الكوفة يحملون معهم ما أفادوا منه في البصرة من ثقافات ودراسات ، ويذكر التاريخ من بين هؤلاء : أبا جعفر الرّوآسيّ ، الذي زعم القدماء ، وبعض الباحثين أنه مؤسّس الدراسة النحوية الكوفية .

٤ - وإن بدء الدراسة الكوفية يؤرّخ بأعمال الكسائيّ النحوية . أما قبل الكسائيّ فلم يكن للدراسة النحو في الكوفة شأنٌ مُذكر ، وما نسبته القدماء إلى أبي جعفر الرواسيّ مبالغ فيه .

وأئمة الكوفيين هم : عليّ بن حمزة الكسائيّ ، مؤسّس المنهج الجديد للدراسة النحوية . . . ويحيى بن زياد الفراء ، الذي كان له الفضل في تنظيم الدراسة الكوفية ، وتثبيت قواعدها . . . وأحمد بن يحيى ثعلب ، وقد كان له فضل المحافظة على استمرار الدراسة الكوفية .

وعند ثعلب يتوقّف النشاط الكوفيّ ، بوصفه مزاحماً للنشاط البصريّ ؛ ففي عهده ظهرت بوادر جديدة ، تؤذن بقيام مدرسة نحوية جديدة ، تقوم على أسس من المدرستين ، فقد شهدت البيئة البغدادية إذا ذاك عَلمين من أعلام العربية ، أحدهما : يمثّل المدرسة الكوفية تمثيلاً صادقاً ، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ؛ وثانيهما : يمثّل المدرسة البصرية تمثيلاً صادقاً ، وهو أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد . وحدّث أنّ أخذ البغداديون عن هذين الشيخين ، وحاولوا التوفيق بين المذهبين ، وكان لوجود أبي العباس المبرّد في بغداد إلى جانب أبي العباس ثعلب ، أثر كبير في تحوّل الدارسين عن الدراسة الكوفية ، لما امتاز به المبرّد من ذكاء ، وقوّة منطق ، وقُدرة على الجدل ، ولما تركته الدراسة الفلسفية ، وتركه الصراع العقليّ بين المعتزلة وخصوصهم ، من أثر في تهيئة الأذهان لتقبّل الأساليب الجدلّية البصرية ، القائمة على المنطق ، وكان لمواقف المبرّد مع ثعلب وغيره ، وانعقاد المناظرة بينه وبين خصومه ، أثر في طغيان المنهج البصريّ وغلبته .

٥ - أما الأعمال التي قام الكوفيون بها ، فهي الأعمال التي قام البصريون بها ، إلا أنهم غيروا في الأسلوب الذي تناولوا الموضوعات فيه بالدرس .

وبحكم أنهم كانوا ينتهجون في معالجة القضايا اللغوية والنحوية منهجا لغويا ،
باعتداهم على الرواية ، والإمعان في التتبع اللغوي ، واستبعادهم كل ماله صلة
بالاستدلالات العقلية المنطقية ، عن مجال دراستهم ، كانوا أقدر من البصريين على
تذوق العربية ، ولمح الطبيعة اللغوية ، وتفسير ظواهرها ، وعوارضها .

تناول الكوفيون الأصوات اللغوية بالدرس ، من حيث مخارجها ، ومن حيث
خصائصها وصفاتها ، ومن حيث تمازجها وتآلفها ، وكان لهم من عنايتهم بالقرآن
والقراءات حافظ قوى ، يحفزهم على بذل عناية خاصة في هذه الدراسة .

وتناولوا بنية الكلمة ، وفسروا الظواهر اللغوية تفسيراً خالف — في كثير من
الأحيان — تفسيرات البصريين إياها :

وتناولوا التأليف ، ووجوه الإعراب ، وفسروا العوارض النحوية تفسيراً يكاد
يكون خيالياً من التعمل الفلسفي ، والتمحل المنطقي ، وكان لهم من كل ذلك آراء
جديدة — موفقة غالباً — أقرب إلى طبيعة الموضوع المدروس .

ولما كان العامل وأثره في التأليف ، ووجوه الإعراب المختلفة ، هو محور هذه
الدراسة ، أعنى النحو بمعناه الخاص ، عند البصريين ، فقد فلسفه هؤلاء ، حتى
ارتفعوا به إلى منزلة العلة الفلسفية ، ومنحوه خصائصها ، فكما لا يعقل اجتماع علتين
على معمول واحد ، في وقت واحد ، كذلك عندهم لا يجوز أن يجتمع عاملان على
واحد ، وكما لا يعقل أن يكون المعلول علّة لعلته ، كذلك لا يجوز أن يعمل المعمول
في العامل ، أو يؤثر فيه :

ومن هذه الوجوه العقلية أنكر البصريون على الكوفيين مقاتلتهم باجتماع عاملين
على معمول واحد ، كما كان من رأى القرّاء : أن المفعول به منصوب بالفعل والفاعل
معاً ، وكما كان من رأى القرّاء أيضاً : أن الفاعل في نحو « جاء » ، وأكرمني خالد »
فاعل للفعليين جميعاً .

وأنكروا عليهم أن يكون الفعل في نحو « خالد أكرمه » عاملاً في خالد
وضميره .

وأنكروا عليهم أن يكون المبتدأ والخبر مترافعين ، لاستلزام ذلك الدور ، كما يقتضيه تخريجهم ، وهو محال .

والكوفيون لم يستبعدوا فكرة العامل ، وأثره في التأليف ووجوه الإعراب ، إلا أنهم لم يمتنعوه خصائص العلة ، ولم يقلسقوه ، فقد كان العامل عندهم متصديداً من فهم الطبيعة اللغوية ، وفقه خصائصها ، وقد توصلوا إليه من ملاحظة تأثير الحروف في الحروف ، والكلمات في الكلمات حين تتألف وتمازج ، ولذلك لم يسألوا باجتماع عاملين على معمول واحد ، أو بإعمال العامل الواحد في معمولين من وجه واحد ، ولم يعيروا اهتماماً إنكار البصريين عليهم منهجهم ، وتحملاتهم على طريقتهن ، واتهامهم بأنهم أفسدوا اللغة والنحو .

٦ — وكان لابد لهم من مصطلحات يتفق عليها الدارسون ، وقد أقرّوا أكثر المصطلحات التي كان البصريون قد وضعوها ، ووضعوا مصطلحات أخرى جديدة ، في المواطن التي لم تغن فيها الاصطلاحات القديمة ، وكان أكثر مصطلحاتهم مستمداً من فهم الموضوعات المتناولة ، وكان طبعياً أن تختلف مصطلحات المدرستين تبعاً لاختلاف وجهات النظر في تحديد الموضوعات التي وضعت لها المصطلحات .

٧ — وكان لهم بحكم إمعانهم في الاستقراء زيادات فوات البصريين أن يتلمسوها ، بعد أن قصر بهم إمعانهم في المنطق ، عن فهم الطبيعة اللغوية .

ولا يعني هذا أن النتائج التي توصل إليها الكوفيون صحيحة كلها ، كما لا يعني أن منهجهم في دراسة اللغة سليم كله ، فقد كانوا يعتمدون على الملاحظة والتجربة في اللغة العربية نفسها ، دون أن يلتفتوا إلى ما بين العربية وأخواتها الساميات من وشائج وصلات ، فلم يقيموا دراستهم على أساس من الموازنة بين هذين وتلك ، لتكون النتائج واقعية ، ولكنهم بالرغم من كل هذا ، كانوا أصدق نظراً من البصريين في تفسير كثير من الظواهر .

٨ — والمصادر التي اعتمد عليها الكوفيون في دراستهم أكثر تمثيلاً للغة العربية من مصادر البصريين الدراسية ، فقد استبعد البصريون كثيراً من المصادر التي اعتمد عليها الكوفيون ، وأفادوا منها ، وقد انعكس توسع الكوفيين في المصادر الدراسية في رأى البصريين في صورة مشوّهة ، فاتهموا الكوفيين من أجله ، بأنهم أفسدوا النحو ، أو أفسدوا ما أخذوه عن البصريين ، بأخذهم الخطأ والآحن من مصادر مطعون في صحتها . إلا أن الكوفيين لم يُعَدّوا بهذه المآخذ ، ومَصَوّوا في منهجهم .

وقد أفاد الكوفيون من القراءات ، لأنها تستند في اختلافها إلى ما بين اللّاهجات العربية من اختلاف ، واستبعادها عن مواطن الاستشهاد — كما فعل البصريون — يحزّم هذه الدراسة كثيراً من المزايا التي لم تكن الدراسة لتكون شاملة بدونها .

وبهذا ونحوه : كان النحو الكوفي أكثر تمثيلاً للغة العربية ، وأدقّ تصويراً لطبيعتها . بالرغم من المَنات التي تلوح في طريقة تناوله الموضوعات بالبحث ، هذه المَنات التي لا يستبعد وقوعها للدرس ناشئ ، مقيّد إلى حدّ كبير بالشّوط المحدود الذي قطعه التطوّر العقليّ في تلك الحقبة . خاضع — إلى حدّ كبير أيضاً — لمستوى عصره ، والدرجة التي كان يقف عليها في سلّم تصاعده ، في عهد لم تتوافر فيه أدوات الدرس توافرها الآن ، ولم تتسع آفاق التفكير فيه ، اتّساعها في الوقت الحاضر ، ولم تفد الدراسة فيه من أيّ تقدّم في العلوم الاجتماعية والطبيعية واللغوية : كما أفادت منه في زمننا هذا .

* * *

٩ — ومنهج الكوفيين هو المنهج الذي سلكه الكسائي ، وهو ينبئ على أسس بصرية وكوفية .

أما الأسس البصرية فهي الخطوط التي تأثّر بها الكسائي بدراسته على الخليل ، وغيره من قدماء البصريين .

وأما الأسس الكوفية ، فهي الخطوط التي تأثّر بها الكسائي في بيئته العلمية

الأولى ، يوم أن كان قارئاً ، معنياً بالرواية والنقل ، شأن القراء والمحدثين الذين طغى منهجهم على البيئات العلمية في الكوفة :

وهو - أغنى منهج الكوفيين - إنما يُنسب إلى الكسائي المتأثر بدينك المصدين ، لا إلى يونس بن حبيب ، ولا إلى غيره من البصريين ، الذين وجد بعض الباحثين تشابهاً بين آرائهم وآراء الكوفيين ، لأن مجرد التشابه بين بعض آراء الأخفش وآراء الكوفيين ، لم يجعل الأخفش من الكوفيين .

ومنهج الكوفيين - كما رأينا - قائم على أسس ثلاثة :

١ - قياسهم على المثال الواحد ، لأنهم « إذا سمعوا لفظاً في شعر ، أو نادر كلام جعلوه باباً » ، كأنهم كانوا يشعرون بأن ما يقوله الأعرابي أو الأعرابية إنما يمثّل بيئة لغوية ، لا يصحّ إغفالها .

٢ - وحرصهم على أن تكون الأصول خاضعة في شكلها النهائي للأمثلة المستعملة المسموعة ، فما يكادون يسمعون مثلاً يشدّ عن أصل موضوع حتى يسرعوا إلى إعادة النظر في هذا الأصل ، وتغييره ، حتى يتلاقى مع هذا المثال .

٣ - إيمانهم في التتبّع اللغوي ، واستبعادهم أساليب المنطق ، ومجافاتهم للتأويلات التي يخالفها الظاهر .

ومن أجل هذا كانوا يمتازون بفهم العربية فهما يستند إلى فقه الطبيعة اللغوية ، لا إلى تكهّنات تمحلّية ، تملى على العربية إملاء ، كما كان البصريون يفعلون ، وكان مذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويراً واقعياً ، ونحوهم أكثر تمثيلاً للغة العربية بلهجاتها المختلفة .

* * *

هذا ما انتهيت أنا إليه من معالجة موضوع هذه الرسالة : « مدرسة الكوفة النحوية ، ومنهجها في البحث » .

أما القارئ فينتهى منها إلى هدف رئيس ، كنت أومئ إليه حيناً ، وأصرّح به

حينئذٍ آخر ، في مواضع متفرقة منها ، ذلك هو الدعوة إلى إعادة النظر في دراسة النحو ، التي صارت عبثاً ثقيلاً بنوء به الدارسون ، والسبيل إليها وعرة ، يضل فيها السالكون .

هذه الدعوى صدت لدعوات كثيرة ، سبق للباحثين أن نادوا بها ، بعدما أحسوا من عقم الدراسة النحوية ، بما نحس به اليوم . وكانت الدعوات إلى الإصلاح والتجديد تختلف تبعاً لاختلاف الدوافع التي كانت تدفع أصحابها إليها ، والتقدم الفكري الذي يلبس العصر الذي يعيشون .

وظهرت الدعوة الأولى بالشكوى من غلو النحاة في فلسفة النحو ومسطقته ، وتمثلت أول ما تمثلت ، فيما نقد به أبو علي الفارسي (م ٣٧٧ هـ) أبا الحسن الرماني (م ٣٧٤ هـ) ، من قوله : « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني ، فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شيء »^١ .

وفما قاله بعض أهل الأدب — فيما يروى أبو البركات بن الأنباري — : « كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فنهم من لانهم من كلامه شيئاً ، ومنهم من بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ؛ فأما من لانهم من كلامهم شيئاً فأبو الحسن الرماني ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي الفارسي ، وأما من نفهم جميع كلامه فأبوسعيد السيرافي »^٢ .

هاتان المقالتان إذا لم تكونا دعوتين إلى التجديد وإعادة النظر في بناء النحو على أسس جديدة مستصلحة ، فهما شكوى وتذمير من غلو أبي الحسن الرماني في مزج عمله بالمنطق ، وهو ما لم يستغف حتى الدارسون في القرن الرابع ، الذي طغت فيه الفلسفة ، والتزم الدارسون فيه حدود منهجها ، وهما بعد ذلك لفت للرماني وغيره

(١) نزهة الألباء (ص ٣٩٠) .

(٢) نزهة الألباء (ص ٣٩١) . ندون هذا الرأي على ما هو عليه ، دون نظر إلى ما فيه من تسميح ، لأن من يتصفح شرح السيرافي لكتاب سيبويه^٣ ، وما ملأ به احتجاجاته لمذهبه من تعليقات وتقسيمات عقلية ، يعد السيرافي في جملة الغلاة في مزج النحو بالمنطق والفلسفة .

إلى ما بين طبعتي الدراستين من فرق ينبغي ملاحظته ، وأن ما حققوه ، بوصفهم نحاة ، ليس من النحو في شيء .

ويبدو أن الدارسين إذ ذاك لم يفهموا مغزى هاتين المقاليتين ، فقد غبروا يمعنون في فلسفة النحو ، غير شاعرين بما هم مقدمون عليه من إرهاب النحو وإفساده ، حتى ندّت في القرن السادس دعوة جريئة إلى تخلص النحو من أسرهِ ، وتطهيره من عناصر الفساد ، دعا بها نحويّ أندلسيّ جرىء ، هو ابن مضاء القرطبيّ ، وحل بها على النحاة البصريين ، بما لم يألفه الذين أقبلوا على النحو البصريّ إقبالا .

وكانت دعوة ابن مضاء صدّي لما كان يدور في عصره من « ثورة على المشرق وأوضاعه ، في الفقه وفروعه ، وقد كانت دولة الموحّدين منذ أوّل الأمر تدعو إلى هذه الثورة ، حتى إذا كان يعقوب » وهو أحد خلفاء الموحّدين ، ٥٨٠ - ٥٩٥ هـ رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة ، يريد أن يردّ فقه المشرق على المشرق ، وقد تبعه ابن مضاء ، قاضى القضاة في دولته ، فألّف كتاب « الردّ على النحاة » ، يريد به أن يردّ به نحو المشرق على المشرق ، أو بعبارة أدقّ ، يريد أن يردّ بعض أصول هذا النحو ، وأن يخلصه من كثرة الفروع فيه ، وكثرة التأويل » ١ .

وقامت هذه الدعوة على : (١) إلغاء نظرية العامل . و (٢) إلغاء العلل الثنّائي والثالث . و (٣) إلغاء القياس . و (٤) إلغاء التمارين غير الواقعية . لأن المذهب الظاهريّ ، الذي كان ابن مضاء على رأس منفذيه ، يقوم على التمسك بحرفية النصوص ، وتجريم القياس ، واستبعاد التعليلات منها .

وعنّى ابن مضاء بثورته على النحو البصريّ خاصّة ، ودافع النحاة البصريين وحدهم ، ولم يعرض لنحو الكوفيين - وقد سبق للدكتور شوقي ضيف أن أشار إلى هذا أيضا - بل لم يحاول التوفيق بين المذاهب النحوية المختلفة ، وهذا هو مصدر العقم في هذه الدعوة .

ومرّت القرون حتى بدت اليقظة الفكرية الحديثة ، ورأى الدارسون أنفسهم

في عصر توافرت فيه عناصر الدرس ، الملائمة لطبيعة الدراسات المختلفة ، وظهرت دراسات جديدة ، لم يُعْنِ القدماء بها ، ولم يعرفوها ، كالنحو المُقارن ، وعلم الاجتماع اللغوي ، وطُبِّقَت هذه الدراسات على نحو اللغات الأجنبية ، فنجحت في تجديده وإصلاحه إلى حدٍ كبير .

عند هذا شعر أهل العربية بضرورة تجديد النحو العربي ، وإعادة النظر في تصنيفه من جديد ، وقامت محاولات من أجل تحقيق هذا ، بعضها يهدف إلى التيسير والتسهيل ، وبعضها يهدف إلى الإصلاح .

كان من الأولى : ما أقدمت عليه وزارة المعارف المصرية ١٩٣٨ م ، وعهدت به إلى لجنة تألفت من الدكتور طه حسين ، والأساتذة أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعلى الجارم ، ومحمد أبي بكر إبراهيم ، وعبد المجيد الشافعي^١ .

وكان منها : ما أقدم عليه الدكتور شوقي ضيف في تقديمه لكتاب « الرد على النحاة » لابن مضاء ، وقد انتهت محاولة الدكتور على شيتين : « أولهما » التمسك بما دعا إليه ابن مضاء ، من إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء العِلل ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء التمارين غير الواقعية . و « ثانيهما » : جمع المتفرق من المسائل في باب .

وكان منها : ما أقدم عليه الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في آخر كتابه : « النحو الجديد » . وقال عنه : إن إخوانه الأزهريين « سيسرُّهم أن واحدا منهم وصل إلى هذا التَّجديد في النحو ، قبل أن يصل إليه غيرهم »^٢ .

حاول الأستاذ الصعيدي أن يصنّف أبواب النحو تصنيفا جديدا ، ولكنه لم يفعل شيئا ، ولم يمسّ الموضوع في شيء ، بل لم ينسّه من تيسيره إلا إلى تعصّب ، وكلّ ما ظنه جديدا لا يتعدّى الشَّكل .

وكان من مظاهر تجديده المزعوم : تقسيمه الفعل إلى قياسيٍّ وسماعيٍّ ، وإغفاله تقسيم الكلام إلى مُعَرَّب ومبني ، ولكنه حين حاول التيسير في جزئيات الأبواب

(١) النحو الجديد (ص ٨٤) .

(٢) النحو الجديد (ص ٢٦٧) .

عرض للمبتدأ ، فجعله ثلاثة أنواع : مبتدأ مرفوعا ، ومبتدأ منصوبا ، ومبتدأ يرفع وينصب ، ولم يكن المبتدأ في النحو القديم إلا نوعا واحدا .

هذا إلى ما اتَّسَمَتْ به محاولته من إيجاز مبالغ فيه ، كَأَن الغرض من التجديد إخراج نحو غاية في الإيجاز ، أو كَأَن الغاية منه هي الإبداع في إخراج أوجز المُتُون ، فقد اختصر أبواب النِّحو ، كما عرَّفها القدماء ، في ثمانين وعشرين صفحة من القطع الصغير ..

* * *

وكان من الثانية ، أعنى المحاولة الجادَّة في إصلاح النحو ، وتجديده ، ودراسته من جديد في ضوء ما استحدثت من مناهج : محاولتان جديرتان بالنظر .

الأولى : محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، في كتابه « إحياء النحو » .

والثانية : محاولة الأستاذ أمين الخولي ، في بحثه الذي قدَّمه إلى مؤتمر المستشرقين ، المنعقد باستانبول ١٩٥٠ م ، وموضوعه : « الاجتهاد في النحو العربي » .

بنى الأستاذ إبراهيم مصطفى رأيه في إحياء النحو ، وتجديده على قاعدتين - رئيسيتين :

الأولى : مطالبته أن يتَّسع الدرس النحوي ، فيشمل دراسة أواخر الكلمات - كما فهمه النُّحاة الأوَّلون - ، وغير الأواخر ، مما يتَّصل بالتأليف ، لأن النحو عنده « هو قانون تأليف الكلام ، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتَّسق العبارة ، ويمكن أن تؤدَّى معناها » ١ ، ولهذا طالب بدرس وافٍ لأحكام نظم الكلام ، وأسرار تأليف العبارة ، وطالب - بوجه خاص - بدراسة طرق الإثبات ، والنفي ، والتأكيد ، والتوقيت « يعنى دراسة الأزمنة » ، والتقديم والتأخير .

والثانية : مطالبته باستبعاد الفلسفة الكلامية ، التي تطفَّلت على هذه الدراسة

وأعانها على التوغّل في ميدانها الخاصّ ، ناس تأثّروا بها ، وأعجبوا بأساليبها ، ولم يسلّروا بعد ما بين طبعي الدراستين .

وتقتضى هذه المطالبة إلغاء نظرية العامل ، واستئصال جذورها ، وما تستلزم من تقديرات ، وتأويلات ، تذهب بروح اللّغة ، وجمال العبارة .

فإذا تمّ له ذلك وجد السبيل أمامه ممهدة لتصنيف جديد ، وكانت الأصول الهامة ، التي بنى عليها تصنيفه هي :

١ - ليس الإعراب حكماً لفظياً خالصاً ، يتبع لفظ العامل ، وأثره ، بل هو إشارة إلى معنى ، وإلقاء ظل على صورته ^١ .

٢ - الحركات أعلام لمعان ، ولكن ليست الحركات الثلاث كلها أعلاماً لمعان فقد انتهى إلى تقرير « أن للإعراب في العربية علمين : الضمة والكسرة ، وأن الضمة علم الإسناد ، والكسرة علم الإضافة » ^٢ ، أما الفتحة « فليست بعلم الإعراب ، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب ، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ، ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامة » ^٣ .

واستنتج هذا أن يجمع في باب واحد ما فرقه النحاة في أبواب متعددة ، فقد انتهى إلى أن المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل باب واحد ، لأن كلا منها أسند إليه ، أما الخبر فقد أدخله في الرابع ، لأن ملاكها منطبق عليه .

٣ - ليس هناك علامات أصلية وعلامات فرعية ، فلا حاجة بالدارس إلى أن يتجشّم دراسة أبواب فرض النحاة لها الاستقلال فرضاً ، وكان النحاة يدرجون فيما علامته فرعية : باب الأسماء الستة ، وباب جمع المذكر السالم ، وباب جمع المؤنث السالم ، وباب ما لا ينصرف ، وباب المثني .

ورأى أن الأسماء الستة ، وجمع المذكر السالم لا تعرب بالحروف ، وإنما تعرب

(١) إحياء النحو (ص ٤١) .

(٢) إحياء النحو (ص ١٢٩) .

(٣) إحياء النحو (ص ٧٨) .

بحركات ممتولة ، آلت إلى حروف ، وشذت عن ذلك إعراب المثني . ورأى أن جمع المؤنث وما لا ينصرف جاريان على الأصل ، ولكنهم أغفلوا النصب في الأول حملا له على جمع المذكر السالم ، الذي أغفلوا فيه الفتح ، وأغفلوا إعراب الثاني بالكسرة لثلاث يشته في حال الكسر بالمضاف إلى ياء المتكلم ، إذا حذف ياءه « وحذفها كثير جدا في لغة العرب »^١ .

٤ — التنوين علامة التنكير ، وعلمه علامة التعريف . وعلى هذا فقد أراح الدارس من عناء دراسة « ما لا ينصرف » بالشكل الذي دون في كتب النحو ، وأراح عنه عناء البحث عن العلل الموجبة لعدم الصرف ، وعن المنوع من الصرف نعمة ، والمنوع منه لعلتين .

٥ — التوابع تابعان ، هما النعت والبدل ، ويدخل في النعت خبرا المبتدأ ، لأن الخبر هو المبتدأ ، كما أن النعت هو المنعوت ، وملاكهما واحد ، ويخرج منه النعت السببي ، لأن الوجه في كل نعت سببي ، أن يكون مبتدأ ولكنه جرى نعتا على نحو من الإتياع ، كالإتياع في قراءة بعضهم ، « الحمد لله » بكسر الدال إتياعا لكسرة اللام ، وكالإتياع في قولهم : هذا جحر ضبّ خرب ، بكسر « خرب » إتياعا لكسر « ضبّ » ، لوقوعه في جواره .

ويدخل في البدل : التوكيد وعطف البيان ، أما العطف فليس نوعا من التوابع لأن إعراب المعطوف على الأصل ، لا على الإتياع ، لأنه يشارك المعطوف عليه في حكمه فحقه أن يشاركه في إعرابه .

* * *

فتحت هذه المحاولة أفقا جديدا في الدرس النحوي ، وكانت محاولة تستنهض المهتم للقيام بمحاولات جديدة أخرى ، حتى إذا ظهر كتاب ابن مضاء « الرد على النحاة » لفت الدارسين إلى ما بين الكتابين « إحياء النحو » و « الرد على النحاة » من وجوه الاتفاق في بعض الأصول التي اتبنت كلتا المحاولتين عليها ، وأغرى

هذا الاتفاق بعض الدارسين أن يعزوا ما في « إحياء النحو » من جدة إلى ما جاء في « الرد على النحاة » . وهو غلو في توهين ما في « إحياء النحو » وإهمال لما فيه من وجوه التجديد في العربية ، لأن الفرق بين عمل ابن مضاء وعمل الأستاذ إبراهيم مصطفي كالفرق بين هادم لم يسع إلى بناء ، وهادم حريص على إعادة البناء ، أقام عمله الحديد على أسس من فقه العربية ، وفهم أساليبها .

هذا إلى ما بين المحاولتين من فرق اقتضاه فرق ما بين منهجين :

منهج قديم إن ظهر في مظهر التجديد في الظاهر ، فليس من التجديد في شيء ، لأنه لم يغير أصلاً ، ولا جاء بجديد ، وكل ما كان يهدف إليه هو إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء العلل الثواني والثالث ، وإلغاء القياس ، وإلغاء التمارين غير الواقعية ، مثقراً الأوضاع الأولى على ما كانت عليه من اضطراب ، ولم يناقش فكرة العامل إلا في ضوء المذهب الظاهري ، كما سبق للدكتور شوقي ضيف أن قرر ذلك ، أما ملازمة ذلك لطبيعة اللغة ، أو عدم ملائمتها لها فلم يمسه بالدرس في كثير ولا قليل ، بل لم تكن تسمح به عقلية الدارس في القرن السادس .

ومنهج حديث أراد أن يهدم الأوضاع الأولى ، وأن يعيد بناءها من جديد ، بما تيسر له من ثقافات حديثة ، وبما وصل إليه من نتائج قررها الدرس الحديث .

ولا يؤخذ على الأستاذ إلا ما أحمله من محاولة الجمع بين المذهبين ، والاستفادة من أعمال المدرستين ، وإن بدا أنه أفاد كثيراً من أعمال الكوفيين في توطيد أصوله ، فإن الأستاذ يرى — كما مرّ بيانه — أن الصرف علم التنكير ، وعلمه علم التعريف ، ولم يتضح له سبيل القول في تأييد أصله هذا — فيما أظن — إلا بوقوفه على مقالة الكوفيين في أن العلمية وحدها كافية لمنع من الصرف ، فقد جوزوا للضرورة « ترك صرف المنصرف لا مطلقاً ، بل بشرط العلمية دون غيرها من الأسباب » ، لقوتها ^١ .

واقترح الأستاذ أمين الخولي لتجديد النحو العربي :

١ — أن يعاد النظر في جمع الثروة اللغوية ، لأن جمع القدماء إياها — بالرغم مما بذلوه من جهد — لم يستكمل ، كما صرح به القدماء أنفسهم :

(١) شرح الرضى على الكلفية (ج ١ ص ٣٨) .

ويرى أن استكمال هذه الثروة ممكن ، وإن بدا مستحيلا ، « لأن له نظائر قد كتبت تواريخ كانت مجهولة تماما » ١ .

ويرى أن « في الجزيرة العربية مجالا للاستكمال ، فإن الحياة قد حفظت فيها بالوراثة ، وتسلسل الطبقات ، وتناقل الأجيال شئونا لغوية وأدبية ، من لهجات ، وأوضاع ، وأساليب ، وكلمات ، هي مادة للدرس ، لو جمعت بجد علمي ، وسبيلت بأحدث الوسائل ، لأضافت جديدا ، وأكملت ناقصا ، ودعت إلى استئناف نظر ، واجتهاد رأى » ٢ .

٢ — وأن يستفاد من علم اللُّغة العام ، ومن فروعها الخاصة ، بحيث يضع الدارس دراسته اللغوية على درجة السلم التي تقف فيها الحياة اليوم ٣ .

فإذا تمّ ذلك أعيد النظر في منهج النحو في ضوء الدراسة الحديثة ، وفي ضوء علم اللُّغة العام بوجه خاص ، وذلك يقتضى الدارس :

(١) التَّخلى التام عن التعليقات النحوية في أى لون من ألوانها النظرية ، سواء في ذلك التعليقات المنطقية التي عولجت بها المسائل في كتب القدماء ، أم التعليقات الأدبية أو الاعتبارية التي جاء بها المحدثون في محاولاتهم الجديدة لتيسير النحو ، أو تجديده .

(ب) والتَّخلى عما خلفته اللُّغوية المنطقية من صيغ إعرابية تلقينية ، تردّ في غير وعى ، كالقول في الإعراب : إن النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والنون للوقاية ، وهذا لا ينصرف لعلتين هما : كذا وكيت ، أو لعلة تقوم مقام العلتين هي كذا الخ ...

ويقترح الأستاذ لتصحيح المنهج النحوي أن يبنى على الاجتهاد بمعنييه : اللُّغوي القائم على « الجدل الدائب في تأصيل الدراسة اللُّغوية العلمية ، واستكمالها ،

(١) الاجتهاد في النحو العربي (ص ١٤ ، ١٥) .

(٢) الاجتهاد في النحو العربي (ص ١٥) .

(٣) الاجتهاد في النحو العربي (ص ٩) .

والاعتماد عليها وحدها في فهم خصائص العربية ، وتقديم التفسير اللغوي الصحيح نظراََهرها ، كما تُسجَّل الكثير منها الصيغ الإعرابية التقليدية « ١ » ، والأصولي القائم على بذل الجهد للوصول إلى الحكم ، وتقدير سلامة قواعد العربية ، وتقرير التيسير والرفق ، وجمع كل ما يوجد من المذاهب النحوية ، حيثما وجد ، والتوسع في فهمه ، دون وقوف عند نصوصه ، وعدم التقيّد بمذهب نحويّ واحد في مسألة بعينها ، وتحسّير ما يوافق حاجة الأمة ، ويساير رقيها الاجتماعيّ ٢ .

* * *

هاتان هما المحاولتان اللتان هدفتا إلى إصلاح النحو وبنائه من جديد على منهج لغويّ أو نحويّ سليم ، وقد افترقتا من ناحية ، واتفقتا من ناحية أخرى . افترقتا في كون الأولى عملية تطبيقية ، والثانية نظرية ، واتفقتا على أصل هامّ هو استبعاد الفلسفة الكلامية ، والتعليلات المنطقية العقلية ، وما لا يتّصل بطبيعة الدراسة النحوية بصلة ، أو قرابة .

وعلى النّظر إلى هاتين المحاولتين ، وإلى ما وقفنا عليه من آراء أخرى لباحثين مختصّين ، تناوَلوا المنهج اللّغويّ والنحويّ بالدرس ، انبني رأينا في سلامة المنهج للكوفيّ ، لأن الكوفيين كانوا قد استبعدوا جانباً كبيراً من ذلك ، ولم يتقيّدوا بشيء ، وبنوا دراساتهم على الاستقراء والنّقل ، وهما السبيل السليمة للوصول إلى أحكام نحوية صحيحة ، تتمثّل فيها العربية ، ظواهرها ، وطوارئها تمثيلاً صادقا .

وللأستاذ الخوليّ محاولة لتيسير النحو ، ذكر تفصيلاتها في بحثه : « هذا النحو » ، المنشور في مجلة كلية الآداب ، مجلدها السابع ، ١٩٤٤ .

بنى محاولته هذه على أصلين رئيسين :

١ — تقليل الاستثناء ، واضطراب الإعراب .

٢ — واختيار ما هو بسبب من الحياة اليوم .

(١) الاجتهاد في النحو العربي (ص ١٤) .

(٢) مجلة كلية الآداب (المجلد السابع ص ٣٧) .

ولاحظ أن الاضطراب يتمثل في أبواب نحوية معروفة ، هي الأسماء البضعة ،
والمشي ، وجمع المذكر السالم ، والجموع بألف وتاء ، وما لا ينصرف . ورجا أن
يعالج الاضطراب ، ويقوم بأمرين :
أولهما : محاولة الاحتفاظ بإطراد القواعد ما أمكن .

وثانيهما : اختيار ما هو أيسر إعرابا .

وهي محاولة تهديف إلى تيسير النحو للدارسين ، وتخليصه مما لا يفتقر إليه من
استثناءات ، وأوجه إعرابية مختلفة ، وملاءمته بين نفسه وبين لغة الحياة اليوم ،
ليتذوقه الدارسون ويقبلوا عليه .

ومحاولة الأستاذ هذه ، وإن كانت تهديف إلى بناء النحو ، وإعادة الحياة إليه
من جديد ، إلا أنها تهديف — مع ذلك — إلى خلق جديد ، قد تنقطع بوجوده
الأسباب بين لغة الحياة اليوم ، وبين التراث القديم ، أو قد تنشأ به — كما يقول
بعضهم — : « لغة ملفّمة بعيدة عن لغتنا التي نستعملها ، وعن لغتنا التي تربطنا بها
تلك الصلة التاريخية ، فنصير بهذا أمام ثلاث لغات ، بدلا من لغتين ، ونزيد
الصعوبة صعوبة ، ونزيد التعقيد تعقيدا »^١ .

وستؤدّى محاولته أيضا إلى فصل الأقاليم العربية ، وذهاب كل إقليم بلغة
إقليمه خاصة .

ولو سائرنا الأستاذ في تصحيح الأوضاع المحلية ، وإيجاد أصل لها في اللغات
القديمة ، وفي القراءات ، لما وضعنا أيدينا على التيسير المنشود ، لأن اللغة سائرة
في تطورها ، غير مكترثة بما يعترضها من عقبات ، فلا تلبث هذه اللغة التي وضعنا
لها النحو الجديد أن تتطور ، وأن تتشعب وأن يصبح نحوها الجديد بالنسبة إلى ما جدّ
من لهجات كالفصحى بالنسبة إلى لهجاتنا الحديثة اليوم .

ولا ينطوى اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث على شذوذ يحملنا على أن
ننقلّس له الحلّ الناجز ، لأن هذا الاختلاف طبيعي في اللغات جميعا .

ومع الاعتراف بأن الفرق بين لغة الكتابة ولغة الحديث في اللغات الأوروبية الحديثة أقلّ منه بين لغة الكتابة ولغة الحديث في البلاد الناطقة بالعربية ، فإن هذا الفرق الضئيل لا يلبث أن يتسع بتطور لغات الحديث .

فقد كانت اللغات اللاتينية الحديثة قبل أن تصبح لغة كتابة تمثل اللغة اللاتينية متطورة ، وكانت بمنزلة لهجاتنا الحديثة اليوم ، التي تمثل اللغة العربية متطورة ، فلما أصبحت لغة كتابة ، وسجل النحاة قواعدها حيل بينها وبين التطور ، ولكنها بوصفها لغة حديث لا تعترف بهذه القواعد ، ولا تقيم وزنا لهذه القيود التي حاول النحاة أن يقيّدوها بها ، فقد ظلت سائرة في طريقها تصطنع لنفسها أسلوبا جديدا لا يلبث بمرور الزمن أن يغير الأسلوب الذي توقفت عنده لغة الكتابة ، لأن المتكلمين ينقسمون بما يحيط بهم من ظروف طبيعية واجتماعية إلى جماعات متعددة فتتعدد مسالك التطور اللغوي ، ولا تلبث مسافة الخلف بين اللهجات الحديثة ولغة الكتابة من جهة ، وبين اللهجات أنفسهن من جهة أخرى ، أن تتسع شيئا فشيئا حتى تصل إلى المرحلة التي وصلت إليها اللهجات العربية الحديثة في تطورها عن الفصحى ، لغة الكتابة .

ولا ينبغي القعود عن بذل الجهود الدائبة ، أو اليأس من إمكان التقريب بين اللغتين ، لغة الكتابة ولغة الحديث ، أو تيسير لغة الكتابة للناطقين باللهجات العربية الحديثة المختلفة ، فلدى الجماعات الناطقة بهذه اللهجات من أساليب التقريب ما يضمن اتساع لغة الكتابة ، وتيسيرها في البيئات اللغوية المختلفة ، فلا يزال القرآن مصدرا لغويا هاما — كما هو مرجع الاجتهاد في شئون الفقه ، ولا يزال أمام الجامع اللغوي والعلمية القائمة فرص العمل على مضاعفة ما بُذل حتى الآن من جهود ، لتحقيق هذه الغاية المنشودة .

هذا ، ما يرجوه العاملون من تنسيق المناهج في معاهد هذه البلاد في مراحلها التعليمية المختلفة ، وإلى ما عقدوا الأمل عليه لتحقيق تلك الغاية ، من دور التمثيل المسرحي والسينمائي ، والمسجلات ، وخاصة ما يُذاع منها في الملايين ، وما يصدر

عن الخطباء والمتحدثين من خطب وأحاديث تداع في المجتمعات الخاصة والعامة .

* * *

كان حَرَبِيًّا بهذه المحاولات أن تنظر إلى النحو الكوفي نظرتها إلى النحو البصري ، وأن تفيد من أعمال الكرفيين في تجديد النحو أو تيسيره ، ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديما وحديثا من التفت إلى ضرورة الاستفادة من أعمال الكرفيين ، اللهم إلا ما كان من الأستاذ الخولي حين قرّر ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة ، وعدم التقيّد بمذهب نحوي واحد في مسألة بعينها .

وستظلّ هذه المحاولات تعاني نقصاً كبيراً ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده ، أو النحو الذي وصل إلينا ، وهو نحو يكاد يكون بصرياً خالصاً ، لولا بعض الآثار الكوفية التي فرّصت نفسها على هذه الدراسة ، وأعانها على البقاء نحاة حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة ، وانتقاء الصالح منها . وما وصل إليهم قليل من كثير ، لو توافر لديهم لما عاقهم عن الأخذ به عائق من عصبية ، أو غيرها . فإذا أردنا نحواً تتمثّل فيه العربية تمثلاً صادقاً ، فينبغي ألا تقتصر على مذهب بعينه ، فقد لاحظ الدارسون قديما وحديثاً أن النحو البصري لم يستكمل الاستقراء ، وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية منه ، لأنهم قصرُوا الأخذ على قبائل معينة ، ولأن أبا عمرو بن العلاء البصري كان يقول : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه ، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير »^١ .

وإذا قلتُ : المذاهب النحوية ، فلمّا أعنى المذهب الكوفي والمذهب البصري ، فهما المذهبان اللذان شهدا في أوّل نشوءهما التدوين اللغوي ، ورحلات العلماء إلى البوادي ، وشهدا الأثرة العربية وهي لا تزال تحتفظ بنقاها وقوّتها وحيويتها . أما المذاهب الأخرى - إذا وُجدت - فحسبها أنها مدينة لهذين المذهبين في تكوينها ولأعمال رجال المدرستين فيما تُسبب إليهما من أعمال .

(١) طبقات الشراء لابن سلام (ص ١٦) . الحصانص (ج ١ ص ٣٩٢) .

فإذا حاولنا جادّين أن نستنبط نحواً جامعاً ، فينبغي أن نضع نصب أعيننا أعمال السلف سواء أكانوا كوفين أم بصرين ، ونفيد من جهودهم المضنية التي بذلوها ، ونجمع مروياتهم ، ونضيف إليها مصادر أخرى نسوها أو تمسّدوا إهمالها ، كالأحاديث التي وقفنا منها — فيما مضى — موقفاً ترخصنا فيه في أشياء كثيرة كان القدماء يتحرّجون منها ، كما مرّ بيانه في الفصول الأولى من هذه الرسالة .

وينبغي أن نعيد النظر في هذه المرويات ، فنحاول — ما أمكن — نسبتها إلى أصحابها ، لأن اللغة العربية إنما تمثل لهجات مختلفة باختلاف بيئاتها ، وأن نعيد النظر أيضاً في تصنيف هذه القبائل ، فهي — كما يبدو لنا — بالرغم من تعدّدّها ، تكاد تنقسم قسمين كبيرين :

(١) لغة قريش : وما والاها من القبائل .

(٢) ولغة تميم ، وما والاها من القبائل .

أو بعبارة أخرى لعلها أدق : لغة غربية ، وهي لغة القبائل التي انتظمها غرب الجزيرة العربية . . ولغة شرقية ، وهي لغة القبائل التي انتظمها شرق الجزيرة .

وبالرغم من أن القدماء كانوا يلمحون في كثير من الأحيان ما بين هاتين المجموعتين اللغويتين من فروق لم يعلّقوا على ما لحوه أثراً ، ودرسوا اللغتين على أنهما تمثلان وحدة لغوية ، مع أنهما في الواقع وحدتان ، إحداهما كانت متأثرة بالحياة الحضرية ، كتب لها الغلبة وأصبحت لغة الشعر والأدب ، وهي لغة قريش وحوضر الحجاز ، وثانيتهما بعيدة عن التأثير بالحياة الحضارية لأنها أمعن في البداوة ، وهي لغة تميم وأسد وغيرهما .

على أن ما بين هاتين المجموعتين الكبيرتين من متشابه لا يخفى على دارس ، وإن اختلفنا في مسائل وضع القدماء أيديهم عليها ، ونبهوا على كثير منها ، وقد سبق سيوويه إلى تسجيل كثير من الفروق بين اللهجتين في مواضع متفرقة من كتابه :

فإذا وضع نحو قرشيّ ، وهو نحو لهجة قريش ، وما يتبعها من القبائل القريبة

منها المتأثرة بها ، ونحو تميمي ، وهو نحو لهجة تميم وما يواليها من القبائل المحيطة بها أمكن الاطمئنان إلى نحو عام ، مستخلص من النحويين ، يمكن الاطمئنان إلى تمثيله العربية : أما عدُّ اللهجتين لهجة واحدة ، ووضع الأصول لذلك الخليط من المرويات ، فهو إمعان في الجهل بواقع الحياة العربية ، وهو مصدر هذه المآزق التي أوقع النحاة أنفسهم فيها ، فلم يجدوا أمامهم إلا التحايل على المرويات بالتأول ، فإذا استعصت عليه أبعدها عن مواطن الاستشهاد ، أو وصفوها بالشذوذ ، أو تجاوزوا ذلك إلى تغليب العرب أصحاب اللغة المدروسة .

وسيكون النحو الذي نحاول بناءه من جديد حاويا لكثير من الأصول النحوية الكوفية ، كما سيكون حاويا لكثير من الأصول النحوية البصرية ، ولن يتيسر ذلك إلا بالرجوع إلى المصادر الأولى التي رجع النحاة الأولون إليها ، وسيكون في مقدمة هذه المصادر : القرآن الكريم ، وقراءاته السبع ، أو العشر ، لأنها — في الغالب — ممثلة للهجات عربية مختلفة .

فإذا تمَّ لنا ذلك استأنفنا الدرس من جديد في ضوء ما استحدثت من مناهج ، وما جدَّ من بحوث لعلوم اللغة ، وما وصل إليه المحدثون من مقارنات بين اللغات السامية المختلفة .

أما المنهج الذي سنسير عليه فهو المنهج الكوفي معدلا بما وصل إليه الدرس الحديث لأنه — كما سبق وصفه — منهج يقره النظر العلمي الحديث ، ويقره النظر اللغوي بوجه خاص .

وسيضطرّ الدارس إذا أخذ به — أن يستبعد جميع تلك القيود التي فرضها النحو البصري ، وأن يستأصل الطفيليات الدخيلة على هذه الدراسة ، فلا أقيسة منطقية ، ولا تعليقات نظرية ، ولا تأويلات متكلفة لا تمت إلى طبيعة الدراسة بقراءة أو صلة .

أما القول بأن الكوفيين « جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجا خاصا لهم ، فسمعوا اللحن ، والخطأ » وأخذوا عن فسد لغته من الأعراب والحضر « ١ » ، أو بأن

« البصريين عنوا بالسماع فحزروه ، وضبطوه ، واحترموه ، على حين زيفه الكرفيون وبلبلوه »^١ ، فقول ساذج إذا دل على شيء فإنما يدل على أن صاحبه استراح إلى أخبار الأولين ، واطمأن إلى أن المسألة انتهت إلى هذا الحد ، بحيث لا يحتاج بعده إلى نقد أو محاكمة .

وليس مما يعاب به النحو الكوفي أن كان قياسه مشوشا ، غير واضح المعالم ، ولا مطردا ولا منسجما في أجزائه^٢ ، لأن القياس طارئ دخيل ، ناعت هذه الدراسة بتطفله ، وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة ، وأن يجنبوا هذه الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ، ويفسدها ، ولكنهم — إنصافا لجهودهم — اجتهدوا فخا بهم الصواب .

كذلك ليس مما يعاب عليهم به أن اعتمدوا كل الاعتماد على النقل ، فقد انتهينا من تقرير أن اللغة رواية ونقل ، لا قياس وعقل ، وأن أداة الاستنباط فيها هو الاستقراء لأن اطراد السماع على غير القياس أحيانا كما صرح به ابن جني^٣ — يدل على أن اللغة ليست مطردة كلها ، وإذا لم تكن مطردة فهي غير منطقية ، لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ ، فوجود مسدوعات كثيرة تتخلف عن القياس ينقض الأساس الأول ، الذي قام عليه القول بأن النحو قياس وعقل .

يؤيد هذا ما قاله ابن هشام — فيما نقل السيوطي — : « اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ، ونادرا ، وقليلا ، ومطردا ، فالمطرّد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء ، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه ، والقليل دونه ، والنادر أقل من القليل . فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، والثلاثة قليل ، والواحد نادر »^٤ ، لأن هذه النتائج إنما تعتمد على الاستقراء ، وتتفق مع النسب المثوية التي ينتهي إليها المشتغلون في الإحصاء اليوم .

(١) سميّد الأفغاني : في أصول النحو (ص ١٦٨) .

(٢) سميّد الأفغاني : في أصول النحو (ص ١٦٨) .

(٣) الخصائص (ج ١ ص ١٠٢) .

(٤) الاقتراح (ص ٢١) .

ويؤيده أيضا موقف الأصوليين - وهم ، كما يقول الأستاذ الخولى ، أئمة النحاة المقتدى بهم - ١ ، من القياس فى اللغات ، فإنهم يقررون أن القياس لا يجرى فيها ، وهذا ابن الحاجب - وهو أحد الأصوليين - يرى أن رفع الفاعل ، ونصب المفعول إنما ثبتا بطريق الاستقراء ٢ .

هذا إلى أننا نرى أن القياس فى الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ، ولا يضيف إليها جدیدا ، لأن القياس فيها لا يوصل إلى مجهول ، وذلك أنه إذا قيس لفظ على لفظ لوجود علة مشتركة ، فلا يؤدى هذا القياس إلى مجهول ، لأن الحكم الذى ينشده الدرس النحوى من رفع أو نصب أو خفض ، ومن إعراب أو بناء ، معلوم بالاستقراء ، وكل ما هنالك أنه - بعد حمل المقيس على المقيس عليه - يقرر اشتراكهما فى علة الحكم من فاعلية ، ومفعولية ، وإضافة ، وغيرها ، وليس هو الغرض المنشود .

وفى بيان هذا يقال : إذا قيس رفع « خالد » فى « جاء خالد » على رفع « زيد » فى « جاء زيد » فلا يحقق هذا إلا تقرير أن « خالدًا » فاعل كزيد . أما الرفع - وهو المقروض أن يكون هو المجهول - فمعلوم بالاستقراء ، لأنه سماع مرفوعا .

* * *

وسألت نفسى وأنا أقرر تصحيح وجهة النظر الكوفى ، وصلاح منهج الكوفيين للملاءمة طبيعة الدراسة : إذا كانت الدراسة الكوفية على ما قررت فلماذا لقيت من إهمال الدارسين ما أضاع كثيرا من معالمها ؟ ولماذا لم تفرض نفسها فرضا كما يزعم قانون بقاء الأصلح ؟

وسألت أستاذى المشرف عن ذلك فلفتنى إلى البواعث التى دفعت المسلمين إلى التفكير فى دراسة النحو ، وإلى طبيعة الجماعات التى أقبلت على دراسته .

وقد سبق أن عرضت لذلك فى الفصول الممهدة لهذه الرسالة ، وأوجزته فى هذه الخاتمة ، وقلت : إن الدراسة النحوية كانت (١) ثمرة من ثمرات الأعمال القرآنية ، التى حرص عليها المسلمون الأولون لحفظ القرآن ، وحفظ التراث الدينى الذى تسلموه .

(١) الاجتهاد فى النحو العربى (ص ١٢) .

(٢) منتهى الوصول إلى علم الأصول (ص ١٨) .

و(٢) تحقيقاً لرغبة الشعوب الأجنبية الداخلة في الإسلام آنذاك، وكان الحرص على إغناء هذه الدراسة نتيجة مباشرة لاختلاف المسلمين في قراءاتهم الشائعة بينهم ، ولظهور بوادر اللّحن في الأقطار الإسلامية المفتوحة في لغة التخاطب ، باحتكاك العربية بغيرها من لغات الأقوام الذين عاشوا جنباً إلى جنب مع العرب الوافدين .

ولا ينتهى بنا السير إلى القرن الثاني حتى كان العمل لحفظ القرآن واللغة أُلزم منه في الماضي ، لكثرة الأجانب ، ولمزيد اختلاطهم بالعرب . وكان على النّحاة إذ ذاك - وفيهم ناس ليسوا بعرب - عبء ثقيل لتعميم هذه الدراسة ، وتسهيلها للمقبلين على تعلّم العربية ، ولم يكونوا يحتاجون إلى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاوله هذه اللّغة في سهولة ويسر ، وكان أوفى الدراستين بهذا الغرض هو الدراسة البصرية التي حاولت أن تفرغ اللّغة في قوالب ثابتة، وقواعد مضبوطة، فقال الدارسون إلى نحوهم ، وساروا على منهج دراستهم .

أما البحث الحرّ ، وأما الدرس الواسع الذي يمثّل اللّغة العربية ، وأما المنهج الملائم لطبيعتها ، فليس ذلك كله بالغرض الذي يهدف إليه الدارسون إذ ذاك ، اللهمّ إلا المتخصصون منهم .

ولذلك لم يقبل الدارسون على النحو الكوفي ، لسعة روايته ، وكثرة الّلهجات المتمثلة فيه ، ولأن الدارس المقبل على تعلّم لغة الدولة لا يعنيه من ذلك كله إلا ما ييسّر له التكلّم بلغة عربية تفي بفهم القرآن والسنة ، وتدعّم تديّنه ، وتسهّل له العيش في مجتمع لغته الرسمية هي اللّغة العربية .

وإذ سبقت الإشارة إلى أن النحو الكوفي لم يسلم من العثرات ، ولم يخلُ منهجه من الهنات ، لأنه كان مقيداً بالشّروط المحدود الذي قطعه التطوّر العقليّ في تلك الحقبة ، وبالدرجة التي يقف عليها في سلّم رقيّه - فلا بدّ من الاستعانة بما جدّ من أدوات الدرس الحديث ، والاستفادة من تقدّم العلوم في سائر ميادينها ، ولا سيما علم الاجتماع اللغويّ ، الذي يهدف إلى بيان العلاقة بين اللّغة والحياة الاجتماعية ، ويرى إلى تقدير أثر المجتمع في مختلف الظواهر اللغوية ، وذلك لأن

الصفة ظاهرة اجتماعية ، لا تجري وفقا لإرادة الفرد ، ولا يتحكم فيها العقل المنطقي المنظم ، وإنما يُسيطر عليها عقل المجتمع ، الذي لا يؤمن بالأساليب العقلية المنطقية ، وتخضع في سيرها لقوانين جبرية ، لا يدلفرد على توجيهها ، ولا سلطان لأحد على صدّ نشاطها وتطورها .

وسوف يبدو للدارس - بعد الاستفادة من هذا والاستعانة بذلك - أن الكوفيين كانوا أقرب إلى فهم العربية على هذا الوجه ، وأساليبهم في تناول الموضوعات تناولا لغويا - كما هو طابعهم المميز - أقرب ما تكون إلى الأساليب اللغوية السليمة . وقد سبق لنا أن لاحظنا ذلك حين بدت لنا سافرة عنايتهم بالاستقراء ، واعتدادهم باللهجات على اختلافها ، وتمسكهم بظواهر النصوص وعدم اللجوء إلى التأويلات البعيدة .

ومن الموازنات الكثيرة التي سبقت ، بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين ، تنبعث هذه الدعوة رامية إلى استبعاد الدّخيل الطارئ على الدراسة ، هادفة إلى تخليصها مما لا يتناسب مع طبيعتها ، منادية بإعادة النّظر في تلك الخلقات التي حشدت فيها الأصول العقلية حشدا ، وبالرجوع إلى المادة اللغوية الأولى ، التي ضاع كثير منها بين شاذّ وناذر ، وخارج على القياس ، ومروى عن مجهول ، إلى غير ذلك من الدرائع ، التي كان البصريون يتذرّعون بها في توطيد أصولهم ، وتصحيح أقيستهم .

ومن هنا نرجو أن يستعيد الدرس الكوفي نشاطه ، ويسترجع قوّته وحيويته ، بعد أن يُلأم بين نفسه ، ومقتضيات العصر ، وأن يفيد من تقدّم العلوم ، وأدوات الدرس الحديث ، فإن ما تركه الكوفيون من نقول ، وما حفظوه لنا من لغات ، مضافا إلى ما تركه البصريون - جدير أن يكون مادة الدرس النحوي الحديث .

مصادر البحث

إن موضوعاً متشعباً الأنحاء ، متعدد الجهات ، كهذا الموضوع ، يحتاج إلى كثير من المصادر ، وقد رجعت إلى ما أمكنني الرجوع إليه من مصادر ، بعضها يكتفى بالنظرة السريعة ، أو الوقفة القصيرة ، وبعضها لا ينفع بهذا القدر ، فلا بد من إطالة الوقوف عنده ، وقد قاسيت ما يقاسيه غيرى ممن يعالج موضوعاً يبدو أنه يهالج لأول مرة ، ويعتمد على مصادر لا يعرف صعوبة الرجوع إليها إلا من يعانيتها وكثير منها مخطوط ، لم تفتح له رؤية النور ، وكثير من المطبوع لم يتهياً له الإخراج العلمى ، ولا زود بفهرس عام دقيق ، يُيسّر للدارس طريق الرجوع إليه .

ولست أرى نفعا في إيراد كل ما رجعت إليه من مصادر ، لهذا أدرج هنا ما ورد ذكره في هوامش هذا الكتاب ، مرتباً على حروف الهجاء :

- الإتيقان في علوم القرآن ، السيوطى . القاهرة .
- الاجتهاد فى النّحو العربى ، أمين الحولى . « بحث قدّم لمؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول سنة ١٩٥١ » .
- إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى . القاهرة ١٩٣٧ .
- أخبار النحويين ، أبو سعيد السيرافى . بيروت ١٩٣٦ .
- الأشباه والنظائر ، السيوطى . حيدر أباد .
- الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس .
- الأغانى ، أبو الفرج الأصفهاني . القاهرة « سامى » .
- إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب فى جميع القرآن ، أبو البقاء العكبرى .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطى « مخطوطة بدار الكتب » .
- الإنصاف فى مسائل الخلاف ، أبو البركات بن الأنبارى .

— الأيام والليالي ، يحيى بن زياد الفراء . « مخطوطة بدار الكتب المصرية رقمها : ٣٣٢ لغة » .

— English Phonetics , Walter Rimpman . London 1947 .

— البحر المحيط ، أبو حيان الغرناطى .

— بُغْيَةُ الوُعَاةِ فِي طَبَقَاتِ اللُّغَوِيْنَ والنَّحَاةِ ، السيوطى . القاهرة ١٣٢٦ .

— البلدان ، ابن الفقيه . ليدن .

— البيان والتبيين ، الجاحظ . القاهرة ١٩٤٧ .

— تاريخ أبى الفداء .

— تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي .

— تاريخ ابن الأثير (الكامل فى التاريخ) القاهرة ١٢٨٠ .

— تاريخ الشعوب الإسلامية ، بروكلمان . بيروت .

— تاريخ الطبرى (تاريخ الرُّسل والملوك) .

— تاريخ علوم اللغة العربية ، طه الراوى . بغداد .

— تاريخ الفلسفة فى الإسلام ، دى بور . ترجمة (أبوريدة) .

— تاريخ اللغات السامية ، إسرائيل ولفنسون . القاهرة ١٩٢٩ .

— التبيان فى شرح الديوان « شرح ديوان المتنبى المنسوب خطأ إلى أبى البقاء العكبرى »

— التطور النحوى للغة العربية — برجستراسر . القاهرة .

— تفسير الرازى .

— تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية ، مصطفى عبد الرزاق . القاهرة ١٩٤٤ .

— التوطئة ، فؤاد حسين .

— تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلانى .

— التهذيب فى اللغة ، الأزهري . « مخطوطة بدار الكتب المصرية . رقمها : ٩ لغة » .

— التيسير ، أبو عمرو الدانى .

- الجمهرة ، ابن دُرَيْد .
- الحجية في قراءات الأئمة السبعة ، ابن خالويه . « مخطوطة بدار الكتب المصرية » .
- خزانة الأدب ، عبد القادر البغدادى . بولاق . ١٢٩٠ هـ .
- الخصائص ، ابن جنى . القاهرة ١٩١٣ هـ .
- خطأ فصيح ثعلب ، أبو إسحاق الزجاج « مخطوطة بدار الكتب المصرية . رقمها : ١٩٥٢٣ » .
- خطط الكوفة ، ماسنيون « ترجمة تقي المصعبى » . صيدا .
- خطط المقرئى .
- دائرة المعارف الإسلامية : الكوفة — البصرة — الخليل — سيديوه — الكسائي — ثعلب .
- The Arabs " A Short History " P . K . Hitti .
- الرد على النشأة ، ابن منضاء القرطبي . القاهرة ١٩٤٧ .
- روضات الجنات — الخوانسارى . إيران .
- روح المعاني — الآلوسى .
- سر صناعة الإعراب — ابن جنى « مخطوطة للأستاذ إبراهيم مصطفى » .
- شندرات الذهب ، ابن العماد .
- شرح الأشموني على ألفية بن مالك . القاهرة ١٩٤٧ .
- شرح البحر الرائق ، ابن نجيم .
- شرح الرضى على شافية ابن الحاجب .
- شرح الرضى على كافية ابن الحاجب .
- شرح المفصل ، ابن يعيش .
- الصّاحي ، أحمد بن فارس . القاهرة ١٩١٠ .
- ضحى الإسلام ، أحمد أمين . القاهرة ١٩٣٨ .

- طبقات الشعراء ، ابن سلام الجهمي .
- الطبقات الكبير ، ابن حجر العسقلاني .
- طبقات النحويين البصريين ، الزبيدي « نسخة مصورة بدار الكتب المصرية » .
- العربية ، يوهان فلك . « ترجمة عبد الحليم النجار » .
- عقيدة الشيعة ، دوايت م . رونلديسن .
- العين ، الخليل بن أحمد . بغداد ١٩١٤ .
- غاية النهاية ، ابن الجزري .
- فتوح البلدان ، البلاذري . القاهرة ١٩٠١ .
- فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي .
- الفهرست ، ابن النديم . القاهرة .
- في أصول النحو ، سعيد الأفغاني . دمشق .
- Phonetics of Arabic W.H.T. Gairdner, 1925 .
- الكتاب ، سيديويه . بولاق ١٣١٦ .
- اللغات في القرآن ، إسماعيل بن عمرو المصري . القاهرة .
- اللغة ، فندريس « ترجمة القصّاص والدّاخلي » . القاهرة ١٩٥٠ .
- اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس .
- ما يلحن فيه العوام ، عليّ بن حمزة الكسائي . (بدار الكتب المصرية « برسلاو » رقمها : ٢٣٧ لغة) .
- مجالس اللغويين والنحاة ، الزجّاجي « نسخة مصورة بدار الكتب المصرية عن نسخة شهيد علي باستانبول » .
- مجالس ثعلب ، أحمد بن يحيى ثعلب .
- مجلة كلية الآداب « جامعة القاهرة » المجلد السابع ١٩٤٤ .
- مجلة لغة العرب ، أنستاس الكبرمل . السنة السابعة .

- مجلة المجمع العلمى بدمشق ، المجلد الرابع عشر « بحث لطف الراوى ، عنوانه : نظرة فى النحو » .
- محاضرات بلسات مجمع فؤاد للغة العربية « دور الانعقاد الأوّل » .
- محاضرات باول كراوس بطلبة الآداب (القاهرة) سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ .
- محاضرات الدكتور فؤاد حسنين بكلية الآداب (القاهرة) سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٠ .
- مرآة الجنان ، اليافعى البنى .
- المزهى ، السيوطى . القاهرة ، مطبعة السعادة .
- المسائل الخلافية ، أبو البقاء العكبرى . « مخطوط بدار الكتب المصرية ، رقمها ٢٨ ش نحو » .
- مفاتيح العلوم ، أبو عبد الله الخوارزمى . القاهرة ١٩٣٠ .
- المفصل فى قواعد اللغة السريانية ، الأبراشى . القاهرة ١٩٣٥ .
- معانى القرآن ، يحيى بن زياد القراء . « مخطوطة بدار الكتب المصرية ، رقمها : تفسير ش ١٠ » .
- معجم ما استعجم ، أبو عبيد البكرى . القاهرة .
- معجم الأدباء ، ياقوت . القاهرة .
- معجم البلدان ، ياقوت . القاهرة .
- مغنى اللبيب ، ابن هشام . القاهرة ١٣١٧ .
- المقدمة ، ابن خلدون .
- مقدمة الإنصاف ، جوتولد فايل « ترجمة عبد الحليم النجار » .
- مقدمة لدرس لغة العرب ، عبد الله العلايلي . القاهرة ، المطبعة العصرية .
- مقدمة لسان العرب ، ابن منظور .
- منتهى الوصول إلى علم الأصول ، ابن الحاجب . القاهرة ١٣٢٦ .
- من أسرار اللغة العربية ، إبراهيم أنيس . القاهرة .

- الموفى فى النَّحو الكوفى ، عبد القادر الكنغراوى . دمشق ١٩٥١ .
 - موسيقى الشَّعر ، إبراهيم أنيس . القاهرة .
 - منهج البحث فى الأدب واللُّغة ، أنطوان ماييه ، ولانسون د « ترجمة محمد مندور » . بيروت ١٩٤٧ .
 - نزهة الألباء فى طبقات الأدباء ، أبو البركات بن الأنبارى .
 - النَّشر فى القراءات العشر ، ابن الجزرى .
 - نشوء اللُّغة العربية ، أنستاس الكرملى . القاهرة ١٩٣٨ .
 - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، السيوطى . القاهرة ١٣٢٧ .
 - How Greek Science Passed to The Arabs ,
De Lacy O' Leary . London 1949 .
 - وفيات الأعيان ، ابن خلدكان « بارس » .
-

ثبت تفصيلي لمواد البحث

تمهيد

١ - الكوفة ، من ١ - ١٥

أصل التسمية بهذا الاسم . . . موقع الكوفة - خصوبة أرضها - الديارات التي حولها قبل تمصيرها .

الهجرة إلى الكوفة :

الهجرة الأولى - الهجرة الثانية - انتقال المسلمين إليها بعد تمصيرها - سكانها - العناصر الفارسية - العناصر السريانية - عناصر من النبط - اليهود والنصارى - الأعمال التي اشتغل بها سكانها - الصيارفة - وقفة عند مزاعم ماسنيون .

بين الكوفة والبصرة :

كانت الكوفة متوجه الأنظار - كثرة الصحابة الذين انتقلوا إلى الكوفة وتعليل ذلك - الفوارق الطبقيّة في الكوفة ، وتعليل وجودها فيها دون البصرة .

٢ - كتاب الله والمسلمون ، من ١٥ - ١٨

الدوافع التي دفعت عثمان إلى توحيد النصّ القرآني - المقرئون من الصحابة والتابعين .

٣ - مدارس القرآن في الكوفة ، من ١٨ - ٢٢

عناية المسلمين بكتاب الله الكريم - توحيد نصّه - إعرابه ، إعجابه - وضع التحليل علامات جديدة للإعراب - عناية الكوفة بالقراءات ومظهر ذلك .

(أ) مدرسة القراءة والإقراء ، من ٢٢ - ٢٦

أبو عبد الرحمن السلمى - زرّ بن حبيش - عاصم بن أبي النجود - حمزة بن حبيب الزيات - عليّ بن حمزة الكسائي .

(ب) مدرسة الفقه والفقهاء ، من ٢٦ - ٣٢

ظهور الرأى فى التشريع الإسلامى - بين العراقيين والحجازيين - الطبقة الأولى من الفقهاء - الطبقة الثانية « عامر بن شراحيل الشعبي - سعيد بن جبير - إبراهيم النخعى » .

(ج) مدرسة النحو والنحاة ، من ٣٢ - ٤٣

العوامل التى نهضت بالدراسة اللغوية - ظهور اللاحن واللاحنين - سبق البصرة إلى الدراسة النحوية - النواحي الثقافية التى تفوقت بها الكوفة على البصرة - لم تعرف الكوفة نحويا بالمعنى الاصطلاحي قبل الكسائي - تعليل سبق البصرة إلى الثقافة الأجنبية - طابع الكوفة عربى إسلامى .

٤ - منهج الدراسة فى البصرة ومصادرها من ٤٣ - ٦٣

آراء العلماء فى نشأة اللغة - رأى الخليل بن أحمد فى نشأتها - ظهور القياس فى الدراسة البصرية عند عبد الله بن أبى إسحاق ، وعيسى بن عمر - منهج القراء ومنهج المتكلمين - الخصومة بين المحدثين وغيرهم . مصادر الدراسة البصرية - نقد المنهج البصرى .

الباب الأول مدرسة الكوفة النحوية

الفصل الأول

نشأتها

من ٦٣ — ٧٤

- ١ — الاتصالات الثقافية بين الكوفة والبصرة . التنافس بين المصريين .
- ٢ — بداية المدرسة الكوفية عند القدماء — مناقشة ما جاء في ضحى الإسلام — الدراسة البصرية تبتدئ بأعمال سيديويه — تخرج الكوفيين بشيوخ بصريين — البصريون القدماء هم المصادر الأول للمدارس النحوية .

الفصل الثاني

رجال مدرسة الكوفة

من ٧٤ — ٩٧

- ١ — الكسائي والفرّاء هما المؤسسان للمدرسة الكوفية النحوية .
مناقشة القدماء في إثباتهم نخاة كوفيين قبل الكسائي — جدول بأسماء النحاة الذين تألفت منهم مدرسة الكوفة — بداية المدرسة الكوفية — امتدادها إلى ما بعد ثعلب بكثير — النحاة الكوفيون الذين جاءوا بعد ثعلب ، وكتبهم — المصادر التي حفظت لنا النحو الكوفي .

٢ — عليّ بن حمزة الكسائي ، من ٩٧ — ١١٩

أخذه عن الخليل — تجواله في البوادي العربية — شهرته في القراءة والنحو —

تأديبه أولاد الخلفاء — الكسائي هو الواسطة بين الكوفيين والقصور — وقفة عند رأى
أحمد أمين في تعليقه تقريب الخلفاء لنحاة الكوفة — مناظرات الكسائي مع البصريين
ومؤازرة السلطان إياه .

آثاره :

نظرة عابرة في الكتاب المنسوب إليه : « ما تلحن فيه العوام » .

شيوخه وتلاميذه :

التجاوب بين الأستاذ وتلميذه — الشيوخ الذين تأثر بهم تلاميذه : القراء —
اللعياي — هشام بن معاوية الضرير — علي بن المبارك الأحمر .

منهجه في دراسة النحو :

نحوه لم يتأثر بالفلسفة الكلامية تأثراً مباشراً — عنايته بأخبار الآحاد — عنايته
بالقياس — تأثر الكسائي بالبصريين ، وإخراجه الحديث من مصادر دراسته .

٣ — يحيى بن زياد القراء ، من ١١٩ — ١٤٤

تلمذته لأبي جعفر الرواسي — تلمذته للكسائي — ذهابه إلى البصرة ولقيه يونس
ابن حبيب — ثقافته الكلامية ، واتصاله بالمؤمن — كتاب الحدود وأسباب تصنيفه .

تلاميذه :

سلمة بن عاصم — الطوال — محمد بن سعدان .

نحو القراء :

مؤلفاته — كتاب الأيام والليالي — كتاب معاني القرآن — نحو القراء هو المصدر
الأكبر للكوفيين — آرائه التي احتذاها الكوفيون .

منهج القراء في دراسة النحو :

منهجه هو منهج الكسائي — تأثره بالفلسفة الكلامية .

مصادر دراسته :

هى المصادر التى كان الكسائى يعتمد عليها : « القرآن — القراءات — الرواية اللغوية » .

بين الكسائى والقراء :

اختلاف نحو القراء عن نحو الكسائى شكلا وموضوعا — أمثلة لاختلافهما — اختلافهما لايمس وحدة المنهج العام عندهما .

٤ — أحمد بن يحيى ثعلب ، من ١٤٤ — ١٦١

تلمذته لكتب القراء واستيعابه إياها حفظا — شهود عصر ثعلب — احتدام المنافسة بين المدرستين — خصومته مع المبرّد — ترويجه لمذهب الكوفيين — ثعلب يمثل طرازا كوفيا أصيلا — أثره فى استمرار المذهب الكوفى .

منهجه فى دراسة النحو :

عنايته بالنقل عن شيوخه ، وعن العرب الذين وثق بهم — مناظرته مع المبرّد — تؤيد ميله عن التفلسف فى القضايا النحوية — آراؤه النحوية التى تابع فيها شيوخه — آراؤه التى تفرّد بها .

تلاميذه :

أكثر تلاميذه ممن خلط المذهبين — أبو بكر بن الأنبارى — منزلة ابن الأنبارى عند القدماء — بعض الآراء التى روتها عنه كتب النحو .

الباب الثانى

نحو الكوفة

تمهيد ، من ١٦١ — ١٦٦

نحو الكوفة كنحو البصرة ، دراسات مختلطة — تعليل ذلك :

الفصل الأول

الدراسة اللغوية

١ — الدراسة الصوتية ، من ١٦٦ — ١٧٨

ما حققه نخاعة المدرستين من الدراسة الصوتية — بدء المحاولة في الأصوات بعمل التحليل — ما حققه الكوفيون من هذه الدراسة — الفراء وأثره فيها — آراء للفراء تتعلق بالأصوات . ظاهرة الإدغام — تأثير الأصوات بعضها ببعض — ظاهرة الإبدال — التفسير الحديث لهذا التفاعل بين الأصوات .

٢ — بنية الكلمة العربية ، من ١٧٨ — ٢٠١

دراسة البناء هي الخطوة التالية لدراسة الأصوات — كثير من القدماء لم ينتبهوا لما بين الحركات وحروف الين من قرابة — الدراسة الصوتية تعين على فهم الظواهر اللغوية — مذهب التحليل في الهمزة — مذهبه في القلب المكاني — المواطن التي قال بالقلب المكاني فيها — للكوفيين في الهمزة آراء خاصة — اختلاف القبائل العربية في الهمز .

كيف تتألف الكلمات :

المجرد والمزيد — البناء عند الكوفيين ثلاثة أصول فقط — مقارنة بين رأيهم ورأي المحدثين — أبنية ثنائية — الأسماء الخمسة — وقفة عند رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى فيها — مقارنة بين الساميات فيها — كلمات أخرى شذت عن البناء العامّ عندهم — الضمائر — أسماء الإشارة — الأسماء الموصولة — مقارنة بين ما ارتآه الكوفيون والبصريون فيهنّ ، وبين ما توصل إليه المحدثون — وظائف هذه الكنايات .

٣ — الاستعمال وأثره في البناء العام ، من ٢٠١ — ٢٣٧

اعتماد الكوفيين على الملاحظة والاختبار في داخل اللغة — الكوفيون أكثر انتفاعا

بالمصادر اللغوية من البصريين ، اللغة عند الكوفيين تتأثر بالتطور ، وتخضع للاستعمال ، بعض الأمثلة لتأييد هذا الزعم ، مناقشة بعض القدماء في انتصارهم للمذهب البصري في مسائل خاصة ، رأى الكوفيين في السين وسوف ، أمثلة لأدوات عربية ، كانت أفعالا ، أو أسماء ، ثم تحولت بالاستعمال إلى أدوات .

النحت والتركيب :

التركيب في اللغات السامية قليل — الفرق بين التركيب والنحت — اشتراك التركيب والنحت في ملاك واحد — الأصل الذي انبنى عليه التركيب والنحت — الفقراء أكثر الكوفيين عناية بتفسير الظواهر العامة .

منحوتات : لن ، ليس ، لكن ، اللهم ، إلا في الاستثناء ، لهنك .

مركبات : مهما ، مهمن ، حبذا ، كم .

الفصل الثاني

الدراسة النحوية

١ — من ٢٣٧ — ٢٤٣

تقسيم الكلمة عند الكوفيين والبصريين — رأى الكوفيين في أقسام الفعل — ليس فعل الأمر قسما بذاته عند الكوفيين — اسم الفاعل هو القسم الثالث للأفعال — تسمية الكوفيين إياه فعلا دائما — الكوفيون يسمون الحرف أداة .

٢ — الإعراب وعلاماته من ٢٤٣ — ٢٦٠

جدل القدماء في علامات الإعراب — رأى قطرب ومخالفته لجمهور النحاة — آراء المستشرقين والمحدثين العرب في علامات الإعراب — رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى — رأى الأستاذ « يوهان فلك » — رأى الدكتور أنيس ومناقشته .

علامات الإعراب عند الكوفيين حركات وحروف — الكوفيون لم يفرقوا بين علامات الإعراب وعلامات البناء .

٣ — العوامل ، من ٢٦٠ — ٢٧٦

العامل الفلسفي — العامل التوقيفي — العامل اللغوي — فكرة العامل تسربت إلى النحاة من ملاحظة الخليل والفرّاء ومن حذا حذوهما — تأثير الحروف في الحروف . والكلمات في الكلمات أساس التفكير في العامل عندنا — أقوال للفرّاء تؤيد هذا الزعم .

٤ — عوامل الإعراب عند الكوفيين ، من ٢٧٦ — ٣٤٧

(أ) العوامل اللفظية :

الأفعال . الأسماء . الأدوات . أدوات الجرّ . الكوفيون يذهبون إلى نيابة بعض الحروف الخافضة عن بعض . قرار مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية في التضمين . أدوات النصب . أدوات الجزم . الكوفيون يقصرون أعمال أدوات الشرط على فعل الشرط وحده . لولا عاملة رافعة عند الكوفيين .

(ب) العوامل المعنوية :

النحو الكوفي غنيّ بالعوامل المعنوية : الإسناد — الفاعلية — المفعولية — التجرد عن الناصب والجازم — الخلاف .

مقالة الخليل في نصب المستثنى بإلا هي مصدر القول بالخلاف — المواضع التي ينصب بالخلاف عندهم فيها — الملاك الذي أخذوا به في النصب على الخلاف يحملنا على التوسع فيه ، حتى يشمل موضوعات أخرى — العامل الصوتي وأثره عند الكوفيين — عامل الانسجام الموسيقي .

٥ — المصطلح النحوي بين الكوفيين والبصريين من ٣٠٣ — ٣١٦

مصطلحات كوفية لم يعرفها البصريون : الخلاف — أحرف الصرف — مصطلحات

بصرية لم يعرفها الكوفيون : لام الابتداء . اسم الفعل ، المفعول المطلق ، وله ، وفيه ،
ومعه - مصطلحات كوفية اصطلاح البصريون عليها بعبارات أخرى : الجحد .
المحل أو الصفة . الترجمة والتبيين . الفعل الدائم . الأدوات . الخفض ، المجهول .
العماد . حروف الصفة . النعت . الإدغام « بالتخفيف » . المكنى .
حروف الصلة أو حروف الحشو . النسق . الرفع والنصب والخفض والجزم .

٦ - ما زاده الكوفيون في النحو العربي ، من ٣١٦ - ٣٢٧

تصنيف الزيادات في أصناف - أدوات لم يعرفها البصريون - معان جديدة
لأدوات تداولها البصريون والكوفيون - وجوه إعرابية وبنائية جديدة .

الباب الثالث

مصادر الدراسة الكوفية ومنهاجها

الفصل الأول

مصادر الدراسة الكوفية

من ٣٢٧ - ٣٤٩

النحو البصري - لغات الأعراب - لغات أخرى أبأها البصريون - الشعر
العربي - أمثلة لأحكام بنوها على ما جاء في الشعر العربي .

لم يعن الكوفيون ولا البصريون بالتفريق بين أسلوب الشعر وأسلوب النثر -
الاعتماد على الشعر وحده كان سبب الاضطراب في بعض الأحكام .

القراءات من مصادر الكوفيين الهامة - موقف البصريين من القراءات -
تأويلهم بعض القراءات ، وتخليطهم بعضها الآخر - تمسك الكوفيين حتى بالشاذ
منها - أحكام استند الكوفيون فيها إلى القراءات - الأسباب التي حملت الكوفيين على
الاهتمام بالقراءات - اتفاق الكوفيين مع البصريين في رفض الاستشهاد بالحديث .

الفصل الثاني

منهج البحث عند الكوفيين

١ — من ٣٤٩ — ٣٥٥

القدماء لا يشكّون في وجود مذهب كوفي مستقلّ — اختلاف الدارسين المحدثين في ذلك وبيانهم — جوتولد فايل أول من شكّ في اكتمال هذا المذهب — مناقشته .

٢ — متى نشأت مدرسة الكوفة النحوية ؟ من ٣٥٥ — ٣٥٨

نشأت المدرسة الكوفية بظهور الكسائي النحوى — ابتداء الدراسة الكوفية على ما أفاده الكسائي من دراسته الأولى ، وتلميذته للخليل بن أحمد .

٣ — المنهج الكوفي كما يصوّره كتاب الإنصاف ، من ٣٥٨ — ٣٦٨

أبو البركات بن الأنباري نحوى على المذهب البصرى — ثقافته الكلامية الواسعة — اعتداده بالقياس وغلوّه فيه — مسائل الخلاف في « الإنصاف » هي أشهر المسائل التي اختلفت فيها وجهتا النظر ، لم يؤيد ابن الأنباري الكوفيين إلا في سبع مسائل — يشكّ « فايل » في صحة ما جاء منسوباً إلى الكوفيين من احتجاج ودعوى — استشهاد الكوفيين بالمرويات — واستدلّاهم بالنقل — أسلوب الحجاج الكوفي في « الإنصاف » يؤيد ما رأيناه من إمعانهم في تتبع اللغوي — مسائل لم يحتج لها الكوفيون إلا بالنقل — مسائل احتجوا لها بالنقل ، وساقوا القياس فيها تأييداً للمنقول .

٤ — كيف نشأ المنهج الكوفي ؟ من ٣٦٨ — ٣٧٦

يقوم المنهج الكوفي على ما استمدّه من منهج القراء ، وما استمدّه من منهج الخليل بن أحمد ، وعنايته بالقياس — مذهب الكسائي هو مذهب الكوفيين ، وقد اجتذبت طريقتان مختلفتان : طريقة القراء ، وطريقة البصريين القدماء — ليس يونس بن حبيب هو مرجع الكوفيين كما يزعم « فايل » — وقفة عند رأى « فايل » . هذا ومناقشته .

٥ - خصائص المدرسة الكوفية العامة ، من ٣٧٦ - ٣٨٩

الكوفيون يعتدّون بالمثال الواحد - الأمثلة هي مناط القياس عند الكوفيين -
يمتاز نحاة الكوفة بفهم العربية فهما لا يستند إلى فلسفات وتكهّنات - النحو الكوفي
أبعد ما يكون عن الأخذ بأسباب المنطق . حرص الكوفيون على الأخذ بالمسموعات
والمرويات . أمثلة تؤيد عنايتهم بالنقل - ليس صحيحا أن البصريين أكثر تصلّبا في
أمر الرواية من الكوفيين - الكوفيون أوسع رواية من البصريين - الطعن في اتّهام
البصريين الكوفيين بإفساد النحو - تشدّد البصريين في الروايات مبالغ فيه .

الخاتمة : في النتائج العامة للبحث

من ٣٨٩ - ٤١٤

الدعوة إلى إصلاح النحو - دعوة القدماء - دعوات المحدثين ومحاولتهم -
محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى - محاولة الأستاذ أمين الخولي - الوقوف على أعمال
الكوفيين ضروري لمن يحاول الإصلاح - وقفة عند رأى الأستاذ أمين الخولي في
تيسير النحو .

مصادر البحث

من ٤١٥ - ٤٢٠

بحمد الله تعالى وحسن توفيقه تم طبع كتاب :
« مدرسة الكوفة » تأليف الدكتور مهدي الخزومي
بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

(١٨ / ٤ / ٣٠٠٠ / ١٩٥٨ م)

القاهرة في } ٢٠ رمضان سنة ١٣٧٧ هـ
٩ أبريل سنة ١٩٥٨ م